



وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

# الموسوعة الفقهية

الجزء السابع عشر

حجاب - حفيد



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ  
فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ  
إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ١

( سورة التوبة اية ١٢٢ )

١ من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين ١

( أخرجه البخاري ومسلم )



الموسوعة الفقهية

إصدار

وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت



الطبعة الثانية

١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م

طباعة ذات السلسلة - الكويت

حقوق الطبع محفوظة للوزارة

ص. ب ١٣ - وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت



أولاً : استعماله في الحسيات ، ومن ذلك مايلي :

١ - الحجاب بالنسبة للعمرة :

٥ - اتفق الفقهاء على وجوب حجب عبورة المرأة والرجل البالغين بسترها عن نظر الغير الذي لا يحل له النظر إليها .

وعورة المرأة التي يجب عليها حجبها عن الأجنبي هي في الجملة جميع جسدها عدا الوجه والكفين ، وهي بالنسبة للمحرم من الرجال ماعدا الوجه والراس والعنق والذراع ، قال الحنفية : وماعدا الصدر والساقين ، وقال الشافعية : ماعدا ما بين السرة والركبة ، وبالنسبة لثلاثها من النساء ما بين السرة والركبة .

وعورة الرجل التي يجب حجبها عن الغير هي ما بين السرة والركبة مع الاختلاف في حجب القمخذ . وهذا في الجملة .

ونظر تفصيل ذلك في مصطلح : (عورة) .  
والدليل على وجوب حجب العورة عن لا يحل له النظر إليها قوله تعالى : ﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَعْضُوا مِنْ أَيْدِيهِمْ وَيَحْفَظُوا أَرْوَاحَهُمْ ذَلِكَ أَرْزَىٰ لَهُمْ إِنْ اللَّهَ حَبْرًا يُصْنَعُونَ ﴾ وقيل للمؤمنات يفضضن من أبصارهن ويحفظن أرواحهن ولا يبدن زينتهن إلا ما ظهر منها<sup>(١)</sup> . . . الآية .

وقول النبي ﷺ لأسبأ : يا أسبأ إن المرأة إذا

معض الفقهاء بأنه ما بين الرأس والصددين أو العنق .<sup>(٢)</sup>

والفرق بين الحجاب والخمار أن الحجاب ساتر عام للجسم المرأة ، أما الخمار فهو في الجملة ماسنر به المرأة رأسها

التقاب :

٣ - التقاب - يكر التون - مانتقب به المرأة ، يقال انتقبت المرأة وتنتقب غطت وجهها بالتقاب .<sup>(٣)</sup>

والفرق بين الحجاب والتقاب ، أن الحجاب ساتر عام ، أما التقاب فسائر لوجه المرأة فقط .

الحكم الإجمالي :

٤ - اللفظ الحجاب إطلاقاً :

أحدهما : استعماله في الحسيات ، وهو الجسم الذي يحول بين شيئين .

والثاني : استعماله في المعاني ، وهو الأمر المفتوي الذي يحول دون الوصول إلى المطلوب .

وتختلف أحكامه في كل ذلك باختلاف مواضعه .

(١) الصالح المير والقاسم المحيط بلسان العرب ، والفرق للراغب ومخاية الطالب الربيعي ١٥١١ ، والجسور ١٧٩ / ١

(٢) القاسم المحيط والمصباح المير ولسان العرب

(٣) سورة النور / ٣٠



حجاب بين الإنسان ومراذه، والمعصية حجاب  
بين العبد وربّه.<sup>(١)</sup>

ولا يخرج استعمال المعصية هذا اللفظ عن  
معناه اللغوي الذي هو السر والحيولة<sup>(٢)</sup>

## حجاب

التعريف :

١ - الحجاب في اللغة : السّر، وهو مصدر يقال  
حجب الشيء بحجب حجباً وحجائباً : أي  
سّره، وقد احتجب وتجب إذا اكتم من وراء  
حجاب.

الألفاظ ذات الصلة :

اختصار :

٢ - الحجب من الحمر وأصله السّر، ومنه قول  
السّي : **﴿وخرّوا أنيتكم﴾**<sup>(٣)</sup> وكل ما يستر شيئاً  
فهو مخّاره.

لكن الخمار صار في التعارف اسماً لما تغطي به  
المرأة رأسها.

والحجاب اسم ما احتجب به، وكل ما حال  
بين شيئين فهو حجاب.

والحجاب كل ما يستر المطلوب ويمنع من  
الوصول إليه كاستر والبواب والتجسم والعجز  
والمعصية.

وقوله تعالى : **﴿ومن بيننا وبينك حجاب﴾**<sup>(٤)</sup> معناه : ومن بيننا وبينك حاجز في  
التحلة والدين.

والأصل في الحجاب أنه جسم حائل بين  
جلدين.

وقد استعمل في المعاني : فقبيل : العجز

(١) سورة الفصّلت هـ

(١) لسان العرب، والمعجم الكبير، والتكليات للكنوز  
والتفريغات للرحماني.

(٢) فتح القدير ١/١٦٣، وشعر عار إعجاز الزّمان، والقرني  
١/٣٦١، وروضة الطالبين ١/٨٠، وكشف القناع

(٣) حديث : **﴿وخرّوا أنيتكم﴾** أخرجه البخاري والعن  
١/٨٨٠ هـ ط السلفية من حديث جابر بن عبد الله.

(٤) سورة الفصّلت هـ



كشفتها للحاجة والضرورة كالتداوي والحائض  
والنسوة وغير ذلك. (١)

فمن عطية الفرط قال: كنت من سبي بني  
قريظة، فكانوا ينظرون، فمن أتيت الشعر  
قتل، ومن لم يبت لم يقتل، فكنت فيمن لم  
يبت. (٢)

وفي كل ما سبق تفصيل ينظر في مصطلح:  
(عورة).

٢ - الاحتجاب أثناء قضاء الحاجة:

١ - يشجب لقاضي الحاجة في القضاء أن  
يستر عى أعين الناس بحيث لا يرى جسمه،  
أما بالنسبة للعودة فيجب حجبها، فإن وجد  
حائطا أو كثيبا أو شجرة استتر به، وإن لم يجد  
شيئا أبعد حتى لا يراه أحد، (٣) لما روي عن

(١) الباق ١١٨/٥ إلى ١١٤، وابن عابدين ٢٧١/١ - ٢٧٢  
٢٣٥/٥ - ٢٣٨، وأبي عبد الله بن نجيم ٣٢٣، وحاشية  
الشمسولي ٢١٣/١ - ٢١٤ - ٢١٥، وصواعق الإكليل  
٤١/١، وحاشية المحتاج ١٨٤/٦ إلى ١٩١، وقليوبي  
١٧٧/١، ومضى المحتاج ١٢٨/٣ - ١٣١، والمهذب ٣٥/٦  
والمغني ٥٥٣/٦ - ٥٦٠، ٥٧٨/٦، وتشرح مستنصر  
الإجازات ٤/٣ - ٧، والإيضاح ١٩/٨ - ٢٨

(٢) حديث عطية الفرط قال: كنت من سبي بني قريظة،  
فكانوا ينظرون... أخرجه أبو داود (٥١١/٤)، تحقيق عزت  
عبد دهش، والتزملي (١٢٥/٣)، ط المصنف، ومصحف  
(٣) القسري ١٠١/١، والتهذيب ٣٣/١، والمغني ١٦٣/١ -

النبي ﷺ أنه قال: من أتى الغائط فليستر،  
فإن لم يجد إلا أن يجمع كثيبا من الرمل  
فليستدبره، (١) وهذا في الجملة وينظر تفصيل  
ذلك في (استنجا).

٣ - الحجاب الذي يمنع الاعتداء بالإمام في  
الصلاة:

٧ - من شرائط الاعتداء أن لا يحول بين القائم  
والإمام ما يمنع متابعته. فإن كان بين الإمام  
والمعصوم جدار لا باب فيه، أو كان بينهما باب  
مغلق يحول من المتابعة لم يصح الاعتداء، فقول  
عائشة رضي الله تعالى عنها لئsa كن يصلين  
في حجرنا: لا تصلين بصلاة الإمام فإنك كن دونه  
في حجاب. (٢) وهذا في الجملة.  
وينظر ذلك في (اعتداء).

٤ - الطلاق من وراء حجاب:

٨ - من خاطب زوجته بالطلاق وهو يظنها أجنبية  
بأن كانت في ظلمة، أو من وراء حجاب وفع  
الطلاق، كما جاء في معنى المحتاج، لأنه أتى  
بالتلفظ عن قصد والاختيار، وعدم وضاه بوقوعه

(١) حديث: من أتى الغائط فليستر، فإن لم يجد  
أخرجه أبو داود (١٣٣/١)، تحقيق عزت عبد دهش، من  
حديث أبي هريرة، وأعله ابن حجر بجهالة أحد رواه كما  
في التلخيص (١٠٣/١)، ط شركة الطباعة الفنية.

(٢) المهذب ١٠٧/٦، ومضى المحتاج ٢٥٩/١، وكشف  
القتاع ١٩١/١ - ١٩٢، والباقي ١٤٥/١



بلغت المحجور لم تصلح أن يرى منها إلا هذا وهذه، وأشار إلى وجهه وكفيه<sup>(١)</sup>

وقوله **بِخِلَافِ** بالنسبة للرجال: «عورة الرجل ما بين سرته إلى ركبته»<sup>(٢)</sup> وجوب حجب العورة إنما يتحقق بها تحول بين المأخوذ ولون البشرة أو حجم الأعضاء.

وكما يجب حجب العورة عن نظر الغير فإنه يستحب - وقيل يجب - حجبها في الخلوة حياة من الله تعالى.

هذا مع مراعاة أنه لا حجاب بين الرجل وزوجته.

فمن جازى حكيم بن معاوية عن أبيه عن جده قال: قلت: يا رسول الله: عوراتنا ما نأبئ منها وما ننذر؟ قال: أحفظ عورتك إلا من زوجتك أو ما ملكت يمينك. قال: قلت: يا رسول الله: إذا كان القوم بعضهم في بعض؟

(١) حديث: «يا امرأة: إن كثرة إفا بلغت المحجور يصلح...» أخرجه أبو داود (٣٠٨/٤) - تحقيق عزت عبيد دعاس - من طريق خلف بن عريك عن عاتكة بن - وقال أبو داود: «هذه مرسل» - خالد بن عريك لم يرق عاتكة رضي الله عنها

(٢) حديث: «عورة الرجل ما بين سرته إلى ركبته» أخرجه ابن سيرين في التلخيص (١/٢٧٩) - ط شركة الطباعة المتقدمة - وعنده في المباحث بن أبي أسامة في مسنده من حديث أبي سعيد، ثم قال: «وفيه شيخ المحدث: داود بن الفخير، ورواه عن عباد بن كثير عن أبي جعفر الشامي عن عطاء عنه، وهو سلسلة ضعفاء».

قال: إن استطعت أن لا يرتينا أحد فلا يرتينا، قال: قلت: يا رسول الله إذا كان أحدنا خاليا؟ قال: الله أحق أن يستجيب منه من الناس»<sup>(١)</sup> والصغيرة إن كانت بنت سبع سنين إلى تسع نعوتها لتي يجب حجبها هي ما بين السرة والركبة. وإن كانت أقل من سبع سنين فلا حكم لعورتها، وهذا كما يقول الحنابلة.

كما أنه يجب على المرأة أن تلتصق من المرافق الذي يميز بين العورة وغيرها، وهذا في الجملة.

فإن كان صغيرا لا يميز بين العورة وغيرها فلا بأس من إبداء الزينة له لقوله تعالى: ﴿وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن ولا يبدين زينتهن إلا ما ظهر منها وليضربن بخصرهن على جيوبهن ولا يبدين زينتهن إلا لبعولتهن أو آمائهن أو أبناء يعولتهن أو بني إخوانهن أو بني أخواتهن أو نساءهن أو ما ملكت أيمانهن أو التابعين غير أولي الإربة من الرجال أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء﴾<sup>(٢)</sup>

ويستثنى من وجوب حجب العورة إباحة

(١) حديث: «أحفظ عورتك إلا من زوجتك أو ما ملكت يمينك» أخرجه أبو داود (٣٠٨/٤) - تحقيق عزت عبيد دعاس - والترمذي (٩٩/٣) - ط الحلبي - وصححه الترمذي (٢) سورة النور ٣١/



ينظر في جميع المصالح فتدعو الحاجة إلى أن  
يحمل لكل مصلحة وقتاً لا يدخل فيه أحد<sup>(١)</sup>  
وينظر تفصيل ذلك في (حاجب).

لقته أنه لا يقع لا أثر له خطأ ظنه، وقال النووي  
في الروضة: نطلق عند الأصحاب، وفيه احتمال  
لإمام الحرمين<sup>(٢)</sup> وهذا في الجملة.

وينظر تفصيل ذلك في (طلاق).

## ٦ - الشهادة بالسماع من وراء حجاب :

١٠ - مدرك العلم الذي تقع به الشهادة الرؤية  
والسماع، والرؤية تكون في المشهود عليه من  
الأفعال كالجنابة والغصب والزنى والسرقة  
وغيرها مما يدرك بالعين، لأنها لا تدرك إلا بها،  
وإن كان المشهود عليه من العقود فقد اختلف  
الفقهاء هل لابد من الرؤية والسماع؟ أم يكفي  
السماع فقط؟ نعمت الحنفية والمالكية والحنابلة  
بأنه يكفي السماع إذا عرف المقاتل وتحقق أنه كلامه  
جاء في فتح القدير: لو سمع من وراء حجاب  
كثير لا يشك من ورائه لا يجوز له أن يشهد،  
ولو شهد وفسره للفاضي بأن قال: سمعت باع  
ولم أر شخصه حين تكلم لا يقبله، لأن النعمة  
نسيبه النعمة، إلا إذا احاط بعلم ذلك، لأن  
المسوغ هو العلم غير أن وثيقته متكلماً بالنعقد  
طريق العلم، فإذا فرض تحقق طريق آخر جاز،  
وفضلك بأن يكون دخل البيت قرأه فيه وعلم أنه  
ليس به أحد غيره ولا منفذ غير الباب، وهو قد  
جلس عليه وسمع الإقرار أو البيع، فإنه حينئذ

## ٥ - احتجاب القاضي -

٩ - لا يجوز للقاضي أن يحتجب عن الناس من  
غير عذر إلا في أوقات استراحته لاروي أن  
النبي ﷺ قال: من ولي من أمر الناس شيئاً  
فاحتجب دون خلتهم وحاجتهم وفاتهم  
احتجب الله دون خلته وفاته وحاجته وفقره<sup>(٣)</sup>.

وكره الشافعية والحنابلة أن يتخذ القاضي  
حاجباً، لأن حاجبه ربما قدم المتأخر وأحر  
المتقدم، فإن دعت حاجة إلى ذلك اتخذ أميناً  
حيثاً من الطمع.

وأجاز المالكية والحنفية أن يتخذ القاضي  
حاجباً لمنع دخول من لا حاجة له وتأخير من  
جاء بعد حتى يفرغ السابق من قصته.

لما الأمر فإنه يجوز له أن يتخذ حاجباً، لأنه

(١) مني المحتاج ٢/٢٨٨. والروضة ٢/٨٤.

(٢) حديث: ومن ولي من أمر الناس شيئاً فاحتجب  
دون... أخرجه أبو داود (٣١/٣٥٧) - تحقيق عزت عبيد  
دمياني وإسحاق (١/٩٤) - ط دائرة المعارف العثمانية من  
حديث أبي هريرة الأزدي، والعلل للحاكم، وقد صححه  
ووافقه الألباني.

(٣) طلمسوفي ١٣٨/١. والمهذب ٢/٢٩٢ - ٢٩٤، ٢٩٥  
وجاية المحتاج ٢/٢٤١، وكشاف القناع ٣/١٢١ والملي



يجوز له الشهادة عليه برأيه، لأنه حصل به العلم في هذه الصورة.<sup>(١)</sup>  
فما عند الشافعية فلا بد من الرؤية مع السماع وهذا في الجملة

كما أنه لا يجوز أن يشهد إنسان على منقبة حتى تكشف عن وجهها ليشهد على غيرها ووضعها لتحين لأداء الشهادة عليها وذلك لا يكون مع الانتساب.<sup>(٢)</sup> وهذا في الجملة. وتفصيل ذلك في (شهادة).

وينظر تفصيل ما نقبل فيه الشهادة بالسماع في مصطلح: (تسامع)

ثانياً: استعمال الحجاب في المعاني:

١١ - يستعمل نقف الحجاب مجازاً في المعاني وذلك كما جاء في حديث معاذ بن جبل أنه بعث النبي ﷺ إلى اليمن وقال له: ... وادعوا المظلوم فإنه ليس بينه وبين الله حجاب.<sup>(٣)</sup>

قال ابن حجر: قوله (حجاب) أي ليس ها

(١) فتح القدير ٤/٦٦٢، ونظر دار إحياء التراث، والدمشقي ١١٢٣/٤ - ١١٩١، وابن عابدين ٣٧٣/٤، والمغني ٩/١٥٨، ١٥٩.

(٢) ابن عابدين ٣٧٣/٤، والدمشقي ١١١/٤، ومغني المحتاج ٤/١١٦ - ١١٧، والمغني ٩/١٥٩ - ١٦٠.  
(٣) حديث: التي دعوا المظلوم ... أخرجه البخاري (٣٧٣/٣ - ط السبعة) من حديث عبد الله بن عباس.

صارف يصرفها ولا مائع والمرأة أب مقبولة وإن كان عاصياً، وليس اسراء أن الله تعالى حجاب يحجب عن الناس، وقال الطبري: ليس بين وبين الله حجاب تعجل للانتداء وتثليل الانتداء كمن يقصد دار السلطان منتظماً فلا يحجب.<sup>(١)</sup>

وقال الخياط المصنف: اسراء بالحجاب والحجاب بقي عدم إجابة دعا المظلوم ثم استعمال الحجاب لئلا، فكان فيه دليلاً على ثبوت الإجابة، والتعبير بنفي الحجاب الباطن من التعبير بالقول، لأن الحجاب من شأنه المنع من الوصول إلى المقصود فاستعير فيه لعدم المنع ومن ذلك أيضاً قوله ﷺ: «ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه ليس بينه وبينه ترجمان ولا حجاب يحجبه».<sup>(٢)</sup>

٢ - الحجب في المبررات:

١٢ - الحجب في المبررات معناه شرعاً: منع من قام به سب الإثبات بالكلية أو من أوفر حظيه، ويسمى الأول حجب حرمان، والثاني حجب نقصان.

وحجب الحرمان قرآن، حجب بالوصف ويسمى منعاً كالقتل والسرقة، ويمكن دحوله

(١) فتح الباري ٢/٣٥٢ - ٣٥٩ - ٣٦٠.

(٢) سمعت: «ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه ليس بينه وبين ترجمان» أخرجه البخاري (الفتح ١٢/١٢٢ - ط السبعة) من حديث عدي بن حاتم.



على جميع الورثة . وحجب بالشخص أو  
الاستغراق ، كالأخ لأُمّوين أو لأب بمحبه الأب  
والأبن وابن الأبن .

وحجب النقصان كحجب الولد الزوج من  
النصف إلى الربع .<sup>(١)</sup>

وتفصيل ذلك ينظر في (إرث - حجاب) .

## حجاز

التعريف :

١ - الحجاز لغة من الحجز ، وهو الفصل بين  
الشيئين . قال الأزهري : الحجز أن يحجز بين  
مقتاتين ، والحجاز الاسم وكذا الحاجر ، قال الله  
تعالى : ﴿ وجعل بين البحرين حجازاً ﴾<sup>(١)</sup> أي  
حجازاً بين ماء ملح وماء عذب لا يختلطان ،  
وذلك الحجاز قدرة الله .<sup>(٢)</sup>

ويقال للجبال أيضاً حجاز ، أي لأنها تحجز  
بين أرض وأرض .

والحجاز البلد المعروف ، سمي بذلك من  
الحجز الذي هو الفصل بين الشيئين ، قيل : لأنه  
فصل بين الغور (أي نهضة) والشاطئ والبادية .

وقيل : لأنه فصل بين نهضة ونجد . وقال  
الأزهري : سمي حجازاً لأن الحرار حجزت بينه  
وبين عالية نجد .<sup>(٣)</sup>

وقد اختلفت عبارات اللغويين في بيان ما



(١) سورة النمل ٦١ /

(٢) لسان العرب (حجز) .

(٣) لسان العرب أيضاً (حجز) .



وذكر في المنهاج وشرحه من مدن الحجاز وقراه: مكة والمدينة واليامة وقراها كالطائف وروح وجدة والنبيع ونجيد، وأصناف عميرة البرلسي فذكرها.

وقال الشافعية: إن الكافر يمتنع من الإقامة بجزائر بحر الحجاز ولو كانت خراباً، ومن الإقامة في بحر في الحجاز ولو في سفينة. وقصر الفيلسوف البيهقي بأنما البلد التي كان فيها مبلعة، والتي سميت باسمها زرقاء اليهامة. وهذا يقتضي أن الحجاز عند الشافعية - وعند الحنابلة كما يأتي - يشمل ما هو شرقي جبال الحجاز حتى اليامة وقراها وهي مظنة الرباض الآن،<sup>(١)</sup> أو ما كان يسمى قديماً العرض أو العروض<sup>(٢)</sup> وهي بعض العروض، جاء في معجم البلدان: العروض اليامة والبحرين وما والاها.<sup>(٣)</sup>

وليست البحرين وقاعدتها حجر من الحجاز.<sup>(٤)</sup>

وكذلك قصره الحنابلة: فإنهم عندما تعرضوا لما يمنع الكفار من سكناه يبتز أن المراد بجزيرة العرب في الحديث (الحجاز). جاء في المغني:

يدخل تحت اسم الحجاز ويطلق حدوده، فقال ياقوت الحموي: الحجاز الجبل الممتد الذي حال بين المقور، غور تهامة، ونجد، ثم نفل عن الأصمعي الحجاز من تخوم صنعاء من العلاء وتباله إلى تخوم الشام. وقريب منه قول هشام الكلبي إن جبل السراة من قعدة اليمن إلى أطراف بواقي الشام سنة العرب حجازاً، فصار ما خلفه إلى سيف البحر غور تهامة، وما دونه في شرقه إلى أطراف العراق والسيارة نجداً. والجبل نفسه وهو سرائه وما احتجز به في شرقه من الجبال وانحاز إلى ناحية فيه هو الحجاز.<sup>(٥)</sup>

وأما في اصطلاح الفقهاء وبخاصة عند الشافعية والحنابلة الذين قصروا حكم جزيرة العرب السواد في الحديث، فيبان مرادهم بالحجاز كما يلي:

قال الشافعي: والحجاز مكة والمدينة واليامة وغلبتها كلها. ثم قال: ولا يتبين أن يمتنعوا ركوب بحر الحجاز، ويمتنعون من المقام في سواحله، وكذلك إن كانت في بحر الحجاز جزائر وجبال تسكن منعوا من سكناها لأنها من أرض الحجاز. اهـ.<sup>(٦)</sup>

(١) شرح المنهاج وحاشية القلوبي ٤/ ٢٣٠

(٢) لسان العرب، عرض

(٣) معجم البلدان (الحجاز)

(٤) السالك والمهلك للإصطخري ص ١٩

(٥) معجم البلدان - حجاز

(٦) الأم للشافعي ١/ ١٧٧، ١٧٨ القاهرة، مكتبة هكليات الأزهرية.



قال أحمد، في حديثه وأخرجوا المشركين من جزيرة العرب: (١٦) جزيرة العرب المدينة وما والاها، قال ابن قدامة: يعني أن المنوع من سكنى الكفار المدينة وما والاها وهو مكة واليهامة وخيبر والبيع وذلك ومخالفها وما والاها. وجاء في كلامه ما يدل على أن نبياء وفيدا ونحوهما لا يمنع أهل الذمة من سكناهما وكذلك اليمن ونجران ونبياء وفيد من بلاد طى: (١٧)

وجاء في مطالب أولي النهى: يمنع أهل الذمة من الإقامة بالحجاز، وهو ما حيز بين نهامة ونجد والحجاز كالمدينة واليهامة وخيبر والبيع وذلك وقراها، وذلك قرية بيتها وبين المدينة يومان وقال ابن تيمية: ومن الحجاز تبوك ونحوها، وما دون المنع وهو عفة الصوان يعتبر من الشام كعمان: (١٨)

### الأحكام الشرعية المتعلقة بالحجاز:

٢ - الأحكام الشرعية المتعلقة بجزيرة العرب ومنها الحجاز ترجع أساسا إلى أربعة أحكام - الأول: أنها لا يسكنها غير المسلمين.

والثاني: أنها لا يدفن بها أحد من غير المسلمين.

والثالث: أنها لا يبنى بها دار عبادة لغير المسلمين.

والرابع: أنها زكوة كلها لا يؤخذ من أرضها حراج.

وقد ذكر ذلك وأدلته وتفصيله والخلاف فيه تحت عنوان (أرض العرب) لكن المراد هاهنا أن أرض العرب نوعان:

الأول: ما اتفق فيه الفقهاء على أنه مراد بأرض العرب الواردة أحكامها في الأحاديث، فتطبق عليه الأحكام المذكورة إجماعا، وهو أرض الحجاز.

والثاني: ما اختلف في أنه مراد بالأحاديث الواردة في شأن أرض العرب وهو ما عدا أرض الحجاز، كالبحرين، واليمن، وما وراء جبال طى، إلى حدود العراق، فالحنفية والمالكية يرون أنها مرادة بالأحاديث الواردة وتطبق عليها أحكامها. والشافعية والحنابلة يرون أنها غير مرادة ولا تنطبق عليها تلك الأحكام. (١٩) وانظر للتفصيل مصطلح: (أرض العرب).



(١٦) حديث: وأخرجوا المشركين من جزيرة العرب، أخرجه البخاري (الفتح ٦/ ٢٧١) - ط السلفية) ومسلم (٢/ ١٢٥٨) - ط الحلبي) من حديث جده الله بن عباس (٢٦) المنع لابن قدامة ١/ ٥٢٠. وكتاب الفتاوى ٢/ ١٣٥.



الألفاظ ذات الصلة :

أ - القصد :

٢ - قصد بنقص فصدًا وفصادًا : شق العرق

لإخراج الدم ، وقصد أثنائة شق عرقها  
ليستخرج منه الدم فيشر به .<sup>(١)</sup>

فالقصد والحجامة يجتمعان في أن كلا منهما  
إخراج للدم ، ويفترقان في أن القصد شق  
العرق ، والحجامة مص الدم بعد الشرط .

## حجامة

التعريف :

١ - الحجامة : مأخوذة من الحجيم أي المنص .  
يقال : حجيم العصب ثدي أمه إذا مصه .

والحجيم المنص ، والحجامة صناعت  
والحجيم بطلق على الآلة التي يجمع فيها الدم  
وعلى مشروط الحجام<sup>(٢)</sup> فعن ابن عباس :  
«الشفاء في ثلاث شربة غسل وشرطة عجم وكية  
نار» .<sup>(٣)</sup>

الحكم التكليفي :

٣ - التداءي بالحجامة مندوب إليه ، وورد في  
ذلك عدة أحاديث عن النبي ﷺ منها قوله :  
«خير ما تدلوشم به الحجامة» ومنها قوله : «خير  
الدواء الحجامة» .<sup>(٤)</sup>

ومنها ما رواه الشيخان : «إن كان في شيء  
من أدويتكم خير ففي شرطة عجم ، أو شربة  
عسل ، أو قلعة بنار توافي الداء» ، وما أحب  
أن أكتوي» .<sup>(٥)</sup>

والحجامة في كلام الفقهاء قيدت عند  
البعض بإخراج الدم من القفا بواسطة المنص  
بعد الشرط بالحجيم لا بالقصد .<sup>(٦)</sup> وذكر الزرقاني  
أن الحجامة لا تختص بالفقأ بل تكون من سائر  
البدن .<sup>(٧)</sup> وإلى هذا ذهب الخطابي .

(١) لسان العرب : تاج المروس مادة : (قصد) .

(٢) حديث : «خير ما تدلوشم به الحجامة» وحديث : «خير  
الدواء للحجامة» أخرجه أحمد (١٠٧/٣) - ط الحديث  
وأخرجه البخاري (الفتح ١٠/١٥٠) - ط السلفية) بلفظ  
«إن أقل ما تدلوشم به الحجامة» .

(٣) الطب النبوي ص ٥٥ ، للترغيب والترهيب ١١١/٦  
ومطبعها .

وحديث : «إن كان في شيء من أدويتكم خير ففي شرطة  
... » أخرجه البخاري (الفتح ١٠/١٣٩) - ط السلفية  
من حديث جابر بن عبد الله .

(٤) لسان العرب : مادة : (حجيم) .

(٥) حديث : «الشفاء في ثلاث شربة غسل وشرطة  
... » أخرجه البخاري (الفتح ١٠/١٣٩) - ط السلفية

من حديث ابن عباس رضي الله عنهما برقمه

(٦) إكمال الإتيان ٣٦٥/٤

(٧) الزرقاني على الوفا ١٨٧/١ ، وضع الياري ٢٤٤/١٢



## الأحكام المتعلقة بالحجامة :

٤ - اعتنى الفقهاء ببيان أحكام الحجامة من حيث تأثيرها على الظهارة، وعنى الصوم، وعلى الإحرام، ومن حيث القيام بها، وأخذ الأجر عليها، والتداوي بها.

## تأثير الحجامة على الطهارة :

٥ - ذهب الحنفية إلى أن خروج الدم بالحجامة ناقض من توافض الوضوء. قال السرخسي : الحجامة توجب الوضوء وغسل موضع الحجامة عندها، لأن الوضوء واجب بطروح النجس، فإن فرضاً ولم يغسل موضع الحجامة، فإن كان أكثر من قدر الدرهم لم تجز الصلاة، وإن كان دون ذلك أجزأته.

والفصد مثل الحجامة في نقض الوضوء. فإذا اقتصد وخرج منه دم كثير انتقض الوضوء. ويتنقض أيضاً إذا مصت علفة عضواً وانعادت من الدم قدراً يسيل منها لو شقت.

وذهب المالكية والشافعية إلى أن الحجامة والفصد ومنه العلق لا يوجب واحد منهما الوضوء. قال الزرقاني : لا يتنقض الوضوء بحجامة من حلبم واحتجم وفصد. وفي اللام ولا وضوء في قيء ولا رعاف ولا حجامنة ولا شيء، خرج من الجسد وأخرج منه غير الفروج الثلاثة القليل والذير والذكر. (١)

(١) المبسوط ١/ ٨٣، ودلتلر ١/ ٩١ - ٩٤، شرح الزرقاني

على خليل ١/ ٩٢، والأمام ١/ ١٤١

وذهب الحنابلة إلى أن ما يخرج من الدم موجب للوضوء إذا كان فاحشاً، وفي حد الفاحش عندهم خلافه : فقيل : الفاحش ما وجدته الإنسان فاحشاً كثيراً. قال ابن عقيل : إنساناً يعتبر ما يفحش في نفوس أوساط الناس لا التيلخين ولا الموسوسين. وقيل : هو مقننار الكف. وقيل : عشرة أصابع. (٢)

## تأثير الحجامة على الصوم :

٦ - ذهب الحنفية إلى أن الحجامة جائزة للصائم إذا كانت لا تضعفه، ومكرهة إذا أثرت فيه وأضعفته، يقول ابن نجيم : الاحتجم غير مضاف للصوم وهو مكروه للصائم. إذا كان يضعفه عن الصوم، أما إذا كان لا يضعفه فلا بأس به.

وذهب المالكية إلى أن المحتجم إما أن يكون ضيف الجسد لمريض أو خلفه. وفي كل إمام أن يقلب على ظنه أن الاحتجم لا يضره، أو يشك أو يظن على ظنه أنه إذا احتجم لا يفرى على مواصلة الصوم.

فمن غلب على ظنه أنه لا يتضرر بالحجامة جاز له أن يحتجم. ومن غلب على ظنه أنه سيجبر عن مواصلة الصوم إذا احتجم حرم عليه. إلا إذا خشي على نفسه هلاكاً أو شديداً

(٢) المغني ١/ ١٨٢، نشر مكتبة الرياض الحديثة.



لا يرون للصائم أن يحتجم . وكان جماعة من  
الصحابة يحتجمون ليلاً في الصوم منهم ابن عمر  
وبن عباس وأبي موسى وأنس<sup>(١)</sup> .  
واستدلوا بقوله ﷺ : « أفطر الحاجم  
والمحجم »<sup>(٢)</sup> .

تأثير الحجامة على الإحرام :

٧ - ذهب المنفردة إلى أن الحجامة لا تنافي  
الإحرام . قال ابن نجيم : « وما لا يكره له أيضا  
- أي مطلقاً - لا يكتحل به المصطفى وأن يحتس  
ويقتصد . ويقع ضرره ، ويجبر الكسرة  
ويحتجم » .

فالحجامة إذا لم يترتب عليها قلع لشعر لا  
تكره للمحجم ، أما إذا ترتب على ذلك قلع  
شعره فإن خلق محامه واحتجم فيجب عليه<sup>٤٥</sup>

ولا يضر تعصيب مكان المصد : يقول ابن  
عابدين : « وإن لم تعصب اليد لما قدمناه من  
أن تعصب غير الوجه والرأس إنما يكره له بغير  
عذر »<sup>(٣)</sup> .

وذهب المالكية إلى أن الحجامة في الإحرام  
إن كانت كعصر فجوز الإقدام عليها ثبت فولا

أذى تركه ، فيجب عليه أن يحتجم ويفضي إذ  
افطر ولا كفارة عليه .

ومن شك في تأثير الحجامة على صفة عسى  
مواصلة الصوم فإن كان قوتي البنية حازله ، وإن  
كان ضعيف البنية كره له .

والفصادة مثل الحجامة فتكره للمريض دون  
الصحيح كما في الإرشاد<sup>(٤)</sup> .

وذهب الشافعية إلى أنه لا يفطر الصائم  
بالمقصود أو المحجامة يقول الخطيب الشربيني :  
« أما المصد فلا خلاف فيه . وأما الحجامة فلا  
يحتجم وهو صائم »<sup>(٥)</sup> وهو نسخ لحديث :  
« أفطر الحاجم والمحجم »<sup>(٦)</sup> .

وذهب الحنابلة إلى أن الحجامة تؤثر في  
الحاجم والمحجم ويفطر كل منهما . يقول ابن  
قدامة : « الحجامة يفترب الحاجم والمحجم ،  
وبه قال إسحاق وابن المنذر . وعبد بن  
إسحاق بن عرفة ، وهو قول عطاء وعبد الرحمن  
ابن مهدي . وكان الحسن ومروفي وابن سيرين

(١) البحر الرائق ٢٩٤/٢ . وبدائع الصنائع ١٠٤٠/٢ .  
وشرح الزرمان على خليل ٩٩/١ . ورواه خليل  
١١٦/٢

(٢) حديث . ولعنهم بخلافه صائم . أخرجه البخاري (الفتح  
١١٩/١) . ط السلفية : من حديث ابن عباس

(٣) حديث . وأفطر المحجم والمحجم أخرجه أئمة

(٤) ٧٧٠/٢ . تحقيق عزت هيد دحسان من حديث ثوبان

وذكر السريدي في نصب الرأية ٤٧٣/٢ - ط الفحل

الطبي : أن الزماني نقل عن البخاري تصحيحه

(١) مني المحتاج ١٣١/١ ، ونقلى ١٠٣/٢

(٢) حديث : وأفطر الحاجم والمحجم سبق ترجمه قريبا

(٣) تليح الرائق ٣٨٠/٢ ، ابن عابدين مع الصبر المختار

٢٠٤/٢ ، ٢٠٤/٢ ، ٢٠٤/٢



فقرول الزرقاني: وهذا يدل على تعددها منه في الإحرام. وعلى الحجامة في الرأس وغيره لفنذره. وهو إجماع. ولو أدت إلى قلع الشعر. لكان يفندي إذا فلع الشعر. (١٦)  
وأما الفصد فيقول الزرقاني. ويجاز فصد الحاجة وإلا كره إن لم يعصبه. فمن عصبه ولو لضرورة اعتدى. (١٧)

وعند الشافعية قال النووي: إذا أراد المحرم الحجامة لغبر حاجة فإن تضمنت قطع شعر فهي حرام لقطع الشعر وإن لم تضمنه جازت. وأما ما رواه البخاري عن ابن بريدة رضي الله عنه قال: احتجم النبي ﷺ وهو محرم لمحي جمل في وسط رأسه. (١٨)

واستدل هذا الحديث على جواز الفصد، وسط الحرج، وقطع العرق، وقلع الثغرس، وغير ذلك من وجوه التدابي إذا لم يكن في ذلك ارتكاب ما نهي عنه المحرم من تناول الطيب، وقطع الشعر. ولا فدية عليه في شيء من ذلك. (١٩)

وهذه المناظرة إلى جواز الاحتجام للمحرم

(١٦) الزرقاني على الموطأ ٨٧/٢

(١٧) البيان ١٩٤/٢ ٢٩٧

(١٨) حديث: عن ابن سبط قال احتجم النبي ﷺ وهو محرم لمحي جمل في وسط رأسه، أخرجه البخاري (الفتح ١٠٢٣/٢٦) ط السليمانية

(١٩) مني المحتاج ١/ ١٣١، والروضة ٢٢/ ٢٤٧

واحد، وإن كانت لغبر عذر حرمت إن لم يرم قلع الشعر. وكسرت إن لم يلزم منه ذلك، لأن الحجامة قد تضمنه قال مالك: لا يحجم المحرم إلا من ضرورة. على عليه أن يرقأ أي يكره لأنه قد يؤذي إلى ضيقه كما كره صوم يوم عرفة للحاج مع أن الصوم تخفف من الحجامة. (٢٠)

واستدلوا به ما روى مالك في الموطأ عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار أن رسول الله ﷺ يلقح احتجم وهو محرم فوق رأسه، (٢١) وفي رواية الصحيح. وسط رأسه، (٢٢) وفي رواية علقها البخاري احتجم من شقيقة كانت به (٢٣) وللنسائي من رثاء (وهو روى العظم بلا كسر) وهو يومئذ يحيى جمل (٢٤) ولأبي داود واحكام والنسائي عن أنس على ظهر القدم من وجع كان به (٢٥) وللفظ الحاكيم على ظهر القدمين.

(١٦) الزرقاني ٨٧/٢

(١٧) حديث: احتجم وهو محرم فوق رأسه، أخرجه مالك في الموطأ ١١١/ ٣٤٩ - ط الحلبي، من حديث سليمان بن يسار مرسل

(١٨) حديث: احتجم وهو محرم وسط رأسه، أخرجه البخاري (الفتح ١٠٢٣/٢٦) ط السليمانية، ومسلم (٨٢٣/٢٦) ط الحلبي، من حديث عبد بن بريدة

(١٩) حديث: احتجم من شقيقة كانت به، أخرجه البخاري (الفتح ١٠٢٣/٢٦) ط السليمانية، من حديث ابن عباس

(٢٠) قيل هو مكان بطريق مكة

(٢١) حديث: احتجم على ظهر القدم من وجع كان به، أخرجه النسائي (١٩٤/٢٥) ط المكتبة التجارية، من حديث أنس بن مالك



شيئا من غير عقد ولا شرط فله أخذه، ويصرفه في علف دوابه ومؤنة صناعته. ولا يحل له أكله،<sup>(١)</sup> واستدل هذا القول بقول النبي ﷺ: وكسب الحجام خبيث.<sup>(٢)</sup>

ضمائم الحجامة :

٩ - الحجامة لا يضمن إذا فعل ما أمر به وتوكل شرطان :

أ - أن يكون قد بلغ مشورى في خلق صناعته يمكنه من ممارستها بفتح.

ب - أن لا يتجاوز ما ينبغي أن يفعل في مثله.<sup>(٣)</sup> ونقصه في تداوي وتطبيب.



إذا لم يفتح شعرا دون تفصيل، وإن اقتلع شعرا من رأسه أو من بدنه فإن كان لغير عذر حرم. وإن كان لعذر جاز.

ويجب على من اقتلع شعرا بسبب الحجامة فدية في ثلاث شعرات مد عن كل واحدة. وإن كانت أربع شعرات فأكثر وجب عليه صيام ثلاثة أيام أو إطعام ثلاثة أضع أو دفع شاة.<sup>(٤)</sup> والمقصود مثل الحجامة في الأحكام.

اقتضاء الحجامة وأخذ الأجر عليها :

٨ - ذهب جمهور الفقهاء (الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة في قول) إلى حوزة اتخاذ الحجامة حرفة وأخذ الأجرة عليها، واستدلوا بما روى ابن عباس قال: احتجم النبي ﷺ وأعطى الحجام أجره،<sup>(٥)</sup> ولو علمه حراما لم يعطه، وفي لفظ (لو علمه حراما لم يعطه). ولأنها مفعلة مباحة فجاز الاستئجار عليها كالبناء والخياطة، ولأن بالناس حاجة إليها ولا نجد كل أحد متبرعا بها، فجاز الاستئجار عليها كالرضاع.

وهذه الخاتمة في قول آخر نسيه القاصي إلى أحمد قال: لا باع أجر الحجام، فإذا أعطى

(١) قلبي ٤/٢٠٥، ٤٩٢، ١٩٧.

(٢) حديث عمر ابن عباس قال احتجم النبي ﷺ وأعطى الحجام أجره، أخرجه البخاري والفتح ١٠/١٩٧، ٢ (السلطنة) وسلم ١٧٣١/٤ - ط الحلبي.

(٣) ابن عسكس ٥/٢٢، إكمال الإكمال ٢/٩٥١، وشرح الشريفي ١٠/٢٣٣، والمعنى ٥/٥٢٩ - ٥٤٠، ونيل الأوطار ٦/٢٣.

(٤) حديث - كسب الحجام خبيث - أخرجه مسلم ٣١/١٩٩، ط الحلبي من حديث رافع بن خديج (٣) المعنى ٥/٥٢٨.



الأقرب بحجب السوي الأبعد، وتفصيله في  
الحضانة والولاية.

الإنفاذ ذات الصلة :

المنع :

٢ - من معاني المنع في اللغة : الحرمان، وفي  
الاصطلاح : هو تعطيل الحكم مع وجود سببه،  
كامتناع الميراث مع وجود القرابة الموجبة له  
بسبب اختلاف الدين - مثلاً - والمنع في الإرث  
أكثر ما يستعمل في الحجب بوصف، أما  
الحجب فيستعمل في الحجب بالشخص.

الحجب في الميراث :

٣ - الحجب مطلقاً لقسان :

حجب بوصف، وهو المعتبر عنه بالمانع، وحجب  
بشخص، وهو قسمان : حجب حرمان، وهو أن  
يسقط الوارث غيره بالكلية.

وهو لا يدخل على سنة من الورثة إجماعاً،  
وهو : الأبوان والزوجان والأبن والبنت  
وضابطه : كل من أدلى بنفسه إلى الميت إلا  
المتفق.

والثاني : حجب نقصان : وهو حجب عن  
نصيب أكثر إلى نصيب أقل. وهو خمسة من  
السورثة : الزوجين، والأُم، وبنت الابن،  
والأخت لأب، والأخوة لأُم.

وللمحجب مطلقاً قواعد يقوم عليها، وهي :

## حجب

التعريف :

١ - المحجب لغة مفضل حجب يقال : حجب  
الشيء، يحجبه حجباً إذا ستره. وقد احتجب  
وتحجب إذا اكتم من وراء حجاب.  
وحجبه منعه عن الدخول، وكل ما حال بين  
الشيئين فهو حجاب، ومنه قوله تعالى : ﴿ومن  
بيننا وبينك حجاب﴾ (١).

وكل شيء منعه شيئاً فقد حجبه، وسمي  
البواب حاجباً لأنه يمنع من أراد الدخول.  
وأكثر ما يستعمل المحجب في الميراث وهو  
اصطلاحاً : منع من قام به سبب الإرث من  
الإرث بالكلية ويسمى حجب حرمان، أو من  
أوفر حقله ويسمى حجب نقصان. (٢)

وقد يستعمل في الحضانة والولاية بمعنى منع  
الشخص من تونه من ذلك الحق كما يقال : الأم  
تحجب كل حاضنة سواها، فالم تزوج بمحرم  
من الصغير، وفي السولية يقال : إن السولي

(١) سورة فصلت / ٥

(٢) لسان العرب ومجلة المصباح ١/ ٣٦٧، ومفاتيح المحتاج

١/ ١١، وكشف المخبرات ص ٣٣



٤ - واختلفوا فيما إذا كان الإخوة الأشقاء والإخوة للأب محجبون بالجدة أبي الأب وإن علا : فذهب أبو حنيفة إلى أن أجد محجب الإخوة سواء أكانوا أشقاء أو لأب للأمة المذكورة حيث أن الكلاله - سواء كانت أمها تلميت الذي لا ولد ولا والد له حسب اختلاف العلماء في نصيرها - لا تشمل الجدة لأنه والد تلميت ، وإلى هذا ذهب أبو بكر الصديق وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم .

٥ - وذهب جمهور العلماء وهم المالكية والشافعية والحنابلة وصاحب أبي حنيفة إلى أن الجدة لا محجب الأخ الشقيق أو لأب بل يرث معه .<sup>(١)</sup> والأخ لأب محجب هؤلاء والأخ الشقيق .

وإن الأخ لأبوين ، محجب سنة وهم الأب ، والجدة يسو الأب وإن علا ، والأب وإن الابن وإن سفل والأخ لأبوين ، والأخ لأب .

وإن الأخ لأب محجب سبعة وهم هؤلاء الستة وابن الأخ لأبوين .

والعم لأبوين محجب ثمانية وهم الأب والجدة وإن علا والابن وابن الابن وإن سفل والأخ لأبوين والأخ لأب وابن الأخ لأبوين وابن الأخ لأب .

الأولى : أن من يدل على أن ثبوت ميراث محجب حجب حرمات عند وجود ذلك الميراث إلا الإخوة لأب مع وجود الأم .

الثانية : أن الأقرب محجب الأبعد إذا كان يستحق بوصفه ونوعه .

الثالثة : أن الأقوى قرابة محجب الأضعف منه .

وفي ذلك تفصيل سبق في مصطلح يرث (ج ٣ ص ٤٥ فقرة ٤٥) من الموسوعة .

وفي تطبيق هذه القواعد التفصيل التالي :  
فإن الابن يحجبه الابن أو ابن ابن أقرب منه لإدلائه به إن كان أباً ، أو لأنه عصبة أقرب منه ، ومحجبه كذلك أبوان وبتان للصلب باستغراقهم للثروة .<sup>(٢)</sup>

والجدة أبو الأب وإن علا لا يحجبه إلا الأب أو جد أقرب منه متوسط بينه وبين الميت تطبيقاً لقاعدة أن من أدنى بشخص لا يرث مع وجوده إلا أولاد الأم ، والأخ الشقيق محجب الأب والابن وابن الابن وإن سفل لقوله تعالى : ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنَّ أَمْرَهُ هَلْكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ فَا وَلَدٌ﴾<sup>(٣)</sup> وهذه المسألة يجمع عليها بين الفقهاء .

(١) حاشية ابن عابد ٥ / ١٩٨ ، ونسخة المحتاج ٣ / ٣٩٨ .

ومعني المحتاج ٣ / ١١ ، والمفتونين للفقهاء ٣٩٦ .

والمفتي لابن قدامة ١٦٦ / ٦

(٢) حاشية ابن عابد ٥ / ١٩٦ ، والفرائد للفقهاء ٣٩٩ .

ومعني المحتاج ٣ / ١١ ، والمفتي لابن قدامة ١٦٦ / ٦

(٣) سورة النساء ١٧٦



أبو الأب وإن علاء، والوليد للصلب ذكرًا كان أو أنثى، وولد الابن كل ذلك وإن حمل. وهذا مجمع عليه بين الفقهاء لقوله تعالى: ﴿وإن كان رجلاً يورث كلالته أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث﴾<sup>(١)</sup>.

وأجمع الفقهاء كذلك على أن الجدة تحجب بالأم سواء أكانت من جهة الأم أم من جهة الأب لأن الجسدات يرثن بالولادة فالأم أوثق لما شرعها الولادة، كما أجمعوا على أن أقرنس من كل جهة تحجب البعدى من هذه الجهة لقرنها إلى الميت.

٧ - ولكنهم اختلفوا في مسائلتين من مسائل حجب الجدة -

أولهما: فيمن تحجب الحصة التي من جهة الأب غير الأم.

ذهب الحنفية والمالكية والشافعية إلى أن الأب يحجب الجدة التي من جهته لأنها تدلي به إلى الميت ومن أدلى بشخص لا يرث معه إلا أولاد الأم كما سبق ذكره.

وذهب الخبائبة إلى أن الأب لا يحجب هذه

والعم لأب يحجبه تسعة وهم هؤلاء الشقيقة والعم الشقيق.

وابن العم الشقيق يحجبه عشرة وهم الأب والجدة أبو الأب وإن علا والابن وابن الابن وإن فصل والأخ الشقيق والأخ لأب وابن الأخ الشقيق وابن الأخ لأب والعم الشقيق والعم لأب.

وابن العم لأب يحجبه هؤلاء العشرة، وابن العم الشقيق<sup>(٢)</sup>.

وهذه المسائل متفق عليها بين الفقهاء.

٦ - وبنت الابن يحجبها الابن لأنه أبوها أو عمها وهو بمنزلة أبيها وتحجبها بنتان لأن الثلثين فرض البنت ولم يبق منه شيء، إلا إذا كان معها ابن ابن يعصها فحشد تشترك معه فيها بقي بعد ثلثي البنتين ﴿للدخول مثل حظ الأنثيين﴾<sup>(٣)</sup>.

والأخوات لأبوين أو لأب كالإخوة لأبوين أو لأب في الحجب إلا أن الأخ الشقيق يحجب الإخوة لأب وإن كانوا.

والأخت لأب فأكثر يحجبهن أختان لأبوين، لأن الثلثين فرض الأخوات ولم يبق منه شيء. وأولاد الأم يحجبهم أربعة وهم الأب والجدة

(١) حاشية ابن عابدين ٤/ ٤٩٨، ومغني القهقبة ٣/ ٢٩١.

ولمعة المحتاج ٦/ ٣٩٨، ومغني المحتاج ٣/ ١١٣، والمغني

لأب فداء ٦/ ١٦٦، وكشف المحجرات ٣/ ٣٣٤

(٢) سورة النساء/ ١١

(٣) حاشية ابن عابدين ٥/ ١٩٩، والمغني لأب فداء ٦/ ١١٣،

١٦٦، ١٦٨، ١٧٠، ومغني المحتاج ٣/ ١١٦، والقوانين

المفيدة ٣/ ٣٩١، والآية رقم ١٢ من سورة النساء



الله عنه فقال: إن المحروم من الإرث يحجب غيره حرماناً ونقصاناً  
كما اتفق هؤلاء على أن المحجوب شخصي  
يحجب غيره حجب نقصان<sup>(١)</sup>.  
وأجمعوا كذلك على أن المعتق يحجبه عصبه  
النسب، لأن النسب أقوى من الولاء<sup>(٢)</sup>.  
أما ما يتصل بحجب النقصان فيرجع فيه  
إلى مصطلح: (إرث).



الجددة بل يرث معه، واستدلوا بما روي عن ابن  
مسعود رضي الله عنه قال: أول جدة أطعمها  
رسول الله ﷺ السادس أم أب مع ابنتها وابنتها  
حي<sup>(٣)</sup>. ولأن الجدات أمهات يرثن ميراث الأم  
لا ميراث الأب فلا يحجبن به كأمهات الأم.  
وشأنهن: هل القربى من الجدات تحجب  
البعدي من الجهة الأخرى؟

فذهب المالكية والشافعية إلى أن القربى من  
جهة الأم تحجب البعدي من جهة الأب، وأن  
القربى من جهة الأب لا تحجب البعدي من  
جهة الأم، لأن الأب لا يحجبها فالجدة التي تدلي  
به أولى أن لا تحجبها.

وذهب الحنفية والحنابلة إلى أن القربى من  
أي جهة كانت تحجب البعدي من أي جهة  
كانت كذلك لقوة القرابة<sup>(٤)</sup>.

٨ - واتفق فقهاء المذاهب ومن سبقهم من علماء  
السلف وعامة الصحابة على أن من لا يرث  
لما منع فيه كالقتل أو الرق لا يحجب غيره لا  
حرماناً ولا نقصاناً بل وجوده كالعدم.

وتخالفهم في ذلك عبد الله بن مسعود رضي

(١) حديث ابن مسعود: قول جدة أطعمها رسول الله ﷺ  
السادس... أخرجه الترمذي (٤٢١/٤). ط الحنفية  
والبيهقي (٢٢٦/٦). ط دائرة المعارف العثمانية. وقال  
البيهقي عن أحمد بن حنبل: ومحمد بن سالم غير صحيح به.

(٢) سنن ابن عثيمين (١٩٩/٥). القولين الفقهاء (٣٩٩).  
وسنن المحتاج (١٦/٣). والمغني لابن قدامة (٢٤١/٦).  
وكشف الخدرات (٣٣).

(١) حاشية ابن عابد بن ٤٩٨/٥. والمقررات الفقهية (٣٩٣).  
ومغني المحتاج (١٣/٣). وكشف الخدرات (٣٣).  
(٢) مني المحتاج (١٦/٣). وحاشية ابن عابد بن ٤٩٥/٥.



## الألفاظ ذات الصلة

العمرة :

٢ - وهي قصد البيت الحرام لأطواف والسعي وبفصله في مصطلح : (عمرة)

الحكم التكليفي للحج :

٤ - الحج فرض عين على كل مكلف مستطيع في العمر مرة ، وهو ركن من أركان الإسلام ، ثبت فرضيته بالكتاب والسنة والإجماع .  
 أما لكتاب : فقد قال الله : ﴿ وَاذْكُرْ عَلَى النَّاسِ الْحَجَّ الَّذِي فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ۚ فَمَنْ أَذْكُرْ ۚ وَلَوْ لَوِيتُمْ عَلَى النَّاسِ حَرَجَ الْبَيْتِ وَالْمَسْجِدِ الْكَرِيمِ ۚ فَذْكُرُوا ۚ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌ عَنِ الْعَالَمِينَ ۚ ۱١١ ﴾

فهذه الآية نص في إثبات القرصية ، حيث عر الفيران صبعة ﴿ ووقه على انفس ﴾ وهي صيغة إلزام وإيجاب ، وذلك دليل القرصية ، بل يشاهد القرآن يؤكد تلك القرصية تأكيداً قوياً في قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌ عَنِ الْعَالَمِينَ ﴾ فإنه جعل مقابل الفرض الكفر ، فاشعر بهذا السيق أن ترك الحج ليس من شأن المسلم ، وإنما هو شأن غير المسلم .

ب - وأما السنة : فمنها حديث من عمر عن النبي ﷺ قال : « بني الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ،

## حج

التعريف

١ - الحج : بفتح الحاء وبحور كسرها ، هو لغة القصد ، حج إليه فلان . أي قدم . وحجته نحوه . حجة : قصده . ورعل محجوج ، أي مقصود . هذا هو المشهور .

وفاد جماعة من أهل اللغة : الحج : القصد لعظم .

والحج بالكسر : الأسب . والحجج : المرة الواحدة ، وهو من الشؤد ، لأن القياس بالفتح <sup>١١١</sup>

تعريف الحج اصطلاحاً :

٢ - الحج في اصطلاح الشرح : هو قصد موضع مخصوص (وهو بيت الحرام وعرفة) في وقت مخصوص (وهو أشهر الحج) للقيام بأعمال مخصوصة وهي الوقوف بعرفة ، والأطواف ، والسعي عند جمهور العلماء ، بشرائط مخصوصة يأتي بيانها .<sup>١١٢</sup>

الشمس ١٢٠/٢ ، الاصيل ١٣٩/١ ، وشرح الكبير

للذبير على مختصر خليل ٢/٢ ، ومعي المحتاج ١/٤٥٩ ،

وشرح منى الإبلان ١/٢٢٢ ، وشرح عاتق ص ٨٢

١١٢ : سورة آل عمران ٩٧

١١١ : تأني العروس ، المدة

١١٢ : بصرف يبر من صحيح التفسير للكنز ، من الهام وزيادة



وتقدم الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصيام رمضان،  
والحج<sup>(١)</sup>.

وقد عبر بقوله: «بني الإسلام...» قائل  
على أن الحج ركن من أركان الإسلام.

وأخرج مسلم عن أبي هريرة قال: خطبا  
رسول الله ﷺ فقال: «أيها الناس قد فرض الله  
عليكم الحج فحجوا» فقال رجل: أكل عام  
يا رسول الله؟ فسكت حتى قالها ثلاثا، فقال  
رسول الله ﷺ: «أب قلت نعم لو حجت ولما  
استطعت»<sup>(٢)</sup>.

وقد وردت الأحاديث في ذلك كثيرة جدا  
حتى بلغت مبلغ التواتر الذي يفيد اليقين  
والعلم القطعي باليقين الجازم ببيوت هذه  
العرصة<sup>(٣)</sup>.

جاء «ما الإجماع» فقد أجمعت الأمة على  
وجوب الحج في العمر مرة على المستطيع، وهو  
من الأمور المعلومة من الدين بالضرورة بكثير  
جاءه<sup>(٤)</sup>.

(١) حديث «بني الإسلام على خمس» أخرجه البخاري  
(الفتح ١٩/١ - ط النسخة)، ومسلم (١٩/١ - ط  
الحلي).

(٢) حديث: «أيها الناس قد فرض الله عليكم الحج...»  
أخرجه مسلم (٩٧٥/٢ - ط الحلي).

(٣) انظر التزيين والتزيين للصفوري ٢١١/٦ - ٢١٢،  
والسلك المنقذ ص ٢٠.

(٤) المعنى ٢١٧/٣، وجملة المحتاج ٣٩٩/٢، وباب المسك  
ص ١٦ - ١٧، مع شرحه، المسلك المنقذ في المسالك  
الموسط لشمس القاري، شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني  
ص ٢٤٥.

وجوب الحج على الفور أو التراخي.

٥ - اختلفوا في وجوب الحج عند تحقق الشروط  
هل هو على الفور أو على التراخي؟ ذهب  
أبو حنيفة في أصح الروايتين عنه وأبو يوسف  
ومالك في تراجع عنه وإمام<sup>(١)</sup> إلى أنه يجب  
على الفور، ثم تحقق فرض الحج عليه في عام  
فآخر يكثر أثرا، وإذا أداه بعد ذلك كان أداه لا  
قضاء، وانقطع الإثم.

وذهب الشافعي والإمام محمد بن الحسن  
إلى أنه يجب على التراخي، فلا يأثم المستطيع  
بتأخيره. والتأخير إنما يجوز بشرط العزم على  
الفعول في المستقبل، فلو حشي العجز أو خشي  
هلاك ماله حرم التأخير، أما السحب بالحج لمز  
وجب عليه فهو سنة عند الشافعي مالم يمت،  
فإذا مات تبين أنه كان عاصيا من آخر سنوات  
الاستطاعة<sup>(٢)</sup>.

استدل الجمهور على الوجوب لفوري  
بالآتي:

أ - الحديث: «من ترك زكاة وراحلة فله»

(١) السلك المنقذ ص ٢١، وانظر فدية وضع الضمير  
١٢٣/٢، وشرح الرسالة لأبي الحسن ١٢١/٢،  
ومواهب الحقل وبه تفصيل الخلاف في المذاهب ١٧١/٢  
- ١٧١، والشرح الكبير ٢١٢ - ٢ وحاشية المدققي.  
ورجح لمحورية بقية حتى قال: «بني المستطاع الاقتصاد  
عليه» والمغني ٢٤١/٣، والفرع ٢٤٢/٣.

(٢) الأم ١١٧/١ - ١١٨، وروض الطالب ١٥٦/١، ومنه  
المعراج ٢٦٠/١، والسلك المنقذ وفتح القدير الموسع  
الشافعي.



فضل الحج :

١ - تضاعفت النصوص الشرعية الكثيرة على الإفادة بفضل الحج ، وعظمته ثوابه وجزيل أجره العظيم عند الله تعالى .

قال الله تعالى : ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ . لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَثْمَارِهِمْ مَعَ لَوْحَاتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ رَبِّهِمْ الْإِنْعَامَ ... ﴾ (١) .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : «من حج لله فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه» (٢) .

وعن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال : «ما من يوم أكثر أن يعق الله فيه عبدا من النار من يوم عرفه ، وإنه يبعثونهم يباهي بهم الملائكة ... » (٣) ومعنى يذنبوا : يتجلى عليهم برحمته وإكرامه .

وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : «تابعوا بين الحج والعمرة فإنهما ينفيان الفقر والذنوب كما ينفي الكبر خبث

إلى بيت الله ، ولم يحج فلا عليه أن يموت يهوديا أو نصرانيا» (٤) .

ب - المعقول : وذلك أن الاحتياط في أداء الفرائض واجب ، ولو أخر الحج عن السنة الأولى فقد يستند به الممروقة بصوت فطوت الفرض ، وتقويت الفرض حرام ، فيجب الحج على الفور احتياطاً .

واستدل الشافعية ومن معهم بما يلي :

أ - أن الأمر بالحج في قوله تعالى : ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ (٥) مطلق عن تعيين الوقت ، فيصح أدائه في أي وقت ، فلا يثبت الإلزام بالنسور ، لأن هذا تخصيص للنص ، ولا يجوز تقيده إلا بدليل ، ولا دليل على ذلك ، وهذا بناء على اختلاف أن الأمر على الفور أو للمأخر (انظر مصطلح : أم) .

ب - أن النبي ﷺ فتح مكة عام ثمان من الهجرة ، ولم يحج إلا في السنة العاشرة دونو كان واجبا على الفور لم يخلف رسول الله ﷺ عن فرض عليه (٦) .

(١) حديث : من ملك زهداً أو رسالة قبله إلى بيت الله ... أخرجه الرمزي (٣/ ٦٦٧ - هـ الخفي) من حديث علي بن أبي طالب ، وقال المنذري : «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، وفي إسناده مقال ، وهذا ابن عبد الله مجهول ، وأخباره يصف في الحديث» .

(٢) سورة آل عمران ٩٧

(٣) الأم ١١٨/١ ، وانظر حاشية القليوبي على شرح المنهاج ١١٩/٢ .

(١) سورة الحج ٢٧ - ٢٨

(٢) حديث : من حج له فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه ...

أخرجه البخاري (الفتح ٣/ ٣٨٢ - مصطلح) ، وسنن

(٣) ٩٨٣ ، ٩٨٤ - هـ الخفي

(٤) حديث : «ما من يوم أكثر أن يعق الله فيه عبدا من النار من يوم عرفه ...» أخرجه

مسلم (٤/ ٩٨٣ - هـ الخفي)



ومضى أمثاله لأمره، ولكن من رحمة الله تعالى أن أكثر هذه العبادات طاقاته تدركها العقول الصحيحة وأظهر ما يكون ذلك في فريضة الحج.

ويشتمل من هذه الفريضة على حكم حليلة كثيرة فقد في ثياب حياة المؤمن الروحانية، ومصابيح المسلمين جميعهم في الدين والدنيا،

أن في الحج إظهار الشكر لله تعالى، وذلك لأن الحاج يرفض أساليب التعبد والتزيين، وليس ثياب الإحرام مطهره فخره له، ويتجرد عن الدنيا ويتواضعها التي تصرفه عن الخصوص لمولاه، ويعرض بذلك لغفرته ورحمته، ثم يقف في حرفة ضارعة له لربه حامدا شاكرا ناعما، وفضله، ومقفر الذنوبه وشكراته، وفي الطواف حول الكعبة آيت الحُكُرام بلود بجناب ربه ويلجأ إليه من دنوبه، ومن هوى نفسه، ووسوس الشيطان.

ب - أن أداء فريضة الحج يؤدي شكر نعمه بآل، وسلامة البدن، وهما أعظم ما يشتر به الإنسان من نعم الدنيا، ففي الحج شكر هاتين نعمتين العظيمةتين، حيث يجتهد الإنسان نفسه وينفق ماله في طاعة ربه وابتغى إليه سبحانه، ولا شك أن شكر الله واجب، فقررره ملاحة العقول، ونشرجه شريعة الدين.

ج - يجتمع المسلمون من أقطار الأرض في

الحديد، والذهب والفضة، وليس للحجة المبرورة ثواب إلا الجنة. (١)

وعن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال: «أخجاج والعمال وفد الله، إن دعوه أجابه، وإن استغفروه غفر لهم». (٢)

وعن عائشة رضي الله عنها، قتت برسول الله: «سرى الجهاد أفضل العمل أفلا نجاهد؟» قال: «ولا، لكن أفضل الجهاد حج مبرور». (٣) ومن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ سئل: «أي الأعمال أفضل؟» فقال: «إيمان بالله ورسوله، قيل: ثم ماذا؟ قال: جهاد في سبيل الله، قيل: ثم ماذا؟ قال: حج مبرور». (٤)

حكمه مشروعية الحج :

٧ - شرعت العبادات لإظهار عبودية العبد لربه

(١) حديث: «استمعوا لي أخرج والمعزة» أخرجه برزخه (٢) لمطفي (١٩٩٢) ط (المطفي) وقال: «حديث حسن صحيح»

(٣) حديث: «أخجاج والعمال وفد الله» أخرجه برزخه (٤) (٩٩٩) ط (المطفي)، وقد أورد في (١) بعده صالح بن عبد الله، قال البخاري فيه: «صكر الحديث» ولكن له شاهد من حديث ابن عمر: «أخرج ابن ماجة قال: حديث أبي هريرة، يعني به».

(٥) حديث عائشة: «سرى الجهاد أفضل الأعمال» أخرجه الطحاوي (الفتح ٣٨٦) ط (السلف) والسلي (١٩٩٥) ط (المكتبة التجارية)

(٦) حديث أم هريرة: «سئل أي الأعمال أفضل؟» أخرجه (البخاري الفصح ٣٨٦) ط (السبعة) ومسلم (٨٩٦) ط (المطفي)



ب - وأسلم وهو بعسر بعد استطاعته في المكفر، فإنه لا أثر لها.<sup>(١)</sup>

ج - وقد أجمع العلماء على أن الكافر لا يظالم بالخروج بالنسبة لأحكام الدنيا، أما بالنسبة للأخرة، فقد اختلفوا في حكمه، هل يؤخذ بتركه أولا يؤخذ.

ويبرز ذلك في المصطلح الأصولي.

الشرط الثاني: العقل

١٠ - يشترط لفرضية الحج العقل، لأن العقل شرط للتكليف والمحذور ليس مكلفاً بفروض الدين، بل لا يصح منه إجماعاً، لأنه ليس أهلاً للعقوبة، فلو حج المجنون بحجة غير صحيح، فإذا شفي من مرضه وأفاق، إلى رتبته نجب عليه حجة الإسلام.<sup>(٢)</sup>

روى علي بن أبي طالب عن النبي ﷺ قال: «ورفع القلم عن ثلاثة: عن المجنون المغلوب على عقله حتى يفهم، وعن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم».<sup>(٣)</sup>

الشرط الثالث: البلوغ

١١ - يشترط البلوغ، لأن الصبي ليس

مركز اتجاه أو إحكام، وهو في مقتدرهم، فيتعرف بعضهم على بعض، ويألف بعضهم بعضاً، هناك حيث تذوب الفوارق بين الناس، فوارق الغنى والفقر، فوارق الجنس واللون، فوارق اللسان واللغة، تتحد كلمة الإنسان في أعظم مؤتمر بشري اجتمعت كلمة أصحابه على اثر والتفوق وعلى التساهي بالحق والتواصي بالصبر، هدفه لتعظيم رباط أسباب الحياة بنسب السماء.

شروط لفرضية الحج:

٨ - شروط الحج صفات يجب توفرها في الإنسان لكي يكون مطالباً بأداء الحج، وفرضا عليه، فمن فقد أحد هذه الشروط لا يجب عليه الحج ولا يكون مطالباً به، وهذا الشروط خمسة هي: الإسلام، والعقل، والبلوغ، والحريية، والاستطاعة، وهي مضمّن عليها بين العلماء، قال الإمام ابن قدامة في المغني: «ولا نعلم في هذا كله اختلاف».<sup>(٤)</sup>

الشرط الأول: الإسلام

٩ - أنه لو حج الكافر ثم أسلم بعد ذلك نجب عليه حجة الإسلام، لأن الحج عبادة، بل هو من أعظم العبادات والمفريات، والكافر ليس من أهل العبادة.

(١) المص ٢١٨/٣، وقد ذكر إجماع الرمي في نهاية المحتاج

٢٧٥/٢

(١) نهاية المحتاج اوضح السنين

(٢) المغني لابن قدامة ٢١٨/٣، والبدائع ١٢٠/٢

(٣) حديث: «ورفع القلم عن ثلاثة من ثلاثة من التائم حتى يستيقظ»

وأخرجه أبو داود ٥٥٩/١، تحقيق عزت عبد

دهاس، والمهاكم ٢٨٩/١، ط دائرة المعارف العثمانية

ومصححه ووقف الذهبي.



مكاف، وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال .  
رفعت امرأة صبا فافقالت يا رسول الله أفهذا  
حج ؟ قال . نعم ذلك أجرو .<sup>(١٦)</sup>

فلو حج انصب صح حجه وكان تطوعا ، فإذا  
بلغ انصب وجب عليه حجة العريضة ، بإجماع  
اعضاء ، لأنه أدى ما لم يجب عليه ، فلا يكفيه عن  
الحج الواجب بعد التلوع ، لما روى ابن عباس  
قال . قال رسول الله صلى : وإذا حج انصب فهي  
له حجة حتى يعقل . وإذا عقل فعليه حجة  
أخرى ، وإذا حج الأعزلي فهي له حجة ، فإذا  
عاجز فعليه حجة أخرى .<sup>(١٧)</sup>

#### الشرط الرابع : الحرية .

١٢ - العبد المملوك لا يجب عليه الحج . لأن  
مستغرق في خدمة سيده ، ولأن الاستطاعة شرط  
ولا يتحقق إلا بملك الزاد والراحلة . والعبد لا  
يملك شيئا ، ولو حج المملوك وبه بآذن سيده  
صح حجه وكان تطوعا لا يسقط به الفرض ،  
ويأثم إذا لم يآذن له سيده بذلك . ويجب عليه أن  
يؤدي حجة الإسلام عندما يعتق ، لتحديث  
السبيل .

(١٦) حدث ابن عباس . رفعت امرأة صبي . . . أخرجه  
مسلم (٢/ ٩٧٤ - ط المصنف)

(١٧) حديث . وإذا حج انصب فهي له حجة . . . أخرجه  
الحاكم في المستدرک (١/ ٤٨٦ - ط دار المعارف المصرية)  
وصححه دار الفقه الإسلامي .

#### الشرط الخامس : الاستطاعة .

١٣ - لا يجب الحج على من لم تتوفر فيه خصال  
الاستطاعة لأن القرآن خص الحجاج بهذه  
الصفة في قوله تعالى : **وَاللَّهُ عَلَى النَّاسِ حَكِيمٌ**  
**الْبِتُّ مِنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا** .<sup>(١٨)</sup>

وحصال الاستطاعة التي تشترط لوجوب  
الحج قسمان : شروط عامة للرجال والنساء ،  
وشروط تخص النساء .

القسم الأول . شروط عامة للرجال والنساء :  
شروط لاستطاعة العامة أربع حصال :  
القدرة على الزاد وإتة الركوب ، وصحة  
المدن ، وأمن الطريق ، وإمكان المسير .

#### المصلحة الأولى :

١٤ - تشترط لوجوب الحج القدرة على الزاد  
وإتة الركوب ، وانفقته ذهبا وإيايا عند الجمهور  
ومعهم الخففة ولشافعية والخنابلة ، ويختص  
بشروط القدرة على إتة الركوب بمن كان بعيدا  
عن مكة .

قال في الهداية . «وليس من شرط الوجوب  
على أهل مكة ومن حولها الراحلة فإنه لا  
تلحقهم مشقة البعده في الأداء ، فأنشبه السعي  
إلى الجمعة» .<sup>(١٩)</sup>

(١٨) سورة آل عمران ٩٧

(١٩) الهداية مع فتح مكيه ١٢٧/٢



وجه الاستدلال أن ومن كان صحيح البدن قادرا على المشي وله زاد فقد استطاع إليه سبيلا ويلزمه فرض الحج. (١)

واستدل الجمهور بما ورد من الأحاديث الكثيرة عن رسول الله ﷺ أنه فسر السبل باستطاعة الزاد والراحلة، مثل حديث أنس: قيل يا رسول الله ما السبل؟ قال: الزاد والراحلة. (٢)

فقد فسر النبي ﷺ الاستطاعة المشروطة بالزاد والراحلة جميعا وبه تبين أن القدرة على المشي لا تكفي لاستطاعة الحج. (٣)

الأمر الثاني: يختلف العلم في الزاد ووسائل الواصلة هل يشترط ملكية المكلف لما يحصلها به أو لا يشترط؟

فذهب الحنفية والمالكية والحنابلة إلى أن ملك ما يحصل به الزاد ووسيلة النقل (مع ملاحظة ما ذكرنا عند المالكية) شرط لتحقيق

والأظهر أن الذي يكون عند الحنفية بعيدا عن مكة هو: من بين مكة ثلاثمائة أيام فصاعدا، أما ما دونه فلا، إذا كان قادرا على المشي. (٤) يعني مسافة القصر في السفر. وتقدر بـ ٨١ كيل مترا تقريبا.

أما عند الشافعية والحنابلة فهو من كان بينه وبين مكة مرحلتان، وهي مسافة القصر عندهم. وتقدر عندهم بنحو المسافة السابقة. (٥)

١٥ - وقد وقع الخلاف بين العلماء في شرطية الزاد وأنه الركوب لوجوب الحج، وكانوا يركبون الدواب. لذلك عبروا بقولهم: والزاد والراحلة، وهي الجمل المعد للركوب لأنه المعروف في زمانهم. وهذا الخلاف في أمرين:

الأمر الأول: حالف المالكية الجمهور في اشتراط القدرة على الراحلة وإن كانت المسافة بعيدة فقالوا: يجب عليه الحج إذا كان صحيح البنية بقدر على المشي بلا مشقة عظيمة، وهو يملك الزاد.

واستدل المالكية بقول الله تعالى: ﴿وَلَهُ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتِطَاعَةٍ إِلَيْهِ سُبُلًا﴾ (٦)

(١) مختصر خليل وشرح الكبير ٦/٢، وسواها خليل ٤٩٦/٢، وشرح رسالة ابن أبي القبروان لأبي الحسن ظلكي ١/١٥٥، وانظر معيار القرطبي ١٤٦/٢ - ١٤٩/٢ (٢) حديث أنس: قيل: يا رسول الله، ما السبل؟ أجاب: الحياكم ٤٤٢/٩ - ط دائرة المعارف الشيعية، واليهي ٣٣٠/٢٣ - ط دائرة المعارف الشيعية، وأجله البيهقي بالإرسال.

(٣) ونقل ابن حجر في التلخيص ٣٧٧/٢ - ط السلفية، عن ابن التمر أنه قال: «لا يثبت الحديث الذي فيه ذكر الزاد والراحلة».

(٤) بدائع الصلتح ١٢٢/٢

(٥) حاشية ابن عابدين: رد المحتار على الدر المختار ١٦٤/٢ (٦) حاشية المحتاج للمرسل ٣٧٧/٢، وحاشية الياقوت ٥٢٩/١، والملي لابي نعمة ٢٢١/٣

(٧) سورة آل عمران ٩٧/٢



واعتر المالكية المقدرة على التحويل إلى ملكة، ولو بلا زاد ورا حلة لذي صنعة تقوم به، ولا تترى بمثله، أما الإيجاب فلا يشترط القدرة على نفقته عندهم إلا أن يعلم أنه إن بقي هناك صاع وخشي على نفسه ونسبته، فبإجماع ما بينه ورجع به إلى أقرب المواضع ملكة، مما يمكنه أن يعيش به بها لا يترى به من الحرف<sup>(١)</sup>.

ب. صرح الفقهاء بأنه يشترط في الراحلة أن تكون مما يصلح لفظه إما بشراء أو بكماء<sup>(٢)</sup>.

وعلى المالكية لا يعتبر إلا ما يؤمنه فقط، إلا أن يكون عليه شقة فادحة فيخفف عنه بما يزول به شقة الصدحة<sup>(٣)</sup> وهذا المعنى ملحوظ عند غيره فيما يصلح لأنه إذا كان شق عليه صنعة شديدة يخفف عنه بما يزيلها

(١) الشرح الكبير وحاشيته ٨/٢ ومراجع المجلد ٢/٢٠٠ - وترجم الرسالة مع حاشية الطحاوي ١٥٦/١

(٢) إن تقدم الحضرة ألقى استعمال البدوات في الأمصار وأجل مكانها لبررات والبطانات والبرابر، وبناء على هذه لفظة التي قرروها تقول من ملك نفقة وسبيل السفر لا نفسه لا يمكن أيضا منطوقه الصحيح حتى يقرر لديه أجر وسبيل سفر تناسب أفضله، بناء على منذهب الجمهور. (اللمعة)

(٣) شرح الرسالة ١٥٦/١

وجوب الحج، وفي هذا يقول ابن قدامة: «ولا يلزمه الحج بذل غيره له، ولا يصير مستطعاً بذلك، سواء كان الفاضل قريباً أو أجنبياً وسواء بدل له الركوب والزاد، أو بدل له ماله»<sup>(١)</sup>.

ونذهب الشافعي، فيما يروى عنه إلى أنه يجب الحج بإراحة الزاد والراحلة إذا كانت الإباحة من لامة له على المسح له، كالتواند إذا بدل الزاد والراحلة لامة<sup>(٢)</sup>.

شروط الزاد وآلة الركوب:

١٦ - ذكر العلماء شروطاً في الزاد وآلة الركوب لظفر بن لا استطاعة الحج، هي تعبير وبيان هذا الشرط، نذكرها فيما يلي:  
أ - أنه الزاد الذي يشترط ملكه هو ما يحتاج إليه في ذهابه ورجوعه من مأكل ومشرب وكسبة نفقة وسط لا إسراف فيها ولا تنس، ولو كان يستطيع إذا أنش من الوسط الذي اعتاده لا يعتبر مستطعاً للحج، ويتضمن لشرائط لمراد أنصافاً ما يحتاج إليه من آلات للطعام والزاد مما لا يستغني عنه<sup>(٣)</sup>.

(١) منق النذير ٢١/٢ - ومختصر جميل وشرح الكبير ٧/٢ - ٨ - والتابع والإكثير ومراجع الحاش ٥٠٠/٢ - والمعي ٢٢٠/٢

(٢) غنية المحتاج ١٧١/٢

(٣) منق النذير ١٧٢/٢ - راجع المحتاج ٣٧٥/٢ - والمعي ٢٢٢ - ٢٢١/٢



ب . ما يحتاج إليه هو وأهله من مسكن . وما  
لا بد لئله كالخادم وأثاث البيت وإياديه بقدر  
الاعتدال . فالتسب له في ذلك كله . عند الجمهور  
حلالا للملكية أيضا .

وقال المالكية في هاتين المقتضيتين :  
يبيع في زاده داره التي يبيع على القلس وغيرها  
تأبيع على القلس من مائتة ولباب ويوخمته  
إن كثرت قبورها . وحادسه . وكنت العثم ونر  
محتاجا إليها .

وإن كان يترك ولده وزوجته لا مال لهم . ولا  
براعى . ما يؤول إليه اسمه وأمر أهله وأولاده في  
المستقبل . وإن كان بصير فقيرا لا يملك شيئا .  
أو يترك أولاده ويحرمهم لمصلحة . إن لم ينجس  
هلاكا فيها ذكر أو شهيد آخر .<sup>(١)</sup>

وهذا لأن الحج عندهم واجب على الفور كما  
قدمنا .

ج . قضاء الدين الذي عليه . لأن الدين من  
حق في العباد . وهو من حوائجه الأصلية . فهو  
أخذ . وسواء كان الدين لأجنبي أو لحق الله تعالى  
تزكوة في ذمته أو كفارات وتحوها .<sup>(٢)</sup>

(١) شرح الرسالة وحاشية العزوي ١٥٩/١ . وانظر مراجع  
الملكية الأخرى .

(٢) انظر هذه المسائل في المسألة وشرحها فتح المغني ١٢٧/٢ .  
ومفيد ليع ٧٨/١ وشرح الكبير وحاشية تحفوتي ٧١٧  
وله . ولا يجب الحج استطاعة مسي ولو من ولده فإنه يرج  
الوفاء بأن لا يكون عده . ما يقص به ولا جهة له يوفي بها .  
ولا ربح عليه الحج . . . . .

ح . إن ملك المزداد ومبنة الثقل ينسقط أن  
يكون فاضلا عما نفس إليه الحاجة الأصلية مدة  
ذمته بإياديه . عند الجمهور .<sup>(٣)</sup>

أما المالكية فاعتبروا ما يوصله فقط . إلا أن  
يخلص الضباع . وهو بناء على وجوب الحج على  
الفور عندهم .<sup>(٤)</sup>

وفي هذا تفصيل يوضحه في الأمور التي  
تتمثلها الحجة الأصلية .

### خصال الحاجة الأصلية .

١٧ - خصال الحاجة الأصلية ثلاث :

أ - نفع عياله ومن تلزمه نفقتهم مدة ذمته وبإياديه  
عند الجمهور ( خلافا للملكية كما يوضح في  
مقدمة التالفة ) . لأن النفقة حق للزاديين .  
وحق العبد مقدم على حق الشرع . فارتون  
عبد الله من عمر وعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : وكفى  
المرء إثما أن يضيع من يقوت .<sup>(٥)</sup>

(١) فتح القدير ١٣٩/١ . والمثلث المقتطع من ١٩  
والجسوم ٥٢١٧ . ٥٧ . وصحة المحتاج ٣٧٨/٢ . ومنه  
الاحتاج ١/١ - ١٩٥ . والمضى ٣٣٢/٣ . والعزوي  
١٢٠/٣ .

(٢) شرح الرسالة وحاشية العزوي ١٥٩/١ . والشرح الكبير  
٧/٢ . وموهب الجليل ١٢ - ٥٠ - ٥٠٢ .

(٣) حديث . وكفى بالمرء إثما أن يضيع من يقوت . وهو قوله  
أبو داود ٣٦١/٢ - تحقيق عزت عبيد دهماس . والمحقق  
١١٥/١ . ط . دائرة المعارف الشيعية . وصححه ووافقه  
الذهبي .



المالك. ولما لم يكن له مال، لم يكن له مال، لأنه لا نهاية له.<sup>(١)</sup>

وعند النسخة قولان: الأصح أنه يلزم صرف ما تجارته لفظة المح ولا لم يبق له رأس مال لتجارته.<sup>(٢)</sup> وهو مذهب المالكية كما سبقت نقل كلامهم.

د - إذا ملك عبداً نساء دار يحتاج إليها وجب عليه الخرج إن سلمت له النفقة وقت خروج الناس للخرج. وإن جعلها في غيره أتم. ثم قيل: خروج الناس للخرج فيلزم في المال ما شاء، لأنه ملكه قبل أن يوجب علي ما احتاره ابن عابد بن.<sup>(٣)</sup>

هـ - من وجب عليه الخرج وأراد أن يزوج وليس عنده من المال إلا ما يكفي لأحدهما، ففيها التخصيص الآتي.

١ - أن يكون في حالة عدم المال النفقة، فهذا يجب عليه تقبلاً به للخرج على الزواج عند الجمهور. إن ملك لفظة في أشهر الخرج، أما إن ملكها في غيرها فله صرفها حيث شاء. أما التفتيش فالحج عندهم أنه مأذون.

فإذا ملك الراد والحصوله راداً عما تقدم. على التخصيص المذكور فقد تحقق فيه الشرط، إلا أن نخل شيء ١٢ ذكر لم يجب عليه طرح.<sup>(٤)</sup>

١٨ - ويتعلق بذلك فروع ذكر منها:  
أ - من كان له مسكن واسع يفصل عن حاجته، بحيث لا يردع الجزء الفاصل عن حاجته من المذموم واسعة لوقوعه للخرج يجب عليه بيعه عند المالكية والتساهلية والحنابلة. ولا يجب عليه بيع الجزء الفاصل عند حنفية.<sup>(٥)</sup>

ب - كذلك لو كان مسكنه ضيقاً ينفق على منعه أو أحد دار آدمي لوقوع تكاليف الخرج يجب عليه عند المالكية، ولا يجب عند الحنفية.<sup>(٦)</sup>

ج - من ملك خضاعة نتجارتها حل بيزمه مصروف مال تجارته للخرج.<sup>(٧)</sup>

ذهب الحنفية والحنابلة إلى أنه موقوف لوجوب الخرج على ما له رأس مال خرفته زائداً على نفقة الخرج، ورأس المال يختلف باختلاف

١ - الدرر من ١ وفيه نصريح بتدبير النسخة الواحدة من المخرج والمالكين وحسباً ونفس شرح التاج ٨٧/٢، ونفس شرح التاج ٥١٧/١، والفروع ٢٣٠/٣، ونفس ٢٢٢/٣.

(١) رد المحتار ١٩٧/١، والمهم: الفروع ٨٨١.  
(٢) شرح المساجح جانيباً لفتوى رجب ٨٧/٢، وجانب الباحثين على شرح التاج ٥١٧/١.  
(٣) حاشية رد المحتار على الدرر المختار ١٩٧/٢.

(٤) التراجع السابق.  
(٥) تفسير الأبحاث ١٩٦/١، وشرح المساجح للمصنف المصنف السابق، والمقي ٢٢٢/٣، وقواعد المالكية السابقة.  
(٦) التراجع السابق.



الركوب بنفسه فلا يجب عليه أن يؤدي بنفسه  
فريضة اغتافا.

لكن اختلفوا هل صحة البدن شرط لأصل  
الوجوب، أو هي شرط للأداء بالنفس: ذهب  
الشافعية والحنابلة والمصنفان من الحنفية إلى  
أن صحة البدن ليست شرطا للوجوب، بل هي  
شرط للزوم الأداء بالنفس، فمن كان هذا حاله  
يجب عليه الحج، بإرسال من ينوب عنه. (١)

وقال الإمامان أبو حنيفة ومالك: إنها شرط  
للووجوب، وبناء على ذلك لا يجب على فاقد  
صحة البدن أن يحج بنفسه ولا بإلابة غيره،  
ولا الإبقاء بالحج عنه في المرض. (٢)

استدل الأولون: بأنه ﷺ فسر الاستطاعة  
بالزاد والراحلة، وهذا له زاد وراحلة فيجب  
عليه الحج.

واستدل أبو حنيفة ومالك بقوله تعالى: ﴿من  
استطاع إليه ميلا﴾ وهذا غير مستطیع بنفسه  
فلا يجب عليه الحج.

٢- ويترع على ذلك مسائل، نذكر منها:  
١- من كان قادرا على الحج بمساعدة غيره  
كأاعمى، وجب عليه الحج بنفسه إذا تبرأه  
من يعينه، تبرأ أو بالجرة، إن كان قادرا على

الحج ويستغفر في ذمته، وله صرف المال إلى  
التكاح وهو أفضل.

٢- أن يكون في حالة توفيق نفسه والخوف من  
الزنى، فهذا يكون الزواج في حقه مقدما على  
الحج اغتافا. (٣)

وقال ابن عابدين في حاشيته: تنبيه: ليس  
من المحال الحج الأصلية ما جرت به العادة المحدثه  
لرسم الهندية للأقارب والأصحاب، فلا يبعد  
بترك الحج لمعجزة عن ذلك. . . . (٤)

وهذا لا يتصور فيه خلاف بعدما ذكرناه،  
وهو يدل على إثم من أخر الحج بسبب هذه  
التقاليد الفاسدة.

المفصلة الثانية للاستطاعة: صحة البدن:  
١٩- إن سلامة البدن من الأمراض والعاهات  
التي تعوق عن الحج شرط لوجوب الحج.

قلو وجدت سائر شروط وجوب الحج في  
شخص وهو مريض زمن أو مصاب بمعاية  
دائمة، أو مفعد كوشح كبير لا يثبت على أنه

(١) رد المحتار ١/٢، والنجس ١/٧، وحاشية  
الشمس في ٧/٢ والفروع ٣/٣٦١، وفي رد المحتار مزيد  
توضيح فيها إذا لحق الشرح في الزم أو حاله، فلا يخدم  
الزواج على الحج في الأول لا في الثاني. لكن يتقد ذلك بما  
ذكره أن وجوب الفروع على لا قطعي.

(٢) ابن عابدين ١٩٤/٢

(١) مائة المحتاج ٢/٢٨٥، وانظر التلوي لابن قدامة ١/١١٢

(٢) فتح القدير ٢/١٩٥، وشرح الرسالة بعاشية المعنوي

١/١٥٦، ومختصر خليل ومواهب الجليل ٢/٤٩٨ و ١/١٩٩

وانظر مكبر وحاشية الدسوقي عليه ٦/٢



ورفع الخلاف في أمن الطريق كما في صحة البدن :

فذهب المالكية والشافعية ورواية أبي شجاع عن أبي حنيفة ورواية عن أحمد أنه شرط الوجوب . لأن الاستطاعة لا تتمحق بدون أمن الطريق .

وفي رواية أخرى عند أبي حنيفة وأحمد ، وهو الأصح عند الحنفية ورجحه المتأخرون من الحنفية والحنابلة أن أمن الطريق شرط للأداء بالنفس لا لأصل الوجوب .

وامتدلتوا بنحو أدلتهم في إيجاب الحج على من فقد شرط صحة البدن .<sup>(١)</sup>

وعلى هذا المذهب الأخير من استوفى شروط الحج عند خوف الطريق فهت قبل أمته يجب عليه أن يوصي بالحج .

أما إذا مات بعد أمن الطريق فتجب عليه الوصية بالحج عنه اتفاقاً<sup>(٢)</sup>

الخلاصة الرابعة : إمكان السير :

٢٢ - إمكان السير أن تكمل شرائط الحج في

أجروته ، إذا كانت أجرة المشي ، ولا يكفيه حج الغير عنه إلا بعد أن يموت .

ومن لم يستطع الحج بنفسه بمساعدة غيره وجب عليه أن يرسل غيره ، ليحج عنه . ويجب على المريض أن يوصي بالحج عنه بعد موته .

هذا على مذهب الصحاح والجمهور . أما على مذهب أبي حنيفة فلا يجب عليه شيء ، لأن الحج غير واجب عليه . أما المالكية فقد انفقوا الجمهور في هذه المسألة ، لكن على أساس منذهبهم في مسألة التركوب السابقة (فقرة ١٥) وأوجبوا عليه المشي إن كان يقدر على المشي .

ب - إذا وجدت شروط الحج مع صحة البدن فتأخر حتى أصيب بعاهة تمنعه من الحج ولا يرجي زواها فالحج واجب عليه اتفاقاً ، ويجب عليه أن يرسل شخصاً يحج عنه باتفاق العلماء . أما إذا أصيب بعاهة يرجي زواها فلا تجوز الإنابة ، بل يجب عليه الحج بنفسه عند زوالها عنه .<sup>(٣)</sup>

الخلاصة الثالثة : أمن الطريق :

٢١ - أمن الطريق يشمل الأمن على النفس والمال ، وذلك وقت خروج الناس للحج ، لأن الاستطاعة لا تثبت دونة .

(١) للمراجع السبعة .

(١) انظر المقدمة وشرحها ١٢٦/٢ و ١٢٧ و بدائع الصانع ١٢٢/٢ وشرح الصانع للمصنف ٨٧/٢ . ومن أبي شجاع بشرح الغزي وحاشية الهبوري ٥٢٢/١ وانظر الشرح الكبير ٩/٢ ، ومواهب الجليل ١٩٦/٢ ، وفيه تفاصيل كثيرة .

(٢) فتح القدر الرصع السابق ، ورد المحرر ١٩٧/٢ ، والمفتي ٢١٩/٢



أهل بلد، فالتصيد بأشهر الحج في الآية إنما هو بالنسبة إلى أهل أم القرى ومن حولها، وللاستمرار بأن الأفضل أن لا يقع الإحرام فيها قبلها على مقتضى قواعد الحنفية من أن الإحرام شرط، خلافاً للشافعية من أنه لا يجوز الإحرام قبل الأشهر لكونه ركناً. (١)

واستدل الحنابلة على أن إمكان السير شرط للزوم أداء الحج بنفسه بأنه يتعذر الأداء دون القضاء، كالمرض المرجو برؤه، وعدم الزيادة والراحلة يتعذر معه الجميع. (٢)

القسم الثاني: الشروط الخاصة بالنساء:

٢٤ - ما يخص النساء من شروط الاستطاعة شرطان لابد منهما لكي يجب الحج على المرأة يضافان إلى خصال شرط الاستطاعة التي ذكرناها.

هذان الشرطان هما: الزوج أو المحرم، وعدم العدة.

أولاً - الزوج أو المحرم الأيمن:

٢٥ - بشرط أن يصحب المرأة في سفر الحج زوجها أو محرم منها، إذا كانت المسافة بينها وبين مكة ثلاثة أيام، وهي مسيرة الفصير في السفر، وإلى هذا ذهب الحنفية والحنابلة. (٣)

(١) المسلك المنفصل ص ٣٤

(٢) الفروع ٢٣/٢٣٣

(٣) المدية وفتح الغدير ١٦٨/٢، والكنز ١/٥١٩، والمغني

٢٣٩/٣ - ٢٣٨

الكنف ولوقت منع يمكنه الذهاب للحج.

وهذا شرط لأصل الوجوب عند الحنفية والمالكية والشافعية، وشرط للأداء عند الحنابلة. (١)

وعبر الحنفية عن هذا الشرط بالوقت، وجعله بعضهم شرطاً مفرداً من شرائط وجوب الحج. وفسروا هذا الشرط بأنه أشهر الحج، أو وقت خروج أهل بلده إن كانوا يخرجون فيها، فلا يجب الحج إلا على الشاذ فيها، أو في وقت خروجهم. وفسر غيرهم إمكان السير بوقت الخروج للحج. (٢)

٢٣ - واستدل الجمهور على أن إمكان السير شرط لوجوب الحج بالآتي:

أ - أن إمكان السير من لواحق الاستطاعة وهي شرط لوجوب الحج. (٣)

ب - أن ذلك بمنزلة دخول وقت الوجوب، كدخول وقت الصلاة، فإنها لا تجب قبل وقتها، إلا أن ذلك يختلف باختلاف البلدان، فيعتبر وقت الوجوب في حق كل شخص عند خروج

(١) وفي مذهب الشافعية قولان ذكرهما المحلي في شرح المباح، والبراهنج ما ذكرناه كإلى المجموع ٨٩/٢ وحاشية لياجوري ٥٢٨/١، ونظير فتح القدير ١٢٠/٢ ورد المحقق ٢١٠/٢، ومذهب الحنبليل ٤٩٩/٢، وذكر ثلاثة

أقوال صحح منها ما ذكرناه وأفتي ٢١٨/٣ - ٢١٩

(٢) دحة ابن السني في لباب المسالك من ٢٣ مع شرحه المسلك المنفصل.

(٣) مواهب الحنبليل ٢/٤٩١



مع الزوج أو منحرم فقط اتفاناً، ولا يجوز لها السفر بغيرهما، بل تأثم به. <sup>(١)</sup>

نوع الاشتراط للمحرم :

٢٦ - اختلفوا في الزوج أو المحرم هل هو شرط وجوب أو شرط لزوم الأداء بالنفس : ذهب المالكية والشافعية والحنابلة في المراجع عندهم وهو رواية عن أبي حنيفة إلى أن المنحرم شرط لوجوب الحج ، ونحل محله عند فقهاء الطريقة المأمونة عند الشافعية والمالكية على الوجه الذي ذكرناه .

والراجح عند الخفية أن الزوج أو المحرم شرط لزوم الأداء بالنفس. <sup>(٢)</sup>

وأدلة القرنيين هي ما سبق الاستدلال به في صحة البدن وأمن الطريق (ف ١٩ و ٢١) .

المحرم المشروط للسفر :

٢٧ - المحرم الامين المشروط في استطاعة المرأة للحج هو كل رجل مأمور عاقل بالغ يحرم عليه بالتأنييد التزوج منها سواء كان التحريم بالقرابة

(١) خاتمة التحقيق ٩/٢ - ١٠ والعدوي ١٤٥/١ ، وانهاج السنوي وشرحه ٨٩/٢ ، ومعنى المحتاج ١/١٦٧ .

وحاشية تقوي على شرح المحتاج تصفية السابقة

(٢) الشرح الكبير وحاشره ٩/٢ ، وشرح الرسالة وحاشره

العدوي وسائر المراجع السابقة والقدارة وشرحه ١٢٢/٢ ، ١٢٣ .

ولباب المذهب وشرحه ص ٢٧ والفروع ٢٢٤/٣ - ٢٢٦ .

واستدلوا بحديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال : ولا تسافر المرأة ثلاثاً إلا ومعها ذو محرم. <sup>(١)</sup>

وتوسع الشافعية والمالكية فسوغوا الاستدلال بالمنحرم :

ذهب الشافعية إلى أنها إن وجدت نسوة ثقات : اثنين فأكثر تأمن معهن على نفسها كفى ذلك بدلاً عن المحرم أو الزوج بالنسبة لوجوب حجة الإسلام على المرأة . وعندهم الأصح أنه لا يشترط وجود محرم لإحدا من ، لأن الأطماع تنقطع بحسن عهدهن . فإن وجدت امرأة واحدة ثقة فلا يجب عليها الحج ، لكن يجوز لها أن تحج معها حجة القرينة أو التفرز . بل يجوز لها أن تخرج وحدها لأداء الفرض أو التفرز إذا امت .

وزاد المالكية توسعاً فقالوا : المرأة إذا لم تجد المحرم أو الزوج ولو بأجرة تسافر لحج الفرض أو التفرز مع الرفقة المأمونة ، بشرط أن تكون المرأة بنفسها هي مأمونة أيضاً .

والرفقة المأمونة جماعة مأمونة من النساء ، أو الرجال الصالحين . قال القسوطي : وواكثر ما تقفه أصحابنا اشتراط النساء .

أما حج الثفل فلا يجوز لسفراء السفر له إلا

(١) حديث لا تسافر امرأة ثلاثاً إلا ومعها ذو محرم فخره البخاري والفتح ٥٦٦/١ - طائفة - مسلم ٩٧٥/٢ - ط الحلي .



أو الرضاة أو الصهرية . . . ونحو ذلك بشرط في الزوج عند الخفية والحنابلة بزيادة شرط الإسلام في المحرم. <sup>(١)</sup>

وقال المالكية بذلك في حصة المحرم لكن لا يشترط في المحرم البلوغ بل التمييز والكفاية. <sup>(٢)</sup> وعند الشافعية: «يكفي المحرم الذكر، وإن لم يكن ثقة فيما يظهر، لأن الوازع الطبيعي أقوى من الشرعي»، إذا كان له غيرة تمنعه أن يرضى بالزنى. <sup>(٣)</sup>

فروع تتعلق بالمسألة :

٢٨- أ- بشرط لوجوب الحج على المرأة أن تكون قادرة على نفقة نفسها ونفقة المحرم إن طلب منها النفقة، لأنه يستحقها عليها عند الخفية.

وكذلك عبر بالنفقة ابن قدامة من الحنابلة. وعبر المالكية والشافعية وابن مفلح من الحنابلة بالأجرة. والمراد أجرة المثل. <sup>(٤)</sup>

(١) للمسلک المختص ص ٣٧، والمقي ٢٣٩/٢، والقرويع ٢٣٩/٢.

(٢) مراتب الجليل ٢٢٢/٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ وفيها التصريح بما ذكرناه، والسنوني ٩/٩.

(٣) نهاية المحتاج ٣٨٢/٢ وشرح الشهاج ٨٩/٢، ومغني المحتاج ١٢٧/١.

(٤) المسلك المختص ص ٣٨ والرد المحتار مع حاشيته ص ١٢٨.

١٩٩/٢، والمقي ٢٣١٠/٢، وشرح الرسالة وحاشيته ٩/٢، والسنوني ١٢٥٠/٢، والشرح الكبير وحاشيته ٩/٢، ومرتب الجليل ٥٣٦/٢ والقرويع ٢٤٠/٢.

ولو امتنع المحرم عن الخروج إلا بأجرة لزمها إن قدرت عليها، وحرم عليها الخروج مع الرقعة المأمونة وهذا عند المالكية.

وأما عند الشافعية فهي غيرة بين أن تكون في صحبة زوج أو محرم أو رقعة مأمونة. <sup>(١)</sup>

ب- الزوج إذا حج مع امرأته فلها عليه النفقة، نفقة الحضر لا السفر، وليس له أن يأخذ منها أجراً مقابل الخروج معها عند الخفية، وهو ظاهر كلام الحنابلة، لأنهم خصوا المحرم بأخذ الأجرة.

وعند المالكية والشافعية له أخذ الأجرة إذا كانت أجرة المثل. <sup>(٢)</sup>

ج- إذا وجدت محرماً لم يكن للزوج منعها من الذهاب معه لحج الفرض، ويجوز أن يمنعها من التفل عند الخفية والمالكية والحنابلة. <sup>(٣)</sup>

وقال الشافعية: «ليس للمرأة الحج إلا بإذن الزوج فرضاً كان أو غيره» لأن في ذهابها تقويت حق الزوج، وحق العبد مقدم، لأنه فرض يغبر وقت إلا في العمر كله، «فإن خلقت العجز

(١) حاشية السنوني ٩/٢، ومغني المحتاج ١٢٧/١.

(٢) المسلك المختص ص ٣٩ وشرح الرسالة والشرح الكبير وحاشيته ومرتب الجليل المواضع السابقة، وبالإضافة للمحتاج ٣٨٣/٢، ومغني المحتاج ١٢٨/١، والقرويع والمؤمنين السبلين.

(٣) الهداية وفقه القدير ٦٠/٢، والتاج والإكتفاء ٢٢٦/٢، والمقي ٢١٠/٢.



وفصل المختالبة فقالوا: «لا تخرج المرأة إلى الحج في عدة الوفاة، ولما أخرج إليه في عدة الطلاق المبثوث، وذلك لأن لزوم البيت فيه واجب في عدة الوفاة، وقدم على الحج لأنه يقوت، والطلاق المبثوث لا يجب فيه ذلك. وأما عدة الرجعية فالمرأة فيه بمنزلة في طلب النكاح، لأنها زوجة»<sup>(١)</sup>.

ونحو ذلك عند الشافعية، فقد صرحوا بأن للزوج أن ينسحب المظنة الرجعية للعدة، وذلك لأنه يحق للزوج عندهم متعها عن حجة القرض في مذهبه»<sup>(٢)</sup>.

٣٠ - ثم اختلف الحنفية في عدم العدة: هل هو شرط وجوب أو شرط أداء، والأظهر أنه شرط للزوم الأداء بالنصر<sup>(٣)</sup>. أما عند الجمهور فهو شرط للجواب.

### نـ روع :

٣١ - لو خالفت المرأة وخرجت للحج في عدة صح حجها، وكانت أشعة.

ب - إن خرجت من بلدها للحج وطهرت عليها العدة ففيها تفصيل عند الحنفية: إن طهرتها زوجها طلاقاً رجعياً ثبتت زوجها، رجع

المبني بقول طيبن عدلين لم يشترط إذن الزوج»<sup>(٤)</sup>.

واستدل الجمهور بأن حق الزوج لا يقدم على فرائض المهرين كصوم ومضان، فليس للزوج منع زوجته منه، لأنه فرض عين عليها.

### ثانياً - عدم العدة :

٢٩ - بشرط ألا تكون المرأة معتدة عن طلاق أو وفاة مدة إمكان السير للحج، وهو شرط متفق عليه بين العلماء على تفصيل فيه»<sup>(٥)</sup>.

والدليل على ذلك أن الله تعالى نهي المعتدات عن الخروج من بيوتهن بقوله تعالى: «ولا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة»<sup>(٦)</sup>، والحج يمكن أدائه في وقت آخر، فلا تلزم بأدائه وهي في العدة.

وقد عمم الحنفية هذا الشرط لكل معتدة سواء كانت عدتها من طلاق باتن أو رجعي، أو وفاة، أو فسخ نكاح. ونحو ذلك عند المالكية»<sup>(٧)</sup>.

(١) الأم للإمام السلمي ١١٦/٢ وسأية المحتاج ٣٨٤/٢.

ومعنى المحتاج ٥٢٦/١ وفي الأم تفصيل جيد.

(٢) وإن لم يذكره بعضهم في شروط الحج، لكن ذكر ما يدل عليه في أسباب العدة، كما نبه المصنف ٥٢٦/٢ أو في الإحصار، كما في معنى المحتاج ٥٢٦/١ وغيره.

(٣) سورة الطلاق ٦/١.

(٤) المسلك المقتطع ص ٣٩، وانظر مواهب الحبيب ٥٢٦/٢.

(٥) وجب تعميم المعتدات بالنسبة لطلاق والوفاة.

(٦) المص ٩٢٠/٢ - ٩٢١.

(٧) معنى المحتاج ٥٣٦/١.

(٨) على ما ذهب إليه ابن أبي حنيفة، كما في المسلك المقتطع.

وأقره ابن عابدين في رد المحتار ١٠٠/٣.



بفرض أو نفل أو لم نجد رفقة ترجع معهم فإنها  
تضي . . . (١)

وفي حج التطوع : فترجع لئن علبت في  
بينها إن علمت أنها تصل قبل انقضاء عديها  
إن وجدت ذا محرم أو رفقة مأمونة . وإلا فمأذات  
مع رفقتها . . . (٢)

أما التلبية فمصلحهم تفصيل في مسألة  
كفرهم في مسألة إذن الزوج في خروج الزوجة  
للحج حتى لو طرأت العدة بعد الإحرام :  
إذا خرجت بغير إذنه فله منعها وتخليها . وإن  
خرجت بإذنه فليس له منعها ولا تخليها . (٣) (٤)  
شروط صحة الحج :

شروط صحة الحج أمور تتوقف عليها صحة  
الحج وليست داخلية فيه . فتواختل شيء منها  
كان الحج باطلا . وهي :

الشرط الأول : الإسلام :

٣٢- يشترط الإسلام لأن الكافر ليس أهلا

أو مضي . لم تقاربه . والأفضل أن يراجعها .  
وإن كان بائنا أو مملكت عنها وإن كان إلى منزله  
أقل من مدة السفر وإلى مكة مدة سفر فإنه يجب  
أن يعود إلى منزلها . وإن كانت إلى مكة أقل  
مضت إلى مكة . وإن كانت إلى الجانبين أقل  
من مدة السفر فهي باختيار إن شاءت مضت .  
وإن شاءت رجعت إلى منزلها سواء كانت في  
المصر أو غيره . وسواء كان معها محرم أو لا . إلا  
أن الرجوع أولى . وإن كان من الجانبين مدة  
سفر فإن كانت في المصر فليس لها أن تخرج بغير  
محرم بلا خلاف . وإن كان ذلك في مغارة أو قرية  
لا تأمن على نفسها ومساها فلها أن تضي إلى  
موضع الأمن ثم لا تخرج منه حتى تضي  
عديها . (١)

وتحرم عند التلبية : قال في المضي : « وإذا  
خرجت للحج فتوفي زوجها وهي قرية رجعت  
لثبوت في منزلها . وإن تباعدت مضت في  
سفرها » . (٢)

وقال المالكية : إذا خرجت مع زوجها لحج  
الغريضة فمات أو طلقها في ثلاثة أيام أو نحوها  
أنها ترجع إذا وجدت ثقة ذا محرم . أو تأسا لا  
يأس بهم . وإن بعدت أو كانت أحرمت أو  
أحرمت بعد الطلاق أو الموت . وسواء أحرمت

(١) إرشاد الساري إلى مشكك الملا علي الفاري ص ٣٩ - ٤٠

(٢) مضي ٢٤١/٣

(١) مواهب الحبل ٢٧٩/٢

(٢) نفس الموضع .

(٣) مائة المحتاج ١٧٨/٢

وفي حال طرود العدة بعد الإحرام تفصيل ينظر في  
مصطلح : (إحصاء تقريري)

(٤) نرى اللجنة أن ما ورد في هذه المسألة من وجوب عديتها لو  
غير ذلك فإنها من المسائل المتشعبة والتي ربما كانت  
بمسورة في مصانيع . أما الآن فالأمر يرجع إلى طرود  
العدة . وتظهر أنها على نفسها وما لها وعرضها من كبر  
وإن تغير المقتن .



ووسع المالكية فقالوا: آخر أشهر الحج نهاية شهر ذي الحجة.

واستدلوا الوقت بعد ليلة النحر إلى آخر ذي الحجة عند المالكية إنها هو بالنظر إلى جواز التحلل من الإحرام وكراهة العمرة فقط. (١)

فلو فعل شيئا من أعمال الحج خارج وقت الحج لا يجزيه، فلو صام المنع أو افطار ثلاثة أيام قبل أشهر الحج لا يجوز، وكذا السعي بين الصفا والمروة عقب طواف القدوم لا يقع عن سعي الحج إلا فيها.

نعم أجاز الحنفية والمالكية والحنابلة الإحرام بالحج قبلها مع الكراهة عندهم. (انظر مصطلحي إحرام فقرة ٣٤، وأشهر الحج). ولا يصح الإحرام بالحج قبل وقته عند الشافعية، فلو أحرم به في غير وقته انعقد عمره على الصحيح عندهم. (٢)

#### الشرط الرابع : الميقات المكناني :

٣٥ - هناك أماكن وقتها ، الشارع أي حددها (٣)

(١) المسلك المنقسط ص ٤٦ ، وشرح الضري بعائنية الجابري ٥٣٧/١ ، والمغني ٢٩٥/٣ وشرح الزرقاني على مختصر خليل ٢٤٩/٢ ، والخضر ما يأتي في طواف الإفاضة (٢) انظر رد المحتار ٢٠٦/٢ و٢٠٧ وشرح المحلى ٩١/٢ ، وحاشية المعوي ٤٥٧/١

(٣) التوقيت لغة «أن يجعل للشيء وقتا ينص به» ثم اتسع فيه فاعتزل على المكان . . . . . النهاية ٢٢٨/١ ، والقاموس وشرحه تاج العروس مادة : (وقت).

للعباد ولا تصح منه ، فلا يصح حج الكافر أصالة ولا نيابة ، فإن حج الوحج عن ثم أسلم ، وجبت عليه حجة الإسلام. (١)

#### الشرط الثاني : العقل :

٣٣ - يشترط العقل لأن المجنون ليس أهلا للعبادة أيضا ولا تصح منه ، فلو حج المجنون فحجه غير صحيح ، وإذا أفاق وجبت عليه حجة الإسلام ، لكن يصح أن يحج عن المجنون وليه ويقع نفلا .

#### الشرط الثالث : الميقات الزماني :

٣٤ - ذكر الله تعالى للحج زماما لا يؤدى في غيره ، في قوله تعالى : «الحج أشهر معلومات» (١).

قال عبد الله بن عمر ومجاهير الصحابة والتابعين ومن بعدهم : «هي شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة» (٢).

ووقع الخلاف في تها يوم النحر ، فقال الحنفية والحنابلة : هو من أشهر الحج . وقال الشافعية : آخر أشهر الحج ليلة النحر ، وليس تها يوم النحر منها .

(١) طهذه المالكي على في مختصره ، تؤمن الحج

(٢) سريرة البيرة ١٩٧/١

(٣) انظر ترجمته في المستدرک ١٧٦/١ ، وقال : «صحيح على شرطهما» ووافقه الشافعي وانظر تفسير الطبري ١٢٠/١ .

١٢١ وابن كثير ٢٣٦/١



لأداء أركان الحج، لا تصح في غيرها. فالوقوف بمرفة، مكانته أرض عرفة، والطواف بالكعبة، مكانته حول الكعبة.

والسعي، مكانته المسافة بين الصفا والمروة. ونفصل ثوبت المكان لكل منك في موضعه إن شاء الله تعالى. <sup>(١)</sup>

شروط أجزاء الحج عن الفرض :

٣٦ - شروط أجزاء الحج عن الفرض ثمانية <sup>(٢)</sup> وهي :

أ - الإسلام : وهو شرط لو بدعه عن الفرض والنفل، بل لصحته من أساسه كما هو معنوم.

ب - بقائه على الإسلام إلى الموت من غير ارتداد عيافاً بالله تعالى، فإن ارتد عن الإسلام بعد الحج ثم تاب عن رده وأسلم وجب عليه الحج من جديد عند الحنفية والمالكية، ورواية عن أحمد.

وقال الشافعية وهو رواية عن أحمد : لا تحب عليه حجة الإسلام مجدداً بعد التوبة عن الردة. <sup>(٣)</sup>

(١) أما موائل الإحرام المتكسية وأحكامها فتبث في بحث الإحرام ص ٣٩ - ٤٢.

(٢) انظر مختصرها وبها فيها عند رحمة في السدي في كتاب التماسك ص ٤٢ - ٤٢، فلكة جعلها تسعة شروط، راد على ما ذكره عدم الإجماع، ولم تجد صحتها لذكره.

(٣) الغياد وشرحه ص ٤٢ والمفروق ٣/ ٢٠٩. وأحكام القرآن لابن القيم ص ١٢٧/٦، وأحكام القرآن للبرقي (إحصاء) ٣٢٢/١.

استدل الحنفية والمالكية بمن معهم بقوله تعالى : ﴿لكن أشركت ليحبطن عملك...﴾ <sup>(١)</sup> فقد جعلت الآية الردة نفسها محبطة للعمل.

واستدل الشافعية بقوله تعالى : ﴿ومن يرتدد منكم عن دينه فبعث وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون﴾ <sup>(٢)</sup>.

فقد دلت الآية على أن إحباط الردة للعمل مشروط بالموت كافراً

جاء العقل : فإن المجنون وإن صبح إحراماً وبه عنه ومباشرة أعمال الحج عنه، فإنه يقع مفلاً لا فوضاً.

نعم، لو كان حال الإحرام مقيفاً بعقل النية والتلبية وأتى بها، ثم أوقفه وبه، وباشترعه سائر أموره صح حجه فرضاً، إلا أنه يفي عليه طواف الزيارة حتى يفيق فيؤديه بنفسه. <sup>(٣)</sup>

د - الحرية : فإذا حج العبد ثم عتق لا تسقط عنه حجة الإسلام. وقد سبق الكلام فيها. (فقرة ١٢).

هـ - البلوغ : فإذا حج الصبي ثم بلغ فعليه حجة الإسلام. وقد سبق الكلام فيه (فقرة ١١ و ١٢).

(١) سورة الزمر / ٦٥

(٢) سورة البقرة / ١٧٧، وانظر بحث الآية في كتابي أحكام القرآن السبطين

(٣) باب التماسك بشرحه فاستمعة السابقة



كأن المحرم بالخج قد حج عن نفسه قبل ذلك ، فإنه نوى عن غيره وقع عن غيره اتفاقاً  
أما إذا لم يكن حج عن نفسه حجة الإسلام ونوى عن غيره فإنه يقع عن الغير مع التكرامة عند الحنفية والمالكية ، ويقع عن نفسه عند الشافعية والحنابلة .<sup>(١)</sup>  
ويأتي مزيد تفصيل لذلك في بحث الحج عن الغير .

### كيفية الحج :

٣٧ - يؤدي الحج على ثلاث كيفية ، وهي :  
أ - الأفراد : وهو أن يهل الحاج أي ينوي الحج فقط عند إحرامه ثم يأتي بأعمال الحج وحده .

ب - القتران : وهو أن يهل بالعمرة والحج جميعاً ، فيأتي بهما في نك واحد .  
وقال الجمهور : إنها تبدأ بخلاف ، يطوف طوافاً واحداً ويسمي سعيها واحداً ويحرم ذلك عن الحج والعمرة . وقال الحنفية - يطوف القارن طوافين ويسمي سعيين ، طواف وسعي للعمرة ، ثم طواف الزيارة والسعي للحج ، ويجب على القارن أن ينحر هدياً بالإجماع .  
وتفصيل ذلك في مصطلح : (قران) .

(١) المسلك المقتضى من ٤٦ - ٤٣ وتخصر خليل والشرح الكبير ١٨/٧ ، وشرح الفتاوى ٩٠/٢ والمذهب والمجموع ٩٨/٢ - ١٠٠ ، والمغني ٢٤٥/٤ والفروع ٣/٢٠٥

و- الأداء بنفسه إن قدر عليه : بأن يكون صحيحاً مستكتملاً بشرط وجوب أداء الحج بنفسه ، فإنه يحتفظ إذا أحج عنه غيره صح الحج ووقع تغلاً ، وبقي الفرض في ذاته .

أما إذا احتل شرط من شروط وجوب الأداء بنفسه فأحج عنه غيره صح وسقط الفرض عنه ، بشرط استمرار العذر إلى الموت .  
ز - عدم نية التفل : فيقع الحج عن الفرض بنية الفرض في الإحرام ، وسقط نية الحج .

أما إذا نوى الحج تغلاً وعليه حجة الفرض أو نذر ، فإنه يقع تغلاً عند الحنفية والمالكية . ويقع عن العرض أو النذر عند الشافعية ، وهو المذهب عند الحنابلة .<sup>(٢)</sup>

بدل فلأولين حديث دوننا لكن امرئ ما نوى .<sup>(٣)</sup> وهذا نوى التفضل فلا يقع عن العرض ، لأنه ليس له إلا ما نواه  
و يستدل للأخيرين بأنه قول ابن عمر وأنس .  
وإن المراد بالحديث غير الحج .<sup>(٤)</sup>

ج - عدم النية عن الغير : وهذا محل اتفاق إذا

(١) الطيب وشرحه من ٩٩ ورد المختار ١٩٣/٢ وتخصر خليل بشرحه ٨/١ ، ومواهب الجليل ٤٨٧/٢ ، ومغني الفتاوى ١٦٩/١ ، والمغني ٢٢٦/٢ ، والفروع ٢٦٨/٢

(٢) حديث «رأيت لكن امرئ ما نوى» أخرجه البخاري (الفتح ٩/١ - ط السلفية) ومسلم (١٥١٥/٣ - ط الحلبي) من حديث عمر بن الخطاب

(٣) الفروع ٢٦٩/٣ وهو تأويل مخالف لظاهر الحديث



أو جمع الحج والعمرة فلم يحلوا حتى كان يوم النحر<sup>(١)</sup>

وأما الإجماع: فقد تواتر عمل الصحابة ومن بعدهم على التخيير بين هذه الأوجه كما نص على ذلك الأئمة، ومن ذلك:

١ - تصريح الإمام الشافعي الذي نقلناه سابقاً، وقوله «ثم مالا أعلم فيه خلافاً».

٢ - قال القاضي حسين من الشافعية: «وكلها جائزة بالإجماع».

٣ - قال الإمام النووي: «وقد انعقد الإجماع بعد هذا، أي بعد الخلاف الذي نقل عن بعض الصحابة - على جواز الإفراد والتمتع والقرآن من غير كراهة».

٤ - قال الخطابي: «لم تختلف الأمة في أن الأفراد والقرآن، والتمتع بالعمرة إلى الحج كلها جائزة»<sup>(٢)</sup>.

#### هـي التمتع والقرآن :

٣٨ هـ - يجب بإجماع العلماء على القارن والتمتع أن يذبح هدياً<sup>(٣)</sup> لقوله تعالى: «ومن تمتع

(١) حديث عائشة: خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع... أخرجه البخاري (البيع ٤٩٩/١) - ط (السفة)

وسلم (٧٦/٨٧٠ - ٨٧١) - ط (الحلي)

(٢) المجموع ١٤١/٧، وشرح صحيح مسلم ١٦٩/٨، ومعالم السنن شرح مختصر سنن أبي داود ٣٠٦/٢، وانظر

الإجماع في اللغة ٣٧٦/٥

(٣) الهدية وضع تقدير ٢/٢٢٦، والرسالة وشرحها.

ج - انتفع: وهو أن يبل بالعمرة فقط في أشهر الحج، ويأتي مكة فيؤدي مناسك العمرة، ويشغل. ويمكنه مكة حلالاً، ثم يحرم بالحج ويأتي بأعماله. ويجب عليه أن ينحر هدياً بالإجماع. وتفصيل ذلك في مصطلح: (تمتع).

#### مشروعية كيفيات الحج:

٣٨ - اتفق الفقهاء على مشروعية كل كيفيات الحج التي ذكرناها<sup>(١)</sup>

ويستدل لذلك بالكتاب والسنة والإجماع:

أما الكتاب فقوله تعالى: «فويله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً»<sup>(٢)</sup> وقوله تعالى: «وأتموا الحج والعمرة لله» وقوله: «ومن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدي»<sup>(٣)</sup>.

وأما السنة: فمنها حديث عائشة رضي الله عنها قالت: «أخرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع، ففدنا من أهل بعمرة، ومن من أهل بحجة وعمرة، ومن من أهل بالحج. وأهل رسول الله ﷺ بالحج»<sup>(٤)</sup> فأما من أمن بالحج،

(١) مختصر المرقع ج ٨ من جريدة كتاب الأم ص ١٤، وانظر المجموع ١٤٠/٧، وله بعض تصحيحات

١ سورة البقرة ١٩٦

(٢) سورة البقرة ١٩٦

(٣) أي في لو لم يحرمه، ثم قرن بعد ذلك، لا أمره فبه







٢ - أنه أشق لكونه أدوم إحراماً، وأسرع إلى العبادة، ولأن فيه جمعاً بين العبادتين فيكون أفضل.

ج - ذهب الحنابلة إلى أن التمتع أفضل، فالإفراد، فالقرآن.

وهمن روي عنه اختيار التمتع: ابن عمر، وابن عباس، وابن الزبير، وعياشة، وأخمن، وعطاء، وطاوس، ومجاهد، وجابر بن زيد، وأنس، وسالم، وعكرمة، وهو أحد قولي الشافعي. (١)

ومن أدلتهم:

١ - قوله ﷺ في حديث جابر: «السواني استقبلت من أمري ما استديرت لم أسق الهدي، وجعلتها عمرة، فمن كان منكم ليس معه هدي فليحل، وليجعلها عمرة». (٢)

فقد أمر أصحابه بالتمتع، وتناء نفسه، ولا يأمر ولا يتنهي إلا الأفضل.

٢ - أن التمتع، يجتمع له الخج والعمرة في أشهر الحج، مع كمالها، وكمال أفعالها، على وجه اليسر والسهولة، مع زيادة نكاح، فكان ذلك أولى.

(١) المف ٢٧٦/٣

(٢) حديث - وأول استقبلت من أمري ما استديرت ...

أخرجه مسلم (٦/٨٨٨ - ط الحنف)

صفة أداء الحج بكيافته كلها:

ونقسم أعمال الحج لتسهيل فهم أدائها إلى قسمين:

أ - أعمال الحج حتى قدوم مكة.

ب - أعمال الحج بعد قدوم مكة.

أعمال الحج حتى قدوم مكة:

٤٠ - من أراد الحج فإنه يشترع بالاستعداد للإحرام (انظر مصطلح إحرام، وخصوصاً ف، ١١٧)، ويشوي في إحرامه الكيفية التي يريد أداء الحج عليها، فإن أراد الإفراد نوى الحج، وإن أراد القرآن نوى الحج والعمرة، وإن أراد التمتع نوى العمرة فقط.

فإذا دخل مكة بلغز إلى المسجد الحرام، وتوجه إلى الكعبة الممثلة بقاية الخشوع والإجلال، ويبدأ بالطواف من الحجر الأسود، فيطوف سبعة أشواط، وهذا الطواف هو طواف القدوم للمفرد بالحج، وهو طواف العمرة لمن أحرم متمتعاً (انظر تمتع). أما إن كان قارناً فيقع عن القدوم عند الجمهور، وعن العمرة عند الحنفية، وعليه أن يطوف طوافاً آخر للقدوم عنتم (انظر مصطلح قرآن).

ويقطع التمتع الثلثية بشروعه بالطواف، ولا يقصها المفرد والمقرن حتى يشترع في الرمي يوم النحر (انظر تلبية).

ويستلم الحجر في ابتداء الطواف ويشبه.



يوم التروية :

٤٢ - وهو يوم الثامن من ذي الحجة ، وينطلق فيه الحجاج إلى منى ، ويحرم التمتع بالحج : أما المفرد والمقارن فهما على إحرامهما ، ويبتون بمعنى اتباعا للسنة ، ويصلون فيها خمس صلوات : الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر . وهذا فجر يوم عرفة .

يوم عرفة :

٤٣ - وهو يوم عظيم يؤدي فيه الحجاج الوقوف بعرفة . وكان الحج الذي يتوقف على فواته بطلان الحج ، ثم انبثت بالمزدلفة .  
أ - الوقوف بعرفة : وفيه يسن أن يخرج الحجاج من منى إلى عرفة بعد طلوع الفجر ، وعرفة كلها موقف إلا بطن عرنة ، وسن ألا يدخل عرفة إلا بعد الزوال ، وبعد أن يجمع الظهر والعصر تقديمها ، فيقف بعرفة مراعيًا أحكامه وستة وأدائه ، ويستمر إلى غروب الشمس ، ولا يجاوز عرفة قبله ، ويتوجه إلى الله في وقوفه خاشعا صارعا بالدعاء والذكر والقرآن والتلبية . . . حتى يذفع من عرفة .

ب - المبيت بالمزدلفة : إذا غرقت شمس يوم عرفة سبر الحجاج من عرفة إلى المزدلفة ، ويجمع بها المغرب والعشاء تأخيرًا . ويبت فيها ، وهو واجب عند الجمهور ستة عند الحنفية ، ثم يصبي انفجر ويقف للدعاء ، والوقوف بعد الفجر

وكلها مربة ، إن تيسر ذلك من غير إيذاء لأحد ، وإلا نسبه بيده أو بشيء يمكنه بها قبله ، وإلا أشاء بيديه ، وإن كان يريد السعي بعده فيسن أنه أن يضطجع في أشواط طوافه هذا كلها ، ويرمل في الثلاثة الأولى . وليكثر من الدعاء والتذكر في حوافه كله ، ولا سيما المأثور (انظر مصطلح : طواف) .

وإذا فرغ من حوافه يصلي ركعتي الطواف عند مقام إبراهيم إن أمكن ، ثم إن أراد السعي يذهب إلى الصفا ويسعى بين الصفا والمروة سبعة أشواط ، مراعيًا أحكام السعي وآدائه . (انظر : سعي) . وهذا السعي يقع عن الحج للمفرد ، وعن العمرة للممتع ، وعن الشح والعمرة للمقارن ، على ما هو مذهب الجمهور في القرآن ، أما عند الحنفية فمن العمرة فقط للمقارن ، وعليه سعي آخر للحج عندهم (انظر مصطلح : قرآن) .

وهنا يخلق المنتفع رأسه بعد السعي أو يقصره (انظر حلق) ، وقد حل من إحرامه . (انظر : إحرام : ف ١٢٦) . أما المفرد والمقارن فهما على إحرامهما إلى أن يتحللا بالمال يوم النحر .

أعمال الحج بعد قدوم مكة :

٤٤ - يمكنك الحاج في مكة بعد القدوم وما ذكرنا فيه . إلى يوم التروية يؤدي سائر شأناك ويؤدي أعمال الحج هذه في ستة أيام قادمة :



واجب عند الخنفة سنة عند الجمهور إلا أن الخنفة يرون أنه إذا نقر فعلم كزحمة قبل الضجر فلا شيء عليه .

وستمر واقفا يدعو ويهلل وينهي حتى يصغر جدا، لينطلق إلى منى .

ويستحب له أن يلتقط الجسار (الخصيات الصغار) من المزدلفة، ليرمي بها، وعددها سبعون، للرمي كله، وإلا فبعضة يومي بها يوم النحر .

يوم النحر :

٤٤ - من أن يدفع الحاج من مزدلفة إلى منى يوم النحر قبل طلوع الشمس، ليؤدي أعمال النحر، وهو أكثر أيام الحج عملا، ويكثر في تحركه من الذكر والتلبية والذكير .  
وأعمال هذا اليوم هي :

أ - رمي جمرة العقبة : فيجب على الحاج في هذا اليوم رمي جمرة العقبة وحدها، ونسعى الجمرة الكبرى، برميها بسبع حصيات، ويكبر مع كل حصاة، ويقطع التلبية مع ابتداء الرمي .

ب - نحر الهدى، وهو واجب على المتمتع والقارن، سنة للغيرهما .

ج - الحلق أو التقصير : والحلق أفضل للرجال، مكروه كراهة شديدة للنساء .

د - طواف الزيارة : وبأن يترتيبه بعد الأعمال السابقة، فيفيض الحاج أي يرحل إلى مكة

ليطوف الزيارة، وهو طواف الركن في الحج .  
وإن كان قد قدم السعي فلا يقطع ولا يرسل في هذا الطواف، لأنه لم يبق سعي بعده، وإن لم يقدم السعي فليسع بعد الطواف، ويضطبع ويرسل في طوافه، كما هي السنة في كل طواف بعده سعي .

هـ - السعي بين الصفا والمروة : لمن لم يقدم السعي من قبل .

و - التحلل : ويحصل بإداء الأعمال التي ذكرناها، وهو قسمان :

التحلل الأول : أو الأصغر : تحل به محظورات الإحرام عند النساء .

ويحصل بالهلق عند الخنفة، وبالرمي عند المالكية والحنابلة، وبفعل ثلاثة من أعمال يوم النحر (استتي منها الذبح حيث لا دخل له في التحلل) عند الشافعية .

التحلل الثاني : أو الأكبر : تحل به كل محظورات الإحرام حتى النساء .

ويحصل بطواف الإفاضة فقط بشرط الحائض عند الخنفة، وبالإفاضة مع السعي عند المالكية والحنابلة، وباستكمال الأعمال الأربعة عند الشافعية .

أول وقائي أيام التشريق :

٤٥ - هما ثاني وثالث أيام النحر، وفيهما عابِل :



ب - النحر الثاني : ينفر أي يرحل سائر الحاج في هذا اليوم إلى مكة بعد رمي الجمار، ولا يشرع المكث بمعنى بعد ذلك .

ج - التحصيب : عند وصول مكة ، كما مر ذكره ، في النفر الأول .

د - المكث بمكة : تنتهي لناسك بنهاية أعمال منى - عدا طواف الوداع - ويمكث الحاج بمكة إلى وقت سفره في عبادة ، وذكر ، وطواف ، وعمل خير . ويأتي المفرد بالعمرة ، فإن وقتها كل أيام السنة عدا يوم عرفة وأربعة أيام بعده فنكروه فيها كراهة تحريم عند الحنفية . ( انظر مصطلح : [حرام] فـ ٣٨ ) ( عمرة ) .

طواف الوداع :

٤٦ م - إذا أراد الحاج السفر من مكة يجب عليه عند الجمهور أن يطوف بالبيت طواف الوداع ، والمعنى الملاحظ في هذا الطواف أن يكون آخر العهد بالبيت ، ولا رمل في هذا الطواف ولا اضطباع ، وبعد أن يصلي ركعتي الطواف ، يأتي زمزم ويشرب من مائها مستقبل البيت ، وينتشر بأستار الكعبة ، ويستلم الحجر الأسود إن تيسر له من غير إيذاء أحد ، ثم يسير إلى باب الحرم ووجهه خلفه الباب ، داعياً بالقبول ، والفران ، والعمود مرة بعد مرة ، ولا يكون ذلك آخر العهد من هذا البيت العتيق .

أ - المبيت بمنى ليلتي هذين اليومين : وهو واجب عند الجمهور سنة عند الحنفية .

ب - رمي الجمار الثلاث : يومها على الترتيب : الحمرة الأولى أو الصغرى وهي أقرب الجمرات إلى مسجد الخيف بمعنى ، ثم الحمرة الثانية أو الوسطى ، ثم الثالثة الكبرى جرة العقبه . يرمي كل واحدة بسبع حصيات ، ويدعو بين كل حرتين .

ج - النفر الأول : يحل للحجاج إذا رمى جمار اليوم الثاني من أيام التشريق أن يرحل إلى مكة ، ويسقط عنه رمي اليوم الثالث ، إذا تجاوز حدود منى قبل غروب الشمس عند الجمهور ، وقبل فجر ثالث أيام التشريق عند الحنفية .

د - التحصيب : وهو مستحب عند الجمهور ، فيترك الحاج بالتحصيب<sup>(١)</sup> عند وصوله مكة إن تيسر له ليدكر الله تعالى فيه ويصلي .

ثالث أيام التشريق :

٤٦ - هو رابع أيام النحر ، وفيه :

أ - الرمي : يجب رمي الجمار الثلاث في هذا اليوم على من تأخره ، فلم ينفر النفر الأول ، وينتهي وقته ووقت الرمي كله أيضاً قضاء ، وأداء يغروب شمس هذا اليوم انقضا . وينتهي بغروبه مناسك منى .

(١) يقع عند مدخل مكة بين الجبلين وسفيرة الحصون . ويقع لأن يرى قصر الملك وبين حافة الملى وقد تطل بعض الجبال .



## أركان الحج :

٤٧ - أركان الحج فيما اتجه إليه جمهور الفقهاء أربعة :

الإحرام . والوقوف بعرفة . والطواف وهو طواف الزيارة . والسعي . وأركان الحج عند الحنفية ركنان : الوقوف بعرفة ، وضواف الزيارة .

وعند الشافعية ست : الأربع المذكورة عند الجمهور والخلع أو التقصير ، والترتيب بين معظم الأركان

## الركن الأول : الإحرام :

٤٨ - الإحرام في اللغة : الدخول في الحرمة . وفي الاصطلاح : الإحرام بالحج : نية الحج عند الجمهور . والنية مع النية وهي قول : ليبتئ اللهم - عند الحنفية .

والإحرام ركن من أركان الحج عند الجمهور ، وشروط من شروط صحته عند الحنفية . وهو عندهم شرط من وجه ركن من وجه . وغضيل ذلك في مصطلح : (إحرام)

## الركن الثاني : الوقوف بعرفة :

٤٩ - المراد من الوقوف بعرفة : وجود المخارج في أرض (عرفة) ، <sup>(١)</sup> بالشروط والأحكام المقررة .

(١) : انظر تعريف عرفة وحدودها في مصطلح (عرفة)

والوقوف بعرفة ركن أساسي من أركان الحج ، ويختص بأنه من فاته فقد فاته الحج .

وقد ثبتت ركنية الوقوف بعرفة بالأدلة النافذة من الكتاب والسنة والإجماع : أما القرآن فعقوله تعالى : ﴿لَمَّا قُضِيَ بِهِمْ حَبَشُوا مِنْ حَيْثُ أَمَّاخُوا النَّاسُ﴾ <sup>(١)</sup> فقد ثبت أنها نزلت تأمر بأنوقوف بعرفة <sup>(٢)</sup>

وأما السنة : فعدة أحاديث ، أشهرها حديث : (الحج عرفة) <sup>(٣)</sup>

وأما الإجماع : فقد صرح به عدد من العلماء ، وقال ابن رشد : «اجمعوا على أنه ركن من أركان الحج ، وأنه من فاته فعليه حج فائ» <sup>(٤)</sup>

وقت الوقوف بعرفة :

٥٠ - يبدأ وقت الوقوف بعرفة من زوال الشمس

(١) سورة البقرة / ١٩٨

(٢) : أحاديث بتعقيبها في البخاري في الحج (باب وقوف عرفة) وفي تفسير (الفتح ١٨٧/٨ - السليبي)

والترمذي ٢٣١٨/٣ وأبو داود ١٨٧/٢ والشمساني (باب دفع نهي بالدهاء بعرفة) ٤٠٥/٤ وابن ماجه رقم ٣٠١٨ ونظر القسرون الإجماع على تفسير الآية بذلك انظر جامع فريان الطهري ١٩٠/١٩ ، وتفسير ابن كثير ٢٤٢/٩

(٣) : حديث : (الحج عرفة) أخرجه أبو داود (١٨٦/٢) - صحيح عزت محمد وصفي ، وأحكام (١٦٤/١) - ط دائرة المعارف (تجانيه) من حديث عبد الرحمن بن بصر الداهلي ، وصححه

المحكم ورواه الذهبي

(٤) : بداية المجتهد ٢٣٥/١



ب - زمان الواجب : وهو أن يستمر من وقف بعد الزوال إلى أن تغرب الشمس ، فلا يجاوز حد عرفة إلا بعد الغروب ، ولو بنقطة . وهو المقصود بقولهم : أن يجمع بين الليل والنهار بعرفة . فلو غاب عن عرفة قبل الغروب وجب عليه دم عند الجمهور ، أما إذا لم يقف بعرفة إلا بعد المغرب فلا شيء عليه .

وأما المالكية فزمان الركن عندهم هو الوقوف ليلاً ، أما نهاراً فواجب .

وأما الشافعية : فالتعمد عندهم أن الجمع بين الليل والنهار بعرفة سنة ليس واجباً ، لكن يستحب له تركه القداء استحياء ، وفي أي وقت وقف بعرفة من بعد الزوال إلى فجر يوم النحر لجزاءه<sup>(١)</sup> .

### الثالث : طواف الزيارة :

٥٢ - طواف الزيارة يؤديه الحجاج بعد أن يفيض من عرفة ويبيت بالمزدلفة ، ويأتي منى يوم العيد

يوم عرفة - وهو تاسع ذي الحجة - ويمتد إلى طلوع الفجر الصادق يوم عيد النحر ، حتى لو وقف بعرفة في غير هذا الوقت كان وقوفه باطلاً اتفاقاً في الجملة .

وقد أجمعوا على أن آخر وقت وقوف عرفة هو طلوع الفجر يوم النحر .

أما ابتداء وقت الوقوف بعرفة فقد وقع فيه اختلاف :

ذهب الجمهور ( الحنفية والشافعية ) على أن أوله زوال شمس يوم عرفة .

وذهب مالك : إلى أن وقت الوقوف هو الليل ، فمن لم يقف جزءاً من الليل لم يجزىء وقوفه وعليه الحج من قابل . وأما الوقوف نهاراً فواجب بتجبر بالدم بتركه عند غير عذر .

وعند الحنابلة : وقت الوقوف من طلوع الفجر يوم عرفة إلى طلوع الفجر من يوم النحر .

### الزمن الذي يستغرقه الوقوف :

أما الزمن الذي يستغرقه الوقوف ففيه تفصيل :

٥١ - قسم الحنفية وإحبابه زمان الوقوف إلى قسمين :

أ - زمان الركن - الذي تتأدى به فريضة الوقوف بعرفة - وهو أن يوجد في عرفة خلال ليلة التي عرفناها عند كل - ولورمانا قليلاً جداً .

(١) انظر بحث الوقوف بعرفة في بذائع الصنائع ٢/ ١٦٥ .  
١٢٧ والمقدمة ونسخ التدبير ١/ ١٦٧ والملك المقسط ص ٥١ - ٥١ و ١٦٩ - ١٢٩ والشرح الكبير مع مائمه المسروق ص ٣٦ ، ٣٧ وشرح الرقائق ٢/ ٢٦٩ وشرح الرسالة ومائمه الخدي ١/ ١٧٥ وشرح للمهاج ٢/ ١١٢ .  
١١٥ ونهاية المحتاج ٢/ ٤١٢ ، ١٢٣ ، وبني المحتاج ١/ ٤٩٦ - ٤٩٨ ، والمضي ٣/ ٤١٤ - ٤١٩ ، والمسرور ٣/ ٥٠٩ ، ٥٠٨ ، ٥٠٧ .



بشيت حبي رضي الله عنهما مع النبي ﷺ  
فحاضت، فقال رسول الله ﷺ: «أحاسنتا  
هي؟» قالوا: إنا قد أفاضت. قال: «فلا  
إذن»<sup>(١)</sup>.

فإن الحديث على أن طواف الإفاضة فرض  
لا بد منه، ولولا فرضه لم يمنع من لم يأت به عن  
انسفر.  
وعلى الإجماع<sup>(٢)</sup>.

#### شروط طواف الزيارة :

٥٤ - يشترط في طواف الزيارة شروط خاصة به  
سوى الشروط العامة للطواف وهذه الشروط  
الخاصة هي :

أ - أن يكون مسبوقاً بالإحرام، لتوقف احتساب  
أي عمل من أعمال الحج على الإحرام.

ب - أن يكون مسبوقاً بوقوف عرفة، فلو طاف  
للإفاضة قبل الوقوف بعرفة لا يسقط به فرض  
الطواف، إجماع.

ج - التنية : بأن يقصد أصل الطواف، أما تنية  
التميعين فليست شرطاً في طواف الإفاضة عند  
الجمهور (الحنفية والماتكية والشافعية) لدخوله في  
نية الحج.

فيرمي وينحصر ويحلق ثم بعد ذلك يفيض إلى  
مكة فيطوف بالبيت، سمي طواف الزيارة لأن  
الحجاج يأتي من منى ويזור البيت ولا يقيم  
بمكة، بل يرجع لبيت منى. ويسمى أيضاً  
طواف الإفاضة، لأن الحجاج يفعله عند إفاضة  
من منى إلى مكة.

وعاد أشواط الطواف سبعة، وكلها ركن عدد  
الجمهور. وقال الحنفية : الركن هو أكثر السعة،  
والباقي واجب ينجز بالقدم.

ويجب المشي في الطواف على الفأر عنيه  
عند الجمهور، وهو سنة عند الشافعية.

ويسى الرمل والاضطباع في الطواف إذا كان  
يسمى بعده، وإلا فلا يسى. ويعلى بعد  
الطواف ركعتين وجوبا عند الجمهور وسنة عند  
الشافعية. وتفصيله في مصطلح (طواف).

#### ركنية طواف الزيارة :

٥٣ - ثبت فرضية طواف الزيارة بالكتاب وأنه  
والإجماع :

أما الكتاب : فقوله تعالى : ﴿وَيَطُوفُوا  
بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾<sup>(١)</sup>

فقد أجمع العلماء على أن الآية في طواف  
الإفاضة، فيكون فرضاً بهي القرآن.

وأما السنة : فقد حجت أم المؤمنين صفية

(١) حيث «أحاسنتا هي؟»... أخرجه البخاري (فتح  
٢/٥٨٦ - ط السلفية: ٢/٩٦٦ - ط اعني).

(٢) المعنى ٢/٤٤٠، والذائع ١/٢٨٨

(١) سورة الحج / ٢٠



فكس أن وقت الرمي يبدأ عندهم بعد نصف الليل فكذا وقت طواف الإفاضة والافضل عند العلج، اذاؤه يوم النحر بعد الرمي واحتق.

٥٥ - وأما آخر وقت طواف القوف فليس لأخيه حمد معين لأدائه أو صلاه بل جميع الأيام والليالي وقته إجماعا.

لكن لإمامنا حيفة أوجب أدائه في أيام النحر، فلو أخره حتى أداه بعد ما صبح، ووجب عليه دم حزاء تأخيره عنها. وهو المفتى به في الملعب.

والمتصور عند المالكية أنه لا يلزمه بالتأخير شيء، إلا بحر وجب ذي الحجة، فإذا خرج لزومه دم.

وذهب الناصحون، والشافعية، والحنابلة، إلى أنه لا يلزمه شيء، بالتأخير أبدا.

أما دليلنا، وحيفة بأن الله تعالى عطف اطواف على السج في الحج، فقال: ﴿تَكْمَلُوا مِنْهَا﴾،<sup>(١)</sup> ثم قال: ﴿وَلِيَطُوفُوا مَالِيتِ الْعَتِيقِ﴾،<sup>(٢)</sup> فكانا ونهيهما واحدا، فبكره تأخير الطواف عن أيام النحر، وينحصر بالدم إلا أن المالكية نظروا إلى شهر ذي الحجة أنه

لذلك صرحوا بشرعية عدم صرفه لغيره، كطلب غريم، أو هرب من مطار.

أما الخاتبة: فقد شرطوا تعيين الطواف في الشية<sup>(٣)</sup>

د - السوقت: فلا يصح طواف الإفاضة قبل الوقت المحدد له شرعا. وهو وقت مومع يندى من طلوع الفجر الثاني يوم النحر عند الختفة والمالكية.

وذهب الشافعية والحنابلة إلى أن أول وقت طواف الإفاضة بعد منتصف ليلة النحر لم وقف بمرفة قبله.

أما عند الشافعية والمالكية بأن ما قبل انفجر من الليل وقت القوف بمرفة، والطواف مرتب عليه، فلا يصح أن يتقدم ويشغل شيئا من وقت القوف.

ومسند الشافعية بقياس الطواف على الرمي، لأهم من أسباب التحلل، فونه بالرمي للحمار والسبع والحمل يحصل التحلل الأول، وبالطواف يحصل التحلل الأكبر (شرط السعي)،

(١) وانظر مسألة جنة الطواف في جنان الفتاوى ١١٨/١  
 (٢) انظر: انفسط ص ٩٩ و٩٩ والهدى للشراري ١٦  
 واجمعوع حرره ٢١١ والإيضاح ص ٢٥١ - ٢٥٢ ووجه  
 المحتاج ٤١٩/٢ و٤١٩/٢ و٤١٩/٢ ومعي المحتاج ٤٨٧/١  
 ٤٩٢: واتفق على ٤٤٤ - ٤٤٤ والفتاوى ومعي أصوال  
 تحريجاب عليها ٤٩٩ - ٥٠٠

(١) سورة الحج ٩٧  
 (٢) سورة الحج ٢٠١



الخاج خطوة من يؤمر بأن يعود إلى ذلك الموضع فيضع قدمه عليه، ويخطو تلك الخطوة وهو قول عائشة وعروة بن الربيع.

وذهب الحنفية إلى أن السعي واجب في الحج وليس بركن، وهو مذهب الحسن البصري وسفيان الثوري وركن السعي عند الجمهور سبعة أشواط، حتى لو تركه شيئاً منها لم يخلط من إحرامه، أما الحنفية فإن ركن السعي أكثر أشواط السعي، والثلاثة السابقة ليست ركناً، وتجرى بالقداء.

والسعي للقداء واجب في السعي عند الحنفية واللكية، سنة عند الشافعية والحنابلة.<sup>(١)</sup>

#### واجبات الحج :

٥٧ - الواجب في الحج : هو ما يطلب فعله ويحرم تركه، لكن لا تشقق صحة الحج عليه، ويأثم تاركه، إلا إذا تركه بعدد معتد شرعاً.<sup>(٢)</sup> ويجب عليه القداء بجبر النقص. وواجبات الحج فيما يلي :

(١) اهري السعي فتح المصور ١٥٦/٢، ١٥٨، والمسلك المقطع ص ١١٥ - ١٢١، وشرح الزمالة وحاشية العموي ١٧٠/١ - ١٧٣، وشرح المنهاج ١٢٦/٢، ١٢٧، والمهذب والمجموع ٧١/٨، والمغني ٣٨٨/٤، ٣٩٠، والفروع ٥٠١/٣ - ٥٠٦.

(٢) المسالك المقطع ص ٨١، والمر المختار بعثيت ٢٢٤/٢، ويأتي مزيد تفصيل لذلك في فصل الإحلال بأحكام الحج.

تقدم فيه أصحاب الحج، فسواء بين كل أئمة، وجعلوا التأخير عنه موجبا للقداء.

واستدلوا بالشافعية والحنابلة، بأن الأصل عدم التأقبت، وليس هناك ما يوجب فعله في أيام النحر، فلا يلزم الخاج فدية إذا أخر طواف الإفاضة إلى ما بعد أيام النحر.

فإذا تأخر طواف الإفاضة عن أيام النحر أو شهر ذي الحجة، فإنه لا يسقط أبداً، وهو محرم عن النساء أبداً إلى أن يعود فيطوف.

ولا يكفي القضاء عن أداء طواف الإفاضة إجماعاً، لأنه ركن، وأركان الحج لا يجزئ عنها البدل، ولا يقوم غيرها مقامها، بل يجب الإتيان بها عينها.<sup>(٣)</sup>

#### الرائع : السعي بين الصفا والمروة :

المراد بالسعي بين الصفا والمروة قطع المسافة بينهما سبع مرات، بعد أن يكون طواف بالبيت.

#### حكم السعي :

٥٦ - ذهب الأئمة الثلاثة إلى أن السعي ركن من أركان الحج لا يصبح بدونه، حتى لو ترك

(١) انظر وقت طواف الإفاضة في المقدمة ١٨٠/٢، والمسلك المقطع ص ١٥٥، وحاشية ابن عابد ٢٥٠/٢، ٢٥١، وشرح الزماني في تفسير خليل ٢٨١/٢، وحاشية الترمذي ٤٧٩/١، وشرح الكبير ١٧/٢، والمهذب ٢٣٠/١، ونسائية المحتاج ٤٢٩/٢، ومنه للمحتاج ٥٠٣/١ - ٥٠٤، والمغني ٤٤١/٣، ٤٤٢، وانظر الفروع ٥١٦/٣، ٥٢٠.



فكالت الوقوف الواجب بالمزدلفة وعليه دم إلا إن تركه تعذر كرحمة فلا شيء عليه .

وتفقوا على أن الحاج يجمع في المزدلفة بين صلاتي المغرب والعشاء جمع تأخير، وهذا إجماع سنة عند الجمهور، واجب عند المخنفية<sup>(١)</sup>.

ثانيا : رمي الجمار :

٥٩ - الرمي ثفة : القذف .

والجمرات : الأحجار الصغيرة، جمع جمرة، وهي المخصصة .

ورمي الجمار واجب في الحج، أجمعت الأمة على وجوبه .

والرمي الواجب لكل جمرة (أي موضع الرمي) هو سبع حصيات بالإجماع أيضا<sup>(٢)</sup>.

توقيت الرمي وعنده :

٦٠ - أيام الرمي أربعة : يوم النحر العاشر من ذي الحجة، وثلاثة أيام بعده وتسمى أيام الشريق .

انقسم الأول : الواجبات الأصلية، التي ليست تابعة لغيرها .

انقسم الثاني : الواجبات التابعة لغيرها . وهي أمور يجب مراعاتها في أداء ركن أو واجب من أعمال الحج .

أولا : واجبات الحج الأصلية

المبيت بمزدلفة :

٥٨ - المزدلفة تسمى أجماء أيضا، لأجتماع الناس بها ليلة النحر . وافق الفقهاء على أن لمبيت بالمزدلفة واجب ليس مركز . ثم اختلفوا في مقداره ووقته .

فذهب الأئمة الثلاثة إلى أن زمن الوقوف الواجب هو المكث بالمزدلفة من الليل، ثم اختلف أصحاب هذا الرأي .

فذهب المالكية إلى أن النزول بالمزدلفة قدر حظ الرجال في ليلة النحر واجب، والمبيت بها سنة .

وذهب الشافعية والحنابلة إلى أنه يجب الوجود بمزدلفة بعد نصف الليل، ولو ساعة لطيفة : أي فترة ما من الزمن وتكون نصيرة

وذهب الحنفية إلى أنه ما بين طلوع الفجر يوم النحر وطلوع الشمس، فمن حصل بمزدلفة في هذا الوقت فترة من الزمن فقد أدرك الوقوف .

سواء مات بها أولا، ومن لم يحصل بها فيه فقد

(١) نظر أحكام الوقوف بالمزدلفة في المقدمة وفتح القدير ١٦٨/٢ - ١٧٢ ونسلك التقيصص ١٢٣ - ١٤٨، وروى المختار ٢٤١/٢ - ٢٤٥، وشرح الرسالة مع حاشيته المعوي ٤٧٥/١ - ٤٧٧، والشرح الكبير بهاشيته ٤٤/٢ - ٤٥، وشرح المنهاج ١١٦/٢، روضة الحاج ٤٢١/٢ - ٤٢٦، ومغني المحتاج ٤٩٨/١ - ٤٩٩، ٥٠٠، والمعي ٤١٧/٢ - ٤٢٤، والعروة ٥١٠/٣ .

(٢) بدائع الصنع ١٢٩/٢



الرمي يوم النحر :

يجوز أن يرمي إلا بعد الزوال، وذلك لدفع  
احرج، لأنه إذا نحر بعد الزوال لا يصل إلى  
مكة إلا بالليل، فيخرج في تحصيل موضع  
النزول.

أما الوقت الممنون فيستد من زوال الشمس  
إلى غروبها.

وأما نهاية وقت الرمي : فبقية الحنفية  
والمالكية في كل يوم بيوم، كما في يوم النحر.  
وذهب الشافعية والحنابلة إلى أن آخر الوقت  
بغروب شمس اليوم الرابع من أيام النحر، وهو  
آخر أيام التشريق.

#### النحر الأول :

٦٣ - إذا رمى الحاج الجبل الثاني أيام التشريق  
يجوز له أن ينقر أي يرحل - إلى مكة، إن أحب  
التعجل في الانصراف من منى، ويسمى هذا  
اليوم يوم النحر الأول، وبه يقتص رمي اليوم  
الثالث من أيام التشريق اتفاقاً

ومذهب الأئمة الثلاثة : أنه أن ينقر قبل  
غروب الشمس، ومذهب الحنفية : أنه أن ينقر  
مالم يطلع الفجر من اليوم الرابع من أيام النحر.

#### الرمي ثالث أيام التشريق :

٦٤ - يجب رمي الجبل الثالث في هذا اليوم على  
من تأخر ولم ينقر من منى والنحر الأول، ووقته  
عند الجمهور بعد الزوال. وقال أبو حنيفة : يجوز

٦٦ - واجب الرمي في هذا اليوم هورمي جمرة  
العقبة وحدها فقط، يرميها بسبع حصيات.

وقت الرمي هذا يبدأ من طلوع فجر يوم  
النحر عند الحنفية والمالكية. ومن منتصف ليلة  
يوم النحر لمن وقف بعرفة قبله عند الشافعية  
والحنابلة. وآخر وقت الرمي عند الحنفية إلى  
فجر اليوم الثاني، وعند المالكية إلى المغرب  
حتى يحب الدم في المذبحين بتأخير رمي يوم عن  
الوقت المذكور.

وأخروقت الرمي عند الشافعية والحنابلة  
يمتد إلى آخر أيام التشريق.

الرمي في اليوم الأول والثاني من أيام التشريق :  
٦٢ - يجب في هذين اليومين رمي الجبل الثالث  
على الترتيب. أولاً الجمرة الصغرى، التي تبي  
مسجد الحيف بمنى، ثم الوسطى، بعدها، ثم  
جمرة العقبة، يرمي كل حرة منها بسبع  
حصيات.

ويستأ وقت الرمي في هذين اليومين بعد  
الزوال، ولا يجوز قبله عند جمهور العلماء، وهي  
الرؤية المظاهرة عن أبي حنيفة

وروى الحسن عن أبي حنيفة : أنه كان من  
قصد أنه يتعجل في النحر الأول فلا بأس أن  
يرمي في اليوم الثالث قبل الزوال، وإن رمى  
بعده فهو أفضل. وإن لم يكن ذلك من قصده لا











للحائض تركه دون فداء، ولو وجب لم يجر  
للحائض تركه. <sup>(١)</sup>

شروط وجوبه :

٧١ - أن يكون الحاج من أهل الألف، عند  
الحضة والحائض، فلا يجب على المكي، لأن  
الطواف وجب توديعها للبيت، وهذا المعنى لا  
يوجد في أهل مكة لأنهم في وطنهم.

والحق الحنفية من كان من منطقة المواقيت،  
لأن حكمهم حكم أهل مكة.

وقال الحنابلة : لا يسقط إلا ممن كان منزله  
في الحرم فقط.

وعند المالكية والشافعية يطلب طواف الوداع  
في حق كل من قصد السفر من مكة، ولو كان  
مكياً إذا قصد سفراً تنصرف فيه الصلاة، ووصفه  
المالكية بأنه سفر بعيد كالبحفة لا قريباً كالنسيم  
إذا خرج للسفر لا ليقوم بموضع آخر أو  
بمكانه، فإن خرج ليقوم بموضع آخر أو  
بمكانه طلب منه، ولو كان الموضع الذي خرج  
إليه قريباً.

٧٢ - الطهارة من الحيض والنفساء : فلا يجب  
على الحائض والنفساء، ولا بمن أيضاً حتى  
إنها لا يجب عليها دم بركه، لما سبق من

(١) لقول بلخ الفقيه ١٨٨/٢، قال في شرح الرسالة ١/١٨٢

«مسند» وفي فهر الكتاب ١١٠، «مسند» و«تظهر للنبي

١/١٨٨، «لقول المذاهب ١/٢٤

حديث ابن عباس : «إلا أنه خفف عن  
الحائض» وكذا حديث عائشة في قصة صبغة لما  
حاضت فقد سافر بها النبي ﷺ دون أن تطوف  
للوداع.

فأما الطهارة من الجنابة فليست بشرط  
لوجوب طواف الوداع، فيكون واجباً على  
المحدث والجنب، لأنه يمكنها إزالة الحدث  
والجنابة في الحال بالفصل أو التيمم.

وإذا ظهرت الحائض قبل أن تضارق بيتان  
مكة يلزمها طواف الصدر، وإن جاوزت جفرا  
مكة ثم ظهرت لم يلزمها طواف الصدر، اتفاقاً  
بين الحنفية والشافعية والحنابلة. لأنها حين  
خرجت من العمران صارت مسافرة، بدليل  
جواز الفجر، فلا يلزمها العود ولا التيمم. <sup>(١)</sup>

٧٣ - أن يكون قد أدى مناسك الحج مفرداً أو  
متمتعاً أو قارناً. فلا يجب على المتمتع عند  
الحضة وحدهم، ولو كان أنفياً، وكأنهم نظروا  
إلى المقصود، وهو ختم أعمال الحج، فلا يطلب  
من المتمتع.

شروط صحته :

٧٤ - يشترط لصحة طواف الوداع ما يأتي :

أ - أصل نية الطواف لا التعيين.

ب - أن يكون مسبوکاً بطواف الزيارة.

ج - الوقت :

(١) للحنابلة ٢/٢٢٤، وانظر فيسوف ١/١٧٩



ونعقد دراستها في نصوصها التي تخص  
أركان الحج أو واجباته، سوى ترتيب أعمال يوم  
الحر، فدرسه ها، وشير إلى ماسواه إشارة  
سريعة

ووقت طواف توداع عند الحنيفة بعد عتق  
طواف الزيارة ثم آخر سفره، وكل طواف بفعاء  
الحاج بعد طواف الزيارة يقع عن طواف  
الصبر

أما السفر فورد الطواف فليس من شرائط  
جوازه عند الحنيفة، حتى لو كان للمعدة، ثم  
تشاغل بمكة بعده حتى ولو أقام ثلثا كثرية، لا  
يجب عليه طواف آخر، لأن المراد أن يكون آخر  
عهده بالبيت نسكا، لا إقامة، والطواف آخر  
مناسكه بالبيت، إلا أن المستحب أن يؤخر  
طواف الصدر إلى الوقت الذي يريد أن يسافر  
فيه.

وعند المالكية والشافعية والحنابلة وقت بعد  
فراقه من جميع أموره، وعزمه على السفر،  
ويغتصر له أن يتنفل بعده بأسباب السفر،  
كشراء الخزانة، وحمل الأمتعة ونحو ذلك ولا  
يعينه، لكن إن مكث بعده مشغلا ثم رآه  
غير أسباب السفر كمشاء متاع، أو زيارة  
صديق، أو عبادة مريض احتاج إلى إعانة  
الطواف.

واجبات الحج التابعة لقبرها:

٧٥ - واجبات الحج التابعة لغيرها هي أمور  
يجب أدائها في ضمن ركن من أركان الحج، أو  
ضمن واجب أصلي من واجبات.

أولا: واجبات الإحرام:

٧٦ - أ - كون الإحرام من الميقات المكاني، لا  
بعده (انظر إحرام ف ٣١ - ٣٢)  
ب - التلبية وهي واجبة عند المالكية ويسن قولها  
بالإحرام، وشروط في الإحرام عند الحنيفة، وسنة  
عند الجمهور (انظر إحرام: ف ٢٩).  
ج - اجتناب محظورات الإحرام (انظر إحرام.  
ف ٣١ و ٥٥ و ٩٤).

ثانيا: واجبات الوقوف بعرفة:

٧٧ - هي امتداد الوقوف إلى ما بعد المغرب على  
تخصيص المذهب، سوى الشافعية فإنه سنة  
عندهم. وقال المالكية: الوقوف بعد المغرب هو  
الركن، وقبله واجب.

ثالثا: واجبات الطواف:

٧٨ - أ - ذهب الحنيفة إلى أن الأموط الثلاث  
الأخيرة من الطواف واجبة.

وهي عند الجمهور ركن في الطواف (ف ١٢٨)  
(وتنظر مصطلح طواف).

ب - أوجب الحنيفة الأموط التالية في الطواف،



وقال الجمهور هي من شروط صحته . وهذه الأمور هي :

١ - الطهارة من الأحداث والأنجاس .

٢ - ستر العورة .

٣ - ابتداء الطواف من الحجر .

٤ - التيامن ، أي كون المصانف عن يمين البيت .

٥ - دخول الحجر (أي الحطيم) في صحن الطواف .

ج - أوجب الحنيفة للأمور التالية في الطواف وهي سنة عند غيرهم :

١ - المشي للقادر عليه .

٢ - ركعتا الطواف .

٣ - إيقاع طواف الركن في أيام النحر .

رابعاً : واجبات السني :

٧٩ - أ - المشي للقادر عليه عند الحنيفة . ويذهب الجمهور إلى أنه سنة .

ب - إكمال أشواط السعي إلى سبعة بعد الأربعة الأولى عند الحنيفة ، وكلها ركن عند الجمهور .

خلاصاً : واجب الوقوف بالمزدلفة :

٨٠ - أوجب الحنيفة جمع صلاتي المغرب والعشاء تأخيراً في المزدلفة ، وهو سنة عند الجمهور .

سادساً : واجبات الرمي :

٨١ - يجب عدم تأخير رمي يوم التلبية عند الحنيفة ، وإلى المغرب عند المالكية .

سابعاً : واجبات ذبح الهدي :

٨٢ - أ - أن يكون الذبح في أيام النحر .

ب - أن يكون في الحرم .

ثامناً : واجبات الحلق والتقصير :

٨٣ - أ - كون الحلق في أيام النحر عند الحنيفة والمالكية .

ب - كون الحلق في الحرم عند الحنيفة فقط .

تاسعاً : ترتيب أعمال يوم النحر :

٨٤ - يعمل الحاج بمنى يوم النحر ثلاثة أعمال على هذا الترتيب :

وفي جرة العقبة ، ثم ذبح الهدي إن كان ثورنا أو تمتعاً (ر : ف ٥ - ٧) ثم الحلق أو التقصير .

ثم يذهب إلى مكة ليطوف طواف الزيارة .

والأصل في هذا الترتيب هو رفعه ﷺ : عن

أنس بن مالك رضي الله عنه : «أن

رسول الله ﷺ رمى جرة العقبة يوم النحر ، ثم

رجع إلى منزله بمنى ، فدعا بذبح فذبح ، ثم

دعى بالحلاق فأخذ بشو ركب الأيمن ، فجعل

يقسم بين من بله الشعر والشعرين ، ثم أخذ

شق رأسه الأيسر فحلقه » وفي حديث جابر :

«ثم ركب رسول الله ﷺ فأنافس إلى

البيت» (١)

(١) حديث أنس : أن رسول الله ﷺ رمى جرة العقبة يوم

النحر . أخرجه مسلم (٩٦٧/٩) - زاد المعاد (١)



حكم هذا الترتيب : يدل على الوجوب، ثم ذهبوا مذاهب في كيفية

الترتيب :

ذهب الحنفية إلى وجوب الترتيب بين أعمال منى حسب الوارد، أما الترتيب بينها وبين طواف الإفاضة فسهو واستدلوا بأدلة منها :

مراعاة اتباع فعل النبي ﷺ كما نص عليه حديث أنس، وقوله تعالى : ﴿لْيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُمْ مِنْ حَيْثُ الْأَنْعَامِ تَكْلَلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا أَمْرَ الْفَقِيرِ﴾ ثم ليقضوا تشبه وليوفروا لذورهم وليطوفوا بالبيت العتيق ﴿<sup>(١)</sup>﴾ وجه الاستدلال أنه أمر بقضاء النفث وهو الحلق مرتباً على الذبح، فدل على وجوب الترتيب.

وقال المالكية : الواجب في الترتيب : تقديم الرمي على الحلق وعلى طواف الإفاضة، وغير ذلك من الترتيب لا يجب، بل هو سنة.

استدلوا على وجوب تقديم الرمي على الحلق بأنه بالإجماع ممنوع من حلق شعره قبل التحلل الأول، ولا يحصل التحلل الأول إلا برمي جرة العقیة.

واستدلوا على عدم وجوب تقديم الذبح على الحلق بحديث عبدالله بن عمرو السابق، أخذوا بالتقديم والتأخير المنصوص عليه في

٨٥ - مع اتفاقهم على مشروعية هذا الترتيب فقد اختلفوا فيه :

والسبب في هذا الاختلاف هو ورود حديث آخر يدل على أن الترتيب سنة، لا فداء على من تركه.

ذلك هو حديث عبدالله بن عمرو أنه أن رسول الله ﷺ وقف في حجة الوداع فجعلوا يسألونه، فقال رجل : لم أشعر فحلفت قبل أن أذبح ؟ قال : «اذبح ولا حرج» فجاء آخر فقال : لم أشعر فتمسحت قبل أن أرمي ؟ قال : «ارم ولا حرج» فما مثل يومئذ عن شيء قدم ولا أخر إلا قال : «افعل ولا حرج» <sup>(١)</sup>

ذهب الحنفية والمالكية ورواية عن أحمد إلى وجوب ترتيب أعمال يوم النحر على تفصيل فيه، أخذ كل منهم به للتوفيق بين الأدلة.

ذهب الشافعي والصلحان ورواية عن أحمد إلى أن الترتيب سنة، واستدلوا بحديث عبدالله بن عمرو الأخير، فإن قوله : فما مثل يومئذ . . يدل بعمومه على سنية الترتيب

أما الأولون فاستدلوا بفعل النبي ﷺ، فإنه

(١) حديث عبدالله بن عمرو : أن رسول الله ﷺ وقف في حجة الوداع . . . انظر شرح البحاري والمفتي ٢/ ٥٦٩ - ط

السلعية) وسلم (٢/ ٩٤٨ - ط الخليل)

(١) سورة الماع ٢٩ - ٣٠



سنن الحج ومستحباته ومخبراته ومباحاته  
الأول : سنن الحج :

٨٧ - السنن في الحج بطلب فعلها ، وبشأن  
عليها ، لكن لا يلزم يتركها ، القداء من دم أو  
صدقة .<sup>(١)</sup>

أولا : طواف القدوم :

٨٨ - يسمى طواف انقادم ، طواف الورد ،  
وطواف الوارد ، وطواف التحية لأنه شرع للمقام  
والوارد من غير مكة لتحية البيت . ويسمى أيضا  
طواف اللقاء ، وأول عهده بالبيت ، وطواف  
القدوم سنة للأفاقي انقادم من خارج مكة عند  
الحنيفة والشافعية والحنابلة تحية للبيت  
العتيق ، لذلك يستحب البدء به دون تأخير ،  
وسوى الشافعية بين داخل مكة المحرم منهم  
وغير المحرم في سنية طواف القدوم .<sup>(٢)</sup>  
وذهب المالكية إلى أنه واجب ، من تركه لزمه  
الدم .

ووجوب طواف القدوم عند المالكية على كل  
من أحرم من الحمل ، سواء كان من أهل مكة أو

الحديث ، وفسروا في سئل عن شيء قدم ولا  
آخر . . . بأن المراد بما ذكر في صدر الحديث  
لتقديمه وتأخيره .

وأخذ الإمام أحمد في رواية الوجوب عنه بالقطر  
والم أشعره فقال : يجب الترتيب على التعاضد به  
الذاكره . أما الجاهل والناسي فلا شيء عليه ،  
ويقيدوا بخطر الحديث الأخير وفي سئل . . . لهذا  
المضى ، أي قال : ولا حرج ، فيها قدم وأخر ، من  
غير شعور .

والحاصل كما قال ابن قدامة : ولا يعلم  
خلافاً بينهم في أن مخالفة الترتيب لا تخرج هذه  
الأفعال عن الإجزاء ، ولا يمنع وقوعها موقعها ،  
وإنما اختلفوا في وجوب الدم على ما ذكرناه .<sup>(٣)</sup>

التحليل من إحرام الحج :

٨٩ - يحصل التحليل بإداء أركان الحج وواجباته  
رمي حرة العقبة ، والحنيفة ، والتحليل من إحرام  
الحج . وهذا التحليل قسمين : التحليل الأول أو  
الأصغر ، والتحليل الثاني أو الأكبر ، وقد سبق  
التحليل في مصطلح : (إحرام)  
(١٢٢ - ١٢٥) .

(١) المقهر ٤١٨/٣ ، وانظر مسألة ترتيب أعمال يوم النحر و  
افدابة ، وضع القدير ١٧٧/٢ ، وسامع الصانع ١٥٨/٩  
١٥٩ ، وشرح الرسالة بحاشية العدوي ١/١٧٩ ،  
والشرح الكبير ٢٤/٢ - ٢٨ ، والمذهب مع المجموع  
١٥٣/٨ - ١٥٤ و ١٦٤ ، ونسابة المحتاج ٢/٢٢٩ ، والمق  
١١٦/٣ - ١١٩ ، والفروع ٣/٥٦٥

(٢) تعر المملك المنقسط في المملك انقسط من ٥٦ - ٥٢ وقد  
اعتمدت عليه في تنبع السنن الأصلية ، صفة التفت من  
استقران خلا .

(٣) وذلك بناء على ما ذهبهم في جواز دخول الحرم بغير إحرام  
لأن نصد الحاجة عبر التمسك . انظر مصطلح : (إحرام)



الجمهور. إن التزينة قامت على أنه غير واجب  
لأنه لا ينعقد به التحية، فأشبهه تحية المسجد،  
فيكون سنة

منى يسقط طواف القدوم

٨٩ - يسقط طواف القدوم ممن يلى.

أ. المكي. ومن في حكمه، وهو لا يفي إذا  
أحرم من مكة، وشروط فيه المالكية أن لا يكون  
وجب عليه الإحرام من الحل، كما سن، ووسع  
الحنفية فقالوا: يسقط ممن كان منزله في منطقة  
المواقيت لأن ما حكمه مكة

وعنه سقوط طواف القدوم عن هؤلاء أنه  
شرع للقدوم، والقدوم في حكمه غير موجود.

ب. المعتز. وتمنع بواقفا عند الجمهور.  
لأن دخول طواف الفرض عليه، وهو طواف  
العمرة، فطواف القدوم عندهم خاص بمن  
أحرم بالحج مبردا، أو قارما بين الحج والعمرة،  
وتفرد الحنابلة فقالوا: يطوف الممتع للقدوم قبل  
طواف الإفاضة، ثم يطوف طواف الإفاضة.

ج. من قصد عرفة رأسا للوقوف سقط عنه  
طواف أة دوم. ولأن عمله المنون قبل وقوفه.  
وقرر المالكية أنه إذا أحرم بالحج من الحرم أو  
أحرم به من الحل ولكنه مراهق أو أحرم بالعمرة  
من الحل ثم أردف بالحج عليه في الحرم فإنه لا  
طلب بطواف القدوم وإذا لم يطلب بطواف  
القدوم فإنه يؤخر السعي إلى طواف الإفاضة،

غيره، وسواء كان إحرامه من الحل واجباً  
كالأفاقي القدوم محرماً بالحج، أم بدأ بالتلبية  
بمكة الذي معه نفس (مستحب من الوقت) ويخرج  
من الحرم فأحرم من الحل، وسواء كان أحرم  
بالحج مفرداً أم قارناً، وكذا فحرم من الحرم إن  
كان يجب عليه الإحرام من الحل، بأن جاوز  
يقف حلالاً مخالفاً للشيء.

وهو واجب على هؤلاء متى يكن أحدهم  
مراغفا، وهو من غداق وقته حتى يخشي فوات  
الوقوف برفوات<sup>(١)</sup>

بالأصل به فعل النبي ﷺ، كما ثبت في أول  
حديث حاصر فوله: حتى إذا أتت البيت معه  
استمع الركن فوسر ثلاثاً وشمى أربعاً<sup>(٢)</sup>

ومن عائشة رضي الله عنها: أن أول شيء  
بدأ به حين قدم النبي ﷺ مكة أنه توضأ ثم  
طاف... الحديث<sup>(٣)</sup>

فأمسك المالكية بذلك على الوجوب  
بشروطه ﷺ وأخذوا على مناسكتكم<sup>(٤)</sup> وقال

(١) الطبري: المعنى: شانه في شرح الرحلة وحلقه سدوى  
٤٦٥/١

(٢) حديث حاصر: حتى إذا قبضت البيت مد... ثم  
وشى وأمره مسلم ٩٨٧/٢ - طوافه

(٣) حديث عائشة: أن أول شيء بدأ به حين قدم...  
أحرمه بعد أن ألقى الفتح ٤٧٧/٢ - ط السفياني: ومسلم  
٩٠٧/٢ - ط المجلد

(٤) حديث: ودعوا في مناسكتكم، أخرجه مسلم ٩١٣/٢.  
ط المجلد (السفياني) ٣٧٠/٢ - ط لكنة التجارية: من  
حديث حاصر من بعد... واللفظ واحد



مراهما فلا دم عليه قاله في المدونة .

الثالث : إذا أُرِفَ الحَجُّ على العمرة في الحل فعكسه حكم من أحرم بالقرآن من الحل في وجوب طواف القدوم والسعي بعده إذا لم يكن مراهما وهو ظاهر .

الرابع : إذا أحرم بالقرآن من مكة أو بالعمرة من مكة ثم أُرِفَ عليها حجة وصار فإثمه بلومه الخروج للحل على المشهور ، فإذا دخل من الحل لا يطوف ولا يسعى لأنه أحرم من مكة . قال ابن رشد عن ابن القاسم ونقله ابن عرفة وقد تقدم ذلك عند قوله وقد ، وللقران الحل .

الخامس : من أحرم بالخروج أو بالقرآن من الحل ومضى إلى عرفات ولم يدخل مكة وليس بعراهن فإنه بمنزلة من ترك طواف القدوم ويجب عليه الدم . قاله في المدونة وكلام المصنف في مناسكه يوم سقرط الدم وليس كذلك .<sup>(١٦)</sup>

وقال الحنابلة لا يستط طواف القدوم عس تأخر عنه إلى الوقوف . وإذا قدم مكة يبدأ طواف القدوم قبل طواف الزيارة .

د - قرر المالكية أنه يستط طواف القدوم عن الحائض والنفساء والغرض عليه والباسي ، إلا أن يزول المانع وينتزع الزم طواف القدوم فإنه حينئذ يجب .

(١٦) المطالب ٢ : ٨٢

لأنه سيأتي أنه يجب أن يكون السعي عقب أحد طوافي الحج فلما سقط طواف القدوم تعين أن يكون عقب طواف الإفاضة .

فروع :

٨٩م - الأول : قال في التوضيح : متى يكون أخراج مراهما إن قدم يوم عرفة أحب تأخير طوافه ، وإن قدم يوم التروية أحب تعجيله وله في التأخير سعة وفي المختصر عن مالك ، إن قدم يوم عرفة فليؤخره إن شاء ، وإن شاء طاف وسعى ، وإن قدم يوم التروية ومعه أهل فليؤخر إن شاء ، وإن لم يكن معه أهل فليطف ويسعى . ومعنى ذلك أن الاشتغال يوم عرفة بالشوكة إلى عرفة أولى ، وأما يوم التروية فمن كان معه أهل كان في شغل مما لا بد للمساافر بالأهل منه . انتهى . وقال ابن فرحون : لأنه تأهل في شغل ، وحال المتسدد أخف ، وقال قبله : والمراهن هو السدي يضيق وقته عن إشاعه طواف القدوم والسعي وما لا بد له من أحواله ويخشى فوات الحج إن تساعل بذلك فله تأخير الطواف ، ثم ذكر ما قاله أشهب ونقله عن مالك في المختصر انتهى من مناسكه .

الثاني : حكم من أحرم بالقرآن من الحل حكم من أحرم بالحج من الحل في وجوب طواف القدوم عليه ولنجس السعي بعده ، فإن ترك ذلك وهو غير مراهن فعليه الدم . وإن كان



وقت طواف القدوم :  
٩٠ - يبدأ وقت طواف القدوم حين دخول مكة ، ويستحب أن يسأله قبل استئجار الثرل ونحو ذلك ، لأنه تحية البيت العتيق ، وآخر وقته وقوفه بعرفة عند الجمهور ، لأنه بعد الموقوف مطالب بطواف القرض ، وهو طواف الزيارة .<sup>(١)</sup>

ويؤدى الخطب كل واحدة خطبة واحدة بعد صلاة الظهر ، إلا خطبة يوم عرفة ، فإنها خطبتان بعد الزوال قبل الصلاة .  
ويفتتح الخطبة بالتلبية إن كان محرماً ، وبالله أكبر إن لم يكن محرماً .

### الخطبة الأولى :

٩٣ - تسن هذه الخطبة في مكة يوم السابع من ذي الحجة قبل يوم التروية بيوم ، عند الخفية والشافعية والمالكية ، والقرض منها أن يعلمهم الناس .<sup>(٢)</sup> عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : وكان رسول الله ﷺ إذا كان قبل التروية يوم خطب الناس فأخبرهم بناسكهم .<sup>(٣)</sup>

### الخطبة الثانية :

٩٤ - وتسن هذه الخطبة يوم عرفة بمرفقات ، قبل الصلاة اتفاقاً ، كما ثبت في حديث جابر وغيره .

(١) هذه الخطبة متدوية في قول عند المالكية ، لكن رجع في مواهب الجليل سنة ١١٦٢/٢ ولها خطبتان بعد الزوال ، وقبل ضحى .

(٢) حديث ابن عمر - وكان رسول الله ﷺ إذا كان قبل يوم التروية . أخرجه البيهقي (١١٦/٥) ط وأورد المصنف الطحاوية وجود إسناد التروية ، المجموع (٨٠/٨) ، ٨٨ - ط المشيخية وانظر شرح الشيخ ١١٢/٢ - ١١٣ ، والهداية ١١٦/٢ ، والشرح المختصر ص ١٢٥ مع إرشاد الساري بإيجله ، والشرح الكبير ١٢/٢ ، ورجع أنها خطبتان

### كيفية طواف القدوم :

٩١ - كيفية طواف القدوم كطواف الزيارة ، إلا أنه لا اضطرار فيه ولا رمل ، ولا سعي لأجله ، إلا إذا أراد تقديم سعي الحج إليه ، فإنه يسر له عندئذ الاضطرار والرمال في الطواف ، لأن الرمل والاضطرار سنة في كل طواف بعده سعي .<sup>(٤)</sup>

### ثانياً : خطب الإمام :

٩٢ - وهي سنة في ثلاثة مواضع عند الخفية والمالكية ، وأربعة عند الشافعية والحنابلة ،

(١) انظر مناقشة هامة لهذا الكلام في القلي ١١٣/٢

(٢) انظر في طواف القدوم مع الإحالات السابقة : الهداية وشروحها ١٠٥٥/٢ ، ١٩٩ ، والبداية ١١٦/٢ - ١١٧ ، وشرح طرسالة ١٠٥/٢ ، وشرح الزرقاني ٢٦٥/٢ ، والشرح الكبير ٣٣/٢ - ٣٤ ، والهداية ١٢/٨ ، ومباني المحسنات ٢٠٢/٢ ، ١٠٠ ، والشيخ ١١٢/٢ - ١١٣ ، والمكشي ٦٠٨/٢ ، ٦٠٩ ، والفتح وشرحه ص ٤٥٥ ، ونيل الأوطار ٣٨/٥



### الخطبة الرابعة :

٩٦ - زاد الشافعية والحنابلة خطبة رابعة : هي بمعنى تالي أيام التشريق ، يحتمل فيها جواز التفرقة وغير ذلك ، ويروى عنهم <sup>(١)</sup> .

ثالثا : المبيت بمعنى ليلة يوم عرفة :

٩٧ - بين الساج أن يخرج من مكة إلى منى يوم القروية ، بعد طلوع الشمس ، فيصل إلى خمس صلوات هي : الظهر ، والمغرب ، والمغرب ، والعشاء ، والفجر ، وذلك سنة باتفاق الأئمة <sup>(٢)</sup> .

وقد ثبت في حديث جابر : « فلما كان يوم القروية توجهوا إلى منى فأهملوا بالحج ، وركب رسول الله ﷺ صلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر ، ثم مكث قليلا حتى طلعت الشمس وأمر برفقة من شعر تضرب له بتمررة <sup>(٣)</sup> .

وهذه الخطبة خطبتان يفصل بينهما بجملة كما في خطبة الجمعة ، بين ثم في أولهما ما أمامهم من المساسك ويحرفهم على إكثار الدعاء والاستسقاء ، وبين ثم ما يبعثهم من الأمور الضرورية لشؤون دينهم ، واستقامة حوائجهم <sup>(٤)</sup> .

### الخطبة الخامسة :

٩٥ - الخطبة الثالثة تكون بمعنى في اليوم الحادي عشر من ذي الحجة عند الحففة والمالكية . وذهب الشافعية والحنابلة إلى أنها تكون بمعنى يوم النحر .

استدل الشافعية بما روي عن النبي ﷺ وأنه خطب يوم النحر بمعنى <sup>(٥)</sup> .

وأجاب الحنفية بأن المقصود من الخطبة التعليم وإجابة عن أسئلة وجهت إليه ﷺ ، ويوم النحر يوم الشغال بأعمال كثيرة وهي الرمي والذبح والحنف والظروف <sup>(٦)</sup> .

(١) شرح الشهاج لصفحة المسألة وسبب الحاح ١٢٣/٢ ، والفروع ١١٠/٢ .

(٢) الهداية ومع الفهر ١٦٦١/٢ ، ١٦٦٢ ، والمثلث المصنف ص ٥١ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، وشرح الشهاج الموضح السابق ، والمئي ٢٠١/٣ ، وشرح الهداية ١٥٧/٢ ، حيد نه عن أنها من الفتن ، وإن عر حليل عنها بالفتن ، وانظر شرح الرسالة بحاشيته ١٦٢/١ ، ١٦٣ ، ١٦٤ .

(٣) حديث جابر : « فلما كان يوم القروية » أخرجه مسلم (٢) ٨٨٩ - ١٩٢ - ط الحلي .

(٤) الهداية ومع الفهر ١٦٣/٢ ، والمثلث المصنف الموضح السابق ، والهداية ٨٨/٨ ، وشرح الشهاج ١١٣/٢ .

(٥) حديث : « خطب يوم النحر بمعنى » أخرجه أسوداه (٢) ٨٨٩/٢ ، تحقيق عزت عبيد عيسى من حديث القرطبي ابن ريبان الخليل ، قال الشوكلي في نيل الأوطار ٣٠٦/٣ ، ط الطبعة الثانية ، وريد إسماعيل ثقات ،

(٦) نيل الأوطار ٣٠٦/٢ ، ونظر الهداية بضمها ١٦٦/٢ ، وسو هب الجليل ١١٧/٢ ، وشرح الشهاج ١١٦/٢ ، والفتي ١١٠/٣ ، والفروع ٥١٦/٣ .



وابعا السير من متى إلى عرفه :

إنه لواجب الوقوف الذي سؤ ذكره وذلك  
لنعمته <sup>(١)</sup> : قال حارس : حتى نرى المردغة ،  
فعلينا بها المصروب والعنقا ، بأننا واحد  
وإن اثنين ، وقد يسبح بيها البناء ثم اصطحب  
رسول الله بحذاء حتى طلع الفجر ، وصلى الفجر  
حين نزل به لصبح بأننا وإنامة ، ثم ركب  
القصداء حتى أوى المشعر الحرام . . . (١) .

### مصنوعات الحج

١٠٠ - مستحبات الحج يحصل بها الأجر لكن  
دون ثبوت السنة ، ولا يلزم تاركها الإساءة  
بخلاف أسنة

ومستحبات الحج كثيرة نذكر طائفة عامه منها  
فهي بي : (١)

### أولاً : الحج :

١٠١ - وهو رفع الصوت بالتلبية بأحمد ، وهو  
منحب له جان ، عملاً بحديث السائل : أي  
الحج أفضل ؟ قال <sup>(٢)</sup> : الحج ، وأصح . (١)

٩٨ - السير من متى إلى عرفه مساحاً بعد ظنوع  
شمس يوم عرفه سنة عند اليهود وهم مندوب  
عند المخالفة . (١)

والأصل فيه قوله <sup>(٢)</sup> ، كما في حديث جابر  
أنه مكث قليلاً حتى طغعت الشمس (٣) وأمر  
بقصة من شعر يضره به سمرة فسار رسول  
الله <sup>(٤)</sup> . . . فأتى رسول الله <sup>(٥)</sup> حتى أوى  
عرفه فوجد القصة قد حرمت له منرفة . . . (١)

خاصاً : المبيت بالمرdlنة ليلة النحر .

٩٩ - يس للمحاج أن يستأجر ليلة ليلة  
النحر ، ومكث به حتى طلع الفجر ، ثم تقف  
للدعاء ويمكث فيها حتى يسفر جداً ، ثم يدع  
إلى متى فهذا سنة عند احدية والشافعية ،  
مندوب عند المالكية ، منحب عند الحنابلة . (١)

(١) - قال ابن القفط : ص ٥٩ ، وفي المحتاج ١٩٩ ، ١٩٩ ،  
والشرح الكرام ٣٠٧ مع تنبيه المصنف على سببه  
١١٧ ، ١١٧ ، وفي ١١٧ ، ١١٧ .

(٢) - أي طلب شمس وليس إلا متى ، سار إلى عرفه بعد  
ظنوعها

(٣) - حديث حارس : مكث قليلاً . أخرجه مسلم  
١١٧ ، ١١٧ ، ط الحنبل .

(٤) - السالك المقتطع هو ٦١ - ٦٢ ، وخصصه ١٢٩ ،  
والشرح الكبير ١١٠ - ١١١ ، والمقر ١٢٣ ، أما الخبر  
بوقوف النبي فمراد به مفضل عن الوقوف فيه

(١) - حديث جابر : أي أي ذليلة فعلى به . أخرجه  
مسلم ١١٧ ، ١١٧ ، ط الحنبل .

(٢) - السالك المقتطع هو ٦١ - ٦٢ ، وخصصه ١٢٩ ،  
والشرح الكبير ١١٠ - ١١١ ، والمقر ١٢٣ ، أما الخبر  
بوقوف النبي فمراد به مفضل عن الوقوف فيه

(٣) - حديث جابر : مكث قليلاً . أخرجه مسلم  
١١٧ ، ١١٧ ، ط الحنبل .  
(٤) - السالك المقتطع هو ٦١ - ٦٢ ، وخصصه ١٢٩ ،  
والشرح الكبير ١١٠ - ١١١ ، والمقر ١٢٣ ، أما الخبر  
بوقوف النبي فمراد به مفضل عن الوقوف فيه



الشافعية التيمم بدلا عنه عند العجز عن الماء .  
قال النووي : « يستحب أن يغتسل بالمزلفة بعد نصف الليل ، للوقوف بالشعر الحرام ، ولتعميد ، ولما فيها من الاجتماع ، فإن عجز عن الماء تيمم كما سبق .<sup>(١)</sup> »

خامسا : التعميل بطواف الإفاضة :  
١٠٥ - وذلك بأدائه يوم عيد النحر ، اتباعا لمفعول النبي ﷺ . كما في حديث جابر .<sup>(٢)</sup>

سادسا : الإكثار من الدعاء والتلبية والأذكار المتكررة في الأحوال :  
١٠٦ - كأدعية المأثورة في الناسك ، ولا سيما وقوف عرفة ، وغير ذلك ، فهذا روح شعائر الحج . كما جاء في الحديث : « إنما جعل رمي الجمار والسعي بين الصفا والمروة لإقامة ذكر الله .<sup>(٣)</sup> »

(١) المجموع ١٢٩/٨ . والمالك النقطة الموضع السابق . وله الشافعية الفيل القرني في أيام التشريق ، وحملوا لفعل الحج سبعة أظفر مني المحتاج ١/١٧٨ - ٤٧٩ .  
(٢) حديث « أدى طواف الإفاضة في يوم النحر ... » أخرجه مسلم ٨٩٦/٢ - ط الحلي . ، وانظر للسلك المختص ، فشرح الكبير ١/٢٩٠ ، ومغني المحتاج ١/٢٠٣ . وصبرته بالأفضل ، والمغني ٣/٤٤٠ - ٤٤١ .  
(٣) حديث : « إنما جعل رمي الجمار والسعي ... » أخرجه أبو داود ٢٤٧/٢ - تحقيق عزت عبد دهاس ، والمترجم ٢/٢٣٧ - ط الحلي . من حديث عائشة ، وذكر الذهبي في التزيين ٨/٣ - ط الحلي . تصحيح أحمد ورواه ، ثم ذكر من منكره هذا الحديث .

ثانيا : التسج :  
١٠٧ - وهو ذبح الهدي تطوعا ، لما روي الحديث ، وقد أكثر النبي ﷺ من هدي التطوع جدا ، حتى بلغ مجموع هديه في حجة مائة من الإبل .<sup>(١)</sup>

قال الإمام النووي : « تفقوا على أنه يستحب لمن قصد مكة بحج أو عمرة أن يهدي هديا من الأنعام ، ونحره هناك ، ويقرقه على المساكين الموجودين في الحرم .<sup>(٢)</sup> »

ثالثا : الفسل لدخول مكة للافاضة :  
١٠٨ - وذلك عند فري طوى ، كما ورد في السنة ، أو غيره من مداخل مكة ، وقد ثبت أنه : ﷺ كان يغتسل لدخول مكة .<sup>(٣)</sup>

رابعا : الفسل للوقوف بالمزلفة بعد نصف الليل :

١٠٩ - صرح به الحنفية والشافعية ، حتى جعل

(١) حديث . بلغ مجموع هديه في حجة مائة من الإبل . ورد ذلك في حديث جابر في صحيح مسلم ٨٨٩/٢ - ٨٩٢ . ط الحلي .

(٢) للمجموع ٢٦٩/٨ . وانظر الهداية وشروحها ٢/٢٢٢ و ١/٨٦ - ٧٧ . والمالك النقطة ص ٢٠٢ ، وصرح الحنفية بأنه سنة . انظر مطالب أولي النهى شرح غاية المنتهى ١/٢٦٦ .

(٣) حديث : « كان يغتسل لدخول مكة » أخرجه البخاري (المختص ٣/٢٤٠ - ط الحلبي) . ومسلم ٩١٩/٢ - ط الحلي . وانظر السلك المختص ص ٢٠٢ ، والشرح الكبير ٢/٢٨٠ . ومغني المحتاج ١/٤٨٣ . والمغني ٣/٢٨٠ .



صايما : التحصيب :  
 ١٠٧ - وهو النزول برادي التحصيب، أو الأبطح<sup>(١)</sup> في النحر من منى إلى مكة عند انتهاء المناسك، ويقع التحصيب عند مدخل مكة بين الجبلين، إلى المقبرة المسماة بالحجون، وقد اتصل بناء مكة به في زمتنا بل تجاوزته لأوراعه.

ممنوعت الحج :  
 ١٠٨ - ممنوعات الحج أقسام : مكروهات، ومحرمات، ومقصدات :

أما المكروهات : فهي ترك سنة من سنن الحج، وهو مكروه تنزيها عند الحنفية. ويلزم فيه الإساءة، ولا يجب فداء.

وأما المحرمات : فيدخل فيها ترك الواجبات، ويسميه الحنفية : مكروها كراهة تحريم. وحكمه إثم من ارتكبه بغير عذر ولزوم الفداء فيه اتفاقا على التفصيل الآتي :

أما المقصدات ومساكن عرصات الحج فإنها متعلقة بالإحرام لا تختص بالحج.<sup>(٢)</sup>

(انظر في المصطلح : إحرام ف ٥٥ وما بعده ١٧١ - ١٧٣).

والتحصيب مستحب عند الجمهور، سنة عند الحنفية، بأن ينزل الحاج فيه في نحره من منى ويصل في الظهر والعصر والمغرب والعشاء.<sup>(٣)</sup> استدلل الجمهور بما أخرجه الشيخان عن عائشة رضي الله عنها قالت : وإنا نزل رسول الله ﷺ التحصيب ليكون أسمح لمخرجه، وليس سنة فمن شاء نزل، ومن شاء لم ينزل.<sup>(٤)</sup>

واستدل الحنفية على التنية بحديث أمامة بن زيد قال : قلت : يا رسول الله أين تنزل غدا (في حجته) قال : «وهل ترك عقيل لنا من داره ثم قال : نحن نزلون بخيف بني

(١) سمي محبا لكثرة الحباء فيه وهي المحصى الصغيرة، كذا سمي الأبطح من النضواء وهي المحصى الضخمة، وكان سبلا لواء مكة تحرف إليه السبوك الرمال والمحصى ويقع الآن بين القصر الملكي وجباله العليا.

(٢) فروح المرسلة ١/ ٤٨١. والشرح الكبير ٢/ ٥٢ - ٥٣، والمهذب بشرحه ٨/ ١٤٥ - ١٩٩، والمغني ٣/ ٥٧.

(٣) حديث عائشة : «إنما نزل رسول الله ﷺ التحصيب...» أخرجه البخاري والفتح ٢/ ٥٩١ - ط السلفية، ومسنن الفاري في شرحه وعلقت المصنفه ص ٥٣ (٢/ ٩٥٦ - ط الحلبي).

(٤) حديث : «وهل ترك عقيل لنا من دار...» أخرجه مسلم ٩٥١/ ٢ - ط الحلبي، وأبو داود ٥٦٤/ ٢ - تحقيق عزت عبد دهاس، واللفظ لأبي داود. (٢) كما أوضح ذلك رحمه الله السدي في لباب المناسك وعلى الفاري في شرحه وعلقت المصنفه ص ٥٣.



مباحات الحج :

١٠٩ - ليس للحج مباحات خاصة به ، سوى المباحات التي لا تحل محظورات الإحرام ( فانظر في المصطلح : إحرام : ف ٩٩ - ١٠٧ ) .

أحكام خاصة بالحج :

١١٠ - نتناول هذه الأحكام الموضوعات التالية :  
حج المرأة الحائض والنفساء .

حج الصبي .

حج المعسر عليه .

الخروج عن المير .

الأول - حج المرأة والحائض والنفساء :

١١١ - تختص المرأة دون الرجل بعدة أحكام في الحج ، بعضها يتعلق بالإحرام ، فينظر فيه ، وبعضها يتعلق بمناسك الحج ، وسبقت في مواضعها .

ونبين هنا أحكاماً أخرى هامة ، هي أحكام حج الحائض والنفساء ، وله صور متعددة بين حكمها فيما يلي :

أ - أن تحرم المرأة بالحج مفردة أو قارئة ، ثم بمنعها الحيض أو النفاس من أداء الطواف ، فإنها تمكث حتى تقف معرفة وتأتي بكافة أعمال الحج فيما عدا الطواف والسعي ، فإذا ظهرت تطوف طوافاً واحداً وتسمى سعيها واحداً إن كانت مفردة ، وتطوف طوافين وتسمى سعيين للحج والعمره إن

كانت قارئة ، حسبها يجب عند الحنفية ، وطوافاً وسعياً واحداً للفران عند غير الحنفية ، ولا يسقط عنها طواف النوداع في هاتين الصورتين اتفاقاً<sup>(١)</sup> .

ويسقط عنها طواف القدوم ، أما عند الجمهور فلا نه سنة فات وقتها ، وأما عند المالكية فطكوته عقراً يسقط به ، ولو كان واجباً ، إلا أن يزول المانع وينتفع الزمن لطواف القدوم ، فإنه حينئذ يجب عليها<sup>(٢)</sup> .

ب - أن تحرم بالعمره ثم تغيض أو تنفس قبل الوقوف بعرفة ، ولا ينسح الوقت كي تظهر وتتعذر قبل الإحرام بالحج :

فرد الحنفية في هذه الصورة : أن المرأة تحرم بالحج أي تنويه وتلبس ، وتؤدي أعمال الحج كما ذكرت بالسبب للمنفردة ، ونصح بهذا إرافضة للعمرة ، أي ملفية لها ، وتحتسب لها حجة فقط ، فإذا أرادت العمرة قبل بها بعد الفراغ من أعمال الحج<sup>(٣)</sup> وليس لها إرداء الحج على العمرة عندهم<sup>(٤)</sup> .

أما غير الحنفية فقالوا : لا تلبي العمرة ، بل تحرم بالحج ، وتصبح قارئة ، فيحسب لها العمرة ، وقد كفى عنها طواف الحج وسعيه تبعاً

(١) المبسوط ١/ ١٧٩ ، وشروح الهداية ٢/ ٢٢٢ - ٢٦٤ .

(٢) للشرح الكبير ٢/ ٢٤١ .

(٣) المبسوط ٢/ ٢٥٠ - ٢٥١ ، وفتح المقدير للوضع لمنهج

(٤) انظر مصطلح إحرام ف ٢٣ - ٢٧ .



لتفانها بين العناء، ولا يجب عليها الفداء بتركه.<sup>(١)</sup>

لذهبهم في طواف القارن وسعيه أنها يجزئان عن الحج والعمرة (انظر مصطلح قرآن).

وعليها هدي القران عندهم، ولا يسقط عنها طواف الوداع اتفاقاً.

**حج الصبي :**  
١١٢ - لا يجب الحج على الصبي قبل البلوغ إجماعاً، لكن إذا فعله صح منه، وكان نقلاً، وعليه حجة أخرى إذا بلغ إجماعاً.  
وتفاوتت كيفية إحرام الصبي وأدائه المناسك بتفاوت سنه هل هو مميز أو لا.

وقد سبق بيان ذلك مفصلاً في مصطلح إحرام فانظره (ف ١٣١ - ١٣٦) ويلحق بالصبي غير المميز المجنون جنوناً مطبقاً باتفاقهم.<sup>(٢)</sup>

ج - لو حاضت في أيام النحر بعد أن مضت عليها فترة تصلح للطواف فأخسرت طواف الإفاضة عن وقته بسبب الحيض وجب عليها دم بهذا التأخير عند الحنفية. أما إذا حاضت قبل يوم النحر أو بعده بوقت يسير لا يكفي للإفاضة فتأخر طوافها عن وقته بسبب ذلك فلا حزاء عليها ولا إثم.<sup>(٣)</sup>

ولا يتصور عند المالكية ذلك، لأن وقت طواف الإفاضة الواجب يمتد عندهم الآخر ذي الحجة، ولا عند الشافعية والمثابرة لأنه لا وقت يلزم الجزاء بتأخيره عنه عندهم.<sup>(٤)</sup>

**حج المقيم عليه والثائم المريض :**  
١١٣ - إن أغني عليه قبل الإحرام أحرم عنه رفقته عند أبي حنيفة، على ما سبق بيانه مع بيان كيفية الأعمال في مصطلح إحرام (ف ١٣٨ - ١٤٢)، وإن أغني عليه بعد الإحرام فهذا منه متمين على رفقته على التفصيل التالي :

١ - الموقوف بمعرفة: على التفصيل السابق بالنسبة لكون الموقوف، ولا ميم في مذهب

د - إن حاضت بعد الوقوف وطواف الزيارة فأباحت ثم أعمال الحج، ثم تنصرف، ويسقط عنها طواف الوداع، إن فارقت مكة قبل أن تظهر

(١) المبلى ١٥٨/٣ - ١٥٨/٤

(٢) وإذا حاضت فبطلت الرخصة أو ما عيّد المصير بانتظار شهر فأباحت لطواف الزيارة وهي حاله بعد أن تنحصر وتحتل عمن نطقه وعليها بدنة عند أبي حنيفة، وثلاثة عند أحمد، ولا شيء عليها عند ابن نعمة. والأخذ بهذا الرأي فيه توسعة وإزالة حرج في الظروف الخاصة (التفصيل في ٢٤٢/٢٤٦ فما بعد).

(١) شرح اغداية ٢٤٤/٢، وانظر البوط ١٧٩/١، وانظر مطبق في طواف الوداع (ف ١٧٢).

(٢) على تفاصيل في بيانها وما يلزم فيها انظر المسك المخطط ص ٧٨، والإيضاح ص ٥٦، والشرح الكبير ٣/٢، والمقي ٢٤٩/٣



والحج بقاءً إلى مشروعية الحج عن الغير.<sup>(١)</sup>

وقابلته للنيابة، وذهب ثالث على المعتمد في مذهبه إلى أن الحج لا يقبل النيابة لا عن الحي ولا عن الميت، معذور أو غير معذور. وقالوا: إن الأفضل أن ينطوع عنه وليه بغير الحج، كأن يهدي أو يصدق عنه، أو يدعوله، أو يعتق.<sup>(٢)</sup>

استدل الجمهور على مشروعية حج الإنسان عن غيره بالنسبة الثالثة المشهورة، وبالحقل.

أما السنة: فمنا حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: «جاءت امرأة من خثعم عام حجة الوداع، قالت: يا رسول الله: إن فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يستوي على الرحلة، فهل يقضي عنه أن أحج عنه؟ قال: نعم.»<sup>(٣)</sup>

المالكية، ومثله النائم المريض الذي لم يقف مدة مكته حتى دفع مع الناس.<sup>(٤)</sup>

٢ - يحمل المقيم عليه ومافيه في الطواف ويظنون به، ويجزئ الطواف الواحد عن الحامل والحامل، إن نواه الحامل عن نفسه وعن الحمل، وإن كان بغير أمر المقيم عليه. أما المريض النائم فلا كان الطواف بأمره وحمله من فوره، أي من سمعته عرفاً وعادة يجوز، ولا بأن طافوا به من غير أن يأمر بالطواف به، أو فعلوه لكن لا من فوره فلا يجزئه الطواف.

هذا كله عند الحنفية.<sup>(٥)</sup> أما على مذهب غيرهم فينتظر به حتى يقف، ويستوي شروط الطواف، التي منها الطهارة (انظر طواف).  
٣ - ويمكن أن يسمى به بانصافهم، لعدم اشتراط الثبة والطهارة في السعي.

٤ - ويحلق له رفاقه، لعدم اشتراط لية فيه.  
٥ - ويرمي عنه رفاقه، على التخصيص فيه (انظر مصطلح: رمي).

٦ - ويسقط عنه طواف الوداع إذا صام به رفته، ولم يتمكن منه.

الحج عن الغير:

مشروعية الحج عن الغير:

١١٤ - ذهب الجمهور (الحنفية والشافعية

(١) أي أن (ال) هنا بدلين عن الإضافة. وأصل العبارة من غيره: محذوف المضاف ومضوت (ال) منه. وانظر للاضافة في سائر إعمال (ال) على غير ما مر منها بالإضافة جمع طيعة عن تأويل أي الممران للتفري (٢) والكشاف للقرن ١/١٦٧ و١٧٠ وغيرهما للنسبة فسر. ونجم المتعصب عليهم.

(٣) انظر فتح الضمير ٣/٨١٢، ومغني المحتاج ١/١٦٨. (٤) والنسبي ٣/٢٢٧، ٢٢٨. وصواب الجليل ٢/٥٤٣. وحاشية غلادسوفي ١/١٨.

(٥) حديث ابن عباس. جاءت امرأة من خثعم. أخرجه البخاري (الفتح ١/٦٦٦ ط السليبة) مسلم (١/٩٧٣ ط الحنفية).

(١) انظر صواب الجليل ٣/٩٥.

(٢) المسلك المقتضى من ١٠٠، ١٠١.



واخذ المالكية بالأصل ، وهو عدم جريان النيابة في العبادة البدنية ، كالصوم .<sup>(١)</sup>

شروط الحج الفرض عن الغير :

أولا - شروط وجوب الإحجاج :

١١٥ - يتضمن ذلك شروط الأصيل المحجوج عنه لحجة الفرض .

يشترط لوجوب الإحجاج عن المكلف عند الجمهور - خلافا للمالكية - : العجز عن أداء الحج الواجب عليه .

ويشمل ذلك مايلي :

أ - كل من وجب عليه الحج وهو قادر على الحج بنفسه وحضره الموت يجب عليه الوصية بالإحجاج عنه عند الحنفية . سواء حصة الإسلام ، أو النذر ، أو القضاء .

ولم يوقف الشافعية وجوب الإحجاج عنه على الوصية إجراء للحج بحري الديون .

أما المالكية : فلا يوجبون عليه الوصية ، ولا يسقط عنه الفرض بأداء الغير عنه . كما هو أصل مذهبهم الذي عرفناه - لكن إذا أوصى ففدت وصيته ، وإن لم يوصى لم يرسل من يحج عنه .

ب - من توفرت فيه سائر شروط وجوب الحج واختل شيء من شروط الأداء بالنفس ، يجب

وعن ابن عباس أيضا : أن امرأة من جهينة جاءت إلى النبي ﷺ فقالت : إن أمي نذرت أن تحج فلم تحج حتى ماتت أفأحج عنها؟ قال ﷺ : نعم حمي عنها ، أرايت لو كان على أمك دين أكنث فافضيت؟ . . أقضوا الله ، فافقه أحق بالوفاء .<sup>(٢)</sup>

وأما العقل ، فقال الكمال بن الأهم : «وكان مقتضى الفلاس أن لا تحري النيابة في الحج ، لغرضه المشغول البدنية والمالية ، والأولى لم تقم بالأسر ، لكنه تعالى رخص في إسقاطه بتحمل المشقة الأخرى ، أعني إخراج المال عند العجز المنصر إلى الموت ، رحمة وفضلا ، وذلك بأن يدفع نفقة الحج إلى من يحج عنه ، بخلاف حال القدرة فإنه لم يعلموه لأن تركه ليس إلا ليجرد لئلا يراحم نفسه على أمر ربه ، وهو بهذا يستحق العقاب ، لا التخفيف في طريق الإسقاط ، وإنما شرط دواومه (أي العجز) إلى الموت لأن الحج فرض المعمور . . .»<sup>(٣)</sup>

وقال ابن قدامة : «هذه عبادة تحب بإسعادها الكفسافة ، فجاز أن يقوم غير فعله فيها مقام فعله ، كالصوم إذا عجز عنه اقتدى بخلاف الصلاة» .<sup>(٤)</sup>

(١) حديث ابن عباس : أن امرأة من جهينة . . . أخرجه البخاري (الفتح ٦١/٢ ط السنية) .

(٢) الحج المقتدر ٣١٠/٢

(٣) المغني ٢٢٨/٢

(٤) مواهب الجليل في توضيح المسائل ، وفي توسع ، والفتح والإيجال مختصر خليل ٧/٣



عليه أن يحج عن نفسه، أو يوصي بالإحجاج عنه إذا لم يرسل من يحج عنه.

ج - من يوفرت فيه شروط وجوب الحج بنفسه فلم يحج حتى عجز عن الأداء بنفسه يجب عليه أن يحج عنه في حال حياته، أو يوصي بالإحجاج عنه بعد موته.

ويتحقق العجز بالموت، أو بالخمس، والمخ، والمرص الذي لا يرحى زواله كالزمانة والتفالج، والعمى والصرع، والحكم الذي لا يقدر صاحبه على الاستعساك، وعدم فهم الطريق، وعدم المحرم بالنسبة للمعزة، إذا استمرت هذه الأوقات إلى الموت.<sup>(١)</sup>

ثانيا - شروط التائب عن غيره في الحج :

١١٦ - استلزم الشافعية والحنابلة لإجزاء الحج الفريض عن الأصيل أن يكون التائب قد حج حجة الإسلام عن نفسه أولا، ولا كانت الحجة عن نفسه، ولم تحرق عن الأصيل، وهو قول الأوزاعي وإسحاق بن راهوية.<sup>(٢)</sup>

واكتفى الخنيفة بأهلية المأمور لصحة الحج، بأن يكون مسلما عاقلا، فأجازوا أن يكون

(١) المسلك المنقسط ص ٢٨٧ - والإيضاح في مسلك الحج السنوي وحاشيته للهيتمي ص ١٠٨ - ١٠٩، ودعي المحتسب (١٨٨/١، ١٦٩، والعمى ٢٢٧/٣، ٢٢٨، والفروع ٢١٥/٣، ومواهب اللطيل ١٢٢/٢).

(٢) المجموع وأبهن ص ٩٨/٧، والإيضاح ص ١١٩، والمغني ١٤٥/٣، والفروع ٢١٥/٣ - ٢١٦.

المأمور لم يحج عن نفسه حجة الإسلام (وهو المسمى ضرورة)،<sup>(١)</sup> وأجازوا حج الديد، والمراق عن غيرهم، وتصح هذه حجة البدلة وتبرأة لأصل، مع الكراهة التنزيهية بالنسبة للأمر، والكراهة التحريمية بالنسبة للمأمور إن كان تحقق وجوب الحج عليه. ونحو ذلك عند المالكية في الحج عن الميت يصح على القول بوجوب الحج على التراخي عندهم، أما على وجوبه على الفور فيحرم الحج عنه.<sup>(٢)</sup>

استدل الأولون بما أخرج أبو داود وابن ماجه عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ سمع رجلا يقول: ليك عن شيرمة قال: «من شيرمة؟» قال: أخ لي، أو قريب لي قال: حجبت عن نفسك؟ قال: لا، قال: «حج عن نفسك، ثم حج عن شيرمة».<sup>(٣)</sup> واستدل الحنفية بإطلاق حديث الحنيفة السابق، فإنه ﷺ قال قال: «حج عن أبيك»

(١) الضرورة من الحج.

(٢) المسلك المنقسط ص ٢٩٩، وفيه مناقشة حول المراق من ٣٠١ - ٣٠٢، وتوسر لأصارع شرحه وحاشيته. ومواهب اللطيل ٣٣١/٢، وشرح الكرم ١٨٢/٣.

(٣) حديث ابن عباس : «حج عن نفسك ثم حج عن شيرمة» أخرجه أبو داود (١-٣/٢)، تحقيق عرب بيده وعلماء وابن ماجه ٩٦٩/٣، ط الحنفى، وأغل بالإسناد كفى في التاميم لابن حجر (٢١/٢١) - شركة الطباعة الفنية، ثم ذكر له حرا أخر قوله -



من غير استخبارها عن حجها لنفسها قبل ذلك، وترك الاستعصال ينزل منزلة عموم المقال.

ثالثاً: شروط صحة الحج الواجب عن الغير: ١١٧- أ- يشترط أن يأمر الأصيل بالحج عنه. باتفاق العلماء بالنسبة للحي.

أما الميت فلا يجوز حج الغير عنه بدون وصيه عند الحنفية والمالكية. (١)

واستثنى الحنفية، إذا حج أو أجمع عن مورثه بغير إذنه فإنه يجزيه، وتبرأ ذمة الميت إن شاء الله تعالى. مستدلين بحديث الحنفية، فإنه لم يفصل في حق السائل هل أوصى أو لم يوص، وهو وارث.

وذهب الشافعية والحنابلة إلى أنه: «من مات وعليه حج وجب الإحجاج عنه من جميع تركته، سواء أوصى به أم لا، كما تقضى منها ديونه سواء أوصى بها أم لا، فلو لم يكن له تركة استحب لوارثه أن يحج عنه، فإن حج عنه نفسه أو أرسل من حج عنه سقط الحج عن الميت، ولو حج عنه أحني جاز، وإن لم يأذن له الوارث،

(١) المصنف المختص ص ٢٨٨، والسدر بشرحه وحاشيته ٣٢٨/٢، والشرح الكبير ١٨١/٦-١٩٠. وإيجاز نيرع الأجنبي بحجة القرض ممن لم يوص، رواية مروجة عند الحنفية. انظر رد المحتار ٣٦٨/٩، ٣٤، ٣٧.

كما يقضي دينه بغير إذن الوارث، (٢) وتأخذهم نسبة النبي ﷺ للحج بالدين، فأجروا على قضاء الحج أحكام الديون. فإذا مات والحج في غمته يجب الإحجاج عنه من رأس المال ولو لم يوص، وهو مقدم على وفاة الديون، عند الشافعية.

وقال الحنابلة: «من ضاع ماله وكان عليه دين يحاص نفقة الحج من الدين، ويؤخذ للحج حصته فيحج بها من حيث تبلغ». (٣)

ب- أن تكون نفقة الحج من مال الأمر كلها أو أكثرها عند الحنفية، سوى دم القران والتمتع، فهما على الحاج عندهم. لكن إذا تبرع الوارث بالحج عن مورثه تبرأ ذمة الميت إن لم يكن أوصى بالإحجاج عنه إن شاء الله. (٤)

أما الشافعية والحنابلة فقد أحلوا أن يتبرع بالحج عن غير الميت مطلقاً، كما يجوز أن يتبرع بقضاء دينه. (٥)

وأما المالكية فالأمر عندهم في هاتين المسألتين

(١) شرح المباح بمحاشني، قديمي وصحيفة ٩٠/٢. والسبب منها، والإصلاح مع عائشة ص ٢٠٩، والمجموع ٧٨/٧، والمخني ٢٤٩/٣، والفروع ٢٤٩/٣ (٢) للنهي ٢٤٤/٣، والفروع ٢٤٩/٣ (٣) رد المحتار ٣٦٨/٢، والتوير وشروحه ٢٢٨/٢-٣٣٩، وانظر المصنف المختص ص ٢٨٨-٢٩٠ (٤) كما سبق إشارة لذلك في الشرط السابق. وانظر الفروع ٢٥٠/٣ وفيه قوله: «يجوز النيابة بلا مال».



وعند الشافعية والخنابلة يعتبر اتساع جميع مال الميت، لأنه دين واجب، فكان من رأس المال كذبن الأضي. لكن عند الشافعية يجب قضاءه عنه من اليقات لأن الحج يجب من اليقات، وقال الخنابلة: «الحج على الميت من ينفذه فوجب أن ينوب عنه منه»<sup>(١)</sup>.

د- التية: أي تية الحاج الأمور أداء الحج عن الأصل.

بأن ينوي بقلبه ويقول بلسانه (واتلفظ أفضل): «أحرمت بالحج عن فلان، ولبيك بحجة عن فلان».

وإن اكتفى بنية القلب كفى ذلك، اتفاقاً. ولو نسي اسمه ونوى أن يكون الحج عن الشخص المفقود أن يحج عنه يصح، ويقع الحج عن الأصل<sup>(٢)</sup>.

هـ- أن يحج بالمعذور بنفسه: نص عليه الخنابلة والمالكية والشافعية. فلو مرض المعذور أو حبس فدفع المال إلى غيره بغير إذن المحجوج عنه لا يقع الحج عن الميت، واحتج الأول والثاني ضامتان لفقعة الحج، إلا إذا قال الأمر

تابع للوصية، وتنفيذها بعقد الإجارة، أو تبرع النائب، لا لإسقاط القرينة عن الميت. وأما الخي المحضوب: إذا بذل له المال أو الطاعة فلا يلزمه قبول ذلك للإحجاج عن نفسه عند الخنابلة والمالكية والشافعية<sup>(٣)</sup>.

وقال الشافعية: لو بذل له ولده أو أجنبي مالا للأجرة لم يجب قبوله في الأصح. ولو وجد مالا قبل من أجرة لثقل ورضي به الأجير لزمه الاستئجار، لأنه مستطيع، والفتة فيه ليست كالملة في المال.

ونحوه يجد أجرة وبذل له ونحوه الطاعة بأن يذهب هو بنفسه للحج عنه وجب عليه قبوله، وهو الإذن له في ذلك، لأن الملة في ذلك ليست كالملة في المال. لحصول الاستطاعة، وكذا الأجنبي في الأصح.

ويشترط للمزوم قول طاعتهم أربعة شروط: أن يتق بالهاتين، وأن لا يكون عليه حج وكرو نذرا، وأن يكون عن يصح منهم حجة الإسلام، وأن لا يكونا معصوبين<sup>(٤)</sup>.

ج- يشترط أن يحج عنه من وطنه إن اتسع ثلث الشركة، وإن لم يتسع يحج عنه من حيث يبلغ عند الخنابلة والمالكية.

(١) المسلك من ٢٩٦، والشرح الكبير ٢/٢٩٦، وشرح المنهاج ٢/٩٠، والفتاوى ٣/٢٩٦، والفروع ٣/٢٩٦، والمذهب ٧/٨٨، والمجموع ٧/٨٩.

(٢) المسلك من ٢٩٦، ومروايت الحليل ٧/٤ وفيه التصريح بالاختلاف، والمجموع ٧/٧٩.

(٣) لا هو مقرر عندهم في شرط الاستطاعة للزاد وأهل الركوب.

(٤) مني المحتاج ١/٢٩٩-٢٧٠.



بالحج : اصنع ماشيت، فله حيث أن يدفع المال إلى غيره، ويقع اشجع عن الأمر.<sup>(١)</sup>

و- أن يحرم بالحج من ميزات الشخص الذي يحج عنه من غير مخالفة. ولو امره بالإفراد فقول عن الأمر فيشع ذلك عن الأمر في مذهب الشافعي والمصالحين استحسانا، وأما عند أبي حنيفة فهو مخالف ضامن من التمتع ولا يقع عن الأمر. أما إذا امره بالإفراد فتصح عن الأمر لم يقع حجه عنه ولا يجوز ذلك عن حجة الإسلام. ويضمن اتفاقا عند أئمة حنيفة، والشافعية. وسرى المالكية بين القرآن والتشريع إذا فعلا وكان الأفراد مجزئ، إن كان لشرط من الوصي لا الأصل. وصحح الحنابلة الحج عن الأصل في كل الحالات ورجع على الأجير بفقرى أجرة المسافة، أو توفير الميقات.<sup>(٢)</sup>

حج النفل عن الغير :

مشروعيته :

١١٨ - اتفق الجمهور على مشروعية حج النفل عن الغير بإطلاق، وهو مذهب الحنفية وأحمد. ومجازه المالكية أيضا مع الكراهة فيه وفي النيابة في الحج المنذور.

(١) السلك المصنف ٢٩٣، والشرح الكبير ٢٠١/١، وفي المحتاج ١٧٠/١ في إنبهة أمين، وسالفة الإيضاح ٢٩١ - ٢٩٢، والمجموع ٢٠٣/٧

(٢) السلك المصنف ٢٩٢، والشرح الكبير ١٦٢/٢، والقيس ١١٤/٧ - ١١٥، والمغني ٢٣٤/٣ - ٢٣٥

أما الشافعية ففصلوا وقالوا :

لا تجوز الاستنابة في حج النفل عن حي ليس بمعضوب، ولا عن ميت لم يوص به.

أما الميت الذي أوصى به والحي المعضوب إذا استأجر من يحج عنه، ففيه قولان مشهوران للشافعية :

أصحهما الجواز، وأنه يستحق الأجرة.

والقول الآخر عدم الجواز، لأنه إن جاز الاستنابة في الغرض للضرورة، ولا ضرورة، فلم تحرم الاستنابة فيه، كالصحيح، ويقع عن الأجير، ولا يستحق الأجرة.

ويبدل للجمهور على صحته حج التعل عن الغير استطاع بنفسه أنها حجة لا تلزمه بنفسه، فجاز أن يستيب فيها كالمعضوب.

ولأنه يتوسع في النفل مالا يتوسع في القرض، فإذا جازت النيابة في القرض فلا يجوز في النفل أولى.

شروطه :

١١٩ - يشترط لصحة حج النفل عن الغير :

الإسلام، والعقل، والتمييز، وقبده الحنفية بالمراهق، وأن يكون النائب قد حج القرض عن نفسه، وليس عليه حج آخر واجب، وذلك عند الشافعية والحنابلة.



الإحلال بأركان الحج .

كن يشترط بيه الحاج التائب الخجة عن الأصل<sup>(١)</sup>.

١٢١ - لا يتم الحج إن أحل ترك من أركانه ثم إن ترك ركن من أركان الحج إما ، أن يكون بإباح فاهر أو بغير ذلك .

الاستحجار على الحج :

مشروعيته :

ترك ركن من الحج بإباح فاهر : (الإحصار) :  
١٢٢ - ترك ركن أو أكثر من تركه ، إن الحج بإباح فاهر سبيل بحثه تفصيلا في مصطلح : (إحصار) .

١٢٠ - مذهب أبو حنيفة وسحاق بن راهوية وهو الأشهر عن أحمد إلى أنه لا يجوز الاستحجار على الحج<sup>(٢)</sup>.

ومذهب الشافعي إلى الجواز ، وبه أخذ المالكية . مراعاة لحلاف الشافعية في جواز البيعة في حج النفل<sup>(٣)</sup>.

ترك ركن من الحج لا بإباح فاهر :  
أولا . ترك الوقوف بعرفة : (النسوات) .  
١٢٣ - أجمع العلماء على أن من فاته الوقوف بعرفة بأن وطلع عليه المجر يوم النحر ولم يقف بعرفة فقد فاته الحج . وإن كان ذلك ، (النسوات) . ثم إن أراد التحلل من الإحرام فاحتحل بأعمال العمرة<sup>(٤)</sup> .  
على تفصيل ينظر في (فوات) .

فلو عذرت الإجابة للحج عن المنيعة فهي عذر أبي حنيفة باطله ، لكن الخجة عن الأصل صحيحة . على التحقيق في المذهب ، ويسمون الأجير : «أمورا» وثانيا ، وقالوا أنه نفقة المثل في مال الأميل ، لأنه حسن نفسه لمنفعة الأميل فوجب نفقته في ماله<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر بحث الحج المنع من الميراث المسك المنقسط من ٢٩٩ ، والذي ٢/ ٢٤٠ ، والشرح الكبير وحاشيته القسوي عليه ٢/ ١٨ ، والمذهب وشرحه المجموع ٩٢/ ٩٢٠ .

(٢) الطائفة المنقسط من ٢٨٩ ، ورد المختار ٢/ ٢٢٨ - ٢٢٩ ، والذي ٢/ ٣٤١ ، والفروع ٣/ ٢٥٢ ، ٢٥١ .  
(٣) المجموع ١٠٢/ ٩٠ ، ومعجم المحتاج ١١/ ٤٧ ، والشرح الكبير ١٩/ ١٩٩ .

(٤) انظر تفصيل التحقيق والافتقار حول في المسك المنقسط والرشاد السعدي بديده من ٢٨٩ - ٢٨٩ ، ورد المختار ٢/ ٢٢٩ - ٢٢٠ ، وشرح فتح القدير ٢/ ٢١٣ .

(١) لمدايه وضع القدير ٢/ ٣٠٢ ، وشرح المنهاج ٢/ ١٥١ ، وشرح الرزاق ٢/ ٢٢٨ ، والمعي ٢/ ٢٢٨ .



صباح من يرأو صباح من غرأ أو شعبر . (انظر مصطلح : سعي).

الإحلال بواجبات الحج :

١٢٦ - يجب على من ترك واحداً من واجبات الحج العداء ، وهو ذبح شاة ، باتفاق الفقهاء ، جبراً للتقصير احداث ترك الواجب ، إلا إذا تركه لعذر معتبر شرعاً .

ومما صرحوا بالعذر فيه : ترك الشيء في الطواف أرنى السعي ، لمريض أو كبير سن ، على القول بحسب الشيء فيها ، فإنه يجوز له العذر أن يطوف أو يسعى عمولاً ، ولا فداء عليه .

ونسمة مسائل تحتاج لإيضاح خاص بحكم تركها ، وهي :

أولاً : ترك الوقوف بالمزدلفة :

١٢٧ - اتفقوا على أن من ترك الوقوف بالمزدلفة لعذر أنه لا فداء عليه .

وصرح المختصين بنبوت العذر في ترك الوقوف بالمزدلفة ، كلمرض ، والضعف الجسي كفي الشيخ العاني . وكذا خوف الزحام على المرأة ، وضعف الأهل .

وصرح الشافعية بالعذر لمن انتهى إلى عرفات ليلة التحري واشتغل بالوقوف عن البيت بالمزدلفة فلا شيء عليه باتفاق الأصحاب ، ولم أفاض من عرقات إلى مكة وطاف الإفاضة بعد

فإن ترك طواف الزيارة أو ترك شيئاً من شروطه ، أو ركناً ، ولو شوطاً أو أقل من شوط يجب عليه أن يرجع إلى مكة ويؤديه .

وإذا رجع فإنه يرجع بإحرامه الأول ، لا يحتاج إلى إحرام جديد ، وهو محرم عن النساء إلى أن يعود يطوف ، وهذا عند الجمهور ، واخفية معهم على وجه الإجمال .

وقال الحنابلة : «يجد إحرامه لطوف في إحرام صحيح» أي أنه يدخل مكة بعمرة<sup>(١)</sup> .  
أما تفصيل مذهب الخفية : فيه فروع اختصوا بها بناء على مشاهير في شروط الطواف وركنه وواجباته (انظر مصطلح طواف).

ثالثاً : ترك السعي :

١٢٨ - السعي عند الجمهور ركن لا يحل الحاج من الإحرام بدونه ، فمن تركه عاد لآدائه لزاماً على التفصيل السابق في الرجوع لطواف الزيارة بالنسبة للجمهور .

أما عند الخفية وهو قول عند الحنابلة فإنه يحل بدون سعي ، لأن السعي واجب عدهب . ينجز بالعدم (ف- ٥٦) ، فإن أراد أداءه فإنه يتحل مكة بإحرام جديد ، معتصراً ثم يأتي بالسعي ، وإن ترك ثلاثة أشواط فأقل صح صعب عند الخفية ، وعليه لكل شوط صدقة نصف

(١) عما وضعه في الفروع ٥٢٠/٣ ، والمبي ٩٦٥/٣



إذا ترك المبيت لعذر فلا شيء عليه، كأهل سفاية العباس، ورهاء الإبل فلمهم ترك المبيت ليسالي متى من غير دم، ومثلهم من يخاف على نفس أو مال، أو ضياع مريض بلا متعهده، أو موت نحو قريب في غيبته.<sup>(١)</sup>

ثالثاً : ترك الرمي :

١٢٩ - مذهب الشافعية والحنابلة أنه يجب القدم على من ترك الرمي كله أو ترك رمي يوم أو يومين أو ترك ثلاث حصيات من رمي أي جمرة.

وعند الشافعية في الحصة يجب مد واحد، وفي الحصتين ضعف ذلك.<sup>(٢)</sup>

وعند الحنابلة في الحصة أو الحصتين روايات. قال في المعنى: «الظاهر من أحدها أنه لا شيء عليه في حصة ولا حصتين».<sup>(٣)</sup>

وذهب الحنفية إلى أنه يجب القدم إن ترك الحاج رمي الجمار كلها في الأيام الأربعة، أو ترك رمي يوم كامل، وسلاحق به ترك رمي أكثر حصيات يوم أيضاً، لأن للأكثر حكم الكل، فيلزم فيه القدم، أما إن ترك الأقل من حصيات

نصف ليلة التحرق فأنه المبيت بالمزدلفة بسبب الطواف فلا شيء عليه، لأنه تشتغل بركن فأشبهه المشتغل بالوقوف، أي: إلا أن يمكنه العود إلى المزدلفة قبل الفجر فيلزمه العود إليها. ومثل هذا من بادرت إلى الطواف خوف طروء نحو حبش.

وجمع اعذار من تأتي هنا.<sup>(٤)</sup>

ثانياً : ترك المبيت بسنن ليالي التشريق :

١٢٨ - والجزاء فيه واجب عند الأئمة الثلاثة، لوجوب هذا المبيت عندهم (ف ٦٩) قال المالكية: «إن ترك المبيت بها جل ليلة قدم، وكذا ليلة كاملة أو أكثر، وضاعفه ولو كان انترك لضرورة...» ولم يسقطوا القدم بترك المبيت إلا للرعاء وأهل السفاية<sup>(٥)</sup> (انظر مبيته).

وأوجب الشافعية وكذا الحنابلة في ترك المبيت كله دماً واحداً، وفي ترك ليلة مدّامن الطعام، وفي ترك ليلتين مدين، إذا بات ليلة واحدة، إلا

(١) المبيت المضط من ٢٥ - ٢٦، والدر المختار وحاشيته ٢١١/٢، والمجموع ١٦٨/٨ - ١٦٩، ومغني المحتاج ١/١ - وحاشية زين حجر على الإيضاح من ٤٠٢ - ٤٠٣. حلالاً قال الفضال، فنتبه وحاشية القليوبي على شرح المنهاج ١١٦/٢، وانظر نهاية المحتاج ١٢١/٢.

(٢) شرح مختصر خليل ٢٨٤/٢، والظاهر حاشية المعنى ٦٠٥، والمعوى ١/١ - ٢٨٠.

(٣) شرح المنهاج وحاشية الفقيه ١٢٣/٢ - ١٢٤، وانظر المجموع ١٦٨/٨ - ١٨٦، ونهاية المحتاج ١/٢ - ١٣٥ - ١٣٦.

(٤) فتنى ١/٢ - ١٩١، وله أكثر من رواية في المسألة كلها.



مكة ونومهم أنهم يعرفون المناسك فافترسهم ،  
وذلك خطأ فاحشاً .<sup>(١)</sup>

ب - إذا عزم على الحج فيستحب له أن  
يستخير الله تعالى ، لكن ليس لفحج نفسه ،  
فإنه لا استخارة في فعل الطاعات ، لكن للأداء ،  
هذا العام إن كانت الحجة نافلة ، أو مع هذه  
النافلة ، وإذا الاستخارة على الحج المفروض هذا  
العام لكن على القول بترخي وجوبه .<sup>(٢)</sup>

ج - إذا استقر عرفه على الحج بدأ بالثوبة  
من جميع المعاصي والمكروهات ، ومخرج من  
مقام الخلق ، ويقضي ما أمكنه من دينه ، ويرد  
الودائع ، ويستحل كل من بينه وبينه معاملة في  
شيء أو مصاحبة ، ويكتب وصيته ، ويشهد  
عليها ، ويوكل من يقضي عنه ما لم يتمكن من  
قضائه ، وترك لأهله ومن تروا نفقة نفقتهم  
إلى حين رجوعه .<sup>(٣)</sup>

ولا ينوهم أحد إلا فلات من حقوق الناس  
عبادته ، ما لم يؤد الحقوق إلى أهلها ، قال  
رسول الله ﷺ : يا غفر للشهيد كل شيء إلا  
الدين .<sup>(٤)</sup>

د - أن يجهد في إرضاء والديه ، ومن يتوجه

يوم فعلية صدقة ، لكل حصنة نصف صاع من  
بر ، أو صاع من ثمر أو شعير .<sup>(٥)</sup>

ومذهب المالكية : يلزمه دم في ترك حصاة أو  
في ترك الجميع .<sup>(٦)</sup>

ترك سنن الحج :

١٣٠ - ترك سنة من سنن الحج لا يوجب زناً ولا  
جزاء . لكن يكون تركها مسيئاً على ما صرح به  
الخفيف ، ومحرم نفسه من الثواب الذي أعد الله  
تعالى لمن عمل بالسنة أو المستحبين والثواب .  
(انظر مصطلح : سنة) .

آداب الحاج :

آداب الاستعداد للحج :

١٣١ - أ - يجب أن يشاور من يثق بدينه  
وخبرته في تدبير أسوره ، ويتعلم أحكام الحج  
وكيفية . قال الإمام السوي : وهذا امرض  
عين ، إذ لا تصح العبادة بمن لا يعرفها ،  
ويستحب أن يستصحب معه كتاباً واضحاً في  
المناسك جامعاً فذاصداً ، وأن يذهب مطالعته  
ويكررها في جميع طريقه نصيب محقق عبده .  
ومن أخجل بهذا خفف عليه أن يرجع بغير حج ،  
لإخلاله بشروطه أو تركه من أركانه ، نحو  
نحو ذلك ، وربما أفند كثير من الناس بعض عوام

(١) الإيضاح ص ٣٧

(٢) المرجع السابق ص ١٩ تصرفه به

(٣) الإيضاح ص ٦٢ - ٦١

(٤) حديث . يا غفر للشهيد كل شيء إلا الدين . أخرجه

مسلم (٣/ ١٥٦) - هـ (تيسري) من حديث جبريل بن

عمر بن العاص

(٥) المنك المفضل ص ٦٤

(٦) شرح الميزان ٢٨٢/ ٢ . وحديث الصفي ص ٧٠ - ٧١



فأني يستحب لذلك: (١٢)

و- الحصر على صفة وفق موافق مصالح  
يعرف الحج، وإن أمكن أن يصحب أحد  
العناء العاملين فليصحبك به، فإنه يعينه على  
مدار الحج ومكارم الأخلاق. (١٣)

آداب السفر للحج :

١٣٢ - نشر إلى نية هامة منها فيما يلي :

أ- يستحب أن يودع أهله وجيرانه  
وأصدقائه، وقد دل على يودعه ما جاء في  
الحديث : واستودعك الله الذي لا تضيع  
ودائعهم. (١٤)

وبمن المقيم أن يقول للمسافر : استودع  
الله دينك وأمانتك وخواتم عملك. (١٥)

ب- أن يهلي ركعتين قبل الخروج من  
منزلته، ويقرأ في الأولى سورة قل يا أيها

(١٢) حديث : أنه ذكر الرجل يطيل السفر - أهرجه -  
سلم ٧١٣/٦ - ط الحلي من حديث أبي هريرة

(١٣) الإيضاح ص ٣٨

(١٤) حديث أبي هريرة روى عنه رجل : أنه سمع كتاباً وصلى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم الله صلى الله عليه وسلم واستودعك الله  
الذي لا تضيع ودائعه - أخرجه أحمد (١١٣/٦) ط  
البيهقي، وصححه ابن حجر كما في الفتاوى الربانية لابن  
علاء (١١٦/٥) ط المبدية

(١٥) حديث : استودعك الله وبك - وأمانتك وخواتم عملك -  
أخرجه أبو داود (٧٦/٢) - تحقيق مرتبة عبد السلام  
وإحسان (٤١٦/١) ط دائرة المعارف اللبنانية من حديث  
عبد الله بن عمر - وصححه الحاكم ووافقه الذهبي .

عليه بره وضاعته، وإن كانت زوجة منضت  
زوجها وأفقرها، ويستحب الخروج أن يحج بها،  
فإن منع أحد والديه من حج الإسلام لم ينتفت  
إلى منعه، وإن منع من حج التطوع لم يخرجه  
الإحرام، فإن أحرم فللوالد تحيله على الأصح  
عند الشافعية، خلافاً للجمهور. (١٦)

هـ - ليحصر أن تكون نفقة كثيرة وحلالاً  
خالصة من الشبهة، فإن خالف وحج بها، فيه  
شبهة أو بهك مغصوب صح حجه في ظاهر  
الحكم، لكنه عاص وليس عاصياً ورأى، وهذا  
مذهب الشافعي ومالك، وأبي حنيفة  
رحمهم الله وجامع العلماء من السلف والخلف،  
وقال أحمد بن حنبل لا يجزيه الحج بمان حرام. (١٧)  
وفي رواية أخرى يصح مع الحرمة.

وفي الحديث انفجرح : أنه يبيح : وذكر  
الرجل يطيل السفر، أشعث أغبر يمد يديه إلى  
السماء : يا رب، يا رب، ومطلبه حرام،  
ومشربه حرام، وعليه حرام، وغذّي بالحرام.

(١٦) الإيضاح ص ٢٥، ٢٦، وروى المنهاج ١٩١/٢، وفيه  
الذهبي ربح ١٥٠ راحة التصريعية، والتميز ٢/٢٢١ -  
والدائرة فرع من تميم بر التوالدين على مثل التوافق  
انظر مصطلح (ب).

(١٧) كذا في المربع السليبي ص ٣٠، والظهور فتاوى ١٩١/٢، وفيه  
التميز الكبير وحديثه ١٠١، والتميز ١٠١، وفيه  
قوله : ووجهه ينصب كصلاة، وانظر الصلاة في المفاتيح  
١٠٨/١١



آداب العود من الحج :

١٣٤ - من آداب العود من الحج مايلي :

أ - أن يراعي آداب السفر وأحكامه العامة للتعطاب والإياب، والخاصة بالإياب، مثل إختيار أهله إذا دنا من بلده، وألا يطرقهم ليلاً، وأن يبدأ بصلاة ركعتين في المسجد إذا وصل منزله، وأن يقول إذا دخل بيته : «توباً توباً، لربنا أوباً، لا يغادر حياء»<sup>(١)</sup> (انظر مصطلح : سفر).

ب - يستحب لمن يسلم على الحاج أن يطلب من الحاج أن يستغفر له، كما يستحب أن يدعو للحاج أيضاً ويقول : «قبل الله حجك وغفر ذنبك، وأخلف نقتك»<sup>(٢)</sup>.

ويدعو الحاج لزيارته بالمغفرة، فزته مرحو الإحابة لقوله ﷺ : «اللهم اغفر للحاج ولمن استغفر له الحاج»<sup>(٣)</sup>.

الكفرونه وفي الثانية «قل هو الله أحد»<sup>(٤)</sup> وصح أنه ﷺ ما خرج من بيته قط إلا رفع طرفه إلى السماء فقال : «اللهم إني أعود بك أن أفضل أو أضل، أو أزل أو أزل، أو أظلم أو أظلم، أو أجهل أو يجهل عبي»<sup>(٥)</sup>.

ج - يستحب الإكثار من الدعاء في جميع سفره، وعلى آداب السفر وأحكامه والتعبيد برخصه من غير تجاوزها (انظر مصطلح : سفر).

آداب أداء مناسك الحج :

١٣٣ - أ - التحلي بمكارم الأخلاق، والتفرغ بالصبر الجميل، لما يعاينه الإنسان من مشقات السفر، والزحام، والاحتكاك بالناس.

ب - استدامة حضور القلب والخشوع، والإكثار من الذكر والدعاء وتلاوة القرآن، وغير ذلك، والمحافظة على أذكار مناسك الحج.

ج - الحرص على أداء أحكام الحج كاملة وعدم تضييع شيء من الشيء، فضلاً عن الضوابط بواجب، إلا في مواضع العذر الشرعية التي بينت في مناسباتها<sup>(٦)</sup>.

(١) الإصحاح ص ٤٤

(٢) حديث أم سلمة قالت : «ما خرج النبي ﷺ من بيته قط إلا رفع طرفه إلى السماء فقال : ...»

أخرجه أبو داود (٣٢٧/٥) تحقيق عرت عبد الله وأعله ابن حجر بالانقطاع في مسند كذا في الفتوحات الربانية (١/٣٣١ - ط المبرية

(٣) الإصحاح ص ١١

(١) حديث : «أن يقول إذا دخل بيته توباً توباً»

أخرجه ابن السني في عمل اليوم والليلة (ص ١٤٦) - ط  
واشارة المعارف العشائية من حديث عبد الله بن عباس -  
وحسن ابن حجر كذا في الفتوحات الربانية (٥/١٧٢) - ط  
المبرية

(٢) حديث : «وقول وقول الله حجك، وغفر ذنبك»

أخرجه ابن السني (ص ١٦٣) - ط واشارة للمعارف العشائية من حديث عبد الله بن عمر - وقد ضعف إسناده  
من حجر كذا في الفتوحات الربانية (٥/١٧٦) - المبرية

(٣) حديث : «اللهم اغفر للحاج ولمن استغفر له الحاج»



ج - قال الإمام السروي : ينبغي أن يكون بعد رجوعه خيرا مما كان ، فهذا من علامات قبول الحج ، وأن يكون غيره أخلافاً في الزيادة .<sup>(١)</sup>

## حَجَر

التعريف :

١ - الحجر لغة الشح يقال : حَجَر عليه حَجراً منع من التصرف فهو محجور عليه<sup>(٢)</sup> ووجه سمي حطيم حجراً لأنه منع من أن يدخل في ساء الكعبة ، وقيل : الحطيم جدار الحجر ، والحجر ما حواه الجدر . وسمي المعقل حجراً لأنه يمنع من الفئاض ، قال تعالى : **فَهِئَ فِي ذَلِكَ قَسَمَ لَدِي حَجَرِي**<sup>(٣)</sup> أي الذي عقل<sup>(٤)</sup> .  
وأما تعريفه في الاصطلاح فقد اختلفت فيه عبارات الفقهاء :

وعرفه الشافعية والحشوية بأنه الشح من التصرفات المالية ، سواء أكان مع قد شرع المصلحة انقضاء كالحجر على النفس للمغرماء وعلى الراعي في المرهون لمصلحة المرفق ، وعلى المريض مرض لموت خلق الوفرة في ثلثي ماله

## حُجَّة

انظر : إثبات



(١) ومعناه يجدد ما يجدد من الصلة بحبيبنا لكثرة الاستغفار ، ويقولون : محجور ، وهو منع التصرف .

(٢) سورة الصجر ٥٠

(٣) القاسوس شمس ولسان العرب والمصباح الفجر . ويبر الحقائق ١٥ / ١٩

د - أخرجه الحاكم (١) ٤٤١ ط دائرة المعارف العثمانية ومن حديث أبي هريرة وأجل إسناده ابن حجر كما في المصالحات الربانية (٥ / ١٧٧ - القولية)

(٤) الإيضاح من ٥٦١ - ٥٦٥ ، وانظر فيه فصل آيات النبوة من سفر الحج ، فقد ترجع في تعميلها



وغيرها، أم شرع لصلحة المحجور عليه  
كالخبر على الجنون، والصغير، والسفيه<sup>(١)</sup>  
وعرفه الحنفية بأنه منع من نفاذ تصرف قوي -  
لا فعل -

فإن عقد المحجور يتعقد موقوف فلا ينفذ إلا  
بإجازة من له الحق في الإجازة.

وإنما كان الحجر عند الحنفية من التصرفات  
المنهولة لأن تلك التصرفات هي التي يتصور  
الخبر فيها بالمنع من نفاذها أما التصرف  
العقلي فلا يتصور الحجر فيه، لأن الفعل يند  
وقوعه لا يمكن رده، فلا يتصور الحجر عنه<sup>(٢)</sup>  
قال ابن عابدين مقلداً عن بعض الحنفية ما  
مفاده: الحجر على مراتب: أفعوى، وهو المنع  
عن أصل التصرف بعدم انعاده (البطلان)  
كتصرف الجنون، ومتوسط، وهو المنع عن  
وصفه وهو النفاذ كتصرف المغير، وضعيف، وهو  
المنع عن وصف وصفه، وهو كون النفاذ حالاً  
مثل تأخير نفاذ الإقرار من المحجور عليه  
للإفلاس إلى ما بعد ذلك الحجر عنه.

قال ابن عابدين: وقد أدخل في التعريف  
تسع عن الفعل - ويظهر لي أن هذا هو  
التحقيق، فإنه إن جعل الحجر هو المنع من ثبوت

حكم التصرف، هو وجه تقييده بالقولي ونعي  
الفعل مع أن لكل حكم؟ وأما ما علق به  
(صاحب النذر) من قوله: لأن الفعل بعد وقوعه  
لا يمكن رده، فنقول: الكلام في منع حكمه لا  
مع ذاته، ومثله: القول، لا يمكن رده، بذاته  
بعد وقوعه بل رد حكمه<sup>(٣)</sup>.

وعرف المالكية الخبر بأنه صفة حكمية  
توجب مع موصوفها من نفوذ تصرفه فيها زاد  
على قوته، أو من نفوذ تبرعه بإثبات على ثلث  
ماله.

فدخل بالثاني حجر المريض والروحة، ودخل  
بالأول حجر الصبي والجنون والسفيه والمفلس  
والرقيق فيمنعون من التصرف في المرائد على  
القوت ولو كان اقتصر صرف غير تبرع كالبيع  
والعراء، وأم الزوجة والمريض فلا يمنعان من  
التصرف إذا كان غير تبرع أو كان تبرعاً وكان  
ثلاث ماله، وأما تبرعهم بإثبات على ثلث  
يمنعان منه<sup>(٤)</sup>.

مشروعية الحجر:

٢ - ثبت مشروعية الحجر بالكتاب والسنة.  
أما الكتاب فنقول له تعالى: ﴿ولا تؤتوا

(١) ابن عابدين ٥٩/٥، وبيد الحقائق ١٩٠/٥، وتكملة  
البحر ٨٨/٨.

(٢) القسوقي ٢٩٦/٢، وحاشية الصارفي على شرح الصغير  
٢٨١/٢ ط ٢، ومارف.

(١) من المحتاج ١٦٥/٢، وأبو العباس ٢٠٥/٢، والمبسوط  
٥٠٥/٢ وكشاف القناع ٤١٦/٢.

(٢) ابن عابدين ٥٩/٥، وتب الحقائق ١٩٠/٥، وتكملة  
البحر ٨٨/٨.



رضي الله عنه حجر على عبدالله من جعفر  
رضي الله عنه سبب ليدبره.

حكمة تشرع الحجر :

٢- قرر الشارع الحجر على من يضرب بخيل في  
عقله كجنون وعنه حتى تكون لأموال مصونة  
من الأيدي التي تطلب أموال الناس بالباطل  
والنفس والتدليس. وتكون مصونة أيضا من سوء  
تصرف المالك.

وقرر الحجر أيضا على من يستملكون في  
علاء لفسق والفجور والخلاعة ويدعون  
أموالهم ذات اليمين وذات الشمال صونا  
لأموالهم، وحرصا على أوراق أولادهم، ومن  
يعملونهم في جبانهم وبعد ثمانهم.

كما نعلم أن الحجر من يتعرض للإساءة وهو  
جاهل لا يعلم حقيقة الحكم الشرعي فيض  
ويض وتصبح فتنة بين المسلمين من وراء فتناه،  
وكذا يحجر على الطبيب الجاهل الذي يداوي  
الأمه وهو لا يعلم شيئا من فن الطب، فتروح  
أرواح طاهرة بين يديه بلهله، وينتج من ذلك  
ملا، عظيم وغضب حسيم. وكذا يحجر على  
المكاري المغلس، لأنه يبلغ أموال الناس  
بالباطل<sup>(١)</sup>.

المسفهة أموالكم التي جعل الله لكم قياما  
وارزقوهم فيها واكسوهم وقولوا لهم قولا  
معروفا<sup>(٢)</sup>.

وقوله : ﴿واستلوا الشامي حتى إذا بلغوا  
النكاح فإن أنتم منهم رشد، فادعوا إليهم  
أموالهم﴾<sup>(٣)</sup>.

وقوله : ﴿فإن كان الذي عليه الحق سعيها أو  
صعيقا أو لا يستطيع أن يعمل هو فليبدل وليه  
بالعدل﴾<sup>(٤)</sup>.

فسر الشافعي السفيه بالبدن، والضعيف  
بالصبي والكبير المختل، والذي لا يستطيع أن  
يمل بالمغلوب على عقله، فأنهى الله تعالى أن  
هؤلاء ينوب عنهم أولياؤهم فدل على نوب  
الحجر عليهم<sup>(٥)</sup>.

وأما المسنة فمن كعب من ماله رضي الله  
عنه أن أنفي حجر على معاذ رضي الله عنه  
ماله وباعه في دين كان عليه<sup>(٦)</sup> وروى  
الشافعي في مسنده عن عروة بن الربيع أن عثمان

(١) سورة النساء / ٥

(٢) سورة النساء / ٦

(٣) سورة لقطة / ٢٨٢

(٤) معنى المحتاج / ١٦٥

(٥) حديث كعب بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم حجر على معاذ.

أنخرج الله فطحي (٤) / ٢٣٦ - ط دار المعرفين - وصوب  
عبدالحق الألباني. إرساله، كذا في التلخيص لابن حجر

(٦) ٢٧ / ٢٦ - ط شركة طاعة الفتنة

(١) حكمة التشرع وفسفه للشرعاني ١٥٧



أسباب الحجر :

أولاً - الحجر على الصغير :

٦ - يبدأ الصغر من حين الولادة إلى مرحلة البلوغ ، ولعرفة متى يتم البلوغ ينظر مصطلح : (بلوغ) .

وقد اجمع الفقهاء على أن الصغير الذي لم يبلغ الحلم محجور عليه بحكم الشرع حتى يبلغ ثم يستمر الحجر عليه إلى أن يرشد .

فقوله تعالى : ﴿ وَأَبْلَوْا وَلِبَاسِي حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ ﴾<sup>(١)</sup> وذلك لعدم أهلية التصرف لقصور إرادته .

ويشبه الحجر ببلوغه رشيداً عند عامة الفقهاء لقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا ﴾ أي : أبصرتم وعلمتم منهم حفظاً لأموالهم وصلاًحهم في نسبهم . ولا يشبه الحجر بالنسبة للنصي ولا يدفع إليه ماله قبل وجود الأمرين البلوغ والرشد ولو صار شيخاً عند الجمهور خلافاً لآبي حنيفة كما سيأتي .

أ - البلوغ :

البلوغ انتهاء فترة الصغر والدخول في حد الكبر وله مميزات طبيعية إن تحققت حكم به وإلا فيرجع للمتن على تفصيل وخلاف ينظر في مصطلح : (بلوغ) .

١ - اتفق الفقهاء على أن الصغر والجنون والرق أسباب للحجر .

وذهب الجمهور إلى أن السفه والمرص للتصل بالموت أسباب للحجر أيضاً .

واختلفوا في الحجر على الزوجة - فم زاد على الثلث - وفي الحجر على المرتد نصيحة المسلمين ، وفي غيرها على تفصيل يذكر فيما بعد .<sup>(٢)</sup>

تقسيم الحجر بحسب المصلحة :

٥ - ينقسم الحجر بحسب المصلحة إلى قسمين :

أ - قسم شرع لمصلحة المحجور عليه (غالباً) ، وذلك كحجر المجنون والنصي والسفيه والبذر وغيرهم - على ما يأتي تفصيله - فالحجر في هذا القسم شرع لمصلحة هؤلاء حفظاً لأموالهم من الضياع .

ب - قسم شرع لمصلحة الغير (غالباً) ، وذلك كحجر المدين المقلس لحق الثغراء (الذاتيين) ، وحجر الراعي لحق المزرعين في العين المرونة ، وكحجر المريض مرفق الموت لحق الورثة فيما زاد على ثلث التركة حيث لا دين ، وحجر الرقيق لحق سيده .<sup>(٣)</sup>

(١) البحر المحقق ٨٨/٨ ، والشرح مختصر ٣٨٦/٣ ، ومبطلها ط : دار المعارف مصر وبغداد المحتاج ١٦٥/٢

وشرح سبهي الإشارات ٢٧٢ - ٢٧٤

(٢) مصادر المراجعة .

(٣) سورة نساء ١/٢



ب - الرشيد

الرشيد عند الجمهور (من الخنسة والمالكية واختابله وهو وجه عند الشافعية) هو الصلاح في المال فقط وهذا قول أكثر أهل العلم للأية السابقة.

ومن كان مصلحته ماله فقد وجد منه رشداً، ولأن العدالة لا تعترف في الرشيد في الدعاء فلا تعترف في الابتداء كالزهد في الدنيا، ولأن هذا مصلح ماله فأئسسه العدل، يخففه: أن الححر عليه إما كان لحفظ ماله عليه، فالنظر فيه ما أثر في تضييع المال أو حفظه.

ولم يكن الرشيد صلاح لادين فالحجر على الكافر أولى من الححر على المنافق

ثم إن كان القامس يعنى أمواله في المعاصي كشراء الخمر وآلات اللهو أو يتوصل به إلى الفساد فهو غير رشيد لتذير ماله وتضييعه إياه في غير فائدة على خلافه في ذلك، وإن كان فضفه لعدم ذلك كالكدب ومنع الزكاة وإضاعة الصلاة مع حفظه ماله دفع ماله إليه، لأن المقصود بالحجر حفظ المال، وماله محفوظ بدون الححر، ولذلك لو طرأ النقص عليه بعد دفع ماله إليه لم ينتزع<sup>(١)</sup>

والأصح عند الشافعية ثم الرشيد الصلاح في الدين وأمال جميع.

والأنة عندهم عامة لأن كلمة ورشده مكررة في سياق الشرط فتعم المال والدين، فالرشيد هو من لا يفعل محرماً يبيح العدالة، ولا يبدى بأن يضييع المال باحتيال غبن فاحش في المعاملة، أو ربه في بحر، أو إضاقه في محرم<sup>(٢)</sup>.

قال الفسطيني: واختلف العلماء في تأويل ورشده في الآية فقال الحسن وقادة وغيرهما: صلاحاً في العقل والدين. وقال ابن عباس والسائي وإنه وري: صلاحاً في العقل وحفظ المال. قال سعيد بن جبير والشعبي: إن الرجل ليأخذ بلحيته وما بلغ رشده. فلا يدع إلى التيسر ماله ولو صار شيخاً حتى يؤنس منه رشده.

وهكذا قال الصحاح: لا يعطى التيسر وإن بلغ مائة سنة حتى يعلم منه إصلاح ماله وقال مجاهد: ورشده يعني في العقل خاصة.

وأكثر العلماء على أن الرشيد لا يكون إلا بعد البلوغ، وعلى أنه إن لم يرشد بعد بلوغ الحلم وإن شخ لا يزول الححر عنه<sup>(٣)</sup>.

أثر الحجر على تصرفات الصغير:

٧ - سبق أن من لم يبلغ رشيداً محجور عنه، إلا أن بعض الفقهاء فرق بين المعبر وغير المعبر في

(١) معنى الانتعاش ١٦٨/٢

(٢) تفسير الفراهيدي ٣٧: ٥ وراه: عزبة والتعليم

(٣) المغني ٥١٦/٥، ٥١٧ وفتاوى الفقهاء ص ٢١١



حكم تصرفاته ، هل تقع صحيحة غير نافذة أم تقع فاسدة؟

وبيان ذلك فيما يلي :

ذهب الحنفية إلى أنه لا يصح فطلاق الصبي ولا إقراره ولا عتقه ولو كان مميز ، وإذا عقد الصبي عقدا فيه نفع محض صح العقد كقبول الهبة والصدقة .

وكذا إذا أجر نفسه ومضى على ذلك لعمل وجبت الأجرة استحسانا

وإذا عقد الصبي عقدا يدور بين النفع والضرر وكان يعقله (أي يعلم أن البيع سائب للملك والشراء جائب له) ، فإن أجازته الولي صح ، وإذا رقه بطل العقد . هذا إذا لم يتضمن العقد خيما فاحشا وإلا فهو باطل وإن أجازته الولي ، وأما إذا كان لا يعقله فقد بطل العقد .

وإذا تلف الصبي - سواء عقل أم لا - شيئا متقوما من مال أو نفس نفسه ، إذ لا حجر في التصرف الفعلي ، وتضمنه من باب خطأ الموضع وهو لا يتوقف على التكليف فيضمن الصبي ما تلفه من المال للمحال ، وإذا قتل بالبدية على عاقلة إلا في مسائل لا يصح فيها لأنه مسلط من قبل المالك : كما إذا تلف ما اقترضه ، وما أودع عنده بلا إذن وليه ، وكذا إذا تلف ما أعير له وما بيع منه بلا إذن .<sup>(١)</sup>

(١) ابن علقم ٩٠/٤ - ٩٢

وذهب المالكية إلى أن الصبي محجور عليه إلى أن يبلغ رشدا ، وزيد في الأثر دخول الزوج بها ، وشهادة العدول على صلاح حالها . ولو تصرف الصبي المميز بمعاوضة بلا إذن وليه كبيع وشراء وهبة الثوب (الهبة بمحض) فللولي رد هذا التصرف ، فإن كان التصرف بغير معاوضة تعين على الولي رده كإقرار بدين .

وللصبي المميز رد تصرف نفسه قبل رشده إن رشد حيث تركه وليه لعدم علمه بتصرفه أو لسوءه أو لإعراض عن ذلك لغير مصلحة أو لم يكن له ولي .

ونحو ذلك بعد رشده كما لو حلف حال صغره : أنه إن فعل كذا تزوجت طالق أو عبده حرًا ، ففعله بعد رشده فله رده فلا يلزمه طلاق ولا عتق ، وله إمساؤه . ولا يحجر على الصبي والسبيبه فيما يتعلق بضرورة العيش كدفعهم مثلا ، ولا بركة فعله فيه إلا إذا كان لا يحسن التصرف فيه .

ويضمن الصبي ميمرا كان أو غير مميز ما أفسد من مال غيره في الذمة ، فتؤخذ قيمة ما أفسده من ماله الحاضر إن كان ، وإلا اتبع بها في دمه إلى وجود مال ، هذا إذا لم يؤمن الصبي على ما أنفقه ، فإن يؤمن عليه فلا ضمان عليه لأن من اتهمته قد سلطه على إتلافه ، ولأنه لو ضمن المحجور لبطلت فائدة الحجر . واستثنى ابن عرفة : الصغير الذي لم يزد عن شهر فلا ضمان



عليه لأنه كالعماء، وتصح وصية الصبي المميز إذا لم يخلط فيها، فإن خلط بأن تنقص فيها أو توصي بغير فريضة لا تصح. وإن الروحة الحرة الرشيدة يحجر عليها لزوجها في تصرف زائد على ثلث مالها ونزعها ماصح حتى يرد. وذهب الشافعية إلى أن الصبي محجور عليه إلى البلوغ سواء كان ذكرا أم أنثى، وسواء كان مميزا أم غير مميز.

والمصا بلب الولابة والعساة في المعاملة كالبيع، وفي الدين كالإسلام، إلا ما استثنى من عداوة من عجز، لكنه يثاب على الفريضة أقل من ثواب البالغ على الشافعية، ولعل وجهه عدم خطابه بها، وكان القياس أن لا ثواب أصلا لعدم خطابه بالبدعة، لكنه التمس ترغيبا له في العبادة، فلا يتركها بعد بلوغه إن شاء الله تعالى.

والصبا بلب الولابة والعساة في المعاملة كالبيع، وفي الدين كالإسلام، إلا ما استثنى من عداوة من عجز، لكنه يثاب على الفريضة أقل من ثواب البالغ على الشافعية، ولعل وجهه عدم خطابه بها، وكان القياس أن لا ثواب أصلا لعدم خطابه بالبدعة، لكنه التمس ترغيبا له في العبادة، فلا يتركها بعد بلوغه إن شاء الله تعالى.

والمميز كذلك من المميز إلا أن في دخول الدار، واستثنى أيضا إيصال هدية من مميز مأمور أي أنه يجزى عليه كذب.

وللصبي ذلك المباحات وإزالة المنكرات ويثاب عليها كذلك، ويجوز توكيله في نفقة الزكاة إذا عين له المدقوع بآية (١).

(١) معنى المحتاج ١٦٦/١، وأمر وصية ١٦٧/١، وحاشية المحرر ٣٣٩/٣، وشرح البيهقي ٢١٢/١، ١٦٥.

من يدفع المال إلى الصغير :

٨- إذا بلغ الصغير رشدا، أو بلغ غير رشدا ثم رشده دفع إليه ماله، وإنك الحبر عنه، لقوله تعالى : ﴿وَابْتَلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ (٢) ولقوله ﴿وَلَا يَتَمَنَّوْنَ﴾ (٣) ولا يتم بعد اختلامه (٤)، ولا يحتاج في هذا إلى حكم حاكم، لأن المحجر عليه ثبت بغير حكم حاكم فيزول من غير حكم، وبه قال جمهور الفقهاء (الحنفية والشافعية - في المذهب - والمختلعة).

ومقابل المذهب عند الشافعية أن ملك المحجر

(١) المقي ٥٢١/١.

(٢) سورة النساء ٩/١.

(٣) حديث ٥٦٠ بعد اختلامه أخرجه أبو داود ٢٤٢/٢، ٢٩٣.

(٤) تخيير عمر بن عبد العزيز من حديث علي بن أبي

طالب، وفي إسناده مقال، ولكن صحيح بطريق التلخيص

لابن حجر ١٠٩/٣، ١٠٩ - طائفة المطبعة الفنية



حافظا للمال إلا تلك الأب

وأما فك الحجر عنه من المقدم والوصي  
فيحتاج بأن يقول للعدول: اشهدوا أني فككت  
الحجر عن فلان وأطلقت له التصرف لما قام  
عندي من رثته وحسن تصرفه، فتصرفه بعد  
الثق لازم لا يرد ولا يحتاج لإذن الحاكم في  
الفك.

ثم سالت: أن يبلغ ولا يكون له أب ولا  
وصي، وهو الملهل، فهو محمول على الرشد إلا  
إن نيين سفهه.

وإن كانت أمش فهي تنقسم إلى قسمين:  
أولها: إن كانت ذات أب فإنها إذا بلغت  
تبقي في حجره حتى تخرج ويدخلها زوجها  
ويبقى مدة بعد الدخول.

واختلف في تحديد تلك المدة من عام إلى  
سبعة أعوام.

ويشترط أيضا حسن تصرفها في المال وشهادة  
العدول بذلك.

الثاني: إن كانت ذات وصي أو مقدم لا  
يتفك الحجر عنها إلا هذه الأربعة (وهي  
بلوغها، والندول بها، وقاؤها مدة بعد  
الدخول، وثبوت حسن التصرف بشهادة  
العدول) وتفك الوصي أو المقدم. فإن لم يفك  
الحجر عنها برثته ما كان تصرفها مودود ولو

يفتقر إلى الحاكم، لأن الرشد يحتاج إلى نظر  
واحتياط.<sup>(١)</sup>

وقال المالكية: التصغير إما أن يكون ذكرا أو  
أنثى:

فإن كان ذكرا فهو على ثلاثة أقسام:  
أولها: أن يكون أبوه حيا فإنه يتفك الحجر  
عنه ببلوغه ما لم يظهر منه سبه أو يحجر أبوه

الثاني: أن يكون أبوه قد مات وعبد وصي  
فلا يتفك الحجر عنه إلا بالرشيد. فإن كان  
الوصي من الأب (وهو الوصي المختار) فله أن  
يرشده من غير إذن القاضي، وإن كان الوصي  
مقدما من قاضي لم يكن له ترشيده إلا بإذن  
القاضي.

وقال الدردير: إن أحجر على انصبي  
بالنسبة ناله يكون بلوغه مع صبرورته حافظا  
لذاته بعده فقط إن كان ذكرا أو مع فك الوصي  
المقدم (الوصي المعين من القاضي) إن كان ذا  
وصي أو مقدم فله الأب بمجرد صبرورته  
حافظا للمال بعد بلوغه يتفك الحجر عنه وإن لم  
يفكه أبوه عنه، قال ابن عاشور: يستثنى منه ما إذا  
حجر الأب عليه في وقت يجوز له ذلك وهو عوان  
البلوغ، فإنه لا يتفك الحجر عنه وإن كان

(١) بيبر الحاشية ١٩٥/٥، راجع إلى المجتهد ٢٧٧/٢، ومنه  
المحتاج ١٦٦/١، ١٧٠، والنفى ٤/٤٥٧.



عشت أو دخل بها الزوج وطالت إقامتها عنده<sup>(١)</sup>.

ودهب أوحيفة إلى أن الصبر إن بلغ غير وشيد لم يدفع إليه ماله حتى يبلغ خمس وعشرين سنة ويغدر تصرفه منه (أي قبل بوجوه هذه السن مع بناس المرتد) ويدفع إليه ماله متى منع المدة ولو كان معسرا. لقوله تعالى: ﴿وَأَتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَجِدُوا فِي الْخَيْثِ بِالْغَيْبِ﴾ والمراد باليتيم هاهنا بلغ. ومسمى في الآية يتيم لقربه من الشرع، ولأنه في أول أحوال الملوك قد لا يفارقه السيف باعتزاز أثر الصبا فقدره أوحيفة بحسن وعشرين سنة. لأنه حال كماله.

وقد روي عن عمر رضي الله عنه أنه قال: ينهي لك رجل إذا بلغ خمس وعشرين سنة وقال أهل الطبائع (الأطباء): من بلغ خمس وعشرين سنة فقد بلغ وشده، ألا ترى أنه قد بلغ سنا يتصور أن يصير فيها جدا، لأن أدنى مدة يبلغ فيها العلام اثنا عشرة سنة، فيولد له وليد السنة أشهر، ثم الولد يبلغ في اثني عشرة سنة، فيولد له ولد سنة أشهر. وقد صار بذلك جدا. حتى لو بلغ وشدا ثم صار مثله لم يمنع

(١) حاشية التدمري ٢٩٦/٢ وسابغها، وشرح الصبر بحاشية الصلوي ٣٨٩، ٣٨٨ - ط ٥ - حاشية مصر، والفتاوى العظمى ص ٢٠١ ط دار الفلم

منه ما، لأن هذا ليس بأثر الصبا فلا يعتد في منع المال، ولأن منع المال عنه على سبيل التأديب عقوبة عليه، والاشتغال بالتأديب عند رجاء التأديب، فإذا بلغ هذه السن فقد انقطع رجاء التأديب فلا معنى لمنع مثل بعده<sup>(٢)</sup>.

### الحجر على المجنون :

٩ - المجنون هو اختلال العقل بحيث يمنع مبركان الأفعال والأقوال على نهجه إلا نادرا<sup>(٣)</sup> وهو إما أن يكون مطعنا أو متعطفا<sup>(٤)</sup>.

ولا خلاف بين العامة في أن الحجر على المجنون سواء أكان جنونا أصيبا أم طرنا، وسواء أكان قريبا أم ضعيفا، والغوي : المطلق، والضعيف : غيره.

وقد اتفق الفقهاء على أن الجنون من عوارض الأهلية فهو من أهل الأهلية إن كان مطلقا، فلا ترتب على تصرفاته أثرها الشرعية.

أما إذا كان الجنون متعطفا فإنه لا يمنع

(١) من تاريخ ١٢٥٥، وتبين انخفاض ١٢٥٥ - أحكام

المرد للمعاصي ١٩: ٢، والشرح الصغير ٣٩٣/٥،

ومسمى الفتاوى ١٧٠/٢، والفتاوى ٥١٨/٢

(٢) تصرفات المجر حاشية

(٣) حاشية الصلوي على شرح الصغير ٣٨٩/٣



التكليف في حال الإفاقة ولا ينبغي أصل  
أن يوجب. (١)

وتفصيل ذلك كما يلي:

ذهب الحنفية إلى أنه لا يجوز تصرف المجنون  
المغلوب به حال.

قال الحصكفي: وأما الذي يحن ويغيب  
فحكيمه كميز.

قال ابن عابدين: ومثله في المنع والدرر وغاية  
البيان وكذا العراج حيث فسر المغلوب بالذي لا  
يعقل أصلاً ثم قال: واحترمه عن المجنون  
الذي يعقل البيع ويقصده فإن تصرفه كتصرف  
الصبي العاقل وهذا هو المعتبر

وحده الربيعي في حال إفاقته كالعاقل،  
والمتبادر منه أنه العاقل البالغ.

وهذا هو الذي رجحه ابن عابدين حيث  
قال: إنه كان ينبغي للمصنف (الحصكفي)  
صاحب الدرر أن يقول: فحكمه كما قل أي:

في حال إفاقته كي فانه الربيعي يظهر للتشديد  
بالمغلوب فائدة، فإنه حيث كان غير المغلوب  
كميز لا يصح طلاقه ولا إعتاقه كالمغلوب.

وإذا أئلف المجنون شيئاً مقصوداً من مال أو  
نفس ضمنه إذ لا حرج في التصرف الفعل. (٢)

(١) ابن عابدين ٩٠/٥، ٩١، والشرح الصغير ٢٨١/٣.

والقوتين الفقهية من ٣٢٥، رمي المحتاج ١٢/١٦٥.

١٦٦، وكشاف المحتاج ١٣/٤١٧، ٤٤٢.

(٢) ابن عابدين ٩٠/٥ - ٩١.

ودفع المالكية إلى أد المجنون لا يلزمه شيء  
من التصرفات إلا إذا أئلف شيئاً من ماله،  
والدببة إن بلغت الثلث فأكثر على عاقلته وإلا  
فعليه كالأل. (٣)

وذهب الشافعية إلى أنه بالجور نسلب  
الولايات الثابتة بالشريعة كولاية الشكاح، أو  
التفويض كالإيص، والقصاء لأنه إذا لم يل أمر  
نفسه فأمر غيره أولى.

ولا تعتبر عايرة المجنون سواء أكانت له أم  
عليه في الدين والدين كالإسلام والمعاملات  
لعدم قصده.

وأما أفعاله فمما ما هو معتبر كإحباله وتلافه  
ملك غيره وتقرير نهر بوطته، وترتب الحكم على  
إرضاعه والتقاطه واحتطابه واضطباعه. وعنده  
عمد على الصحيح أي: حيث كان له نوع  
تمييز، ومما ما هو غير معتبر كالصدقة  
والهدية. (٤)

وأما اختباره فقد سبق كلامهم على المجنون  
في الكلام على الصبي.

ويرفع حجر المجنون بالإفاقة من الجنون من  
غير احتياج إلى ذلك فتعتبر أقواله وتنقد تصرفاته  
(ز: جنون).

(١) الشرح الصغير ٢٨١/٣، ٣٨٨، وانظر الموسوعة الفقهية

١٥٥/١، مصطلح. (إبلاط)

(٢) رمي المحتاج ١٢/١٦٥ - ١٦٦.



الحجر على السفة :

أ- السفة :

١١ - السفة لغة : موقوف في العقل ، وأصله الخفة ، وسفه الحق جهله ، وسفهنه نسفها : نسبه إلى السفه ، أو قلت له : إنه سفه .

وهو سفه ، والأثنى سفية ، والجمع سفهاء .<sup>(١)</sup>

وأما اصطلاحاً فقد اختلفت عبارات الفقهاء في تعريفه :

فذهب الخنفة إلى أن السفة هو تذكير المال وتضييعه على خلاف مقتضى الشرع أو العقل ، كالتبذير والإسراف في النفقة ، وأن تصرف تصرفات لا لغرض ، أو لغرض لا يعمده العقل ، من أهل الديانة غرضاً ، كدفع المال إلى المغنين واللعاين وشراء الخيام الطيار من غائل ، والتمس في التجارات من غير محمدة (أو غرض صحيح) .

وأصل المساحفت في التصرفات والجر والإحسان مشروع إلا أن الإسراف حرام كالإسراف في الطعام والشراب ، ولذا كان من السفه عند الخنفة تبذير المال وتضييعه ولو في الخير كان بصرفه كله في بناء المساجد ونحو ذلك .<sup>(٢)</sup>

الحجر على المحتوه :

١٠ - اختلف الخنفة في تفسير المحتوه ، وأحسن ما قيل فيه : هو من كان قليل الفهم مختلط الكلام فامد التعبير إلا أنه لا يضرب ولا يشتم كما يفعل المجنون .

ولم يذكر غير الخنفة تفسيراً للغة في الاصطلاح .

والمحتوه عند الخنفة في تصرفاته وفي رفع التكليف عنه كالصبي العيز العاقل .

أما إذا أفاق فإنه كالبائع العاقل في تلك الحالة .<sup>(٣)</sup>

وتم نجد عند غير الخنفة تعرضاً لحكم تصرفات المحتوه .

وتفصيله في مصطلح : (عته) .

وذهب الشافعية إلى أن المجنون إذا كان له أدنى تمييز فهو كالصبي المميز في التصرفات المالية .

وذهب السبكي والأنصاري إلى أن من زان عقله فمجنون وإلا فهو مكلف .<sup>(٤)</sup>

ولم نجد عند المالكية والحنابلة تعرضاً للمسألة .

(١) ابن حبيب ٩٠/٥ - ٩١ ، ١٦٠ ، وتبيين الحقائق مع

حاشية القليبي ١٩١/٥

(٢) حاشية الجمل ٣٣٥/٣ ، وشرح الزواجر ٣١٥/٤

(٣) المصباح الثبر عامه . (سند) .

(٤) ابن حبيب ٩٢/٥



قُبِلًا في بحر أو نَار أو نحو ذلك . لو ينقذ أمواله في بحر .

والأصح عند الشافعية أن صرف المال في الصدقة ووجوه الخير، والمطاعم والملابس التي لا تلبس بحاله ليس تبذير . أما في الأوس وهو الصرف في الصدقة ووجوه الخير فلأنه في الصرف في الخير عوضاً ، وهو الثواب ، فإنه لا سرف في الخير كما لا خبر في السرف . وحقيقة السرف : مالا يكب هذا في استعجال ولا أجراً في الأجل .

ومقابل الأصح في هذا النوع أنه يكون مبذراً إن بلغ مطلقاً في الإنفاق . فإن عرض له ذلك بعد البلوغ مقتصد اعلا . وأما في الثانية وهو الصرف في المطاعم والملابس فلأن المال يتخذ لينتفع به ويلتذ به ، ومقابل الأصح في هذا النوع يكون تبذيراً عادة .<sup>(١)</sup>

وذهب الحنابلة إلى أن السفيه هو المضيع ماله المبذير له .

قال ابن المنذر : أكثر علماء الأصناف من أهل الحجاز والعراق والشام ومصر يرون الخمر على كل مصيع ماله حليماً كان أو كبيراً .<sup>(٢)</sup>

ودعب المالكية إلى أن السفيه هو المتبذير (أي : صرف المال في غير ما يراد له شرعاً) بصرف المالك في معصية كخمر وقمار ، أو صرفه في معاملة من يبيع أو شراء بتبني فاحش (خارج عن العادة) بلا مصلحة تترتب عليه بأن يكون ذلك شأنه من غير مبالاة ، أو صرفه في شهوات مصانية على خلاف عذبه مثله في ماكنه ومشربه وملبوسه ومركوبه ونحو ذلك .

أوباد لافه هنرا كان يصرحه على الأرض أو يرميه في بحر أو مراحض ، كما يقع لكثير من السفهاء بطرحون لأطعمة والأشربة فيما ذكر ولا يصدقون بها .<sup>(٣)</sup>

وأما الشافعية فقد ذهب الماوردي إلى التفرقة بين التبذير والسرف ، فقال : التبذير : الجهل بمواقع الحقوق ، والسرف : الجهل بمقادير الحقوق . وكلام المزائي يقتضي ترادفهما .

وعلى كل حال فإن السفيه عند الشافعية هو الذي يضيع ماله باحتيال غيب فاحش في المعاملة ومحورها إذا كان جاهلاً بها . أم إذا كان عالماً بالمعاملة فأعطى أكثر من ثمنها فإن الرائد صدقة خفية محسوبة ، أي إن كان التعامل مع محتاج وإلا فهدية .

ومن السفة عندهم أن يرمي ماله وإن كان

(١) مني المحتاج ١/ ٦٦٨ - ٦٦٩ .

(٢) مني ١/ ٦٦٨ - ٦٦٩ . ويستند اختلاف الفقهاء ١٢٢/٣

(٣) الشرح الصغير ٣/ ٣٩٤



عبد الله بن جعفر ابتاع بيعا ، فقال علي رضي الله عنه : لأتبعن عثمان ليحجر عليك ، فأتى عبد الله بن جعفر لزبيره فقال : قد ابتعت بيعا وإن عليا يريد أن يأتي أسير المؤمنين عثمان فبأسأله الحجر علي . فقال الزبير : أنا شريكك في البيع

فأتى علي عثمان ، فقال : إن ابن جعفر قد ابتاع بيع كذا فاحجر عليه . فقال الزبير : أنا شريكك في البيع ، فقال عثمان : كيف أحجر على رجل شريكه الزبير ؟

ثم قال ابن قدامة : وهذه قصة يشهر مثلها ولم يخالقها أحد في عصرهم فتكون إجماعا حاشدا ، واستدلوا أيضا بأن هذا سفيه فيحجر عليه كما لو بلغ سفيها فإن العلة التي اقتضت الحجر عليه إذا بلغ سفيها سفه ، وهو موجود ، ولأن السفه لو تارة البلوغ منع دفع ماله إليه ، فإذا حدث أوجب انتزاع المال كالجنون ، وفي الحجر عليه صيانة لآله وورثته من بعده .

وأما أبو حنيفة فقد ذهب إلى أنه لا يبتدأ الحجر على بالغ عاقل بسبب السفه لما سبق<sup>(١)</sup>

### الحجر على السفيه بحكم الحاكم

١٤ - ذهب جمهور الفقهاء الثمانيين بالحجر على السفيه إلى أن الحجر عليه لا يبدل من حكم

ب - حكم الحجر على السفيه :

١٢ - ذهب جمهور الفقهاء المالكية والشافعية والحنابلة وأبو يوسف ومحمد ، وهو المتي به عند الحنفية إلى أن المحجور عليه إذا ملك عبد الحجر لرسده وبلوعه ودفع إليه ماله ثم عاد إلى السفه أعيد عليه الحجر ، وهذا قول القاسم بن محمد والأوزاعي وإسحاق وأبو عبيد .

واستدلوا بالكتاب والسنة

أما الكتاب فقولته تعالى : ﴿ وَلَا تَوْنُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ ، وَلَوْلَا كُمْ لَفَاسِدَ مَعْرُوفًا ﴾ وقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَنْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ ﴾<sup>(٢)</sup>

فقد تاتاه الله تعالى عن اندفع إليه مدام سفيها ، وأمرنا بالدفع إن وجد منه الرشدا ، إذا لا يجوز الدفع إليه قبل وجوده ، ولأن منع ماله لعلة السفه فيبقى المنع ما بقيت العلة ، صفيها كان السفيه أو كبيرا

وأما السنة : فتأوله عليه الصلاة والسلام : واخذوا عني يد سفيهاكم<sup>(٣)</sup>

وأورد ابن قدامة ما رواه عروة بن الزبير أن

(١) سورة نساء / ٥ ، ٦

(٢) حديث أخرجه علي بن سفيهاكمه أخرجه الطحاوي في الكبير من حديث الصمدي بن بلير كما في إجماع الصغير للسيوطي (٣/ ١٣٥) - شرحه الفيض - ط المكتبة التجارية ، وروى السيوطي إليه بالصف .

(١) ابن عيسى ٩١/ ٥



الحجر على ذي الغفلة :

١٥ - ذو الغفلة هو من ينسى في البيوع لسلامة قلبه ولا يهتدي إلى التصرفات المراجعة .  
ويختلف عن السفيه بأن السفيه مفسد ماله ومضيع لهواه ، أما ذو الغفلة فإنه ليس بمفسد ماله ولا يقصد الخساد .

ولا نجد من الفقهاء من صرح بأن ذا الغفلة يحجر عليه سوى الصالحين من الخفية ، وقد أدرج الجمهور هذا الوصف في السفه والتبذير .  
فذهب أبو يوسف ومحمد من الخفية إلى أن الخجريت على ذي الغفلة كالسفيه أي : من حين قضاء القاضي عند أبي يوسف ، ومن حين ظهور إمارات الغفلة عند محمد ، وعلى هذا فيزول الخجر عنه بقضاء القاضي عند أبي يوسف ، وبزوال الغفلة عند محمد .

وقد شرع الحجر عليه صيانة ماله ونظرا له ، فقد طلب أهل بيان بن مناذ من النبي ﷺ أن يحجر عليه ، فأقرهم النبي ﷺ على ذلك ولم يكر عليهم ، فهو لم يكن أحجر مشروعا على ذي الغفلة لأنكر عليهم النبي ﷺ عليهم . وذلك فيما روى أنس بن مالك أن رجلا على عهد رسول الله ﷺ كان يتداعى في عقدته ضعفا ، فأتى أهله نبي الله ﷺ فقالوا : يا نبي الله : حجر على فلان ، فإنه يتداعى في عقدته ضعفا ، فدعاه النبي ﷺ ، فهما عن البيع ، فقال : يا نبي الله ، إن لا أصبر عن البيع ، فقال

حاكم ، كما أن فك الخجر عنه لا بد له من حكم حاكم أيضا ، لأن الخجر إذا كان بحكم الحاكم لا يزول إلا به ، ولأن الرشد يحتاج إلى تأمل واجتهاد في معرفته وزوال تبذيره فكان كابتدائه الحجر عليه .

وذهب محمد بن الحسن من الخفية وابن القاسم من المالكية إلى أن السفيه لا يحتاج في الخجر عليه إلى قضاء القاضي لأن فسادا في ما يحجره وصلاحه فيه بطلقه . وإن عده الحجر عنه السفه وقد تحقق في الحال ، فيرتب عليه موجه بغير قضاء ، كالصبا والمجنون .

وتظهر ثمرة الخلاف فيما لو باع السفيه قبل قضاء القاضي فإن بيعه جائز عند الجمهور ولا يجوز عند محمد وابن القاسم .<sup>(١)</sup>

تصرفات السفيه :

١٤ - اتفق الفقهاء على أن تصرف السفيه في ماله حكمه حكم تصرف الصبي المبرر ، واختلفوا في التصرفات غير المالية<sup>(٢)</sup> وتفصيل ذلك كله في مصطلح (سفه وولايه) .

(١) تيسير المسائل ١/١٩٥ ، والشرح الصغير ٢/٣٨٨ - ٣٨٩ ، وأسنن الطلوع ٢/٢٠٨ ، والنهي ١/٥١٩ ، ٥٢٠ - (٢) بر طبعين ٥/٩٣ ، والشرح المفصل ٢/٣٨١ ، وسامعنا ، والقوانين الفقهية ٢/٢١٩ ومضى للبحث ١/١٧٩ ، وشرح مشهور الإرادات ٢/١٩٤ .



رسول الله ﷺ إن كنت غير تارك البيع فقل : هاء وهاء ولا خلافة.<sup>(١١)</sup>

وهذه أبو حنيفة إلى أنه لا يحجر على العاقل سبب عقله، والنبي ﷺ لم يحجرهم إلى طلبهم وإنما قال له : قل : لا خلافة ولي الخیار. ولو كان الحجر مشروعاً لأحاطهم إليه<sup>(١٢)</sup>

الحجر على المدین المقلد :

١٦ - سبق في مصطلح إفلاس الكلام من الحجر على المدین المقلد ولو كان عائداً في الجملة ما ينبغي من إعادته هنا، استدعاء من التقية (٧) وما بعدها.<sup>(١٣)</sup> والحجر على المدین هو حجره عن التصرف في أمواله دون دونه. انظر مصطلح (إفلاس) (الخبرة).

الحجر على الفاسق :

١٧ - ذهب جمهور الفقهاء (الحنفية والمالكية والحنابلة وهو الأصح عند الشافعية) إلى أن الفاسق إذا لم يكن سفيفاً مذكراً فإنه لا يحجر عليه، لأن مجرد الفسق فقط لا يوجب الحجر.

(١١) حديث أخر من مالك . أخرجه أبو داود (٣/٢٦٧) .  
تحيز عزت عدد من الأئمة في (٣/٥١٣) ط الحلي  
وقال : حسن صحيح .

(١٢) نيسب الحقائق ٥/١٩٥ - ١٩٨ - ١٩٩ . وابن عابدین  
١٤٨/٨ ط الحلي والشرح الصغير ٣/٤٩٣ . ومنه  
المصنف ٢/١٦٨ . والمقي ١/٥١٦ وما بعدها .

(١٣) الموسوعة الفقهية ٣٠٦/٥ وما بعدها .

لأن الأولين لم يحجروا على الفسقة، ولأن العاقل لا يتحقق به إفلاس أخال ولا عدم إنفاقه (أي لا تلازم بين الفسق وإفلاس المال).

وهذه الشافعية في مقابل الأصح إلى أن الفاسق يحجر عليه كاستدانة بأن بلغ فاسقاً، والفاسق من يتعمل محرماً يظل انعاده من كبيرة أو إصرار على صغيرة، ولم تغلب طائفة على معاصيه، واحتجز بالمحرم عما يسمع قبول الشهادة لإخلاله بالبرودة، كالأكل في الصوم، فإنه لا يمنع الرشيد لأن الإخلال بالبرودة المختلف فيه ليس بحرام على المشهور.<sup>(١٤)</sup>

الحجر على ثمرات الزوجة :

١٨ - المرأة لها دمة مالية مستقلة، ولها أن تبرع من مالها متى شاءت ما دامت رشيدة عند جمهور الفقهاء

واستدلوا بقوله تعالى : ﴿وَمَنْ أَنْسَمَ مِنْهُمْ رَشِدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾<sup>(١٥)</sup> وهو ظاهر في فك الحجر عنهم (ذكور) كانوا أو إناثاً وإطلاقهم في التصرف

وقد ثبت أن النبي ﷺ قال : «بمعشر النساء تصدقن ولر من حليكن» وأمن تصدقن فقبل صدقتهن ولم يسأل ولم يستفصل، وأنته زينب

(١٤) سبر الحقائق ٥/١٩٨ . والفوائين الفقهية ص ٢١١ .

ومنه لحتاج ٢/١٦٨ والمقي ٣/٥١٦ - ٥١٧ .

(١٥) سورة النساء ١٠



هل أذنت لها أن تنصرف بحبيها؟ قال: نعم.  
فعله رسول الله ﷺ<sup>(١)</sup>.

وروي أيضا عن عمرو بن شعيب عن أبيه  
عن جده أن رسول الله ﷺ قال: «لا يجوز  
لأمرأة عطية إلا بإذن زوجها»<sup>(٢)</sup>، ولأن حق الزوج  
متعلق بها. فإن النبي ﷺ قال «تتبع المرأة  
لأربع: لملها، ولحبسها، وجمالها، ولدينها»<sup>(٣)</sup>  
والعادة أن الزوج يزيد في مهرها من أجل مالها  
وينسب فيه ويستفيع به. فإذا أفسر بالعطية  
انتظرت. فحصر ذلك مجرى حقوق الورثة  
المتعلقة بمال الميراث، ولأن الغرض من مالها  
التجمل للزوج والرجعية كالزوجة لأن حق  
الزوج باقي فيمن طلقها طلاقا رجعيًا.

ولا يحجر على المرأة لأسيها ونحوه، إذ الحجر  
عليها للزوج فقط دون غيره. ولا يحجر على  
المرأة إذا كان إعطاؤها المال عن الواجب عليها

(١) حديث: «إن امرأة كتب بن مالك» أخرجه ابن ماجه  
(٢٩٨/٢) ط الحسبي والطحاوي، وشرح المصنف  
(٣٥١/٤) - ط مطبعة الأنوار المحمدية وقال البوصيري:  
«في إسناده يحيى، وهو غير معروف في أوله كتب»  
على أنه لا شيء، وقال الطحاوي (٢٥٢/٤) «حديث شاهد  
لا شيء»

(٢) حديث: «لا يجوز لأمرأة عطية إلا بإذن زوجها» أخرجه  
أبو داود (٤٩٩/٢) - تحقيق عزت عبد الغفار، وإسناده

حسن

(٣) حديث: «تتبع المرأة لأربع: لملها، ولحبسها وجمالها،  
ولدينها» أخرجه البخاري (الفتح ٩/١٣٢) - ط السفة  
ومسلم (١٠٨٩/٢) ط الخليل، من حديث أبي هريرة

أمرأة عبدالله وأمرأة أخرى اسمها زينب فسأله  
عن الصداقة هل يجوز أن يتصدقن على  
أزواجهن وأبنائهن؟ فقال: «نعم»<sup>(١)</sup> ولم يذكر  
لهن هذا الشرط، ولأن من وجب دفع ماله إليه  
لرشد جازله التصرف فيه من غير إذن كانغلام،  
ولأن المرأة من أهل التصرف ولا حق لزوجها في  
مالها فلم يملك الحجر عليها في التصرف  
بجميعه كاحتها.<sup>(٢)</sup>

١٩ - وزعم مالك وهو رواية عن أحمد - إلى  
أنه يجوز على المرأة الحرة الرشيدة لصالح زوجها  
في تبرع زاد على ثلث مالها إلا بإذن زوجها  
البالغ الرشيد أو وليه إذا كان سفيها.

فقد حكى عن أحمد في امرأة خلقت أن تعتق  
حارية ليس لها غيرها فعتقت ولها زوج فرد ذلك  
عليها زوجها. أنه قال: له أن يرد عليها وليس  
لها عتق لما روي: أن امرأة كتب بن مالك أعتق  
النبي ﷺ بحلها فقالت: إني تعبدت بهذا،  
فقال لها النبي ﷺ: لا يجوز للمرأة عطية حتى  
يأذن زوجها. فهل استأذنت كعبا؟ فقالت:  
نعم. فبعث رسول الله ﷺ إلى كعب فقال:

(١) حديث: «تصدقن ما يحسن النساء ولو من حلتيكن» أخرجه  
البخاري (الفتح ٣/٣٢٨) ط السفة ومسلم (٩٩٤/٢) -  
ط الخليل، من حديث زينب امرأة جهم بن عمرو.

(٢) التقي ١١٤/٤



من نفقة أبويها، كي لو تبرعت بالثلث فأقل. قال المالكية: وفي جواز إقراضها مالا زائدا عن الثلث بخير إذن زوجها قولان:

وجه القول بالجواز أنها تأخذ عوضه وهو رد السلف، فكان كبيعها. وجه القول بالمنع أن القرض يشبه الهبة من حيث أنه من قبيل المعروف، ولأنها تخرج لمطالبها بما أقرضته، وهو ضرر على الزوج.

وأما دفعها لثالث قراضا لمعامل فليس فيه القولان لأنه من التجارة.

هذا وإن تبرعها بزائد على ثلثها جائز حتى يرد الزوج جميعه أو ما شاء منه على المشهور من مذهب مالك، وقيل: مردود حتى يجزيه الزوج. وللزواج رد الجميع إن تبرعت بزيادة عن الثلث، ولو كان الزائد يسيرا معاملة لها بنقيض قصدها، أو لأنها كمن جمع بين حلال وحرام.

وللزواج إمضاء الجميع، وله رد الزائد فقط. وإذا تبرعت الزوجة بثلث ما لها فليس لها أن تبرع مرة أخرى بثلث آخر، إلا أن يعد ما بينهما بعام على قول ابن سهل من المالكية. قيل: وهو الراجح، أو ستة أشهر على قول أصبغ، ونحوه لابن عرفة.<sup>(١)</sup>

الخبر على المريض مرض الموت:

٢٠ - مرض الموت هو المرض الذي يخاف فيه الموت في الأكثر الذي يعجز المريض عن رؤية مصالحه الخارجة عن داره إن كان من الذكور، ويمجزه عن رؤية المصالح الداخلة في داره إن كان من الإناث، ويموت على تلك الحالة قبل مرور سنة صاحب فراش كان أو لم يكن.<sup>(٢)</sup>

وعرفه المالكية بأنه المرض المخوف، وهو الذي حكم الطب بكثرة الموت به أي بسببه أو منه ولو لم يغلب، فإذ دار على كثرة الموت من ذلك المرض بحيث يكون الموت منه شهيرا لا يتعجب منه، ولا ينزع من كثرة الموت منه غلبة الموت به.<sup>(٣)</sup>

وقد اتفق الفقهاء على أن المريض مرض الموت تحجر عليه تبرعته فيما زاد عن ثلث تركته لحق ورثته وذلك حيث لا دين، وإذا تبرع بما زاد عن الثلث كان له حكم الوصية إذا مات.

ويذهب المالكية إلى أن المريض مرض الموت يمنع مما زاد على قدر الحاجة من الأكل والشرب والكسوة والتداوي.

والحق المالكية والمخاطبة بالمريض مرض الموت من كان في معصاة كالمقاتل في الصف والحبوس لقتل ونحوهما.<sup>(٤)</sup>

(١) هلة الأحكام المبدية ١٥٩٥م. وابن عابدين ٤/١٩٣.

(٢) الموسوي مع الشرح ٢/٢٠٦.

(٣) ابن عابدين ٩٣/٥، ١٢٤. والفواوين الفقهية ٥.

(٤) للزواني ٤/٢٠٦، ٣٠٧، والمفتي ١٤/٥١٢، ٥١٤.



والتفصيل انظر مصطلح : (مرض ، موت ، وصية)

وليس المراد بالحجر على هؤلاء الثلاثة حقيقة الحجر وهو منع الشروع الذي يمنع نفقة التصرف ، لأن المفتي لم يفتي «عـ» بالحجر وأصحاب حازن ، وكذا الطبيب لم يبالغ لأدوية فخذ ، وإسبا المنصوص للنسج الحسي ، لأن الأول مفسد للأبدان ، والثاني مفسد للأبدان ، والثالث مفسد للأموال . فمع هؤلاء المفسدين دفع ضرر لاحق بالمخاص والعمام ، وهو من الأمر بالعروف والنهي عن المنكر.<sup>(١)</sup>

الخجر للمصلحة العامة

٢٢ - ذهب الحنفية إلى فرض الحجر على ثلاثة وهم : السفلي المسجون ، والطبيب الجاهل ، وبتكاري الخلس

أ - السفلي المسجون : هو الذي بعنه الناس الخيل الباطلة ، كتمسك الروحنة الردة لتبين من روجوه ، أو زعيم الخلس بفصد إسقاط المركبة ، ومثله الذي يغني عن جهل .

ب - الطبيب الجاهل : هو الذي يستقر المرضي دواء مهلكا ، وإذا قوي عليهم المرض لا يفسر على إزالة ضرره .

ج - بتكاري الخلس : هو الذي يكره إسلا وليس له إبل ولا مائة ليده بها ، وإذا جاءه أوبان أخرجه بكمي نفسه .



(١) ابن عثيمين ٩٢/٥

(٢) مفتي امحاج ١٦٥/٢ ، وشرح منهي الإبدان

٣٧٩/٢ ، والدميني ٢٩٠

٢٠ ص ٢١٢ ، والدميني ٢٠٩/٢ ، مفتي محض

١٦٥/٢ ، وكشاف الغمام ١١١/٢



وقيل: الحطيم هو جدار الحجر، وقيل ما بين الركن وزعم والمقام.<sup>(١)</sup>

الحكم التكليفي :

٢ - جمهور الفقهاء على أن من أشرع نيوة من الحجر من البيت، ويدل لذلك ما في الصحيحين وغيرهما من حديث عائشة قالت :

قال رسول الله ﷺ : «يا عائشة لولا أن قومك حديث عهد بشرك هدمت الكعبة فألزفتها بالأرض وجعلت لها بابين بذا شرقاً وباباً غرباً، وزدت فيها سنة أذرع من الحجر فإن قرىشا اقتصدتم أربعين بنت الكعبة، وفي رواية فإن بدا لقومك من بعدى أن ينوه، فهلمي لأريك ما تركوا منه فأزادها قريباً من سبعة أذرع. وفي مسلم من عطاء فذكر شيئاً من حريق الكعبة وعمازة ابن الزبير لما قال : إني سمعت عائشة تقول: إن رسول الله ﷺ قال: لولا أن قومك حديث عهد بشرك لم يهدم بكنز وليس عندي من النفقة ما يقوى على بنائه لكتبت أدخلت فيه من الحجر خمسة أذرع.<sup>(٢)</sup> قال عطاء : وزاد فيه خمسة أذرع من الحجر حتى أيدى أساسها ونظر إلى الناس فبنى عليه البناء انتهى.<sup>(٣)</sup>

## حجر

التعريف :

١ - الحجر بالكسر يطلق في اللغة على معان : منها : حصن الإنسان، وهو ما دون إبطه إلى الكشح، أو الصدر والعضدان وما بينهما، أو ما بين يدي الإنسان من ثوبه، ويقال لمن في حابته شخص أنه في حجره بكنس الحاء وفتحها: أي كنهه.

ومنها : العقل وفي هذا قوله تعالى : ﴿هزلي ذلك قسم لذي حجر﴾.<sup>(٤)</sup>

ومنها : الحرام كما في قوله تعالى : حكاية عن المشركين : ﴿وقالوا: هذه أنعام، وحرث حجر لا يطعمها إلا من نشاء بزعمهم﴾.<sup>(٥)</sup>

وفي الاصطلاح : هو القسم الخارج عن جدار الكعبة، وهو محوط مطور على صورة نصف دائرة ويسمى (حجر إسماعيل) قال ابن إسحاق : جعل إبراهيم عليه السلام الحجر إلى جنب البيت عريشاً من أراك تقنحه العنزا، وكان زرباً لغنم إسماعيل. ويسمى الحطيم.

(١) سورة الحجر / ٥

(٢) سورة الأنعام / ١٣٨

(١) الصاع : مائة (حجر)، وشرح الطحاوي ٢ / ٢٦٣

(٢) حديث : «يا عائشة لولا أن قومك حديث عهد بشرك

... أخرجه البخاري (الفتح ٣ / ٤٣٩ - ط السلفية)

ومسلم ٢ / ٩٦٩ - ٩٧٠ - ط الخليلي.

(٣) شفاء الغرام للشمسي ١ / ٢٦٦، وروضة الطالبين -



واختلفوا في كون جميعه من البيت .  
فقال الحنفية والحنابلة ، وهو قول عند  
الشافعية : إن جميع الحجر من البيت .<sup>(١)</sup>  
واستدلوا بحديث عائشة رضي الله عنها  
قالت : سألت النبي ﷺ عن الحجر فقال : هو  
من البيت .<sup>(٢)</sup> وعنما رضي الله عنها قالت : كنت  
أحب أن أدخل البيت فأصلي فيه ، فلأنشد  
رسول الله ﷺ بيدي ، فأدخلني في الحجر فقال :  
أصلي في الحجر إذا أردت دخول البيت ، فإنما هو  
قطعة من البيت ، فإن قومك اقتصر وا حين بنا  
الكعبة فأخرجوه من البيت .<sup>(٣)</sup>  
استقبال الحجر في الصلاة :  
٣ - اختلف الفقهاء في جواز استقبال الحجر في  
الصلاة : فقال الحنابلة وهو قول عند المالكية :  
يجوز استقبال الحجر في الصلاة إذا كان المصلي  
خارج الحجر سواء ، أكانت الصلاة فرضاً أم  
تفلاً : لحديث : والحجر من البيت .<sup>(٤)</sup>  
٤ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا يصح  
الطواف من داخل الحجر ، واشتراط لصحة  
الطواف أن يكون من خارج الحجر .  
وقال من يرى أن جميع الحجر من البيت أن  
من طاف داخل الحجر لم يطف جميع البيت ،

١ - ٨٠ / ٢ ، وبتدريج نصائح ١٢١ / ٢ ، والمغني ٣ / ٣٨٢ ،

ومطالع لولي الله ١ / ٣٧٥ ، وشرح الزرقاني ١ / ٢١٣

(١) المصدر السابق .

(٢) حديث : وهو من البيت ، أخرجه البخاري ومسلم ضمن  
الحديث المقدم .

(٣) حديث : أصلي في الحجر . وأخرج البزوفه

١٢١ / ٢ - تخريج موطأ عبد الله بن عمر ، والزرقاني ١ / ٢١٦

ط الحلي ، وقال : « حسن صحيح » .

(٤) حديث : « الحجر من البيت » سبق ترجمته (ق ٢) .

(١) حاشية التيسيري ١ / ٢٩٨ ، وشرح الزرقاني ١ / ١٩١

ومطالع لولي الله ١ / ٣٧٥

(٢) سورة البقرة ١ / ١٤٤

(٣) بدائع الصنائع ٢ / ١٣١ ، وابن عسدي ١ / ٢٨٦ ،

والمصنوع ١٣ / ١٩٣ ، والإمام خليل لفظة لمي شجاع

١٠١ / ١

(٤) شرح الزرقاني ١ / ١٩١



وهو المأمور بقول الحق تبارك وتعالى : ﴿وَلْيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾<sup>(١)</sup>.

وقد ثبت أن الحجر من البيت لحديث عائشة رضي الله عنها : سألت النبي ﷺ عن الحجر، فقال : «هو من البيت»<sup>(٢)</sup>.

ولأن النبي ﷺ : عذاف خارج الحجر،<sup>(٣)</sup> وقد قال : ﴿لَتَأْخُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ﴾<sup>(٤)</sup>.

وقال بعض المالكية : يجب أن يكون طواف خارج الشاة الأذرع التي هي من البيت . وعند هؤلاء لا يجب أن يكون خارج جميعه وهو قول لبعض الشافعية<sup>(٥)</sup> (ر : طواف).

## الحجر الأسود

التعريف :

١ - الحجر الأسود كتلة من الحجر ضارب إلى السواد شبه بيضاوي في شكله ، يقع في أصل بناء الكعبة في التوكن الجنوبي الشرقي منها ، يستلمه الطائفون عند طوافهم<sup>(٦)</sup>.

الحكم الإجمالي :

٢ - يتفق الفقهاء على أنه يسن استلام الحجر الأسود باليد وتقبيله للطائف لمن يقدر ، فأروي أن رجلا سأل ابن عمر رضي الله عنهما عن استلام الحجر فقال : رأيت رسول الله ﷺ يستلمه ويقبله<sup>(٧)</sup> . وأما روي ابن عمر رضي الله عنهما قال : قبل عمر بن الخطاب الحجر ثم قال : أم والله لقد علمت أنك حجر وأبولا أن رأيت رسول الله ﷺ يقبلك ما قبلتك<sup>(٨)</sup> . وروي أن



(١) سورة الحج / ٢٩

(٢) حديث : «هو من البيت» سبق تخريجه (٢) . أما

(٣) حديث : «عذاف خارج الحجر» ورد من حديث عبد الله بن عباس قال : «الحجر من البيت ، لأن رسول الله ﷺ عذاف بالبيت من وراءه . قال الله تعالى : ﴿وَلْيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ . أخرجه المساكم (١) / ٤٦٠ - ط حاشا المصادر المتأخرة . وصححه .

(٤) حديث : «لَتَأْخُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ» أخرجه مسلم (١) / ٩٤٣ - ط المحلى .

(٥) روضة الطالبين ٣ / ٨٠ ، والشي ٣ / ٣٨٢ - ٣٨٣ ، وجامع الصالح ٢ / ١٣٦ ، وشرح الزرقاني ٢ / ٢٩٣

(٦) المعجم الوسيط ، وتاج العروس ، وكذلك مصطلحات الفنون ملحة . (حجر)

(٧) حديث ابن عمر : «رأيت رسول الله ﷺ يستلمه ويقبله» أخرجه البخاري المفتح ٣ / ٤٧٥ - ط المنهاج

(٨) حديث عمر : «أم والله لقد علمت أنك حجر» . أخرجه مسلم ٢ / ٩٦٥ - ط المحلى



## الحجر الأسود ٢

وكان رسول الله ﷺ لا يدع أن يستلم الركن  
اليساني والحجر في كل طوفة<sup>(١)</sup> قال نافع: وكان  
ابن عمر يفعلها. وإن لم يتمكن من تقبيل الحجر  
استلمه بيده وقبل يده، وهذا عند الشافعية  
والحنابلة حيث قالوا: إن الاستلام باليد يكون  
بعد المعجز عن الاستلام بالنم.

لحديث ابن عباس رضي الله عنهما: وإن  
لبي ﷺ استلمه وقبل يده<sup>(٢)</sup> وفعنه أصحاب  
النبي ﷺ، وتبعهم أهل العلم على ذلك.

وأما الحنفية والشافعية فقالوا: إن الاستلام  
باليد كالاستلام بالعم. ثم إن عجز عن  
الاستلام بمس الحجر بشيء في يده كالتعصا  
مثلا ثم يقله، لما روي عن أبي الطفيل، قال:  
رأيت رسول الله ﷺ يطوف بالبيت ويستلم  
الركن بمحجن معه ويقبل المحجن<sup>(٣)</sup> وإن لم  
يستطع أن يستلم الحجر بيده، أو يمسه بشيء  
فإنه يستقبله من بعد ويشير إليه بيده كأنه

أصحاب رسول الله ﷺ كانوا يستلمون الحجر  
ثم يقلونه، فيلتزم فعلهم، لأنه مما لا يكون  
ماتروا<sup>(٤)</sup>.

ويستحب أن يستفتح الاستلام بالتكبير، لما  
روى ابن عباس رضي الله عنهما قال: وطاف  
النبي ﷺ بالبيت على بغير كلمة أنى الركن أشرف  
إليه بشيء، كان عنده وكبره<sup>(٥)</sup>.

ويرفع يده عند التكبير لقوله ﷺ: «ترفع  
الأيدي في سبعة مواطن وذكر من جملتها  
الحجر»<sup>(٦)</sup>، وهذا عند الجمهور. وأما عند  
المالكية فلا يرفع يده عند التكبير<sup>(٧)</sup>.

ويستحب استلام الحجر الأسود في كل  
طواف، لأن ابن عمر رضي الله عنهما قال:

(١) بدائع الصنائع ١/٢٠٦ - ط دار الكتاب العربي، وجواهر  
الإكبال ٦/١٧٨ - ط دار المنصورة، بيروت، وروضة  
الغايك ١٣/٨٥ - ط المكتب الإسلامي، راشي ١٢/٣٨٠ -  
ط الرياض

(٢) حديث ابن جابر - ضعفه الشيخ ﷺ بليت على بغير كلمة  
ع. أخرجه البخاري (فتح ١٢/١٧٠ - ط السلفية)

(٣) حديث: «ترفع الأيدي في سبعة مواطن» - أخرجه  
أبواب (كتاب الأضداد ١/٩٥٩ - ط الرسالة) من حديث  
عبد الله بن عباس وابن عمر. وقال المحقق: «وهو ابن أبي  
ليلى، وهو مسمي» احتفظه جميع ثروته (١٠٣/٩) - ط  
المقدس

(٤) حاشية ابن هادي ١/١٦٦ - ط بولاق، ومروءات الحليل  
١/٨٠ - ط دار الفكر بيروت، والمجموع ٨/٢٩ - ط  
المكتبة الشافعية، وختمه المحقق ١/٨٥ - ط المكتبة  
الإسلامية، وكتاب الفروع ٢/٤٩٨ - ط دار الكتب

(٥) حديث: «كان لا يدع أن يستلم الركن اليساني...»  
أخرجه أسود (٢/٤٤٠ - ٤٤١ - تحقيق عزت حميد  
وعباس) والطحاوي (١/٤٥٦ - ط دائرة المعارف العراقية)  
وصححه الحاكم ووافقه الذهبي

(٦) حديث ابن عمر: «أن النبي ﷺ استلم الحجر وليس بد»  
ع. أخرجه مسلم (١/٩٢١ - ط المحلى).

(٧) حديث أبي الطفيل: «رأيت رسول الله ﷺ يطوف»  
أخرجه مسلم (٢/٩٢٧ - ط المحلى)



ولا يستحب للنساء استلام الحجر ولا تقبيله إلا عند خلو المطاف في الليل أو غيره. (١)

البداء في الطواف من الحجر الأسود:

٣ - ذهب المالكية والشافعية والحنابلة ومحمد بن الحسن من الحنفية إلى أنه يتعين البداءة في الطواف من الحجر الأسود ليحسب الشوط لما روي أن النبي ﷺ افتتح الطواف من يمين الحجر لا من يساره، (٢) وذلك تعليم منه ﷺ متمسك الحج، وقد قال عليه الصلاة والسلام: «خذوا عني ماسككم» (٣) فتجب البداءة بما بدأ به النبي ﷺ. ولو افتتح الطواف من غير الحجر لم يمتد بذلك الشوط إلا أن يصير إلى الحجر فينتدئ منه الطواف. (٤)

واضعها عليه، ثم يقبله ويملأ ويكبر، (٥) لما روى البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: «طواف النبي ﷺ على بعير كلما إلى الركن أشار إليه وكبر». (٦)

ويسن أن يقبل أحرم من غير صوت يظهر للقبلة. حدث ابن عمر أن النبي ﷺ استقبل الحجر ثم وضع شفتيه عليه يميني يده، ثم التفت فإذا هو بعمر بن الخطاب يميني، فقال: يا عمر ها هنا تسكب العبرات. (٧)

قال الخطيب: وفي الأصوات قولان: قال الشيخ زروق في شرح الإرشاد: وفي كراهة التصويت بالتقبيل قولان: ورجح غير واحد الجواز، وذكر ابن رشد أن الشيخ المحب الظهري جاءه مستفت سأل عن تقبيل الحجر أبصوت أو دونه؟ فذكر له التقبيل من غير نصوت. (٨)

- الجليل ١٠٨/٢، رمي الفتاح ١٢٨٧/٦، ط مصطفى الحلبي، وكتبت الفتاح ١٨٧/٦

(١) شرح زروق على هامش الرسالة أو مسأله ابن زبد القبراني ٣٥٢/١، رمي الفتاح ١٢٨٧/١، وروضة القائل ٨٥/٢

(٢) حديث: «افتتح الطواف من يمين الحجر لا من يساره» أخرجه مسلم ٨٩٣/٢، ط الحلبي، من حديث حماد بن عباد.

(٣) حديث: «خذوا عني ماسككم» أخرجه مسلم ٩٤٣/٢، ط الحلبي، والنسائي ٢٧٠/٥، ط المكتبة التجارية، من حديث حماد بن عباد.

(٤) مدافع الفتاح ١٤٠/٢، وشرح الرافعي ٢٦٢/٢، ط دار الفكر، وأسهل المدارك ٤٩١/١، ط جيس الحلبي، والمحتسب ٢٩/٨، وروضة الطالبين ٨٩/٢، وكتبت الفتاح ١٢٨٨/١، ١٩١

(٥) حاشية ابن عيدين ٩٦٦/٢، وفتح القدير ١١٨/٢، ط بلاق، وتيسير المحقق ١٥٠/٢، وسواهب الجليل ١٠٨/٣، والتمسوقي ٤٠/٦، ط دار المنكر، ومعي انصاح ٤٨٧/١، والمجموع ٢٩/٨، ط المكتبة البغدادية، وكتبت الفتاح ١٢٨٨/٢، ط عالم الكتب، والمقي ٢٨٠/٢

(٦) حديث ابن حبان، طاف النبي ﷺ على بعير، مقدم لمحمد فـ/٩

(٧) حديث: «يا عمر ها هنا تسكب العبرات» أخرجه ابن علبه ٩٨٩/٣، ط الحلبي، وقال الطبري: «في إسناده محمد بن زياد المصراشي، صحفه ابن معين وأبو حاتم وغيرهما».

(٨) فتح القدير ١٢٨٢٢، وفتح والإكمال على هامش سواهب.



### السجود على الحجر الأسود:

٥ - حكى ابن النذر عن عمر بن الخطاب وابن عباس وطاوس والشافعي وأحمد أنه يستحب بعد تقبيل الحجر الأسود السجود عليه بالحيضة، وقد أخرج الشافعي والبيهقي عن ابن عباس موقفاً، وأنه كان يقبل الحجر الأسود ويسجد عليه.

وكرر مالك السجود وتوسيع الرجعة عليه، ونقل الكاساني عن مالك أنه يدعه، ونقل ابن أبي عمير عن قوم اتذير الكاساني قال: وعندنا الأولى أن لا يسجد لعدم الرواية من المشاهير.<sup>(١)</sup>

### الدعاء عند استلام الحجر:

٦ - ذهب أكثر الفقهاء إلى أنه يستحب أن يقول الطائف عند استلام الحجر، أو استقاله بوجهه إذا شق عليه استلامه: بسم الله الرحمن الرحيم، وأعوذ بك، اللهم إني أباك، وتصديقاً بكتبتك، ووفاء بعهدك، وإتياناً لسنة نبيك محمد ﷺ. لما روى جابر رضي الله عنه، أن النبي ﷺ استلم الركن الذي فيه الحجر وكرّمه قال: اللهم وفاء بعهدك وتصديقاً بكتابتك.<sup>(٢)</sup>

وأما عند الحنفية في ظاهر الرواية ومالك أن البداءة في الطواف من الحجر الأسود سنة، ولو بدأ بالطواف من مكان غير الحجر الأسود بدون عذر أجزأه مع الكراهة لقوله تعالى: ﴿وَلْيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾<sup>(١)</sup> مطلقاً عن شرط الاستداء بالحجر الأسود.<sup>(٢)</sup>

### استلام الحجر وتقبيله في الرحام:

٧ - إذا كان في الطواف رحام وخشي انطوائه إيذاء الناس فلا يؤتى أن يترك تقبيل الحجر الأسود واستلامه، لأن استلام الحجر الأسود سنة وترك إيذاء الناس واجب فلا يهلل الواجب لأجل السنة.<sup>(٣)</sup> وقد ورد عن عمر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال له: «يا عمر إنك رجل قوي لا تراحم على الحجر فتؤذي الضعيف، إن وجدت حلة فاستلمه، وإلا فاستقبله وهلل وكبر».<sup>(٤)</sup>

(١) سورة الحج / ٢٩

(٢) بدائع الصنائع ١/ ١٢٠، وحاشية الباني على هاشم

شرح الزواج ١/ ١٦٢

(٣) ابن عابدين ١/ ١٦٦، وتبيين الخلفاء ٢/ ١٥، ومراغب

الجليل ٣/ ١٠٨، والسنن ١/ ٢٠، ومغني المحتاج

١/ ٤٨٧، والمجموع ٨/ ٢٩، وكتشاف النعاج ٢/ ٤٧٨،

والمنهاج ٣/ ٣٨٠

(٤) حديث: «يا عمر، إنك رجل قوي...» أخرجه أحمد

١/ ٢٨، ط الحديث، ولورنه الحديث في المجموع ١/ ٢٤١ -

(١) بدائع الصنائع ١/ ١٢٦، وفتح القدير ٢/ ١٤٨،

والشمسولي ٢/ ٤٠، والحطاب ٣/ ١٠٨، والألم ٢/ ١٤٥ -

ط بولاق - وتبيل الأوطار ٥/ ٤٠ - ٤١ - ط المشاية

القصية

(٢) حديث حذير: «اللهم والله بعهدك وتصديقاً بكتابتك، قال»

ط الغبسي، وقال: «رواه أحمد، وفيه زلل في اسم»



وإذا ابن المهياهم : لا إله إلا الله ، الله أكبر ،  
اللهم إليك بسطت يدي ، وفيها عندك عظمت  
رغبتي فأقبل دعوتي وأقبل عسرتي ، ولرحم  
تصرعي ، ووجد لي معصرتك ، وأعذني من  
مضلات الفتن . وذكر الكاشاني في البدائع : ولم  
يذكر عن أصحابنا فيه دعاء بعينه ، لأن  
الدعوات لا تخصى .<sup>(١)</sup>

## حدث

التعريف :

١ - الحدث في اللغة من الحدث : وهو النوع  
والنجس وكون الشيء بعد أن لم يكن ، ومنه  
يقال : حدث به عيب إذا تجدد وكان معدوماً قبل  
ذلك . والحدث اسم من أحدث الإنسان  
أحداثاً : بمعنى الحالة الناقصة للوضوء . ويأتي  
بمعنى الأمر بالحدث المنكر الذي ليس بمعاد  
ولا معروف ، ومنه محدثات الأمور .<sup>(٢)</sup>

وفي الاصطلاح يطلق ويراد به أمور :

أ - الوصف الشرعي (أو الحكمي) الذي يحل في  
الأعضاء ويزيل الطهارة ويستع من صحة  
الصلاة ونحوهما ، وهذا الوصف يكون فالماً  
بأعضاء الوضوء فقط في الحدث الأصغر ،  
وبجميع البدن في الحدث الأكبر ، وهو الغالب  
في إطلاقهم . كما سيأتي تفصيله .

وقد ورد هذا التحريف في كتب فقهاء  
المذاهب الأربعة باختلاف بسيط في العبارة .<sup>(٣)</sup>

(١) لسان العرب ، والصحاح المير في اللغة

(٢) ابن حبان ١/ ٥٧ ، ٥٨ ، وصحاح النعماني ١/ ٣٦ .

## حداد

انظر : إتيك .



١ - من جسر في النخس (٢/ ٢٤٧) ط شركة الطباعة  
التي : وعرجه ابن حبان من طريق ابن ناجية وسند له  
ضعيف .

(١) فتح القدير ٣/ ١٤٨ ، وفتح الصلح ١/ ١٤٦ ، وكشور  
المسالك ١/ ٤٦٠ ، ومصاب الجليل ٣/ ١١٢ ، وكتاب  
الكافي ١/ ٣٦٦ ، والمجموع ٨/ ٢٩ ، وكشف النجاس

١٧٨/٢



أحدثت، كما صرح به الحنفية والمالكية والشافعية.<sup>(١)</sup>

### الألفاظ ذات الصلة .

#### أ - الطهارة :

٢ - الطهارة في اللغة التزاهة وانظافة واخلوص من الأتساخ حسية كالتنجاس، أم مميوية كالعبوب من الخقد والحسد ونحوهما

وفي الشرع رفع ما يمنع الصلاة وما في معاصها من حدث أو نجاسة بالما، أو رفع حكمه بالتراب.<sup>(٢)</sup>

فالطهارة ضد الحدث (ر: طهارة).

#### ب - الحيث :

٣ - الحيث مفعولين النجس، وإذا ذكر مع الحدث يراد منه النجاسة الحقيقية أي العين المستندة شرعاً، ومن هنا عرفوا الطهارة بأنها المضافة من حدث أو نجس.

والحيث يسكون الاء في اللغة مصدر حيث لشيء، حيثما ضد طاب، يقال: شيء حيث أي نجس أو كثر به الضخم، والحيث كذلك البشر

(١) تعنى المراجع، الخطيب ٤١/١

(٢) المصباح لتبرملة: اطهر الطلح أبواب قطع ص ٧، وأسنن الطالب، ٤١/١، وبهجة المنهج ٥٠/١، وحقائق

٤٣/١، وابن علقدين ٥٧/١

ب - الأسباب التي توجب الوضوء أو الغسل، ولهذا نجد الحنفية يعرفونه بأنه: خروج النجس من الأدمي سواء أكان من السيل أو من غيرهما معتاداً كان أم غير معتاد.<sup>(٣)</sup>

والمالكية يعرفونه بأنه الخارج المعتاد من المخرج المعتاد في حال الصحة،<sup>(٤)</sup> واختابته يعرفونه بها أوجب وضوءاً أو غسلاً،<sup>(٥)</sup> كما وصح بعض الشافعية بأنها للأحداث ذكرهم، فيها أسباب نفى الوضوء.<sup>(٦)</sup>

ج - ويطلق الحدث على المنع المترتب على المعين المذكورين.<sup>(٧)</sup>

د - ورواه المالكية إطلاقاً على خروج الماء في المعتاد كما قال القدوري.<sup>(٨)</sup>

والمراد هنا من هذه الإطلاقات هو الأول، أما المنع فإنه حكم الحدث، وهو الحرمة وليس نفس

- ١١٤ - وجواهر الإكليل ٥١/١، وبهجة المنهج ٥١/١.

٥٢، ٩٥، والتتور في القواعد ٤١/٢، ركعة، و: المنع

١٩، ٢٨/١

(١) البدائع ٢٤/١

(٢) القدوري ٣٣/١، ١١٤

(٣) كشف القناع ٢٨/١

(٤) ابن علقدين ٥٨/١، ومعنى المنع ١٧/١، والتتور

٤١/٢

(٥) معنى المنع ١٧/١، وأسنن الطالب شرح روض

الطلح ٣٣/١، ٣٦، ابن علقدين ٥٨/١، والخطيب

٤٢/١

(٦) القدوري ٣٨/١



والوصف منه الخبث وجمعه الخبث،<sup>(١)</sup> ومنه قوله ﷺ: اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث،<sup>(٢)</sup> أي ذكران الشياطين وإنائهم، واستعمل في كل حرام.

### ج - النجس :

٤ - النجس يتحتمين مصدر نجس الشيء نجسا، ثم استعمل اسما لكل مستفذر، والنجس بكسر الجيم ضد الطاهر، والنجاسة ضد الطهارة، فالنجس لغة يعم الحقيقى والحكمي، وعرفا يختص بالأول كالخبث، وإذا أحدث الإنسان ونقص وضوءه يقال له: محدث، ولا يقال له نجس في عرف الشارع، أما الخبث فيخص النجاسة الحقيقية كما أن الحدث يخص الحكمية، والطهارة ارتفاع كل واحد منهما.<sup>(٣)</sup>

### أقسام الحدث :

٥ - سبق في تعريف الحدث أنه بالإطلاق الأول

(١) لسبب المعرب والمصحح الميراث المنة، وابن عبيد بن ١٥٧/١، والخطاب ١٥٧/١، وصواهر الإكليل ١٥٧/١، والمفتي ١٦٨/١

(٢) كان النبي ﷺ إذا دخل الحلاء قل: اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث، أخرجه البخاري في الصحيح ٢٤٦/١ - ط الحنفية، ومسلم ٢٨٣/١ - ط الحنفية، من حديث أنس بن مالك

(٣) ابن عبيد بن ٢٠٥/١، والصحاح الصغير، وصف المحتاج ١٧/١، والخطاب ١٥٧/١، وكشاف الفتاوى ٢٨/١

وصف يحل بالأعضاء ويمنع من صحة الصلاة ونحوها، فهذا الوصف إن كان قائما في جميع أعضاء البدن وأوجب غسلا يسمى حدثا أكبر، وإذا كان قائما بأعضاء الوضوء فقط وأوجب غسل تلك الأعضاء فقط يسمى حدثا أصغر.<sup>(٤)</sup>

والحدث بالإطلاق الثاني أي الأسباب التي توجب الوضوء أو الغسل كذلك نوعان: حدث حقيقي، وحدث حكمي.

والحدث الحكمي: فهو نوعان: أحدهما: أن يوجد أمر يكون سببا لخروج النجس الحقيقي غالبا فيفام السبب مكان السبب احتباطا، والثاني: أن لا يوجد شيء من ذلك لكنه جعل حدثا شرعا تعيدا لمعضا، وهذا التقسيم صرح به الحنفية وندل عليه تعليقات غيرهم.

### أسباب الحدث :

أولا - خروج شيء من أحد السبيلين :

٦ - قال الحنفية: ينتقض الوضوء بخروج النجس من الأدمى الحي من السبيلين (الطبري والمذكر أو فرج المرأة) معتادا أن كالبول والغائط والمني والمذي والبردي ودم الحيض والغاسوس، أم غير معتاد كدم الاستحاضة.<sup>(٥)</sup> أو من غير السبيلين

(١) نهاية المحتاج ٥٢/١، وكشاف الفتاوى ١٨/١، ١٣٤

(٢) التبداع للكاظمي ٢٤/١، والاختيار ٩١/١، ٩١



وقال المتنبه: الناقص للوضوء هو الخارج  
من السبيلين قليلا كان أو كثيرا، نادرا كان  
كالدود والدم والحصى، أو معتادا كالبول  
والغائط والودي والمذي والريح، طاهرا أو  
نجسا، وكذلك خروج النجاسات من بقية  
البدن، فإن كانت غائبا أو بولا نقص ولو قليلا  
من تحت المعدة أو فوقها، سواء أكان السبلان  
مفتوحين أم مسدودين. وإن كانت النجاسات  
الخارجة من غير السبيلين غير الغائط والبول  
كالقي، والدم والقيح، ودون الجراح لم ينقص  
إلا كثيرا. (١)

ومما سبق يظهر أن أسباب الحدث الحفيقي  
بعضها متفق عليه وبعضها يختلف فيه:

أسباب الحدث المتفق عليها:

٧ - اتفق الفقهاء على أن الخارج المعتاد من  
السبيلين كالبول والغائط والمني والمذي والودي  
والريح، وأيضا دم الحيض والنفاس يعتبر حدثا  
حقيقيا قليلا كان الخارج أو كثيرا، (٢) والدليل  
على ذلك قوله تعالى: ﴿أو جاء أحد منكم من

كالجرح والقرح والأنف والفم سواء كان الخارج  
دما أو قيحا أو قثا.

وقال المالكية: يتنقص الوضوء بالخارج المعتاد  
من المخرج المعتاد، لا حصى ودود ولو ببلة،  
وهذا يشمل البول والغائط والمني والمني والودي  
والريح، سواء أكان خروجه في حال الصحة  
باختيار، أم بغير اختيار، كسلس فارق أكثر  
الزمن، أي أوقع عن الشخص، زمانا يريد  
على النصف. فإن لازمه كل الزمن أو أكثره أو  
نصفه فلا نقص، ويشمل الحدث عندهم  
الخارج من ثقب تحت المعدة إن انسد  
السبلان. (٣)

وعلى ذلك فالخارج غير المعتاد، والدود،  
والحصى، والدم، والقيح، والقي، ونحوها لا  
يعتبر حدثا ولو كان من المخرج المعتاد. (٤)

وقال الشافعية: يتنقص الوضوء بخروج  
شيء من قبله أو دبره عينا كان أو ريحا، طاهرا أو  
نجسا، جافا أو رطبا، معتادا كبول أو نادرا  
كدم، قليلا أو كثيرا، طوعا أو كرها، إلا المني  
فليس خروجه ناقضا قالوا: لأنه أوجب أعظم  
الأمرين وهو الغسل فلا يوجب أدونها وهو  
الوضوء بعمره، وكذلك إذا انسد مخرجه وانفتح  
تحت معدته فخرج المعتاد. (٥)

(١) كشاف الفتاوى ١/ ١٢٢، ١٢٤.

(٢) البدائع ١/ ٢٤، وابن عابدين ١/ ٩٠، ٩١، وصواسم

الإكسلس ١/ ١٩، ٢٠، ومنه المحتاج ١/ ٣٢، ٣٣.

والفني ١/ ١٦٨، ١٦٩، وكشاف الفتاوى ١/ ٣٢ - ١٩٤.

(١) جواهر الإكليل ١/ ١٩، ٢٠، والخطاب ١/ ٢٩٣ - ٢٩٤.

(٢) نفس المراجع.

(٣) مني المحتاج ١/ ٣٢، ٣٣.



النبي ﷺ استحاضة بالوضوء لكل صلاة،  
وردها خارج غير معتاد.<sup>(١)</sup>

وذهب المالكية في أشهرهم عندهم إلى أن  
الخارج غير المعتاد من السيلين كحصى تولد  
بالطن ودود لا يعتبر حدثاً ولو بيته من بول أو  
غائط غير متفاحش بحيث يسبب الخروج  
للحصى والدود لا للبول والغائط والقول الثاني  
عندهم: أنه لا وضوء عليه إلا أن يخرج الدودة  
والحصى عبر نفية.<sup>(٢)</sup>

٩ - واحتلوا في الربيع الخارجة من الذكر أو قبل  
المرأة:

وقال الحنفية في الأصح والمالكية وهو رواية  
عند الحنابلة: لا تعتبر حدثاً، ولا يستقض بها  
الوضوء، لأنها اختلاج وليس في الحقيقة رجا  
منبئة عن محل النجاسة، وهذا في غير المقضاة،  
فإن كانت من المقضاة فصرح الحنفية أنه يتدب  
لها الوضوء، وقيل: يجب، وقيل: لو متنة، لأن  
نيتها دليل خروجها من الذكر.<sup>(٣)</sup>

وقال الشافعية وهو رواية أخرى عند  
الحنابلة: إن الخارجة من الذكر أو قبل المرأة

الغائط فهو كناية عن الحدث من بول أو غائط  
ونحوهما. ونقوله ﷺ: «إذا وجد أحدكم في بطنه  
شيئاً فأشكّل عليه أخرج منه شيء أم لا، فلا  
يخرج من المسجد حتى يسمع صوتاً أو يجد  
ريحاً».<sup>(٤)</sup>

وهذه الأسباب بعضها حدث أكثر فيوجب  
الغسل كخروج القي، والحيض وانفاس،  
وبعضها حدث أصغر يوجب الوضوء فقط  
كالبول والغائط والذي والذي والودي والريح وسباني  
بيانه.

الأسباب المختلف فيها:

أ - ما يخرج من السيلين نادراً:

٨ - ما يخرج من السيلين نادراً كالدمود والحصى  
والشعر وقطعة اللحم ونحوها تعتبر أحداثاً  
تغض الوضوء عند جمهور الفقهاء: (الحنفية  
والشافعية والحنابلة)، وهو قول ابن عبد الحكم  
من المالكية

وبه قال الشافعية وسحق وعطاء والحسن،  
لأنها خارجة من السيلين فأشبهت المني،  
ولأنها لا تخلو عن بلة تتعلق بها،<sup>(٥)</sup> وقد أمر

(١) حديث: وأمر الاستحاضة بالوضوء لكل صلاة، أخرجه

بخاري: (الفتح ٣٣٢/١)، ط (المطبعة) من حديث مختلفة

(٢) جواهر الإكليل ١٩٩/١، ٢٠، والسنن ١١٥/١

(٣) ابن حبان ٩٢/١، والبيهقي ٢٥٠/١، وجواهر الإكليل

١٩٩/١، ٢٠، والسنن ١١٥/١

(٤) حديث: «إذا وجد أحدكم في بطنه شيئاً فأخرج منه شيء» أخرجه

مسلم ٢٧٦/١، ط (المطبعة) من حديث أبي هريرة

(٥) المراجع السابق، والسنن ١١٥/١



وابن عمر، وسعيد بن المسيب والحسن البصري  
وقادة والثوري وإسحاق. <sup>(١)</sup>

والدليل على ذلك ما ورد في الأحاديث،  
منها: قوله ﷺ: «الوضوء من كل دم سائل» <sup>(٢)</sup>  
وقوله عليه الصلاة والسلام: «من أصابه قيء، أو  
رعاف أو فلس أو مذي فليصرف، فليتوضأ ثم  
ليبين على صلاته وهو في ذلك لا يتكلم» <sup>(٣)</sup> ولأن  
الدم ونحوه نجاسة خارجة من البدن فأشبهه  
الخارج من السيلين. <sup>(٤)</sup>

ووجه ما اشترطه الحنابلة من الكثرة في غير  
الفائط والبول أن ابن عباس قال في الدم: «إذا  
كان قلحشا فعليه الإعادة»، ولما ورد أن ابن عمر  
رضي الله عنهما غصير بثرة فخرج دم قصصى ولم  
يتوضأ. <sup>(٥)</sup>

حدث بوجوب الوضوء، <sup>(٦)</sup> لقوله ﷺ: «لا وضوء  
إلا من صوت أو ريح» <sup>(٧)</sup>

ب - ما يخرج من غير السيلين:

١٠ - الخارج من غير السيلين إذا لم يكن نجسا  
لا يعتبر حدثا باتفاق الفقهاء. واختلفوا فيما إذا  
كان نجسا، فقال الحنفية: ما يخرج من غير  
السيلين من النجاسة حدث ينقض الوضوء  
بشرط أن يكون سائلا جازا إلى محل يطلب  
تطهيره ولو تدبى، كدم وقيح وصديد عن رأس  
جرح، وكقيء، ملا القم من مرة أو علق أو طعام  
أو ماء، لا يلثم، وإن غاب دما أو قيحا نفث وإن  
لم يمتلا القم عند أبي حنيفة وأبي يوسف خلافا  
لمحمد، ويشترط عند الحنابلة أن يكون كثيرا  
إلا الفائط والبول فلا تشترط فيها الكثرة  
عندهم.

والقول بأن النجس الخارج من غير السيلين  
حدث هو قول كثير من الصحابة والتابعين.  
منهم: ابن مسعود وابن عباس وزيد بن ثابت

(١) ابن عابدين ٩٣/١، ٩٤، الاختيار ١٠/١، وسراي  
مفلاح ١٦٦/١، ٥٩، وكشف القناع ١٣٢/١، والفتي  
لابن قدامة ١٨٥/١

(٢) حديث: «الوضوء من كل دم سائل» أخرجه الدارقطني  
١٠٩/١، ط دار المعائن من حديث نعيم الداري وأهله  
قدارطني بقطع في سند، وبجهالة راويين فيه

(٣) حديث: «من أصابه قيء أو رعاف أو فلس أو مذي،  
فليصرف، فليتوضأ ثم ليبين على صلاته وهو في ذلك لا  
يتكلم».

أخرجه ابن ماجه (١/٣٨٦-٣٨٧، ط الحلبي) من حديث  
حاتمة، وقال أبو بصير: «في إسناده إسحاق بن عمار،  
وقد روى عن المجازين وروايته عنهم ضعيفة».

(٤) البدر السالح ٢٤/١، ٢٥، والاختيار ٩/١، ٩٠، والفتي  
١٨٥/١ وما بعدها.

(٥) الفتى ١٨٥/١

(٦) مفتي المحتاج ٣٣/١، والمفتي ١٦٩/١  
(٧) حديث: «لا وضوء إلا من صوت أو ريح» أخرجه الزمذني  
(١٠٩/١)، ط الحلبي من حديث أبي هريرة، ونقل ابن  
حجر في المغناصص ١١٧/١، ط شركة المطبعة العلمية من  
البيهقي أنه قال: «هذا حديث ثابت قد اتفق شيخنا علي  
إخراج معناه من حديث جابر بن عبد».



ولما روي أنه عليه الصلاة والسلام . وقاد فلم يرضاء<sup>(١)</sup>.

واستثنى المالكية وأشافعية من هذا الحكم ماخرج من ثقبه تحت المعدة إن اسد محرجه ، وكذلك إذا لم ينسد في قول عند المالكية ، فينفض الوضوء<sup>(٢)</sup>.

ثانياً - الحدث الحكمي :

١١ - الحدث الحكمي هو ما يكون سببا لخروج الحدث الحقيقي ثانياً فيقام السبب مقام السبب احتياطاً . فيأخذ حكم الحدث الحقيقي شرعاً ، ويدخل في هذا النوع :

- زوال العقل أو التمييز وذلك بانتم أو لسكر أو الإغماء أو الجنون أو نحوها . وهذه الأسباب متفق عليها بين المذاهب في الجملة<sup>(٣)</sup> . واستدل الفقهاء بنقض الوضوء بالنوم بحديث صفوان ابن محرز قال : كان رسول الله ﷺ يأمرنا إذا كنا سفراً أن لا تنزع ثلثة أيام ولياليهن إلا من جنابة ، لكن من غائط وبول ونوم<sup>(٤)</sup>.

(١) - حديث . وقاد مع يرضاء . . قال العيني : هذا الحديث محريث لا ذكر له في كتب الحديث ، الباقية في شرح الهداية ١/٢٩٨ - ط دار الفكر

(٢) - معنى النجاس ٣٢/١ - ٣٣ . والمطرب ١/٢٩٢

(٣) - حاشية ابن مابدين ١/٩٥ ، ٩٦ . وجواهر الإكليل ١/١٠١ ، ومعنى النجاس ١/٣٣ ، ٣٤ . وكذلك النجاس ١/٢٥٥

(٤) - حديث صفوان بن محرز . وكان يأمرنا إذا كنا سفراً ، فحرج للفرزدق ١/١٥٩ - ط المحققين ثم نقل عن البخاري أنه حمت

وقال المالكية وأشافعية وهو قول ربيعة وأبي ثور وابن تيمية : الخارج من غير المسيلين لا يعتبر حدثاً ، لما روى أسوداود عن جابر قال :

خرجنا مع رسول الله ﷺ - يعني في غزوة ذات الرقاع - فأصاب رجل امرأة رجل من المشركين ، فحلف أن لا أنتهي حتى أهرق دما في أصحاب محمد ، فخرج يتبع أثر النبي ﷺ ، فنزل النبي ﷺ منزلاً ، فقال : ومن رجل يكثرنا؟<sup>(١)</sup> فأتى رجل من المهاجرين ورجل من الأنصار ، فقال : نكوننا بضم الشعب ، قال :

فلما خرج الرجال الى فم الشعب اضطجع المهاجري وقام الأنصاري يصلي ، وأتى الرجل ، فلما رأى شخصه عرف أنه ربيعة<sup>(٢)</sup> للقوم ، فرماه بهم فوقع فيه ، فزعمه حتى رماه بثلاثة أمهم ثم ركب وسجد ، ثم أتته صاحبه ، فلما عرف أنهم قد نذروا<sup>(٣)</sup> به هرب ، ولما رأى المهاجري ما بالأنصاري من الدم : قال : سبحان الله ! ألا أتبهتني أول ما رمى؟ قال : كنت في سورة اقرأها ، فلم أحب أن أنقطعها<sup>(٤)</sup>.

(١) - يكثرنا أي يجرنا

(٢) - ربيعة القوم هو تركب هذبي بشرط على المرتب بنظر المحدث من أي جهة يأتي منظر أصحابه

(٣) - أي شروا وأعلموا بكماله

(٤) - حديث جابر : وخرجنا مع رسول الله ﷺ . وأخرج البهزاد ١/١٣٦ - ١٣٧ . تحقيق عزت عبيد دعاسي ، وصححه ابن حبان ٢/٢١١ - ط دار الكتب العلمية .



وبما ورد عن النبي ﷺ قال: «العين وكاء»  
أصح من نام فليزفها»<sup>(١)</sup>

واختلفت عباراتهم في كسفية النوم النافض  
لنوموه:

فقال الحنفية: النوم النافض هو ما كان  
مضطجعا أو متكئا أو مستندا إلى شيء لو أزيل  
منه لسقط، لأن الانضجاع سبب لاسترخاء  
المفاصل فلا يعرض عن خروج شيء عادة،  
والنابث عادة كالتيش. والأكثر ما يزيل مكة  
النافضة، لزوال لقاعدة عن الأرض. بخلاف  
النوم حالة القيام والقعود والركوع والسجود في  
الصلاة وغيرها، لأن بعض الاستسكان ينافي  
إذ لو زال لسقط، فلم يبق الاسترخاء»<sup>(٢)</sup>

وذهب المالكية إلى أن النافض هو النوم  
الثقيل، أي لم يشعر بالصرير المرتفع، بقربه، أو  
سقوط شيء من يده وهو لا يشعر، طأن النوم أو  
فصر. ولا ينقض بالحنيف وكبر طأن، ويثبت  
النوموه إن طأن النوم الخفيف»<sup>(٣)</sup>

وعند الشافعية خمسة أقوال: الصحيح منها

(١) حدث: العين وكاء الله. ممن نام فليزفها أخرجه ابن  
ماجي ١٦٦/١٦٦ ط: الحنبلي من ١٠٠ حدث على من أنس  
ط: وحسن البوي في المصنوع ١٣/٦٩ ط: المنزه  
(٢) فتح القدير مع المائدة ١٢٢/١٢٢ ط

٣١ خواصر الإكليل ٢٠٠/٢٠٠ راجع إليه ١١١/٢٠٠ واستقر  
١٩٩/٢٠٠ والقسولي ١١٨/٢٠٠

أن من نام تمكننا مقعده من الأرض أو نحوه لم  
ينقض ونوموه، وإن لم يكن تمكننا ينقض على  
أية هيئة كان في الصلاة وغيرها الحديث أنس  
قال: كان أصحاب رسول الله ﷺ ينظرون  
العبث فسامون، أحبه قال: فعودا حتى تخفق  
رؤوسهم ثم يصلون ولا يتوضئون»<sup>(١)</sup> وروى  
عمر بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ  
قال: «ليس على من نام قاذيا أو قاعدا ونوموه  
حتى يصح عنه إلى الأرض»<sup>(٢)</sup> ويندب الوضوء  
عندهم إلا مع التمكين لخروجه من الخلاف»<sup>(٣)</sup>

وأما الخبائفة فقسمو النوم إلى ثلاثة أقسام:  
الأول: نوم المضطجع فينقض به الأوضوء قللا  
كان لو كثيرا أحدا المعصوم الحديثين السابقين.  
الثاني: نوم القاعد، فإن كان كثيرا ينقض ساء  
على أحد عشرين، وإن كان بسيما لا ينقض  
لحديث أنس الذي ذكره الشافعية. الثالث:

(١) حدث: وكان أصحاب رسول الله ﷺ ينظرون، أشبه  
بسامون. أحبه قال: فعودا. حسن لمحق رؤوسهم ثم  
يدلون ولا يتوضئون أخرجه الشافعي في مسنده ٢٤/١١  
- ترتيب السنن - ط: مطبعة السعادة، وأصله في صحيح  
مسلم ٢١٥/٢١٥ - ج: الحنبلي

(٢) حدث: «ليس على من نام قاذيا أو قاعدا ونوموه حتى يصح  
جنب إلى الأرض» كسرحه بن عدي في الكشاح  
٦٩/٦٩ ط: دار الفكر في ترجمة مهدي بن هلال. وقال:  
أمر حبري أن يطبعه ١٢٠/١٢٠ ط: شركة المطبعة الحديثة  
أمرهم منهم بوضع الحديث

(٣) منهي المحتضار ٣٥/٣٥، وقبيلوني ٣٢/٣٢، والمجموع



ماعد هاتين الحالتين ، وهو يوم القدر والواكع  
والساجد . وقد روي عن أحمد في هذه الحالات  
روايتان : أحدهما ينقض مطلقا للعسوم في  
الخيرتين ، والثانية : لا ينقض ، إلا إذا كثرت الحديث  
ابن عباس أن رسول الله ﷺ كان يسجد ويقام  
ثم يقوم قبلي فقلت له : هل كنت ولم تسجد ،  
فقد كنت ، فقال : إنما الوضوء على من قام  
مضطجعا فإنه إذا اضطجع استرح  
مقاصله .<sup>(١)</sup>

والخبرة في تحديد الكثير واليسير في التصحيح  
حديث العرف .<sup>(٢)</sup>

أما الكبر والجحون والأعماة فتليل نقض  
الوضوء بها أنها أبلغ في إزالة سكة من التيمم ،  
لأن السالم يسيرة ط بالاشارة ، بخلاف المعنون  
والسكرا والمغشى عليه .

وتعريف هذه الأمور بمعرفة حكمها وأثرها  
على الوضوء راجع إلى مصطلحاتها .

المباشرة الفاحشة دون الجماع .

١٧ - وتفسيرها ، كما قال الكاساني من الختمة :  
أن ياتسّر الرجل المرأة شهوة ويتشرطها وليس

(١) حديث : وإسبا الوضوء على من قام - أخرجه أبو داود  
(١٣٩/١) كشحح حديث عبيد الله بن عبد الله بن عمار  
(١٣٩/١) لا ينقضه ، الحديث من حديث ابن عباس  
وصحيف أبو داود ، وتأتي الحديث وسهول أحمد شاذل يحيى  
ذلك في تحفة القاري  
(٢) المعنى لا من طاعة (١٣٣/١) ١٣٤

بينها نوب ، ولم ير بدلا .<sup>(١)</sup>

وقال في السير : أن تكون بشرا من العرجين ولو  
جاء الزائرين أو الرجيب مع الاشارة ولو بلا  
بإني<sup>(٢)</sup> فهذه تنقض الوضوء عند جمهور الفقهاء  
- إلا أحمد من الختمة - ومن أبي أمامة أنه قال :  
يسجد رسول الله ﷺ في المسجد ، يؤمن معه ود  
معه ، إذا جاء رجل فقال : بارك وتعالى الله : إني  
أصبت حدا ، فأتته عني ، فكنت عنه  
رسول الله ﷺ ثم أعاد فقلت : يا رسول الله ، إني  
أصبت حدا فأفتمه عني ، فكنت عنه . وأبيت  
للمصلاة فلما انصرف بي رسول الله ﷺ قال  
ثم أمامة : فأتبع الرجل رسول الله ﷺ حين  
انصرف ، وأتته رسول الله ﷺ أنظر ما يريد على  
الرجل فلحق الرجل رسول الله ﷺ فقال :  
يا رسول الله ، إني أصبت حدا فأفتمه عني ، قال  
أو أمامة : فقال له رسول الله ﷺ : وأريت حين  
خرجت من بيتك أليس قد نوضأت فأحسن  
الوضوء ؟ قال : نسي يا رسول الله ، قال : ثم  
شهدت الصلاة مع فقال : نعم يا رسول الله .  
قال : فقال له رسول الله ﷺ : فإن الله قد غفر  
لك ذلك ، أو قال ذلك .<sup>(٣)</sup>

(١) الحديث في الكسائر ١٣٠/١

(٢) خلاصة ابن عاصم ١٩٩/١

(٣) حديث أبي أمامة قال : يا رسول الله ، إني أصبت

وتعني تعود معه - أخرجه مسلم (٢١١٧/١) ٢١١٨

(٤) الحديث



وقال الشافعية : هو لمس بشرتي الذكر والأنثى المذنبين بلغا حدا يشتهي ، ولو لم يكنوا بالغين : ولا فرق في ذلك بين أن يكون شهوة أو إكراه أو نسيان ، أو يكون الذكر محسوسا أو غيبا أو عينا ، أو المرأة عحوزا شهوة ، أو العحوزة ثدا أو أصيب سببا أو أشل أو أحدهما ميتا . والمراد بالبشرة ظاهر الجلد . وفي معناها اللحم ، كنحمة الأسنان واللسان واللثة وباطن العين . فخرج ما إذا كان على البشرة حائل ولو رفيفا . والملموس في كل هذا كاللمس في نقض وضوئه في الأظهر .

ولا ينقض ملمس المحرم في الأظهر ، ولا صغيرة ، وشعر ، وسن ، وظفر في الأصبع ، كما لا ينقض يلمس الرجل الرجل والمرأة المرأة والخنثى مع الخنثى أو مع الرجل أو المرأة ولو شهوة ، لانقضاء مظنتها .<sup>(١١)</sup>

وقال الحنابلة : من بشرة الذكر بشرة أنثى أو عكس الشهوة من غير حائل غير طفلة ومقل ولو كان الممس يتردد أو لزائد أو شائل ، ونوكا الملموس ميتا أو عحوزا أو محرما أو صغيرة تشتهي ، ولا ينقض وضوء الملموس بدنه ولو وجد منه شهوة ، ولا يمس شعر وظفر ومن وضوء مغطى أو سردسه رجل ولا من خنثى

(١١) مني المحتاج ١/٣٤٤ ، ٣٤٥ ، وحاشية القليوبي ١/٣٢٢ .

ولأن المباشرة على الصفة التي ذكرنا لا تخلو عن خروج المذي عادة إلا أنه محتمل إن جف بحرارة البدن فلم يقف عليه أو غفل عن نفسه لغلبة الشيق فكانت سببا مفضيا إلى الخروج ، وهو المتحقق في مقام وجوب الاحتياط .<sup>(١٢)</sup>

### التقاء بشرتي الرجل والمرأة :

١٣ . جمهور الفقهاء المالكية والشافعية والحنابلة على أن لمس بشرتي الرجل والمرأة حدث ينقض الوضوء في الجملة ، لكن تختلف عباراتهم في الشروط والتفصيل .

فقال المالكية : الذي ينقض الوضوء هو اللمس بعضو أصلي أو زائد يمس مساجده به عادة ، ولو انقصر أو شعر أو سن ، ولو وجد أشل خفيف يحس التلامس فوقه بطراوة الجسد ، إن فصد اللذة أو وجدها بدون الفصد ، قالوا : ومن يلهه لذة به عادة الأمر الذي لم يتم لهبه ، فلا ينقض يلمس جسدا أو فرج حدة برة لا تشتهي عادة ، ولو قصد اللذة أو وجدها ، كما لا تنقض يلمس عجم بغير لذة ، أما الغيبة بغم فنافذة ولا تشترط فيها اللذة ولا جردها .<sup>(١٣)</sup>

(١٢) مسالحي ١/٣١٠ ، وابن عسبر ١/٩٩ ، والغبية على اعداء ١/٢٠١ ، وحرام الإكليل ١/٢٠١ ، ومن المحتاج ١/٣١٠ ، وكشف الظن ١/١٢٩ ، ١٢٩ .

(١٣) حرام الإكامل ١/٢٠١ ، وحاشية الدسوقي ١/١١٥ ، ومبجدها



الأحداث مطلقاً، لحديث عائشة رضي الله عنها قالت: كنت أسام بين يدي رسول الله ﷺ ورجلاني في قبائله فإذا سجد غمز لي فقبضت رجلي فإذا قام بسطتها<sup>(١)</sup>، وعنها أنه ﷺ قبل بعض نسائه ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضأ<sup>(٢)</sup>.

### من فرج الأدمي :

١٤ - ذكر الشافعية والمالكية وهرواية عند الحنابلة أن من فرج الأدمي حدث يتنقض الرضوء في الجملة، ولكن اختلفت عباراتهم في الشروط والتفصيل :

فقال المالكية : يتنقض الرضوء مطلق من ذكر الماس البالغ التصل ولو كان غني مشكلاً يطن أو جنب لكف أو أصبح ولو كانت الإصبع زائدة وبها إحساس . ولا يشترط فيه التعمد أو الالتذاف . أما من ذكر غير، فيحري على حكم الملمس من تقييده بالقصد أو وجدان المذة<sup>(٣)</sup>.

وقال الشافعية : الناقض من قبل الأدمي

مشكلاً، ولا يمسسه رجلاً أو امرأة، ولا يمس الرجل رجلاً، ولا المرأة المرأة بشر يشهوا فيهم<sup>(٤)</sup>.

هذا، ويستدل الجمهور في اعتبارهم الملمس من الأحداث بما ورد في الآية من قوله تعالى : ﴿أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء﴾<sup>(٥)</sup> أي لمستم كما قرئ به، فعطف الملمس على الفج، من الغائط ورتب عليهما الأمر بالتيمم عند فقد الماء، فدل على أنه حدث كالنجس من الغائط . وليس معناه (أو جامعتم) لأنه خلاف الظاهر، إذ الملمس لا يختص بالجماع . قال تعالى : ﴿فلمسه بأيديهم﴾<sup>(٦)</sup> وقال ﷺ : «لمعلك تست»<sup>(٧)</sup>.

أما ما اشترطه المالكية من قصد المذة أو وجودها والحنابلة من أن يكون الملمس بالشهوة فللجمع بين الآية وبين الأخبار التي تدل على عدم التنقض بمجرد الالتقاء كما سيأتي<sup>(٨)</sup>.

أما الخنعية فلا يعتبرون من المرأة من

(١) حديث عائشة . كنت أسام بين يدي رسول الله ﷺ . أخرجه البخاري (الفتح ٥٨٨/١ - ط الصغرى)

(٢) لبيان على الهداية ٢٤٣/١ ، ٢٤٤ .

وحديث . قيل بعض نسائه ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضأ، أخرجه للترمذي (١/١٢٢ - ط المحلى) . وصححه ابن عبد البر في نصب الرتبة ٣٨/١ - ط المجلس العلمي .

(٣) حواشي الإكفيل ١/٢٠ - ٢١

(١) كشف القناع ١/١٦٨ ، ١٦٩

(٢) سورة النساء / ٣٣

(٣) سورة الأنعام / ٦

(٤) حديث : «لمعلك تست» . أخرجه أحمد (١/٢٣٨ - ط الميمنية) من حديث عبد الله بن عباس

(٥) جوامع الإكفيل ١/٢٠ ، ومعنى المحتاج ٣٤/١ ، ٣٥ .

وكشف القناع ١/١٦٨ ، ١٦٩



أنه قال: «من الغنى بيده إلى ذكره ليس دونه  
ستروج عليه الرضوخ»<sup>(١)</sup> وقوله ﷺ: «أيضا  
امرأة مست فرجها فلتنوضأ»<sup>(٢)</sup>

ونص الحنفية - وهو رواية أخرى عند الحنابلة  
أن من الفرج لا يعتبر من الأحداث فلا ينقض  
الوضوء، لحديث طلق بن علي عن أبيه عن  
النبي ﷺ أنه مثل عرج الرجل يمس ذكره في  
الصلاة فقال: «هل هو إلا بضعة منك»<sup>(٣)</sup>

قال الحنفية: يفضل بدء نداء الحديث من  
مس ذكره فلينوضأ أي ليغتسل بدء جماعه وبين  
قوله ﷺ هل هو إلا بضعة منك حين سئل عن  
الرجل يمس ذكره بعدما يتوضأ وفي رواية في  
الصلاة<sup>(٤)</sup>

= وغيرهما كما في التلخيص لابن عيسى: ١٢٢/١ - ط شركة  
الطبعة الفنية.

(١) حديث: «من الغنى بيده إلى ذكره ليس دونه سرفقد  
وجب عليه الوضوء» أخرجه أحمد (٣٣٣/٢ - ط الميمنة)  
من حديث أبي هريرة.

(٢) حديث: «أيضا امرأة مست فرجها فلتنوضأ» أخرجه أحمد  
(٢٩٣/٢ - ط الميمنة) من حديث عبدالله بن عمرو بن  
العاص.

(٣) حديث: «هل هو إلا بضعة منك» أخرجه أبو داود  
(١٧٧/١) - تحقيق عزت عبيد دعاسي - وصححه الفلاس،  
وقال الطحاوي: «إسناده مستقيم» كذا في التلخيص لابن  
عيسى (١٢٥/١) - ط شركة الطباعة الفنية.

(٤) أبو عاصم بن (٩٩/١) - ط الميمنة على المبدئية (٩٤٢/١)  
والقنبي لابن قدامة (١٧٨/١) - ١٧٩

ذكر كان أو أنش من نفسه أو غيره متصلا أو  
متفصلا يبطن الكف من غير حائل. وكذا (في  
الجديد) حلقة دبره ولو فرج الميث والصغير ومحل  
الجب والذكر الأشل وبالييد الشلاء على  
الأصبع، لا برأس الأصابع وما بينها<sup>(١)</sup>

وقال الحنابلة في الرواية التي تجعل منه  
حديثا: الناقض من ذكر الأدمي إلى أصول  
الأنثيين مطلقا سواء أكان الممس ذكرا أم أنثى،  
صغيرا أو كبيرا شهوة أو غيرها من نفسه أو  
غيره، لا من منقطع ولا محل القطع، ويكون  
المس يبطن الكف أو يظهره أو يعرفه غير ظفر،  
من غير حائل، ولو بزائد<sup>(٢)</sup>

كما ينقض من حلقة دبر منه أو من غيره،  
ومس امرأة فرجها الذي بين شفرها أو فرج امرأة  
أخرى، ومس رجل فرجها ومسها ذكره ولو من  
غير شهوة<sup>(٣)</sup>

والدليل على أن من الفرج حدث ما رواه  
يسرة بن منصور أن النبي ﷺ قال: «من مس  
ذكره فلا يصل حتى يتوضأ»<sup>(٤)</sup> وما روي عنه ﷺ

(١) مني للحناج ٣٥/١، ٣٦

(٢) كشاف الفتاح ١٢٧/١، ١٢٨، والقنبي ١٧٨/١

(٣) كشاف الفتاح ١٢٨/١

(٤) حديث: «من مس ذكره فلا يصل حتى يتوضأ» أخرجه  
الإمام مالك (١٢٢/١) - ط الحلبي، والترمذي (١٣٦/١) -  
ط الحلبي واللفظ للترمذي، وصححه البخاري وأحمد =



## الفقهية في الصلاة :

١٥ - جمهور الفقهاء، وهم المالكية والشافعية والحنابلة - لا يعتبرون الفقهية من الأحداث مطلقاً، فلا يتقضى الوضوء وبها اتصال ولا يجعون فيها وضوءاً، لأنها لا تنقض الوضوء خارج الصلاة فلا تنقضه الخبث، ولأنها ليست خارجاً بجاء بل هي صوت كالكلام واليكاء<sup>(١)</sup>.

وذكر الحنفية في الأحداث التي تنقض الوضوء الفقهية في الصلاة إذا حدثت من محل بالغ يقطن في صلاة كاملة ذات ركوع وسجود، سواء أكان متوضئاً أم متيمماً أم معتدلاً في الصحيح، وسواء أكانت الفقهية عند تمهوا لقوله ﷺ: «من صحك في الصلاة فقهية فليعد الوضوء والصلاة معاً»<sup>(٢)</sup>.

والفقهية ما يكون مسبباً خيراً، والضحك ما يسمعه هو دون جرائه، والتبسم ما لا صوت فيه ولو بذت أمته قالوا: الفقهية تنقض الوضوء ويطل الصلاة معاً، والضحك يبطل الصلاة خاصة، والتبسم لا يبطل شيئاً وعلى ذلك فلا يبطل وضوءه شيء ولا

(١) جوامع الإكفل ٢/١٦١، وندوة المجتهد ٢٩/١، والمص ١٧٧/١.

(٢) حديث «من صحك في صلاة فقهية فليعد الوضوء والصلاة معاً» أخرجه ابن عدي في الكامل ٣/٢٧٠، ح ١٠٢٧، دار تحكيم وابن خوري في الفعل المباحة ١/٣٦٨، ط دار نشر الكتب الإسلامية من حديث عبد الله بن عمر - ولأن ابن الخوذي «هذا حديث لا يصح».

والفقهية في الصلاة على الأصح عند الحنفية، كما لا يتقضى وضوء من فقهه خلع الصلاة، أو من كان في صلاة غير مكتملة، كصلاة الحنازة سجدة الثلاثة<sup>(٣)</sup>.

ثم قيل: إن الفقهية من الأحداث عندهم. وقيل: لا يلزم وجوب الوضوء بها عقوبة وزجر، لأن المقصود بالصلاة إظهار الخضوع والخضوع والتعظيم لله تعالى، والفقهية تنافي ذلك فتناسب انقراض صورته وزجره.

والراجع أنها ليست حدثاً ولا لاسوى بها جميع الاحتران مع أنها مخصوصة بأن تكون في الصلاة الكاملة من محل بالغ<sup>(٤)</sup>.

قال ابن عابدين: «رجح في الحر القول الثاني لموافقه القيس، لأنها ليست خارجاً نكاحاً بل هي صوت كالكلام واليكاء، ولموافقه لأحاديث المروية فيها، إذ ليس فيها إلا الأمر بإعادة الوضوء والصلاة ولا يلزم منه كونها حدث».

١٦ - وفائدة الخلاف في القولين تظهر في جواز من المصحف، وكفاية القرآن، فمن جعلها حدثاً مع كسائر الأحداث، ومن أوجب الوضوء عقوبة وزجر جور<sup>(٥)</sup>.

(١) حاشية ابن عابدين مع امير للعتار ١/٩٧، ٩٨، ومراقي الفلاح من ٥٠، ٥١، والبيان على اغنياء ٢٢٦/١، ٢٢٧، ٢٢٨.

(٢) المراجع السابق.

(٣) المراجع السابق.



وقالوا: إن وجوب الوضوء من أكل لحم  
الجزور نعيذني لا يعقل معناه فلا يتعدى إلى  
غيره، فلا يجب الوضوء بشرب لبنها، وورق  
خمها، وأكل كبدها وطحائها وسمائها وجلدها  
وكرشها ونحوه.<sup>(١)</sup>

### غسل الميت :

١٨ - ذهب جمهور الفقهاء وهو قول بعض  
الحنابلة: إلى عدم وجوب الوضوء بتفصيل  
الميت، لأن الوجوب يكون من الشرع، ولم يرد  
في هذا نص فيني عن الأصل. ولأنه غسل  
أدمي فأنشبه غسل الحي، وما روي عن أحد في  
هذا عمود على الاستحباب.<sup>(٢)</sup>

وميرى أكثر الحنابلة أن من غسل الميت أو  
عضه ولو في قميص يجب عليه الوضوء سواء  
أكان المقتول صبغياً أم كبيراً، ذكراً أم أنثى،  
مسليماً أم كافراً. لما روي عن ابن عمر

أكل لحم الجزور :  
١٧ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن أكل لحم  
الجزور لا ينفض الوضوء، كأكل سائر الأطعمة لما  
روى ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «الوضوء  
ما يخرج وليس مما يدخل»<sup>(١)</sup> ولا روي جابر قال:  
(كان أخسر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك  
الوضوء مما مثله الثاني)<sup>(٢)</sup> ولأنه ما كثر أنه سائر  
المأكولات في عدم التقص، والأمر بالوضوء فيه  
محمول على الاستحباب أو الوضوء التذكري وهو  
غسل اليدين.<sup>(٣)</sup>

وشرح الحنابلة - وهو أحد قولي الشافعي -  
بأن أكل لحم الإبل ينفض الوضوء على كل  
حال نيثاً ومطبوخاً، عالة كان الأكل أو  
جاهلاً.<sup>(٤)</sup> لقوله عليه الصلاة والسلام:  
«توضئوا من لحوم الإبل ولا توضئوا من لحوم  
الغنم».<sup>(٥)</sup>

(١) حديث: «الوضوء ما يخرج وليس مما يدخل» أخرجه  
الدارقطني (١/١٥١) ط دار المسانين وقال ابن حجر:  
«قد انفصل بين المتحيز وهو ضعيف جداً» فالنقص  
(١/١١٨) ط شركة الطباعة الفنية.

(٢) حديث: «كان أخسر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء  
مما مثله» أخرجه «بؤدود» (١/١٣٢) - تحقيق هـــــ  
«عشر» وصححه ابن خزيمة (١/١٢٨) ط المكتب  
الإسلامي.

(٣) بداية التجهيد ١/٤٠، وحوار الإكليل ٢/٢١١، والمغني  
١/١٨٩.

(٤) كشف الشفاه ١/١٣٠، والمغني ١/١٨٧، ١/١٩٠.

(٥) حديث: «توضئوا من لحوم الإبل ولا توضئوا من لحوم

- الغنم» أخرجه أبو داود (١/٢٨٨) - تحقيق هــــ  
«عشر» من حديث البراء بن عازب أنه قال: «سئل رسول  
الله ﷺ عن الوضوء من لحوم الإبل فقال: «لا توضئوا منها»  
وسئل عن لحوم الغنم فقال: «لا توضئوا منها» وأخرجه  
كذلك ابن خزيمة (١/٢٢١) ط المكتب الإسلامي) وقال:  
«لم نر خلافاً بين علماء أهل الحديث أن هذا الخبر صحيح  
من جهة النقل لمداخلة نقله»

(١) نفس المرجع

(٢) بداية المجتهد ١/١٤٠، والمغني ١/١٩٢، ١/١٩٤،  
وكشاف الشفاه ١/١٢٩، ١/١٣٠، والإيضاح ١/٢١٥



والأخيرة<sup>(١)</sup> فشرط الموت بعد الردة لحبوط العمل - كما قال ابن قدامة<sup>(٢)</sup> وتفصيله في مصطلح : (ردة).

الشك في الحدث :<sup>(٣)</sup>

٢٠ - ذهب جمهور الفقهاء الحنفية والشافعية والحنابلة إلى أن الشك لا يجب به الوضوء. فلو أيقن بالطهارة (أي علم سيفها) وشك في عروض الحدث بعدها فهو على الطهارة، ومن أيقن بالحدث وشك في الطهارة فهو على الحدث. لأن اليقين لا يزول بالشك، والأصل في ذلك ما ورد عن النبي ﷺ قال : «إذا وجد أحدكم في بطنه شيئا فأتمكّل عليه أخرجه منه شيئا» أم لم يخرج فلا يخرج من المسجد حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا<sup>(٤)</sup>.

ولو تيقنهما ولم يعلم الآخر منهما، مثل من تيقن

وإن عباس رضي الله عنهم أنهما كانا يمران غاسل الميت بالوضوء، ولأن الغالب فيه أنه لا يعلم أن تقع بدء على فرج الميت فتقام مظنة ذلك مقام حقيقته كما أقيم النوم مقام الحدث<sup>(٥)</sup>.

الردة :

١٩ - الردة - وهي الإتيان بما يخرج من الإسلام بعد تقررهِ - حدث حكيمى ينقض الوضوء عند الحنابلة وهو المشهور عند المالكية، فالمرتد إذا عاد إلى الإسلام ورجع إلى دين الحق فليس له الصلاة حتى يتوباً وإن كان متوضئاً قبل رده وإن ينقض وضوءه بأسباب أخرى. لقوله تعالى : ﴿وَلَمَّا دَخَلُوا مِنْ قُدْرِهِمْ إِلَى الْإِسْلَامِ لَمَّا نَبَيُوا مِنَ قَبْلِهِمْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ جُنَاحٌ عَلَيْهِمْ أَنْ يَتَضَرَّعُوا إِلَيْهِمْ فَيَاغُثُوا غُثَّهُمْ وَلَا يُفْضِلُوا إِلَيْهِمْ الْفُلُوكَ يَكُونُوا كَالْعِجَابِ فِي الدُّنْيَا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُهُنَّ لِلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّهُمْ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَٰئِكَ هُمُ الرَّاكِبُونَ﴾ (١) والطهارة عمل.

ونقل عن ابن القاسم من المالكية استحباب الوضوء في هذه الحالة.

ولم يعد الحنفية والشافعية الردة من أسباب الحدث فلا ينقض الوضوء بها عندهم لقوله تعالى : ﴿وَمَنْ يَرْتَدَّ عَنْكُمْ مِنْهُمْ عَنْ دِينِهِ عَمِلَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا كَافِرًا فَاُولَٰئِكَ هُمُ الرَّاكِبُونَ﴾ (٢)

(١) سورة البقرة: ٢١٧

(٢) جواهر الإكليل ٢: ١٠١، والخطاب ١: ٢٩٩، ٣٠٠، وبسائر المصنفات ١: ١٥٢، والفوائيد الفقيهية ص ١٢٢،

والنهي ١: ٢٩٩، ١٥٧

(٣) الشك هو التردد باستواء أو رجحان. ونقل : هو ما استوى طرفاه، وهو الوقوف بين محشوبين لا تسيل القلب إلى أحدهما فإذا ترجح أحدهما لم يطرح الآخر فهو يقين، وإذا طرح الآخر فهو غالب الظن، وهو يسرر يقين والغلوبي يقين.

١/ ٢٢٧، والتبرعات للبحر ج ١.

(٤) حديث : إذا وجد أحدكم في بطنه شيء فمكّمه أخرجه

(٥) ف ٢.

(٦) نظم المراجع

(٧) سورة الزمر ٢٥



صلى ثم شك هل أحدث أم لا فقيه قولان .

وذكر في الشايع والإكلیل أن من شك أثناء صلاته هل هو على وضوء أم لا فمضاهى على صلاته وهو على شكه ذلك ، فليأخره من صلاته استيقن أنه على وضوءه فإن صلاته مجزئة ، لأنه دخل في الصلاة بطهارة مثبتة ، فلا يؤثر فيها الشك الطاريء . أما إذا طرأ على الشك في طهارته قبل دخوله في الصلاة فوجب ألا يدخل في الصلاة إلا على طهارة مثبتة . ويتنفس الوضوء عنددهم أيضا بشك في السابق من الوضوء وأحدث سواء كانا محققين أو مضمنونين أو مشكوكين أو أحدهما محققا أو مضمونا والآخر مشكوكا أو أحدهما محققا والآخر مضمونا <sup>(١)</sup>

وقال في البدائع : لو شك في بعض وضوئه - وهو أول ما شك - غسل الموضع الذي شك فيه لأنه على يقين من الحدث فيه ، وإن صار الشك في مثله عادة له بأن يعرض له كثيرا لم يلغى إليه ، لأنه من باب الوسوسة فيجب قطعها <sup>(٢)</sup> . نقول الشيء بشيء . وإن الشيطان يأتي أحدكم فيفتن بين ألبته فيقول أحدث أحدث

أنه كان في وقت الظهر متطهرا مرة ومحدثا أخرى ولا يعلم أيها كان لاحقا يأخذ بضد ما قبلها عند الحنابلة وهو الأصح عند الشافعية ، وذكره بعض الحنفية ، وعلى ذلك فإن كان قبلها محدثا فهو الآن متطهر لأنه يقين الطهارة وشك في تأخر الحدث عنها والأصل عدم تأخره ، وإن كان قبلها متطهرا فهو الآن محدث ، لأنه يقين الحدث وشك في تأخر الطهارة عنه ، والأصل عدم تأخرها ، فإن لم يعلم ما قبلها لزومه الوضوء نتعارض الاحتمالين من غير مرجح <sup>(٣)</sup> .

والوجه الثاني عند الشافعية لا ينظر إلى ما قبلها ويلزمه الوضوء <sup>(٤)</sup> .  
والشهور عند الحنفية أنه لو تيقنها وشك في السابق فهو متطهر <sup>(٥)</sup> .

أما الماذنية فقد صرحوا بنقض الوضوء بشك في حدث بعد طهر علم ، فإن أبين بالوضوء ثم شك فلم ينزأ أحدث بعد الوضوء أم لا فليعد وضوءه إلا أن يكون الشك مستكحشا <sup>(٦)</sup> . قال الخطاب : هذا إذا شك قبل الصلاة ، أما إذا

(١) ابن عاصم ١/١٠٠ ، والبدائع ٣٣/١ ، ومثلها الطلبي ٣٧/١ ، ٣٨ ، والفتاوى ١٩٦/١ ، ١٩٧ ، وصحیح المصنوع ٣٩/١

(٢) القليوبي ٢٨/١

(٣) ابن علقم ١/١٠٩

(٤) شك المستكحش هو الذي يأتي كل يوم ونمرة (جوامع الإكلیل ٢١/١)

(٥) مواهب الحاصل شعيطات مع الفرج والإكلیل ١/١٠٠

وجوامع الإكلیل ٢١/١

(٦) بدائع الصانع في ترتيب الفرائع للكاشان ١/١٠١



فلا يتصرف حتى يسمع صوتاً لو يجد رجاءاً<sup>(١)</sup>  
والفصل في مصطلح (شك) و(وسوسة).

حكم الحدث :

٢١ - الحدث إما أن يكون أكبر فيوجب  
الفصل، أو أصغر فيوجب الوضوء فقط، أما  
أحكام الحدث الأكبر وأسبابه من الجنابة  
والحيض والنفساء فينظر تفصيله في مصطلحاتها  
ومصطلح : (غسل).

وفيه يأتي أحكام الحدث الأصغر :

أولاً : ما لا يجوز بالحدث الأصغر :

١ - الصلاة :

٢٢ - يحرم بالحدث (حيث لا عذر) الصلاة  
بأنواعها بالإجماع حديث الصحيحين : «لا يقبل  
الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ»<sup>(٢)</sup>  
وقوله عليه الصلاة والسلام : «لا صلاة لمن

(١) حديث : (إن القبطان يأتي أحدكم ليضع بين يديه  
أمرجه البيهقي في الخلائق من الشافعي أنه قال : قال  
رسول الله ﷺ : فذكره ، بغير سند دونه قوله : «يقول :  
أحدثت أحدثت» ، كذا قال ابن حجر في التلخيص  
١٢٨/١ ط شركة الطباعة الفنية).

(٢) حديث : «لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى  
يتوضأ» أخرجه البخاري (الفتح ٣٢٩/١٢ ط السلفية)  
ومسلم (٢٠٤/١ ط المحلى) من حديث أبي هريرة ،  
واللفظ البخاري.

لا وضوء له»<sup>(٣)</sup> وقوله ﷺ : «لا تقبل صلاة بغير  
طهور»<sup>(٤)</sup> وهو يعنى الغرض والنفل ، ومنها صلاة  
الجنائز باتفاق الفقهاء .

وفي معنى الصلاة سجدة التلاوة والشكر  
وخطبة الجمعة عند بعض الفقهاء ، وحكي عن  
الشعبي وابن جرير الطبري جواز الصلاة على  
الجنائز بغير وضوء ولا تيمم<sup>(٥)</sup> . وإذا كان هناك  
عذر كمن قطعت يده ورجلاه وبوجهه جراحة -  
كما ذكره الحنفية - لم يجد ماء ولا تراباً مع ضيق  
الوقت كما قال الشافعية - صلى وجوبا بغير  
طهارة<sup>(٦)</sup> وتفصيله في مصطلح (فقد الطهورين)  
هذا إذا كان محدثاً قبل دخوله في الصلاة .

٢٣ - أما إذا طرأ عليه الحدث وهو في الصلاة ،  
فجمهور الفقهاء ، وهم المالكية والشافعية وهو  
الصحيح عند الحنابلة برون بطلان الصلاة ،

(١) حديث : «لا صلاة لمن لا وضوء له» أخرجه ابن ماجة  
(٧٥/١) لمطابق عزت عبيد عباس) من حديث أبي  
هريرة . وفي إسناده ضعف . ولكن له نوادر ذكرها ابن  
حبر في التلخيص (٧٢/١ - ٧٥ ط شركة الطباعة الفنية)  
وقال : «مجموع الأحاديث يحدث منها قوة تدل على أن له  
أصلاً» .

(٢) حديث : «لا تقبل صلاة بغير طهور» أخرجه مسلم  
(٢٠١/١ ط المحلى) من حديث عبدالله بن عمر

(٣) بفتح الضميمة ٣٣/١ ، ٣٤ ، وبوجه الإكليل على من  
عجليل ٩٩/١ ، ولفظ المحتاج ٣٦/١ ، وكشاف التنصاع  
١٣٤/١ ، ولفظي ٩٤٢/١ - ٩٤١

(٤) ابن حبان ٥١٢/١ ، ومعنى المحتاج ٣٦/١



غلبة كان الحدث أو تساماه سواء كان المصلي  
هذا أم مأموم أم إماماً، لكن لا يبري بطلان  
صلاة الإمام على صلاة المأمومين عند من  
يعبرون لاستخلاء كياساتي في النفرة  
التأنيبة. وعلى ذلك فمن سببه الحدث في  
الصلاة تظل صلاته ويعرجه استنفاهاً لما روى  
علي بن معلق قال: قال رسول الله ﷺ: «إذَا  
أُحْدِكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَصْرُوهْ» فليُتَوَضَّأْ وليُجِدِ  
الاصلاة ما<sup>١</sup> وألا فهد طرطاً من شروط الصلاة  
في ثنائها عني وجه لا بعد إلا بعد زمن طريلي  
وعمل كثير فسدت صلاته.

وقال أحقبة: إن سبق المصلي حدث نوحاً  
رسي لصلوة عليه أهلاً، والاصلام ومن أخصابه  
في: أو عفاف أو قلنس أو ما يـ، فليُتَوَضَّأْ  
فليُتَوَضَّأْ ثم ليس على صلاته وهو في ذلك  
لا تكلمه<sup>٢</sup> لأن التلوي فيها سبق فلا يلحق به  
ما يتعداه والاستثناء: فصل تكون من شدة  
خلاف

وقد فصل الكاساني ذلك فقال إذا سبته  
حدث ثم تكلم أو أحدث متعدياً أو ضحك أو  
فهق أو أكل أو شرب أو نحو ذلك لا يجوز له  
البناء لأن هذه الأفعال مضافية للصلاة في الأصل  
ولا يسقط اعتبار المنافي إذا للضرورة ولا ضرورة،  
وكذا إذا جن أو أغشى عليه أو أجب لانه  
لا يكسر وقوعه فكان لبناء، منه بد وكذا لو أدى  
ركناً من أركان الصلاة مع الحدث أو مكث بفرد  
ما يتمكن فيه من أداء ركع لأنه عمل كثير ليس  
من أعيان الصلاة وله منه بد. وكذا لو استغنى  
من الشتر وهو لا يحتاج إليه وتوهم إلى الوضوء،  
فاغتراف الماء من الإناء أو استغنى من البئر وهو  
يحتاج إليه فتوضاً حازله البناء لأن الوضوء أمر  
لا بد للبناء منه والمشي والاعتراف والاستنقاء عند  
الحاجة من ضرورات الوضوء، ولو امتنع الصلاة  
بالوضوء ثم سببه الحدث فله بد منه، فيتم  
وفي لأن ابتداء الصلاة بالنهم عند فقد الماء  
حازله البناء أو لم، وفي بيان كيفية البناء قال  
الكاساني: المصلي لا يحل إلا أن كان مفرداً أو  
معدداً أو إماماً

فإن كان مفرداً فليُتَوَضَّأْ ونوحاً فهو باختيار  
إن شاء ثم صلاته في الموضع الذي نوحاً فيه  
وإن شاء عد إلى الموضع الذي افتتح لصلاة  
فيه، لأنه إذا أتم الصلاة حيث موقفه سببت  
صلاته عن شيء لكنه صلى صلاة واحدة في  
مكانين، وإن عاد إلى الصلاة فقد أدى جميع

١١-١٠-١١: «إماماً أحدكم» الصلاة مفردة. «معدداً»  
ولم يد الصلاة أخرجه أبو داود (١٠٠٠/١٢٧) في صحيح  
عمره. «معدداً» لأنه أمر لفظي. «يجهل» أو «أد»  
كذلك في المعجم لأبو جابر (٢٧١/١) «أشركه الظاهر»  
معدداً

١٢-١١-١١: «أمر أحدكم» في «أمر أحدكم» أو «أمر أحدكم»  
«معدداً» «معدداً» ثم ليس على صلاته. وهو ذلك لا  
يخفى. فليتم نوحاً (١١/١١)



لصلاة، وكان ذلك محضراً للصحية وغيرهم  
وم يشكره منكر فكان إجماعاً، ومثله عند الشافعية  
ما لم يعتمد الحدث أو انقضاء الصلاة<sup>(١)</sup>

وفي مقابل الأظهر عند الشافعية وإثرواية  
الشافعية للحنابلة لا يجوز الاستخلاف قال  
الشافعية: لأنها صلاة واحدة فلا يصح إمامون  
معاً، وقال الحنابلة: لأنه فقد شرط صحة  
الصلاة فنظّل صلاة المأمومين بطلاناً لصلاة  
كل أو تعدل الحدث<sup>(٢)</sup>

لحوار الاستخلاف شروط وتفصيل يظهر في  
مصطلح (استخلاف)

#### ب - الطواف :

٢٥ - جمهور الفقهاء على عدم حوار الطواف  
للسبب، سواء أكان الطواف فرضاً أم واجباً  
أم نفلاً، لأن سبباً أم في عبادة، أو في عبادة  
الطهارة شرطاً لصحة الطواف، لأنه في حكمه  
الصلاة لقولهم **صَلَاةٌ**، والطواف حول البيت مثل  
الصلاة، فلا تكلموا فيه، فمن تكلم فيه  
فلا ينكس إلا خيراً<sup>(٣)</sup>، والحنابلة في الصحيح

الصلاة في مكان واحد لكن مع زيادة شيء  
فأما سوى الوجه، إن فخير، وإن كان مقتدياً  
فانصرف ونوفاً فإن لم يرفع من الصلاة فعليه  
أن يعود لأنه في حكم المقتدي بعد ولو لم يعد وأتم  
بقية صلاته في بيته لا يجزيه. ثم إذا عاد يبغى  
أن يشتغل أولاً بفضله، ما سبق به في حال تشاغله  
بالوضوء، لأنه لاحق فكأنه خلف لإمام فيقوم  
مقدار قيام الإمام من غير فدية، ومقدار ركوعه  
وسجوده، ولا يصبره، وإذا لم يقصر، ولو تابع  
إمامه أولاً ثم اشتغل بقبضه ما سبق به بعد  
تعيين الإمام جازت صلاته خلاف لزم، وإن  
كان عاماً بمتعلق ثم ينوفاً وبشيء عامي  
صلاته. والأمر في موضع البناء وكعبته على نحو  
ما سبق في المقتدي، لأنه بالاستخلاف تحولت  
الإمامة إلى الثاني ومساوهم كحدث من المقتدين<sup>(٤)</sup>

#### استخلاف الإمام في حالة الحدث :

٢٤ - للإمام إذا سمعه أحداث أن يستخلف من  
يتم بهم الصلاة عند جمهور الفقهاء من الحنفية  
والشافعية، وهو الأظهر عند الشافعية بإثرواية عبد  
الحسين، لأن عمر رضي الله عنه ما طعن أحد  
يبدأ بعد الرحمن من عوف فقدمه فأنتم معه

(١) صحيح البخاري للبيهقي ١٤٤/١، وهوامير الإكثيل

٦٤/١، رسالة المحتاج ٢٣٢/٢، ٢٣٧، والعمى ٢٠١/٢

١٢٠، منه الصحيح ٢٣٦/٢، ٢٣٧، والعمى ٢٠٣/٢

وإمامه

٢٣: حديث، والطواف حول البيت مثل الصلاة، ألا أنهم

(٢) لم يأت في الحديث، ٢١٠/٢، ٢٢٤، وانظر حاشية بر  
عليه ١٠٣/٢، تبع القدير ١٠٣/٢، والعمى ٢٠٣/٢



عندهم عداوة الظهارة في الطواف من الواجبات ،  
وبعض الحنفية وهو قول عند الحنابلة على أنها  
من السنن .<sup>(١)</sup>

قال في البدائع : فإن طاف محدثاً جزأ مع  
التقصان ، لأن الطواف بالبيت شبهة بالصلاة ،  
ومعلوم أنه ليس بصلاة حفيفة ، فلكونه طوافاً  
حفيفة بحكم بالجواز ، ولكونه شبهة بالصلاة  
بحكم بالكراهة .<sup>(٢)</sup>

وتفصيله في مصطلح (طواف)

حدثاً أصغر بغير نس .  
واستثنى بعضهم من المنع منه في حالات  
خاصة كما إذا كان بحائل أو عود طاهرين أو في  
وعائه وعلاقاته ، أو لمعلم ومتعمم لغرض  
التعليم ، أو كان حمله في حال الحدث غير  
مقصود ، كان كان في صندوق ضمن الأمتعة ،  
ويكون المقصد من الأمتعة وفي داخلها قرآن .  
وتفصيل كل هذه المسائل مع آراء الفقهاء  
راجع مصطلح (مصحف) .

٢٧ - ويجوز مس وحمل كتب التفسير ومماثل  
فيها قرآن في حالة الحدث إذا كان التفسير أكثر  
من القرآن عند جمهور الفقهاء .<sup>(١)</sup> أما إذا كان  
القرآن أكثر أو مساوياً للتفسير أو يكون القرآن  
مكتوباً على الدرهم والدينار فقي منه  
لمسحلت تفصيل وخلاف ينظر في مصطلح  
(مصحف) .

٢٨ - هذا ، وما يحرم على المحدث حدثاً أصغر  
يحرم على المحدث حدثاً أكبر (الجنب والخائض  
والنساء) بطريق الأولى ، لأن الحدث الأكبر  
أغلظ من الحدث الأصغر .

= (أشارت العشرية) من حديث حكيم بن حزام ، وحسن  
الشيخ إسناده كما في التلخيص لأمن حجر (١/١٢١) - ط  
شركة الطباعة العلمية .

(١) بدائع الصنائع (١/٣٣٢) - وابن عابدين (١/١٠٦) .  
وجواهر الإكليل (١/٢١) ، ومغني المحتاج (١/٣٧) ، وكشاف  
القناع (١/١٣٥) .

- تتكلمون فيه ، فمن تكلم فيه فلا ينكس إلا بصيرة  
الحرجة الزمذي (٢٨٤/٣) - ط الحلبي ، من حديث عباد  
ابن عباس ، وصحح ابن سيرين بعض طرقه ، كما في  
التلخيص (١/١٣٠) - ط شركة الطباعة العلمية .

(١) بدائع الصنائع للعلاني (١/٣٤) ، وحاشية ابن عابدين  
(١/١٠٦) ، ١١٩/٢ ، وجواهر الإكليل (١/٢١) ، ١٧٣ ،  
ومغني المحتاج (١/٣٦) ، والمغني (٢/٣٧٧) ، وكشاف القناع  
(١/١٣٥) .

(٢) الطبع (١/٣٤) .  
(٣) سورة الواقعة ٧٩ .

(٤) حديث ، وقال الحكيم بن حزام : لا نس الطهارة إلا  
وأنت طاهر ، أخرجه الحكيم (٣/٤٨٥) - ط والسرقة .



وجمهور الفقهاء على أنه بدل ضروري لا يرفع  
الحدث لكنه يساح للمتعيم الصلاة به وتحريمها  
للضرورة مع قيام الحدث حقيقة<sup>(١)</sup>  
وقال الحنفية: إن التيمم بدل مطلق للوضوء  
والغسل، فيرفع الحدث إلى وقت وجود الماء،  
فيجوز به ما يجوز بالوضوء والغسل مطلقا<sup>(٢)</sup>.  
ونقصه في مصطلح: (تيمم).



وزيادة على ذلك يحرم على المحدث حدثا  
أكبر ما يأتي:

١ - تلاوة القرآن الكريم بقصد التلاوة. (ر)  
تلاوة).  
٢ - الاعتكاف: كما فصل في مصطلح  
(اعتكاف).

٣ - المكت في المسجد بانفاق الفقهاء. أما دخول  
المسجد عبورا أو مجتازا، فأجازته الشافعية  
والحنابلة ومنعه الحنفية والمالكية إلا للضرورة<sup>(٣)</sup>.  
لقوله ﷺ: «إن المسجد لا يحمل للجنب  
ولا للخنثى»<sup>(٤)</sup>.

ونقصه في مصطلح: (مسجد).  
ويحرم بالحض والغسل على ذلك  
الصيام. (ر: حض، وغسل).

ثانيا - ما يرفع به الحدث:  
٢٩ - يرفع الحدث الأكبر بالغسل، والأصغر  
بالفعل والوضوء بانفاق الفقهاء. وينظر  
نقصه في مصطلحي: (غسل، وضوء).  
أما التيمم فهو يدل من الغسل والوضوء،

(١) حاشية ابن عابدين ١/ ١١٥، ١١٦، وحواشي الإكليل  
١/ ٢٣، وحاشية القليوبي ١/ ٦٤، ٦٥، والمغني لابن  
قدامة ١/ ١٤٤، ١٤٥.

(٢) حديث «إن المسجد لا يحمل للجنب ولا للخنثى» أخرجه  
ابن ماجه ١/ ٢١٤ - ط الحنفية من حديث أم سلمة،  
وقال البوصيري «إسناده ضعيف»

(٣) حاشية المدسوتي مع الشرح الكبير ١/ ١٥٤، ومغني  
الفتاوى ١/ ٩٧، ١٠٥، وكشاف الفتاوى ١/ ١٦٦، ١٦٩  
(٤) تبيين الحقائق للزيلعي ١/ ٢٣، ونبذات الصنائع ١/ ٤٢



## حد الحرابة

انظر: حرابة.

## حدود

التعريف:

١ - الحدود جمع حد، وهو في اللغة المنع، ومنه سمي كل من الجواب والمجان حداداً، لمع الأول من السدخول، والثاني من الخروج، ويسمى التعريف للحرابة حداً، لمنعه من الدخول والخروج. وحدود الله تعالى محارمه، لقوله تعالى: ﴿تلك حدود الله فلا تقربوها﴾. <sup>(١)</sup>

والحد في الاصطلاح: عقوبة مقدرة وجبت بحق الله تعالى، وعرفه الشافعية والحنابلة بأنه عقوبة مقدرة على ذنب وجبت حقاً لله تعالى كما في الزنى، أو اجتمع فيها حق الله وحق العبد كالقذف فليس منه التعزير لعدم تقديره، ولا القصاص لأنه حق خالص لأدمي. وعند بعض الفقهاء، هو عقوبة مقدرة بتقدير الشارع، فيدخل القصاص.

ويطلق لفظ الحد على جرائم الحدود مجازاً، فيقال: ارتكب الجنى حداً، ويقصد أنه ارتكب جريمة ذات عقوبة مقدرة شرعاً. <sup>(٢)</sup>

## حد الردة

انظر: ردة.

## حد الزنى

انظر: زنى.

## حد السكر

انظر: سكر.

## حد القذف

انظر: قذف.

(١) سورة البقرة (١٨٧).

(٢) مختار الصحاح مادة (حد) والتعريفات تلخيص جلي، -



الألفاظ ذات الصلة : قوله تعالى ﴿وتعزروه وتوقروه﴾<sup>(١)</sup> فهو من الأخذاد.<sup>(٢)</sup>

٢ - القصاص لغة الملائمة، واصطلاحاً: أن يوقع على الجاني مثل ما جنس كالنفس بالنفس وإخراج بالخرج.<sup>(٣)</sup> ومنه قوله تعالى : ﴿وتنكم في القصاص حياة يا أيها الذين آمنوا﴾<sup>(٤)</sup> وقوله تعالى ﴿كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر﴾<sup>(٥)</sup>.

فالقصاص غير أخذ لأنه عقوبة متدنية وجبت حداً للجاني.

ب - التميز :

٣ - أصله من العزير وهو في اللغة بمعنى الرد والمنع، وذلك لأنه يمنع من معاودة الضيق، ويطلق أيضاً على التخصيم والتعظيم، ومنه

د - الجناية :

٥ - الجنائية لغة : اسم لما يكتسب من الشر، وشرعاً : اسم لفعل محرم وقع على مال أو نفس.<sup>(٦)</sup> فبين الجنائية وأخذ على الإطلاق

(١) ابن عباسين ١٣/ ٦٦٠ ط دار تبعة شراك المرمي، والطحاوي ٢٦/ ٣٨٨ ط دار الشريعة، وكذلك نقايع ١٦/ ٧٧ ط دار الكتب، ونيل الشارب ٢/ ٥٥٠، والأخبار ١٢/ ٧٩ ط دار المعرفة، وحاشية الروافض ٨/ ١١٥ ط دار الفكر، ونبذة الجهد ١٢/ ٣٣، والوجيز ٩/ ١٦٤، ونبذ الأوطار ٧/ ٢٥٠ ط المجلس، وسبل السلام ٤/ ٢١٤ ط المكتبة التجارية الكبرى، وقمع التدمير ٢/ ١١٣، ولشدائع ١٧/ ٤٦، وحاشية الطحاوي على شرح التحرير ١٢/ ١٢٧، (٢) عمدة الصالحات ص ١٢١ (٣) النص في التصريفات لتبجرجاني، والأصيل ١١/ ٧٩ و ٢١/ ٥١ (٤) سورة البقرة ١٧٩ (٥) سورة البقرة ١٧٨



المجازي صوم وخصوص من وجه إذ كل حد جنابة وليس كل جنابة حداً، وأما على الإطلاق الأول فبينهما تباين.

الحكم التكليفي :

٦ - إقامة الحدود فرض على ولي الأمر ودليل ذلك الكتاب والسنة والإجماع، والمفعول أما الكتاب فمنه قوله تعالى في الزنى : ﴿الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة﴾<sup>(١)</sup>.

وفي السرقة ﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا﴾<sup>(٢)</sup> الآية وفي حد الفذف : ﴿والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً...﴾<sup>(٣)</sup> وفي قطع الطريق : ﴿إنما جزاء الذين يغربون الله ورسوله، ويحسون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا﴾ الآية<sup>(٤)</sup>.

وأما السنة : فحديث ماعز والغامدية، والعسيف<sup>(٥)</sup> وغيرها من الأحاديث المشهورة.

وقد وقع الإجماع على وجوب إقامة الحدود، وأما المفعول : فمراد الطباع البشرية، والشهوة النفسانية مائلة إلى قضاء الشهوة، واقتصاص الملاذ، وتحصيل مقصودها وبحبوها من الشرب والزنى والتشفي بالقتل وأخذ مال الغير، والاستطالة على الغير بالشم والضرب، فاقضت الحكمة شرع هذه الحدود حسماً لهذا الفساد، وزجراً عن ارتكابه، ليبقى العالم على نظم الاستقامة، فإن إخلاء العالم عن إقامة الزاجر يؤدي إلى انحراجه، وفيه من الفساد ما لا يخفى<sup>(٦)</sup>.

ولهذا قال صاحب الهداية : والمقصود الأصلي من شرعه الاتزاع عما يتضرر به العباد<sup>(٧)</sup>.

أنواع الحدود :

٧ - اتفق الفقهاء على أن ما يطبق على جريمة كل من الزنى والقذف، والسكر، والسرق، وقطع الطريق يعتبر حداً، واختلفوا فيما وراء ذلك.

فذهب الحنفية إلى أنها ستة، وذلك بإضافة حد الشرب للخمر خاصة. ويرى المالكية أن الحدود سبعة، فيضيفون إلى المتفق عليه الردء والبغض، في حين يعتبر بعض الشافعية

(١) سورة النور / ٢

(٢) سورة المائدة / ٣٨

(٣) سورة النور / ٤

(٤) سورة المائدة / ٣٣

(٥) حديث ماعز والغامدية أخرجه مسلم (صحيح مسلم

٣ / ١٣٢١ - ١٣٢٢) ط المطبعي

(٦) ابن عابدin ٣ / ١٤٠، والاعتبار ١ / ٧٩، والمطحطوي

١ / ٣٨٨، والفتاوى الهندية ٦ / ١٤٣

(٧) فتح القدير ٥ / ٣ ط دار إحياء التراث العربي.



القصاص أيضا من الحدود، حيث قالوا: الحدود ثمانية وعشرون بينها. واعتبر المالكية والشافعية قتل تارك الصلاة عمدا من الحدود.<sup>(١)</sup>

ز - لا تسرق الحدود - ما عدا حد القذف - على الدعوى بخلاف القصاص.

ح - يجوز الرجوع عن الإقرار في الحدود ولا يجوز في القصاص.

يسرد ذلك كله أن الحدود حتى الله تعالى بخلاف القصاص، فإنه حق للعبد، والفصل في أبواب الحدود من كتب الفقه،<sup>(٢)</sup> (و: قصاص).

أوجه الخلاف بين التعزير والحدود ٩ - يختلف التعزير عن الحدود في أمور يرجع إليها في مصطلح: (تعزير)

تداخل الحدود : ١٠ - اتفق الفقهاء على أن ما يوجب الحد من الزنى والسرقه، والقذف (إذا رفع على شخص واحد) وثوب الخمر إذا تكرر قبل إقامة الحد، تجزأ حد واحد، بعم خلاف، وبه قال عطاء والزهرري، وإسحاق، وأبو نؤم، وأبو المنذر.

أما إذا وقع القذف على أكثر من واحد فيه خلاف وتفصيل، ينظر في مصطلح (خدم)

والأصل قاعدة: إذا اجتمع أمران من جنس واحد، ولم يختلف مقصودهما، دخل أحدهما في الآخر غالبا، وعلى هذا فيكتفى بحد واحد

أوجه الخلاف بين الحد والقصاص: ٨ - أ - يرى جمهور الفقهاء أن لإمام لا يقضي بعلمه في الحدود بخلاف القصاص.

ب - لا توث الحدود في الجملة، وأما القصاص فيورث. وفي حد القذف خلاف، ينظر في (القذف).

ج - لا يصح التعزير في الحدود في الجملة بخلاف القصاص.

د - التقدم لا يمنع من الشهادة بالقتل في القصاص بخلاف الحدود عمدا، بعض الفقهاء، سوى حد القذف.

هـ - ثبت القصاص بالإثابة والكتابة من الأعراس بخلاف الحدود.

و - لا يجوز الشهادة في الحدود، ويجوز في القصاص.

(١) ابن علقين ٣/ ١٦٠، والخطاطي ٢/ ٣٨٨، وشرح الصغير ١/ ٥١٢٥ دار الفارف، وفتاوى الإكيلي على مواهب الجليل ١/ ٢٧٦، و٢/ ٣١٩، والفتاوى القروية ٢/ ٣٩٠ وما بعدها، وكشف النام ١/ ٥٧، ٨٩، ١٠٤، ١١٦، ١٢٨، ١٤٩، والمهي ٨/ ٢٥٦ وما بعدها، وبصرة الحكام ٣/ ١٣٥ ط دار الكتب العلمية والفتاوى ١/ ١٠١

(٢) ابن علقين ٣/ ٢٥٣، والأشباه والنظائر لابن نجيم ١/ ١٧٤، ١٧٥، والفتاوى للفتاوى ٢/ ١٧٧



لجاسبات اتحد جنسها بخلاف ما اختلف جنسها، لأن المقصود من إفالة الحد هو الزجر وأنه يحصل بحد واحد.

وإن أقيم عليه الحد، ثم حدثت منه جناية أخرى ففيها حدها، لعدم النصوص ولوجود المرجح، ولما روي أن رسول الله ﷺ سئل عن الأمة تزي قبل أن تحصن قال: «إن زنت فاجلدوها، ثم إن زنت فاجلدوها، ثم إن زنت فاجلدوها» (١).

ولأن تدخل الحدود إنما يكون مع اجتماعها، وهذا الحد الثاني وجب بعد سقوط الأول باستيفائه (٢).

وفي حالة اجتماع الحدود المختلفة كما لوزني، وسرق وشرب الخمر، أو اجتماعها مع القصاص والتعزير خلاف وتفصيل يرجع إليه في مصطلح: (تداخل) (تعزير).

عدم جواز الشفاعة في الحدود :

١١ - لا خلاف بين جمهور الفقهاء في أنه لا تجوز

(١) حديث: «إن زنت فاجلدوها، ثم إن زنت فاجلدوها، ثم إن زنت فاجلدوها» من حديث أخرجه مسلم (١٣٢٩/٣) ط الحلي من حديث أبي هريرة.

(٢) ابن حابدين ١٧٦/٤، ١٧٦، والبدائع ٥٥/٧، ٥٦، والأمناء والظواهر لأبي نجيم ١٤٧، ١٤٨، والفتاوى الفقهية ١٣٤، والشيخ والإكهل على مواهب الجليل ٣١٣، ٣١٤، وروضة الطالبين ١٠/١٠٠، والمغني ٢١٢/٨، وتبلي الموطأ ٣٥٤/١

الشفاعة في الحدود بعد وصولها للمحاكم، والشبوت عنده، لأنه طلب ترك الواجب، لأن النبي ﷺ أنكر على أمامة من زيد حين ضفع في المخزومية التي سرقت، فقال: «أنتشفع في حد من حدود الله تعالى» (١) وقال ابن عمر رضي الله تعالى عنهما: من حالت شفاعته دون حد من حدود الله تعالى فقد ضل الله في خلقه (٢). وأما قبل الوصول إليه، فعند جمهور الفقهاء تجوز الشفاعة عند الرافع له إلى الحاكم ليطلعه، لأن وجوب الحد قبل ذلك لم يثبت. فالوجوب لا يثبت بمجرد الفعل.

وقال مالك: إن عرف بشر وفساد فلا أحب أن يشفع له أحد، ولكن يترك ليقام عليه الحد (٣).

أثر التوبة على الحدود :

١٢ - لا خلاف بين الفقهاء في أن حد قطاع الطريق والردة يستلزمان بالتوبة إذا تحققت توبة

(١) حديث: «أنتشفع في حد من حدود الله» أخرجه البخاري (الفتح ٨٧/١٢) ط السلفية من حديث عائشة.

(٢) أخرجه ابن عمر: «من حالت شفاعته دون حد من حدود الله» أخرجه ابن أبي شيبة (٩٦/٩) ط البداء السلفية - (بهي).

(٣) ابن عابدين ١٤٠/٣، والخططي ٢٨٨/٢، والشرح لمصنف ٤٨٩/٤، والقوانين للفتحية ٣٤٩، ٣٥١، ومواهب الجليل ١٠/٣٢٠، وروضة الطالبين ١٠/٩٥، والمغني ٢٨١/٨، ٢٨٢.



قوم، خلافاً عند آخره. وفي الموضوع تعصين  
يرجع إلى شبهة،

والأصل في ذلك قوله ﷺ: «ادروا الحدود  
بالشبهات»<sup>(١)</sup> وفي حديث عائشة رضي الله  
تعالى عنها: «ادروا الحدود عن المسلمين ما  
استطعتم». فمن كان له مخرج فخلوا سبيله، فإن  
الإمام أن ينجي في العفو خير من أن يقتص. في  
العقوبة»<sup>(٢)</sup> وأخذت الرواية في ذلك متفق  
عليه، ونقلته الأئمة بالمقبول<sup>(٣)</sup>.

سقوط الحدود بالرجوع عن الإقرار.

١٤ - إن ثبتت الحدود بالإقرار، فلا خلاف بين  
جمهور الفقهاء في أنها تسقط بالرجوع، إذا كان  
الحمد حقاً لله تعالى.

والحدود تدرى، بالشبهات، لما روي أن  
معاذاً لما أقر بين يدي رسول الله ﷺ بالزنى،

(١) حديث «ادروا الحدود بالشبهات» لموجده شيخنا  
في القصد لمحنة للسعدى (ص ٣٠ - ط السعادة) ونقل  
عن ابن حجر أنه قال: «في مسند من لا يعرف»  
(٢) حديث: «ادروا الحدود عن المسلمين ما استطعتم...»  
أمرجه الترمذي (٣٢/٤) - ط الخفي، من حديث عائشة،  
وصحبه ابن حجر في التلخيص (٥٦/٤) - ط شركة الطاعة  
للمعة

(٣) ابن عسبير ١٤٩/٣، والأشباه والنظائر لابن نجيم  
١٤٢، والفتاوى الفقهية ٣٤٧، والأشباه والنظائر  
للسويعي ١٢٢، والمشتور في القواعد ١٢/١٤٥، وروضة  
الطالبين ٩٢/١٠، ٩٣، وكشف القناع ٩٦/٦

القاطع قبل العذرة عليه، وكذلك حد ترك  
الصلاة عند من اعتد، حد، وذلك بقول الله  
تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْرَأُوا  
عَلَيْهِمْ، فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾<sup>(١)</sup>.

وذهب جمهور الفقهاء، إلى أن بقية الحدود  
بعد دفعها إلى الحاكم لا تسقط بالتوبة. أما قبل  
ذلك، فذهب الخنيفة والشافعية في مقابل  
الأظهر، وأخسنة في رواية إلى أن الحد يسقط  
بالتوبة.

وذهب المالكية والشافعية في الأظهر،  
والخابلة في رواية أخرى إلى أنه لا يسقط بالتوبة  
ولو كان قبل الرفع إلى الإمام. لثلاثه ذلك  
دريئة إلى إسقاط الحدود والزواج<sup>(٢)</sup>.

سقوط الحدود بالشبهة.

١٣ - أجمع الفقهاء على أن الحدود تقدر  
بالشبهات. وشبهة ما يشبه الثابت وليس  
ثابت، سواء كانت في المفاعل، كمن وطئ  
امراً غيب جنيلته. أو في المحل: بأن يكون  
لأوطئ، فيها منك أو شبهة ملك كالأمة  
المشركة. أو في الطريق: بأن يكون حرماً عند

(١) سورة المائدة / ٣٤

(٢) ابن عابدين ١٤٠/٣، والعمدة ٣٨١/٦، والمخرج  
المعتمد ٤٨٩، والروايات الفقهية ٣٥٤، وروضة  
الطالبين ٩٧/١٠، والمختار في القواعد ١٤٥/٦، ٤٢٦،  
والفتاوى ١٩٦/٨، ٢٩٧



عند من يشترطون إقامة الحد البداية بالشهود وهم الحنفية - لأن بالثبوت قد قامت البداية على وجه لا يتصور عوده، فسقط الحد ضرورة<sup>(١)</sup>.

سقوط الحدود بالتكذيب وغيره:

١٦ - تكذيب المزني بـ للمقر بالزني قبل إقامة الحد عليه، وتكذيب المقذوف بشهوده عنى القذف، وهي البينة بأن يقول: شهدي زور، وادعاء النكاح والمهر قبل إقامة حد الزني تعتبر من سقطات الحدود عند الحنفية، وقد فصلت في أبوابها<sup>(٢)</sup> (ز: زني، قذف).

عدم إرث الحدود:

١٧ - لا خلاف بين جمهور الفقهاء في أن الحدود لا تورث، وكذا لا يؤخذ عنها عوض، ولا صلح فيها ولا غص، لأنها حق الشرع.

واستثنى الشافعية حد القذف، لأن الغالب فيه عندهم حق العبد فيورث ويصح العفو عنه. والمخالفة مع الشافعية في جواز العفو عن حد القذف.

واختلفت الروايات عن مالك في ذلك: فقال في رواية: له العفو ما لم يبلغ الإمام؛ فإن بلغه فلا عفو، وفي رواية أخرى عنه: قال: له

(١) البدائع ١١/٧، ١٦، وابن عابدين ١٤٥/٣

(٢) البدائع ٦١/٧

لحقه الرجوع<sup>(١)</sup>، فالو لم يكن محتملاً للسقوط بالرجوع ما كان للتلقين قائدة. ولأنه يورث الشبهة بالرجوع عن الإقرار قد يكون نصاً، وقد يكون دلالة، بأن يأخذ الناس في وجهه، فيهرب ولا يرجع، أو يأخذ الجلال في الجلد فيهرب، ولا يرجع، فلا يتعرض له، لأن الحسب في هذه الحالة دلالة الرجوع.

واستثنوا حد القذف، فإنه لا يسقط بالرجوع، لأنه حق العبد، وهو لا يحتمل السقوط بالرجوع بعد ما ثبت كالفصاح.

وإذا ثبت الحد بالبينة أو الحصل في الزني - عند من يقول به - لم يسقط بالرجوع<sup>(٢)</sup>.

ويسقط الحد برجوع الشهود كلهم أو بعضهم إذا كان الباقي أقل من النصاب بعد القضاء، قبل الإضاء. وتفصيل ذلك في كتاب الشهادات من كتب الفقه.

سقوط الحدود بموت الشهود:

١٥ - يسقط حد الرجم خاصة بموت الشهود -

(١) حديث ماهر

أخرجه مسلم (١٣١٩/٣) - ط الحلي، من حديث جابر بن سمرة.

(٢) ابن عابدين ١٤٠/٣، والبدائع ٦١/٧، ٦٢، والناج والأكمل على مواهب الجليل ٢٩١/٩، والشرح الصغير ٤٥٣/٢، والقوانين الفقهية ص ٣١٩، وروضة الشالبيين ٩٨، ٩٩/١٠، والفتاوى الفوائد ٤٠/٢.

والفتاوى ١٩٧/٨، ٢٩٨



في حد قطاع الطريق : (وذلك لهم خري في  
أنديا ولهم في الآخرة عذاب عظيم) <sup>(١)</sup>.

المعنى مطلقاً، بلغ ذلك الإمام أولاً يبلغ <sup>(٢)</sup>  
وتفصيل ذلك في (تذوق).

### الإثبات في الحدود:

٢٠ - لا خلاف بين الفقهاء في أن الحدود تثبت  
بالبينة أو الإقرار عند استجتماع شرائطها  
واختلقوا فيها وراء ذلك كعلم الإمام وقربة  
الحبل وغيرهما:

أولاً - البينة وشروطها في الحدود:

تنقسم شروط البينة إلى قسمين:

١ - ما يهم الحدود كلها:

٢١ - وهي المذكورة عند الأئمة الأربعة، فلا  
تقبل شهادة النساء في الحدود. والأصالة عند  
الخصية وهو المراجع عند الشافعية والمذهب لدى  
الحنابلة، فلا تقبل الشهادة على الشهادة، ولا  
كتاب القاضي إلى القاضي، فلو تمكن زيادة  
شبهة فيها، والحدود تدرأ بالشبهات.

ويرى المالكية والشافعية في قول عدم  
أشئ من الأصالة، وهذا إذا تعذر أداء الشهادة  
من الشاهد الأول لمريض أو غيب أو موت. <sup>(٣)</sup>

وتفصيل ذلك في مصطلح: (شهادة)

(١) سورة المائدة ٣٣

(٢) ابن عابدين ١٤٢/٣ - وشيخه ١٤٦/٧، والشرح  
الصغير ٤٥٩/٤، والفتاوى النقية ٣٠٦، وموقع  
الحبل ١٧٩/٦، وسدادة المجتهد ١٦٤/٢ وشرح-

### الثالث بسبب الحد:

١٨ - لا خلاف بين الفقهاء في أن الحدود إذا أتي  
بها على الوجه المشروع من غير زيادة أنه لا  
يضمن من ثقلها، وذلك لأنه فعنها بأمر الله  
وأمر رسوله، فلا يؤخذ به، ولأنه نائب عن الله  
تعالى، ومأمور بإقامة الحد، وفعل المأمور لا  
يتقيد بشرط السلامة. وإن زد على الحد ثقل  
وجب المضمن غير خلاف. <sup>(٤)</sup>

### الحدود كفارات للذنوب:

١٩ - يرى جمهور الفقهاء أن الحد المقدر في ذنب  
كسائر الذنوب، وعند الحنفية، الحد غير  
مطهر، بل المطهر التوبة، فإذا حد ولم يشب يغني  
عليه وتم المعصية عندهم، <sup>(٥)</sup> كما قال الله تعالى

(١) ابن عابدين ١٧٣/٣، والفتاوى النقية ٣٥٠، وروضة  
الطالبيين ١٠٦/١٠، والفتاوى ٢١٧/٨ ط غريانه،  
وكشاف الفتاوى ١٠٤/٦

(٢) ابن عابدين ١٨٩/٣، والمطالع ٢١١/٦، والفتاوى  
النقية ٣٣٠، وروضة الطالبيين ١٠٦/١٠، ١-٢.

وكشاف الفتاوى ٨٣/٦، والفتاوى ٢١١/٨

(٣) البياض المطبوع مع فتح القدير ٢٣/٨ ط دار إحياء التراث  
الدمية، وحاشية الجبجي ١٤٠/٦، مصطلح البني  
الحلي، وفتح الباري ١٤١/٦



شهداء... ﴿١١﴾ ولم يذكر المحاسن، وإليه ذهب ابن المنذر وابن أبي...<sup>(١٢)</sup>

٢ - ما يختص به بعض الحدود:  
أ - عدد الأربعة :

٢٢ - اتفق الفقهاء على أنه يشترط في حد الرمي أن لا يقل عدد الشهود عن أربعة لقوله تعالى: ﴿وَالشَّاهِدُ بِثَلَاثِينَ وَالْقَاتِلُ أَكْثَرُ مِنْ نَفْسِهِ﴾...<sup>(١٣)</sup>

ج - عدم التخاذل:  
٢٤ - يرى المالكية والشافعية والحنابلة: أن الشهود لو شهدوا بيزني قديم، وجب الحد، لعدم الآية. ولأن التأخير يجوز أن يكون لعدم أروية، أو خد لا يقطع بطلان الاحتفال، فإنه لم يقطع بكل احتفال لم يجب حد أصلاً...<sup>(١٤)</sup>

وقال سعد بن عبد الله لم يرد الله ﷻ: يا رسول الله: إن وجدت مع امرأتي رجلاً أتهمة حتى أتني بأربعة شهداء؟ قال: «عنه»...<sup>(١٥)</sup>

وذهب الحنفية إلى أن عدم التخاذل في اثنية شرط. وذلك في حد الرمي والسرفه وشرب الخمر، وليس بشرط في حد القذف، وذكر ابن أبي موسى أنه مذهب لأحمد.

ب - اتحاد المجلس:  
٢٣ - ذهب جمهور (الحنفية والمالكية والحنابلة) إلى أنه لا بد أن يكون الشهود مجتمعين في مجلس واحد عند أداء الشهادة، فإن جاءوا منفردين يشهدون واحد بعد واحد، لا تقبل شهادتهم، ويجدون وإذا كثروا

ووجه ذلك: أن الشاهد إذا عين الخربة فهو غير بين أدائه الشهادة حسنة لله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا إِتْقَانَكُمْ﴾...<sup>(١٦)</sup> ويتم التسرع على أخيه المسلم لفعله عليه الصلاة والسلام: «من سر مسلماً شئاً من شئ الله يوم القيامة»...<sup>(١٧)</sup>

ويرى الشافعية أنه لا يشترط ذلك لقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا جَاءُوا عِندَهُ بَأْرَاءَةً

(١) سورة النور: ١٢ / (٢) ابن عثيمين ١/٢٢٢، والبدائع ١/١٨، والشرح الصغير ١/٢١٥، وروضة الطالبين ١/٩٨، والنفى ١/٢٠٠، وبل تآرت ١/٢٥٨، (٣) الشرح الصغير ١/٢١٩، والمفردات الفقهية ١/٢٥٨، وروضة الطالبين ١/٩٨، والنفى ١/٢٠٠، (٤) سورة الطلاق: ٢ / (٥) صاحب: «من سر مسلماً شئاً من شئ الله يوم القيامة»

المرحومي ١/٢٥٨، وروضة الطالبين ١/٩٨، والنفى ١/٢٠٠، وبل تآرت ١/٢٥٨، (٦) سورة النساء: ١٥ / (٧) مالك ومحمد بن عباد، أسره سنة ١١٣٥ هـ - الحنفية من عرفت أي هم يرون وأنظر ابن عثيمين ١/٢٢٢، والشرح الصغير ١/٢٥٨، ورواية المجتهد ١/٢١٩، وروضة الطالبين ١/٩٨، وبل تآرت ١/٢٥٨، (٨) مالك ومحمد بن عباد، أسره سنة ١١٣٥ هـ - الحنفية من عرفت أي هم يرون وأنظر ابن عثيمين ١/٢٢٢، والشرح الصغير ١/٢٥٨، ورواية المجتهد ١/٢١٩، وروضة الطالبين ١/٩٨، وبل تآرت ١/٢٥٨، (٩) مالك ومحمد بن عباد، أسره سنة ١١٣٥ هـ - الحنفية من عرفت أي هم يرون وأنظر ابن عثيمين ١/٢٢٢، والشرح الصغير ١/٢٥٨، ورواية المجتهد ١/٢١٩، وروضة الطالبين ١/٩٨، وبل تآرت ١/٢٥٨، (١٠) مالك ومحمد بن عباد، أسره سنة ١١٣٥ هـ - الحنفية من عرفت أي هم يرون وأنظر ابن عثيمين ١/٢٢٢، والشرح الصغير ١/٢٥٨، ورواية المجتهد ١/٢١٩، وروضة الطالبين ١/٩٨، وبل تآرت ١/٢٥٨، (١١) مالك ومحمد بن عباد، أسره سنة ١١٣٥ هـ - الحنفية من عرفت أي هم يرون وأنظر ابن عثيمين ١/٢٢٢، والشرح الصغير ١/٢٥٨، ورواية المجتهد ١/٢١٩، وروضة الطالبين ١/٩٨، وبل تآرت ١/٢٥٨، (١٢) مالك ومحمد بن عباد، أسره سنة ١١٣٥ هـ - الحنفية من عرفت أي هم يرون وأنظر ابن عثيمين ١/٢٢٢، والشرح الصغير ١/٢٥٨، ورواية المجتهد ١/٢١٩، وروضة الطالبين ١/٩٨، وبل تآرت ١/٢٥٨، (١٣) مالك ومحمد بن عباد، أسره سنة ١١٣٥ هـ - الحنفية من عرفت أي هم يرون وأنظر ابن عثيمين ١/٢٢٢، والشرح الصغير ١/٢٥٨، ورواية المجتهد ١/٢١٩، وروضة الطالبين ١/٩٨، وبل تآرت ١/٢٥٨، (١٤) مالك ومحمد بن عباد، أسره سنة ١١٣٥ هـ - الحنفية من عرفت أي هم يرون وأنظر ابن عثيمين ١/٢٢٢، والشرح الصغير ١/٢٥٨، ورواية المجتهد ١/٢١٩، وروضة الطالبين ١/٩٨، وبل تآرت ١/٢٥٨، (١٥) مالك ومحمد بن عباد، أسره سنة ١١٣٥ هـ - الحنفية من عرفت أي هم يرون وأنظر ابن عثيمين ١/٢٢٢، والشرح الصغير ١/٢٥٨، ورواية المجتهد ١/٢١٩، وروضة الطالبين ١/٩٨، وبل تآرت ١/٢٥٨، (١٦) مالك ومحمد بن عباد، أسره سنة ١١٣٥ هـ - الحنفية من عرفت أي هم يرون وأنظر ابن عثيمين ١/٢٢٢، والشرح الصغير ١/٢٥٨، ورواية المجتهد ١/٢١٩، وروضة الطالبين ١/٩٨، وبل تآرت ١/٢٥٨، (١٧) مالك ومحمد بن عباد، أسره سنة ١١٣٥ هـ - الحنفية من عرفت أي هم يرون وأنظر ابن عثيمين ١/٢٢٢، والشرح الصغير ١/٢٥٨، ورواية المجتهد ١/٢١٩، وروضة الطالبين ١/٩٨، وبل تآرت ١/٢٥٨،



بالبطء، الحرام لا يقبل عليه أحد ما لم يصرح بالقضي.<sup>(١)</sup>

وبقبل إقرار الآخرس بالإشارة المفهومة عند الحنابلة والشافعية ولا تقبل عند الحنفية والمالكية وهو احتمال المحرفي من الحنابلة وتفصيله في : (إقرار).

شروط تخص بعض الحدود منها :

#### أ - تكرار الإقرار :

٢٦ - ذهب الحنفية والحنابلة إلى أنه يشترط أن يقر الزاني أو الزانية أربع مرات، وهذا قال الحكم وابن أبي ليلى وإسحاق.

ويرى المالكية والشافعية أن تكرار الإقرار ليس بشرط، ويكتفى بإقراره مرة واحدة، وبه فإن الحسن ومحمد وأبو سحر والظفري وابن المنذر وجماعة. لأن الإقرار إنما صار حجة في الشرع لرجحان جانب الصدق فيه على جانب الكذب، وهذا المعنى عند التكرار والتوحيد سواء، ولأن الرسول ﷺ قال : «اغد يا أنيس إلى امرأة هذا، فإن اعترفت فارجمها»<sup>(٢)</sup> فخلق الرجم على مجرد الاعتراف.

فلما لم يشهد على فور المعانة دل ذلك على اختيار جهة السر. فإذا شهد بعد ذلك دل على أن الضعيفة حملته على ذلك، فلا تقبل شهادته، لما روي عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه قال : «أبدا قوم شهدوا على حد لم يشهدوا عند حضرته، فإنما شهدوا عن ضعف، ولا شهادة هم، ولم ينقل أنه أنكر عليه أحد، فيكون إجماعاً. ولأن التأثير والحالة هذه يورث شبهة، ولا شهادة لثمتهم»<sup>(٣)</sup>.

وهناك تفصيلات وشروط فيها خلاف ينظر في (شهادة) و (زنى).

#### ثانياً - الإقرار :

##### ٢٥ - شروط الإقرار في الحدود نسبان :

شروط تعم الحدود كلها : وهي البلوغ والعقل والنطق، فلا يصح إقرار الصبي، لأن سبب وجوب الحد لا بد أن يكون جنابة، وفعل الصبي لا يوصف بكونه جنابة.

وكذلك لا بد أن يكون الإقرار بالخطاب والعبارة دون الكتاب والإشارة، لأن الشرع خلق وجوب الحد بإتيان الشاهد، ولذلك لو أقر

(١) البدائع ٤٩/٧، ٥٠، والقوانين العظمى ٣٤٩/١، ودرخة الطحاوي ٩٥/٦٠، والمغني ١٨/١٩١، ١٩٨.

(٢) حديث ١٠٠٠ عند يائين إلى امرأته - أخرجه البخاري (المفترج ١٢/١٦٠ - ط القبلة) ومسلم (١٣/١٣٢٤ - ١٣٢٥ - ط المحلى) بن حديث أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني.

- أخرجه مسلم (١/١٩٩٦ - ط المحلى) من حديث جعفر بن عمر.

(١١) البدائع ٤٦/٧، والمغني ٢٠٧/٨.



واستدل الحنفية والحنابلة بما روي أن ماعزا جاء إلى النبي ﷺ فأقر بالزنى، فأعرض عنه النبي ﷺ بوجهه الكريم إلى الأربع،<sup>(١)</sup> فلما كان الإقرار مرة موجبا للمحد لا أخره إلى الأربع.<sup>(٢)</sup>

في قول: إلى أنه ليس للإمام أوثاني إقامة الحد بعلمه، لقوله تعالى: ﴿فاستشهدوا عليهن أربعة منكم﴾<sup>(٣)</sup> وقال أيضا: ﴿فإذا لم يأتوا بالشهادة فأولت عند الله هم الكافرون﴾<sup>(٤)</sup> وبه قال أبو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه.

وقال الشافعية في قول آخر: له إقامته بعلمه، وهو قول أبي ثور. لأنه إذا جازت له إقامته باليمنة والاعتراف الذي لا يفيد إلا الظن، فما يفيد العلم هو أولى.<sup>(٥)</sup>

ب - اشتراط عدد المجالس :

٢٧ - اختلف في اشتراط عدد مجالس الإقرار عند من اشترط تكراره، وكون الإقرار بين يدي الإمام، وكون الزاني والمزني بها ممن يفقد على دعوى الشبهة، وكون الزاني ممن يتصور منه وجود الزنى، وفي ذلك تفصيل ذكر في كل حد من الحدود وفي مصطلح: (إقرار).<sup>(٦)</sup>

مدى ثبوت الحدود بالفرائض :

٢٩ - تختلف الفرائض المعتبرة في الحدود - عند من يقول بها - من حد لآخر.

فالقرينة المعتبرة في الزنى : هي ظهور الحمل في امرأة غير متزوجة أولا يعرف لها زوج.

والقرينة في الشرب : الرائحة، والقيء، والسكرة، ووجود الخمر عند المتهم، وفي السوقة وجود المال المسروق عند المتهم، ووجود السر للمتهم في موضع السرقة وغير ذلك، وفي كل اختلف الفقهاء على أقوال فصلت في مواضعها،<sup>(٧)</sup> وتنظر في كل حد من الحدود وفي مصطلح: (قرينة).

أثر علم الإمام أو ثابته في الحدود :

٢٨ - ذهب الحنفية والمالكية والحنابلة والشافعية

(١) - حديث ماهر. سبق لمخرجه ص ١١

(٢) - ابن عابدين ٣/ ١٤٢، ١٤١، والديمق ١٩/ ١٤٩، ومواهب الجليل ١٩/ ٢٩٤، والشايع والإكمال على مواهب الجليل ١٩/ ٢٩٤، والشرح الصغير ٢/ ١٥٣، والفوائد المصنوعة ٣٤٩، وشرح الشرواني ٨/ ٨٦ ط دار الفكر، وهداية المصنف ٢/ ١٣٨، ٤٢٩ ط دار المعرفة، وروضة الطالبين ١١/ ٩٤، ٩٣، وهفتنجومي ١/ ١٨١، والمغني ٩/ ١٩١، ١٩٢، وسبل السلام ١/ ٥ ط المكتبة التجارية الكبرى.

(٣) - الباقع ٧/ ٥٠، ٥١، وروضة الطالبين ١٠/ ٩٥، والمغني

٢٠٧/ ٩، ٢٠٨، ٢٨٠

(١) - سورة النساء: ١٥

(٢) - سورة النور: ١٣

(٣) - ابن عابدين ٣٥٣/ ٥، وكنز الدقائق ٦/ ٨٠، والمغني

٢١٠/ ٨

(٤) - الشايع والإكمال على مواهب الجليل ١٩/ ٢٩٦، والشرح -



ويرى الخاتبة في رواية أن الجلد يجتمع مع  
الرجم وبه قال الحسن البصري وإسحاق،  
فيجلد الزاني المحصن أولاً، ثم يرجم،  
واستدلوا بحديث عبيدة قال ﷺ: «التيب  
بالتيب جلد مائة والرجم» <sup>(١)</sup> ويقعل علي رضي  
الله عنه، وهو أنه جلد شراحة يوم الخميس ثم  
رجمها يوم الجمعة، ثم قال جلدها بكتاب الله،  
ورجمها بسنة رسول الله ﷺ. وبه قال ابن  
عباس وأبي بن كعب، وأبو ذر، وإليه ذهب  
إسحاق وابن المنذر.

وكذلك انفقوا على أن الجلد عقوبة القذف  
والشرب، ثم اختلفوا في مقداره في الشرب  
وينظر تفصيله في أبوابه من كتب الفقه، <sup>(٢)</sup> و(زر:  
قذف)، و(شرب).

### ج - التعريب :

٣٢ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه يجتمع مع  
الجلد تعريب الزاني البكر، فالتعريب عندهم  
يعتبر حداً كالجلد، لقول النبي ﷺ: «البكر

### أنواع الحدود :

الحدود الشرعية هي :

### أ - الرجم :

٣٠ - الرجم ثابت باللعن والإجماع والعقول،  
ولا خلاف بين الفقهاء في أنه يجب على الزاني  
إذا كان محصناً، <sup>(١)</sup> وتفصيل ذلك في مصطلح :  
(زنى ورجم).

### ب - الجلد :

٣١ - اتفق الفقهاء على أن عقوبة الزاني البكر  
مائة جلدة، لقوله تعالى : «والزانية والزاني  
فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة» <sup>(٢)</sup>.

واختلفوا في الجمع بين الرجم والجلد في  
عقوبة الزاني المحصن، فذهب جمهور الفقهاء  
إلى أن الجلد لا يجتمع مع الرجم، لأن  
النبي ﷺ رجم ماعزاً والماعذية وغيرهما، ولم يرد  
أنه جلد واحد منهم، ولأن الحد إما وضع  
للمزجر، ولا تأثير للمزجر بالتعريب مع الرجم،  
واختار هذا من الخاتبة أبو إسحاق الجوزجاني  
وأبو بكر الأثرم.

(١) حديث عبيدة : «التيب بالتيب جلد مائة والرجم»  
أخرجه مسلم (١٣٦١/٣) - ط المطبعي

(٢) ابن عابدين ١١٥/٣، ١١٦، وعلبدانح ٣٩/٧ وصا  
بمدها، والشرح الصغير ١٥٥/٤، وبداية الجتهيد  
١٣٥/٢، وشرح الزرقاني ٨٢/٨، ٨٣، وروضة الطالبين  
١٨٦/١٠، والمغني ١٩٠/٨، ١٩١، ١٨٧

الصغير ٤٥٤/٤، والمغني ٣٥٣، والمغني  
٢٠٩، ٢٢٨، ٢١١، ٢١٠/٨

(١) ابن عابدين ١١٥/٣، ١١٦، وعلبدانح ٣٩/٧ وصا  
بمدها، وشرح الزرقاني ٨٢/٨، وروضة الطالبين  
١٨٦/١٠، والمغني ١٩٠/٨

(٢) سورة طور/٢



بالبحر جلد مائة ونفي سنة<sup>(١)</sup>، وروي ذلك أيضا عن الخلفاء الراشدين، ومه قال ابن مسعود، وابن عمر رضي الله عنهما، وإليه ذهب عطاء وطاوس، والشوري، وابن أبي نبيلى والأوزاعي، وإسحاق وأبو ثور.

إلا أن المالكية يفرقون بين الرجل والمرأة، فيقولون بتغريب الرجل دون المرأة، لأن المرأة محتاجة إلى حفظ وصيانتها، فلا يجوز تغريبها إلا بمعوج، وهو يفضى إلى تغريب من ليس بزان، ونفي من لا ذنب له، ولأنها عودة، وفي نفيها تضییع لها وتعرضها للفتنة، ولهذا نبت عن السفرمح غير محرم.

وسرى الخنفة أن التغريب ليس واجبا، وليس حدا كالجلد، وإنما هي عقوبة تمزيية يجوز للإمام أن يجمع بينه وبين الجلد إن رأى في ذلك مصلحة، لأن عليا رضي الله عنه قال: «حسبها من الفتنة أن ينفاء».

وعن ابن المسيب أن عمر رضي الله عنه غرّب ربيعة بن أمية بن خلف في الخمر إلى غير، فلحق به فقتل فقتل، فقال عمر رضي الله عنه لا أغرب مسلما بعد هذا أبدا، ولأن الله تعالى أمر بالجلد دون التغريب.

(١) حديث: «البحر بالبحر جلد مائة ونفي سنة». أخرجه مسلم (٢/٣٦٦) - ط الخفي من حديث حبان بن الصلت.

فإنما التغريب زيادة على النقص<sup>(٢)</sup> ويرجع لتفصيل ذلك إلى موطنه من كتب الفقه.

(٢) (زنى) و (تغريب).

د - القطع :

٣٣ - لا خلاف بين الفقهاء في أن السرقة موجبة للقطع بالنقص، والإجماع.

أما النص : فقولته تعالى : «والمسارق والمسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله»<sup>(٣)</sup>.

وقولته <sup>تعالى</sup> : «نقطع اليد في ربع دينار فصاعدا»<sup>(٤)</sup>.

وأجمع المسلمون على وجوب قطع المسارق في الجملة، واختلفوا في محل القطع وموضعه وغير ذلك<sup>(٥)</sup> والتفصيل في «سرقه».

وكذلك يقطع المحارب من خلاف إذا أخذ

(١) ابن حبان ٢/١٢٢، والذائع ٣٩/٧، وحاشية الزرقاني ٨٢/٨، والشرح الصغير ٤٥٢/٤، وبداية المجتهد ١٢٦/٢، وروضة الطالبين ٨٧/٩٠ وما بعدها، ونفي ٨/١٦٦ وما بعدها.

(٢) سورة المائدة ٣٨.

(٣) حديث : «نقطع اليد في ربع دينار فصاعدا» أخرجه البخاري (الفتح ٩٦/١٢ - ط السلطنة) ومسلم (٣/٣١٢) - ط الخفي من حديث عائشة واللفظ للبخاري.

(٤) الحديث ٥٥/٧، والفوائد الفقهية ٣٢٢/٢، وروضة الطالبين ٢١٠/٨، وتكشاف الضعيف ١٧/٤.



المال ولم يقتل عند الحضيّة والشافعية والحنابلة وبه قال ابن المنذر.  
ويروى المالكية أن الإمام غير في عقابه بآية عقوبة جاءت بها آية المحاربة فاعدا النفي، فلا تخير فيه،<sup>(١)</sup> وينظر التفصيل في (حرابة).  
رحلاد، واللبث، والأوزاعي وإسحاق.  
ويروى الحنفية أن المرأة لا تقتل بالردة، بل تخير على الإسلام بالخمس والضرب، لأن الرسول ﷺ نهي عن قتل المرأة الكافرة.<sup>(٢)</sup>  
ولأنها لا تقتل بالكفر الأصلي، فلا تقتل بالخطأ كالعصبي.<sup>(٣)</sup>

هـ - القتل والصلب :  
٣٤ - إذا قتل المحارب وأخذ المال فزنته يقتل ويصلب، قال ابن المنذر: أجمع على هذا كل من نحفظ عنه من أهل العلم، وروى أيضا عن عمر، وبه قال سليمان بن موسى الزهري.

وإذا قتل ولم يأخذ المال فإنه يقتل ولا يصلب، وفي رواية عن أحمد بصلب، لأنه محارب يجب قتله، فيصلب كالذي أخذ المال.<sup>(٤)</sup> وينظر التفصيل في (تعليب).  
شرط وجوب الحد :

٣٥ - لا خلاف بين الفقهاء في أن الحد لا يجب إلا على مكلف، وهو العاقل البالغ، لأنه إذا سقط التكليف عن غير العاقل البالغ في العبادات، وسقط الإثم عنه في المعاصي، فالحد المبني على التره بالشبهات أولى.

وأما الإسلام فالأصل عند أبي حنيفة أن الحدود تقام على الذميين ولا تقام على

(١) حديث : دعي عن قتل المرأة الكافرة. من ذلك ماورد في حديث حبيدة بن عمار وجدت امرأة مشقولة في بعض سلاسل رسول الله ﷺ، فبني رسول الله ﷺ عن قتل النساء والصبيان. أخرجه البخاري (الفتح ١٤٨/١٢ - ط السلفية).

(٢) فقه الفقه ١٣٥/٧، وبدلية المجتهد ٤٥٩/٤، وموقع الجليل ٢٨١/٦، وبسابقة الفتح ٢٩٩/٧، وروضة

الطالعين ٢٦/١٠ ط السلفية) من حديث حبيدة بن عمار

(٣) حديث : من بدل دينه فاقتلوه، أخرجه البخاري (الفتح ٢٦٧/١٢ - ط السلفية)

(٤) البدائع ٩٣/٧، والفرغاني القفحة/٣٥٥، وبدلية المجتهد ٤٥٥/٢، وروضة الطالعين ١٠٦/١٠، والمضي ٩٨٨/٨.



ولا يقام على المستامن حد الزنى على  
الشهود عند الشافعية.

ويحد الكافر حد القذف ذميا كان أو  
معاذاً. <sup>(١)</sup>

ونفصيل كل حد في مصطلحه.

وعند الخنابلة إذا رفع إلى الحاكم من أهل  
الذمة من فعل محرماً يوجب عقوبة مما هو محرم  
عليهم في دينهم كالزنى والسرقة والقذف وانقتل  
فعلية إسماعلة حذ، عليه لما روي ابن عمر أن  
النبي ﷺ أتى بيهوديين فجراً بعد إحصانها فأمر  
بهما فرجاً. <sup>(٢)</sup>

وإن كان يعتقد إساحت كشر لم يحد،  
وإن تخافهم مسلم وذمي وجب الحاكم بينهم بغير  
خلاف. ويقطع الذمي بالسرقة. وكذلك  
المستامن. وقال ابن حنبل: لا يقطع المستامن.  
وقد نص أحمد على أنه لا يقام حد الزنى  
على المستامن.

ودليل وجوب القذف أنه حد يطالب به،  
فوجب عليه كحد القذف. <sup>(٣)</sup>

ولا يجب الحد إلا على من علم التحريم،  
وهذا قال عامة أهل العلم، لقول عمر وعثمان

مستامن، إلا حد القذف فيقام عليه بانفاق  
فقهاء الحنفية. ولا يقام على الكافر حد الشرب  
عندهم.

وفي حد الزنى تفصيل: قال أبو حنيفة: إذا  
زنى المحرمي (المستامن) بذمة تعد لذمية  
ولا يحد المحرمي. وإذا زنى ذمي بمأمنة يحد  
الذمي ولا تعد المأمنة.

وقال أبو يوسف كلاهما يحدان.

وقال محمد في الصورة الأولى: لا تعد الذمية  
أيضاً لأن المرأة تابعة للرجل فامتناع الحد في حق  
الأصل يوجب امتناعه في حق الفرع. <sup>(٤)</sup>  
ونفصيل كل حد في مصطلحه.

وزهد المالكية إلى أن الكافر يقام عليه حد  
القذف والسرقة والقتل ولا يسقط عنه بإسلامه.  
أما حد الزنى فإنه يؤدب فيه فقط ولا يقام  
عليه الحد إلا إذا اغتصب امرأة مسلمة فإنه يقتل  
لنقضه العهد. وكذلك لو ارتكب جريمة اللواط  
فإنه يرجم. ولا حد عليه في شرب الخمر. <sup>(٥)</sup>

وقال الشافعية: يستوفى من الذمي ما ثبت ولو  
حد زنى أو قطع سرقة، ولا يحد يشرب خمر لقوة  
أدلة حله في عندهم. ولا يشترط في إحصان  
أترجم أن يكون مستأناً.

(١) للبوس ٣/٢٥٦، و٢/٦٨٠، والقذف ٢/٢٦٩، ومنه  
الاحتجاج ٢/٢٥٦، و١/١٤٧.

(٢) حديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ أتى بيهوديين أخرج  
البخاري (الفتح ١٢/١٢٨ - ط السلفية).

(٣) القذف ٨/٢١٤، ٢٩٨.

(٤) ابن عابدين ٣/١٤٥، وحاشية الطحطاوي ٢/٣٩٦،  
والبدائع ٧/٢٩، ٤٠.

(٥) التلويح ١/٣٩٦، ٣٢٦، والمواقي ١/٢٩٤، والفرق  
الشوقي ٢/٢٨٤، واللواتين الشافعية ٣٤٦.



وفي حد المنكره على الزنى خلاف يرجع فيه إلى مصنف (أكراه)<sup>(١)</sup> (وذا زنى) وهناك شروط أخرى لوجوب كل حد فصل، الكلام عليها في أبوابها.

ما يراعى في إقامة الحد:

يراعى في إقامة الحد أمور منها:، بعدم الحدود كلها، ومنها ما يخص البعض دون البعض.

ما يراعى في الحدود كلها:  
الإمامة:

٣٦- اتفق الفقهاء على أنه لا يقبض الحد إلا بالإمام أو نائبه، وذلك لمصلحة العباد، وهي صيانة أنفسهم وأموالهم وأعراضهم. والإمام قائم على الإمامة لا وكنه، ومنعته، وانقياد أربعة له فهو واجب، كما أن نسبة الميل والمعاد والتشوي عن الإقامة منتفية في حقه، فيقيمها على روجه فيحصل الغرض المشروع بيقين، ولأن النبي ﷺ كان يقيم الحدود، وكذا

وعلى رضا بي الله عنهم لا حد لا على من علمه. فإن ادعى الزنى الجهل بالتحريم وكان يحتمل أن يجهله كحدث العهد بالإسلام، فيسهل له لأنه يجوز أن يكون صادقاً. وإن كان ممن لا يخص عليه كالمسلم الناشئ من المسلمين، لم يقل منه. لأن تحريم الزنى لا يخص على من هو كذلك (كما أحل العلم على أنه لا حد على مكرهه). وروى ذلك عن عمرو بن عبد الله عنه والزهرى، وقائدة، والثوري فتوى تعالى: ﴿ولا تكرر فياتكم على البعد إن أردن تحصنا لتبتغوا عرض الحياة الدنيا ومن يكرههن فإن الله من بعد إكراههن غفور رحيم﴾<sup>(٢)</sup>. ولقوله ﷺ: وإن الله وضع عن أمي الخطأ والسيان وما استكرهوا عليه<sup>(٣)</sup>.

وعن عبد الجبار بن الوليد عن أبيه أن امرأة استكرهت على عهد رسول الله ﷺ، فداراً عنها الحد<sup>(٤)</sup>.

(١) سورة النور ٣٣

(٢) حديث: «إن الله وضع عن أمي الخطأ والسيان، وما استكرهوا عليه» أخرجه ابن ماجه ٢٥٩/١١. وقال أبو داود: «من حديث حميد بن عبد الله بن عمار، وقال أبو داود: «من حديث ابن سعد عن الألفاظ»، وذكر غيره في السخاوي في مسند (ص ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١) مكرهة (ص ٢٣١) ثم قال: «مجموع هذه الطرق يظهر أن الحدوث أصلاً».

(٣) حديث عبد الجبار بن الوليد عن أبيه أن امرأة استكرهت داراً على الحد. ذكره ابن عسكراً في المنى ٢٨٩/١٨ - ٢٩٠/١٨.

(٤) ابن عسكراً ١٢١/٣٠ وما بعدهما، والبدائع ٣٩/٧ وما بعدهما. ٩٩، ١٠٧، والتهذيب ١٢٣/٢٢، والناج والإكليس من مؤلف: الجليل ١٩١/١٩، ٢٩٩، والفرمان تحقيق: ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، وبداية المجتهد ١٢١/٢٢، وروضة الطالبين ١٠١/١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، والمعي ١٨٥/١٨، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١



بالشهود، فالبدائية منهم ليست بشرط، ولكن يستحب حضورهم، واستدأهم بالرجم، وهذا لأن المرحم أحد نوعي الحد فيعتبر بالنوع الآخر وهو الجلد، والبدائية من الشهود ليست بشرط فيه فكذا في الرجم

ويرى أبو حنيفة ومحمد وهو إحدى الروايتين عن أبي يوسف أن البدائية من الشهود شرط في حد الرجم، حتى لو امتنع الشهود عن ذلك، أو ماتوا، أو غابوا كلهم أو بعضهم، لا يقام لرجم على الشهود عليه، لما دوي عن عني رضي الله عنه أنه قال: يرجم الشهود أولاً، ثم الإمام، ثم الناس. وكلمة: وثمة للتزييب. وفي رواية أنه قال: يا أيها الناس: إن الزنى زناه أن: زنى سر وزنى علانية، فزنى السر أن يشهد الشهود، فيكون الشهود أول من يرمي، وزنى العلانية أن يظهر الخيل أو الاعتراف، فيكون الإمام أول من يرمي.

وكان ذلك بمحضر من الصحابة، ولم يقل أنه أنكر عليه أحد فيكون إجماعاً.

ولأن في اعتبار هذا الشرط احتياطاً في دقة الحد، لأن الشهود إذا بدءوا بالرجم، ربما استعظموا فعله، فيحملهم ذلك على الرجوع عن الشهادة، فيبطل الحد عن الشهود عليه.

وإن ثبت الزنى بالاعتراف، فالخلاف في

خلفاؤه من بعده، وصرح الخفعية باشتراط الإمام أو نائبه لإقامة الحد.<sup>(١)</sup>

أهلية الشهادة عند الإقامة :

٣٧ - لو بطلت أهلية الشهادة بالفسق أو الردة، أو الجنون، أو العصب، أو الخرس، أو أحد الفذف، أو غيرها بالنسبة لكلهم أو بعضهم بحيث ينقص التصيب لا يقام الحد على الشهود عليه، لأن اعتراض أسباب الجرح على الشهادة عند إمضاء الحد بمنزلة اعتراضها عند القضاة به، واعتراضها عند القضاة يبطل الشهادة، فكذا عند الإمضاء في باب الحدود (قف).

هذا عند الخفعية والمالكية ولم يفت على قول للشافعية والحنابلة في ذلك.<sup>(٢)</sup>

شروط تخص بعض الحدود :

البداية من الشهود في حد الرجم :

٣٨ - ذهب المالكية والشافعية والحنابلة، وهو رواية عن أبي يوسف إلى أن الزنى إذا ثبت

(١) ابن علقمة ١٥٨/٣، والفتاوى المتعبد ١٩٣/٦، والبدائع ٥٧/٧، والفتاوى والإكليل على مواهب الجليل ١٩٦/٦، ٢٩٧، وبداية المجتهد ٢٤٢/٢ - ٢٤٥، وروضة الطالبين ٢٩٩/١٠، وكشاف القناع ٧٨/٦، (٢) البدائع ١٤٩/٧، والفتاوى ١٠٥/٩، والتمهيد ٢٦٠/٦، والفتاوى ١٦٩/٦



حضور الإمام، والبداية منه كالخلاف في حضور الشهود والبداية منهم<sup>(١)</sup>.

عدم خوف الملاك من إقامة الجلد :  
٣٩ - يشترط أن لا يكون في إقامة الجلد خوف الملاك.

لأن هذا النوع من الحدود شرع زاجرا لا مهلكا، وفي الجلد في الحر الشديد، والبرد الشديد، وجلد المريض، والنساء خلاف وتفصيل يرجع فيه إلى: «زنى» و«قذف»<sup>(٢)</sup>.

الدعوى في الحدود والشهادة بها :

٤٠ - الحدود - سوى حد القذف - لا تثبت على الدعوى لأنها لحق الله تعالى فتقبل الشهادة فيها حسبة، وإنما شرطت الدعوى في حد القذف وإن كان حق الله تعالى فيه غالباً عند بعض الفقهاء، لأن المقذوف يطلب الفضاف دفعا للعار عن نفسه ظاهرا وعالما فيحصل ما هو المقصود من شرع الحد.

واختلفوا في السرقة، فذهب الحنفية

(١) البدائع ٥٨/٧، وابن عابدين ٦٢٥/٣، ١٢٦، ومصاب

الجبيل ٣٩٥/٦، والفتاوى المنية ٣٩٥، وروضة

الطالبين ٩٩/١٠، والفتي ١٥٩/٨، ١٧٠، ١٧١، ٢١١

(٢) ابن عابدين ١٢٨/٣، والبدائع ٥٩/٧، وبدية المجتهد

١/٢٣٨ مطب دار المعرفة، والفتي ١٧٣/٨

والشافعية والحنابلة إلى أنه لا يقطع حتى يذهب المالك، وقال المالكية يقطع، وبه قال أبو بكر وأبو ثور وابن المنذر، لعدم الآية، ولأن موجب القطع قد ثبت<sup>(١)</sup>.

وأما الشهادة بالحدود سوى القذف فتجوز بلا دعوى من غير خلاف بين الفقهاء، لشهادة أبي بكر، وأصحابه على المنيرة من غير تقديم دعوى، ولشهادة الجارود ومباحه على قدامة بن مظعون بشرب الخمر، ولم يتقدمها دعوى، ولأن الحق حق الله تعالى، فلم تغفر الشهادة به إلى تقديم دعوى كالعبدات. ولأن في سائر الحقوق إنما تكون من المستحق، وهذا لا حق فيه لأحد من الأديمين فيدعيه<sup>(٢)</sup>.

التأخير في إقامة الحدود :

لا خلاف بين الفقهاء في أن الحد يجب إقامته على الفور إلا إذا كان هناك عذر كالمرض وما شابهه، والحمل، والسكر.

١ - إقامة الحد على المريض ومن شابهه :

٤١ - الصحيح الذي قطع به الجمهور هو أن الرجم لا يؤخر للمريض لأن نفسه مستوفاة، فلا

(١) البدائع ٥٩/٧، وروضة الطالبين ١٢٤/١٠، والفتي

٢٨٤، ٢١٧، ٢٠٨/٨

(٢) الجبيل ٣٩٧، والفتي ٢٠٨/٨



فرق بينه وبين التصحيح ، وقيل : إن ثبت الحد بالإقرار آخر حتى يبرأ ، لأنه ربما رجع في أثناء الرمي ، ومثل هذا الخلاف في مسألة الرجم في شدة الحر أو البرد .

وإن كان الواجب الجلد أو القضع ، فإن كان المرض مما يرجى برؤه ، غيري المنصبه ، والمالكية ، والشافعية تأخيره وهو قول الخري من الحنابلة . وقال جمهور الحنابلة : يقام الحد ولا يؤخر ، كما قال أبو بكر في النفساء ، وهذا قول إسحاق وأبي ثور ، لأن عمر رضي الله عنه أقام الحد على فدة من مظهرين في مرضه ، ولأن ما أرجوه الله تعالى لا يؤخر بغير حجة .

وإن كان الشرح مما لا يرجى برؤه ، أو كان الجاني ضعيف الخلق لا يتمتع السباط ، فهذا يقام عليه الحد في الحال ، إذ لا غاية تنتظر ، ولكن إذا كان الحد جلدا يضرب ضربا يؤمن معه إلا بحد ، كالقضب الصغير وشراخ المذلل . فإن خيف عليه من ذلك ، قال الشافعية والحنابلة : جمع ضعت فيه مائة شراخ فضرب به ضربة واحدة .

وفي الموضوع تفصيل يرجع فيه إلى مصطلح (جلد) .<sup>(١)</sup>

٢ - إقامة الحد على الحلي :

٤٦ - قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أنه لا يقام الحد رجما كان أو غيره على حلي ولو من زنى حتى تصع . فلا يتعدى إلى الحسل ، لأنه نفس عذبة لا جريمة له .

ثم إن كان الحد رجما ترجم حتى تسفيه لئلا ، ثم إذا سقطت نسباً ، فإن كان له من يرضعه ، أو تكفل أحد برضاعه رجعت ، ولا تركت حتى تخطمه ليزول عنه الضرر لأن النبي ﷺ رجم العاصدية بعدما فطمت المولود ، وفي حديث آخر قال : لا ترجمها وبدع ولدها صغبر أنيس له من يرضعه ، فقال له رجل من الأنصار : يلى رضاعه ، فرجها .<sup>(٢)</sup>

وإن كان الحد جلداً فتحد بعد الوضع وانقطع القياس إذا كانت قوية يؤمن معه تلفها ، لحديث علي رضي الله عنه قال : إن أمه لرَسُولَ اللَّهِ ﷺ رُتت ، فأمرني أن أجلدها ، فإذا هي حديث عهد بنعاس ، فخشيت إن أنا جلدها أن أقتلها ، فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال : «أخسدت» .<sup>(٣)</sup>

أما إن كانت في ثيابها أو ضعيفة يخاف

(١) حديث القسدية أخرجه مسلم وصحیح مسلم (١٢٢١ - ١٢٢٢ - ط الحلي) .

(٢) حديث علي : إن أمه لم رسول الله ﷺ رُتت أخرجه مسلم (١٢٣ - ١٢٤ - ط الحلي) .

(٣) ابن عسكدر ١٤٨/٣ ، والشيخ والإكليل على مراب الحلي ٢٩٠/٦ ، وبدلية المبتدئ ٤٣٨/٢ ، والقليوبي ١٨٣/٤ ، وروضة الطالبين ٩٩/١٠ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، وكتاب الفتاوى ٨٢/٦ ، ٨٢ ، والمعنى ١٧٣/٨







فقال: من خطئ متعلق بأستار الكعبة فقال:  
«أقول»<sup>(١)</sup>.

ما براعى عند استفاء كل نوع من أنواع  
الحدود:

أ. حد الرجم

براعى في استفاء الرجم ما يبي:

١٥ - أن يكون الرجم في مكان واسع، لأن  
أمكن في رجمه، وإشلاء يصيب بعضهم بعض  
ويحيطون بالرحوم عند الشافعية والحنابلة، وقال  
الحنفية: يصطفون كصفوف الصلاة للرجم، كلى  
رجم قوم تنحسوا ورجم آخرى، وأن يكون  
الرجم بحجارة معتدلة قدر ما يطبق الرامي  
يدون تكلف، لا بكسرة حشيشة تشويه أو  
الذئب (الإجهار عليه مرة واحدة) ولا بصخرة  
حسنة التعذيب

ويحضر للمرأة إلى صدرها، هذا عند الحنفية  
والشافعية في قول: وهو ينفق قول المالكية،  
لكونه أستر لها، وجاز تركه أسترها بئها.

ويرى المالكية في المشورة، والخائبة في  
الذهب، وهو قول آخر للشافعية: أنه لا يجزئها  
لأن أكثر الأحاديث على تركه

(١) جليل نساء ٢٤٦، ط مطبعتي الباني الحلي، والمنبر  
٢٣٦: ٢٣٧، وحققت، أن الذي ذكره دخل مكة ومضى  
رأسه معمره أخرجه البخاري الفتح ١١٥/١، ط السلفي:  
ومسلم (٢) ٩٩٠، ص الحلي.

والشافعية قول ثالث وهو الأصح عندهم  
أنه إن ثبت أحد بالإقرار لم يخفر لها، وإن ثبت  
بأثينة حصر لها إلى صدرها، وهو قول للمالكية  
وأختبأ أيضا، قال أبو الخطاب: وهذا أصح  
عندي، لما روى بريرة أن النبي ﷺ: رجم  
امرأته وحفر لها<sup>(٢)</sup> ولأنه أكره، ولا حاجة إلى  
تكميتها من القرب يكون الحد قد ثبت بالبينه فلا  
يسقط بفعل من جهتها، بخلاف الثابت  
بالإقرار، فإنها تترك على حال لو أريدت الحرب  
تكتف مع، لأن رجوعها على فراها موقوف.

وأما الرجل فلا يخفره عند الجمهور وفي قول  
للمالكية، يخفر نلمشهود عليه دون، فتر لأن  
لرسول ﷺ لم يخفر لما عثر، فإن أبو سعيد  
رضي الله عنه: لما أمر رسول الله ﷺ برجم  
ما عر حرجانه إلى البقيع، فوالله ما حفرناه ولا  
وكتف، ولكن قم نساء<sup>(٣)</sup>، ولأن الحفر له، ودفن  
بعضه عافية لم يرد بها الشرع في حقه، فوجب  
أن لا تثبت<sup>(٤)</sup>.

(١) حديث ١٠٠، أن النبي ﷺ وجه امرأة فحضره  
أخرجه مسلم ١٣٢٢، ١٣٢٣، الحلي عن حديث بريرة  
٢٠، حديث أبي سعيد، المأثور عن قتادة برجم  
ما عر، أخرجه مسلم ١٣٢٠، ١٣٢١، هذا حديث  
ويظهر (١٣٢١) - ط دائرة المعارف العثمانية، والنظ  
لنجمي

(٢) ابن عاصم ١٦٢/٣، وبيد ٥٩/٧، والسوق  
٣٤٠/١، والشرح الصغير ٤٥٦/٤، والقوانين المهمة  
٣٤٩، ٣٤٨، والعمري ١٨٣/٤، وروضة الطالبين  
٩٩/١، وكشاف القناع ١٤٩/١، والنهي ١٤٩/٨



ويظهر تفاصيل الموضوع في مصطلح: (الزنى) والوجه).

بـ الجلد

يراعى في استيفائه منيل:

٤٦ - أن يكون الضرب بسوط لا عقدة له، ويكون حجمه بين القضب والعصا، لرواية أنس أنه كان يؤمر بالسوط، فتقطع ثمرته، وتثمره عقدة أطرافه، ثم يلقى بين حجرين حتى يطين، ثم يصرب به.

وأن يكون النضر ضرباً متوسطاً، لقول علي رضي الله تعالى عنه: «ضرب بين صريين، وسط بين سوطين» يعني وسطاً. ولذلك فلا يبدى الضارب إبطه في رفع يده، بحيث يظهر إبطه، لأن ذلك مبالغ في النضر.

وأن يصرفى الحد على يديه خلا رأسه، ووجهه وفرجه، وصدرة، وظهره، وموضع القتل، لأن جمعه على عضو واحد قد يفسده. وليأخذ كل عضو منه حظه، ولئلا يشق الجلد، أو يؤدي إلى القتل. وأيضاً صرب ما استثنى قد يؤدي إلى الحلات حليفة أو معنى بإفساد بعض أخواس الظاهرة أو الباطنة، ولشول علي رضي الله عنه: «اضرب وأوجع، واتى الرأس والوجه».

ولا يجوز تفريق النضر على الأقسام بأن يضرب في كل يوم سوطاً أو سوطين، ولا يحصل به الإيلام

ولا خلاف بين الفقهاء في أنه لا يعد للحدود ولا يربط ولا تشدد به.

واختلفوا في تحريمه:

٤٧ - فذهب الحنفية والماتكية إلى أنه يتزع ثياب الرجل خلا إزره ليستر عورته، وأما المرأة فلا تنزع ثيابها إلا الفرو والحشو.

ويرى الشافعية والحابلة أنه لا يجرى من ثيابه، لقول ابن مسعود: ليس في دين مد، ولا قيد ولا تحريم، بل يكون عليه غير ثياب المشاء كالقميص والقميصين، صيانة له عن التحريم. وإن كان عليه فروة، أو جبة مخوشة نزعته، لأنه لو ترك عليه ذلك لم يبال بالضرب.

والرجل يضرب قائماً، والمرأة جالسة، وتشد عليها ثيابها، وتحسك يداها لئلا تنكشف، لقول علي رضي الله عنه: «تضرب المرأة جالسة، والرجل قائماً في الحفود، ولأن المرأة عورة وهذا أستر لها»<sup>(١)</sup>.

٤٨ - وأشد الجلد في الحدود جلد الزنى، فجلد القذف، فجلد الفرج، لأن الله تعالى خص الزنى بحريم من التأديب بقوله: «ولا تأخذكم بهما إراقة في دين الله به»<sup>(٢)</sup>، ولأن مادونه أشد منه

(١) بن عابدين ١٤٦/٣، ١٤٧، ١٤٨، والشافعية ٦٠، ٦١، وسوابق المجلس ٣٩٨/٦، ٣٩٩، والشرح للمصنف ٢٠٢/٤ وسابكهما، وتطبيقات ١٠-١٤، وروضة العالين ٩٩/١٠، ٩٩، ١٠٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣

(٢) سورة النور ٢



د - التغريب :

٥٠ - يغرب الزاني الزكر - عند من يقول بنطك - إلى مسافة المقصر حولاً كاملاً<sup>(١)</sup> وفي تغريب المرأة وكيفية خلاف وتفصيل سبق بحاله فقرة (٣٢).

وينظر تفصيله في (زنى وتغريب).

إقامة الحدود في ملا من الناس :

٥١ - اتفق الفقهاء على أن الحدود تقام في ملا من الناس، لقوله تعالى : ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(٢)</sup> والنص وإن ورد في حد الزنى لكنه يشمل سائر الحدود دلالة، لأن المقصود من الحدود كلها واحد، وهو زجر العامة، وذلك لا يحصل إلا أن تكون الإقامة على رأس العامة، لأن الخضور يزجرون بأنفسهم بالمعينة، والنائب يزجرون بالنيابة الخضور، فيحصل الزجر للكل، وفيه منع الجلال من محوارة الحد لئلي جعل له، ودفع النعمة والميل.

وفي المراد بالطائفة في الآية خلاف قيل : الطائفة أقلها واحد، وقيل : اثنان، وقيل : ثلاثة، وقيل : أربعة، وقيل : خمسة، وقيل : عشرة، وقيل : نقر.<sup>(٣)</sup>

عدها، فلا يجوز أن يزيد في إيلايه ووجهه، لأن ما كان أخف في عده كان أخف في صفته، ولأن جنسية الزنى أعظم من جنسية الشرب والغذف : أما أنها أعظم من جنسية الغذف، فلأن الغذف نسبة إلى الزنى، فكان دون حقيقة الزنى. وأما أنه أعظم من جنسية الشرب فلأن الجلد في الذنى ثبت بنص الكتاب العزيز، ولا نص في الشرب، وإنما استخرجه الصحابة الكرام بالاجتهاد، والاستدلال بالغذف فقالوا : إذا سكر هنتى، وإذا هدى افرى، وحده المفري مانون.<sup>(٤)</sup>

ج - القطع :

٤٩ - تقطع يعنى البارق من زنده وهو مفصل الرسغ، ونحسم ولا تقطع في حرور شديد، لأن الحد زاجر لا ملق.

ويقطع بأسهل ما يمكن، فيجلس ويضبط، لئلا يتحرك فيجني على نفسه ونشد يده بعجل، ونحسر حتى يبين مفصل الكف من مفصل الذراع، ثم يوضع بينهما سكين حاد، ويدق فوقهما بشوة، ليقطع في مرة واحدة. وإن علم قطع أسرع من هذا قطع به.<sup>(٥)</sup>

(١) البدائع ٦٠/٧، وكشاف تقاع ٨٦/٦، وبيل القوب ٣٥٢/٢

(٢) ابن عباسين ٢٠٦/٣، وسواهب الجلسل ٣٠٥/٦، وروضة الطالبين ١٤٩/١٠، والمغني ٢٦٦/٨

(١) روضة الطالبين ٨٨/١٠، والمغني ١٦٩/٨  
(٢) سورة النور ٢  
(٣) البدائع ٦١/٧، والشرح الصغير ٤٥٦/٤، والقوانين



في سائر الأحكام من الشهادة وغيرها بشرطها  
إلا المحدود في الغذف خاصة في أداء الشهادة.  
فإنه تبطل شهادته على التأبد، وفي قبول  
شهادته بعد التوبة خلاف وتفصيل ذكر في كتاب  
الشهادات من كتب الفقه. <sup>(١)</sup> وينظر في  
مصطلح: (غذف وشهادة).

وينظر تفصيل القائلين بها وأدلتهم في  
(زنى).

آثار الحد :

٥٢ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الحد إن كان  
رحماً يدفع المرحوم بعد قتله إلى أهله، فيصنعون  
به ما يصنع بسائر المرنى، فيغسلونه، ويكفونونه،  
ويصلون عليه، ويدفونونه، لما روي أن معاذاً لما  
رحم قال عليه الصلاة والسلام: «اصنعوا به ما  
تصنعون بموتاكم» <sup>(١)</sup> وصلى علي رضي الله عنه  
على سراحه.

ولأنه سلم لومات قبل الحد صلى عليه،  
فيصلى عليه بعده كالسارق.

ويرى المالكية أن من قتله الإمام في حد لا  
يصل الإمام عليه، لأن جابراً قال في حديث  
معاذ: فرحم حتى مات، فقال له النبي ﷺ  
خيراً ولم يصل عليه. <sup>(٢)</sup>

وإن كان حداً فحكم المحدود وغيره سواء.



١ - الفقهية / ٢٩٩، ومواهب الجليل / ٢٥٩/٦، وبإضافة  
المجتهد / ١٣٨/٦، وروضة الطالبين / ٩٩/١٠، والمبسوط / ١٧٠/٩

(١) حديث .. اصنعوا به ما تصنعون بموتاكم، أخرجه ابن  
أبي شيبة كما في السند الباقية لأبي حنيفة / ٩٧/٢ - ط الفجالة  
من حديث بريدة، وصححه ابن حجر

(٢) حديث جابر: «رحم - معاذ - حتى مات»، أخرجه  
شيخنا (المنهاج / ١٢٩/١٢ - ط السلفية) وأبو داود  
/ ٥٨٢/٩ - تحقيق عزت عبيد عباس

(١) للبدائع ٥٣/٧، وروضة الطالبين / ١٠٥/١٠، والمبسوط  
١٨٨/٨



الألفاظ ذات الصلة :

أ - البغي :

٢ - البغي في اللغة: الجور، والظلم، والتعدون  
عن الحق. (١)

وفي الاصطلاح الشرعي : هو الخروج عن  
طاعة إمام أهل العدل بتأويل غير منقطع  
الفساد. (٢)

وفرق الإمام مالك بين خراية والبغي بقوله:  
«البغي يكون بالخروج على ناريل - غير قطعي  
الفساد- والمحاربون خرجوا فسقا وخلوعا على  
غير تأويل». (٣)

ب - السرقة :

٣ - السرقة في اللغة: أخذ الشيء خفية وفي  
الاصطلاح: أخذه خفية ظلميا في حوز مثله،  
بشروط تذكر في بابها.

فالتفرق أن الخراية فيها محامرة ومكابرة  
وسلاح.

جـ - النهب ، والاختلاس :

٤ - النهب لغة: الغلبة على المال . واصطلاحا:  
أخذ الشيء علانية دون رضا.

## حراية

التعريف :

١ - الحراية من الحرب التي هي تقيض السلم:  
يقال: حاربه عاربة، وحربا، أو من الحرب.  
بفتح الراء، وهو السلب

يقال: حرب فلانا ماله أي سلبه فهو محروب  
وحريب. (١)

والخراية في الاصطلاح وتسمى قطع الطريق  
عند أكثر الفقهاء هي البروز لأخذ مال، أو اختلاس،  
أو لإرهاب على سبيل المجبورة مكابرة،  
اعتداء على القوة مع البعد عن القوة. (٢)

وزاد المالكية محاولة الاعتداء على العرض  
مخالفة.

وجاء في المدونة من كبار رجلا عن مالك  
بسلاح أو غيره في دقاق أو دخل على حريمه في  
النصر حكم عليه بحكم الخراية. (٣)

(١) تاج العروس. ولسان العرب

(٢) بدائع الصنائع ٩٠/٧. وروض الطالب ١٥٤/٤.

والإقناع لحل لفظ أي شعاع ٣٣٨/٦. والمضي ٣٨٧/٥.

(٣) جواهر الإكليل ٢٩١/٦.

(١) المنهاج المبر ومطالب الولي السني ١٩٢/٩.

(٢) حاشية المنهاج ٢٠٢/٧. وروض الطالب ١١١/٤.

(٣) الزمزمي ١٩٢/٨.



والاختلاس: خطف الشيء بسرعة على عجلة من صاحبه، مع الاعتماد على الغيب.

والنهب والاختلاس كلاهما أخذ الشيء عتائياً، والفرق بينهما هو: سرعة الأخذ في الاختلاس بخلاف النهب فإن ذلك غير معتبر فيه<sup>(١)</sup>.

لما الخربة فهي الأخذ على سبيل المغالاة.

#### د - الغصب :

هـ - الغصب أخذ الشيء ظلماً مع المجاهرة. وشرعاً: الاستيلاء على حق الغير بغير حق.

وقيل: هو إزالة يد المالك عن ماله المتقوم على سبيل المجاهرة<sup>(٢)</sup>. فالغصب قد يكون بسلاح أو بغير سلاح مع إمكان الثبوت.

#### الحكم التكليفي :

٦ - الخرابه من الكبائر، وهي من الملعود بانفاق الفقهاء، وسمى القرآن متركبها: يحاربون الله ورسوله، وساعين في الأرض بالفساد، وغلط عتوتها أشد التدليظ، فقال عز من قائل: ﴿إِنَّمَا جِزَاءُ الْمُذْذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي

الارض فساداً أَن يُقْتَلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾<sup>(٣)</sup> الخ.

ونعى الروموس ﷺ تنسليمهم إلى الإسلام فقال في الحديث المتفق عليه: ومن حل علينا السلاح فليس مناه<sup>(٤)</sup>.

#### الأصل في جزاء الخرابه :

٧ - الأصل في بيان جزاء الخرابه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جِزَاءُ الْمُذْذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَاداً أَن يُقْتَلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ...﴾<sup>(٥)</sup> الخ.

وقد أجمع الفقهاء على مشروعية حد قاطع التعزيق كما سيأتي، وحديث العنبريين عن أبي قلابه عن أنس رضي الله عنه قال: قدم رهط من عكسل على النبي ﷺ كانوا في الصفه، فاجتروا المدينة فقالوا: يا رسول الله أنشأ رسولاً فقال ما أحد لكم إلا أن تلحقوه بإبل رسول الله ﷺ، فأنهوها وشربوا من آياتها وأبرأها حتى صحوا وسمنوا وقتلوا الراعي واستحقوا الذود،

(١) سورة العنق / ٣٣

(٢) حديث: «من حل علينا السلاح فليس مناه» لمعه، فليحاري، القنق ١٢ / ٢٢ - ط السليبي: ومسلم (٩ / ٩٨).

ط الحنفي: من حديث عداة بن عمر

(٣) سورة العنق / ٣٣

(١) لمصباح المير وابن عابدين ١٩٩ / ٣ وفازرنا ١٩٢ / ٨

(٢) الإنتاج حل القنق أبي شجاع ١٢ / ٥٥، وبدائع الصنائع

١٩٢ / ٨



ولم يتفق الفقهاء على هذه الشروط كلها، بل بينهم في بعضها اختلاف بينه كما يلي:

#### ١ - الالتزام :

٩ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه يشترط في المحارب : أن يكون مشرماً بأحكام الشريعة ، بأن يكون مسلماً ، أو ذمياً ، أو مؤمناً ، فلا يجد الحربي ، ولا المعاهد ، ولا المستسلم .<sup>(١)</sup>

واستدلوا بقوله تعالى : ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْرَأَ عَلَيْهِمُ﴾<sup>(٢)</sup> وهؤلاء تقبل توحيثهم قبل التمرد ، وبعدها ، ونفوه تعالى : ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾<sup>(٣)</sup> وخبر : «الإسلام يجب ما كان قبله»<sup>(٤)</sup> ولم يلتزموا أحكام الشريعة ، «ما الذمي فقد التزم أحكام الشريعة فله ما لنا ، وعليه ما علينا» .

وظاهر عبارة أكثر الشافعية أن الذمي حكمه كحكم المسلم في أحكام الحراية ، وأما المستأمن

فأنتهي النبي ﷺ الصريح . فبحث الطنب في آثارهم ، فيما ترجل النهار حتى أتى بهم ، فأمر بمسارير فاحيت فكحلهم وقطع أيديهم وأرجلهم ومأحسهم ، ثم ألقوا في الحرة يستمقون ، فما سمعوا حتى ماتوا . وقال أبو قلابة : سرقوا وقتلوا وحاربوا الله ورسوله .<sup>(٥)</sup> من يعتبر محارباً :

٨ - المحارب عند الجمهور : هو كل ملتزم مكلف أخذ المال بقوة في البعد عن الفوت .<sup>(٦)</sup> والفقهاء تعريفات أخرى لا تخرج في مفهومها عن هذا المعنى .

ولا بد من توافر شروط في الحاربين حتى يحنوا حد الحراية . وهذه الشروط في الجملة هي :

- أ - الالتزام .
- ب - التكليف .
- ج - وجود السلاح معهم .
- د - البعد عن العمران .
- هـ - الذكورة .
- و - المجاهرة .

(١) حديث العريين أخرجه البخاري المصحح ١١٢ / ١١ ط  
السلقة / ونظر بداية المجتهد ٢ / ٤٩٠ ، وروض الطالب  
١٥٤ / ٤ . وعبد الصمد أوثي الشبي ٦ / ٢٥١ ، والمغني  
٢٨٧ / ٨ ، ٢٨٦ / ٨  
(٢) مدائع الصالح ٩٥ / ٧ ، وروض الطالب ١٥٤ / ٤ ،  
والمغني ٢٨٦ / ٨

(١) ابن حابدين ١١٢ / ٣ ، وروض الطالب ١٥٤ / ٤ ،  
وروضة الطالبين ١٠ / ١٥٦ ، وكشاف القناع ١٩ / ١١٦ ،  
وبداهة المجتهد ٢ / ٤٩١ ، والمبداء ٦ / ٢٦٨  
(٢) سورة المائدة / ٣١  
(٣) سورة الأنفال / ٣٨  
(٤) حديث : «الإسلام يجب ما كان قبله» لعريه له .  
(٥) ١٩٩ / ٤ ط الجنة من حيث حمر ومن الرمان .  
ولورده المشي في التجمع (٩ / ٢٥١) ط القلمي ، وقال :  
«رحاله نقات»



يخونون أو فورحم محرم من أحد المائة فلا أحد على أحد منهم، بأشعر العقلاء، لتفعل أم لم يتشروا، وقالوا: لأنها جنسية واحدة قامت بالكمل، فإن لم يقع فعل بعضهم موجبا للحد، كان فعل الباقين بعض الفعل فلم يثبت به الحاكم، وقال أبو يوسف: إذا باشر العقلاء الفعل يحدث. (١)

#### ج - المذكورة

١١ - ذهب المالكية والشافعية واختلفا إلى أنه لا يشترط في المحارب المذكورة.

فلو اجتمع نسوة لمن قوة ومنعة بهن فاطعات طريق ولا تأثير للأثوة على الحرابة، فقد يكون للمرأة من القوة والندج ما للرجل فيجري عليها ما يجري على الرجل من أحكام الحرابة. (٢)

وقال الحنفية: يشترط في المحارب المذكورة: فلا تعد المرأة وإن وليت الفضال وأخذ المال، لأن ركن الحرابة هو: الخروج على وجه المحاربة والمناذرة ولا ينحصر ذلك في النساء عادة لرفقة قلوبهن وضعف بنيتهن، فلا يكون من أهل الحرابة.

وهذا لا يقتل في دار الحرب، ولا يجد كذلك

فقد وقع الخلاف بينهم في أنه يكون محاربا إلا. (٣)

#### ب - التكليف

١٠ - لا خلاف بين انفصاء في أن التلويح والعقل شرطان في عقوبة الحرابة لأنها شرطا التكليف الذي هو شرط في إقامة الحدود. (٤)

واختلفوا في حد من اشترك مع الصبي والمجون في قطع الطريق، فذهب الجمهور إلى أن الحد لا يسقط عنهم وعديهم الحد. وقالوا: لأنها تسببه اختصاص بها واحد فلم يسقط الحد عن الباقيين. كما لو اشتركوا في الزنى بامرأة.

نص على ذلك الحنفية، وهو مقتضى كلام الشافعية والمالكية حيث نص الشافعية على أن شريك الصبي يقتل منه، ويحصر واستفادات الحد على قاطع الطريق في توبته قبل الفدية عليه ولم يذكر ما سقطا آخر، وبصوا على أنه إذا أسك رجل حاربا وقتله صبي يقتل الممسك عندهم. (٥) ومقتضى ذلك كله أن شريك الصبي في قطع الطريق مجتهد.

وقيل: حنفية: إذا كان في القطاع صبي أو

(١) د. وفي المصنف ١/٢٠٤ - ونهاية المحتاج إلى شرح النهاج

(٢) انصاف الطالب

(٣) معي المصنف ٨/١٤ - ٢١ - ١٨٣، وشرح شريفي

(١) ابن عابدين ٢/١٤١٣ - وندائع الفصائح ٩١/٧

(٢) روضة الطالبين ١/١٥٥ - والمصنف ٢٩٨/٨، وشرح



هـ - البعد عن العمران :

١٢ - ذهب المالكية والشافعية وهو رأي أبي يوسف من الحنفية وكثير من أصحاب أحمد إلى أنه لا يشترط البعد عن العمران وإنما يشترط فقد الغوث.

ولفقد الغوث أسباب كثيرة، ولا يتحصر في البعد عن العمران.

فقد يكون للبعد عن العمران أو السلطان.

وقد يكون لضعف أهل العمران، أو لضعف السلطان.

فإن دخل قوم بيتاً وشهروا السلاح ومنعوا أهل البيت من الاستغاثة فهم قطاع طرق في حقهم.<sup>(١)</sup>

واستبدل الجمهور بمصوم آية المحاربة، ولأن ذلك إذا وجد في العمران والأمصار والقرى كان أعظم خوفاً وأكثر ضرراً، فكان أولى بعد الحجابة.<sup>(٢)</sup>

وذهب الحنفية وهو المذهب عند الحنابلة إلى اشتراط البعد عن العمران. فإن حصل منهم الإزعاج وأخذ المال في القرى والأمصار فليسوا بمحاربين، وقالوا: لأن الواجب يسمى حد

من يشاركهم في القتل من الرجال، عند أبي حنيفة ومحمد. سواء باشروا الجريمة أم لم يباشروا. وقال أبو يوسف: إذا باشرت المرأة القتل وأخذ المال. يحد الرجال الذين يشاركونها، لأن امتناع وجوب الحد على المرأة ليس لعدم الأهلية، لأنها من أهل التكليف، بل لعدم المحاربة عادة، وهذا لم يوجد في الرجال الذين يشاركونها، فلا يمتنع وجوب الحد عليهم.<sup>(٣)</sup>

د - السلاح :

١٢ - اختلف الفقهاء في اشتراط السلاح في المحارب.

فقال الحنفية والحنابلة: يشترط أن يكون مع المحارب سلاح، والخضارة والعصي سلاح وهذا لأن تعرضوا للناس بالعصي والأحجار فهم محاربون. أما إذا لم يحملوا شيئاً مما ذكر فليسوا بمحاربين.<sup>(٤)</sup>

ولا يشترط المالكية والشافعية حل السلاح بل يكفي عندهم التهر والغلبة وأخذ المال ولو بالكر والضرع بجمع الكف.<sup>(٥)</sup>

(١) بدائع الصنائع ٩١/٧

(٢) ابن علقمة ٢١٢/٣، والمغني ٢٨٨/٨

(٣) المدونة الكبرى ٣٠٣/٦، وروضة الطالبين ١٥٦/١٠

وروضة الطالب ١٥٤/٤

(٤) حجة تلخيص ٢/٨، وروضة الطالب ٢٥٤/٤

(٥) شرح الزرقي ١٠٩/٨، وهبة تلخيص ٤/٨، والفتاوى ٢٨٧/٨



في سبب وجوب الحد لأدى ذلك إلى افتتاح باب قطع الطريق.<sup>(١)</sup>  
وقال الشافعية: لا يحد الردء، وإما يعزى كسائر الجرائم التي لا حد فيها.<sup>(٢)</sup>

تقطع الطريق، وتقطع الطريق إنما هو في الصحراء، ولأن من في القرى والأصهار لمحض الغوث غالباً فذهب شوكة المعتدين، ويكفون غشيين وهو ليس بقطع، ولا حد عليه.<sup>(٣)</sup>

## و- المجاهرة :

١٦ - لا خلاف بين الفقهاء في أن عقوبة المحارب حد من حدود الله لا تقبل الإسقاط ولا العفو عالم ينوبوا قبل القدرة عليهم.

١٤ - المجاهرة أن يأخذ قطاع الطريق المال جهراً فإن أخذوه خفيين فهم سراق، وإن اختفوا وهربوا فهم متهمون ولا قطع عليهم.

والأصل في ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ يُؤْتِقُوا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ نَجْوَى فِي الذِّمِّ وَلَهُمْ فِي الْأَخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْرَأَ عَلَيْهِمُ الْكُفْرَ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.<sup>(٤)</sup>

وكذلك إن خرج الواحد، والاثنان على آخر قافلة، فاستلبوا منها شيئاً، فليسوا بمحاربين لأنهم لا يعتمدون على قوة ومنعة. وإن تعرضوا لعدد سير فقهرهم، فهم قطاع طرق.<sup>(٥)</sup>

## حكم الردء -

١٧ - واختلف الفقهاء في هذه العقوبات: أهى على التخيير أم على التنوع فذهب الشافعية والمصنعة والمصاحبين من الحنفية إلى أن الردء في الآية على ترتيب الأحكام، وتوزيعها على ما يليق بها في الجنابات:

١٥ - اختلف الفقهاء في حكم الردء أي المعين للقطاع بجأه أو بكتف السواد أو بتقديم أي عورن لهم ولم يباشروا القطع، فذهب الحنفية والمالكية والحنابلة إلى أن حكمه حكم الباشر، لأنهم من المثلثين وتقطع الطريق يحصل بالكل، ولأن من عادة القطار أن يباشروا البعض، ويدفع عنهم البعض الآخر، فلو لم يلحق الردء بالباشر

(١) منافع الصنائع ٩٦/٧، وشرح هارزفاني ٨/ ١١٠، والمغني

٢٩٧/٨

(٢) روض الطالب ١/ ١٥٤

(٣) سورة المائدة ٣٣، ٣٤

(٤) ابن عابدين ٣/ ٢٩١، والمغني ٢٨٧/٨

(٥) روض الطالب ١/ ١٥٤، ونجاة طهتج ٨/ ٤١، والمغني

٢٨٨/٨



العقل ولسمع أيضا قال تعالى : ﴿وجزاء شبهة سبته مثلها﴾<sup>١١</sup> فالتهجير في جزاء اجنبية القاصرة بها يشمل جزاء الجنابة الكاملة، وفي اجنبية الكاملة بما يشمل جزاء الجنابة القاصرة خلاف المجهود في الشرع

يزيد هذا إجماع الأمة على أن قطاع الطرق إذا قتلوا وأخذوا المال، لا يكون جراؤهم المعقول الشئ وحده، وهذا يدل على أنه لا يمكن العمل بظاهر التعبير

الثاني : أن التهجير السوار في الأحكام المختلفة بحرف التهجير إنما يجري على ظاهره إذا كان سبب الوجوب واحدة كفي كفارة ليمين وكفارة جزاء الصيد، أما إذا كان السبب مختلفا، فإنه يخرج التهجير عن ظاهره ويكون الغرض بيان الحكمة تكلي واحد في نفسه .

وقطع الطريق متزوج ، وبين أنواعه تفاوت في الجريمة ، فقد يكون بأخذ المال فقط ، وقد يكون بالقتل لا غير ، وقد يكون بالجمع بين الأمرين ، وقد يكون بالتهجير فحسب ، فكان سبب العقاب مختلفا . فتحصل لاية على بيان حكم كل نوع يقتلون ويصلبون إن قتلوا وأخذوا المال ، وتقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف إن أخذوا المال لا غير ، ويقتلون من الأرض ، إن أخذوا الطريق ، ولم يقتلوا تصاد ولم

فمن قتل وأخذ المال ، قتل وصلب . ومن اقتصر على أخذ المال قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى .

ومن أخاف الطريق ، ولم يقتل ، ولم يأخذ مالا نفي من الأرض .<sup>١٢</sup>

والنفي في هذه الحالة عند الشافعية تعزير وليس حدا ، فيجوز التحريم بغيره ويجوز تركه إن رأى الإمام المصلحة في ذلك .

وقالوا : بهذا فسر من عماس الآية فقال : المعنى : إن يقتلوا إن قتلوا . أو يصلبوا مع القتل إن قتلوا وأخذوا المال . أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ، إن اقتصر أو على أخذ المال ، أو نفوا من الأرض ، إن أربعوا ، ولم يأخذوا شيئا ولم يقتلوا ، وحلوا كلمة وأو على التوسيع لا التهجير ، كما في قوله تعالى : ﴿وقالوا كونوا هودا أو نصارى﴾<sup>١٣</sup> أي قالت اليهود : كونوا هودا وقالت النصاري : كونوا نصارى ولم يقع تحريم بين اليهودية والنصرانية .

وقالوا أيضا : إنه لا يمكن إجراء الآية على ظاهر التهجير في مطلق المحارب لأمرين :

الأول : أن الجزاء على قدر الجنابة ، يزداد بزيادة اجنبية ، وينقص بنقصانها بعفتي

(١١) روى الطحاوي ١٥٥/٦ ، والبيهقي ٢٨٨/٨ ، وروى

الطحاوي ١٥٦/٦ ، ١٥٧ ، ومالك أبي العباس ١٥٢/٦ .

١٥٣ ، وسأله المحتاج ٣/٨ ط . لمجلة لاسلامية

(١٢) سورة القصص ٢٠



وقال قوم من السلف: إن الآية تدل على التخيير بين الجزاءات الأربعة.

فإذا خرجوا لقطع الطريق وقدر عليهم الإمام، خير بين أن يجري عليهم أي هذه الأحكام إن رأى فيه المصلحة وإن لم يقتلوا ولم يأخذوا مالا، وإلى هذا ذهب الإمام مالك على التفصيل التالي:

وهو إن قُتل فلا بد من قتله، إلا إن رأى الإمام أن في إبقائه مصلحة أعظم من قتله<sup>(١)</sup>، وليس له تخيير في قطعه، وإنا نفيه، وإنا التخيير في قتله أو صلبه. وإن أخذ المال ولم يقتل لا تخيير في نفيه، وإنا التخيير في قتله، أو صلبه، أو قطعه من خلاف، وإن أخاف السيل فقتل فالإمام خير بين قتله، أو صلبه، أو قطعه، باعتبار المصلحة. هذا في حق الرجال.

أما المرأة فلا تصلب، ولا تقى، وإنا حرمها: القطع من خلاف، أو القتل المجرد واستدلوا بظاهر الآية، فإن الله تعالى ذكر هذه العقوبات بكلمة «أو» وهي موضوعه للتخيير، وهو مذهب سعيد بن المسيب ومجاهد، والحسن وعطاء بن أبي رباح.

وقال ابن عباس: «كان في القرآن دأوه فصاحبه بالخيار»<sup>(٢)</sup>.

يتخذوا مالا. ويدل أيضا على ذلك: أن الله سبحانه وتعالى: بدأ بالأغلق فالأغلظ والمعهود من القرآن فيما أريد به التخيير، البداءة بالأخف ككفارة اليمين، وما أريد به الترتيب يبدأ فيه بالأغلظ فالأغلظ ككفارة الظهار، والقتل<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو حنيفة: إن أخذ قبل قتل نفس أو أخذ شيء حبس بعد التعزير حتى يتوب، وهو المراد بالنفي في الآية، وإن أخذ مالا معصوما ينفذ أو النصاب قطعت يده ورجله من خلاف، وإن قتل معصوما ولم يأخذ مالا قتل. أما إن قتل النفس وأخذ المال، وهو المحارب الخاص فالإمام خير في أمور ثلاثة: إن شاء قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ثم قتلهم، وإن شاء قتلهم فقط، وإن شاء صلبهم، والمراد بالصلب هنا طعنه وتركه حتى يموت ولا يترك أكثر من ثلاثة أيام. ولا يجوز عنده أفراد الفطع في هذه الحالة بل لابد من انضمام القتل أو الصلب إليه، لأن الجنابة قتل وأخذ مال، وقتل وحده فيه القتل، وأخذ المال وحده فيه الفطع، ففيها مع الإضافة لا يعقل الفطع وحده. وقال صاحبنا في هذه الصورة: يصلبون ويقتلون ولا يقطعون<sup>(٤)</sup>.

(١) بدائع الصنائع ٧/٩٣-٩٤ وروى القلاب ١/١٥٤.

وبدأية الصنائع ٨/٢٧، والنفي ٨/٢٨٩.

(٢) بدائع الصنائع ٧/٩٤، وابن عابدين ٣/٢١٣، ولا اختيار

١١١/٤

(٣) هذا النص عند المالكية حرم من باب السياسة الشرعية

وتروى المذهب الأخرى لا تأبه فيما ترى

(٤) بدأية المجهود ٢/١٩١-١٩٢ وشرح السرقاتي -



كيفية تنفيذ العقوبة :

أ - النفي :

١٨ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه إن أضاف الطريق ولم يأخذ مالا ولم يقتل نفسا فعقوبته النفي من الأرض .

واختلفوا في معنى النفي فقال أبو حنيفة : نفيه حبه حتى تظهر ثوبته أو يموت .<sup>(١)</sup>

وذهب مالك : إلى أن المراد بالنفي إبعاده عن بلده إلى مسافة البعد ،<sup>(٢)</sup> وحبه فيه .<sup>(٣)</sup>

وقال الشافعي : المراد بالنفي الحبس أو غيره كالنفي كما في الزنى .<sup>(٤)</sup>

وقال الحنابلة : نفيهم : أن يشردوا فلا يتركوا يستقروا في بلد .

ويروي ذلك عن ابن عباس ، وهو قول النخعي وقطادة ، وعطاء ، وروى عن ابن عباس : أنه ينفي من بلده إلى بلد غيره كنفي الزاني .<sup>(٥)</sup>

وأما المرأة فذهب الشافعية والحنابلة إلى أنها

١٨ / ١١٠ ، وحاشية الدسوقي ١ / ٣٥٠ ونصه مطرطي ١٠٢ / ١

(١) ابن عابدني ٣ / ١١٢

(٢) ويبدل كلام ابن رشد على أن المرأة بما ساقه القصر فما زاد (بداية المجتهد ٢ / ١٩٦)

(٣) حاشية الدسوقي ٤ / ٣٦٩

(٤) بداية المجتهد ٨ / ٥

(٥) النفي ٨ / ٢٩٤

تغرب واستبدلوا لذلك بعموم النص فلا ينفوا من الأرض .

واشتهروا لتغريب المرأة أن يخرج معها محرما فإن لم يخرج معها محرما فعند أحمد رواية أنها تغرب إلى دون مسافة القصر لتغرب من أهلها فيحفظوها . وعند الشافعية يؤخر التغريب .<sup>(١)</sup>

وذهب المالكية إلى أنه لا تغريب على المرأة ولا صلب .<sup>(٢)</sup>

ب - القتل :

١٩ - اختلف الفقهاء فيما يغلب في قتل قاطع الطريق ، إذا قتل فقط . فذهب الحنفية والمالكية وهو قول عند الشافعية والحنابلة : إلى أنه يغلب الحد ، فيقتل وإن قتل بمثقل ، ولا يشترط التكافؤ بين القاتل والمقتول ، فيقتل الحر بالعبد ، والمسلم بالذمي ، كما لا عبرة بغير مستحق القود .<sup>(٣)</sup>

وقال الشافعية في الراجح عندهم ، والحنابلة في إحدى روايتين لأحمد : يغلب جانب القصاص لأنه حق آدمي ، وهو مني على المضايقة فيقتل قصاصا أولا ، فإذا عفا مستحق

(١) بداية المجتهد ٧ / ٤٠٩ ، والنفي لابن قدامة ٨ / ١٩١

(٢) بداية المجتهد ٢ / ٤٩١ - ٤٩٢ ، شرح الزركلي ٨ / ١١٠

وحاشية الدسوقي ٤ / ٣٥٠

(٣) ابن عابدني ٤ / ٣٦٣ ، وحاشية الدسوقي ٤ / ٣٥٠



وفي قول الشافعية: إنه يصلب حين تشهير به ثم يترول يقتل.<sup>(١)</sup>

وقال الشافعية في العتد والحجالة: يصلب بعد القتل، لأن الله تعالى قدّم القتل على الصلب لفظاً. فيجب تقديم ما ذكر أولاً في الفعل كقوله تعالى: ﴿إِنْ الصُّلْبُ الَّتِي خَفِيَ عَنْكُمْ فِي هَذِهِ أُولَئِكَ أُولَئِكَ الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى اللَّهِ﴾. ولأن في صلبه حياً تعذيباً له<sup>(٢)</sup> وقال رحمه الله: وإن الله كتب الإحسان على كل شيء، فإذا قتلتم فأحسنوا القتله<sup>(٣)</sup>

وعلى هذا الرأي: يقتل، ثم يقتل، ثم يقتل، ويكفن، ويصل على صلبه، ثم يصلب، ويترك مصلوباً ثلاثة أيام بلياليها ولا يجوز التزينة عليها. ويظهر تبصير ما يتصل بالصلب في مصطلح: (نصيب).

ضمان المال والجراحات بعد إقامة الحد:  
٢٢ - إذا قُيِّمَ خُد على المحارب، فهل يضمن ما أحذه من المال، ويقتص منه لتجراحات؟ اختلف الأئمة في ذلك:

القصاص عنه يقتل حداً، ويشترط التكافؤ بين القاتل والمقتول، خيراً: ألا يقتل مسلم بكافراً<sup>(٤)</sup> وعلى هذا إذا قتل مسلم ذمياً، أو الحر غير حر، ولم يأخذ مالا، لم يقتل قصداً، وبغير ذية الذمي، وفيمة الموفيق.<sup>(٥)</sup>

جدد القطع من خلاف:  
٢٠ - يراعى في كيفية التقاطع ما يراعى في قطع السارق.<sup>(٦)</sup> وينظر مصطلح: (سرقه).

د - الصلب:  
٢١ - اختلف انتفاءه في وقت الصلب، ومدته، فقال الحنفية والمالكية: يصلب حياً، ويقتل مصلوباً.<sup>(٧)</sup>  
وقال الحنفية: يترك مصلوباً ثلاثة أيام بعد مده.

وعتد المالكية تحدد مدة الصلب باجتهاد الإمام.<sup>(٨)</sup>

(١) حديث: «لا يقتل مسلم بكافراً» أخرجه البخاري وأبو داود، ٢٦٠٠/١٢، ط الشافعية من حديث علي بن أبي طالب.  
(٢) روضة المتكلمين ١٦٠/١٦٠، وكنز الطالب ١٥٩/٤، والنفق ٢٩٠/١٨.  
(٣) انضمام السابقة وابن عابدين ٢١٣/٣، والبرهان ١١٥/٨، والاسواق ٢٤٩/٤.  
(٤) ابن عابدين ٢١٣/٣، وحظية الجمهوري ٢٤٩/٤.  
(٥) للصارم السابقة.

(٦) حجة المحتاج ٥/٨.  
(٧) سورة أنظر: ١٥٨/١.  
(٨) المغني ٢٩٠/٨ - ٢٩١، وروض الطالب ١٥٥/٤، وبهية المحتاج ٦/٨.  
(٩) حديث: «إن الله كتب الإحسان على كل شيء، فإذا قتلتم فأحسنوا القتله» أخرجه مسلم ١٥٤٨/٣١، ط النجاشي من حديث شداد بن أوس.



وفي قول عند الشافعية وحسب روايتين لأحمد: يتحتم فيه القصاص كأنفس لأن الجراح تابعة للفعل فيثبت فيها مثل حكمه والقول الثالث لشافعية: يتحتم في البغي والرجلين لأنها مما يستحقان في الجزية دون غيرها.

أما إذا جرى الخرج إلى النقص فإما انخرج يتحتم القتل. (١)

وهذه الخفية إلى أنه إذا أخذ المحطوبون مالا وأقيم عليهم أخذ فإن المال قائم ودفعه، وإن كان تلف أو مستهلكا لا يضمنونه، لأنه لا يجمع عندهم بين الحد والضمان. وكذلك الخراجات سواء كانت خطأ أم عمد لأنه إذا كانت خطأ، فيها موجب الضمان، وإن كانت عمدا فإن الجناية فيما دون النفس يستلزمها سلك الأموال، ولا يجب ضمان المال مع إقامة أحد فكذلك الخراجات. (٢)

ما ثبتت به الجناية -

٢٣ - لا خلاف بين الفقهاء في أن جريمة الجناية ثابتة قضاء بالإقرار، وشهادة عدلين. وتقبل شهادة الباقية في الجناية، فإذا شهد عني

فقال المالكية والشافعية والحنبلة: إذا أخذ المحطوبون مالا وأقيم عليهم أخذ ضمنوا المال مطلقا. (١)

ثم صرح الحنابلة أنه يجب الضمان على الأخذ فقط، لا على من كان معه ولم يباشر الأخذ، وهو مقتضى كلام الشافعية.

وقالوا: لأن وجود النفس ليس بحادث فلا يتعلق بهم المباشر له كالغصب والسرقة. (٢)

وقال المالكية: يعتبر كل واحد منهم صامدا لئلا لا يحيط بضعه أو يغفل صاحبه، لأنهم كالحملاء (الكفلاء) فكل من قدر عليه منهم أخذ بجميع ما أخذه، هو وأصحابه تنقضي بعضهم ببعض، ومن دفع أكثر مما أخذ يرجع على أصحابه. (٣)

أما الجراحات فقال الشافعية، والحنابلة: إذا جرح جرحا فيه قود فالتدليس لم يتحتم به قصاص في لأبهر عند الشافعية بل يتخير المخرج بين القود والعفو على ما ذكرنا أو غيره لأن التختيم تغليظ لحق الله، فاختص بالنفس كالكفالة. ولأن الشارع لم يرد شرع الحد في حق المحارب المخرج، فبقي على أصله في غير الجناية.

(١) حاشية المدسوق ١/ ٣٥٠، ونهاية المحتاج ١/ ١٨، ومضى المحتاج ١/ ١٨٢، وأبهر ١/ ٢٩٨.

(٢) نهاية المحتاج ١/ ١٨، ومضى المحتاج ١/ ٢٨٣، وأبهر ٢٩٢، ١٨.

(٣) أمثل المدرك ١/ ٢٥٧.

(١) نهاية المحتاج ١/ ١٨، ومضى المحتاج ١/ ٢٨٣، وأبهر ٢٩٢، ١٨.

(٢) بدائع الصانع ١/ ٩٥، والاختيار ١/ ١١١، وابن عثيمين ٢١٣/ ٣.



واستدلوا بقوله تعالى : ﴿إِلَّا الَّذِينَ قَالُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدُرُوا عَلَيْهِمْ﴾<sup>(١)</sup> فآله سبحانه وتعالى قد أوجب عليهم الحد، ثم استثنى الثانيين قبل القدرة عليهم .

أما حقوق الأديين فلا تسقط بالتوبة . فيقرمون ما أخذوه من المال عند الجمهور وعند الخنفية إن كان المال قائماً، ويقتصر منهم إذا فُتِلوا على التفصيل السابق، ولا يسقط إلا بمغفر مستحق الحق في مال لم يقتضاه<sup>(٢)</sup> .

المحارب اثنان من المقطوع عليهم لغيرهما ولم يتعرضوا لأنفسهما في الشهادة قبلت شهادتهما، وليس على القاضي البحث عن كونهما من المقطوع عليهم، وأن بحث لم يلزمهم الإجابة، أما إذا تعرضوا لأنفسهما بأن يقولوا : قطعوا علينا نظرين، ونهبوا أموالك لم يقبل، لا في حقها ولا في حق غيرها للعداوة . وقال مالك : تقبل شهادتهم في هذه الحالة، وتقبل عنده في الخرابية شهادة السماع . حتى لو شهد اثنان عند الحاكم على رجل فاشهر بالخرابة أنه هو المشتهر بالخرابة ثبتت الخرابية بشهادتهما وإن لم يعابناه<sup>(٣)</sup> .

وتفصيل ذلك في مصطلحي : (شهادة وإقرار) .

سقوط عقوبة الخرابية :

٢٤ - يسقط حد الخرابية عن المحاربين بالتوبة قبل القدرة عليهم، وذلك في شأن ما يجب عليهم حقا لله، وهو تحريم القتل، والصلب، والمقطع من خلاف، والنفي، وهذا على اتفاق بين أصحاب المذاهب الأربعة<sup>(٤)</sup> .



(١) بداية المجتهد ٢/ ٢٩٢، وحاشية الدسوقي ٢/ ٣٥٦، ونهاية المحتاج ٨/ ٣١١، وروض الطالب ٤/ ١٥٨، والنفسي ٨/ ٣٠٢ - ٣٠٣ ومطالب أولي النهى ٦/ ٦٣١

(٢) بدائع الصالح ٧/ ٩١ وحاشية الدسوقي ١/ ٣٥٩ - ٣٦١ وروض الطالب ٤/ ١٤٦، وروضة الطالبين ١٠/ ١٥٩ والنهي ٨/ ٦٩٥

(١) سورة المائدة / ٣٤  
(٢) القصاص السابقة.



وتخفيفهم، وأصل الرباط من رباط الخيل لأن هؤلاء يربطون خيولهم وهؤلاء يربطون خيولهم كل بعد لصاحبه فسمي المقام بالثغور رباطاً وإن لم يكن فيه خيل.<sup>(١)</sup>

وقد روي في فضل الرباط أحاديث منها ما روى سلمان رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «رباط يوم وليلة خير من صيام شهر رقباه، وإن مات جرى عليه عمله الذي كان يعمل، وأجرى عليه رزقه وأمن الفتان».<sup>(٢)</sup>

فالرباط أخص من الحراسة لأنه حراسة ثغر بالإقامة فيه.

ب - الحصى :

٣ - الحصى يكون في بقعة موات لرعي نعم عزبة أو صدقة، ويكون يمنع الإمام الناس من وعيها إذا لم يضرهم،<sup>(٣)</sup> لأنه ﷺ وحى النفع لخل المسلم بن.<sup>(٤)</sup> وعن البخاري أن الزهري

## حراسة

التعريف :

١ - الحراسة في اللغة اسم مصدر من حرس الشيء بحرسه وبحرسه حرساً، حفظه حفظاً مستمراً، وهو أن يصرف الأفت عن الشيء قبل أن تصيبه مرفاً مستمراً: فإذا أصابته فصرفها عنه سمي تخليصاً واشتقاقه من الحرس وهو الدهر.

وحرس أيضاً إذا سرق فالفعل من الأضداد عند العرب، ويطلقون على الشاة يدركها الليل قبل رجوعها إلى مأواها فترسق، حرسه.<sup>(١)</sup> وفي الاصطلاح لا يخرج عن المعنى الثغوري وهو حفظه الشيء حفظاً مستمراً.

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الرباط :

٢ - هو الإقامة بالثغر تقوية للمسلمين على الكفارة والتعسر كل مكان يغيب أهله العدو

(١) لسان العرب، والاصباح الميرادة. (جربي)، والقرون  
لأب حلال من ١٩٩٠

(١) المعنى ٨/ ٣٥٢ - ٣٥٤.

(٢) حديث «رباط ليلة في سبيل الله خير» والمترجم مسلم

(٣) ١٥١٠ - ط الحلي

(٤) فقيوس وعمدة ٩٢/ ٣

(١) حديث «وحى النفع لخل المسلم بن» ذكره البخاري

(٢) الفتح ١١/ ٥ - ط السلفية من قول الزهري بلاخا.

وكذلك أخرجه بلاخا أبو داود في سننه (٣/ ١٦٠) - تخيل

عزت عبدة وصافي، وصف ابن جبر إسناد في الفتح

١٥/ ٥ - ط قبلية



منطوق وفي غير تهديد بعدولنا، تحدث سلماني رضي الله عنه السابق<sup>(١)</sup>.

ومنها الحرمة في الغزو تطوعا جاء في فضلها قول النبي ﷺ: «من حرس من وراء المسلمين منطوع لا يأخذه سلطان لم ير انتار عينيه ولا تحلة القسم»<sup>(٢)</sup> وقوله ﷺ: «مجان لا قهيم النار عين بكث من خشية الله وعين ماتت تحرس في سبيل الله»<sup>(٣)</sup>.

وتكون مباحة كمن يوزع نفسه لحراسة مباح كحارس الخيول والأسواق وما شابه ذلك<sup>(٤)</sup>.

وتكون محرمة كحراسة ما يؤدي إلى فساد المسلمين... ومن ذلك حراسة أماكن المهر المحرم والحرم والفجور ونحوها<sup>(٥)</sup>.

(١) حديث سلمان رضي الله عنه سبق لمخرجه في ٢.  
(٢) حديث: «من حرس من وراء المسلمين منطوعا لا يأخذه سلطان» أخرجه أحمد (٣/ ٤٢٧) ط البنية، من حديث معاذ بن أنس وأورده الحديث في الجمع (٥٥/ ٢٨٧) ط القسبي، وفي «أراء أحمد وأبو بكر والعقاري» وفي أحد إسنادي أحمد بن حنبل، وهو أحسن حالا من رشدي.

(٣) حديث: «مجان لا قهيم النار عين بكث من خشية الله» أخرجه الترمذي (١٤/ ١٧٥) ط الحلبي، من حديث عمار بن حبيش، وحده.

(٤) العمومي على الفروع الكبير ١٤/ ١٣٠، ٢٥.

(٥) الفروع الكبير ١٤/ ١٩، وهو الإكثير ١/ ٢٩٩/ ١، ٢٨٨، والفتاوى للفتية ١٤/ ٤٤٩ - ٤٥٠، والشرقاوي ١/ ١٣٩.

ومعالي أولي النبي ٣/ ٤ - ٦.

قال: بلغنا أن النبي ﷺ حرم التبع، وأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: «من حرس من وراء المسلمين منطوع لا يأخذه سلطان»<sup>(١)</sup>.

فالحمى حراسة بقعة معينة حتى لا يبرعها غير نعم الجزية أو الصدقة.

الحكم التكليفي.

١ - يختلف حكم الحراسة باختلاف الأحوال وتغير الأحكام الخمسة.

فتكون الحراسة واجبة كحراسة طائفة من الجيش للأخرى التي تصل صلاة الخوف عدلا بقول ربنا جل وعلا «وإذا كنت فيهم فأقم معكم الصلاة فتقيم طائفة منهم معك وليأخذوا بأسلحتهم فإذا سعدوا فليكنوا من وراءكم ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك وليأخذوا حذرهم وأسلحتهم ود الذين كفروا لو تغفلون عن أسلحتكم وأمعتكم فيه يكون عليكم مية واحدة ولا جناح عليكم إن كان بكم أذى من مطر أو كنتم مرضى أن تضعوا أسلحتكم وحذوا حذركم إن الله أهدى للكاترين عدلا مهين»<sup>(٢)</sup>.

وفي تفصيل ذلك ينظر مصطلح (صلاة الخوف).

وتكون مستحبة كحراسة الواصلة في الثغور

(١) فتح الباري ١٢/ ٥.

(٢) سورة النساء ١٠٢/ ٦.



حكم استخدام الكلب وما شابه للحراسة :

٥ - اتفق الفقهاء في الجمل على جواز استخدام

الكلب للحراسة ، لحديث أبي هريرة مرفوعاً

ومن اتخذ كلباً إلا كلب ماشية أو صيد أو زرع

انتقص من أجره كل يوم قيراطاً<sup>(١)</sup>

أما في حكم ضمان الخارص بخلاف وتفصيل

ينظر في مصطلح : (ضمان) و(وديعة)<sup>(٢)</sup>

انظر : تحريم .

## حرام

## حرب

انظر : جهاد .

## حربي

انظر : أهل الحرب، دار الحرب .



(١) حديث : ومن اتخذ كلباً إلا كلب ماشية أو صيد أو زرع

... أخرجه البخاري (فتح ٥/٥ - ط السلطنة) ومسلم

(٢) ١٢٠٣/٣ - ط الحلبي، والعلق لمسلم

(٣) بنائع الصنائع ١٤٦/٥ ، وسائبة السمرقاني ١١/٣ ،

وطبري وعميرة ١٥٧/٦ ، والشرخاوي ١٣١/٦ ، ومكشاف

القناع عن متن الإنفاق ١٥٤/٣



بعض أفرادهم أقوى من بعض ولا يعتبر كل مرتبة منه، بل ما ثبت من الشارع اعتباره حرجاً<sup>(١)</sup>.

ورود لفظ الحرج في الكتاب والسنة :

٢ - ورد لفظ الحرج في القرآن الكريم، فتارة فسر بمعنى الإنم كما في قوله تعالى : ﴿لِي عَلَى الضعفاء ولا على المرضى ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج إذا نصحوا لله ورسوله﴾<sup>(٢)</sup>، وتارة فسر بمعنى الشدة والضييق كما في قوله تعالى : ﴿ولا وربك لا يؤمنون حتى يُحكّموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً﴾<sup>(٣)</sup>.

وكذلك في السنة : وردت كلمة الحرج بكثرة وأغلبها يعود إلى المعاني التالية :

- الإنم : كما في قوله ﷺ : «حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج»<sup>(٤)</sup> أي ولا إنم عليكم أن تحدثوا عنهم ما سمعتم<sup>(٥)</sup>.

- الحرام : كما روى أبو هريرة مرفوعاً «المنهم أي

## حرج

التعريف :

١ - الحرج في اللغة بمعنى الضيق يقال حرج الرجل : أتم، وصدر حرج : ضيق، ورجل حرج : أتم، ويقال : غرج الإنسان تحرجاً أي فعل فعلاً جانب به الحرج، وهذا مما ورد لفظه مخالفاً لمعناه، ويطلق الحرج في اللغة على معان أخرى لكنها لا تخرج في دلالتها عن معنى الضيق وما يلزمه من المعاني المجازية كالإنم والحرام.

ومن إطلاقاته أيضاً : الموضع الذي فيه أشجار كثيرة لا تصل إليه الراعية، يقال : هذا مكان حرج أي ضيق كثير الأشجار<sup>(٦)</sup>.

وفهم من استعمالات الفقهاء لكلمة الحرج أنه يطلق على كل ما تسبب في الضيق، سواء أكان واقعاً على البدن، أم على النفس، أم عليها معاً.

وأما عند الأصوليين : فهو كل مشكك<sup>(٧)</sup>.

(١) الصباح المزي. ولسان العرب، والمنجبط، ومجمع مقاييس اللغة والصالح في اللغة والعلوم مادة (حرج).

(٢) المشكك موما تفاوتت أفراد قوة وضعها بأولية أو أولوية

(١) فوائذ الرعون شرح مسلم الشيت للأندلسي ١/ ١٦٨ ط المطبعة الأميركية بولاق

(٢) سورة التوبة / ٩١

(٣) سورة النساء / ٦٥، وانظر تفسير طبرطسي ٥/ ٢٩٩

(٤) حديث. «حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج»

أخرجه البخاري (الفتح ٦/ ١٩٦. ط التلطف) من حديث عهده بن عمرو بن العاص

(٥) البداية في غريب الحديث لأبي الأثير ١/ ٣٦١ ط المطبعة الأميركية، ولسان العرب المنجبط مادة (حرج)



أخرج حق الضعيفين: التيمم والمواظبة: أي آخره.<sup>(١)</sup>

الضيق والشدة: كقول ابن عباس حينما سئل عن سبب أمره المزلة أن يقول: وصلوا في بيوتكم، بدلا من: حي على الصلاة. وفي كرهت أن أخرجكم فمشرك في الظن والدحض.<sup>(٢)</sup>

الأنفاظ ذات الصلة:

١- الرخصة:

٢- الرخصة في اللغة اليسر والسهولة بذلك: رخص اليسر إذا تراجع، وسهل اليسر.

وفي الشريعة: عبارة عما وقع لتكثف في فعله تعذر، وعجز عنه مع قيام سبب المحرم. كتناول الميتة عند الإفطار، وسدوط أمه، ومضاد عن المسافرين. وهذا هو المراد من عبارات الأصوليين، وهو المعنى الحقيقي للرخصة.<sup>(٣)</sup>

(١) الموضع السابق

وحديث: اللهم إني أعرج حق لضعيفي التيمم والمرأة أعرجه ابن ماجه: ١٦١٣/٢، ط الحنفى ووثق البوصيرى: إسناده صحيح، ورواه فهد.

(٢) أن ابن عباس حينما سئل عن أسباب أمره يقول:

أمره فليجاري: الفج ٣٨٤، ط السفة.

(٣) التصريح بالاجتماعي، والمواظبات للشافعي: ٣٠١/١

ومعهدها ط دار المعرفة، ومواقع المرحوم للأصمدي

١١٩/١، ١١٧، ١١٨، ١١٩، والشخصي للشرقي

٩٨/١، ٩٩، وسهله السؤل على عاشق التفرير والتجبر

٥٢/٢، ٥٣ ط طهامة لأبيرة

والعلاقة بين الرخصة والخرج الصدية. وتفصيل ذلك في مصطلح: (رخصة) والمحقق لأصولي.

ب- العزيمة:

٤- العزيمة في اللغة عبارة عن الفصد المؤكدة، ومنه قوله تعالى: ﴿لَمْ يَجِدْ لَهُ عِزًّا﴾.<sup>(١)</sup>

وفي الشريعة لها تعريفات كثيرة أهمها ما عرفها به الغزالي وهو: «أن العزيمة عبارة عما لزم العباد بإجتناب الله تعالى». <sup>(٢)</sup> وتفصيل ذلك في مصطلح: (عزيمة) والمحقق الأصولي.

ج- المشقة:

٥- المشقة في اللغة بمعنى الجهد والعناء والشدة، يقال: شق عليه الشيء، يثنى شقا، ومشقة إذا تعب، <sup>(٣)</sup> ومنه قوله تعالى: ﴿لَمْ تَكُونُوا تَالِفٌ إِلَّا بِشَى الْأَنْفُسِ﴾.<sup>(٤)</sup>

د- الضرورة:

٦- لضرورة اسم من الاضطراب والاحتاجة من

(١) سورة هة ١١٨

(٢) المستصم للقراني ٩٨/١، والمواظبات للشافعي ٣٠٠/١

وصاحبه ط دار المعرفة، ونجاة السؤل على مفتش التمرير والتجبر ٥٢/١، ٥٣

(٣) لسان العرب مادة (شق) والمواظبات للشافعي ٨٠/٢

والجديد في غريب الحديث لآس الألب ٩٩/٢

(٤) سورة النحل ٢١



تعالى: ﴿وَمَا جُعِلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾<sup>(١)</sup> ومن القاعدة الفقهية: «الشفقة تجلب التيسير». قال الفقهاء: على هذه القاعدة يخرج جميع رخص الشرع كالختيف لأهل السفر والمريض ونحوها.

ومثلها قاعدة: «الضرورات تبيح المحظورات».

كأكل الميتة عند المحصة ورماعة التهمة بتأخير ونحوها<sup>(٢)</sup> فإنه يصل إل ذلك وما يترتب على إخراج من أحكام في المنعز الأصول



الأصغر، وهو ضد النفع<sup>(٣)</sup>. وفي الشرع بلوغ الإنسان حدا إنه لا يتناول المنسوخ هناك أو قرب، وهذا يبيح تناول الحرام. وتعتبر حالة الضرورة من أعلى أنواع الحرج النوعية للتخفيف<sup>(٤)</sup>.

وتنحصر ذلك في مصطلح: «ضرورة» والممنوع الأصولي.

## ١- الحاجة :

٧- الحاجة في العمل: الانقصار إلى الشيء الذي يوفر تخفيفه رفع الضيق المؤدي في الغالب إلى الخرج والمثنية اللائحة بقوت الطوارئ، وبكافة لولم تراع لم تدخل على المكاف اقتصاد العظيم للتخفيف بفقدان المصالح الضرورية كالحائض الذي لولم يأكل ليهلك<sup>(٥)</sup> والحاجة قد تنزل منزلة الضرورة لاعتبارات معينة.

## الحكم الإجمالي

٨- الحرج مرفوع شرعا لقوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾<sup>(٦)</sup> وقوله

(١) المصباح المصنف (١/١٠٠).

(٢) الأذية والنظائر للبطون: ١٠٠٠ دار مكتبة معطية.

والمختصر في الفوائد للركشي: ٣٩٩.

(٣) المرافعات لفتاوى ١٠٠٠ وما يندرجها، والأشبه والمظهر للبطون: ٨٥١.

(٤) سورة المائدة: ١٨٥.

(٥) سورة النج: ٢٨.

(٦) مجلة الأحكام العدلية: ١٧، ٢١، والأذية والنظائر

للبطون: ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٢، ١٥٨٣، ١٥٨٤، ١٥٨٥، ١٥٨٦، ١٥٨٧، ١٥٨٨، ١٥٨٩، ١٥٩٠، ١٥٩١، ١٥٩٢، ١٥٩٣، ١٥٩٤، ١٥٩٥، ١٥٩٦، ١٥٩٧، ١٥٩٨، ١٥٩٩، ١٦٠٠، ١٦٠١، ١٦٠٢، ١٦٠٣، ١٦٠٤، ١٦٠٥، ١٦٠٦، ١٦٠٧، ١٦٠٨، ١٦٠٩، ١٦١٠، ١٦١١، ١٦١٢، ١٦١٣، ١٦١٤، ١٦١٥، ١٦١٦، ١٦١٧، ١٦١٨، ١٦١٩، ١٦٢٠، ١٦٢١، ١٦٢٢، ١٦٢٣، ١٦٢٤، ١٦٢٥، ١٦٢٦، ١٦٢٧، ١٦٢٨، ١٦٢٩، ١٦٣٠، ١٦٣١، ١٦٣٢، ١٦٣٣، ١٦٣٤، ١٦٣٥، ١٦٣٦، ١٦٣٧، ١٦٣٨، ١٦٣٩، ١٦٤٠، ١٦٤١، ١٦٤٢، ١٦٤٣، ١٦٤٤، ١٦٤٥، ١٦٤٦، ١٦٤٧، ١٦٤٨، ١٦٤٩، ١٦٥٠، ١٦٥١، ١٦٥٢، ١٦٥٣، ١٦٥٤، ١٦٥٥، ١٦٥٦، ١٦٥٧، ١٦٥٨، ١٦٥٩، ١٦٦٠، ١٦٦١، ١٦٦٢، ١٦٦٣، ١٦٦٤، ١٦٦٥، ١٦٦٦، ١٦٦٧، ١٦٦٨، ١٦٦٩، ١٦٧٠، ١٦٧١، ١٦٧٢، ١٦٧٣، ١٦٧٤، ١٦٧٥، ١٦٧٦، ١٦٧٧، ١٦٧٨، ١٦٧٩، ١٦٨٠، ١٦٨١، ١٦٨٢، ١٦٨٣، ١٦٨٤، ١٦٨٥، ١٦٨٦، ١٦٨٧، ١٦٨٨، ١٦٨٩، ١٦٩٠، ١٦٩١، ١٦٩٢، ١٦٩٣، ١٦٩٤، ١٦٩٥، ١٦٩٦، ١٦٩٧، ١٦٩٨، ١٦٩٩، ١٧٠٠، ١٧٠١، ١٧٠٢، ١٧٠٣، ١٧٠٤، ١٧٠٥، ١٧٠٦، ١٧٠٧، ١٧٠٨، ١٧٠٩، ١٧١٠، ١٧١١، ١٧١٢، ١٧١٣، ١٧١٤، ١٧١٥، ١٧١٦، ١٧١٧، ١٧١٨، ١٧١٩، ١٧٢٠، ١٧٢١، ١٧٢٢، ١٧٢٣، ١٧٢٤، ١٧٢٥، ١٧٢٦، ١٧٢٧، ١٧٢٨، ١٧٢٩، ١٧٣٠، ١٧٣١، ١٧٣٢، ١٧٣٣، ١٧٣٤، ١٧٣٥، ١٧٣٦، ١٧٣٧، ١٧٣٨، ١٧٣٩، ١٧٤٠، ١٧٤١، ١٧٤٢، ١٧٤٣، ١٧٤٤، ١٧٤٥، ١٧٤٦، ١٧٤٧، ١٧٤٨، ١٧٤٩، ١٧٥٠، ١٧٥١، ١٧٥٢، ١٧٥٣، ١٧٥٤، ١٧٥٥، ١٧٥٦، ١٧٥٧، ١٧٥٨، ١٧٥٩، ١٧٦٠، ١٧٦١، ١٧٦٢، ١٧٦٣، ١٧٦٤، ١٧٦٥، ١٧٦٦، ١٧٦٧، ١٧٦٨، ١٧٦٩، ١٧٧٠، ١٧٧١، ١٧٧٢، ١٧٧٣، ١٧٧٤، ١٧٧٥، ١٧٧٦، ١٧٧٧، ١٧٧٨، ١٧٧٩، ١٧٨٠، ١٧٨١، ١٧٨٢، ١٧٨٣، ١٧٨٤، ١٧٨٥، ١٧٨٦، ١٧٨٧، ١٧٨٨، ١٧٨٩، ١٧٩٠، ١٧٩١، ١٧٩٢، ١٧٩٣، ١٧٩٤، ١٧٩٥، ١٧٩٦، ١٧٩٧، ١٧٩٨، ١٧٩٩، ١٨٠٠، ١٨٠١، ١٨٠٢، ١٨٠٣، ١٨٠٤، ١٨٠٥، ١٨٠٦، ١٨٠٧، ١٨٠٨، ١٨٠٩، ١٨١٠، ١٨١١، ١٨١٢، ١٨١٣، ١٨١٤، ١٨١٥، ١٨١٦، ١٨١٧، ١٨١٨، ١٨١٩، ١٨٢٠، ١٨٢١، ١٨٢٢، ١٨٢٣، ١٨٢٤، ١٨٢٥، ١٨٢٦، ١٨٢٧، ١٨٢٨، ١٨٢٩، ١٨٣٠، ١٨٣١، ١٨٣٢، ١٨٣٣، ١٨٣٤، ١٨٣٥، ١٨٣٦، ١٨٣٧، ١٨٣٨، ١٨٣٩، ١٨٤٠، ١٨٤١، ١٨٤٢، ١٨٤٣، ١٨٤٤، ١٨٤٥، ١٨٤٦، ١٨٤٧، ١٨٤٨، ١٨٤٩، ١٨٥٠، ١٨٥١، ١٨٥٢، ١٨٥٣، ١٨٥٤، ١٨٥٥، ١٨٥٦، ١٨٥٧، ١٨٥٨، ١٨٥٩، ١٨٦٠، ١٨٦١، ١٨٦٢، ١٨٦٣، ١٨٦٤، ١٨٦٥، ١٨٦٦، ١٨٦٧، ١٨٦٨، ١٨٦٩، ١٨٧٠، ١٨٧١، ١٨٧٢، ١٨٧٣، ١٨٧٤، ١٨٧٥، ١٨٧٦، ١٨٧٧، ١٨٧٨، ١٨٧٩، ١٨٨٠، ١٨٨١، ١٨٨٢، ١٨٨٣، ١٨٨٤، ١٨٨٥، ١٨٨٦، ١٨٨٧، ١٨٨٨، ١٨٨٩، ١٨٩٠، ١٨٩١، ١٨٩٢، ١٨٩٣، ١٨٩٤، ١٨٩٥، ١٨٩٦، ١٨٩٧، ١٨٩٨، ١٨٩٩، ١٩٠٠، ١٩٠١، ١٩٠٢، ١٩٠٣، ١٩٠٤، ١٩٠٥، ١٩٠٦، ١٩٠٧، ١٩٠٨، ١٩٠٩، ١٩١٠، ١٩١١، ١٩١٢، ١٩١٣، ١٩١٤، ١٩١٥، ١٩١٦، ١٩١٧، ١٩١٨، ١٩١٩، ١٩



وتعرف أحكامه بالرجوع إلى مصطلح  
(نعيض).

## حُرَّ

ب - العبد :

٣ - العبد هو المملوك من الذكور خاصة . قال  
الزرقاني : وإن كان لفظ العبد يشمل الأنثى  
شرعا نحو ( وما ربك بظلام للعبد )<sup>(١)</sup> لكن  
العرف أصل من أصول الشريعة يخصص العام  
ويقيد المطلق .<sup>(٢)</sup>

وهو يصدق على القن ، وهو من ملك هو  
وأبواه ، أو هو الذي لم يتعد له سبب الحرية .  
وعلى التدبير : وهو من علق عتقه بالموت  
الذي هو دبر الحياة .

وعلى المكاتب : وهو من علق عتقه بلفظ  
المكاتب ويعوض منجم بتجسين فاكتر .<sup>(٣)</sup>

ج - الأمة :

٤ - الأمة وهي الأنثى من المهيكل سواء أكانت  
كاملة الجسدية أم مكاتبة أم مديرة ، ولفظ الأمة  
يصدق على أم الولد ، وهي التي أجعلها سيدها  
فولدت حيا أو ميتا ، أو ما يجب فيه غرة كمضفة

التعريف :

١ - الحر من الرجال خلاف العبد ، وسمي حرًا  
لخلوته من الرق ، وهو مأخوذ من قوهم : رجل  
حر إذا خلص من الاختلاط بغيره ، وجمع الحر  
أحرار ، والحررة خلاف الأمة ، والحررة أيضا  
الكريمة ، وجمعها حرائر على خلاف القياس ،  
كشجرة مرة وشجر مرارته ، ويستعار الحر أيضا  
للكريم ، كالعبد للثيم .<sup>(١)</sup>

وهو في اصطلاح الفقهاء : من خلصت ذاته  
عن شائبة الرق والمثك ،<sup>(٢)</sup> وهو ضربان : ضرب  
استغرت له الحرية فذاك ، وضرب يحكم بحرته  
ظاهرا كالقبيط .<sup>(٣)</sup>

الألفاظ ذات الصلة :

أ - المبعوض :

٢ - المبعوض هو من بعضه حرّ وبعضه مملوك ،

(١) راجع المصطلح واللسان والمصباح ملحة : حرر ، والمغرب  
١١٠ / ط العربي .

(٢) الاختيار ١٧ / ط المروة . والبدائع ١١٠ / ط الجبالية ،  
والنقي ٣٨٩ / ٦ ، وابن عابدين ٣١٤ / ٣ ، وموقع الإكليل  
٢٢٠ ، ٢٦٩ / ٦ .

(٣) المتور ٤٥ / ط الأولى

(١) سورة فصلت / ٤٦

(٢) شرح الزرقاني على خليل ١٢٦ / ٨

(٣) المصباح ملحة : (عبد) والاختيار ١٧ / ط المروة ، ابن  
عابدين ٣٧٠ / ٢ ، بولاق ، حاشية الفيلسوف ٣٥٨ / ٤ ،  
ط ٣٦٢ ، المحلى ، والنقي ٣١٤ / ٩ ط الرياس .



فيها صورة آدمي ظاهرة أو خفية أخبر بها القوابل. (١)

الأحكام الإجمالية -

## حُرْز

التعريف .

١ - الحرز في اللغة : الموضوع الذي يحفظ فيه الشيء ، والجمع أحرز ، تقول : أحرزت الشيء أحرزته أحرزا إذا حفظته وضممته إليك وصته عن الأخذ .

وللحرز معان أخرى منها :

الموضع الحصين : يقال : هذا حرز حريزه ، للتأكيد ، كما يقال : حصن حصين. (٢)  
والتعويذ : كالتعويذ ، والنصب ، كما يقال : أخذ حرزه : أي نصبه. (٣)

وفي الاصطلاح : هو ما نصب عادة لحفظ أموال الناس ، كالدائر ، والجانوت ، والخيمة ، والتحصن . وقال ابن رشد : الأشبه أن يقال في حد الحرز : إنه ما شأنه أن تحفظ به الأموال كي يعبر أخذها مثل الأغلاق والخفاثر .  
وللفقهاء متفقون على أن تحديد الحرز مرجه إلى العرف والعادة

٥ - الأصل في الإنسان الحرية . والرق طارىء على الإنسان ، والأصل في أحكام الشريعة أنها للأحرار . ويسوف الرقيق الأحرار في أغلب الأحكام ، وهناك أحكام يختص بها الرقيق نظرا في مصطلح : (رق) .

الحر لا يدخل تحت اليد :

٦ - وهي قاعدة فقهية ذكرها كتب الفروع ومبنيها : أن الحر لا يستولى عليه ابتلاء النصب والملك فلا يباع ولا يشتري ، ومن فروعه أنه لو حبس إنسان حرا ولم يمنعه الطعام حتى مات حنق أنه لو مات حرا ولم يمنعه الطعام بضمنه ، ولو كان عبدا بضمنه ، ولا بضمن منافعه مادام في حبسه إذا لم يتوصها ، وضمن منافع العبد

ومن فروعه أيضا أن يثبت الحر وما في يده من المال لا يدخل في ضمان المخاصم ، لأنها في يد الحر حقيقة ، وكذا لو كان مبيعاً أو ممتنناً على الأصح. (٤)

(١) لسان العرب المحيط . والعرب لمطري . ومن اللغة .  
وتحذر المصنف والمحقق التي مادة حرز ، وضع القدير ١١٢٠ ط (١) لسان العرب المبرور .  
(٢) لسان العرب المحيط . ومن اللغة مادة حرز .  
(٣) لسان العرب المحيط . ومن اللغة مادة حرز .

(٤) حاشية القليوبي ١/ ٢١٣ .  
(٥) المشور للزكري ١/ ١٢٠ ، ١٢١ ط الأثر . الأثر ، والنصارى للمطوي ١/ ٢٢١ ط . العبد . وحاشية القليوبي على ابن القيم ١/ ١٦١ ، ١٦٢ ط المارة



قال القزالي: والحُرُز ما لا يعد المالك أنه مضيق لملكه إذا وضعه فيه. ومرجعه العرف لأنه ليس له ضابط لغة ولا شرعاً كالقبض في المبيع والإحياء في الموات. والعرف متفاوت، ولذلك فهو يختلف باختلاف الأحوال، والأوقات.<sup>(١)</sup>

الحكم الإجمالي:

٢- الأخذ من الحُرُز شرط من شروط القطع في السرقة للمال المملوك عند جمهور الفقهاء، فلا يجب انقطاع حتى يفصل المال عن جميع أحرز، ولذلك إذا جمع المتاع ولم يخرج به من الحُرُز لا يجب القطع، وإليه ذهب عطاء، والشعبي، وأبو الأسود الدؤلي، وعمر بن عبد العزيز، والزهري، وعمر بن دينار، والثوري، ومالك والشافعي، وأهل الرأي.

قال ابن قدامة: لا نعلم لأحد من أهل العلم خلافاً، إلا قولاً حكى عن عائشة والحسن والنخعي فيمن جمع المتاع ولم يخرج به من الحُرُز عليه انقطاع.

والأميل في اشتراط الحُرُز ما روي في الموطأ

(١) فتح المذهب ١/١٤٢، وابن عابدين ١/١٤٢، ومابعدا، والشروح الصغير ١/٤٧٧، والمقنونات الفقهية ١/٣٥٢، وسدلية المصنف ١/٤٨٤، ١/٤٨٥، ط مكتبة الكثرية الأزهرية، وروضة المظللين ١/١٠١، والفتاوى ١/٢٤٩، ط مطبعة البربري، وقيل المأثور ١/٣٧٣ ط مكتبة إقلاخ، والقبلي ١/٤٩١.

عن النبي ﷺ أنه قال: «لا قطع في ثمر معنق ولا في حريسة جبل، فإذا أواه المراح»<sup>(٢)</sup> أو الجرين،<sup>(٣)</sup> فالقطع فيها يبلغ ثمن النجف،<sup>(٤)</sup> وروى عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال: «ليس في شيء من الثمر المعلق قطع إلا فيها أواه الجرين». فما أخذ من الجرين فبلغ ثمن النجف فقه المظني، وما لم يبلغ ثمن النجف ففيه غرامة مثليه وجنات مكانة.<sup>(٥)</sup>

وختلف الفقهاء فيه باعتباره المال حُرُزاً، فقال بعضهم: يعتبر حُرُزاً بطلا حقة أو حصانة الموضع.<sup>(٦)</sup> وفي المسألة تفصيل ينظر في سورة ونقطع.

(١) المراح: مكانة التي تأتي إلى الإبل والفر وتغتم قلا. (البدائع ٧/٣٧٣)

(٢) الجرين: الموضع الذي يحميه فيه الخيل (المصالح المبررة) والنجف: الثمر.

(٣) حديث: «لا قطع في ثمر معلق ولا في حريسة جبل، فإذا أواه المراح» مالك في الموطأ ١/٣٦١، ط الحلبي، من حديث عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين الكوفي مرسل، ويشهد له ما بعده.

(٤) حديث: «ليس في شيء من الثمر المعلق قطع إلا فيها» شعريه النجاشي ١/٨٦، ط المكتبة الخيرية من حديث عبد الله بن عمرو وإسناد حسن.

(٥) فتح المذهب ١/٤٩٠، ط دار إحياء التراث العربي، والبيوط ١/٤٤٧ وما بعدها ط دار المعرفة، وابن عابدين ١/٣٧٤، والاختيار ١/١٠٤، ط دار المصرفة، والبدائع ٧/٣٧٣، ط دار الكتاب العربي، وشرح الصغير ١/٢٦٩، ط دار المعارف، وسداية الجتهاد ١/١٨٥، وشرح مناج الطالبين لطبريز مع القسوي ١/١٩٠، ط مصطفى.







بقول ابن عابدين: الوظائف تعتبر من الحرف، لأنها صارت طريقاً للاكتساب. وفي نهاية المحتاج: الحرفة هي ما يتحرف به لطلب الرزق من الصنائع وغيرها<sup>(١)</sup>.  
الألفاظ ذات الصلة:

## حرفة

التعريف:

١ - صناعة - كسب - عمل - مهنة:  
هذه الألفاظ تترادف الحرفة بمعنى الطريقة التي يكتسب بها.

١ - الحرفة اسم من الاحتراف وهو الاكتساب، يقال: هو يحرف نعياله ويحترف. والمحترف: الصانع، وفلان حريفي، أي معلمي، وجمعه حرفاء. والمحرف: الذي نأما ماله وصلاح، والاسم: الحرفة.

وقد يكون الكسب والعمل والمهنة أعم من الحرفة إذ قد يكون كل منها حرفة وقد لا يكون. والحرفة أعم من الصناعة. إذ الصناعة تكون في العمل باليد في حين أن الحرفة قد تكون باليد وقد تكون بالعقل والتفكير. وينظر تفصيل معاني هذه الألفاظ في أبحاث (احتراف - اكتساب - امتهان).

والحرفة: الصناعة وجهة الكسب.

وفي حديث عائشة: لما استخلف أبو بكر رضي الله عنها قال: لقد علم قومي أن حرفي لم تكن تعجز عن مؤنة أهلي، وشغلني بأمر المسلمين فبأكل آل أبي بكر من هذا المال، واحترف للمسلمين فيه<sup>(٢)</sup>.

الحكم التكليفي للقيام بالحرف:  
٣ - القيام بالحرف في الجملة فرض كفاية وقد ينقلب إلى فرض عين، وتفصيل ذلك في مصطلح: احتراف فقرة ٦٠.

أراد باحترافه للمسلمين نظيره في أهولهم وتزوير مكاسبهم ورزاقهم<sup>(٣)</sup>.

ما يتعلق بالحرفة من أحكام:  
أولاً: الصلاة بتياب الحرفة:  
٤ - طهارة الثوب والبدن والكان شرط من شروط الصلاة.

ولا يخرج استعمال القفصاء لفظ الحرفة عن المعنى اللغوي فهم يعتبرون كل ما كان طريقاً للاكتساب حرفة ومن ذلك الوظائف.

(١) ابن عابدين ٣٢١/٢ ومع الجليل ٢١١/١ ونهاية المحتاج ٢٥٢/١

(٢) أثر عائشة أخرجه البخاري (الفتح ٣٠٦/٤ ط السلفية)

(٣) شأن العرب والصالح: التزوير وتزوير المصطلح مادة (حرف).



ومن كانت حرفته نصيب النجاسة بسببها  
توبه، أو بذنه كالجذر والكاس فإنه يجعل لنفسه  
ثوباً طاهراً للفصلاة فيه، أو يجتهد في إبعاد توبه  
عن النجاسة.

فإن تعذر إبعاد ثوب آخر، وتعذر إبعاد توبه  
عن النجاسة، وغلب وصول النجاسة للثوب  
فإنه يصلي فيه، ويعني عن النجاسة بالنسبة إليه  
لرفع الخافعة، بهذه صرح المالكية.

وقال ابن قدامة: من لم يجد إلا ثوباً نجساً  
قال أحمد: يصلي فيه ولا يصلي عرباتاً وهو قوف  
الزبي. وقال الشافعي وأبو ثور: يصلي عرباتاً  
ولا يجيد لأنها ساءة نجسة فتم تحيزه الصلاة  
فيها كما لو قدر على غيرها، وقال أبو حنيفة: إذا  
كان جميع الثوب نجساً فهو غير في الفعلين، لأن  
لأنه لا بد من ترك وجب في كلا الفعلين، وإن  
كان صلاته في الثوب النجس مؤلماً، لأنه  
بالصلاة في الثوب النجس يستر عوده وستر  
المعورة واجب في الصلاة وخارجها. (١)

ثانياً: وقت الصلاة للمحترف:

٥ - الصلاة في أوقاتها واجبة على كل مسلم  
مكلف، وصاحب الخرفة إذا كان أجيراً خاصاً  
مفوضاً معينة فإن الإجازة لا تمنعه من أداء المفروض  
عليه من الصلاة ولا يحتاج لإذن المتهجر في

ذلك، ولا ينقص ذلك من أجره. وفي أداء  
المسح خلاف (٢)  
وينظر تفصيل ذلك في (إجازة، صلاة)

ثالثاً: صيام أصحاب الحرف:

٦ - صيام رمضان فرض على كل مسلم  
مكلف، ولا يعفى من أداء الصيام في وقته إلا  
أصحاب الأعذار والمرض هم في الفطر  
كالمرضى والمساقر.

أما بالنسبة لأصحاب الحرف فمما نصوص  
النفهاء أنه إن كان هناك حاجة شديدة لعمته في  
شهر رمضان، أو غشي تلف المال إن لم يعالجه،  
أو مرققة الزرع إن لم يبادر بخصاه، فإنه أن يعمل  
مع الصوم ونواذاه العمل إلى الفطر حتى يخاف  
بجهد

وليس عليه ترك العمل ليؤخر على إتمام  
الصوم، وإذا فطر فعليه القضاء فقط.  
وفيما يلي بعض التصوص في ذلك.

فقد نقل ابن عابدين عن الشافعي، مثل  
علي بن أحمد عن: المحترف إذا كان يعلم أنه لو  
اشتمل بحرفته بلحمه مرض يبيح الفطر وهو  
يحتاج لنفسه هل يباح له ذلك قبل أن يمرض  
فمنع من ذلك الشد المنع، وهكذا حكماء عن

(١) اللجنة الدائمة ١٩٥ هـ وابن حزم ١٠/٥ ونسابة المحتاج  
١٩٩ هـ وكشاف الفتاوى ١/٢٠٦

(١) الأعراس ١/٢٦ وسج المجلس ٢٨/١ والهدى ١/٦٧  
وسبيل الإرادة ١/١٤٥



فإنه يجب عليها الإرضاع بالعقد، ويحل لها الإنظار إذا خافت على الولد فيكون خوفه حتى نفعه أولى. (١)

وفي الناج والإكليل من كتب المالكية: نقل ابن محرز عن مالك في الذي يعالج من صنعة فيحطش فيفطر، فقال: لا ينبغي للناس أن يتكلفوا من علاج الصنعة ما يمنهم من القرائض وشدد في ذلك. فقال ابن محرز: يتمثل أن يكون إنشا شدد في ذلك لمن كان في كفاية من عيشه أو كان يمكنه من التسبب ما لا يحتاج معه إلى الفطر، وإلا كره له. بخلاف رب الزرع فلا حرج عليه.

وفي نوازل السيوطي: الفتوى عندنا أن الحصاد المحتاج له الحصاد، أي ولو أتى به إلى الفطر وإلا كره له، بخلاف رب الزرع فلا حرج عليه مطلقا لحراسة ماله، وقد نهي عن إضاعة المال. (٢)

وفي حاشية الجعل من كتب الشافعية: يباح ترك الصوم لنحو حصاد، أو بناء لنفسه أو لغيره تبرعا أو بأجرة، وإن لم ينحصر الأمر فيه وقد اختلف على المال إن صام وتعد العمل ليلا، أو لم يكفه فيؤدي لتلفه أو نقصه نقضا لا يتأين بمثله. هذا هو الظاهر من كلامهم، ويؤيده

استاذنا الموسوي. وشمل أبو حامد من غبار يضعف في آخر النهار هل له أن يعمل هذا العمل قال: لا، ولكن يجزئ نصف النهار ويترجى الباقي، فإن قال لا يكفه كذب بأيام الشتاء فإنما أقصر فما يفعله فيها بفعله اليوم.

وقال الرملي في جامع الفتاوى: لو ضعف عن الصوم لاستغاله بالعيشة، فله أن يفطر ويعطى لكل يوم نصف صاع إذا لم يدرك عدة من أيام أخر يمكنه الصوم فيها وإلا وجب عليه القضاء. وعلى هذا الحصاد إذا لم يقدر عليه مع الصوم ويهلك الزرع والتأخير، لأنك في جواز الفطر والفضاء، وكذا الخبز وفي تكذيبه نظر، فإن طول النهار وقصره لا دخل له في الكفاية.

قال ابن عابدين: والذي ينبغي في مسألة المحترف - حيث كان الظاهر أن ما مر من تفهات المشايخ لا من منقول المذهب - أن يقال: إذا كان عنده ما يكفيه وعياله لا يحل له الفطر، لأنه يحرم عليه السؤال من الناس فالفطر أولى، وإلا فله العمل بقدر ما يكفيه، كان يعنى أن صيامه مع العمل سيؤديه إلى الفطر يحل له إذا لم يمكنه العمل في غير ذلك مما لا يؤديه إلى الفطر، وكذا الموقوف هلاك زرعه أو سرقته ولم يجد من يعمل له بأجرة المثل وهو يقدر عليها. ولو أجبر نفسه في العمل مدة معلومة فجاد رمضان فالظاهر أن له الفطر، وإن كان عنده ما يكفيه إذا لم يمرض المستاجر بفسخ الإجارة. كما في الفطر

(١) حاشية ابن عابدين ١١٤/٢ - ١١٥.

(٢) الناج والإكليل للمواق بهاش المطاب ٢/٢٩٥.



إباحة لتغير لاقاد محتم، خلافا لما اختلف في  
نحو اختصاصه، ولكن أطلق الجوار  
وتوحيده كسمة لحدودها المعظم إليه هو  
محمية على غيره، فظاهر أن له المعظم لكن بقدر  
الضرورة. (١)

وفي كتاب الفصاح: قال أبو بكر الأجوري:  
من صعبته شدة فإن حذفت بالتصميم تلف أنظر  
ونقصى إن ضربه ترك الضم، وإن لم يضره تركها  
نظم. المظهر وتركها. وإن لم يضره. المصير وتركها  
فلا ثم حذبه بالظن للعذر<sup>(١)</sup>  
رأبعا. ما يتعلق بالوكالة.

٧٠-١- يرى نفسه، أنه لا زكاة في آلات العمل للمحترفين، لأنها من الحاجات الأصلية التي لا تجب فيها الزكاة، يقول ابن عابدين: «سبب وجوب الزكاة ملك نصاب فارغ عن دين وضو، حاجته الأصلية، لأن اشغول بها كالتعليم، والحفاصة الأصلية هي ما يدفعه ذلك عن الإنسان تحقيقاً كالتفقه، ودور السكنى، وآلات الخرج، والآلات الخفيفة، وتسبب العلم وأهله». هذا إذا كانت الآلات أحرف لم تقترن بآلة التجارة، وإلا ففيها الزكاة كسائر عروض التجارة. (٢)

وَيُطَرِّفُ فِي الْأُكُودِ ذَاتَ الْوُجُوهِ (نُكَاة).

1997-1998

٢١٠ : ٢٠٠ : ٢٠٠ : ٢٠٠

١٣. ابن عبد البر ٤/ ١٠٤ وفتاواه ١٣/ ١٠١ حواشي الأثر ١٠١.

2000-2001 年 12 月 31 日

جـ - من المعلوم أن الفقيه من الأصناف  
المستحقة للملكة.

ويسرى جمهور الفقهاء من المالكية وإثنية وأحنابلة، أن من له حرية يكسب منها ما يكفيه فلا يمتد فقرا ولا يستحل الزكاة.

لأنما إن كان ما يكسبه من حرفة لا يكفيه فربما  
يحتاج من الرزقة تمام كفايته، ويصدق إن ادعى  
كسار الحرفة.

ولكن كان يحسن حرفة ويخرج إلى الألة إليه  
بعض من الشركة ليس آلة حرفته وإن كثرت ،  
وكذا إن كان يحسن تحاية فيعطى رأس مال  
لكه ربحه غالباً باعتداده عادة بلده .

ويعتبر الخمسة أن الفير اندي بمنح  
الزكاة من كان يملك ثقل من فضة. وإن كان  
مكسباً، لأنه قدس، والفضة عموماً من المصارف،  
لأن حقيقة الحساب لا يوفى عليها، فأمر  
أحكام على ذيلها وهو فقد المصارف.<sup>(١)</sup>  
وتفصيل ذلك في (زكاة).

حاصلا الخرج بالنسبة لأصحاب الحرف

[illegible][illegible]



أما بالنسبة للبيع والشراء فقد اتفق الفقهاء على منعه .

واستدلوا جميعا بما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : سمى النبي ﷺ عن البيع والاشتراء في المسجد .<sup>(١)</sup>

وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إذا رأيتم من يبيع أو يشتري في المسجد فقولوا : لا أبيع الله تجارتك . وإذا رأيتم من يشتد ضالة في المسجد فقولوا : لا رد الله عليك »<sup>(٢)</sup>

وقد رأى عمرو رضي الله تعالى عنه رجلا ( يسمى النقصين ) يبيع في المسجد فقال له : يا هذا إن هذا سوق الآخرة فإن أردت البيع فاعرج إلى سوق الدنيا .

واختلفوا في صفة المنع ، فذهب الحنفية والمالكية والشافعية إلى الكراهة ، وذهب الحنابلة إلى التحريم .

وهذا بالنسبة لغير المعتكف . أما بالنسبة للمعتكف فعند الحنفية والشافعية يجوز له من ذلك ما يحتاج إليه لنفسه وماله ، فإن كان

لكن من كان صاحب حرفة يمكنه أن يكتسب منها أثناء سفره للحج ما يكفيه فهل يعتبر مستطعبا ويجب عليه الحج ؟

ذهب الحنفية والمالكية إلى أنه يعتبر مستطعبا ويجب عليه الحج إذا كانت الحرفة لا تزري به ويكتسب منها ، أثناء سفره وعودته ما يكفيه وعلم أو ظن عدم كساده .

وذهب الشافعية والحنابلة إلى أنه لا يعتبر مستطعبا ولا يجب عليه الحج ، لأن الاستطاعة ملك المزداد والمراحلة .

لكن يستحب أن يحج لانه يفدر على إسقاط الفرض بشقة لا يكره عملها ، فاستحب له إسقاط الفرض كالمسافر إذا تدر على الصوم كما يقول الشافعية . وخرجوا من الخلاف كما يقول الحنابلة .<sup>(٣)</sup> وينظر تفصيل ذلك في مصطلح ( حج ) .

سادسا : القيام بالحرف في المساجد :

٩ - لمساجد حرمة لأنها بيوت الله أقبلت للعبادة والمذكر والتسبيح ، ويجب صيانتها عن كل ما يشغل عن ذلك .

لكن هل يعتبر القيام بالحرف سواء أكانت تجارة أم صناعة في المساجد منافية لحرمتها ؟

(١) القشيري على الزبير ٤/٩ وفتح القدير ٣/٢٢٢ وفتح الجليل (٣٧/١) والمذهب ٢٠٤/١ وكشاف القناع ٢/٢٨٨

(١) حديث . . . عن النبي ﷺ عن البيع والاشتراء في المسجد أخرجه طرمذي (١٣٩/١) . ح الحديث من حديث عبد الله ابن عمرو . وقال : حديث حسن  
(٢) حديث : « إذا رأيتم من يبيع أو يشتري في المسجد فقولوا : لا أبيع الله تجارتك » أخرجه النسائي في حعمل اليوم والليلة (ص ٦٦) . ط الرسالة والمحكم (٥٩/٢) . ط دائرة المعارف الشهابية وصححه روافقه الذهبي



وقال الحنابلة : لا يجوز التكسب في المسجد بالصنعة كخباطة وغيرها قليلا كان ذلك أو كثيرا لحاجة وغيرها، وفي المستوعب : سواء كان الصانع يراعي المسجد بكنس أو رش ونحوه أم لم يكن، لأنه بمنزلة التجارة بالبيع والشراء فلا يجوز أن يتخذ المسجد مكانا للمعاش، لأنه لم يبين لذلك .

ومرد الصناع والقلة فيه ينتظرون من يكرهم بمنزلة وضع البضائع فيه ينتظرون من يشتريها، وعلى ولي الأمر منعهم من ذلك كاستنحرمات، والمساجد إنما بنيت للذكر والتسبيح والصلاة فهذا فرغ من ذلك خرج إلى معاشه لقوله تعالى : ﴿وَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ . ويجب أن يبان المسجد عن عمل صنعة لتحريمها فيه . ولا يكره اليسر من العمل في المسجد لغير التكسب كرفع ثوبه ويخفف نعله ومثل أن ينحل شيء يحتاج إلى ربط فيرطه ، أو أن يشق قميصه فيخيطه .

ويحرم فعل ذلك للتكسب .<sup>(١)</sup>

صايما : اعتبار الحرفة في النكاح :

١١ - الكفاية في الحرفة معتبرة في النكاح عند جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة في رواية ، وهي معتبرة في حق الرجال النساء ، لأن

لتجارة كره . وقيد الحنفية جواز ما يحتاج إليه من البيع والشراء أثناء الاعتكاف بعدم إحضار الصنعة إلى المسجد وإلا كره ، لأن المسجد محرم عن حقوق العباد وفيه شغله بها .

ولم يفرق المالكية والحنابلة بين المعتكف وغيره .<sup>(٢)</sup>

١٠ - أما بالنسبة للقيام بالصنعة فيه ، فإنه يكره عند الحنفية والمالكية ، لكن قال المالكية : إنما يمنع في المساجد من عمل الصناعات ما يختص بنفسه أحده الناس عما يتكسب به ، فأما إن كان يشمل المسلمين في دينهم مثل إصلاح آلات الجهاد مما لا اعتناء للمسجد في عمله فيه فلا بأس به .<sup>(٣)</sup>

وقال الشافعية : لا يكره للمعتكف الصنائع في المسجد كالحباسة والكتاية ما لم يكثر ، فإن أكثر منها كرهت لحرمته ، إلا كناية العلم ثم قالوا : نكره الحرفة كخباطة ونحوها في المسجد كالملاوضة من بيع وشراء بلا حاجة وإن قلت صيانة له .<sup>(٤)</sup>

(١) الهداية وفتح القدير والعتابة ٣١٢/٢ ومعجم الجليل ٢٢/١ وجوه المصنف ١٠٤٦/١ ، ونيل المحتاج ٢٠٣/٢ ، ونيل المحتاج ١٠٤٦/١ ، ونيل المحتاج ٢١٤/٣ وأسنى المطالب ١٣٤/١ ، وكشاف الصغائر ٣٦٦/٢ - ٣٦٧/٢ والمغني ٢٠٢/٤ - ٢٠٣/٤

(٢) نيل ابن نجيم ص ٣٧٠ ومعجم الجليل ٢٠/١ - ٢٢/١

(٣) أسنى المطالب ١٠٤٦/١ ، ونيل المحتاج ١٠٤٦/١

(٤) ٣٧٦/٢ ، وأنبأ السيوطي ص ٤٨٩

(٥) كشاف الصغائر ٣٦٦/١ - ٣٦٧/١ ، والمغني ٢٠٣/٤



المراة الشريفة تعبر بذلك، ولا تعتبر تكفاهة في حق المرأة للرجل، لأن الولد يشرف بشرف أبيه لا أمه فلم يعتبر ذلك في الأم.

وقد بنى الفقهاء اعتبار الكفاهة في الحرفة على العرف وعدة أهل البلاد.

هذا والمعتبر في الحرفة هو عرف بلد الزوج لا بلد المعتد، لأن لانداز على عارها وعدمه، ودلت إنها يعرف بالنسبة لعرف بلدها، أي التي هي بها حالة العقد.<sup>(١)</sup>

واعتبار الحرفة في الكفاهة عند الثقلين بذلك إنما هو عند ابتداء العقد ولا يضرز ولها بعد العقد، فلو كان الزوج كفأ وقت العقد ثم زالت الكفاهة لم يفسخ العقد.

لكن لو بقي أثر الحرفة لم يكن كفأ. أما لو كان الزوج حال العفة غير كفأ، في حرفة فقد اختلف الفقهاء في بطلان النكاح أو ثبوت الخيار<sup>(٢)</sup> وينظر تفصيل ذلك في (نكاح - كفاهة).

كون الانتفاع بالحرفة مهرا :

١٢ يجوز عند الشافعية والحنابلة أن يكون

(١) ابن عسمر ٣٢١/٢، والبدعي ٣٢٠/٢، وحاشية

المصنف ٢٥٠/٢، راجية المحتاج ٢٥٢/٢، ٢٥٤ والمصنف

٤٨٥/٢، ٤٨٧، وكشاف القناع ١٨١/٥

(٢) الدر المختار وحاشية ابن عابد ٣١٧/٢، ٣١٨، ٣٢٢،

٣٢٤، راجية المحتاج ٢٥٠/٢، ٢٥١ والمصنف ١٨٠/٢،

الانتفاع بالحرفة مهرا، فيصح أن يتزوج الرجل المرأة على عمل معلوم كحياطة ثوب معين، وبناء دار وتعليم صنعة وغير ذلك من كل ما هو مباح، ويحوز أخذ الأجرة عليه لقوله تعالى حكايه عن شبيب مع موسى عليهما الصلاة والسلام. «إني أريد أن أتحدث إحدى ابنتي هاتين على أن تأخري ثوبي حجج». <sup>(١)</sup> ولأن منفعة الحرف يجوز أخذ الموضع عنها في الإجارة فجازت مباداها. <sup>(٢)</sup>

وعند الحنفية خلاف ملخصه أن ما هو مال أو منفعة يمكن تسليمها يجوز الزوج عليها، ولا يمكن تسليمها لا يجوز وكذلك لا يجوز أن يتزوج الحرف على خدمة إياها منه، لأن موضوع الزوجية أن تكون هي خادمة له لا بالعكس لأن خدمة الزوج لزوجته - كما قيل قلت للأوصاف - لأن الفروض أن تخدمه هي لا العكس. وأما إذا مسمى بإيجار يست أو غير ذلك من منافع الأعيان فإن هذا جائز عندهم.

وأما ما تردد بين أن يكون خدمه أو لا كرمي غنمها أو زرع أرضها، فإن الروايات قد اختلفت في ذلك، كما اختلفوا فيما هو الأرجح. <sup>(٣)</sup>

(١) سورة القصص / ٢٧

(٢) معنى المحتاج ٣٣٨ - ٣٣٩، وكشاف القناع ١٢٩/٥

والمصنف ٦٨٣/١

(٣) حاشية ابن عابد - طبعه بولاني الأولى ٣٣٣ - ٣٣٤،

وتفصيح التحرير ٢٢٩/٢، ٢٣٥



وقالوا : إذا تزوج الحر امرأة على أن يخدمها  
هوسنة مثلاً فهذه التسمية عند الشيخين فاسدة  
والعقد صحيح ووجب عليه إتمام مهر المثل في  
بعض الروايات، أو قيمة خدمته المدة المتصوص  
عليها في عقد الزواج.<sup>(١)</sup>

كذلك اختاب المالك في حقه في إصداق  
خدمته فما في زرع أو في بناء دار أو تعليمها فتمتع  
مالك وهو المعتد في المذهب، وكرهه ابن  
القاسم وأحازه أصحاب. قال اللخمي : وعلى  
قول مالك يفسح النكاح قبل البناء ويثبت بعده  
بصداق المثل. وقال ابن الحاجب على القول  
بالمسح : النكاح صحيح قبل البناء ويصح  
ويصحى بها وضع به من المسح للاختلاف فيه.  
وهو المشهور.<sup>(٢)</sup>

ثامناً : شهادة أهل الحرف :

١٣ - اتفق الفقهاء على رد شهادة صاحب  
الحرفة الحرمة كالنجم والعرفاء. وكذلك  
صاحب الحرفة التي يكثر فيها الربا كالصائغ  
والصيرفي إذ لم يندفيا ذلك.

واختلفوا في قبول شهادة أصحاب الحرف  
السنية، كالحائك، والحجام، والربال.  
فالأصح عند الحنفية والشافعية وهو مذهب  
المالكية وفي وجهه عند الحنابلة أنه تقبل

شهادتهم، لأنه قد نولى هذه الحرف قوم  
صالحون فما لم يعلم القاذح لا يبنى على ظاهر  
الصناعة، فالعبرة بالمعذلة لا بالحرفة، فكم من  
دنيء الصناعة أتقى من ذي منصب ووحدة،  
وقد قال الله تعالى : ﴿إِنْ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ  
اتَّقَاكُمْ﴾.<sup>(٣)</sup>

لكي بقول المالكية والشافعية : إذا كان من  
يقوم بهذه الحرف ممن لا تلبس به، ورضيها  
أخباراً بأن كان من غير أهلها ولم تنوقت قوته  
وأوثق عياله عليه لم تقبل شهادته، لأن ذلك  
يدل على قلة المبالاة وعلى خلل في عقله،  
وتقبل إن كان من أهلها أو اضطر إليها.

ومقابل لأصح عند الحنفية والشافعية والروية  
الأحرار عند الحنابلة أنه لا تقبل شهادتهم، لأن  
القيام بهذه الحرف يسقط المروءة وخاصة إذا كان  
في الحرفة مباشرة للجاسة.<sup>(٤)</sup>

كما أن شهادة الأجير الخاص مستأجره  
لا تقبل، لأن المنافع بينهم متصلة، وتقول  
النبي ﷺ : «لا تجوز شهادة الوليد بولده،  
ولا الولد لوالده، ولا المرأة لزوجها، ولا الزوج

(١) سورة المحرات / ١٤

(٢) حاشية ابن عابد / ٣٧٨/٤، والأخبار / ٢/ ١٤٧،  
والندوي / ١٦٦/٤، وصح المنيل / ٢٢٠/١٥، وندوة  
المصباح / ٢٨٥/٨، والمهدب / ٣٢٦/٦، ومنه المحتج  
/ ٤٣٢/٤، وكشاف القناع / ٤٢٤/١٦، وأبني / ١٦٩/٩

ومجدد أنه يبنى أن اعتبر المهنة بنية أو غير دينية مرده إلى  
الحرف

(٣) الرحمن السلف -

(٤) المدسوقي / ٢/ ٣-٩



لامرأته، ولا العبد لسببه، ولا السيد لعبده،  
ولا الشريك لشريكه، ولا لأجير لمس  
مستأجره.<sup>(١)</sup>

ولأن الأجير يربى بحق الأجرة في هذه أداء  
الشهادة، فصدر كالمستأجر لأداء الشهادة. وهذا  
عند الحنفية واختلافه.

وتقبل شهادته لمستأجره عبد المالكية إن كان  
الأجير مبررا في العدانة ولم يكن في عيال المشهود  
له.<sup>(٢)</sup>

تاسعا: بيع آلة الخرافة على المقلص وإيجاره  
على الاحتراف.

١٤ - من الأحكام التي تتعلق بالحجر على  
المقلص بيع ماله لسداد ديون العرماء. وقد  
اختلف الفقهاء في بيع آلة الخرافة للمحترف.  
فعمد الشافعية شاع آلة خرافته لسداد ديونه.  
وهو رأي المالكية إن كثرت قيمتها أو لا يتنجح  
إليه.

(١) حديث: لا يجوز شهادة الولد لوالده، ذكره ابن القيم في  
فتح القدير (٢/٢٦٠) ط مؤسسة ربيع، في اختلاف  
وذكر إسناده، وأنه يريد أن في زياد الناس وهو ضعيف  
كما في التهذيب لأبي حنيفة (٢٢٩/١٦) - ط النزهة  
الشريف الحنفية.

(٢) الاختصار (١/١٢٠) - وضع القدير (١/٢٧٧) ط دار إحياء  
الآثار، وشرح مني الإرداء (٣/٤٥٣) - وضع الخليل  
٢٢٩/٢٤ - والندب (١/١٦٩) وقرئ اللجة آلة الخرافة في  
قول الشافعية وردها المصنفون، انضمام إلى عدالة ومصدق  
مشاهد

فإن كان محتاجا ما أو قلت قيمتها فلا تباع.  
وقال الحنابلة: تترك له آلة خرافته ولا تباع.  
ولم يعثر على نص في ذلك عند الحنفية.  
ورأى فرق ما نقل على العرماء، وبقيت  
عليه ديون، وكانت له صنعة فهل يجره الحاكم  
على التكسب أو إنكار نفسه ليقتضي دينه؟

ذهب الحنفية والمالكية والشافعية وهرواية  
عند اختلافه إلى أنه لا يجز على ذلك،  
ولا يلزم تجر أو عمل أو إنكار نفسه لخرافة ما بقي  
عليه لغرماته من ديونه، لأن الديون إنما تعلقت  
بأتمته لا بدنه لقوله تعالى: ﴿وإن كان ذو عسرة  
عظيمة إلى مبصرة﴾.<sup>(١)</sup> وما روى أبو سعيد أن  
رجلا أصيب في ثمار إنشاعها فكثرت دينه فقال  
لنبي ﷺ: تصدقوا عليه تصدق الناس عليه  
فلم يبلغ ذلك وفاء دينه، فقال النبي ﷺ:  
واخفوا ما وحدتم وليس لكم إلا ذلك،<sup>(٢)</sup> ولأن  
هذا تكسب للمال، فلا يجز عليه الحكم،  
كشول الحبة والصدقة. وقال النخعي من  
المالكية: يجز الصانع - لا التجار على العمل  
إن كان غرماؤه قد عاملوه على ذلك. والرواية  
الثانية للحنابلة أن الحاكم يجز عليه على  
التكسب.<sup>(٣)</sup>

(١) سورة البقرة ٢٨٠

(٢) حديث: تصدقوا عليه

أخرجه مسلم (٣/١١٩٦) - ط طائفة

(٣) السرياني ١٩٩/٥، وضع المجلس ١/٣٦١ - ربهية



هاشرا : تضمين أصحاب الحرف :

١٥ - اتفق الفقهاء على أن صاحب الحرفة يضمن ما هلك في يده من مال، أو ما هلك بعينه إذا كان الهلاك بسبب إهمال منه أو تعدد وسواء أكان أجيرا أو خاصا أم أجييرا مشتركا، أما ما هلك بغير تعدد أو تفریط فلا ضمان عليه في الحرفة.

وينظر تفصيل ذلك في مصطلحي (إجارة ف١٠٧ - ١٣٣ وضمان).

حادي عشر : التسمير على أهل الحرف :

١٦ - لا يجوز التسمير على أهل الحرف وإنصاتهم إلا إذا احتاج الناس إلى حرفة طائفة كالقلاحة، والنساجة، والبناء وغيرها. فإن ولي الأمر يجبرهم على ذلك بأجرة المنزل، وهذا من التسمير الواجب كما يقول ابن القيم<sup>(١)</sup> وينظر تفصيل ذلك في مصطلح (تسمير ١٤٠٦).

## حرق

انظر : إخراج.

- المحتاج ٣١٩/١ وأمر المصائب ١/٢٩٢، والنهي ١٩٣/١ - ١٩٤/١  
١٦) الطرق الحكيمة ص ٢٩٧

## حرم

التعريف :

١ - الحرم بفتحين من حُرِّم الشيء حُرْماً وحراماً وحرم حُرْماً وحراماً أي امتنع فعله.  
ومنه الحرام بمعنى المنوع. والحُرمة ما لا يحل انتهاك. والحُرمة أيضا النهاية، وهي اسم بمعنى الاحترام، مثل الفرقة والافتراق، والجمع حرمان<sup>(٢)</sup>.

وفي الاصطلاح يطلق الحرم على أمور:  
١ - مكة وما حولها، وهذا المعنى هو المراد عند إطلاق كلمة الحرم يقول القارودي : (أما الحرم فمكة وما حذاف بها من جوانبها إلى أنصب الحرم)<sup>(٣)</sup> وعلى ذلك فمكة جزء من الحرم. قال القرطبي في تفسير قوله تعالى : ﴿أَوْم يروا أنا جعلنا حرم آمنا﴾ ويتخطف الناس من حولهم<sup>(٤)</sup> هي مكة، وهم قريش. أمم الله تعالى فيها<sup>(٥)</sup>.

(١) تلخيص النير والمفردات للراغب الأصبهان والتلخيص المحيط.

(٢) الأحكام السلطانية للهاردي ص ١٥٦، ١٦١.

(٣) سورة النكبات ٦٧.

(٤) شفاء الغرام ١/٥٤، وتفسير القرطبي ١٣/٣٩٣، ونهي المحتاج ٢/١٩٧، والفتاوى ٢/١٣٨.



ومنها قول النبي ﷺ : «إن هذا البلد حرمه الله تعالى يوم خلق السماوات والأرض»<sup>(١)</sup> وقوله ﷺ : «إن الله حرم مكة فلم يحل لأحد قبلي ولا يحل لأحد بعدي ، وإنما أحلت لي ساعة من نهار»<sup>(٢)</sup> وذكر الزركشي في حكمته وجوها منها -

الاستزام ما ثبت له من أحكام ، وتبيين ما اختص به من البركات<sup>(٣)</sup> .  
ب - تحديد حرم مكة :

٢ - حد الحرم من جهة المدينة المنورة عند التنعيم وهو على ثلاثة أميال . وفي كتب المالكية أنه أربعة أو خمسة أميال . ومبدأ التنعيم من جهة مكة عند بيوت السقياء ، ويقال لها بيوت نغار ، ويعرف الآن بمسجد عائشة ، فما بين الكعبة المشرفة والتنعيم حرم . والتنعيم من الحبل .

ومن جهة اليمن سبعة أميال عند أضواءئ (بكسر فسكونه كما في القاموس وشغاه الغرام) ومن جهة جدة عشرة أميال عند مقطع الأعشاش لآخر الحديدية ، فهي من الحرم . ومن جهة الجعرانة تسعة أميال في شعب عبد الله بن خالد .

ومنه قوله ﷺ : «إن الله حرم مكة فلا يحل لأحد قبلي ولا يحل لأحد بعدي»<sup>(٤)</sup> وجه تسمية الحرم هو أن الله سبحانه وتعالى حرم فيه كثيرا مما ليس محرم في غيره ، كالعبادة وقطع الثياب ونحوهما .  
ب - المدينة وما حولها ، كما قال النبي ﷺ : «المدينة حرم من كذا إلى كذا لا يقطع شجرها ، ولا يحدث فيها حدث . من أحدث حدثا فعليه لعنة الله والملائكة وأهل السموات أجمعين»<sup>(٥)</sup> وسياقي بيان حدوده .

أولا : حرم مكة :

١ - دليل تحريمه :

٢ - صرح الفقهاء بأن مكة وما حولها أي الحرم المكّي حرام بتحريم الله تعالى إياه . وقد وردت في ذلك آيات وأحاديث منها :

قوله تعالى : ﴿أولم يروا أنا جعلنا حرما آمنا وينخطف الناس من حولهم﴾<sup>(٦)</sup>  
قال القرطبي : أي جعلت لهم حرما آمنا آمنوا فيه من السي والغارة والقتل<sup>(٧)</sup> .

(١) حديث : «إن الله حرم مكة فلم يحل لأحد قبلي ولا يحل لأحد بعدي» البخاري (الفتح ١/١٦٦ - ط السلفية) من حديث عبد الله ابن عباس

(٢) حديث : «المدينة حرم من كذا إلى كذا» أخرجه البخاري (الفتح ١/٨١ - ط السلفية) . حديث أنس بن مالك

(٣) سورة العنكبوت / ٩٧

(٤) القرطبي ١٢/٣٦١

(٥) حديث : «إن هذا البلد حرمه الله يوم خلق ..» أخرجه البخاري (الفتح ١/١٧٢ - ط السلفية) . مسلم (٣/٩٨٦ - ط الحافظ) من حديث عدي بن عباس واللفظ لبيد  
(٦) حديث : «إن الله حرم مكة فلم يحل لأحد قبلي ولا يحل لأحد بعدي» البخاري (الفتح ١/١٦٦ - ط السلفية) من حديث عبد الله ابن عباس .

(٧) إعلام الساجد ٦٣ - ٦٥ ولفظي ١٢ / ١٣٨



دم سواء أترك المعبود مع ذمام بغير عذر، عامداً كان أم ناسياً، إلا أنه إذا خاف موات الوقوف بعرفة لحق الوقت، أو لمرض الشاق فيحرم من مكانته وعليه الذم<sup>(١)</sup> وبخلافه في مصطلح - (إحرام).

ب - الدخول لأغراض أخرى :

٥ - يجوز لمن كان داخل المواقف (بين الميقات والحرم) أن يدخل الحرم بغير إحرام لحاجته، لأنه يتكرر دخوله لطوائفه فيخرج في ذلك، والحرج مرفوع، فصار كأنه إذا خرج ثم دخل - بخلاف ما إذا دخل للحج لأنه لا يتكرر، فإنه لا يكون في السنة إلا مرة، وكذا أداء العمرة لأنه التزمها لنفسه

كما يجوز لمن يخرج من الحرم إلى الغل (داخل المواقف) أن يدخل الحرم بغير إحرام، ولو أنه يكنى من أهل الحرم، كالأهالي المدة بالعمرة، والمتمتع، وهذا يندقق الفهاء.

كذلك يجوز دخول الحرم بقل سلاح أو خوف من طأم أو لحاجة متكررة كالحطابين والعبدين وإنه وأهله بغير إحرام، لأن الشيء إذا دخل مكة يوم الفتح بغير إحرام، وفي وجوب الإحرام على من يتكرر حاجته مشقة<sup>(٢)</sup>.

(١) ابن عابدين ١/٢، وسواهم الإكبل ١/١٠١، ومغني المصنف ١/٢٠١، والمصنف ١/٢٠١، والأغني ١/٢٠١، ابن عابدين ١/٢٠١.

ومن جهة العراق سبعة أميال على ثنية طرف جبل المقطم، وذكر في كتب المالكية أنه ثمانية أميال.

ومن جهة الطائف على عرفات من بطن سرة سبعة أميال عند طرف عرفة.

ولعن الأندلس في تحديد الأميال يرجع إلى الاختلاف في تحديد أفع الميقات وأثرها<sup>(٣)</sup>.

ورثاء الأميال من الحجر الأسود<sup>(٤)</sup>.

هذا وقد حدد الحرم، لكن الآن من مختلف الجهات بأعلام بينة مبنية على أطرافه مثل المنار مكتوب عليها اسم العلم باللغات العربية والأجنبية.

ونظر مصطلح (أعلام الحرم)

دخول الحرم المكّي

أ - الدخول بقصد الحج أو العمرة.

٤ - اتفق الفقهاء على أن من أراد دخول الحرم بقصد الحج أو العمرة فعليه أن يحرم من المواقف المحددة أو قبلها، ومن جاوز الميقات بغير إحرام فعليه أن يعود إليه ويحرم منه، فإن لم يرجع فعليه

(١) إلى الق ١/٢، وحاشية ابن عابدين ١/٢٠١، وسواهم الإكبل ١/١٠١، وسواهم الإكبل ١/١٠١، ومغني المصنف ١/٢٠١، والمصنف ١/٢٠١، والأغني ١/٢٠١، ابن عابدين ١/٢٠١، وسواهم الإكبل ١/١٠١، ومغني المصنف ١/٢٠١، والمصنف ١/٢٠١، والأغني ١/٢٠١، ابن عابدين ١/٢٠١.



٩ - أما الآفاقي<sup>(١)</sup> ومن في حكمه - غير من تقدم ذكره - ممن يرون على المواقيت إذا أرادوا دخول الحرم الحاجة إلى أخرى غير النسك فجمهور الفقهاء (الحنفية والمالكية والشافعية وهو قول عند الشافعية) يرون وجوب الإحرام عليهم بأحد النكبين، ولا يجوز لهم مجاوزة الميقات بغير إحرام.

وفي قول آخر للشافعية وهو المشهور عندهم: أنه يجوز دخول الحرم للأفاقي أيضا بغير إحرام لكنه يستحب له أن يحرم.<sup>(٢)</sup> وهذا في الجملة، وتفصيله كالتالي:

قال اغنوية - الأفاقي إذا أراد دخول الحرم بغير النسك كمجرد التروية أو التزعة أو التجارة لا يجوز له أن يتجاوز الميقات إلا محرما، لأن فائدة التاقية هذا، لأنه يجوز تقديم الإحرام على المواقيت. لما دوي أن النبي عليه الصلاة والسلام قال: «لا تجاوز الميقات إلا بإحرام»<sup>(٣)</sup>

- والمجموع ١٠/٢ وسبعة عشر والشرح الصغير ٢٣/٢.

٢٥ - وكتشاف الغموض ٤٠٢/٢، ٤٠٣. (١) - العباسي لم ينسب إلى المصنف في بعضه، ونسب إلى المصنف أيضا يفتحين على غير ما ينسب خليل أفندي، وتكرر كلام الفقهاء - نسبة إلى الجميع فقدوا الأفاقي، انظر المحياج الكبير وانظر المذكورة أثناء.

(٢) - الاختصار ١١١/١، وابن عابدين ١٥٤/٢، والشرح الصغير ٢٨/٢، ومغني المحتاج ٢٢١/١، وكتشاف الغموض ٤٠٦/٢.

(٣) - حديث، «لا تجاوز الميقات إلا بإحرام» أورده المصنف في صحيح الزوائد ٦٦١/٣ - ط القدسي - من حديث عداة =

فإن جاوزها الأفاقي بغير إحرام فعيب شافعي. فإن عاد فأحرم منه سقط المذموم.

أما المقصد موضعنا من الحل، كخليفة وحيدة حل له مجاوزته بلا إحرام. هذا حل به التحق بأمله فله دخول الحرم بلا إحرام. فاقوا: وهو أخيرة لمزيد ذلك بقصد أولي، كما إذا كان قصده لجدة مثلا لبيع أو شراء، وإذا فرغ منه يدخل مكة ثانيا، إذ لو كان قصده الأولي دخول مكة ومن ضرورته أن يمر بالحل فلا يحل له تجاوز الميقات بدون إحرام.<sup>(٤)</sup>

وقال المالكية: إن كل مكلف حر أراد دخول مكة فلا يدخلها إلا بإحرام بأحد النكبين وجوسا. ولا يجوز له تعدي ميقات بلا إحرام، إلا أن يكون من المزدحمين أو يعود إلى مكة بعد خروجه منها من مكان قريب (أي دون مسافة انفص) لم يمكث فيه كثيرا فلا يجب عليه. وكذلك لا يجب على غير المكلف كصبي وجنون.<sup>(٥)</sup>

وقال الحنابلة: لا يجوز لمن أراد دخول مكة أو الحرم أو أراد نسكا تجاوز الميقات. إلا لفئات مباح لدخوله يوم فتح مكة وعلى رأسه

= ابن عباس، وقال دراهم الطبراني في الكبير وفيه خفيف، وفي كلام، وقد وثقه جماعة.

(١) - الاختصار ١١١/١، وابن عابدين ١٥٤/٢.

(٢) - الشرح الصغير ٢٨/٢.



لكم بها يجلبونه إليكم من المكاسب فسوف يفتنيكم الله من فضله. ومعلوم أن الجلب إنما يجلب إلى البلد والحرم، لا إلى المسجد نفسه. والمضى في ذلك أنهم أخرجوا النبي ﷺ منه، فعوقبوا بالمنع من دخوله بكل حال. <sup>(١)</sup>

واختلفوا في اجتياز الكافر الحرم بصفة مؤقتة، فذهب الشافعية والحنابلة وهو قول عدد المالكية: إلى منع دخول الكفار إلى الحرم مطلقاً، لعموم الآية. فإن أراد كافر الدخول إلى الحرم منع منه. فإن كانت معه ميرة أو نجارة خرج إليه من يشري منه ولم يترك هو يدخل.

وإن كان رسولاً إلى إمام بالحرم خرج إليه من يسمع رسالته ويبلغها إليه. فإن قال: لا بد لي من لقاء الإمام وكانت المصلحة في ذلك خرج إليه الإمام. ولم يأذن له بالتحول.

وإذا أورد مشرك دخول الحرم ليسلم فيه منع منه حتى يسلم قبله. <sup>(٢)</sup>

قال الشافعية والحنابلة: وإذا دخل المشرك الحرم بغير إذن عزز ولم يسترح به فقتله. وإن دخله بلاذن لم يعزروا ويكره على من أذن له. <sup>(٣)</sup>

المفسر. <sup>(١)</sup> أو الخوف، أو حاجة متكررة كحطاب، وناقل الميرة، ولصيد، واحتشاش، ونحو ذلك، ويمكن يتردد إلى قوته بأهل <sup>(٢)</sup> وقال الشافعية: كي نص عليه النووي: إن من أراد دخول مكة لحاجة لا تتكرر كزيارة، أو تجارة، أو رسالة، أو كان مكياً عادداً من سفره يستحب له أن يحرم. وفي قوله: يجب عليه الإحرام. وعلى كل فقد نصوا أنه لو جاوز اليقظات بغير إحرام ثم أراد السك نيفاته موضعه ولا يكلف العودة إلى اليقظات. <sup>(٣)</sup>

دخول الكافر للحرم.

٧- اتفق الفقهاء على أنه لا يجوز لغير المسلم السكنى والإقامة في الحرم لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّا جَعَلْنَا الْحَرَامَ لَكُمْ ذِكْرًا﴾ <sup>(١)</sup> المسجد الحرام بعد عامهم هذا <sup>(٢)</sup>

والمراد بالمسجد الحرام الحرم بقوله سبحانه وتعالى بعده: ﴿وَأَن خُفِّنَ عَلَيْهِ صَوْفُ يَغْنِيَكُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ <sup>(٣)</sup> أي إن خففت فقرأوا وضراً بمنهم من الحرم وانقطاع ما كان يحصل

(١) تفسير الأحكام للجصاص ٨٨/٣، وتفسير القرطبي ٢٨/١-٢، وانظر: قاضي ١٢٤٢/٣، والمحطاب ٣/٥٨٦،

والجبل ٥/٢٦٥، والمضي ١٨/٥٢٩-٥٣١.

(٢) المراجع المسئلة، والأحكام السلطانية للبرودي ص ١٦٧، والأحكام السلطانية لأبي علي ص ١٩٥.

(٣) الأحكام السلطانية للبرودي ص ١٦٧، وأبي علي ص ١٩٥.

(١) حديث ادخل مكة يوم فتح مكة. وأخرجه البخاري ٥٩/٢، السابعة، وسلم ٩٩٠/٢، ط الحلي من حديث أنس بن مالك.

(٢) كشف الخفاء ٢/٢٠٢، ٢٠٣.

(٣) المجموع ١٠/١٠٠، ١٠٦، وعن المحتاج ١/٢٧١.

(٤) سورة التوبة ٢٨.

(٥) سورة التوبة ٢٨.



فإن دفن نبتي فيه، ونقل إلى محل، إلا أن يكون قد بقي فيه، كما ترك الموات الحظية<sup>(١)</sup>.

#### القتال في الحرم :

٩ - لا خلاف بين الفقهاء في أن من دخل الحرم مقاتلاً وبدأ القتال فيه، بقتل، لقوله تعالى : ﴿وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْحَرَامِ حَتَّى يَقَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَبِمَنْ قَاتَلْتُمُوهُمْ فَاتْلُوهُمْ﴾<sup>(٢)</sup>.

وكذلك من ارتكب في الحرم جريمة من جرائم الحدود أو القصاص مما يوجب القتل فإنه يقتل فيه اتفاقاً لاستحقاقه بحرم، كما سيأتي في الفقرة التالية

وختلفوا في قتال الكفار والغزاة على أهل العدن في الحرم إذا لم يبدءوا بالقتال. فذهب مؤررس الحنفية، وهو قول ابن شاس وإبن الخاحب من المالكية، وصححه الفرطبي، وهو القفال والمواردي من الشافعية، وحصى الخاناته إلى أنه يحرم قتالهم في الحرم مع بعضهم، ولكنهم لا يقتلون ولا يسبون ولا يوزون ولا يبايعون حتى يخرجوا من الحرم، لقوله تعالى : ﴿وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يَقَاتِلُوكُمْ

وَقَاتِلِ الْحَفِيَّةَ. لَا يَمْنَعُ الذَّمُّ مِنْ دُخُولِ الْحَرَمِ، وَلَا يَشْرَفُ جَوَازُ دُخُولِهِ عَلَى إِذْنِ مُسْلِمٍ وَلَوْ كَانَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ<sup>(٣)</sup>.

يقول الخصاص في تفسير قوله تعالى : ﴿وَإِنَّ الْمُشْرِكِينَ نجسٌ فَلَا يَقْرَءُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾<sup>(٤)</sup> يجوز لنفسه دخول سائر المساجد، وإنما معنى الآية على أحد الوجهين : إما أن يكون النبي خاصة في المشركين الذين كانوا ممنوعين من دخول مكة وسائر المساجد، لأنهم لم تكن لهم ذمة، وكان لا يقبل منهم إلا الإسلام أو السيف وهم مشركو العرب. أو أن يكون المراد منهم من دخول مكة للحج، ويدل على ذلك قوله تعالى : ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَشِيبَةَ<sup>(٥)</sup> الْآيَةِ، وَإِنَّمَا كَانَتْ خَشْيَةَ الْعَبَةِ لَأَغْطِيعَ تِلْكَ الْمَوَاسِمَ بِسَبْعِهِمْ مِنْ الْحَجِّ، لَأَنَّهُمْ كَانُوا يَنْتَعِمُونَ بِالتَّجَارَاتِ الَّتِي كَانَتْ فِي مَوَاسِمِ الْحَجِّ<sup>(٦)</sup>.

#### مرض الكافر في الحرم وموته :

٨ - تقدم أن الكافر لا يجوز له الدخول إلى الحرم عند التجمهؤ. فلو دخل منورا ومرض أخرج إلى الحل. وذات في الحرم حرم دفنه فيه،

(١) الأشبه ومقتضى لابن نجيم ص ٢٦٩، ومصر الخصاص ٨٩، ٢.

(٢) سورة التوبة ٢٨٠.

(٣) سورة التوبة ٢٨١.

(٤) ص ٨٨٢، كلام الخصاص ٨٨، ٢.

(١) تفسير القرطبي ١٠، ٤، ١٠، ١٠، ولا حكم السطابة للمواردي.

ص ١٢٢، وآبي يعنى ص ١٩٥، والمضى ٥٣١، ١٠.

(٢) سورة البقرة ١٩١.



فيه <sup>(١)</sup> قال مجاهد: الآية محكمة، فلا يجوز قتال أحد إلا بعد أن يقاتل.

ولقوله تعالى: ﴿أولم يروا أنا جعلنا حرما آمناء﴾ <sup>(٢)</sup> ولقوله <sup>(٣)</sup>: وإن هذا البلد حرمة الله تعالى يوم خلق السموات والأرض، فهو حرام بحرمة الله تعالى إلى يوم القيامة، وإنه لم يحل القتال فيه لأحد قبلي. ولم يحل لي إلا ساعة من نهار. <sup>(٤)</sup>

وقال الشافعية في المشهور عندهم وهو به النووي: إنه إذا التجأ إلى الحرم طائفة من الكفار والعباد بالله، أو طائفة من البغاة، أو قطاع الطريق يجوز قتالهم في الحرم فقد ورد عن أبي شريح العدوي عن رسول الله <sup>(٥)</sup> أنه قال: وإن مكة حرمة الله ولم يجرمها الناس، فلا يحل لأحديهم يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دما، ولا يعصك بها شجرة. فإن أحد ترخص لقتال رسول الله <sup>(٦)</sup> فقولوا له: إن الله أذن لرسوله <sup>(٧)</sup> ولم يأذن لکم، وإنما أذن لي ساعة من نهار، وقد عللت حرمتها اليوم كحرمتها بالأمس. <sup>(٨)</sup>

وهذا قول سند وابن عبد البر من المالكية،

(١) سورة المائدة / ٦٧

(٢) حديث: وإن هذا البلد حرمة الله. ١. سنن لمحيي الدين ٢٨٨

(٣) حديث: وإن مكة حرمة الله ولم يجرمها الناس.

أخرجه البخاري (فتح بابي ٤/ ٤٦ ط المسند) مسلم

(٤) ٩٨٧-٩٨٨ ط المحقق

وصوه ابن هارون في الحاضر من الحج، وحكي الخطاب عن مالك جواز قتال أهل مكة إذا بغوا على أهل العدل. قال: وهو قول عكرمة وعطاء.

وهذا قول للحنابلة أيضا، فقد جاء في تحفة الرامح والساجد: فإن بقوا على أهل العدل فأنلهم على بغيهم إذا لم يمكن ردهم عن البغي إلا بالقتال.

واستدل من أجاز القتال في الحرم بقوله تعالى: ﴿فإذا انسلكوا الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم﴾ <sup>(٩)</sup> وقالوا: إن هذه الآية ناسخة لقوله تعالى: ﴿ولا تقتلواهم عند المسجد الحرام﴾ <sup>(١٠)</sup> وقالوا أيضا: إن النبي <sup>(١١)</sup> دخل مكة وعليه المنقر، فقيل: إن من حطل متعلق بأستار الكعبة فقال: «فقلوه» <sup>(١٢)</sup>

وأجابوا عن الأحاديث الواردة في تحريم القتال بمكة أن معناه تحريم نصب القتال عليهم بما يعم كالمنجنيق وغيره إذا أمكن إصلاح الحال بدون ذلك.

ولأن قتال أهل البغي من حقوق الله تعالى التي لا يجوز أن تضاع، ولأن تكون محظوظة في حرمه أولى من أن تكون مضاعفة فيه. <sup>(١٣)</sup>

(١) سورة التوبة / ٥

(٢) سورة البقرة / ١٩١

(٣) حديث: «دخل مكة وعليه المنقر، سين تحريمه» ١٠٠

(٤) ابن حبان ٢٨٦/٢، وفيه تح ١٦٦/٧، وبيضاوي



## ج - قطع نبات الحرم :

شجرهما قال العباس رضي الله عنه إلا الإذخر  
يلرسون الله فإنه مشاع لأهل مكة لحبيهم وميتهم ،  
فقال النبي ﷺ : «إلا الإذخر»<sup>(١)</sup> والمعنى فيه  
ما أشار إليه العباس رضي الله عنه وهو حاجة  
أهل مكة إلى ذلك في حياتهم وميتهم<sup>(٢)</sup>

والحق بعض الفقهاء (المالكية) بالإذخر النبات  
والسواك والمصايدما أزيل من المنبتات بقصد  
النسكنى مسوحه لضرورة ، كـ الحق به جمهور  
الشافعية والحنافسي وأبـ والخطاب من المنايلة  
الشوك كالعوسج وغيره من كل ما هو مؤلف<sup>(٣)</sup>

١٠ - ونفى الفقهاء على تحريم قطع أو قطع  
نبات الحرم إذا كان مما لا يستتبه السر عانة  
وهو رطب ، كطرفناه ، والسلم ، والفيل ،  
البري ، ونحوها ، سواء أكان شجرا أم غيره ،  
والأصل فيه قوله تعالى : ﴿أولم يروا أنا جاعلنا  
حرمنا آمنا﴾<sup>(٤)</sup>

ولما ورد في الحديث أن النبي ﷺ قال : «حرم  
الله مكة» إلى قوله : «لا يحتل حلالها ولا بعض  
شجرها»<sup>(٥)</sup>

ويستوي في الحرمة المحرم وغيره ، لأن  
لا تفصيل في النصوص المختصة بالأمن . ولأن  
حرمة التعرض لأجل الحرم ، هيستوي فيه الحرم  
وغيره بالفاء ، انفقاء<sup>(٦)</sup>

وامتنع من ذلك الإذخر ، لما ورد أن النبي  
ﷺ لما قال في الحديث السابق : «لا يقصد

١ - الإكمال ١٠٧/١ ، والمطالع ٢٠٣/٤ ، ٢٠٤

والنصر في ٢٠٤/٢ ، ٣٥٣ ، وشفا القرام ١٠٠/١

والمعجم ٢١٥/٧ ، وإعلام الساجد ص ١٠٧ ، والأحكام

السلطانية للذهبي ص ١٩٩ ، ونجدة التواضع والساجد

ص ١١٠ ، والأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ١٩٣

٢ - سورة العنكبوت ٦٧

٣ - حديث «حرم الله مكة» أخرجه البخاري في الفتح

٣/٢٦٢ ، ط البغيتي

٤ - البدائع ٥/٢٠٠ ، وبعضها ، وتبيين الحقائق ٢/٧٠

وحواهر للإكمال ١٠٧/١ ، ١٩٩ ، ومعنى المخلع -

١ - ٥٢٧/١ ، والأحكام السلطانية للذهبي ص ١٩٧

والأبي بعض ص ١٩٩ ، والمصنف لابن تيمية ٣/٣١٩

٢ - ٢٥٢ ، والشرطي ١٦٤/١

٣ - حديث «حرم الله مكة» أخرجه عنها

٤ - عن الواحش

٥ - الشرح الصغير ١١٠/٢ ، ١١١ ، والمطالع ١٧٨/٣

٦ - حواهر الإكمال ١٠٧/١ ، ١٩٩ ، والمعنى ٣/٢٥٠

٧ - المعنى ٣/٢٥١



وبإذا كان أصل الشجرة في الحرم وأعصابها في  
أخل فهي من شجر الحرم، وإن كان أصلها في  
أخل وأعصابها في الحرم فهي من الحل اعتباراً  
للأصل<sup>(١)</sup>

وهي حبش الحرم والاحتشاش فيه

١١ - يجوز رمي حبش الحرم عند جمهور  
الفقهاء (المالكية والشافعية، وهو وجه عند  
الحنابلة، ويقول أبي يوسف من المصلحة) لأن  
الذي كان يدخل إلى الحرم فكثرت فيه فلم يغفل  
أنهم كانوا يكسبون أموالهم، ولأنهم حادوا إلى  
ذلك أشبه الإذخر.

ولا يجوز ذلك عند أبي حنيفة ومحمد، وفي  
رواية عبد الخالق، لأنه ما منع من التعرض  
لحبش الحرم استوى فيه التعرض بنفسه  
وبإرسال أبيه عليه، لأن فعل أبيه يشاف  
إلى ما حبه، كما في الصيد فإنه لما حرم عليه  
التعرض استوى فيه اصطفاؤه بنفسه، وإرسال  
الكل، كذا هذا<sup>(٢)</sup>

كما الاحتشاش أي قطع نبات الحرم بأبوابهم

ولا تأس بأخذ الكفاة (الفتح) لأنها لا أصل  
لها فليسما بشجر ولا حبش<sup>(٣)</sup>

أما اليابس من شجر الحرم وحشيشه فلا يحرم  
الانتفاع به عند جمهور الفقهاء (المالكية  
والشافعية والحنابلة) لأنه معزلة لم يثبت خروجه  
عن حد الحرم<sup>(٤)</sup>

وقال المالكية : ٦ فرق بين أخصره  
ويأسه<sup>(٥)</sup>

ويصور قطع وفلج ما يثبت به الناس عدة  
كخس، ومنز، وأرصاب، وحظية، وبطيخ،  
وقته، وثمة، ونوع، وإن لم يبالغ بأن يثبت  
بنفسه، اعتصار بأصله، فإن لاس من لحد  
رسول الله ﷺ إلى يومه هذا يزرعونه في الحرم  
ويحصونه من غير تكبير من أحد.

ولا فرق في الجواز بين لشجر ومحمية عند  
جمهور الفقهاء، والمذهب عند الشافعية أن ما  
استنته الأدي من الشجر كعب المستنبت في  
الحرم، وأنصان، نعوم، الخديث، فأنع من قطع  
الشجر

والقول الثاني عندهم : قياسه بالزروع  
كالحظية والمذبح والحظيروات، فإنه يجوز قطعه  
ولا ضل في ملا خلاف

(١) البهائي ٢/ ٢٠٠ - ٢٠١، وسواهم الإكليل ١/ ١٩٨،  
ومعنى المحتاج ١/ ٥٢٧، ولفظ لاين قدوة ٢/ ٣٩٩ -  
٣٥٠

(٢) البهائي ٢/ ٢٠١ - ٢٠٢، والمطالع ٣/ ١٧٦،  
رباهي المحتاج ومعنى المحتاج ١/ ٥٢٨، ولفظ المحتاج  
١/ ١٧٦

(٣) كتاب الفاع ١/ ٢٧٠، والذات ٢/ ٢١٠

(٤) البهائي ١/ ١١٠، وسواهم المحتاج ١/ ٥٢٧، ولفظ  
٢/ ٣٥١، ٣٥٢، وكتاب الفاع ٢/ ٢٧٠، والرملي ١/ ١٠٢

(٥) الشرح الصغير ٢/ ١١٠، وسواهم الإكليل ١/ ١٩٨



ويضمن الفحص بما نقص وإن قلع شعرا  
من الحرم فعمره في الخل لزمه ددد، فإن تعدد أو  
بيست حسب الضمان، وقال أحنفية: الضمان في  
جميع الصور بالقيمة.

واتفق الجمهور على أنه لا يكون لصوم في  
جزاء قطع نبات الحرم مدخل، لأن حرمة  
بسبب الحرم لا بالإحرام، ولهذا يجب على  
الحرم والحلال على سواء

أما المالكية فمع قولهم بحرمة قطع نبات  
الحرم الذي يحرم قطعه قالوا: إن فعل  
فليس يغفر الله، ولا جزاء عليه. (١)

صيد أحرم :

١٢ - اتفق الفقهاء على أنه يحرم في الحرم صيد  
الحيوان البري، وهو ما يكون نواله ويناسله في  
البرودن النحري وهو ما يكون نواله في النحر  
والمراد بصيد الحيوان البري أن يكون الحيوان  
مستوحشا في أصل الحاقه، ولو صار مستأنسا  
نحو الطيور المستأنس.

ويستوي عند الحنفية والمالكية أن يكون  
مأكول اللحم أو غير مأكول اللحم.  
وقبده الشافعية والحنابلة بأن يكون مأكول

مبعض الجمهور (الحنفية والمالكية والحنابلة وهو  
رواية عند الشافعية) لقوله سبحانه: ولا يَحْتَلَى  
حلالها. (٢)

وفي الأصح عند الشافعية حل أخذ بانه من  
حشيش أو نحوه بالقطع لا بالقلع لعنف البهائم  
لما حاجة إليه كالإدخار.

والخلاف فيما لا يستتبه الناس عادة: أما ما  
يستتبه الناس عادة فيجوز فيه الاحتشاش  
اتفاقا. (٣)

ضمان قطع النبات في الحرم:

١٢ - ذهب جمهور الفقهاء والحنفية والشافعية  
والحنابلة إلى أن من قطع ما يحرم من نبات  
أحرم فعله ضمانه نعمه كان أو حلالا وأصندوا  
بفعل عمر، وعبد الله بن الزبير رضي الله عنهما  
فقد أمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه في المسجد بقتل أهل  
الطرف فقطع وعده، ويقول ابن عباس: في  
الدوحة بكرة، وفي الجوز شاة، والدوسة الشجرة  
العظيمة، والحزلة الصغيرة.

ثم اختلفوا في نوع الضمان، فقال الشافعية  
والحنابلة: تضمن الشجرة الكبيرة والمتوسطة  
عرفا ببكرة، والصغيرة بشاة، لما تقدم عن ابن  
عباس رضي الله عنهما.

(١) البهائم ٢١٠/١، ومشرح الصغير ١١٠/٢، والمخطب

١٧٨/٣، ومعنى المصباح ٥٢٧/١، وبهية الحاج

٢٢٤/٢، والمفني لأبى قدامة ٣٥٦/٣، ومفني القناع

٢٧١/٢

(٢) نقل الرطب من حشيش ويحظر أي يقطع زحار  
المصباح

(٣) التراجع السابقة لمشرح الصغير ١١٠/٩



اللحم. فلا يحرم صيد الحيوان البري غير ماكول اللحم عندهم.

ودليل حرمة صيد الحرم قوله ﷺ: «إن هذا البلد حرمة الله تعالى يوم خلق السموات والأرض» إلى قوله: «لا يخلى خلاها ولا يعصده شوكها ولا ينفر صيدها»<sup>(١)</sup>.

وحرمة صيد الحرم تشمل المحرم والحلال، كما تشمل الحرمة إيذاء الصيد أو الاستيلاء عليه وتفقيره أو المساعدة على الصيد بأي وجه من الوجوه، مثل الدلالة عليه، أو الإشارة إليه أو الأمر بقضه<sup>(٢)</sup>.

ومن ملك صيدا في الحل فأراد أن يدخل به الحرم لزمه دفع يده عنه وإرساله عند الخفية والمالكية والحنابلة، لأن الحرم سبب عزم للصيد ويوجب ضمانه، فحرم استدامة إساكته كالإحرام، فإن لم يرسله وتلف فعلبه ضمانه، فإن باعه رد المبيع إن بقي، وإن فات فعلبه الجزاء.

وقال الشافعية: لو أدخل الحلال معه إلى الحرم صيدا مملوكا له لا بضمنه، بل أنه إساكته فيه والتصرف فيه كيف شاء، لأنه صيد حل.

(١) حديث: «لا يخلى خلاها ولا يعصده شوكها» سنن ترمذي ٩/٢٠٠.

(٢) انبئنا ٢/٢٠٧، ٢٠٩، الزيلعي ٢/٩٣، وابن عابد بن ٢/٢٦٦، والشمسوقي ٢/٧٣، والمطالع ٢/١٧١، ومفتي للحنتاج ١/٢٤٤، والمفتي ٢/٣٤٢، ٢٤٥.

ولوروى من الحل صيدا في الحرم ضمنه عند جمهور الفقهاء، لأنه صيد الحرم. وكذا أورد من الحرم صيدا في الحل عند الجمهور، لأن مائة الرمي من الحرم. وقال الشافعية المالكية وهو رواية عند الحنابلة: لا بضمن نظرا لانتهاء الرمية.

وضمان الصيد يكون بالمثل فيما له مثل من النعم، أو القيمة فيه، وفيها لا مثل له بتقويم رجلين عدلين يتصدق بها على المساكين على النحو المبين في جزاء الإحرام. ينظر في مصطلح [إحرام: ف ١٦٠ - ١٦٤].

وفي الزيلعي ولا يجزيه الصوم لأنه غرامة كغرامة الأموال وشجر الحرم. والجامع أنها ضمان الحل لا جزاء القتل<sup>(١)</sup>.

١٤ - ولا يجوز للمحرم ولا للحلال أكل لحم صيد الحرم البري، ولا الانتفاع به بأي وجه من الوجوه، أما صيد البحر فعلا لا أكله للمحرم وإخلال لقوله تعالى: «أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وللعبادة»، وحرم عليكم صيد أثر ملائمتهم حرما<sup>(٢)</sup>.

أما إذا صاد الحلال صيدا خارج الحرم فهل

(١) ابن عابد بن ٢/٢٦٧، الشافعية ٢/٦٨، ٦٩، والمفتي ٢/٣٤٥، ٣٤٦، وجواهر الإكليل ١/١٩٥ - ١٩٨، ومفتي

الحنتاج ١/٥٢٤، والأحكام السلطانية للذهبي ١/١٦٧، والأحكام السلطانية لأبي يعلى ١/١٩٤، سورة المائدة/٩٦.



وفي قول عبد المالكية: لا يجوز قتل الحداة الصغيرة أيضا لاستثناء الإيذاء منها<sup>(١)</sup>.

وأجاز جمهور الفقهاء (المالكية والشافعية والحنابلة) قتل كل مؤذ مطبوع كالأسد والسر والفهد وسائر السباع، خلافا للحنفية في السباع غير انصائلة ونحوها كالنازي واليعفر. كما أجاز الجمهور قتل سائر اقوام والخسرات. واستثنى المالكية من الجواز قتل ما لا يكون مؤذيا منها<sup>(٢)</sup>. وقد سبق تفصيله في مصطلح (الحرام)<sup>(٣)</sup>.

### نقل تراب الحرم :

١٦ - صرح الشافعية بحرمة نقل تراب الحرم وأحجاره وما عمل من طينه كالآباريق وغيرها. إلى الحبل، فيجب رده إلى الحرم، وفصل عن بعض الشافعية كراهته. قال الرزكشي في أعلام الساجد: يحرم نقل تراب الحرم وأحجاره عنه إلى جميع البلدان، وهذا هو الأصح والذي أوردته الرافعي كراهته. وعند الحنفية أنه لا بأس

بخل للمعمر أكله أم لا؟<sup>(١)</sup> فيه خلاف وتفصيل سبق في مصطلح: (الحرام)<sup>(٢)</sup>. وتفصيل أحكام الصيد في مصطلح: (صيد).

### ما يجوز قتله في الحرم:

١٥ - اتفق الفقهاء على جواز قتل الغرب والحداة، والعقرب، والحية، والفأرة، والكلب العقور، والذئب في الحبل والحرم، لما ورد في الحديث المتفق عليه أن النبي ﷺ قال: «حسن من الدواب ليس على الحرم في قتلهم جناح: الغرب، والحداة، والعقرب، والفأرة، والكلب العقور»<sup>(١)</sup>. وروى عنه ﷺ أنه قال: «حسن فواسق يقتلن في الحبل والحرم: الحية، والغراب الأبقع، والفأرة، والكلب العقور، والجدباء»<sup>(٢)</sup>.

والغراب الأبقع هو الذي يأكل الجيف، فلا يجوز صيد الغراب الصغير الذي يأكل الحب.

(١) المراجع سابقه. والذئب في ٧٢/٢، ومطلب أولي نسبه ٣٢٣/٢، والذهب ٤٢٣/٢.

(٢) الموسوعة ١٩٦/٢، ٨٧-٨٦.

(٣) حديث «حسن من الدواب ليس على الحرم» أخرجه البخاري والفتح ٣٥٥/٦، ط الشعبة، و- ٥، رقم ٨٥٨/٢، ط الحلبي. من حديث عبد الله بن عمر وطهفة نسبه.

(٤) حديث «حسن فواسق يقتلن في الحبل والحرم» أخرجه مسلم ٨٥٧/٢، ط الحلبي، من حديث عائشة

(١) المزني ٦٦٠/٢، وابن علقم ٣١٨/٢، ٢١٩، مواهب الجليل ١٧٣/٣، والسنوسي ٧٤/٢، وحيوام الإكليل ١٩٥/١، والمفسر ١٢٧/٢، ١٢٨، وبداية المحتاج ٣٣٣/٢، والمغني لابن قدامة ٣٤١/٣، ٣٤٢.

(٢) المراجع السابق، والبدائع ١٩٥/٢، ١٩٧، ومواهر الإكليل ١٩٤/١، ١٩٥.

(٣) الموسوعة ١٦٦/٢، ١٦٧، ٨٩-٩٠.



بإخراج أحجار الحرم وتزايه، نقله الشافعي في الأم، وهو المنقول عن عمرو بن عباس، لكنها كرهه.

وهذه الخسيلة إلى أنه لا يخرج من تراب الحرم، ولا يدخل إليه من الخلل، ولا يخرج من حجارة مكة إلى أحد، وإخراج أشد في المكروه<sup>(١)</sup>.

أما نقل تراب الخلل إلى الحرم فمحذور الغفهاء، لكنه قال بعضهم: مكروه. وقال بعضهم: خلاف الأولى. تشابهاً لما حرمة لم تكن.

ولا خلاف في جواز نقل ماء زمزم إلى الخلل لأنه يستغنى، فهو كالشجرة.

وروي عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تحمل ماء زمزم وتحفر أن النبي ﷺ كان يحملة<sup>(٢)</sup>.

ولم نعثر في كتب الحنفية والمالكية على نص في الموضوع.

بيع ربيع<sup>(٣)</sup> الحرم ومكروها.

١٧ - يرى الحنفية وهو المشهور عن مالك ورواية

عن أحمد، أنه لا يجوز بيع ربيع الحرم وبيع المصامك ولا كراؤها، للحديث: (مكة حرام وحرام بيع رماحها وحرام حر بيوتها)<sup>(١)</sup> وروى عن عثمان بن أبي سليمان عن عاصم قال: (توفي رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر ودور مكة كانت تدعى السموات، من احتاج سكن ومن استغنى أسكن).

قال في البدائع: ثبت عن النبي ﷺ قوله: وإن مكة حرام وهي اسم للبقعة، والحرام لا يكون خلا للتعليق.

وعلى اليهودي التحريم بأن مكة فتحت عمرة ولم تقسم بين الغنمين فصارت وفقاً على المسلمين<sup>(٢)</sup>.

وقال الشافعية، وهو رواية عن مالك وأحمد وهو غير المشهور، عن أبي حنيفة أنه يجوز بيع وإجارة دور الحرم، لأنها على ملك أربابها. يجوز لهم التصرف فيها ببيع - ورهن، وإجارة. قال الله تعالى: ﴿الْمُضَرَّاءُ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أَخْرَجْنَا مِنْ ديارهم﴾<sup>(٣)</sup> فلبس الضمير إلى

(١) - حديث: «مكة حرام، وحرام بيع رماحها وحرام حر بيوتها» أخرجه الدرر النقي (٣/ ٥٧) ط (دار الخليل) من حديث عبد الله بن عمرو بن قنينة وحسب المارغني وقد على صدقة بن عمرو.

(٢) - لم يرد نسخ ١٤٦ هـ. والقروني وعلى حاشيته انتهى.

(٣) - ١٠/ ١٠٠، والأعلام للزركشي ١٤٦، ١٤٧، وكشاف

الضمان ١٣/ ١٦٠.

(٣) - سورة الحشر ٨.

(١) - مفتي المجمع ٥٢٩/ ٦، وأعلام الساجد ص ١٣٧ - ١٣٨.

(٢) - المجموع للدروي ١٥٨/ ٧، وكشاف الضمان ٢/ ٥٧٢.

(٣) - نفس المراجع.

(٤) - الربيع - بكسر الراء - المنازل ودار الإقعدة كشاف الضمان

١٦٠/ ٣.



المالكين . وقال النبي ﷺ : « من دخل دار أبي سفيان فهو آمن »<sup>(١)</sup> . نسب المدار إلى مالكها . وقال ﷺ أيضا : « وهل ترك لنا عقيل من رباع أو دوره »<sup>(٢)</sup> .

واستدلوا بالجواز أيضا بعموم النصوص الواردة في جواز البيع من غير فصل . ولأن الأصل في الأراضي أن تكون مملوكة للمليك ، إلا أنه امتنع ثلث بعضها شرعا لعراض الوقف كالمسجد ، ولم يوجد في الحرم . وقال بعض الفقهاء : بالجواز مع الكراهة .

وقيد بعض الفقهاء ، منهم أبو حنيفة ومحمد وهو رواية عن مالك - كراهة إجارة بيوت مكة بالموسم من الحاج والمعتمر ، لكثرة احتياج الناس إليها - أما من المقيم والمجاور فلا بأس بها .

هذا ، وقد بحث الزركشي هذا الموضوع مع اتجاهات الفقهاء ، وأدلثهم بإسهاب .<sup>(٣)</sup>

ونظر تفصيله أيضا في مصطلح : (رباع) .

ما يختص به الحرم من أحكام أخرى :

أ - نذر المشي إلى الحرم والصلاة فيه :

١٨ - جمهور الفقهاء على أنه لو نذر المشي إلى

(١) حديث « من دخل دار أبي سفيان فهو آمن » أخرجه مسلم (٦/٢٣٠ - ١٢٠) ط الحلي .

(٢) حديث « وهل ترك لنا عقيل من رباع أو دوره » أخرجه البخاري (الفتح ١٠١/٣٠١) ط السلفية ، وسلم (١٠١/٢٠١) - ط الحلي .

(٣) أراجع السبقة وأعلام الساجد للزركشي ص ١٤٣ - ١٤٢

بيت الله أو أتيانه ولم ينو شيئا آخر ولم يعينه فعله أحد النكس . (أصح أو العمرة) لأنه قد تعرف بإيجاب النسك بهذا اللفظ فكان كقوله : « على أحد النكس » .

ولما ورد من حديث أخت عفة أنها نذرت أن تمشي إلى بيت الله فأمرها النبي ﷺ أن تمشي وتركه .<sup>(١)</sup> وكذا إذا نذر المشي إلى مكة أو إلى الكعبة فهو كقولها إلى بيت الله .<sup>(٢)</sup>

أما إذا نذر الإتيان أو المشي إلى الحرم أو المسجد الحرام أو غير ذلك ، أو نوى بيت الله مسجد المدينة أو المسجد الأقصى ، أو سائر المساجد فاختلفت عبارات الفقهاء :

قال الحنفية : لو قال : « على المشي إلى الحرم أو المسجد الحرام لا شيء » عليه عند أبي حنيفة لعدم العرف في انضمام النسك به . وقال الأصحاب : يلزمه النسك أحد ، بالاحتياط لأنه لا يتوصل إلى الحرم ولا السجد الحرام إلا بالإحرام فكان بذلك ملتزما للإحرام ، ولو نوى بقوله (بيت الله) مسجد المدينة المنورة أو بيت المقدس أو مسجدا غيرهما لم يلزمه شيء ، لأن

(١) حديث أخت عفة بن عمر : أخرجه البخاري (الفتح ٧٩/١) ط السلفية ، وسلم (٧٩/٥) ط الحلي .

(٢) فتح القدير ١٨٨/٢ ، وأم عبيد بن ١٥٣/٢ ، وجواهر الإكمال ٧١٦/١ ، ومنها المحتاج ٣٦٦/١ ، وكنتي لابن



النذر إنما يجب وفاءه - عند الحنفية - إذا كان من جنسه واجب، إذ المساجد كلها بيوت الله، وسائر المساجد يجوز الدخول فيها بلا إحرام فلا يصبره ملتزماً للإحرام.

وذهب المالكية إلى أنه لو نذر المشي إلى مسجد مكة ولو لصلاة يلزمه، كما يلزم نذر المشي إلى مكة أو البيت الحرام أو جزئه المتصل به كبابه، وبكرته، وملتزمه، وشاذرواته وحجره. ولا يلزم المشي بغير ذلك، سواء أكان في المسجد الحرام والحرم، كرمزم والمقهم، والصفاء والمروة، أو خارجهما عن الحرم كعرفة.<sup>(١)</sup>

وقال الشافعية: إذا نذر المشي إلى بيت الله أو إيسانه ونصد البيت الحرام. أو صرح بالنظر الحرام، فالذهب وجوب إتيانه بحج أو عمرة. أما إذا لم يقبل البيت الحرام ولا نواه، أو نذر أن يأتي عرفات ولم يوافق حجاً، أو يعتقد نذره، لأن بيت الله تعالى يصدق على بيته الحرام وعلى سائر المساجد، ولم يقيد بالنظر ولا نية.

ولو نذر إتيان مكان من الحرم كالعمارة أو المروة، أو مسجد الحيف، أو منى، أو مزدلفة، لزمه إتيان الحرم بحج أو عمرة، لأن القرية إنما تتم في إتيان نسكه، والنذر محمول على الواجب. وحرمه الحرم شاملة لجميع ما ذكر من

الأمكة ونحوها في نصير الصيد وغيره<sup>(٢)</sup> وتفصيل المسألة في مصطلح: (نذر) وانظر أيضاً مصطلح: (المسجد الحرام).

ب - لفظة الحرم:

١٩ - اللفظة هي المال المصانع من دبه ينتفع به غيره. ولا فرق عند جمهور الفقهاء بين لفظة الحرم والحل في الأحكام الفقهية من أن أخذها من غير نية التملك مأذون فيه شرعاً، وصرح بعضهم بوجوب الأخذ إذا خاف النسياع، وهو أمانة في يد الأخذ (لنتفقه) ويشهد على أخذها لقوله ﷺ: «من وجد لفظة فلا يشهد»<sup>(٣)</sup> «عدل أو ذوي عدل، ولا يكتم، ولا يغيب، فإن وجد صاحبها غيبها عليه، وإلا فهو مال الله عز وجل يؤتاه من يشاء»<sup>(٤)</sup>.

ويجب تعريف اللفظة إلى سنة أو إلى أن يغلب على ظنه أن صاحبها لا يظنها. وتختلف معص أحكامها على حسب اختلاف نوعية اللفظة وقيمتها، وهل يملكها بعد التعريف أو يتصدق بها أو يحبسها في ذلك خلاف

(١) مني المحتاج ١/ ٢٦٦، ٢٦٧، والمشي لأين فتاوى ١٥/ ١٦٠.

(٢) حديث ٥٠٠ من وجد لفظة فلا يشهد دا عدل - فقهره

أبو داود ٢٤١٢٠ - تحقيق عزت عبيد دعلج - من حديث

عاصم بن عمر وإسحاق صبيح

(٣) فتح القدير ٢٣/ ٨٨، وحاشية ابن عابدين ٢/ ٢٥٣.

وحرار الإكليل ١/ ١٦٦.



وتفصيل: <sup>(١)</sup> ونظر في مصطلح: (لقطة).

وفي الصحيح عند الشافعية وهو: رواية عن أحمد وقول الباجي وابن رشد وابن العربي من المالكية: إنه لا تحمل لقطة الحرم للشتمك بل تؤخذ للحفظ ويجب نحريرها ابتداءً لحديث: **وَقَدْ قَالَ هَذَا بَلَدٌ حَرَّمَ اللَّهُ، لَا يُلْقَطُ لِقَطْتُهُ إِلَّا مِنْ عَرَفْهَا** <sup>(٢)</sup> فتفرق بينها وبين لقطة غير الحرم، وأخبر أنها لا تحمل إلا للتحرير، ولم يوقت التعريف سنة كغيرها، فذلك على أنه أراد التعريف على الدوام.

والمنع فيه أن حرم مكة شرفها الله تعالى منابة للناس يعيدون إليه مرة بعد الأخرى، فربما يعود عاتكها أو يبعث في طلبها بعد السنة. <sup>(٣)</sup>

## الفصل لدخول الحرم :

٢٠ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه بمن الغسل لدخول الحرم، وذلك تعظيماً لحرمته، فإن

(١) الزيلعي ٢٠١/٣ - ٣٠٤، والبيهقي ٢٠٣/٦، وحاشية السنوني ١٢١/٤، وقوانين الأحكام ١٢٥، ومنى المحتاج ٩١٧/٢، والمغني لابن قدامة ٧٠٩/٥، ونسخ القدر ٤٣٠/٤، وأعلام الساجد ١٢٥، وفتاوى ١٢٠/٢.  
(٢) حديث: **قَدْ قَالَ هَذَا بَلَدٌ حَرَّمَ اللَّهُ**، أخرجه البخاري (١٢٥) - ط (المسألة) من حديث عدي بن عباس.  
(٣) المراجع السابقة.

الزركشي: ويستحب الغسل لدخول مكة اتفاقاً لما في الصحيحين عن ابن عمر أنه كان لا يقدم مكة إلا بآب بذي طوى حتى يصبح ومغتسل ثم يدخل مكة صباحاً، ويذكر عن النبي ﷺ أنه فعله. <sup>(١)</sup> ولا فرق بين أن يكون الداخل محرماً أو حلالاً. <sup>(٢)</sup>

## المواظفة بالمحرم :

٢١ - من اختصاصات الحرم أن الإنسان إذا هم بسنة فيه يؤاخذ به وإن لم يفعلها، بخلاف سائر البلدان فإنه إذا هم الإنسان فيها بسنة لا يؤاخذ بهم ما لم يفعلها.

ووجه المواظفة بالمحرم في الحرم قوله تعالى: **وَمَنْ يَرِدْ فِيهِ لِإِخْلَافٍ بِظُلْمٍ نَذَرَهُ مِنْ عَذَابِ الْيَوْمِ** <sup>(١)</sup>.

وروى أحمد من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه في الآية قال: (لو أن رجلاً هم فيه بإخلاف وهو يعدن أبيه) <sup>(٢)</sup> لأذقه الله عذاباً اليماً.

(١) حديث ابن عمر أنه كان لا يقدم مكة إلا بآب بذي طوى، أخرجه البخاري (١٢٥) - ط (المسألة)، ومسلم (٩١٧/٢) - ط (الحلي) واللفظ شمس.  
(٢) الأشباه لابن تيميم ٣٦٩، ومغني المحتاج ٩١٧/٦، والشرح الصغير ١١/٦، وأعلام الساجد للزركشي ص ١١٩، ١٢٥، ونجدة المراجع والمسجد ص ١٠٧.  
(٣) سورة الحج/٢٥.  
(٤) هذا ابن جرير باليمن.



وذلك تعظيماً لحرمه الحرام . وكذلك فعل الله بأصحاب القليل<sup>(١)</sup>.

### المجاورة بمكة والحرم

٢٢ - نسحب المجاورة بمكة والحرم عند جمهور الفقهاء (الشافعية والحنابلة وأبي يوسف ومحمد وهو قول ابن القاسم من المالكية) وذلك لما يحصل من الطاعات التي لا تحصل في غيرها من انطواء وتضعيف الصلوات والحسينات.

وحكي عن بعض الفقهاء منهم أبو حنيفة كراهة المجاورة بالحرم خوف من التقصير في حرمته والتسليم واعتقاد النكاح . ولا يحصل بالمقاربة من تبيح الشوق وانبعثت داعية العود . قال تعالى : ﴿وإذ جعلنا البيت مثابة للناس وأم<sup>(٢)</sup>﴾ أي يشربون إليه ، ويرددون إليه مرة بعد أخرى .

وعلل بعضهم الكراهة بالخوف من ركوب الخطايا والذنوب فيه .<sup>(٣)</sup>

### تضاعف الصلاة والحسنات في الحرم :

٢٣ - اتفق الفقهاء على أن صلاة في المسجد

(١) الأنبياء ص ٣٦٩ ، وشفا الغرام ١/ ٦٨ ، ٦٩ ، وأعلام المساجد ١٢٩ . وحقق المراجع والمساجد ص ١٠٧ .

(٢) سورة البقرة ١٢٥

(٣) الأنبياء ص ٣٦٩ ، وشفا الغرام ص ٨٤ ، وأعلام المساجد ص ١١٩ ، ١٣٠

الحرام تعدل مائة ألف صلاة فيها سواء من المساجد ، لما ورد فيها من أحاديث : منها قوله ﷺ : « صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيها سواء إلا المسجد الحرام »<sup>(١)</sup> والمعنى أن الصلاة فيه تفصل على مسجد الرسول ﷺ .<sup>(٢)</sup>

وذكر بعض الفقهاء أن حرم مكة كالمسجد الحرام في المضاعفة المذكورة بناء على أن المسجد الحرام في الخبر المراد به جميع الحرم ، ويتأيد بقوله تعالى : ﴿والمسجد الحرام الذي جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد﴾<sup>(٣)</sup> وقوله تعالى :

﴿مبجحان الذي أسرى بعهده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى﴾<sup>(٤)</sup> وكان ذلك من بيت أم هانئ ،

وفيل : المراد به مسجد الجماعة الذي يحرم على الجلب الإقامه فيه . وقد ذكر في رواية النسائي في سننه من حديث ميمونة : « إلا

(١) حديث « صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة » أخرجه البخاري (الفتح ٣/ ٦٣ ط السلفية)

وسلم (١٠٦٢/ ٦) ط الحلبي من حديث أبي هريرة

(٢) أعلام المساجد ١١٥ ، وشفا الغرام ١/ ٧٤ ، ٥٩ ، والأنبياء

١٢٩ منهم ص ٣٦٩

(٣) سورة الحج ١٥

(٤) سورة الإسراء ١



المسجد الحرام بألف ألف حسنة إما مسجد  
الحياة وإما الكعبة على اختلاف القولين.

ومثله ما ورد في شفاء الغرام<sup>(١)</sup>.

وتفصيل الموضوع في مصطلح: «المسجد  
الحرام».

مضاعفة السيئات بالحرم:

٢٤ - ذهب جماعة من العلماء إلى أن السيئات  
تضاعف بمكة كما تضاعف الحسنات. عن قال  
ذلك ابن مسعود وابن عباس ومجاهد وأحمد  
ابن حنبل وغيرهم لتعظيم البلد. ومثل ابن  
عباس عن مقامه بغير مكة فقال: مالي والبلد  
تضاعف فيه السيئات كما تضاعف الحسنات؟  
فجعل ذلك منه على مضاعفة السيئات بالحرم،  
ثم قيل: تضعفها كمضاعفة الحسنات بالحرم.  
وقيل: بل كخارجها، ومن أخذ بالعمومات لم  
يحكم بالمضاعفة قال تعالى: ﴿وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ  
فَلَا يَجْزِي إِلَّا مِثْلَهَا﴾.<sup>(٢)</sup>

وقال القاسمي: والصحيح من مذاهب  
العلماء أن السيئة بمكة كغيرها.<sup>(٣)</sup>

المسجد الكعبة ورواه مسلم عنها: «إلا مسجد  
الكعبة».<sup>(١)</sup>

ورجح المحب الطبري أن المضاعفة تخص  
بمسجد الجماعة بالنسبة إلى الصلاة.

هذا وقد ورد عن ابن عباس رضي الله عنهما  
عن النبي ﷺ قال: «من حج من مكة ماشياً  
حتى يرجع إلى مكة كتب الله له بكل خطوة  
سبع مائة حسنة من حسنات الحرم»<sup>(٢)</sup> فقال  
بعضهم لابن عباس: وما حسنات الحرم؟ قال:  
بكل حسنة مائة ألف حسنة، وهذا الحديث  
يدل على أن المراد بالمسجد الحرام في تضعيف  
الصلاة الحرم جميعه، قال الزركشي نقلاً عن  
المحب الطبري: نقول بموجبه إن حنة الحرم  
مطلقاً بإثنا ألف لكن الصلاة في مسجد الجماعة  
تزيد على ذلك. ولهذا قال: بإثنا صلاة في  
مسجدي ولم يقل حسنة.

وصلاة في مسجده ﷺ بألف صلاة، كل  
صلاة بعشر حسنات، فتكون الصلاة في  
مسجده ﷺ بعشرة آلاف حسنة، وتكون في

(١) حديث جملة. «إلا المسجد الكعبة» أخرجه مسلم  
١٠١٤/٢ - ط الحديث، وكتبه في ١١٣/٥ - ط الكعبة  
النجارية بغيره.

(٢) حديث «من حج من مكة ماشياً...» أخرجه الحاكم  
٤٦١/١ - ط دائرة المعارف العثمانية وقال الذهبي: وليس  
بصحيح، أخص أن يكون كذا، وروى - يعني ابن سنان  
- قال أبو حاتم: منكر الحديث.

(١) أعلام الساجد ص ١١٩، ١٢٠، ١٢٨ وشفاء الغرام

١٦٨/١، ٨٢ - ٨٥، والأشبه لابن نجيم ١٢٨، ٢١٩.

وتحفة المراجع والساجد ص ١٧٠

(٢) سورة الأنعام/ ١٦٠

(٣) المراجع خاتمة.



وحررت ههنا ومنى كلها منحره<sup>(١)</sup> وه كل فجاج مكة طريق ومنحره<sup>(٢)</sup> والأفضل المحدث أن يذبح بمنى، وللمعتسر أن يذبح بمكة. وهذا في غير المحصر، أما المحصر ففي ذبحة خارج الحرم أو داخله خلاف ينظر في (إحصان).

وأما ما يذبح في فدية الأذى فقد اختلف فيه الفقهاء، ففي قول الشافعية والمالكية: يجب ذبحة بمكة وهو الأظهر عند الشافعية ورواية عن أحمد.

وحكم الطعام كحكم الفدية في أنه يوزع على مساكين الحرم.

وأما النسيب فيجوز نعله في الحرم وخارجه<sup>(٣)</sup>.

ولتفصيل انظر (فدية) و(صيام).

وفي بيان أنواع الهدي وقت ذبحة، ومن يتصدق عليهم بالهدي تفصيل وخلاف ينظر في مصطلحات: (حج، هدي، فدية، نذر)، ويراجع أيضا مصطلح: (إحصان ف ٣٨، ٣٩).

(١) حديث: «بحرت ههنا ومنى كلها منحر» أخرجه مسلم

(٢) ٨٨٣/٢ ط الحلي، من حديث جابر بن عبد الله

(٣) حديث: «كل فجاج مكة طريق ومنحر» أخرجه أبو داود

(٤) ٤٧٩/٢ - تحقيق عزت عويد وعلش من حديث جابر بن عبد الله

عبد الله، وحسنه الرزيلي في نصب الرأية ١٦٢/٣ - ط

النجاشي العلبي بالهند.

(٥) المجموع ٤١٣/٧

لا تشع ولا ترقن على أهل مكة :

٢٥ - اتفق الفقهاء على أنه لا تشع ولا ترقن على أهل مكة، فلما كان يوم الحج مفردا فقط ولا دم عليه<sup>(١)</sup> لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾<sup>(٢)</sup>.

ومل يجوز لأهل الحرم أن يحرم بالتمتع أو التمرن ولا يجوز خلافاً وتفصيلاً ينظر في مصطلحي: (تمتع وقرن).

ذبح الهدي والفدية في الحرم:

٢٦ - الهدي هو ما يهدي إلى البيت من هيمة الأنعام، سواء أكان تطوعاً أم هدي فنع، أم قران أم جزء صيد.

وقد ذهب الفقهاء إلى أن ذبحة يختص بالحرم لقوله تعالى: ﴿وَهَذِيَا بِالْعُكْبَةِ﴾<sup>(٣)</sup> وقوله: ﴿وَلَا تَحْلِفُوا رءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾<sup>(٤)</sup> وقوله: ﴿ثُمَّ عَمَلُهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾<sup>(٥)</sup> ويجوز الذبح في أي موضع شاء من الحرم ولا يختص بمسعى لقول النبي ﷺ:

(١) تأليه لاسر نجيم ص ٣٦٩، واس عابدين ١٩٨/٢.

(٢) الاختيار ١٥٩/١، ونحوه الهدوي ١٢٥/١، ومغني

الاحتجاج ٥٩٥/١، وأعلام السعد ص ٧٨، ١٧٩، والنفذ

٤٢٢/٣

(٣) سورة البقرة ١٩٦

(٤) سورة الأئدة ٩٥

(٥) سورة البقرة ١٩٦

(٦) سورة الحج ٣٣



تخليط الدية في الحرم :

٢٧ - يرى بعض الفقهاء تخليط الدية على الجنابة التي ترتكب في الحرم ، فقد قضى عمر ابن الخطاب رضي الله عنه فيمن قتل في الحرم بالدية وثلاث الدية . وقال بعضهم لا تخلط الدية في الحرم .<sup>(١)</sup>

وهي كيفية تخلطها خلاف ، تفصيله في مصطلح : ( دية ) .

هذا ، وهناك أحكام أخرى بعضها يخص المسجد الحرام ، كجواز قصده بالزيارة وشد الرحا إلى ، وتقديم الإمام على المأموم ، وعدم كراهة الصلاة فيه في الأوقات المكروهة ، فصلها المزركشي في أعلام المساجد .<sup>(٢)</sup>

ونظر تفصيلها أيضا في مصطلح : ( المسجد الحرام )

ثانيا : حرم المدينة :

٢٨ - ذهب جمهور الفقهاء ( المالكية والشافعية والحنابلة ) إلى أن المدينة المنورة حرم ، له حدود وأحكام ، تختلف عن سائر البقاع ، كما تختلف عن الحرم المكي في بعض الأحكام ، وذلك لما ورد في الحديث أن النبي ﷺ قال : ( إن حرمت

(١) المني ٧/ ٧٧٧ ، وستن الجيبي ٨/ ٧١ ، وأعلام المساجد ص ١٩٧

(٢) أعلام الساجد للمزركشي ص ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٩

المدينة كما حرم إبراهيم مكة ، وإن دعوت في صاعها ومدها بمثل ما دعا به إبراهيم لأهل مكة .<sup>(١)</sup> وعلى ذلك فلا يحل صيدها ولا بيعها شجرها .<sup>(٢)</sup>

أما الحفصة فقالوا : ليس للمدينة المنورة حرم ، ولا يمنع أحد من أخذ صيدها وشجرها . وإنما أراد النبي ﷺ بحديثه المتقدم بقاء زينتها ، كما ورد في حديث آخر من قوله ﷺ : ( لا تدمروا الاطام فإنها زينة المدينة ) .<sup>(٣)</sup>

ويدل على حل صيدها حديث أس قال : وكان النبي ﷺ أحسن الناس خلقا ، وكان لي أخ يقان له أبو عمر ، قال أحسبه فظيما ، وكان إذا جاء قال : ويا أبا عمر ما فعل النغير ؟<sup>(٤)</sup>

ونغير بالغين المعجمة طائر صغير كان يلعب به .<sup>(٥)</sup>

(١) حديث : ( إن حرمت المدينة كما حرم إبراهيم مكة ) أخرجه مسلم ( ٢ / ٩٩١ - ط الحلبي ) من حديث عبدالله بن زيد بن عاصم

(٢) الشرح المصم ٢ / ١١١١ ، ومعني فتحناج ١ / ٥٢٩ ، والمثني لابن فدامة ٣ / ٣٥٣ - ٣٥٥

(٣) حديث : ( لا تدمروا الاطام فإنها زينة المدينة ) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ( ٤ / ١٩٩ ) - ط مطبعة الأنوار الهندية بمصر . من حديث عبدالله بن عمر

(٤) حديث : ( يا أبا عمر ما فعل النغير ) أخرجه البيهقي ( ١١ / ٥٢٦ ) - ط السلفي من حديث أس بن مالك

(٥) حاشية ابن عابد بن ١ / ٢٥٩



حدود الحرم المدني :

من يقول بوجود حرم للمدينة في بعض الأحكام منها مايلي :

أ - يجوز أخذ ما تدعو إليه الحاجة من شجر المدينة لرحل ، وألة الحرث ، كآلة الخيل والحديد ، والقصار ، والعارضة لسقف المحل ، والبناء من الفضلتين ، والعارضة بينهما وشجر ذلك ، لما روى جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ لما حرم المدينة قالوا : يا رسول الله إنا أصحاب عمل ، وأصحاب نفع ، وتالا نستطيع أرضا غير أرضنا وخص لنا فقال : القاشقان والبرادة والعارضة والمسد ، أما غير ذلك فلا بعضه <sup>(١)</sup>

ب - يجوز أخذ ما تدعو الحاجة إليه من حشيشه للعلف ، لقوله ﷺ في حديث علي : «ولا يصنع أن يقطع منها شجرة إلا أن يعلف وحل بعيره» <sup>(٢)</sup>

ولأن المدينة يقرب منها شجر وزرع ، فلو مبعا من احتشاشه أفضى إلى الخرج . بخلاف حرم مكة فيه «مبيل نقد ميانة»

ج - من أدخل إليها ضيافة إسماعلة وذبحه ،

(١) حديث جابر - كفتن ، والبرادة ، أوراه الطبري في كتابه القامح ١٩١/١٧٤ - طه عات لك ، وعنه أحمد ، ولم نجده في المتن .

(٢) حديث ( لا يقطع من شجر ، إلا أن ) أخرجه الترمذي ، وأوراه ١٩١/١٧٤ - تحقيق عربيه دحلان من حديث علي بن أبي طالب

٢٩ - يرى اجمهون أن حرم المدينة ما بين نور إلى غيره ، لما ورد من حديث علي رضي الله عنه مرفوعا : «حرم المدينة ما بين نور إلى غيره» <sup>(١)</sup> وورد في حديث آخر أن الحرم ما بين لاني لمدينة ، فمى حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : «ما بين لانيها حرام» <sup>(٢)</sup> والملاة الحرة ، وهي أرض تركها حجازية سود ، وورد في رواية : «بين حبيها» <sup>(٣)</sup> وقدره مريد في مريد أي اثنا عشر ميلا من كل جهة <sup>(٤)</sup>

ما يختلف فيه الحرم المدني عن الحرم المكي :

٣٠ - يختلف الحرم المدني عن الحرم المكي عند

(١) انظر والمير حيلان بالمدينة كما حلقه الزوكفي (اعلام النبأ ص ٩٩ - ١٢٩) وحديث «حرم المدينة ما بين نور إلى غيره» أخرجه البخاري (الفتح ١٢/١٧٤ - ط السلف ١٢٠ - م ٩١/٩٩ - ط الحديث ١ من حديث علي بن أبي طالب

(٢) قال شعبي شلا من فتح المدين - والله «ما بين لانيها» أخرجه كذا في الروايات كلها ، ورواية (حبيها) لا تأهلها ، فيكون عند كل جبل لانة أو لانيها من جهة الحرف والشمال ، وحبيها من جهة الشرق والغرب (كشف القناع ١٢/١٧٤) وحديث «ما بين لانيها حرام» أخرجه البخاري (الفتح ١٢/٨٩ - ط السلف ١٢/١٧٤) ومسلم (١٢/١٠٠ - ط الحديث ١ من حديث أبي هريرة

(٣) الشرح المصنف ١٢/١٩١ - ١٩٢ ، وصلى المصالح ١٢/١٩١ ، والمضى إلى قدس حرام ١٢/١٩١ ، وكت ١٢/١٩١ القامح ١٢/١٧٤ ، وخواجه الاكثل ١٢/١٩٨



وخصه المالكية بساكني المدينة<sup>(١)</sup>

د- لا جزاء فيها حرم من صيدها وشجرها وحشيشها عند جمهور الفقهاء، بخلاف حرم مكة وفي القول الخديم للشافعي، ومروا به عند الخنابلة فيه الجزاء

هـ- يجوز دخول المدينة بغير إحرام بالإجماع.

و- لا يمسح الكافر من دخول المدينة من أجل الصلوة مؤثماً من غير استيطان بالنسبة للفقهاء، بخلاف حرم مكة المأكورة

ز- لا يختص حرم المدينة بالسبت وذبح الهدايا، كما هو المحكم في حرم مكة.

ح- ليس للفتنة الحرم المدني حكم خاص بالحرم فكي من عدم فذلكتها ويحجب تعريفها للأبد، كما ذهب إليه الشافعية

ها- رة ذكر الرزق في أعلام السائد سائر حصص من الحرم المدني وأحكامه بإسهاد. وسخص هذه الأحكام تخص بمسجد أبي طالة، كمنع عفة الشرب، والعباد، وجواز شد الرجال إليه وبحرمهما<sup>(٢)</sup> ونظر إلى قوله في هـ في مصطلح (مسجد) ومصطلح (المسجد الحرام).

## حرير

التعريف .

١- الحرير معروف وهو مأخوذ من دودة تسمى دودة القز<sup>(٣)</sup>

الألفاظ ذات الصلة .

الإبريسم .

٢- الإبريسم ينسج العنكب ويصنعها الحرير وخصه بعضهم بالخدم<sup>(٤)</sup>

الاستبرق :

٣ . الاستبرق : عبط الدباج فارسي مغرب<sup>(٥)</sup>

المطر

٤- الحرير من السرب مأخوذ من سوف

(١) الشرح لمصنف ١١٤٠: ١١٤٠، الفاع ١١٤٠: ١١٤٠

(٢) سائلي ابن عدي ٢٥٦: ٢٥٦، ومواهر الإكليل ١٩٨: ١٩٨

والشرح للمصنف ١١٤٠: ١١٤٠، وسائلي القلوبي

١٤٣: ١٤٣، وفي الخشاع ١٤٣: ١٤٣، وماذا، وكذا

الفتح ١٤٥: ١٤٥، ونظر كتاب واد الوفا بأخبار دار

المصطفى، للمسعودي

(٣) حاء في الفتح، في اللغة والأدب والمعلوم حر ١٢٢: ١٢٢

الفتح، والجمع حر ورم، منسوي من الإبريسم أو الحرير

فارسية، ودود لغز معروف بهاء، ثم

(٤) نوح المرمر الرندي باب المم فضل الله

(٥) المرجع السابق، باب، القاف فضل يرم



ما يتعلق بالحرير من أحكام:

لبس الحرير المصمت واستعماله:

٩- اتفق الفقهاء على حل الحرير المصمت أي

الخالص للنساء لبسا وسنن لا<sup>(١)</sup>

لما روى أبو موسى أن النبي ﷺ قال: «الحل

الذهب والحرير لإثنت من أمي وحرم على

ذكورهم»<sup>(٢)</sup>

ولما روى عن علي رضي الله عنه أن النبي ﷺ

أخذ حريرا فجعله في يمينه وذعبا في شمله، ثم

رفع يديه بهما فقال: «إن هذين حرم على ذكور

أمي حل لئانهم»<sup>(٣)</sup>

وتحديث زيد بن ثرقم ووالله بن الأسقع أن

نبي ﷺ قال: «الذهب والحرير حل للإثنت

(١) طابع مكتبة دار الفكر ١٣٢٧هـ ط بيروت، والحرشي

على مختصر حلي ٢٥٢/١، ١٥٣ ط القاهرة، وموسى

على شرح مختصر خليل ٥٠٠ ط ليب، وسنة

اجمل على شرح المنهاج لشيخ زكر، الأنصاري ٨٠/٢ -

٨٠ ط القاهرة، والمفتي لابن قدامة ١١١/١، ٤٢٢ هـ

١٢٧٠ م

(٢) حديث: «حل الذهب والحرير لإثنت من أمي

أخبره النسائي (١٠١/١) هـ مكتبة تجارية، من حديث

أبي موسى

وحسن ابن النقي في الطحطاوي لآدم ٥٤/١ - ٥٤

شركة لطاعة الفتا

(٣) حديث: «إن عليا حرام على ذكور أمي من إثمهم،

أخبره ابن ماجه (١١٨٩/٢) ط اعني، وحسن ابن

المنذبي كما في الطحطاوي لابن حجر (٥٤/١) ط شركة

الإبريسم، أو من خالص الإبريسم<sup>(١)</sup>

وفي اللسان، الخنز ينسج من صوف وغيره

ويحتمل عليه ما ورد أن الصحابة لبسوه<sup>(٢)</sup>

الديباج:

٥- الديباج: ثوب سده ولحمته إبريسم<sup>(٣)</sup>

السندس:

٦- السندس: ضرب من رقيق الديباج<sup>(٤)</sup>

القر:

٧- القر الإبريسم<sup>(٥)</sup> وجاء في بعض الكتب

المنتهية أن القر هو نوع من الحرير كمد اللون

وهو ما قطعته الذودة وخسرت منه والحرير

ما يجل بعد موتها<sup>(٦)</sup>

الدعقس:

٨- الدعقس: الإبريسم أو نقر أو الديباج، أو

الكتان<sup>(٧)</sup>

(١) ناع امرويس والمعلم الوسيط

(٢) الحرشي على مختصر حلي ٢٥٢/١، ٢٥٣

(٣) الديباج: ثوب السدي يوزن بمضى هو، وقد طول في

النسج، اللعة دابة عرصة

(٤) ترتيب القاموس على طريقة الديباج المبر للزاري

(٥) المرجع السابق

(٦) حاشية الجمل على شرح فتح ٨٠/٢ - ٨٠

(٧) ترتيب القاموس على طريقة الديباج



أما في الحرب فإنه يجوز لبس الحرير للرجال  
عند أبي يوسف وعبد وابن المجتهد من  
المالكية مطلقا. وعند الخنابلة بقيد: وهو ما إذا  
كانت باللباس حاجة إليه. فإن لم تكن باللباس  
حاجة إليه فعلى وجهين عندهم.

أحدهما: الإباحة لأن المنع من لبسه  
للختلاء، وللجلاء، وقت الحرب غير مذمومة.  
والوجه الآخر: الحرمة وظاهر كلام أحمد  
إباحته مطلقا.

وأضاف ابن حبيب من المالكية حان الحكمة.  
وهذا موفق لرواية عند الخنابلة لأروى أنس  
رضي الله عنه أن النبي ﷺ: رخص لعبد الرحمن  
ابن عوف والزبير رضي الله عنهما في لبس الحرير  
حكمة كانت بهما. (١)

والرواية الأخرى عنده أنه لا يباح للمريض  
لاحتياله أن تكون الرخصة خاصة بهذين  
الصحابين.

وسوسع الشافعية في حال العذر المباح مع  
التقييد فقالوا: كحرق ويرد مضربين إذا لم يجد  
غيره، وحاجة كجرب إن أذى التوبس غيره.

أما حرام على ذكرهما (٢)

ولأروى عن أنس (أنه رأى على أم كلثوم  
بنت رسول الله ﷺ برد حرير سيرا) (٣)

ولأروى عنه أيضا قال: (رأيت على زينب  
بنت رسول الله ﷺ قميص حرير سيرا) (٤)

وانقضوا على حرمة لبس الحرير المصمت  
على الرجال ثوبا وغطاء للرأس واشتتالا ولو  
بحائل للأحاديث السابقة التي تصرح بحرمة  
على الرجال. وهذا في غير حالة الحرب أو  
المرض أو ما في معناهما.

(١) حديث: «ذهب والحرير عن أنس أمي حرام على  
ذكرهما» حديث زيد بن أرقم أخرجه الطبراني في الكبير  
(٢٤٠/٥) - ط وزارة الأوقاف العراقية.

وقال المصنف في الجمع (١٤٢/٥) - ط القدسي: وفيه  
ثبت بن زيد بن أرقم، وموصوف،  
ولما حديث وثابة فأنكره الطبراني كذلك كما في لبعض  
لابن حجر (٥٤/٦) - ط شركة الطباعة الفنية وقد ابن  
حجر «إسناده مغلوب»

(٢) حديث أنس: أنه رأى على أم كلثوم بنت رسول الله ﷺ  
برد حرير سيرا. أخرجه البخاري (الفتح - ٢٩٦/١) - ط  
المطبعة.

(٣) حديث أنس: رأيت على زينب بنت رسول الله ﷺ  
... أخرجه ابن ماجه (١٩٠/٣) - ط الحلبي، والسنائي  
(١٩٧/٥) - ط المكتبة التجارية.

ونسوه ابن حجر في الفتح (٣٠٠/١٠) - ط السلفية أن  
المفوض ذكر أم كلثوم بدلا من زينب.

(٤) حديث: «رخص لم بالحرير بن عوف والزبير في لبس  
الحرير لحكمة كانت بهما» أخرجه البيهقي (الفتح - ٢٩٥/١)  
- ط المطبعة. وسلم (١٦١٦/٣) - ط الحلبي.



الذكور. وهذا قول للمالكية، ووجه عند الحنابلة لأنه غير مكلف فلا يتعلق التحريم بلبسهم.

وهناك وجه ثالث عند الشافعية، وهو أنه إذا بلغ الصبي سبع سنوات يحرم إلباسه ثوب حرير<sup>(١)</sup>.

أعلام الحرير في الثوب غير الحرير:

١١ - الأعلام جمع علم. وهو القطعة في الثوب من غير جنسه أو من غير لونه. يذهب الحنفية والشافعية وهو قول عند المالكية: إلى أن أعلام الحرير في الثوب غير الحرير جائزة إذا كانت قدر أربع أصابع فما دونها. لما روى عمران النبي ﷺ: «نهى عن لبس الحرير إلا موضع إصبعين أو ثلاث أو أربع»<sup>(٢)</sup> رواه الجماعة إلا البخاري. وزاد فيه أحمد وأبو داود وأشار بكفه<sup>(٣)</sup>، ولأن هذه الأعلام تابعة والعبرة للمتبوع. ولأن لابسها لا يسمى لابس حرير.

وقال ابن حبيب من المالكية - لا بأس بالعلم الحرير في الثوب وإن عظم<sup>(٤)</sup>، ونساج البحرى

وعند أبي حنيفة والمشهور عند المالكية أن لا يجوز لبس ثياب الحرير المصمت مطلقا لعدم الحرير<sup>(٥)</sup>.

إلباس الحرير لصغار الذكور:

١٠ - يذهب الحنفية وهو قول عند المالكية ووجه عند الشافعية والحنابلة: إلى أنه لا يجوز إلباس الصغير الذكر الحرير. لأن النبي ﷺ أدار المغرمة على الذكورة. إلا أن اللباس إذا كان صغيرا فالإثم على من لبس لا عليه. لأنه ليس مكلفا. ويعوم قول النبي ﷺ: «وحرم على ذكورها».

ولما رواه أبو داود بإسناده عن جابر قال: كنا ننزع عن الغلمان ونتركه على الجوارى<sup>(٦)</sup> والجوارى البنات الصغيرات. ومن قال من المالكية بذلك استثنى الرضيع للمشتقة الداخلة على أمه<sup>(٧)</sup>.

ويذهب الشافعية إلى جواز إلباس صغار

(١) بدائع الصنائع للكاتبة ١/١٢٢ ط بيروت، الحرشي على مختصر خليل ١/٢٥٩، ٢/٢٥٣ ط القاهرة، مواهب الجليل

شرح مختصر خليل ١/٥٠-٥٠ ط ليبيا، حاشية الجمل على شرح المسح للنسخ وكرما الأنصاري ١/٨٠-٨٢ ط

القاهرة، والمبني لابن قدامة ١/٩٦١، ٢/٢٢٢ ط ١٩٧٠م

(٢) حديث جابر. كنا نزع من الغلمان ونتركه على الجوارى أخرجه أبو داود ٢٢١/١ - تحقيق عزت حيد «هاس»

(٣) بدائع الصنائع ١/١٢٠ - مواهب الجليل ١/٥٠-٥١، والمبني لابن قدامة ١/٩٦٣

(١) حاشية الجمل على شرح المبع ٢/٨٢، المفه ١/٢٢٣، ومواهب الجليل ١/٥٠٦

(٢) حديث عمر أن النبي ﷺ نهى عن لبس الحرير ولا موضع... أخرجه مسلم (٣/١٦٤٢ - ط الحنفى)

(٣) نيل الأوطار للشوكاني ٢/٩٧

(٤) بدائع الصنائع ١/١٢١، ١٣٢ - وحاشية الصديقي -



بالنسخ . والنسخ تركيب اللحمية بالسدى .  
فكانت اللحمية كالوصف الأخير فيضاف  
الحكم إليه .

وأظهر الأقوال وأولاهها بالصواب عند المالكية  
كما قال ابن رشد ، أن ليس هذه الثياب مكروه  
بوجوب على تركه ولا يأنم في فعله . لأنه من  
المشبهات المتكافئة أدلة حرمتها وأدلة حلها  
التي قال فيها رسول الله ﷺ : وقمن اتقى  
الشبهات استبرا لدينه وعرضه .<sup>(١)</sup>

وذهب الشافعية والحنابلة إلى أن ما أكثره من  
الحرير يحرم تغليبا للأكثر . بخلاف ما أكثره من  
غيره . لأن كلا منها لا يسمى ثوب حرير .  
والاصل الحمل . وتغليب للأكثر . ولأن الحرير  
مستهلك في غيره .

أما المستوي منها فإن الشافعية يبيحونه .  
والنصفيل الذي قال به الشافعية كما ورد في  
المجموع أنه إذا كان بعض الثوب حريرا وبعضه  
غيره ونسج منها فيه طريقان :

أحدهما : إن كان الحرير ظاهرا يشاهد حرم  
وإن قل وزنه ، وإن استتر ثم يحرم وإن كثر وزنه  
لأن الخلاء والمظاهر إنما تغسل بالمظاهر .  
والطريق الثاني : وهو الصحيح المشهور أن

والأزوار عند الحنفية والشافعية والحنابلة وهو  
المعتمد عند المالكية لأنها ناع وبير .<sup>(٢)</sup>

وينسج أيضا لبنة جيب . بكسر اللام وسكون  
الموحدة . وهو الزين المحيط بالعتق . واجيب به  
ما يفتح على تحر أو حنوفي عند الحنفية والشافعية  
وقول عند المالكية . وقيدته بعض كتب الخنابلة  
بما إذا كان قدر أربع أصابع مضمومة فما دونها .  
والقول الآخر للمالكية إنه لا يجوز .<sup>(٣)</sup>

ليس الثياب المنسوجة من الحرير وغيره :  
١٢ - ذهب الحنفية إلى أن الثوب إن كانت  
لحمته حريرا وسداه غير حرير ، فإنه لا يكره  
لبسه في حال الحرب لدفع مضرة السلاح ونهي  
العدو . أما في غير حال الحرب فمكروه - كراهة  
التحريم - لانعدام الضرورة .

وإن كان سداه حريرا ولحمته غير حرير  
لا يكره في حال الحرب وغيرها . لأن الثوب  
يصير ثوبا باللحمية . لأنه إنما يصير ثوبا

١ - على ملخص المحرشي على مختصر خليل ٢٥٢/١ .  
وحاشية الجبل على شرح المص ٨٤/٢ ، والمغني ٤٢٢/١  
(١) حاشية ابن عابد ٢٥٥/٦ ، وحاشية الجبل ٨٥/٢ ،  
وكشاف القناع ٢٨٩/١ ، ومواهب الجليل ٥٠٠/١ .  
وحاشية المصنوع ٢٢٠/١ ، والإيضاح ٤٨٠/١ ، والمغني  
٥٨٨/١ ، وكشاف القناع ٢٨٣/١

(٢) حاشية ابن عابد ٣٤٤/٦ ، ومواهب الجليل ٥٠٤/١ .  
وحاشية الجبل ٥٠/٢ ، وشرح منتهى الإرادات ١٥٦/١ .

(١) المحرشي على مختصر خليل ٢٥٢/١ وحديث : وقمن اتقى  
شبهات نسبر الدين وعرضه لمخرجه مسلم (٣/١٢٢٠) .  
ط الحلي من حديث الترمذ بن بشر



باساء رواء احمد وأبو داود وأخرجه الحاكم بإسناد صحيح ، والطبراني بإسناد حسن .<sup>(١)</sup>

استعمل الحرير في غير اللباس :

١٣ - ذهب الشافعية والحنابلة ومهملو المالكية والصاحبان من الحنفية إلى أن ذلك بمنزلة اللباس فيكون محرما على الرجال .

واستدلوا لذلك بقول حذيفة رضي الله عنه :  
هنا النبي أن شرب في آنية الذهب والفضة وأن  
تأكل فيها ، وعن إسن الحرير والديباغ وأن  
تجلس عليه .<sup>(٢)</sup>

وقول علي رضي الله عنه :  
رسول الله ﷺ عن إسن القسي ، وعن جالس  
على الميثر .<sup>(٣)</sup>

وزعم أبو حنيفة وبعض المالكية إلى جواز  
استعمال الحرير في البسط والأفراس والوسائد  
لأن النهي خاص باللبس لما روي عن  
ابن عباس أنه كان له موقفة من حرير على  
بساطه ، ولأن فروسه استخفاف به فصار  
كالصاوير على البساط فإنه يجوز الجلوس  
عليه .<sup>(٤)</sup>

- (١) نيل الأوطار للشوكاني ١/٢٠٦ - ط الحلبي .
- (٢) حديث حذيفة رضي الله عنه . هنا النبي ﷺ أن شرب  
... (أخرجه البخاري (الفتح ١/٢٩١ - ط الساقية)
- (٣) حديث علي رضي الله عنه . هنا عن إسن القسي .
- (٤) أخرجه مسلم (١/١٦٩) - ط الحلبي .
- (٥) حاشية ابن عابدين ٦/٣٥٥ ، وسواء الجلوس

الاعتبار بالوزن فإن كان الحرير أقل وزنا حل ،  
وإن كان أكثر حرم ، وإن استويا فمحرمان .  
الصحيح منهما الحل ، لأن الشرع إنما حرم ثوب  
الحرير ، وهذا ليس بحرير .<sup>(٥)</sup>

وللمالكية في المخلوط بالحرير وغيره سواء كان  
مساويا له أو أكثر منه عدة أقوال : قول بالجواز ،  
وقول بالكراهة ، وقول بالحرم ، واختاره بعضهم  
لما ثبت عن كثير من الصحابة .<sup>(٦)</sup>

وعند الحنابلة فيما استوى فيه الحرير وغيره  
وجهان . وقال ابن عقيل من الحنابلة : الأثية  
التحريم لأن النصف كثير . وقال الأثرم :  
سمعت أبا عبد الله يسأل عن لبس الحر فلم يره  
ياسا .<sup>(٧)</sup> ويراد بالخز هنا ما كان سدا حريرا  
ولحمته صوفا أو نعلنا أو غيرهما .

وأطلق ابن عباس جواز السدي والعلم من  
الحرير دون تقييد . فنه أنه قال : إنما نهى  
رسول الله ﷺ عن الثوب المصمت من خز .<sup>(٨)</sup>  
قال ابن عباس : أما السدي والعلم فلا نرى به

(١) المجموع شرح المهذب ٣/٣٤٨ ، وحاشية الجمل ٢/٨٠ ،  
٨١

(٢) التوسعي ١/٦٦٩ ، وحاشية العدوي على الرسالة  
١١٢/٢

(٣) المعنى لا من ثوبه ١/١٢٢ ، ١٢٣

(٤) حديث : من من الثوب المصمت من خز ، أخرجه أحمد  
(١/٢١٨ - ط الميمنية) والمصمت من خز ، أخرجه أحمد  
العارف (المعاني) واللفظ لأحمد ، وصححه الحاكم ووافقه  
الذهبي .



كسوة الكعبة بالحزير:

١٤ - اتفق الفقهاء على جواز كسوة الكعبة المشرفة بالحزير بل صرح بعضهم بأنه مندوب تعظيماً لها. (١)

عصب الجراحة بالحزير:

١٥ - قد صرح ابن عابدين بأنه مختلف فيه. (٢) ولم نجد لغيرهم تصريحاً بذلك.

استعمالات أخرى:

١٨ - اتفق الفقهاء على جواز خياطة الثياب بالحزير وأختافه كيساً للمصحف واتخاذ الراية منه، كما يجوز خشو الجباب والقرش به، لأنه لا ضرر فيه ولا خيلاء ولا عجب وليس لئاله ولا افتراء إلا أن المالكية قبلوا الجواز بها إذا لم يكن كثيراً أما إذا كان كثيراً فلا يجوز. (٣)

تبطين الثياب بالحزير:

١٥ - ذهب الحنفية والخشابة إلى عدم جواز تبطين الثياب بالحزير، لأن لا بأس الثوب البطن لا بأس للحزير حنيفة، ومعنى التثمم حاصل للتزين بالحزير ولطفه وقيل المالكية عدم الجواز بها إذا كان كثيراً. وقول المالكية قريب مما يقول الشافعية إذ قبلوا عدم الجواز بمخالفة العادة. (٤)

ويجوز اتخاذ خيط حرير وشراية للمسبحة عند كل من الحنفية والشافعية وبعض الخشابة، وأكثر اختالبة منع ذلك. (٥) ولم نجد للمالكية نصاً في إباحة ذلك أو منعه.

استعمال الحزير وباطناً للسراويل:

١٦ - وهو الذي يطلق عليه - التكة - نكرو في الصحيح عند الحنفية، وقيل لا بأس بها عندهم. وهذا القول موافق لما يقول الشافعية. ونحرم عند الخشابة وهو الظاهر من عبارات المالكية. (٦)

وأجاز الحنفية والمالكية تزوين الجدران بالحزير وصنع الشافعية والخشابة. (٧)

(١) حاشية ابن عابدين ٣٥٤/٦

(٢) حاشية ابن عابدين ٣٥٤/٦، بدائع الصنائع ١٣٠/٥

(٣) مواهب الجليل ٥٠٤/٦، ٥٠٥، وصحيفة الجمل

٨٠/٢، وشرح منتهى الإرادات ١٥٦/١

(٤) حاشية ابن عابدين ٣٥٤/٦، وصحيفة الجمل ٨٠/٢

(٥) وشرح منتهى الإرادات ١٥٠/١، وكشاف القناع ٢٥٧/١

(٦) حاشية ابن عابدين ٣٥٤/٦، ومواهب الجليل ٥٠٤/٦

(٧) وصحيفة الجمل ٨٠/٢ - ٨٤، شرح منتهى الإرادات

١٥٠/١

٥٠٥/١، وصحيفة الجمل على المصح ٨٠/٢، ٨١

وشرح منتهى الإرادات ١٥٠/١، ١٥١

(١) فلراجع المسألة.

(٢) بدائع الصنائع ١٣٠/٥، ١٣١، وكشاف القناع

٢٥٦/١، ومواهب الجليل ٥٠٥/١، وصحيفة الجمل

٨٤/٦

(٣) حاشية ابن عابدين ٣٥٤/٦، وصحيفة الجمل ٨٠/٢

وكشاف القناع ٢٥٦/١، مواهب الجليل ٥٠٥/١



مواطن البحث :

١٩ - تذكر الاحكام المتعلقة بالحرير في باب الحظر والإباحة أو الكراهة أو الاستحسان عند الحنفية . وياب سفر العودة عند كل من المالكية والحنابلة والشافعية في بعض الكتب، وفي بعض آخر كتاب اللباس .

## حرير

التعريف :

١ - للحرير في اللغة معان متعددة منها : ما حرم فلا ينتهك ، والحرير أيضا ما يتجرده عنه المحرم من ثياب ، وفناء الدار أو المسجد ، وحرير الرجل ما يقتاتل عنه ويحميه ، والحرير أيضا الحمى ، وجمعه حرم .<sup>(١)</sup>

وفي الاصطلاح : حرير الشيء : ما حوله من حقوقه ومرافقه ، سمي بذلك لأنه يحرم على غير مالكه أن يستفيد بالانتفاع به .<sup>(٢)</sup>  
وعرف الشافعية الحرير بأنه ما تمس الحاجة إليه لتسام الانتفاع وإن حصل أصل الانتفاع بدونه .<sup>(٣)</sup>



الألفاظ ذات الصلة :

الحمى :

٢ - الحمى بمعنى الحمى ، مصدر يراد به اسم

(١) ابن عابدين ٢/ ٢٦٩ - ولسان العرب المحقق، والمصباح الشريفة : (حرير) وحاشية القدر على التمر ١/ ١٩٢ ط دار مسعود .

(٢) المومنج السابعة

(٣) مائة المحتاج ٥/ ٣٣٢ ط مصطفى البهي الحلبي .



جوز إحيائه ليعمل الملك في المعامر على أهله . وكذلك اتفق جمهور الفقهاء على أنه لا يجوز ملك حريم الأراضي العامة لأنه تابع للمعامر فلا يملك ، لكن صاحب الأراضي الحق به من غيره .

وقال الشافعي : يملك وهو ظاهر قول الخري من الخائبة في حريم البئر ، والنهر ، لأنه مكان استحققه بالإحياء ، فملكه كالحي ، ولأن معنى الملك موجود فيه ، لأنه يدخل في البيع ويختص به صاحبها .<sup>(١)</sup>

٤ - والأصل في مشروعية الحريم أن النبي ﷺ جعل للبشر والعين وكل أرض حريماً ، بقوله ﷺ : « من حفر بئراً فله أربعون ذراعاً عطاءً للمائتة » .<sup>(٢)</sup>

٥ - لابن حجر (٥/ ٩٩ - ط السلفية) وأعله بصف أحمد روى الحديث دون قوله « في غير حق مسلم » وذكر ابن حجر تحريجه في الفتح وقال : « في أصحها مقت ، لكن يتقوى بعضها ببعض » .

(١) تبين الخلفاء ٩/ ٣٩ ، لا ط دار المعرفة ، والمشرح للصغير ٤/ ٨٨ ، ط دار المعارف ، وروضة الطالبين ٥/ ٢٨١ ، ٢٨٢ ، والمغني ٥/ ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، وتكشاف القناع ٤/ ١٩٦ ، ١٩٧ .

(٢) حديث : « من حفر » أخرجه ابن ماجه (٢/ ٨٣١ ط حبيب ، المحلى) والدارمي (٢/ ١٨٩ ط دار المعائن) من حديث عبد الله بن مسعود . وأخرجه الحاكم (٤/ ٩٧) نشر الكتاب العربي مؤسسه لا ومؤسسه ، وأخرجه أحمد (٢/ ١٩١ ط المكتب الإسلامي) من حديث أبي هريرة وهو حديث حسن بغير موضوع طرقه .

المفعول ، أو المراد به الحماية والتحجير . يقال : هذا شيء حي . أي عظور لا يقرب .

وشرها : أن يحبس الإمام أرضاً من الموات ، فيمنع الناس من رعي ما فيها من الكلال ليعتص بها ذواتهم لمصلحة المسلمين لا لنفسه .

وعرف الملكية الحسب الشرعي بقولهم : أن يحبس الإمام مكاناً خاصاً لحاجة المسلمين .

وحسب الله حارمه<sup>(٣)</sup> كما في الحديث : « المعاصي حرم الله » من يرتفع حول الحس يوشك أن يوافقه .<sup>(٤)</sup>

فالْحَسْبُ والحريم في بعض إطلاقاتها اللفظية متفقان . وأما في الاصطلاح فمتكلمان .

الحكم التكليفي :

٣ - لا خلاف بين الفقهاء في أنه لا يجوز إحياء حريم البشر والنهر ، والعين ، وكل مملوك لا يجوز إحياء ما تعلق بمصالحه ، لقوله عليه الصلاة والسلام : « من أحيا أرضاً ميتة في غير حق مسلم فهي له » .<sup>(٥)</sup> لأنه تابع للمملوك ، فلو

(١) الشرح الصغير ٤/ ٩٢ ، والفيديوي ٢/ ٩٢ ، ط دار إحياء الكتب العربية وشرح الزركاني ٢/ ٩٦ ، ٩٧ ط دار الفكر ، والمغني ٥/ ٥٨١ ط الرياض .

(٢) حديث : « المعاصي حرم الله » من يرتفع حول الحس يوشك أن يوافقه . أخرجه البخاري (الفتح ٤/ ٢٩٠ - ط سلسلة) من حديث النعمان بن بشير .

(٣) حديث : « من أحيا أرضاً ميتة في غير حق مسلم فهي له » أخرجه بسند حسن بن راهوه في مسنده كما في فتح الباري .



وشروط تلك حريم البشر وما في معناه كالعيون، والأشجار وغيرها، فإنه يرجع فيها إلى شرط تلك الأرض الموات بإحيائها. وينظر تفصيل ذلك في مصطلح: (إحياء الموات).

#### مقدار الحريم :

٥ - يختلف مقدار الحريم باختلاف ما يتعلق به الحريم كالشجر، والنهر، والعين، والشجر وغيرها، وفي كل خلاف وتفصيل على النحو التالي :

#### ١ - حريم البئر :

٦ - تختلف الأمتة في مقدار حريم البئر على التفصيل الآتي :

ذهب الخنيفة إلى أن حريم بئر العطن<sup>(١)</sup> أربعون ذراعاً<sup>(٢)</sup> من كل جانب، وقيل من الجوانب كلها: أي من كل جانب عشرة أذرع لظاهر قوله ﷺ: ومن حفر بئراً فله أربعون ذراعاً

عطناً ناشئته، والصحيح الأول، لأن المقصود من الحريم دفع الضرر، كيلا يحفر بحريمه أحد بئراً أخرى فيتحول إليها ماء بئر، وهذا الضرر لا يندفع بعشرة أذرع من كل جانب، فإن الأراضي تختلف بالصلابة والرخاوة، وأيضا فإن حافر البئر يحتاج أن يقف على شفير البئر ليستقي الماء، وإلى أن يبني على شفير البئر ما يركب عليه البكرة، وإلى أن يبني حوضاً يمنع فيه الماء، وإلى موضع تقف فيه مواشيه حانة الشرب ويمده، فقدره الشارع بأربعين ذراعاً.

ثم اختلف حمة الخنفة في بئر الناضح - وهي البئر التي ينزع الماء منها باليد - فذهب أبو حنيفة إلى أنه لا فرق، وذهب أبو يوسف ومحمد إلى أن حريم بئر الناضح ستون ذراعاً، لقوله عليه الصلاة والسلام: (حريم العين خمسة أذرع، وحريم بئر الناضح ستون ذراعاً)<sup>(٣)</sup> ولأنه يحتاج فيه إلى أن يسير دابته للاستقاء، وأما بئر العطن فالاستقاء منه باليد، فقلت الحاجة، فلا بد من التفاوت.

(١) حديث: (حريم البئر من خمسة أذرع، وحريم بئر العطن ...، أخرجه، نصر بن عيسى في نصب الرعية ٢/٤٠٦ - ط  
المجلس العظمي، وقيل: «غريب» وقد مصطلح في مقدمة كتابه أن قوله في الحديث «غريب» يعني به أنه لا أصل له

(٢) العطن بئر لا أصل لها، وبئر العطن هي التي تخرج منها الماء باليد (الاختصار ٣/١٦)

(٣) والمراد بـ «أذرع» هنا أذرع اليد، لأنه لا يقدر عند الإطلاق وهو ست قبضات كل قبضة أربع أرباع. (ابن عابدين ٢٧٩/٥ وما بعدها، وكذلك لفتاوى ١٩٢/٤)



البشر ليستفي)، والجوهر (وهو ما يصب انناح فيه ما يخرج من البشر) وموضع السدلاب، ومجتمع الماء الذي يطرح فيه من الجوهر لسقي المسامية والسرور، ومتردد البهية إن كان الامتقاء بها

رحريم بشر الشرط: موضع المستفي منها، وكل ذلك غير عدد، وإتيا هو بحسب الحاجة عند الشافية في المشهور من المذهب، وهل من سائر الجوانب، أو جانب واحد؟ الأقرب اعتبار العادة في مثل ذلك العمل.

وفي خلاف المشهور: حريم البشر قدر عمقها من كل جانب.<sup>(١)</sup>

وأما الحنابلة فقد فرقوا بين البشر القديمة والبشر البدي، أي التي ابتدئ عملها: فذهب جمهور الحنابلة وهو قول ابن نافع من المالكية: إلى أن حريم البشر القديمة خور ذراعاً من كل جانب، ولمقصود بالبشر القديمة هي التي انطمت وذهب ماؤها فجدد حفرها وعمارتها.

وحريم البشر البدي، خمسة وعشرون ذراعاً من كل جانب، لما روي عن سعيد بن المسيب قال: «المنعة في حريم القليب - البشر العادية»<sup>(٢)</sup> خمسون ذراعاً، وحريم البدي خمسة وعشرون

وذكر ابن عابدين نقلاً عن السائر حانية أنه يعني بقول الصحاح، وفي الشريالية أنه يعني بقول الإمام.

وهناك قول آخر ذكره الفهستاني رحمه الله عليه: وهو أن التفسير في البشر ما ذكر في أراضهم نصلاً منها، أما في أراضهم فخصاً وحقاً، فزاد، لثلاثين ثلث إلى الثاني<sup>(٣)</sup>

وسرى المالكية في المذهب والشافية أن البشر ليس لها حريم مقدار.

فقد قال المالكية: إن حريم البشر ما حوله، فهو يختلف بقدر كبر البئر، وضيقها، وشدة الأرض وريحانها، وما يضيّق على وارد الشرب أو سقي.

قال عياض: حريم البشر ما يتصل بها من الأرض التي من حقها أن لا يحدث فيها ما يضر بها لا باطناً كحفور ينشف ماءها أو يذهبها، أو يغيره كحفور مرحاض تطرح النجاسات فيه، ويصل إليها وسحبها.<sup>(٤)</sup>

صرح الشافية بأن حريم البئر المحفورة في الموت موقف انناح منها (وهو القائم على رأس

(١) ابن عابدين ٢٧٩/٥. والاعتبار ١٧/٣، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦



ناحية. فيمنع غيره من الحفر فيه، وله تضمين المعتدي، أو ردم الحفرة.

وَأَصْلُ فِي ذَلِكَ قَوْلُهُ ﷺ: «حريم العين خمسمائة ذراع»<sup>(١)</sup>.

وَلَا نَ الْعينَ نَسْتَخْرِجُ لِلزَّرْعَةِ فَلَا يَدُ مِنْ مَوْضِعٍ يَمْنَعُ فِيهِ الْمَاءُ، وَمِنْ مَوْضِعٍ يَجْرِي إِلَيْهِ وَمِنْهُ إِلَى الْمَزْرَعَةِ، فَقَدَرَهُ الشَّارِعُ بِخَمْسِمِائَةِ ذِرَاعٍ، وَلَا مَدْخَلَ لِلزَّوْجِ فِي الْمَقَادِيرِ فَاتَّصَرَ عَلَيْهِ.

وَفِي قَوْلٍ عِنْدَ الْحَنْبَلَةِ: هُوَ الْقَدَرُ الَّذِي يَحْتَاجُ إِلَيْهِ صَاحِبُهَا لِلانْتِزَاعِ بِهَا، وَلَوْ عَلَى أَنْفِ ذِرَاعٍ<sup>(٢)</sup>.

وَسَرَى الْمَالِكِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ أَنَّهُ لَيْسَ لِذَلِكَ حَدٌّ مُقَدَّرٌ، وَالْمَرْجِعُ فِيهِ إِلَى الْعَرَفِ<sup>(٣)</sup>.

ج - حريم القناة :

٨ - اختلف الحنفية في حريم القناة على أقوال: فقيل: يكون حريمها بقدر ما يصلحها لإلقاء الطين ونحوه.

وقيل: إن لها حريماً منوطاً إلى رأي الإمام، لأنه لا نص في الشرع.

ذِرَاعًا، وَحَرِيمُ مَشْرِ الزَّرْعِ ثَلَاثَةُ ذِرَاعٍ. وَلَآ نَ الْحَاجَةُ إِلَى الْبُشْرِ لَا تَحْصُرُ فِي تَرْقِيَةِ الْمَاءِ، فَإِنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى مَا حَوْلَهُ عَطْلًا لِإِبْلِهِ، وَمَوْفَقًا لِدَوَابِّهِ وَغَمَمِهِ، وَمَوْضِعًا يَجْعَلُ فِيهِ أَسْوَاحًا يَسْقِي مِنْهَا مِلْثَمِيْنَهُ، وَأَشْبَاهَ ذَلِكَ، فَلَا يَخْتَصُ الْحَرِيمُ بِمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ لَتَرْقِيَةِ الْمَاءِ فَقَطْ.

وقال القاضي أبو يعلى وأبو الخطاب: ليس هذا على طريق التخصيص، بل حريمها في الحقيقة ما يحتاج إليه في ترقية مائها منها فإن كان بدولاب فقد رمد الثور أو غيره، وإن كان بساقية فيفسد طول البشر، لما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «حريم البشر قدر رشايتها»<sup>(١)</sup> ولأنه المكان الذي ينشئ إليه النيهمة. وإن كان يستقي منها يده فيفسد ما يحتاج إليه السواقف عندها<sup>(٢)</sup> وانظر مصطلح (أحياء الموات) فقرة ١٨.

ب - حريم العين :

٧ - صرح الحنفية وهو المذهب عند الحنابلة بأن حريم العين خمسمائة ذراع من كل جانب، لقول الزهري: حريم العين خمسمائة ذراع من كل

(١) حديث: «حريم العين خمسمائة ذراع...» تقدم لحريمه (ق٢٤)

(٢) تبين الخلافات ٣٦/٦، ٣٧، وابن عابدين ٢٧٩/٥، ٢٨٠، والبدوي ١٩٥/٦، والهي ٥٩٣/٥، وكشاف اللغات ١٩٢/٢

(٣) راجع الفقرة في اختلاف الأئمة ١٨٢/

(١) حديث: «حريم البشر قدر رشايتها» أخرجه ابن ماجه (٢) ٨٣٦/٢ ط الحلي، ونقل النووي في المنهاج ٣٨٢/٣. ط المكتبة التجارية) عن أبي الهيثم أنه قال: «وقد تصور بن حليل، ولله كون».

(٣) الخطيب ٣/٦ ط دار الفكر، والمنهاج ٥٩٣/٥، ٥٩٤



ثم اختلف ثمة الحنفية فيها لو كان النهر في ملك الغير:

فعند أبي حنيفة لا حريم للنهر في ملك الغير إلا ببرهان، لأن الظاهر لا يشهد له، بل لصاحب الأرض، لأنه من جنس أرضه، وانضم لمن يشهد له الظاهر، إلا أن يقيم البينة على ذلك. وقال أبو يوسف ومحمد: له حريم من الجانبين، لأن استحقاق الحريم للحاجة، وصاحب النهر يحتاج إليه كمصاحب البئر والبعير، إذ أنه يحتاج إلى المشي على حافتي النهر، كما يحتاج إلى موضع لإلقاء الطين عليه عند كرى النهر.

ثم اختلفا في مقداره:

فقدرة محمد بقدر عرض النهر من كل جانب، واختاره الكرخي، وهو أوفق، لأنه قد لا يمكنه إلقاء التراب من الجانبين فيحتاج إلى إلقاءه في أحدهما، وقدرة أبو يوسف بنصف عرضه واختاره الطحاوي، لأن الاعتبار للحاجة العالية وذلك ينقل نوابه إلى حافته. وعليه القوي.

يذكر ابن عابدين قول الفقهاء الذي عزاه إلى أبي جعفر الهندواني: أن الاختلاف المذكور بين الحنفية في غير كبير لا يحتاج إلى كرهه (حضره) في كل حي، وأما لو كان النهر صغيرا

وقيل: حكم الغنسة عند خروج الماء كالعين، وقبله مفوض إلى رأي الإمام، قيل: هذا قولها، أما على قول أبي حنيفة فلا حريم لغنسة ما لم يظهر الماء، لأنه غير مطوي فيحتر بالنهر الظاهر، ولا حريم للنهر عنده في قول كما سيأتي.

وروي عن محمد: أنها كالبئر. (١)

وزعم الشافعية إلى أن حريم الغنسة المحببة، لا للاستشفاء منها: لقدّر الذي نوحى فيه لنقص ماؤها، أو خيف منه انهيار أو انكسار، ويختلف ذلك بصلافة الأرض ورضائها، وهذا هو الأصح، وفي وجه حريمها حريم البئر التي يستقى منها، ولا يمنع من اخفر إذا جاوره وإن نقص الماء، وبهذا الوجه قطع الشيخ أبو حامد ومن تابعه. (٢)

ويرى الحنابلة أن حكمها حكم العين. (٣)

د - حريم النهر:

٩ - الأصح عند الحنفية أن للنهر حريما بقدر ما يحتاج إليه لإلقاء الطين ونحوه، فيها ثواب في أرض موات، وقيل: لا حريم نه عبد أبي حنيفة

(١) ابن عيينة ٢٨٠/٥، والبيهقي ١٩٥/٦، وقيل الملقاق ٣٨، ٣٧/٦

(٢) غلبه المحتاج ٣٣٢/٥، ٣٣٧، وروضة الطالبيين ٢٨٩، ٢٨٩/٥، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة ١٨٣

(٣) كشف القناع ١٩٢/٤



وعند المالكية ما كان فيه مصلحة عرفاً للشجرة من نخيل أو غيرها، ويترك ما أصرت بها. وبالن عن ذلك أهل العلم به، فيكون الحريم لكل شجرة بقدر مصلحتها. وهو الموافق لما ذهب إليه الشافعية من أن الأصل في تقدير الحريم الرجوع إلى العرف، حتى أن المصنوع عليه قد روعي فيه العرف وأحاجته.

وقد قال المالكية في النخلة: إن حريمها من التي عشر ذراعاً من نواحيها كلها إلى عشرة أذرع، قال المواق: وذلك حسن.<sup>(١)</sup>

وأما عند مخالفة حريم الشجرة قدرها قد إليه اختصاص حولها، وفي النخلة قدر مد جريدتها<sup>(٢)</sup> لا يروى أسوداود بإسناده عن أبي سعيد قال: اختصم إلى النبي ﷺ في حريم نخلة، فأمر بجريده من جرائدها، فزُرعت فكانت سبعة أذرع أو خمسة، ففضى بذلك.<sup>(٣)</sup>

و- حريم السدر :

١١ - ذهب الجمهور إلى أن حريم السدر

يحتاج إلى كونه في كل حين فله حريم بالاتفاق.<sup>(٤)</sup>

وحريم النهر عند المالكية ما لا يضيئ على من يرويه من الأعمير، والنبهائم، وقيل ألفاً ذراع.<sup>(٥)</sup>

وتنص الشافعية والمخالفة على أن حريم النهر من خلافه ما يحتاج إليه النهر لإلقاء الطين وما يخرج منه بحسب العرف.<sup>(٦)</sup>

هـ - حريم الشجر :

١٠ - ذهب الحنفية إلى أن حريم الشجرة المغروسة بالإذن السلطاني في الأراضي الموات من كل جهة خمسة أذرع، لأن النبي ﷺ جعل حريم الشجرة خمسة أذرع،<sup>(٧)</sup> ولأنه يحتاج إلى الحريم لجذاذ تعدد. والوضع فيه وفي رواية لا يتغير له. لأنه يختلف الحال بكم الشجرة وصغرها.<sup>(٨)</sup>

(١) من عابدين ٥/ ٢٨١، ٢٨٢. وبين اختصار ٣٨/ ٦، ٣٩، والبدائع ٢/ ١٩٥، والأجبار ٣/ ٦٨، ٦٩، والقنارى القندية ٣٨٩/ ٥، وشعبة ٢/ ٢٢٨٣، ٢٢٨٤، ٢٢٩٦.

(٢) الحرشي ٢/ ٦٨ ط در صاصر بيروت.

(٣) ناسة الحجاج ٥/ ٣٢٦، وروضة الطالبين ٥/ ٢٨٣، ٢٨٤، ولفهات ١/ ١٢٤، وكتاب الفاع ١٩٢/ ١.

(٤) حديث: قال النبي ﷺ جعل حريم الشجر... أخرجه أبو داود ٥٣/ ١ ط تحقيق عزت جيد دهر.

(٥) من عابدين ٥/ ٢٨١، والأخبار ٢/ ٦٩، وتبيين الحقائق ٢٨/ ٦، وعلة الأحكام ١/ ١٦٨٩.

(٦) الشرح الصغير ٦/ ٨٩، ٩٠، والنجاشي للإمام المصنف على هاشم مذهب الجليلي ٣/ ٦، والله عب ١/ ١٩٢٤ ط مطبعتي المطبعتي المطبعتي.

(٧) المتن ٥/ ٥٩٥، وكتاب الفاع ١٩٢/ ١.

(٨) حديث أبي سعيد اختصم إلى النبي ﷺ في حريم نخلة، أخرجه أبو داود ٥٣/ ٥ - تحقيق حرب جيد دهر.



المحفوظة بالموت ما يرتفع به من مفرح ثواب  
وكناسة وثلج، أو مصب ميزاب، وهو في صوب  
الباب لأن هذا كنه يرتفع به ساكنها.

وأما الحنفية فقد صرحوا بأن من بنى داراً في  
مغازاة لا يستحق حريها، وإن احتاج لإلغاء  
الكفا.

ولا تختص الدار المحفوظة بمالك القبر من  
كل جانب بالحريم، لأن إلغاء المرجح لها على  
غيرها، لأن الأملاك متعارضة، وليس جعل  
موضع حريها لدار أوتى من جعله حريها  
لأخرى، وكل واحد من الملاك يتصرف في ملكه  
على العادة في التصرف.<sup>(١)</sup>

ز - حريم القرية

١٦ - صرح المالكية وهو المتأخر من كلام الحنفية  
بأن حريم القرية محتطها ومرعاها ونحو ذلك  
على العادة من الهداب والإياب مع مراعاة  
المصلحة، فيختصون به، ولهم منع غيرهم  
منه، ولا يختص به بعضهم دون بعض، لأنه  
مباح للجميع. ومن أتى منه بحطب أو خشب  
أو نحو ذلك ملكه وحده.<sup>(٢)</sup>

(١) ابن عابدين ١/٥، والشرح الصغير ١/٥، ٨٩  
ومابعدهما، والشاح والإكتل على هامش مذهب الحنبل  
٣/١٩، والفتاوى الفقهية من ٣٤٤، ومبانيه محتاج  
٣٣٧/٥، وروضة الطالبين ٢/٥، وكشاف القناع  
١٩٢/٤

(٢) الشرح الصغير ٨٩/٤ ومابعدهما، والفتاوى الفقهية  
من ٣٤٤، والحلف ٣/٦، وابن عابدين ٢/٥

ح - حريم أرض الزراعة :

١٣ - قال أبو حنيفة : حريم أرض الزرع ما معد  
منها ولم يبنغها، وقال أبو يوسف : حريمها  
ما انتهى إليه صوت للنادي من حدودها.<sup>(١)</sup>  
وصرح بشافعية واختبئة بأن حريم أرض  
الزراعة قدر ما يحتاجه زراعتها لسقيها، وربط  
دوابها، وطرح سبيلها ونحوه، لأن كل المذكور  
من مرافقها.<sup>(٢)</sup>

البناء في حريم النهر والدار والانتفاع به :

١٤ - يجوز البناء في حريم الدار، ويمنع في  
حريم النهر، ولو مسحذا، وهدم ما بني فيه عند  
الفقهاء، وإن بعد عنه الماء، لا احتيال عوده إليه.  
ويقول الشيرازي : ويأخذ من ذلك أنه  
لو أيس من عونه جناز.

ولا تحرم الصلاة في حريم النهر، فكذلك في  
مسجد الذي بني فيه، وإن كان واجب الهدم.  
أما الانتفاع بحريم الأنهار كحافاتها بوضع  
الأحجار والانتقال، وجعل زريبة من قصب ونحوه

(١) الأشعاع الشهابية للرومي من ١٧٩ ط دار الكتب  
العلمية. راس عابدين ٢/٥، ٢٧٧، ٢٧٨

(٢) الأشعاع الشهابية للرومي من ١٧٩ ط دار الكتب  
العلمية، وكشاف القناع ١٩٢/٤

ونرى الحققة أن تقدير الحريم في كل واحد من هذه  
على الخاصة والسرف والمرجع في ذلك إلى أهل  
الاختصاص، وأن الاختلاف فيها لعدم من على اختلاف  
لحرف وتفسير الحققة في نظر المجتهد.



المصلي غاية إمكان سجوده انقدر بثلاثة أذرع.<sup>(١)</sup>

والأئمة الثلاثة وإن لم يستعملوا هذا الإطلاق إلا أنهم قدروا هذه المسافة بثلاثة أذرع، وأقلها عند الحنفية ذراع واحد.

والظاهر أن المراد بالذراع ذراع اليد - كما صرح به الشافعية - وهو شبرين.<sup>(٢)</sup>

لحفظ الأئمة فيها فيجوز بشرط أن يفعلها للارتفاق به ولا يضر بانتفاع غيره، ولا يضيئ على المارة ونحوهم، ولا يعطل أو ينقص منعة النهر.

فإذا كان الانتفاع من الحريم بهذه الصفة فلا يجوز أخذ عوض منه على ذلك، وإلا حرم، ولزمته الأجرة لمصالح المسلمين.<sup>(٣)</sup>

استعمالات أخرى لكلمة الحريم :

استعمل بعض الفقهاء كلمة الحريم في مواضع أخرى : كحريم المصلي، وحريم النجاسة وغيرها، نجعلها فيما يلي :

أ - حريم المصلي :

١٥ - صرح الشافعي من المالكية بأن الفقهاء اختلفوا في حريم المصلي الذي يمنع لمروره فيه : قال ابن حلال : كان ابن عرفة يقول : هو ما لا يشوش عليه المرور فيه ، ويحده بنحو عشرين قدماً

واختار ابن العربي : أن حريم المصلي قدر ما يحتاجه لقيامه وركوعه وسجوده .

وقيل : إن قدره رمية الخجر أو السهم ، أو المضاربة ما تبسف .

وهناك قول آخر عندهم وهو : أن حريم

ب - حريم النجاسة :

١٦ - صرح جمهور الشافعية بأن النجاسة لا حريم لها يجنب ، وقيل : يجب التباعد عن حريم النجاسة ، وهو ما تغير شكله بسبب النجاسة .

وليس لهم : أن تراه الماء يوجب نسلوي لجزائه في النجاسة ، فالغريب ، والبعيد سواء .<sup>(٤)</sup>

وأما الفقهاء في المذاهب الأخرى فقد تعرضوا لهذا الموضوع دون استعمال كلمة الحريم .<sup>(٥)</sup>

(١) الفصولي ١/٢١٦ ، ٢٨١ ط دار الفكر .

(٢) ابن عابد بن ١/٢٢٨ ، والطيوسي ١/١٩٦ ، وروضة خطابين ١/٢٩٤ . وكشاف القناع ١/٣٧٩

(٣) المجموع ١/١٤٠ ، ١٤١ ط المكتبة السلفية ، وروضة خطابين ١/٢٧٧ ط المكتب الإسلامي

(٤) ابن عابد بن ١/١٢٨ ، وحاشية الشافعي ١/٣٥٠

وكشاف القناع ١/٣٩٠ ، والمغني ١/٢٠

(٥) حاشية المحقق ٥/٣٣٥



حريم الحرام، والواجب، والمكروه:

١٧ - حكم الحريم حكم ما هو حريم له، قال الزركشي: الحريم يدخل في الواجب والمكروه، فكل محرم له حريم يحيط به، والحريم هو المحيط بالحرام كالفضولين: فإنها حريم للعمرة الكبرى.

## حسب

التعريف:

١ - الحسب لغة: الكرم وهو الشرف الثابت في الأبناء، ويقال: الحسب في الأصل الشرف بالأباء، وبالأقارب، مأخوذ من الحساب لأنهم كانوا إذا تفاخروا عدوا مساقيهم ومآثر آبائهم وقومهم وحسبوها فيحكم لمن زاد عدده على غيره.

وقيل الحسب: هو الفعل الصالح. قال ابن السكيت: والحسب والكرم يكونان في الرجل وإن لم يكن لأبائه شرف، والشرف والجسد لا يكونان إلا بالأباء، ولهذا قيل: الحسب: هو المال فجعل المال بمنزلة شرف النفس أو الأبناء.

وقال الأزهري: الحسب: الشرف الثابت للشخص ولأبائه.

وفرق بعضهم بين الحسب والنسب، فجعل النسب عدد الأبناء والأمهات إلى حيث انتهت. والحسب، الفعل الحسن مثل الشجاعة والجلود وحسن الخلق والوفاء. وغالب استعمال

وحريم الواجب، ما لا يتم الواجب إلا به، وأما الإباحة فلا حريم لها لاعتقادها، وعدم الحجر فيها. (١)

والأصل في ذلك قوله ﷺ: «الحلال بين والحرام بين وبينهما مشبهات لا يعلمهن كثير من الناس، فمن اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام، كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يرتع فيه». (٢)



(١) الأبناء والطائفة للسيوطي ١/ ١٢٥ ط دار الكتب العلمية.

والمختار في الفرائد ٢/ ٤٦

(٢) حديث: «الحلال بين والحرام بين...» أخرجه

طبخاري (الفتح ١/ ١٢٦ - ط السابقة) ومسلم (٣/ ١٢١٩)

١٢٢٠ - ط الحلبي) من حديث النعمان بن بشير، ولاحظ

لم



كبيره وفي رواية : وفساد عريض : فأنكروا  
 يارسول الله : وإن كان فيه ؟ قال : إذا جاءكم  
 من ترضون دينه وخلقه فأنكروه<sup>(١)</sup> الحديث  
 وكرره ثلاث مرات .

ولأن الرسول ﷺ وصحابته رضي الله عنهم  
 كانوا يزوجون من هم دونهم في الحسب ، فقد  
 روي أن النبي ﷺ : « أمر فاطمة بنت قيس أن  
 تنكح أسامة بن زيد مولاة فتيكها بأمره »<sup>(٢)</sup>  
 وقدمه على أكفائها ، كعبارة وأبي جهم ،  
 وزوج النبي ﷺ زيد بن حارثة ابنة عمته زينب  
 بنت جحش رضي الله عنهم جميعا .

والى هذا ذهب عمر بن الخطاب  
 وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما وعمر بن  
 عبد العزيز ومحمد بن سيرين وهاد بن أبي  
 سليمان ، وهو أحد القولين للشافعي .<sup>(٣)</sup>

وتفصيل ذلك في مصطلح (نكاح وكفاءة) .

الفقهاء للحسب بالمعنى الأول وهو مآثر الآباء  
 والأجداد أي شرف النسب .<sup>(١)</sup>

الأحكام المتعلقة بالحسب :

٢ - اختلف الفقهاء في اعتبار الكفاءة في الحسب  
 في الزواج .

فذهب الجمهور من الحنفية والشافعية  
 والحنابلة إلى اعتبار الكفاءة في الحسب . وهو  
 النسب . لقول عمر رضي الله عنه : لا تمنن  
 خروج ذوات الأحساب إلا من الأكفاء . قال  
 الرازي : قيل له : وما الأكفاء ؟ قال : في  
 الأحساب .<sup>(٢)</sup>

وذهب المالكية إلى أن الكفاءة في الدين  
 وحده ، وأن أهل الإسلام كلهم أكفاء بعضهم  
 لبعض ولا اعتبار للحسب ، لقوله تعالى :  
 ﴿ إِنْ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> ولقوله  
 النبي ﷺ : « إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه  
 فأنكروه إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد

(١) لسان العرب ، والصباح ملقا : حـ ب . حديث القرني  
 شرح البخاري ٢٠ / ٨٦ ، والمغني لابن قدامة ٦ / ١٨٢ ،  
 وجواهر الإكليل ١ / ٢٨٨

(٢) الأثر عن عمر رضي الله عنه الأئمن خروج فوات : ٤٠  
 أخرجه عبد الرزاق ٩ / ١٥٦ ط المجلس العمومي  
 وبيهقي ٧ / ١٣٣ تنسده الشافعية من طريق إبراهيم بن  
 محمد بن طلحة عن عمر بن الخطاب وإبراهيم هذا لا يدرك  
 عمر بن الخطاب . وبقي رجاله ثقات . انظر غريب الكمال  
 للمزي ٢ / ١٧٢ الناشر مؤسسة التراث .

(٣) سورة الحجرات / ١٣

(١) حديث : « إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فأنكروه » .  
 أخرجه الترمذي ٣ / ٣٨٦ ط المحلى من حديث أبي  
 حاتم المزي . وقال : هذا حديث حسن غريب .

(٢) حديث : « أمر فاطمة بنت قيس أن تنكح أسامة ... »  
 أخرجه مسلم ١١ / ٢٢٦ ط المحلى من حديث فاطمة  
 بنت قيس .

(٣) البدائع ٢ / ٣١٨ ، والمغني لابن قدامة ٦ / ٤٨٢ ، وجواهر  
 الإكليل ١ / ٢٨٨ ، وروضة الطالبين ٧ / ٨٠ ، ومبداء  
 المحتاج ٦ / ٦٤٠ .



بأنها الأمر بالمعروف إذا ظهر تركه، والتي عن  
الذكر إذا ظهر فعله<sup>(١)</sup>.

الألفاظ ذات الصلة :

ولا : انقضاء

٢ - القضاء هو لإخبار عن حكم شرعي على  
سبيل إلزام،<sup>(٢)</sup> وهو باب من أبواب الأمر  
بالمعروف والنهي عن المنكر<sup>(٣)</sup> كما إن الحسبة  
كذلك قاعدة، وأصلها الأمر بالمعروف والنهي  
عن المنكر<sup>(٤)</sup>.

وقد فرق الحنابلة بين الولايتين فرقا يتحدد به  
معناه كل ولاية قال الماوردي: فاما ما بينها وبين  
انقضاء فهي موافقة لأحكام القضاء من  
وجهين، ومقبوضة عنه من وجهين، وزائدة عليه  
من وجهين.

فاما الوجهان في موافقتها لأحكام انقضاء:

فأحدهم : جواز الاستعانة إليه وسماحه  
دعوى استعدي على مستعدي عليه من  
حقوق الأديين، وليس في عموم الدعوى.  
والوجه الثاني : أن له إلزاما لدعوى عليه

(١) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢٥٠. ولا يمل  
ص ٢٦٦، وسماه الفرية ص ٧، ونبهه التوبة في طلب  
عصاة ص ٦، ولا يمل ص ٢٠٠.

(٢) مبين الأحكام فريد بن الحصن من الأحكام  
لمطربلي ص ٦.

(٣) أدب القاضي للماوردي ١/ ٣٥٥.

(٤) مطرني الحسبة في الشبهة الفرية ص ٣٧.

## حسبة

التعريف :

١ - الحسبة لغة: اسم من الاحتساب، ومن  
معانيها الأجر وحسن التدبير والتفرد، ومنه  
قولهم: فلان حسن الحسبة في الأمر إذا كان  
حسن التدبير له.

ومن معاني الاحتساب لبدار إلى طلب  
الأجر وتحصيله، وفي حديث عمر: أيا الناس  
احتسوا أعمالكم فأن من احتسب عنه كتب له  
أجر عمله وأجر حسبه.

واسم انفعال الحسب أي طالب الأجر.  
ومن معانيها الإنكار يقال: احتسب عليه الأمر  
إذا نكره عليه.

والإختبار يقال: احتسبت فلانة لي، احترت  
ما عتده<sup>(١)</sup>.

والحسبة اصطلاحاً: عرفها جمهور الفقهاء

(١) لسان العرب ١/ ٣٦٧، ٣٦٨، والصابون المصنف.

والصالح مائة (حسب)، وإلهام طائفة الخلق بشرح  
إحسان علوم الدين ١/ ٦٤.



فيها. والقضاء موضوع المناصفة فهو بالآثارة  
والوقار أخص. (١)

ثانياً : المظالم :

٣ - ولاية المظالم فود المتظالمين إلى المناصف  
بالرهبة، وزجر المتنازعين عن التجاحد بالهيبه.  
وقد بين الماوردي الحسبة بين الحسبة وبين المظالم  
فقال : بينهما شبه مؤتلف وفرق مختلف، فلما  
التشبه أجامع بينهما فمن وجهين :

أحدهما : أن موضوعهما على الرهبة  
المنخضة بقرعة السلطنة.

والثاني : جواز التعرض فيها لأسباب  
المصالح، والتطلع إلى إنكار العدوان الظاهر.  
وأما الفرق بينهما فمن وجهين :

أحدهما : أن النظر في المظالم موضوع لما عجز  
عنه القضاء، والنظر في الحسبة موضوع لما رفته  
عنه القضاء، ولذلك كانت رتبة المظالم أعلى  
ورتبة الحسبة أخفض، وجاز لوائي المظالم أن يوقع  
إلى القضاء والمحاسب، ولم يجوز للقاضي أن  
يوقع إلى لوائي المظالم، وجاز له أن يوقع إلى  
المحاسب، ولم يجوز للمحاسب أن يوقع إلى واحد  
منهما.

لتخروج من الحق الذي عليه وليس على  
العموم في كل الحقوق، وإما هو خاص في  
الحقوق التي جاز له سماع المدعى فيها إذا  
وجبت باعتراف وإقرار مع الإمكان والبسار،  
مبذوم المقرر الموسر الخروج منها ودفعها إلى  
مستحقها، لأن في تلخيره له منكر هو منصوب  
لإزالته.

وأما الوجهان في قصورها عن أحكام القضاء  
فأحدهما : قصورها عن سماع عموم الدعاوى  
الخارجة عن ظواهر المتكررات من الدعاوى في  
المعقودات والمعاملات وسائر الحقوق والمطالبات.

والوجه الثاني : أنها مقصورة على الحقوق  
المعترف بها، فلما ما تدخله جحد وإنكار فلا  
يجوز له النظر فيها.

وأما الوجهان في زيادتها على أحكام  
القضاء :

أحدهما : أنه يجوز للنظر فيها أن يتعرض  
بتصريح ما يأمربه من المعروف وينهى عنه من  
المنكر وإن لم يحضره خصم مستعد، وليس  
للقاضي أن يتعرض لذلك إلا بحضور خصم  
يجوز له سماع المدعى منه.

والثاني : أن الحسبة موضوعة للرهبه فلا  
يكون خروج المحاسب إليها بالغلظة تجورا

(١) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢٤٩، ٢٤٢. والأحكام  
السلطانية لأبي يعلى ص ٢٨٩، ٢٨٦. ولحقه التاخر وخبه  
الناكر ص ١٧٩، ١٧٩. وتصمد الأحكام لابن جرير ص  
١٩٠، ١٩١. ولعليق ١٠٠/١٠



وعنى هذا يكون بين الإفتاء وبين الحجة معنى جامع هو التبليغ عن الله ورسوله، والكشف عن الحق، وإرشاد المستعلم للجاهل، فالإفتاء باب من أبواب حجة وفوها في وسائل الكشف والإبانة لأنه لا يتعدى التعريف بالحكم والأحساب يكون التعريف لولي أمره.

رابعاً : الشهادة :

٥ - الشهادة في الاصطلاح هي إخبار شاهد الحاكم إخباراً ناشئاً عن علم لا عن ظن أو شك، وعرفها بعضهم بأنها إخبار بها حصل فيه الترافع وقصد به اقتضاء بيت الحكم.<sup>(١)</sup> وهي مشروعة بقوله تعالى : ﴿واشهدوا إذا تبايعتم﴾<sup>(٢)</sup> ولها حالتان حادثة لحمل وعادة أدها، وحكم تحمّلها الرجوب على جهة الرجوب الكفائي إن وجد غيره، وإلا تعين لقونه تعالى : ﴿وأقيموا الشهادة لله﴾<sup>(٣)</sup> وأما الأداء فنقصر

والثاني : أنه يجوز لولي المظالم أن يحكم، ولا يجوز ذلك للمعتصب<sup>(٤)</sup>

ثالثاً : الإفتاء :

٤ - الإفتاء تنبغ عن الله ورسوله، والعني هو التمكن من درك أحكام الشرائع على يد من غير معاناة تعلم، ويتعين على المفتي فتوى من استفادته إن لم يكن بالموضع الذي هو فيه مضت سواء<sup>(٥)</sup> لقوله تعالى : ﴿إن الذين يكتُمون ما أنزلنا من البينات وأخفي من بعد ما بناه للناس في الكتاب أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون﴾<sup>(٦)</sup> وقال قتادة في قوله تعالى : ﴿وإذا أخذ الله ميثاق الذين أتوا الكتاب لنبيه للناس ولا تكتُمونه﴾<sup>(٧)</sup> الآية، هذا ميثاق أخذه الله على أهل العلم، فمن علم على فني علمه، وإسكاه وكتمان العلم فإنها هلكة، ولا يتكلف الرجل ما لا يعلم فيخرج من دين الله ويكون من المتكلمين.<sup>(٨)</sup> وث روي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه ما قال : قال رسول الله ﷺ : من سئل عن علمه فكتمه أجم يوم القيامة بلحاح من ناره.<sup>(٩)</sup>

١ - أخرجه ابن ماجه (١/٩٧) ط الحلبي من حديث ثمس بن مالك، وضعفه أبو بصير، ولكن له شاهد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص أخرجه الحاكم (١/١٠٢) ط دائرة المعارف العشاق وصححه ورواه الذهبي

(١) مدائع الفتاوى ١/ ١٠٦، وحاشية الدموقي على الشرح الكبير ٢/ ١٦٩، ١٦٥ والفوائد القدواني ٢/ ٣٠٣، ونهضة الحكم ٢/ ٢٠٤، والفروق ١/ ٤، ٥، وصحابة المحتاج

٢٠٤/٣٠، والمفتي ١/ ٢١٥

(٢) سورة البقرة / ١٨٢

(٣) سورة الطلاق / ٢

(١) انصار المصطفى

(٢) كتاب الفقه والعقود ٢/ ١٨١، ١٨٢

(٣) سورة البقرة / ١٥٩

(٤) سورة آل عمران / ١٨٧

(٥) كتاب الفقه والعقود ٢/ ١٨١، ١٨٢

(٦) حديث : من سئل عن علمه فكتمه أجم يوم القيامة -



وبما هم عنه ، كما أمرهم بفتح غيرهم من  
اقتراضه ، وأمرهم بالتعاون على البر  
والنقوى ، فقال تعالى : ﴿وتعاونوا على البر  
والنقوى ، ولا تعاونوا على الإثم والعدوان﴾<sup>(١)</sup>  
وقال جل شأنه : ﴿ولكن منكم من يذبحون  
إلى الخمر ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر  
وَأُولَئِكَ هُمُ الْفٰلِحُونَ﴾<sup>(٢)</sup>

ووصف المؤمنين والمؤمنات بها ، وذكرها  
بإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة وطاعة الله ، مع  
تقديمها في الذكر في قوله تعالى : ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ  
وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ  
بِالمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ  
وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيَطْعَمُونَ اللّٰهَ وَيَسْأَلُونَ أُولَئِكَ  
سِرَّهُمْ اللّٰهُ إِنَّ اللّٰهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾<sup>(٣)</sup>

ووصف المنافقين بكونهم عاملين على خلاف  
ذلك في قوله تعالى ﴿الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ  
بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالمُنْكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ  
المَعْرُوفِ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ نَسُوا اللّٰهَ فَنَسِيَهُمْ إِنَّ  
الْمُنَافِقِينَ هُمُ الضَّالِّينَ﴾<sup>(٤)</sup>

وذكر من تركها وجعل تركها سببا لللعنة في قوله  
تعالى ﴿لَعَنَ اللّٰهُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرٰٓءِيلَ عَلَى  
لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا

عَنِ اٰمْرِىٖ تَعَالٰى : ﴿وَلَا يَأْبِ الشَّهَدَةُ اِذَا مَا  
دُعُوهُ﴾<sup>(٥)</sup> ويجب المبادرة إلى أدائها في حقوق الله  
التي يستدام فيها التحريم حسبة . أما ما لا  
يستدام فيه لتحريم كالحدود والسرقه وشرب  
الخمر والقذف فهو مخير بين أن يشهد حسبة لله  
تعالى وبين أن يسرق ، لأن كل واحد منهما أمر  
مندوب إليه<sup>(٦)</sup> قال عليه الصلاة والسلام : ومن  
سرق على مسلم ستره الله في الدنيا  
والآخرة .<sup>(٧)</sup>

وقد ندبه الشارع إلى كل واحد منها إن شاء  
اختيار جهة الحبة فأقامها لله تعالى ، وإن شاء  
اختار جهة السر فيستر على أخيه المسلم .  
فتكون الشهادة مربية من مراتب الحسبة ،  
ووسيلة من وسائل تغيير المنكر

مشروعية الحبة :

٩ - شرعت الحسبة طريقاً للإرشاد والهداية  
والنوحية إلى ما فيه الخير ومنع الضرر . وقد  
حب الله إلى عباده الخير وأمرهم بأن يدعوا  
إليه ، ذكره إليهم بالتنكير والفسوق والعصيان

(١) سورة البقرة / ٢٨٦

(٢) بدائع الصنائع ٩ / ١٠٦٦ ، مدار الحكم شرح غرر  
الأحكام ٩ / ١٩٠ ، وصحاحية ود الجدار ٤ / ١٠٩ ، وحاشية  
الشمسوقي ٤ / ١٧٦ ، ١٧٨ ، ونهاية المحتاج ٨ / ٣٦٥ ،  
والزواجر ٢ / ٢٧٤ ، والمغني لابن قدامة ٦٠ / ٢١٨

(٣) حديث . ومن ستر على مسلم ستره الله في الدنيا والآخرة  
أخرجه مسلم (٤ / ٢٠٧٤) - ط الخليلي .

(٤) سورة المائدة / ٢

(٥) سورة آل عمران / ١٤

(٦) سورة التوبة / ٧٤

(٧) سورة التوبة / ٦٧



تعالى : ﴿يَا بَنِي آدَمُ اصْبِرُوا عَلَى مَا أَصَابَكُمْ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾<sup>(١)</sup> وقوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾<sup>(٢)</sup>

ذلك بعض ما يدل على شرعها من الكتاب الحكيم .

ولقد سلكت السنة في دلالتها على ذلك مسلك الكتاب من الأمرباء ، والتشديد على التهاون فيها ، روى مسلم من حديث طارق بن شهاب عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال : «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مَنَكَرًا فَيُخْبِرُهُ بِهِ» ، فإن لم يستطع فبئسأنه ، فإن لم يستطع فبقية ، وذلك أصحف الإيانه .<sup>(٣)</sup>

وجاء في التحذير من تركها ما رواه ابن مسعود قال : قال رسول الله ﷺ : «لَتَكْفُرَنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلَتَتَّبِعُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَلَتَأْخُذَنَّ عَلَى يَدَيِ الظَّالِمِ وَلَتَأْطُرَنَّهُ عَلَى الْحَقِّ أَطْرًا»<sup>(٤)</sup> .

وكانوا يبتعدون ، كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه لبئس ما كانوا يفعلون﴾<sup>(٥)</sup>

وجعل تركها من خطوات الشيطان وشيعته في قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ وَمَنْ يَتَّبِعْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ فَإِنَّهُ يَمُرُّ بِالْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾<sup>(٦)</sup>

وفصل من يقوم بها من الأمم على غيرهم في قوله تعالى : ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾<sup>(٧)</sup>

وامتدح من يقوم بها من الأمم على غيرهم في قوله تعالى : ﴿مَنْ أَهْلَ الْكِتَابِ أَمَّةٌ قَائِمَةٌ يَنْتَوُونَ بِلَاغِ اللَّهِ أَنْبَاءَ الْمَلِكِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَلَئِنَّكَ مِنَ الْفَاضِلِينَ﴾<sup>(٨)</sup>

وجعل القيام بها سبب للتحفة في قوله تعالى : ﴿فَمَنْ نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ أَنُحِبُ الَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ السُّوءِ وَيَأْخُذُونَ بِالَّذِينَ ظَلَمُوا عَذَابٌ بَشِيسٌ لِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾<sup>(٩)</sup>

وإلى ذلك كله جاء في القرآن أنها شرعة فرضت على غيرنا من الأمم وذلك في قوله

(١) سورة المائدة / ٧٨ ، ٧٩

(٢) سورة التور / ٢٢

(٣) سورة آل عمران / ١١٠

(٤) سورة آل عمران / ١١٣ ، ١١٤

(٥) سورة الأعراف / ١٦٥

(١) سورة لقمان / ١٢

(٢) سورة آل عمران / ٢١

(٣) حديث : «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مَنَكَرًا فَيُخْبِرُهُ بِهِ» . . . أخرجه مسلم (١٩ / ٦٩ - ط الحلي).

(٤) حديث : «لَتَكْفُرَنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلَتَتَّبِعُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ» . . . أخرجه أبو داود (٤ / ٥٠٨) ، صحيح هز عبيد دعائي ، عن أبي عبيد بن جعفر بن مسعود عن أبي هريرة ، وقال الخدري عن أبي عبيد أنه لم يسمع من أبيه . كذا في الترغيب والترهيب (٣ / ٢٢٩ - ط الحلي) .



الحكم التكليفي :

٧ - الحسبة واجبة في الجملة من حيث هي لا بالنظر إلى منعها إذ أنها قد تتعلق بواجب يؤمر به، أو مندوب يطلب عمله، أو حرام ينهى عنه، فإذا تعلقت بواجب أو حرام فوجوبها جيتد على الخاصر عليها ظاهر، وإذا تعلقت بمندوب أو بمكروه فلا تكون جيتد وجبة، بل تكون أمرا مستحبا مندوبا إليه تبعاً لمتعلقها، إذ الغرض منها الطاعة والامتثال، والامتثال في ذلك ليس واجبا بل أمرا مستحبا، فتكون السبلة إليه كذلك أمرا مستحبا. وقد يترتب عليها من المقسدة ما يجعل الإقدام عليها دخلا في المحظور ينهي عنه فتكون حراما. (١)

وقد استدلل العلماء على وجوب الحسبة في الجملة من حيث هي بالأدلة التي وردت جملة ونفصيلا في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، قال ابن القيم: والمقصود أن الحكم بين الناس في الحق الذي لا يدور على اندعوى هو المعروف بولاية الحسبة. وقاعدته وأصله. الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي بعث الله به رسوله وأمر به كتبه. (٢)

١: تصنيف الاختصاص ١٨٩، ٦٥٥. والفروق ١/٢٥٨، والفوائد البدوي ٣٩٤/٢. وسام الفرية أن أحكام الحسبة ٢٩، والزواجر هي اقتضاف الكليات ١٦٨/٢، الآداب الشرعية ١٩٤/١

٢: الفطري الحسبة ٢٣٧

ووجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ثبت بالكتاب والسنة والإجماع قال إجماعا: وقد ذكر الله تعالى فرض الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في مواضع من كتابه، وبينه رسول الله ﷺ في أخبار متواترة، وأجمع السلف وفقهاء الأمصار على وجوبه. (٣)

وقال النووي: وقد تطابق على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الكتاب والسنة وإجماع الأمة، وهو أيضا من النصيحة التي هي الدين. (٤)

ودهب جمهور الفقهاء إلى أن الحسبة فرض على الكفاية، (٥) وقد تكون فرض عين في الحالات الآتية، وفي حق طائفة مخصوصة كما يلي:

١ - الأولى: الأئمة والولاة ومن يتقدمهم أو يستتبعهم وفي الأمر عنه، لأن هؤلاء، ممنكون بالولاية ووجوب الطاعة. قال الله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ إِذَا مَكَتَاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَخْلَلُوا الصَّلَاةَ﴾

١: أحكام الفرية للجصاص ٣١٥/٢

٢: شرح النووي على مسلم ٢٩١/١، والفوائد البدوي ٣٩٤/٢

٣: أحكام الفرية للجصاص ٣١٥/٢، أحكام القرآن لإبي القاسم ٦٢/٢، وشرح النووي على مسلم ٢٩١/٢، والفطري الحسبة ٢٣٧، قواعد الأحكام ٥٠/١، ومع المجموع بشرح إجماع الملل وحلته ١٩٥/١، ١٩٦، والآداب الشرعية ١٨١/١، فضاء الألب ١٨٨/١



التوبة فلم يمتعه وهو يمتنع على منعه، وكذلك إذا صال ففعل على مسلم فإنه يلزمه أن يدفعه عنه وإن أدى إلى قتله، سواء كان القتال هو أو الذي صال عليه القتل، أو معيناه من الخلق ولا ضمت، لأن دفعه فرض يزم جميع المسلمين فتاب عنهم فيه. (١٦)

الحاشية الرابعة : الإنكار بالقلب فرض عين على كل مكلف ولا يسقط أصلاً، إذ هو كراهة المنصية وهو واجب على كل مكلف، وقال الإمام أحمد : إن ترك الإنكار بالقلب كسر الحديث وهو ضعف الإتيان الذي يدل على وجوب إنكار المنكر بحسب الإمكان والقدرة عليه، فلا إنكار بالقلب لا بد منه فعين لم ينكر قلبه المنكر دل على ذهاب الإيمان من قلبه. (١٧)

وقد استدلل الجمهور على أنها فرض بكفاية لقوله تعالى : ﴿ وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْكُفْرِ وَيُزَكُّونَ بِالْمَعْرِوفِ وَيَسْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾. (١٨)

ووجه الاستدلال أن الخطاب موجه إلى الكل مع إسناد الدعوة إلى البعضين فيحقق

وأما الزكاة وأمرها بالمعروف ونهوا عن المنكر (١٩) فإن من أنواع القيام بذلك ما يدعو إلى الاستيلاء، وإقامة الحدود والعقوبات مما لا يقعه إلا الولاء واختكام، فلا عذر لمن قصر مهم عند الله تعالى، لأنه إذا أهمل الولاء والحكماء القيام بذلك فعجزه إلا يقدر عليه من هو دونهم من رعيتهم، فيوشك أن تضع حرمات الدين ويحتاج حمى الشرع والمسلمين. (٢٠)

الثمانية : من يكون في موضع لا يعلم بالمعروف والمنكر إلا هو، أو لا يتمكن من إزالة غيره كالزوج والأب، وقد ذلك كل من علم أنه يقبل منه ويؤثر بأمره، أو عرف من نفسه صلاحية النظر والاستفلال بالجدال، أو عرف ذلك عنه، فإنه يتعين عليه الأمر والنهي. (٢١)

الثالثة : أن الخمسة قد نجح على غير المنصوب لها بحسب عقد آخر، وعلى المنصوب لها نجح استدلال، كما إذا رُمي المودع سارقاً يسرق

(١٦) سورة الحج ١٦١

(١٧) الأحكام السلطانية لثوري ٢٤٠، ٢٤١، ونجعة لمظفر وغنية المذاكر ١٤، ٢٤، وتفسير القرطبي ١٦٥/٤، ونصاب الاحتساب ٢٩، ٦٨٩، غرائب القرآن ووعائب الفقهاء ٢٨/٤، وآداب نشرعة ١٨٢/٩، والعرق الحكيمية ٢٣٧

(١٨) شرح النووي على مسلم ٢٢/٢، والزواجر عن الفحشاء والمنكر ١٢، والآداب الشرعية ١٧٤/١، وغداة الألباب ١٨٦/١، نصاب الاحتساب ١٩٠، وأحكام القرآن لابن العربي ٢٩٢/١

(١٩) نصاب الاحتساب ٢٥، وأحكام القرآن لابن العربي ٢٢/٢

(٢٠) الفروقة للردائي ٣٩٤/٢، والزواجر ١٢/٢، وغداة الألباب ١٩٤/١، نصاب الاحتساب ١٨٣، ١٨٠

(٢١) سورة آل عمران ١٠١



ويكون الاحتساب متفرداً في حالتين :

الأولى : إذا ترك للتدوب أو فعل المكروه فإن الاحتساب فيها مستحب أو مندوب إليه واستثني من هذه الحالة وجوب الأمر بصلاة الجمعة وإن كانت سنة، لأنها من الشعائر المظاهر فيزوم الاحتساب الأمر بها وإن لم تكن واجبة. (١)

وجنوا كون الأمر في المستحب مستحب على غير المحتسب، وقالوا : إن الإمام إذا أمر بخير صلاة الاستسقاء أو صومه صارا واجبا، ولو أمر به بعض الأحاد لم يصح واجبا. (٢)

والثانية : إذا سقط وجوب الاحتساب، كما إذا خاف على نفسه وبش من السلامة وأدى الإنكار إلى تلفها. (٣)

ويكون حكم الاحتساب التوقف إذا نسبوت المصلحة والمفسدة، لأن تحقيق المصلحة وحرر المفسدة أمر مطلوب في الأمر والأي، فإذا اجتمعت المصالح والمفاسد، فإن أمكن تحصيل المصالح وحرر المفسدة فعلى ذلك امتثال الأمر الله تعالى لقوله : ﴿ فادعوا الله ما استعظمت ﴾ (٤) وإن

معنى فرضيتها على الكفائية، وأنها واجبة على الكل، لكن بحيث إن تمامها لبعض سقطت عن الباقيين، ولم أدخل بها الكل لعمد جميعا.

ولأنها من عقائهم الأمور وعزائمها التي لا يشولها إلا التحليل، تعاضوا بأحكام الشريعة، وعرائب الاحتساب، فإن من لا يعلمها يوشك أن يأمر بمتكر وينهى عن معروف، ويغفل في مقام المليون، ويلين في مقام الغلظة، وينكر على من لا يزيده الإنكار إلا التبادي والإصرار. (٥)

ويكون الاحتساب حراما في حالتين :

الأولى : في حق الجاهل بالمعروف والمنكر الذي لا يعبر موضوع أحدهما من الآخر فهذا يجرم في حقه، لأنه قد يأمر بالشكر وينهى عن المعروف.

والثانية : أن يؤدي إنكار المنكر إلى منكر أعظم منه مثل أن ينهى عن شرب الخمر فيؤدي فيه عن ذلك إلى قتل النفس فهذا يجرم في حقه. (٦)

ويكون الاحتساب مكروها إذا أدى إلى الوقوع في المكروه. (٧)

(١) الزواجر عن الفواحش ١٦٨/٢، والأدب الشرعية

١٤١/١، وأخلاقه الدواب ١٢/٣٩٤

(٢) الزواجر ١٦٨/٢، وحاشية رد المحتار ١٦٢/٢، والأدب الشرعية ١٤١/١، ١٤٢/١

(٣) قواعد الأحكام ١/١٦٠، ١١١، المعروفي ١/٢٥٧،

٢٥٨، مصابيح الاحتساب ١٩٠، لمعة النظر ١، كشف

الأسرار عن أصول فخر الإسلام البردوي ٢/٢١٧

(٤) سورة غنغص ١٦٧

(٦) إرشاد الفضل السليم إلى مراد القرآن الكريم ٢٧/٢

(٢) الساهر وحسية الفلاح ١، ٦، والمعرفي ٢٥٢/٢، ونظر أبجد أوزار الشروفي، إجماع السادة الفاضل شرح إسماعيل علوم الشدين ٢٧/٢، والأدب الشرعية ١٤٨/١، وغذاء الألباب ١٤١/١

(٣) الإحياء ١٢/١٦٨، وشرح الإحياء المسند بفتح السادة الملقين ١٧/٥٢، ٥٣



تعذر الداء، دوت المفسدة ولو فانت المصلحة قال تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخمرِ وَالْبَيْسِرِ قُلْ فِيهَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهَا﴾<sup>(١)</sup> حرم الخمر والبسر لأن مفسدتها أكبر من نفعها<sup>(٢)</sup>. وإذا اجتمعت المفسدات المحضة، فإن لمكن نؤها دوت، وإن تعذر، أجمع درىء الأفسد فالأفسد، والأرذل فالأرذل، وإن تساوت فقد يتوقف، وقد يتخير، وقد يختلف للتساوي والتفاوت<sup>(٣)</sup>.

ويقول ابن تيمية: وجماع ذلك داخل في القاعدة العامة فيها إذا تعارضت المصالح والمفاسد، والحسنات والسيئات، أو تراحت فإنه يجب ترجيح الراجح منها فيما إذا ازدحت المصالح والمفاسد، فإن الأمر والنهي وإن كان متضمنا لتحصيل مصلحة ودفع مفسدة، فينظر في المعارض له، فإن كان الذي يقوت من المصالح أو يحصل من المفاسد أكثر لم يكن هامورا به، بل يكون محرما إذا كانت مفسدته أكثر من مصنفته، لكن اعتبار مقادير المصالح والمفاسد هو ميزان الشريعة فعنى قدر الإنسان على اتباع التصوص لم يعدل عنها، ولا اجتهد رأيه لمعرفة الأشياء والنظر، وعلى هذا إذا كان الشخص أو الجماعة جامعين بين معروف ومنكر بحيث لا

يفرقون بينهما، بل إما أن يفعلهما جميعا، أو يتركهما جميعا لم يجز أن يؤمر أو ينعى ولا أن ينهى عن منكر، بل ينظر، فإن كان المعروف أكثر أمريه، وإن استلزم ما هو دونه من المنكر ولم يند عن منكر يستلزم تقويت معروف أعظم منه، بل يكون النبي حينئذ من باب النهي عن سبيل الله والسعي في زوال طاعته وطاعة رسوله وزوال فعل الحسنات، وإن كان المنكر أغلب نهي عنه وإن استلزم فوات ما هو دونه من المعروف، ويكون الأمر بذلك المعروف المستلزم للمنكر الزائد عليه أمرا بمنكر وسعيا في معصية الله ورسوله. وإن تكافأ العروف والمنكر المتلازمان لم يؤمر بهما ولم يند عنه، فتارة يصلح الأمر، وتارة يصلح النهي، وتارة لا يصلح لأمر ولا نهي. وإذا اشتبه الأمر استبان المؤمن حتى يتبين له الحق، فلا يقدم على الطاعة إلا يعلم وثية، وإذا تركها كان عاصيا، فترك الأمر الراجب معصية، ولعل ما نهي عنه من الأمر معصية وهذا باب واسع<sup>(٤)</sup>.

حكمة مشروعية الحبة :

٨- ما يرح الناس - في مختلف العصور - في حاجة إلى من يعلمهم إذا جهلوا، ويذكرهم إذا نسوا، ويحذروهم إذا ضلوا، ويكشف بأسهم إذا أضلوا، وإذا سهل تعليم الجاهل، وتذكير

(١) سورة البقرة / ٢١٩

(٢) قواعد الأحكام ١/ ٩٨

(٣) قواعد الأحكام ١/ ٩٣

(٤) الحبة لابن تيمية ٧٧ - ٧٩



في غير موضعها، وإن سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الناس إذا رأوا منكرا ولا يعيروه أوشك الله أن يعذبهم بعقاب»<sup>(١)</sup>.

وفي سنن أبي داود من حديث العرس بن عسيرة الكندي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا عملت الخطيئة في الأرض كان من شهدها فكرها» (وفي رواية: فأنكرها) كان كمن غاب عنها، ومن غاب عنها فأنكرها كان كمن شهدها»<sup>(٢)</sup>.

لأجل ذلك عهد الشارع الحكيم إلى الأمة أن تقوم طائفة منها على الدعوة إلى الخير وإسداء النصائح للأفراد والجماعات، ولا تخلص من عهدتها حتى تؤديها طائفة على النحو الذي هو المبلغ أشرا في استجابة الدعوة وامتنال الأمر واجتناب النواهي.

والحسية ولاية شرعية، ووظيفة دينية تلي في المرتبة وظيفة القضاء، إذ أن ولايات رفع الظالم عن لباس على العسوم على ثلاث مراتب. لساها وأقواها ولاية النظام، وتليها ولاية

الناسي، فإن جدال الحال وكف بأس الفضل لا يستطيعهما إلا ذبصيرة وحكمة وبيان.

ومنع هذا شرعت الدبانات، وقامت النوات وظهرت الرسائل أمره بالمعروف، ونهاية عن المنكر، ليكون الأمن والسلام، ولا استقرار والنظام، ومصلاح العباد والنجاة من العذاب. قال تعالى: ﴿فلما نسوا ما ذكروا به أنحننا الذين ينهون عن السيئة وأخذنا الذين ظلموا بعذاب بئس بما كانوا يفعلون﴾<sup>(٣)</sup>.

ومن هذا كان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر سبيل النبيين والمرسلين، وطريق المرشدين الصالحين، ومنهاج المهادين الصالحين، وكان أمرا متبعا وشرعية ضرورية ومعدنا واجبا، سواء في ذلك سميت باسم الحسية، أو باسم آخر كالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقد صارت بسبب هذه الأمة خبرامة أخرجت للناس فإن تعالى: ﴿كنتم خيرامة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله﴾<sup>(٤)</sup>.

وروي أن أسا بكر رضي الله عنه خطب الناس فقال: «يا أيها الناس إنكم تقرأون هذا الآية: ﴿يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اعتدستم﴾<sup>(٥)</sup> فتضعونها

(١) حديث: «إن الناس إذا رأوا منكرا لم يعيروه» أخرجه أحمد (١/٥٠٦) - طائفة) وصححه ابن حبان (١/٢٦٦) - الإجماع ط دار الكتب العلمية.

(٢) حديث: «إذا عملت الخطيئة في الأرض كان من شهدها فكرها» أخرجه أحمد (١/٥١٥) - تحقيق عزت عبد دعاس، وضعفه إسماعيل شمس الحق العظيم أبدي في عون المعبود (١/٥١٦) - قطر السلفية بالقدرة الموقرة.

(٣) سورة الأعراف / ١٠٥.

(٤) سورة آل عمران / ١١٠.

(٥) سورة المائدة / ١٠٥.



من عهد إليه في ذلك من الخليفة أو الأمير وهو المحتسب، وعلى ذلك فإنه يجمع بين الولايتين، لأنه مكلف بها شخصياً من جهة الشارع ومكلف بها كذلك من قبل من له الأمر. أما غيره من الناس فليس له من ذلك إلا الولاية التي أضاعها الشارع عليه وهي الولاية الأصلية، وهذه الولاية كما تتضمن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على وجه الطلب مباشرة تتضمن كذلك القيام بما يؤدي إلى اجتناب المنكر، لا على وجه الطلب بل على وجه الادعاء والاستعداد، وذلك يكون بالتقدم إلى القاضي بالدعوى وبالشهادة لئيه، أو باستعداد المحتسب، وتسمى الدعوى لدى القاضي بطلب الحكم بإزالة المنكر دعوى حسبة، ولا تكون إلا فيما هو حق لله، وعندئذ يكون مدعياً بالحق وشاهداً به في وقت واحد<sup>(١)</sup>

ويطلق الفقهاء على من يقوم بالاحتساب دون انتداب طام من الإمام أو نائبه المتطوع، أما من انتدبه الإمام وعهد إليه النظر في أحوال الرعية والكشف عن أسوأهم ومصالحهم فهو المحتسب<sup>(٢)</sup>.

(١) حاشية رد المحتار ٤/١٠٩، والأشباه والنظائر لابن نجيم ٢٤٢، وحاشية المنصور على الشرح الكبير ٤/١٦٤.

(٢) والطرق الحكمية ٢٣٦، ٢٣٩، ونهاية المحتاج ٢٨٩/٨، ٢٩٠، والفهي لابن قدامة ١٠/١٨٠، ٢٨٩.

(٣) معاد القاري في أحكام الحسبة ص ٩.

القضاء، وثليها ولاية الحسبة<sup>(٣)</sup>. والحسبة من المخطط الدينية لشرعية كالصلاة والغيا والقضاء والجهاد، وقد جمع بعض العلماء الولايات الشرعية في عشرين ولاية، أعلاها الخلافة العامة، والبقية كلها مندرجة تحتها، وهي الأصل الجامع لها، وكلها متفرعة عنها، ودخلت فيها، لعموم نظر الإمام في سائر أحوال الأمة الدينية والدنيوية، وتنفيذ أحكام الشرع فيها على العموم، وقد عني الأئمة بولاية الحسبة عناية كبيرة، ووضعوا فيها المؤلفات مفصلين أحكامها ومراتبها، وأركانها، وشرائطها، وتفاصيل مسائلها، ووضع القواعد في مهماتها<sup>(٤)</sup>.

### أنواع الحسبة :

#### ٩- ولاية الحسبة نوعان :

ولاية أصلية مستحدثة من الشرع، وهي الولاية التي اقتضاها التكليف بها أثبت لكل من طلبت منه.

ولاية مستمدة وهي الولاية التي يستمدّها

(١) الحسبة لابن تيمية ١٠، ١١، والطرق الحكمية ٢٣٩، والأحكام السلطانية لغيره ٢٤١، ٢٤٢، والهاوي للفتاوى ٢٤٨/١، وأحكام القرآن لابن العربي ١٦١٩، ١٦٣٣.

(٢) عبادت الأمم في السبلات للظفر ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ومفصلة ابن خلدون ٢/٥١٥، وأحكام القرآن لابن العربي ١٦٢٩، ١٦٣٣.



الأجنحة فيقر وينكر من ذلك ما أضاف إليه  
اجتهاده، وليس هذا لمقتطوع<sup>(١)</sup>.

### أركان الحسبة :

١٠ - ذكر الإمام الغزالي أنها أربعة :

المحتسب ، والمحتسب عليه ، والمحتسب  
فيه ، ونفس الاحتساب<sup>(٢)</sup>.

ولكل ركن من هذه الأركان حدود وأحكام  
وشروط تخصه :

الركن الأول : المحتسب وهو من نصبه  
الإمام أو نائبه للنظر في أحوال الرعية والكشف  
عن أمورهم ومصلحتهم ، وتصحيح أحوال السوق  
في معاملاتهم ، واعتبار موازينهم وغشهم ،  
ومراقبة ما يسري عليه أمورهم ، ورسالة  
المخالفين ، وتهديرهم بالعقوبة ، بتعزيرهم على  
حسب ما يليق من التعزير على قدر الجناية<sup>(٣)</sup>.  
شروط المحتسب :

١١ - اشترط الفقهاء في صاحب هذه الوظيفة

(١) الأحكام السلطانية للماوردي ٢٤٠ ، ٢٤١ ، والأحكام  
السلطانية لأبي يعنى ٢٨٩ ، ٢٨٥ ، ونجدة التباخر وغنية  
الذاكر في حفظ الشعائر وتغيير الشاكر ١٧٨ - تعاد  
الاحسان ٢٤ ، ١٨٩ - ١٩١ ، ونبذة الأوت ٢٩٩/٦ .

(٢) إحياء علوم الدين ٣/٣٩٨ ، وشرح المناس والمحرف السبعة  
الفتن ٧/١١

(٣) مبداء العبرة في أحكام الحسبة ٧ ، عليه الرتبة في طلب  
طلب لابن ميم المحتسب من ١٤

والصرف بين من عدة أوجه كما به الماوردي  
وغيره وهي :

الأول : أن قيام الاحتساب بالولاية صار من  
حقوقي التي لا يسوغ أن يشتغل عنها بغيرها  
وقيام المتطوع بها من نوافل عمله محو أن يشتغل  
عنها بغيرها .

الثاني : أنه منصوب للاستعداد فيها يجب  
إنكاره ، وليس المتطوع منصوباً للاستعداد .

الثالث : أن على المحتسب بالولاية إجابة  
من استعداده وليس على المتطوع إجابته .

الرابع : أن عليه أن يبحث عن المنكرات  
الظاهرة ليصل إلى إنكاره ويغض عما ترك  
من المعروف الظاهر ليأمر بإقامته ، وليس على  
غيره من المتطوعة بحث ولا فحص .

الخامس : أن له أن يتخذ على الإنكار  
أعواناً ، لأنه عمل مولد منسوب وإليه منسوب  
ليكون عليه أقدر ، وليس للمتطوع أن يمد  
لذلك أعواناً .

السادس : أن له أن يعرر في المنكرات  
الظاهرة ولا يتحصر إلى إحصاؤها ، وليس  
للمتطوع أن يعرر على منكر .

السابع : أن له أن يرتقى على حبه من  
بيت المال ، ولا يجوز للمتطوع أن يرتقى على  
إنكار منكر .

الثامن : أن له اجتهاداً وإليه فيما يتعلق بالعرف  
دون التشرع كالقواعد في الأسواق ، وإخراج



منه صحيحاً سائغاً، فله إنكار النكر، وله أن يريق الخمر، ويكسر الفلأمي، وإذا فعل ذلك نال به توباً، ولم يكن لأحد منه من حيث أنه ليس بمكلف فإن هذه قرينة وهو من أهلها كالصلاة والإداعة وسائر القربات؛ وليس حكمه حكمه السوالات حتى يشترط فيه التكليف، ولذلك جاز لأحد الناس فعله وهو من جهنم، وإن كان فيه نوع ولاية وسلطنة، ولكنها تستفاد بمجرد الإيمان كقتل المحارب، وببطل أسبابه، وسلب أسلحته فإن لنفسه أن يفعل ذلك حيث لا يستضر به، فالنح من الفسق كالنح من الكفر.<sup>(١)</sup>

### الشرط الثالث : العلم

١٣ - العلم الذي يشترط تخففه في المحتسب على ضميرين :

الضرب الأول : أن يكون عارفاً بأحكام الشريعة ليعلم ما يأمر به وينهى عنه، فإن الجاهل بها ربما استحسن ما قبحه الشرع والرتكب المعذور وهو غير ملم بالعلم به.<sup>(٢)</sup>

ولكن لا يشترط فيه بلوغ مرتبة الاجتهاد الشرعي على رأي جمهور الفقهاء بل يكتفى فيه

شروطاً حتى يتحقق المقصود منها، وهذه الشروط هي :

### أولاً : الإسلام :

الإسلام شرط لصحة الاحتساب لما فيه من السلطنة وعز التحكيم، فخرج الكافر لأنه دليل لا يستحق عز التحكيم على المسلمين فإن تعالى : ﴿ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً﴾<sup>(٣)</sup> ولأن في الأمر والتهي نصرة للمؤمن فلا يكون من أهلها من هو جاحد لأصل الدين.<sup>(٤)</sup>

### الشرط الثاني : التكليف (البلوغ والعقل) :

١٢ - التكليف طلب ما فيه كلفة ومشقة وشرطه القدرة على فهم الخطاب، وصلاحيه المكلف لصدر الفصل منه على الوجه المطلوب شرعاً، ودعامته العقل الذي هو أداة الفهم، وقد جعله الله تعالى أصلاً للمؤمن وللدنيا فلو جوب التكليف بكماله.

فالتكليف شرط لوجوب الاحتساب وتولي ولايتها، أما مجرد الأمر والنهي فإن النصبي غير مخاطب ولا يلزمه فعل ذلك، أما إمكان الفعل وجوازه في حقه فلا يستدعي إلا العقل فإذا عفا القرينة وعرف المناكر وطريق التغيير فترج به كان

(١) تفسير التحرير ٢/٢٤٨، وأدب القاضي للبهاري

١/٢٧٥، وأدب الدنيا والدين ١٩، وإحياء علوم الدين

٢/٣٩٨، وشفقة الناظر ص ٧، ومعارف القرية ص ٧

(٢) شفقة الناظر ص ٧، ومعارف القرية ص ٨، شروق ١٩/٨٨

(٣) سورة النساء ١٤١

(٤) معارف القرية ٨، إحياء علوم الدين ٢/٣٩٨



أن يكون من أهل الاجتهاد الشرعي. والفرق بينهما أن الاجتهاد الشرعي ما ثبت حكمه بالعرف نقوله تعالى: ﴿أخذ العفو وأمر بالعرف﴾ (١). والاجتهاد الشرعي ما روعي فيه أصل ثبت حكمه بالشرع.

وذهب أبو سعيد الاصطخري من الشاذلية إلى اشتراط الاجتهاد الشرعي في المحنب ليجتهد برأيه فيما اختلف فيه. ويظهر أثر الخلاف في أن من اشترط فيه ملوف مرتبة الاجتهاد في المسائل الشرعية أجاز له أن يجعل الناس على رأيه في مسائل المختلف فيها، أما من لم يشترط ذلك فقد ذهب إلى عدم جواز حل الناس على رأيه (٢).

ولا ينكر المحنب إلا جمعا على إنكاره أو ما يرى الفاعل تحريمه، أما ما عدا ذلك فإنكاره يكون على سبيل التذنب على وجه النصيحة والخروج من الخلاف إن لم يقع في خلاف آخر وترك سنة ثابتة لا تغلق العناء على استنباب الخروج من الخلاف (٣).

ولا يلزم ولا يحرر في دقائق الأمور إلا العلماء، وكذلك ما يختص علمه بهم دون العامة بجهلهم بها. فالعلماء ينبغي له أن لا يحسب إلا في الجلبات المعلومة كالصوم والصلاة والزنى وشرب الخمر ونحوه، أما ما يعلم كونه معصية بالإضافة إلى ما يظن به من الأفعال ويفتقر إلى اجتهاد، فالعلماء إن خاض فيه كان ما يفسده أكثر مما يصلحه (٤).

المضرب الثاني: أن يعلم صفة التغيير بأن يعلم أن يغلب على ظنه أن إنكاره المنكر مزيل له وأن أمره بانعروف مؤثر فيه ونافع (٥).

#### الشرط الرابع: العدالة:

١٤ - العدالة هيئة واسعة في النفس تجمع من اعتراف كبيرة أو صغيرة دالة على الحسنة، أو مساح يحمل بالبرورة (٦)، وقال الجصص: أصنها الإيمان بالله واحسان الكبار ومراعاة حقوق الله عز وجل في الواجبات والمنونات ومصدق اللهجة والأمانة (٧).

والمعدل من يكون محتسبا عن الكبائر

(١) تحفة المفاتيح وعنه الشافعي ١، والأدب الشرعية ١/١٧٤، ١٧٥، وإحياء علوم الدين ٢/١٠٩، والفرق ٤/٢٥٥، ونواعد الأحكام ١/٥٨.

(٢) الفهارس السابقة (٣) الأشباه والنظائر للسيوطي ٢٨٦، والمستصفي للقرافي ١٠٠/١.

(٤) أحكام القرآن ٢/١٣٣.

(١) سورة الأعراف / ١٩٩

(٢) تحفة المفاتيح ص ٧، ومعالم القربة ص ٨، والبراجر ١/١٦٨، ١٦٩، والأحكام المطلقة للقرافي ص ٤١.

وتشرح القرطبي على ص ٢٢، ٢٤.

(٣) الزواجر ٢/١٦٩، وإحياء علوم الدين ٢/١٠٩، والأدب الشرعية ص ١٦٩، ١٦٨، عده الأبواب ١٩٠/١، والفرق ٤/٢٥٧.



ولا يكون مصرا على الصغار، ويكون صلاحه أكثر من فساد، وصوابه أكثر من غطته، ويستعمل الصدق ديانة ومروءة ويحنب الكذب ديانة ومروءة.

ولم يشترط جمهور الفقهاء تحقق العدالة في المحنب إذا كان متطوعا غير صاحب ولاية، واشترطوها في صاحب الولاية إلا عند الضرورة لما سيأتي: (١)

أما وجه عدم اشتراطها في الأول، فلأن الأدلة تشمل النور والفاجر، وإن ترك الإنسان لبعض الفروض لا يسقط عنه فروضا غيرها، فمن ترك الصلاة لا يسقط عنه فروض الصوم وسائر العبادات، فكذلك من لم يفعل سائر المعروف ولم ينه عن سائر المنكر، فإن فرض الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر غير ساقط عنه، وأن الرسول ﷺ أجرى فرض الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مجرى سائر الفروض في لزوم القيام به مع التفسير في بعض الواحات. (٢) في قوله ﷺ «مروا بالمعروف وإن لم تعملوا به، ونهوا عن المنكر وإن لم تمنعوا به» (٣).

(١) شرح أدب القاضي لناصر الشهيد ٨/٢

(٢) أحكام القرآن للحنبل ٢/٢٠٠

(٣) حديث «مروا بالمعروف وإن لم تعملوا به، ونهوا عن المنكر» في المصنف (٧/٢٧٧) ط الشافعي، وقال: «رواه الطبراني في المعجم والأوسط من طريق عبد السلام بن عبد القادوس بن حبيب عن أبيه، ومما صنفان».

وقال أبو عبد الله القمي النعماني المالكي: اختلف في العدالة هل هي شرط في صفة المتغير (المحنب) أولا.

فأعسر قوم شرطيتها، ورأوا أن الفاسق لا يخبر، وأبى من اعتبارها آخرون، وذلك الصحيح المشهور عند أهل العلم، لأن ذلك من الشروط الساجبة على الشخص في رفته كالصلاة فلا يسقطه الفسق، كما لا يسقط وجوب الصلاة بتعلق التكليف بأمر الشرع. قال عليه الصلاة والسلام: «من رآني منكرا فليغيره، وليس كونه فاسقا أو ممن يفعل ذلك المنكر يعبئه بخبره عن خطاب التغير لأن طريق القرصية متغير».

وقال ابن العربي المالكي: وليس من شرطه أن يكون عدلا عند أهل السنة، لأن العدالة محصورة في قليل من الخلق، والنهي عن المنكر عام في جميع الناس. (١)

وقال الإمام الغزالي: الحق أن للفاسق أن يحنب، وبمهارته أن يقول: هل يشترط في الاحتساب أن يكون متعاطيا معصوما عن المعاصي كلها؟ فإن شرط ذلك فهو خرق للإجماع، ثم حسم لساب الاحتساب، إذ لا عصية للصحة فصلا عن ذنوبهم، وأن

(١) نعمة الساطر وعية المذاكر ٨، أحكام القرآن لابن العربي

٢٩٦/١، ٢٩٢، الجامع لأحكام القرآن ١٧/١



وقوله تعالى : فيما أخبره عن نبيه شعيب عليه السلام لما نبى قومه عن بغض الموازين ونقص الكنايل : ﴿ وما أريد أن أحالفكم إلى ما أنهاكم عنه ﴾<sup>(١)</sup> وبما روي عن النبي ﷺ : «مررت ليلة أسري بي على قوم تقصص شفهم سقاريض من نار قلت : ما هؤلاء؟ قال : هؤلاء خطباء أمثت من أهل الدنيا كانوا يأمرون الناس بالبر وينسون أنفسهم وهم يتلون الكتاب أفلا يعقلون»<sup>(٢)</sup>

أما وجه الاشراف في صاحب الولاية ، فثلاثة كما قال صاحب تحفة القناطر : إن ولاية الحسية من أشرف الولايات في الإسلام قدرا ، وأعظمها في هذه الأمة مكانة ومخرا ، فلا بد أن يكون متوليها موفرا فيه شروط الولاية ، فلا يصح أن يليها إلا من طالت يده في الكنايل و رزق الخير وأحرز لأوصائه المرضية ، ولا تعتدل لم لم تنوء رفاه الشروط ، لأن من شرف منزلة من تولاهما أن يختص على أئمة المساجد وعلى فضة المسلمين.<sup>(٣)</sup>

ولأن سبيل عقد الولاية الشرعية أنه لا يصح لمن قام بها وصف فسق بقدرة عدلة ، إذ العدالة مشترطة في سائر الولايات الشرعية ، كالإمامة

جنود المسلمين لم تزل مشتملة على السر والنجاسة وشارب الخمر ، وظالم الأيام ، ولم يجمعوا من الغش ولا في عصر رسول الله ﷺ ولا بعده ، وأن الحبة تكون بالقول والفعل نحو إراقة الخمر ، وكسر الملاهي وغيرها ، فإذا منع انقاس من الحبة بالقول لما فيه من مخالفة قوله عمله فإنه لا يمنع من الحبة بالفعل ، لأن المراد منه القهر ، وقام القهر أن يكون بالفعل والحجة جميعا وإن كان مضافا ، فإن قهرا بالفعل فقد قهر بالحجة ، وأن الحبة القهرية لا يشترط فيها ذلك ، فلا حرج على الناس في إراقة الخمر وكسر الملاهي إذا قدر.<sup>(٤)</sup>

وكما إذا أحمررت الدم الناس بالعضو عن انقصاص فله أن يدفع من أراد لقصاص من الجاني ولو باغثل إذ لم يصدغه بغيره ولو لم يدم فله لفقة القتل بغير حق.<sup>(٥)</sup>

أما من اشترطه في حالة الطغوع والاحتساب ، فقد استدل بانكير لوارده على من يأمرها لا يفعل ، مثل قوله تعالى : ﴿ أتأثمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم ﴾<sup>(٦)</sup> وقوله تعالى : ﴿ كبر مفتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون ﴾<sup>(٧)</sup>

(١) سورة هود/ ٨٨

(٢) حديث - مرثد ليلة أسري بي - أخرجه أحمد

(٣) ١٨٠ - هـ البنية وهو صحيح لفرقة

(٤) لجة الطاهر ١٧٦

(٥) إجماع علوم الدين ٢/ ٣٩٩ ، ٤٠٠

(٦) الفرق ٢/ ٢٥٦ ، ٢٥٧

(٧) سورة الحديد ٢٥

(٨) سورة المصم ٢



## الشرط الخامس : القدرة :

١٥- قال ابن العربي : وأما القدرة فهي أصل وتكون منه في النفس ، وتكون في البدن إن احتاج إلى النهي عنه بيده ، فإن خاف على نفسه الضرب ، أو القتل من غيره ، فإن رجا رواه جاره عنه أكثر المعتاه لا احتجام عنه هذا العور . وإن لم يرح بأي فائدة فيه . ثم قال : إن اليه إذ خلصت فليفتحم كيما كان ولا يمانى وعنده أن تخفى الأعمى أوجب من تخليص حق الله تعالى .<sup>(١)</sup>

الإعلام العزني تفصيل فيما ينط به حبة وجوباً غير المنجز الحبي . وهو أن يلحقه من الاحتساب مكرهين ، أو يعلم أن احتسابه لا يفسد ، وعنده أن التكره مريض المظروب ، وبطلان الإنسان ترجع إلى أربعة أمور : هي العلم والنسبة ، والشرقة ، والحلف ، وكل واحدة من هذه الأربعة بطلها الإنسان لنفسه ولأقاربه المختصين به ، وتكره من هذه الأربعة أمران أحدهما زوال ما هو حاصل موجوداً

والآخر امتناع ما هو متقرر مفقود ، ثم يستلزم في بيان ما بعد مؤثراً في إسقاط الحبة ، وبالأبعد منها<sup>(٢)</sup> على ما ذكره بعد .  
وأخيراً أن الاستطاعة شرط في الاحتساب ،

(١) أحكام القرآن ١/ ٢٦٦ ، ٢٦٧

(٢) رضاء ضوم القيس ١/ ٢٠٧ ، ٢٠٨

التكبر في قيامها ، لأن من اعتقد له تولاية في القيام حبي من الخوف المهمة في الشزير صار مفوضاً له فيما قدم إليه السابة عن المسلمين ، فلا بد أن يكون أمياً أي أمين ، ولا أمانة مع من تزيق به وصف العدائنه .<sup>(٣)</sup>

ولهذا اشتراطها في والي الحمية جمهور الفقهاء<sup>(٤)</sup> وفعل اشتراطها الشيرازي وابن بسام<sup>(٥)</sup> وأما المحققون من العلما حكمها كاهن عبد السلام ، ومن تبعه على رعاية النصيحة ودفع المفسدة ، ورفع مشقة ، وأورد ابن عبد السلام قاعدة عامة في معذور المنة له في الولايات سواء كانت عامة أم خاصة بتولية أهلهم موقفاً .<sup>(٦)</sup>

ولابن تيمية كلام ضوئ في هذا الشأن خلاصته : أنه يستعمل الأصلح الموجود ولا يكون في موجد يده من هو صالح لتلك الولايات فيختار الأمثل والأعلى في كل منصب بحسبه .<sup>(٧)</sup>

أما تفصيل أحكام التولية في مصطنع ولاية

(١) حفة الناهر وغنة المذكر ١٧٧

(٢) أحكام السلطنة لهارودي ٢٤١ ، الأحكام السلطانية لأبي يعلى ٢٨٥ ، معال المعرفة ٧

(٣) لكن سها كانت يحمل اسم وجاهة طرقة في طلب الحبة . مطبوعان

(٤) قواعد الأحكام ١/ ٨٦ ، ٨٧

(٥) السابة الشريعة ١٦ ، ١٧ ، وانظر ٢٢ ، ٢٥



الإمام القسرة والسلامة، فمن علم أو غلب على خفيه أنه يصطه مكرهه في بدنه بالاضرب، أو في ماله بالاستهلاك، أو في جدهه بالأستخفاف به بوجه يفسد في مروءته أو علم أن حسبته لا تقيد بسقط عنه الوجوب، أما إذا غلب على قلبه أنه لا يصيب بأذى فيما ذكر فلا يسقط عنه الوجوب وكذلك إذا احتمل الأمران. (١)

وإذا سقطت الوجوب هل يحسب الإنكار ويكون أفضل من تركه، أم أن الترك أفضل؟ من الفقهاء من قال بالأول لقوله تعالى: ﴿واصبر على ما أصابك﴾ (٢) ومنهم من قال الترك أفضل لقوله تعالى: ﴿ولا تلتقوا بأيديكم إلى التهلكة﴾ (٣) لكن ذهب ابن رشد إلى وجوب الترك مع تيقن الأذى لا سقوط الوجوب ومقتضى الاستحباب فتلك طريقة عز الدين بن عبد السلام وعين ما قاله الغزالي. (٤)

الشرط السادس : الإذن من الإمام :

١٦ - شرط قريب من العلماء في المحتسب أن يكون مأذون من جهة الإمام أو الوالي، وقالوا: ليس للأحاد من الرعية الحسبة، والجمهور على

كما أنها شرط في جميع انتكافيف الشرعية، وهي متحققة بأصحاب الولايات من الأئمة، والولاة، والقضاة، وسائر الحكام، فإنهم يتمكنون بعلو البدن ومثال الأمر، ووجوب الطاعة، وبإسقاط الولاية يدن عليه قوله سبحانه وتعالى: ﴿انذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهى عن المنكر﴾. (٥)

فإن من أسواع القيام بذلك ما يدعو إلى قسمة الحدود والعقوبات مما لا يفعله إلا الولاة والحكام فلا عذر لمن قصر منهم عند الله تعالى، لأنه إذا أهمل هؤلاء القيام بذلك فجدير ألا يفقد عليه من هو دونه من رعيته، فيوشك أن تضع حرمة الدين ويستباح حرمي الشرح والمسلمين. (٦)

وما كانت ولاية الحسبة من الولايات الشرعية وهي من وظائف الإمام وتفويضه إلى غيره من قبيل الاستئانة، ويقوم بها نياية عنه (٧) وطبيعتها تقوم على الرعية، واستقالة أخوة، وسلطنة السلطنة، ونحو ذلك الأعوان، كان القيام بالحسبة في حقه من فرائض الأعيان التي لا تسقط عنه بحال، بخلاف الأحاد فإنه لا تزمهم الحسبة

(١) الإحياء، ١/٢٠٩، الأذات الشرعية ١/ ١٧٤ - ١٧٥.

لحفة تظن من ٧.

(٢) سورة لقمان / ١٧.

(٣) سورة طه / ١٢٥.

(٤) لحفة تظن من ٦، الأذات الشرعية ١/ ١٨٠.

(٥) سورة الحج / ١١.

(٦) لحفة تظن من ٦.

(٧) الحلوي للفتاوى ١/ ٢٤٨.







امرأة<sup>(١)</sup> وقال: فيها روي من أن عمر رضي الله عنه قدم امرأة على حمة السوفى أنه لم يصح وهو من دسائس المبتدعة<sup>(٢)</sup>.

باصتيفائه، والثاني لا يجوز، لأن الاستيفاء لم يبره  
أزجر له<sup>(٣)</sup>.

وقد بين إمام الحرمين ما يتعلق بالأئمة من أصل الدين وفروعه، وما يتعلق بهم من أحكام الدنيا، وما يزمهم في حفظ أهل الإسلام عن التواثب، وانتخاب، والتفاحش، والتدابير، والتواصل. وأن الحدود جعلتها منوطاً إلى الأئمة والذين يتولون الأمور من جهتهم<sup>(٤)</sup>.

#### الشرط السابع: المذكورة -

١٧ - اشترطت طائفة فيمن يتولى الحسبة أن يكون ذكراً، وأبده ابن العربي، وتبعه القرطبي وقال: إن المرأة لا يتأذى منها أن تبرز إلى المجالس، ولا أن تخالط الرجال، ولا تفلو ضهم مفاوضة النظر للنظر، لأنها إن كانت فتاة حرم النظر إليها وكلامها، وإن كانت متجالة برة لم يجمعها والرجال مجلس فزاحم فيه معهم، وتكون منظره خم، وإن يفلح قط من تصور هذا ولا من اعتقده<sup>(٥)</sup>. واستدل على منعها من التولية بحديث: من يقلع قوم ولوا أمرهم

وأجاز توليها آخرون ما ثبت من أن سمراء بنت شريك الأديبة كانت تخرق الأسواق تأمر بالمعروف ونهي عن المنكر. ونهى الناس عن ذلك بسوط معها<sup>(٦)</sup>. ويستدل على جواز ولايتها وعدمه بالخلاف الوارد في جواز توليها الإمامة وإلغائه. قال ابن حزم: ربيعت نقل كلام الخطبي: إن المرأة لا تلي الإمامة ولا القضاء، وأنها لا تروج نفسها ولا تلي العقد على غيرها، ونسج من أن تلي الإمامة والقضاء قول الجمهور وأجازاه الأظهري، وهي رواية عن مالك، وعن أبي حنيفة تلي الحكم فيها يجوز فيه شهادة النساء<sup>(٧)</sup>.

#### أوراق المحتسب:

١٨ - الورق ما يرثه الإمام من بيت المال لمن يقوم بحصالح المسلمين فإن كان يخرج كل شهر

(١) حديث: من خلع قوم ولوا أمرهم هلك أمره أخرجه البخاري (الفتح ١٦٦/٨ ط السلفي) من حديث أبي بكر.

(٢) أحكام الفرائد ١/٣١٦.

(٣) لاسيما لابن عبد الله ١/١٨٦٣.

(٤) فتح الباري ١/١٩٣.

(١) الصدر سابق.

(٢) غياث الأمم و تمشيد الظلم ١٢٣ - ١٦٢ وما بعدها.

(٣) الحارثي للفتاوى ١/٢٤٨، تحفة الناظر ٤.

(٤) أحكام الفرائد ١/١٨٦٣، جامع الأحكام القرآن

١٨٣/١٣



العمال والولاء، لأن اشتغالهم بذلك يضعهم عليهم الرمان في شأنه عن القيام بمعايشهم وطلب أقدارهم،<sup>(١)</sup> ولا يجوز للمحتسب ولا لأحد من أعوانه أخذ المال من الناس لأجل الاحتساب، لأنه من قبيل الرشوة، وهي حرام شرعاً، لأن ما أخذه المحتسب ينظر فيه، إن أخذه ليمسح في متكو، أو يداهن فيه، أو يقصر في معروف، فهو أحد أنواع الرشوة وأنها حرام<sup>(٢)</sup> وإذا جعل لمن ربي في السوق شيء من أهل السوق فيما يشترونه ساعهم في الفساد به له معهم فيه من النصيب،<sup>(٣)</sup> أما إذا لم يكن لهم رزق من بيت المال أو كان لا يكفيهم فإنه ربما يرخص لهم بقدر ما يكفيهم، لأنهم يعملون لهم، فيأخذون كدائبتهم،<sup>(٤)</sup> نعم الزيادة على الكفاية فلا تجوز، لأنه مال مأخوذ من المسلم قهراً وغلبة بغير رضاه، لقوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾<sup>(٥)</sup> وقد شدد العلماء التكرار على أخذ المال من الناس بدون وجه حق.

والأرذاق ليست بمعاوضة البتة بجوازها في أضييق المواضع المقتمة من المعاوضة، وهو القضاء

سمي رزقاً، وإن كان يخرج كل عام سمى عطاء.<sup>(٦)</sup>

ومما جاء في رد الإمام أبي يوسف على الخليفة هارون الرشيد في كتاب الخراج قوله: فاجعل - عز الله أمير المؤمنين بطاعته - ما يجري على القضاة والولاء من بيت مال المسلمين، من جباية الأرض أو من خراج الأرض والحزبية، لأنهم في عمل المسلمين فيجرب عليهم من بيت مالهم، ويجري على كل والي مدينة وقاضيا بقدر ما يجتعل، وكل رجل نصيره في عمل المسلمين، فأجر عليه من بيت مالهم.<sup>(٧)</sup>

ويعطى المحتسب المنسوب كفايته في بيت المال من الجزية والخراج، لأنه عامل للمسلمين محبوس لهم، فتكون كفايته في مالهم كالولاء، والقضاة، والغزاة، والمفتين، والمعلمين.<sup>(٨)</sup>

وكذلك سبيل أرذاق أعوانه سبيل أرذاق الأعوان الذين يوجههم الحاكم في مصالح الناس تكون لهم من بيت المال كأرذاق مائس

(١) فتح الباري ١/ ٢٧٦، الرناج شرح كتاب الخراج ١/ ٢٨٨ - ٢١١/ ٢ - ٢١٦

(٢) الرناج شرح كتاب الخراج ٢/ ١١٢ - ١١٥

(٣) تصانف الاحكام ٧٤، تحفة السالكين ١٧٨، الأحكام السلطانية للبيروني ٢٤٠، الأحكام السلطانية لأبي بصير

٢٨٥، معالم الفرية ١١، السبيل الشريعة لأبي تيبة

٤٨، ٥١، كتاب الحق والخلفه ٢/ ١٦٤ - ١٦٥

(٤) تحفة السالكين ١٦، ١٧

(٥) تصانف الاحكام ١٣٥، ١٣٦، معالم الفرية ١٤، ١٥

(٦) تحفة السالكين ١٧

(٧) تصانف الاحكام ١٣٤

(٨) سورة النساء / ٢٩



إن لم تدارك سارا لأصروها عليك نارا  
والسلام.<sup>(١)</sup>

وإن يتخذ أعوانا يستعين بهم على قدر  
الخاصة، ويتشيط فيهم العفة والنصيحة،  
ويؤذهم ويذهبهم، ويعرفهم كيف ينصرفون بين  
يديه، وكيف يخرجون في طلب الغرمة، ولا  
ينفرد أحد منهم بعمل إلا بعد مشورته. وإن  
يكون أمره وبه في السر إن استطاع، ليكون  
للمع في الوعظة والصيحة، فإن لم تضعه للموعظة  
في السر أمره بالعلائقية، وقد أوصى بعض  
الوزراء الصالحين بعض من بأمر بالعرف  
واجتهد أن نستر العصاة فإن ظهور معاصيهم  
عيب في أهل الإسلام<sup>(٢)</sup> وإن يقصد من حسبه  
وجه الله به إلى وإعزاز دينه، وسبغ أن يكون  
المحتسب عالما بما يأمر به وينهى عنه، وأن  
ينحى بالسرق واللبن والسفينة، ولا يقصد إلا  
الإصلاح ولا يفتنى في الله لومة لائم، وتكون  
عقوبته مناسبة مع جرم كل إنسان وحاله، وما  
ينيل به، ويكون متأبيا غير مبادر إلى العقوبة،  
ولا يؤخذ أحدا بأول ذنب يصدر منه، ولا  
بعقاب بأول ذلة تبذل، وإذا عثر على من نقص  
المكيل أو ينقص الميزان أو غش بصاعة أو صاعة  
استشاه عن معصيته، ووعظه وحوفه وأخبره  
المنصوبة والتعزير. فإن عاد إلى فعله عزره على

واحكم بين الناس، فلا ورع حينئذ في ترك  
تداول الرزق والأرزق على الإمامة من هذا  
الوجه، وإنما يقع الورع من جهة قيامه بالوظيفة  
خاصة، فون الأرزاق لا يجوز تداولها إلا من قام  
بذلك على الوجه الذي صرح به الإمام في  
إصلاحه لثلث الأرزق.<sup>(٣)</sup>

#### آداب المحتسب :

١٩ - المقصود من آداب الأخذ بما يحمد قولاً  
وفعلًا، والتخلي بمكانهم الأخلاق، فينهي  
للمحتسب أخذ نفسه بها حتى يكون عمله  
مقبولًا، وقوته مسبوغة، وتحقق ولايته أهداف  
منها، وذلك بأن يكون عفيفًا عن قبول الهدايا  
من أرباب الصناعات والمهنة، فإن ذلك أسلم  
أعرضه وأقوم غيبته، وأن يلازم الأسبق، ويدور  
على الباعة، ويكشف الدكاكين والطرقات،  
ويشقق الموازين والأقفال، ويقف على وسائل  
الغش في أوقات مختلفة، وعلى غفلة من أهلها،  
ويسعى في عمله بالأمانة العارفين الثقات،  
لمعتمد على أقوامهم ومبالغ في الكشف فيها.  
ويأمر ذلك بنفسه، فقد ذكر أن علي بن عيسى  
الوزير وقع إلى محتسب كان في وقت وزارته يكثر  
الجلوس في داره بغداد والحسبة لا تختل  
الحجبة مطلق الأسوان نخل لك الأرزاق، والله

(١) سنن القرطبي - ١٢٦، ٢١٩

(٢) هذا لأبي داود ٢٧٧/١

(٣) الفروع ١/٣، ٥



ذلك يرفعه إلى ولي الأمر وهو الإمام أو منته،  
والذي يجب على السلطان إزار رزقه الذي  
يكفيه وتعيجه، وبسط يده، وترك مراضته،  
ورد الشفاعة عنه من الخاصة العامة<sup>(٢١)</sup>.  
الركن الثاني المحتسب فيه (ما تحري فيه  
الخسبة)

٢١ - تحري الخسبة في كل معروف إذا ظهر  
تركه، وفي كل مكر إذا ظهر فعله، وبجسها لفظة  
(الخسر) في قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّكُمْ لَمَمَ﴾  
يدعون إني خير وأمرؤ بالمعروف وينهون عن  
المكر<sup>(٢٢)</sup> فالخير يشمل كل شيء، برغب فيه من  
الأفعال الحسنة<sup>(٢٣)</sup> وكل ما فيه صلاح ديني  
ودنيوي<sup>(٢٤)</sup> وهو محس يندرج تحته نوعان:  
أحدهما: الشرغب في فعل ما ينبغي وهو  
الأمر بالمعروف.

والثاني: الشرغب في ترك ما لا ينبغي وهو  
النهي عن المنكر. فذكر الحق محل وعلا الجنس  
أولا وهو الخير، ثم أتبعه بنوعه مبالغة في  
البيان<sup>(٢٥)</sup>.  
معنى المعروف والمراد منه:

٢٢ - ذكر العلماء جملة معال للمعروف بينها  
عموم وخصوص.

حسب ما يتيقن به من التعزير بقدر الجنبية<sup>(٢٦)</sup>.  
ومن أكد وأنزله ما ينبغي أن يكون عليه  
المحتسب أن يكون محتسب بالعلم والرفق  
والنصر، أعلم قبل الأمر والنهي، والرفق معه،  
والنصر بعده<sup>(٢٧)</sup> فإذا جمع إني ذلك كله بعد  
النظر مع القطعة والنصدق في القول والعمل  
والنصراة في الحق وأحكم موره وتحري الإصاغة  
فيها فإنه حري أن تدره به، لولاية طيب  
الشر، وتحقيق الغاية المرجوة منها.

عزل المحتسب:

٢٠ - أجل الماوردي أسباب العزل من الوظيفة في  
عدة أمور: أحدها الخيانة، والثاني أن يكون  
سببه للعجز والعصور، والثالث والرابع أن يكون  
المحتسب اختلال العمل من عيب وجور، أو  
ضعف وقلة هيبة، والخامس أن يكون سببه  
وجود من هو أكفأ منه<sup>(٢٨)</sup>.

وذكر صاحب معالم للفرقة أنه إذا بلغ  
المحتسب أمر وتركه أتم، وإن تكرر شكوى ذلك  
منه ولم يأخذ له بحقه سقطت ولايته شرعا، أو  
خرج عن أهلية الحسنة وسقطت مروءته  
وعدايته، ولا يرض محسنا شرعا، وإن عجز عن

(١) حاشية الزبية للثوري ٩

(٢) حبة للإصلاح لابن تيمية ٨٩، لإحصاء ١١٥/٢.

(٣) الآداب الشرعية ٢١٤/٢، نصاب الاحتساب

١٩٩

(٤) قواعد الوعارة ١٦٩، قواعد الأحكام ١٩٦/٨٠.

(٥) المعروف للمراي ٢٩/٢

(٦) معاذ القرية في أحكام الخسبة ٢٢١، ٢٢٢

(٧) سورة أن عمران ١٠١

(٨) لياق الماويل في معاني الزبيل ٢٩٩/١

(٩) إرشاد أهل العلم إلى مزايا القرآن الكريم ١٧/٢

(١٠) عرب القرآن وروايات القرآن ٢٧/١، ٢٨، ملحق

الكتاب ٢٨/٢



٢٣ - أحدها : ما يتعلق بحقوق الله تعالى

والثاني : ما يتعلق بحقوق الآخرين .

والثالث : ما يكون مشتركاً بينهما .

ومعنى حق الله أمره ونهيّه ، وحق العبد

مصالحه . لأن التكليف على ثلاثة أقسام :

ففيه حق الله تعالى فقط كالإيمان وتعميم

الكفر ، وقسم فيه حق العبد فقط كالشديدون

والأسيان ، وقسم اختلف فيه هل يغلب فيه حق

الله أو حق العبد كحد القذف . والفرق بين ما

كان حقاً لمعنا للعبد وبين حق الله أن حق العبد

المحصى لو أسقطه إسقاطاً ، وإلا فما من حق

للعبد إلا وفيه حق لله تعالى ، وهو أمره بيمين

ذلك الحق إلى مستحقه فيوجد حق الله تعالى

دون حق العبد ، ولا يوجد حق العبد إلا وفيه

حق الله تعالى ، وإذا ما يعرف ذلك بصدقة

الإسقاط ، فكل ما للعبد إسقاطه فهو الذي

يقصد به حق العبد ، وكل ما ليس له إسقاطه فهو

الذي يقصد بأنه حق الله تعالى . وأن الناس

كلهم خصوم في إثبات حقوق الله تعالى نيابة

عنه تعالى لك أنهم عبيده ، أما حق العبد فلا

يتنصب أحد حصصاً عن أحد له لم عليه واجب

انتصابه حصصاً .<sup>(١)</sup>

(١) : ذكر المحكم في شرح معجم الأحكام ١/ ١٩٩ . كشف

الأمير عن أصول فقه الإسلام البربري ١/ ١٣٤ .

السفروني ١/ ١٤٩ - ١٥٠ . والمواصفات ٢/ ٣٧٤ -

٣٧٨ . المحقق لابن تيمية ١/ ٤٩ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ .

١٨٩ ، مرآة الأحكام ١/ ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ .

فمنهم من قصره على الإيمان بالله<sup>(١)</sup> ومنهم

من قيده بواجبات الشرع<sup>(٢)</sup> ومنهم من جعله

شاملاً لما طلبه الشارع على سبيل الوجوب

كالصناعات الحمى ، وسواها للدين ، وصلة

الرحم ، أو على سبيل الندم كالسوق

وصناعات التطوي<sup>(٣)</sup> ومنهم من جعله انسل

وأعم من ذلك قال : هو اسم جامع لكل ما

عرف من طاعة الله والتقرب إليه ، والإحسان

إلى الناس بكل ما تدب إليه الشرع . ونهى عنه

من المحسنات والمقبحات ، وهو من الصفات

القائفة أي أمر معروف بين الناس إذ رأوه لا

يتكروا .<sup>(٤)</sup> والمعروف بالصف (العذل) وحسن

الصحة مع الأهل وغيرهم من الناس<sup>(٥)</sup> وقال

ابن الجوزي في التفسير : المعروف هو ما يعرف

كل عاقل صوابه . وقيل : المعروف ما لا ضاعة

الله .<sup>(٦)</sup>

أقسام المعروف :

ينقسم المعروف إلى ثلاثة أقسام :

(١) : معاني القيد ٢/ ٣٩ . طبع المحط ٣/ ١٠ ، ١١ .

(٢) : الرزاع عن اقوال الكبار ١/ ١٦٨ .

(٣) : حاشية الصاوي على إجماع ١/ ١٦٦ ، أحكام لمران

لنصوص ٣/ ٣٧٢ . مبارك الأزهري في شرح مشرق

الأنوار ١/ ٢٩ .

(٤) : غداة أبيات الشرح منظومة الآداب ١/ ١٨٠ ، جامع

البيان في تفسير القرآن ١/ ١٥٤ ، النهاية في غريب الحديث

والأثر ٣/ ١٦٠ ، مائة عرب ، فبحر المحيط ٣/ ٢١ ، معاني

الفرق ٢١ .

(٥) : زاد المسيري في علم التفسير ١/ ٢٥٥ .



وكثرة العدد وزيادته ، فهل للمحسب أن يأمرهم بإقامتها اعتبارا بهذا المعنى أم لا ؟

أجدهما : وهو قول أبي سعيد الاصطخري أنه يجوز له أن يأمرهم بإقامتها اعتبارا بالمصلحة لثلاث ينشأ الصغير على تركها ، فيظن أنها تسقط مع زيادة العدد كما تسقط بقصده .

الوجه الثاني : أنه لا يتعرض لأمرهم بها ، لأنه ليس له حل الناس على اعتقاده ، ولا يقودهم إلى مذهبه ، ولا أن يأخذهم في الدين برأيه مع تسويغ الاجتهاد فيه ، وأنهم يعتقدون أن نقصان العدد يمنع من أجزاء الجمعة .

المثال الثاني : صلاة العبد وهل يكون الأمر بها من الحقوق اللازمة ، أو من الحقوق اجترئة ؟ على وجهين . من قال إنها مستونة قال : يندب الأمر بها ، ومن قال إنها من فروض الكفاية قال : الأمر بها يكون حتما .

المثال الثالث : صلاة الجماعة :

صلاة الجماعة في المساجد وإقامة الأذان فيها للصلوات من شعائر الإسلام ، وعلامات معتداته التي فرق بها رسول الله ﷺ بين دار الإسلام ودار الشرك ، فإذا اجتمع أهل علة أو بلد على تعطيل الجماعة في مساجدهم ، وترك الأذان في أوقات صلواتهم ، كان المحسب عندهم إلى أمرهم بالأذان والجماعة في الصلوات ، وهل ذلك واجب عليه

القسم الأول : المتعلق بحقوق الله تعالى وهو ضريان :

٢٤ - أحدهما : ما يلزم الأمر به في الجماعة دون الانفراد وله أمثلة :

المثال الأول : صلاة الجمعة ويلزم في وطن مسكون ، فإن كانوا عددا قد اتفق على اعتقاد الجمعة بهم كالأربعين فما زاد ، فواجب أن يأخذهم المحسب بإقامتها ، ويأمرهم بفعلها ويؤدب على الإخلال بها ، وإن كانوا عددا قد اختلف في اعتقاد الجمعة بهم فله فيهم أربعة أحوال :

أحدها : أن يتفق رأي المحسب ورأي القوم على اعتقاد الجمعة بذلك العدد ، فواجب عليه أن يأمرهم بإقامتها ، وعندهم أن يسأروا إلى أمره بها ، ويكون في تأديبهم على تركها ألين منه في تأديبهم على ترك ما اعتقد الإجماع عليه . الحالة الثانية : أن يتفق رأيه ورأي القوم على أن الجمعة لا تنعقد بهم ، فلا يجوز أن يأمرهم بإقامتها وهو ياتني عنها لو أقبمت الحق .

الحالة الثالثة : أن يرى القوم اعتقاد الجمعة بهم ولا يراه المحسب ، فلا يجوز له أن يعارضهم فيها ، ولا يأمر بإقامتها ، لأنه لا يراه ، ولا يجوز أن يتأمرهم عنها ويمنعهم مما يرونه فرضا عليهم .

الحالة الرابعة : أن يرى المحسب اعتقاد الجمعة بهم ولا يراه القوم ، فهذا مما في استمرار تركه تعطيل الجمعة مع تطاول الزمان ويعد



فيذكر بها ويأمر بفعلها، ويراعي جوابه عنها، فإن قال: تركتها لسيال، حقه على فعلها بعد ذكره ولم يؤد به، وإن تركها لتسوان أدبه وجرا وأخذها ففعلها جبرا، ولا اعتراض على من أخرها والوقت باقٍ لاختلاف الفقهاء في فضل التأخير بالنسبة لبعض الصلوات، ولكن لو استغنى أهل بلد أو محلة عن تأخير صلاة الجاهات إلى آخر وقتها، والمحتسب يرى فضل تعجيلها فهل له أن يأمرهم بالتعجيل أو لا؟

من رأى أنه يأمرهم بذلك راعى أن اعتياد تأخيرها وإطباقي جميع الناس عليه مفضل إلى أن الصغير ينشأ وهو يعتقد أن هذا هو الوقت دون ما قبله، ولو عجلها بعضهم ترك المحتسب من آخرها منهم وما يراه من التأخير.

فأما الأذان والفنون في الصلوات إذا خالف فيه رأي المحتسب، فلا اعتراض له فيه بأمر ولا نهي، وإن كان يرى خلافه، إذا كان ما يفضل مسوغا في الاجتهاد، وكذلك الطهارة إذا فعلها على وجه سائق بخالف فيه رأي المحتسب من إزالة النجاسة بالماءات، والوضوء بهاء تعبر بالمذرورات الطهرات، أو الاكتفاء على مسح أفضل الرأس، والعفو عن قدر الدرهم من النجاسة، فلا اعتراض له في شيء من ذلك بأمر ولا نهي.

يأثم بتركه، أو مشحب له بشاب على فعله، على وجهين من اختلاف الفقهاء في اتفاق أهل بلد على ترك الأذان والجماعة. وهل يلزم السلطان محاربتهم عليه أم لا؟

فأما من ترك صلاة الجماعة من أجل الناس أو ترك الأذان والإقامة للصلاة، فلا اعتراض للمحتسب عليه إذا لم يجعله عادة وإلضا، لأنها من التذنب الذي يسقط بالأعذار، إلا أن يقرن به استرابة، أو يجعله إلفا وعادة ويخاف تعدي ذلك إلى غيره في الاقتداء به، غيراعي حكم المصلحة به في زجره عما استهان به من سنن عبادته، ويكون وعده على ترك الجماعة معتبرا بشواهد حاله، كالذي روي عن النبي ﷺ أنه قال: «لقد هممت أن أمر نيتي أن يستعدوا إلى بحرزم من حطب، ثم أمر رجلا يصلى بالناس ثم تحرق بيوت على من فيها» (١).

انضرب الثاني: ما يأمر به آحاد الناس وأفرادهم كتأخير الصلاة حتى يخرج وقتها،

(١) حديث: «لقد هممت أن أمر نيتي أن يستعدوا إلى بحرزم من حطب، ثم أمر رجلا يصلى بالناس، ثم تحرق بيوت على من فيها». أخرجه مسلم (٤٥٦/٩ - ط الحلي) من حديث أبي هريرة. وفي لفظ «لقد هممت أن أمر رجلا بالصلاة فقام، ثم أمر رجلا فيصلي بالناس، ثم أطلقني مني رجلا معهم حزم من حطب، إلى قوم لا يشهدون للصلاة فحرق عليهم بيوتهم بالنار».



والجوامع ، وأما المساجد المختصرة فلا يشأذنون فيها .

وعلى المحتسب أن يأخذهم ببناء ما هدموه وليس له أن يأخذهم بإتمام ما استأنفوه . فإما إذا كف ذوو المكنة عن بناء ما استهدم وعمرارة ما استمر ، فإن كان المقام في البلد تمكن وكان الشرب ، وإن سد أو قل مقنعا تركهم وإياه ، وإن تعذر المقام فيه لتعطل شربه واندحاض سورره نظرا ، فإن كان البلد تخرا بصر يدار الإسلام تعطيله لم يجز لولي الأمر أن يفسح في الانتفال عنه ، وكان حكمه حكم التوازل إذا حدثت في قيام كافة قوى المكنة به ، وكان تأثير المحتسب في مثل هذا إعلام السلطان ورغب أهل المكنة في عمله ، وإن لم يكن البلد تخرا مضرا يدار الإسلام كان أمره ليسر وحكمه اخف ، ولم يكن للمحتسب أن يأخذ أهله جبرا بممارته ، لأن السلطان أحق أن يقوم بممارته ، وإن أعوزه انال فيقول لهم المحتسب مادام عجز السلطان عنه : أنتم غير وون بين الانتفال عنه أو التزام ما يصرف في مصالحه التي يمكن معها دوام مستطانه . فإن أجابوا إلى التزام ذلك كلف جماعتهم ما تسمح به نفوسهم من غير إجبار ويقول : ليخرج كل واحد منكم ما يسهل عليه وتطيب به نفسه ، ومن أعوزه المال أعان بالعمل حتى إذا اجتمعت كفاية المصلحة أو تعين اجتماعها بضيان كل واحد من أهل المكنة

القسم الثاني متعلق بحقوق الأديين :  
٢٥ - المعروف المتعلق بحقوق الأديين  
ضريان : عام وخاص .

فأما العام فكان ليلة إذا تعطل شربه ، أو استهدم سورره ، أو كان يطرقه بنو السبيل من ذوي الحاجات فكفوا عن معونتهم ، نظرا للمحتسب ذلك كنه على حسب ما يجب ، لأن هذا حق مصروف إلى سهم المصالح وهو في بيت المال ، فإن كان في بيت المال مال لم يتوجه عليهم فيه ضرر أمر بإصلاح شربهم ، وبناء سورهم وبمعونة بني السبيل في الاجتياز بهم . لأنها حقوق قلزم بيت المال دونهم ، وكذلك لو استهدمت مساجدهم وجوامعهم ، فأما إذا أعوز بيت المال كان الأمر ببناء سورهم ، وإصلاح شربهم ، وعمرارة مساجدهم وجوامعهم ، ومراعاة بني السبيل فيهم متوجها إلى كافة ذوي المكنة منهم ، ولا يتعين أحدهم في الأمر به ، فإن شرع ذوو المكنة في عمله وفي مراعاة بني السبيل ، ويلتزموا القيام به ، سقط عن المحتسب حق الأمر به ، ولا يلزمهم الاستئذان في مراعاة بني السبيل ، ولا في بناء ما كان مهدوما ، ولكن لو أرادوا هدم ما يريذون بناءه من المستمر والمشهدم لم يكن لهم الإقدام على هدمه إلا باستئذان ولي الأمر دون المحتسب ، فإذا لم في هدمه بعد تضمينهم القيام بممارته ، هذا في السرور



قدرا طلب به نساء، شرع المحجب حيثئذ في عمل المصنعة، وأخذ كل واحد من الجماعة بما التزم به، وإن عمت هذه المصنعة لم يكن للمحجب أن يتقدم بالقيام بها حتى يستأذن السلطان فيها، لئلا يصير بالقرء مغناة عليه، إذ ليست هذه المصلحة من معهود حبيته، وإن قلت وشئ استئذان السلطان فيها أو خوف زيادة الضرر بعد استئذانه جاز شرعه فيها من غير استئذان.

ولما اختلف فكالحقوق إذا مطلقت، والتديون إذا أخرت، فللمحجب أن يأمر بالخرج منها مع المكنة إذا استدعاه أصحاب الحقوق، وليس له أن يجلس عليها، لأن الحبس حكم وليس أن يلازم عليها، لأن تصاحب الحق أن يلازم وليس له الأخذ بنفقات الأقارب لافتقار ذلك إلى اجتهاد شرعي، فيمن يجب له وعليه، إلا أن يكون الحاكم قد فرضها فيجوز أن يأخذ مآذنها، وكذلك كفالة من يجب كفالته من الضعفاء لا اعتراض له فيها حتى يحكم بها الحاكم، ويجوز حيثئذ للمحجب أن يأمر بالقيام بها على الشروط المستحقة فيها. فما قبل الوصايا والودائع فليس له أن يأمر بها، أعيان الناس وأحاديثهم، ويجوز أن يأمر بها على العموم حشا على التعاون بالنبر والتقوى، ثم على هذا المثال تكون لأموره بالمعروف في حقوق الأديين.

٢٦ - القسم الثالث: ما كان مشتركاً بين حقوق الله تعالى وحقوق الأديين كأخذ الأولياء بالكناس الأديني من أكفائهم إذا طلبوا، وإلزام النساء أحكام العدد إذا قورفن، وله تأديب من خالف في العدة من النساء، وليس له تأديب من امتنع من الأولياء، ومن نفى ولداً قد ثبت فراشه أمه وحقوق نبيه أخذه بأحكام الآباء أو عززه على النفي أدياً، وأخذ أرباب البهائم بعطفها إذا قصرُوا فيها، والألا يستعملوها غنياً لا تطبق، ومن أخذ لقطاً فقصر في كفالته أمره أن يقوم بحقوق المضاطة من التزام كفالته أو تسليمه إلى من يلتزمها ويقوم بها، وكذلك واجد الضوال إذا قصر فيها أخذه بعقل ذلك من القيام بها أو تسليمها إلى من يقوم بها، ويكون ضماناً للضالة بالتفصيل ولا يكون به ضماناً للقط، وإذا سلم الضالة إلى غيره ضمنها ولا يضمن اللقيط بالتسليم إلى غيره، ثم على نظائر هذا المثال يكون أموره بالمعروف في الحقوق المشتركة.<sup>(١)</sup>

(١) الأحكام السلطانية للملوك ٢٤٣ - ٢٤٧، فقه السني تاليف طهوف شيخ المصنف المصري الحنفى ورقة ١١٤، ١١٥، وعط دار الكتب المصرية رقم ١٧٢٦ فقه حنفى ألفه سنة ٨٧٨ هـ نظراً لطلبه نيل كشف الظنون ٥١٣/٤، الأحكام السلطانية لأبي يعنى ٣٨٧، ٢٩١: مسائل المصرية ١٢، ٢٧، غرائب القرآن وغرائب القرآن ٢٤، ٢٨، ٢٩، الفروق للمصنف ١٤٢، ١٤٣، في الفروق الشافى والمصنفين.



معنى المنكر والمراد منه :

يساوي المحرم ، ويسمى أيضا معصية وذنباً<sup>(١)</sup> والفرق بين المكروه والمحظور ، أن الشئ من المنكر المكروه مستحب ، والمكروه عليه مكروه ، وليس بحرام . وإذا لم ينعاه الفرائض أنه مكروه وجب ذكره له ، فإن المكراهة حكما في الشرع يجب تليفه إلى من لا يعرفه . أن المحظور فائتي عنه واجب والمكروه عليه محظور إذا تحقق شرطه ، وبهذا اشترط صاحب الفواكه الدواني أن يكون المنكر مجمعا على تحريمه ، أو يكون مذكور عدم التحريم فيه صعبا<sup>(٢)</sup> .

شروط المنكر :

٢٨ - يشترط في المنكر المطلوب تمييزه ما يلي  
الشرط الأول : أن يكون منكر بمعنى أن يكون محظور في الشرع ، وقال الغزالي : المنكر أعمد من المنصبة ، إذ من رأى صبيا أو مجنونا يشرب الخمر فعليه أن يريق خمره ويمنعه ، وكذا إن رأى مجنونا يربي بمحسنة أو بهيمة فعليه أن يمنع منه ، وهذا لا يسمى معصية في حق المجنون ، إذ معصية لا عاصي بها محال ، ولهذا قال صاحب الفروق والمصاحف : لا يشترط في الأمور بالمعروف والنهي عن المنكر أن يكون المأمور والنهي عاصيين ، بل يشترط فيه أن يكون أحدهما مألوبا لا مندورا<sup>(٣)</sup> .

٢٧ - المنكر ضد المعروف وقد اختلفت عبارات العلماء في تحديد معناه عموما وخصوصا ، فمنهم من قصره على الكفر<sup>(١)</sup> ومنهم من جعله شاملا لحرمان الشرع<sup>(٢)</sup> ومنهم من استعمله في كل ما نهى عنه الشرع<sup>(٣)</sup> واستعمله آخرون في كل ما عرف بالعقل والشرع فمعه<sup>(٤)</sup> وقال غيرهم هو أشمل من كل ما تقدم ، هو ما تنكره النفوس النسيئة وتأذي به بما حرمه الشرع ونافقه المصنع ونعاطفه استكباره وقبح عابه القبيح استظهاره في عمل الملا<sup>(٥)</sup> لقوله **يحيى** : **والبر حسن الخلق والإثم ما حاك في صدرك وكرهت أن يطلع عليه الناس**<sup>(٦)</sup> .

والمنكر منه ما هو مكروه ، ومنه ما هو محظور وهو المصنع عا : الحسية بكرهه التحريم وهو المراد من المكروه عا : إطلاعهم ، وعند غيرهم

١ - وصاحب الفروق جعله ١٥٧ ، ١٥٨ ، نهاية الأرب ٢٩٦/٢ - ٣٠٢ .

٢١ - البحر المحيط ٣/ ٢٠ ، ٢١ .

٢٢ - الخواص من الآثار ، الكفاية ١٢٨/٢ .

٢٣ - البحر المحيط ٣/ ٣١ ، أحكام القرآن للمصنف ٣٢٢/٢ .

٢٤ - لباب التأويل في معاني التنزيل ١/ ٣٩٩ ، معالم نعمة ٢١ .

٢٥ - المعرقات في حرب لمعان مادة فكم ، الهادي في حرب

الحدوث والآثر ١٥/ ١٥ مادة ذكر ، لحة الناظر وغنية الأفكار

٢٦ - غداة الآيات ١/ ١٨٩ ، الآداب الشرعية ١/ ١٧٤ .

٢٧ - الحاشية للتقريب ٧/ ٣٢ .

٢٨ - حديث : **والبر حسن الخلق ، والإثم ما حاك في صدرك** .

وكرهت أن يطلع عليه الناس . أخرجه مسلم مرفوعا

٢٩ - ١٩٦٠ - ط المجلس : من حديث الترمذي في مسند .

(١) - الحاشية للسادة التقريب ٧/ ٥٢ ، ٥٣ ، الأحكام في أصول

الأحكام للأندلسي ١/ ٨٩ ، الفواكه الدواني ٢/ ٢٩٤

(٢) - إحياء علوم الدين ٢/ ٢٨٩ ، شرح المسمى بحاشية السادة

التقريب ٧/ ٥٢ ، ٥٣ ، الفواكه الدواني ٢/ ٢٩٤



ولا يقتصر الإنكار على الكبيرة، بل يجب  
النهي عن القصائر أيضا.<sup>(١)</sup>

### الشرط الثاني :

٢٩ - أن يكون النكر موجودا في الحال بأن يكون  
الفاعل مستمرا على فعل النكر، فإن علم من  
حالته ترك الاستمرار عنى الفعل لم يجر إنكاره  
وقع على الفعل، وهو احتراز عن الحبس على  
من فرغ من شرب الخمر، واحتراز عما سيوجد،  
كمن يعلم بقرينة الحال أنه عازم على الشرب في  
ليلة فلا حبس عليه إلا باليعظ، وإن أنكر عزمه  
عليه لم يجر وعظه أيضا، فإن فيه إساءة ظن  
بالسلم، وربما صدق في قوله، وربما لا يقدم  
على ما عزم عليه لعائق، واستثنى من ذلك  
حالتان :<sup>(٢)</sup>

أحالة الأولى : الإصرار على فعل الحرام  
من غير إحداث توبة فهذا يجب الإنكار عليه  
وفي رده إلى ولي الأمر خلاف مبني على وجوب  
السنة واستحبابه وعلى سقوط الذنب بالتوبة  
وعدمه، أما على وجوب السر واستحبابه فإن  
للعلماء أقوالا بل نوجها في الآتي :

ذهب الأصناف إلى أن الشاهد في حرق الله  
(أسات الحدود) غير يوزن حسبتين، بل أن

واجبة الدمع والأخر تاركها المصلحة واجبة  
التحصيل، وساق حجة أمثلة للنكر الذي يجب  
تغييره عن يملك ذلك.

أحدها : أمر الخامل بمعروف لا يعرف  
وحبسه، وبه عن منكر لا يعرف تحريمه كنهى  
الأنبياء عليهم السلام لهم أن يبعثهم.  
الثاني : قتال البغاة مع أنه لا إثم عليهم في  
بغيتهم لأقوامهم.

الثالث : ضرب الصبيان على الإيصة  
لغواحي ترك الصلاة والحجاب وغير ذلك من  
صالح.

الرابع : قتل الصبيان ونجائهن إذا صلوا  
على النداء والأضلاع ولم يمكن دفعهم إلا  
بقتلهم.

الخامس : إذا قتل وتبلا في انقصاص ثم  
عفا ولم يعف النوكيل أو أخيه فاسق بالمعفو فلم  
يصدق له وزاد الانقصاص، فلمعاسق كذا يدهمه  
بالقتل إذا لم يمكن دفعه إلا به دفعا لمفسدة القتل  
من غير حق.

السادس : ضرب نهائم في التعليم والرياضة  
دفعاً لمفسدة الشراس والجراح، وكذلك ضربها  
حلا على الإسراع لس المصلحة إنب على النكر  
وانفر والقتال.<sup>(٣)</sup>

(١) الإحياء ٢/ ١٤٤

(٢) الأدب الشرعية ١/ ٢٩٢، غداة الألبان شرح منظومة

الأدب ١/ ٢٢٢

(٣) فروع الأحكام في معاني الأتم ١/ ١٢٩، ١٢٢، الفروع

١٥٦، ١٥٧



حيث أنه فيكون ترك الرفع واجبا<sup>(١)</sup>  
وذكر المزمين عبد السلام تفصيلا لحاصله  
أن الزواجر نوعان :

أحدهما : ما هو زاجر عن الإصرار على ذنب  
حاضر، أو مفسدة ملاصقة لا يتم على فاعلها  
وهو ما قصد به دفع المفسدة الموجودة ويسقط  
بإندفاعها.

٣٠ - النوع الثاني : ما يقع زاجرا عن مثل ذنب  
ماض منصرف أو عن مثل مفسدة ماضية منصرفه  
ولا يسقط إلا بالاستيقظ وهو ضربان :

أحدهما : ما يجب إعلام مستحقه ليبرأ منه أو  
يشعوبه ، وذلك كالتقصاص في الخسوس  
والأطراف وكحد لحدف ، فإنه يلزم من وجب  
عليه أن يعرف مستحقه ليستره أو يعفو عنه .

الضرب الثاني : ما الأولي بالنسب إليه  
ستره كحد الزنى والخمر والسرقة . ثم قال : وأما  
الشهود على هذه الحرام ، فإن تعلق بها حقوق  
العباد لزمهم أن يشهدوا بها وأن يعرفوا بها أربابها  
وإن كانت زواجرها حقا محضا لله فإن كانت  
المصلحة في إقامة الشهادة بها ، فشهدوا بها مثل  
أن يظلموا عن إنسان على تكرار الزنى والسرقة  
والإدمان على شرب الخمر وإتيان الذكور  
فالأولى أن يشهدوا عليه دعما لهذه المفسد ، وإن

يشهد حبة لله تعالى وبين أن يستر لأن كل  
واحد منها أمر مندوب إليه . قال الله تبارك  
وتعالى : ﴿وَأَقْبِمُوا الشَّهَادَةَ﴾<sup>(٢)</sup>

وقال عليه الصلاة والسلام : ومن ستر على  
مسلم ستر الله في الدنيا والآخرة<sup>(٣)</sup> وقد نذبه  
الشرع إلى كل واحد منها إن شاء . اختار جهة  
الحسنة فاقامها لله تعالى ، وإن شاء اختار جهة  
الستر فيستر على أخيه المسلم ، والستر أولى .  
وإن في حقوق الله تعالى من غير أسباب الحدود  
نحو طلاق واعتاق وظهار وإبلاء ونحوها من  
أسباب الحرامات تلزم إقامة الشهادة حبة لله  
تبارك وتعالى عند الحاجة إلى إقامتها من غير  
طلب من أحد من العباد .<sup>(٤)</sup> وقال المالكية :  
يجب المبادأة لأداء الشهادة في حق الله إن  
استدام فيه التحريم كالتعلق والطلاق والرضاع  
والوقف ، وإن كان التحريم يتقضي بالتفراق من  
متعلقه كالزنى وشرب الخمر كان غبرا في الرفع  
وعدمه ، والذكر أولى لما فيه من معنى السر  
المطلوب في عبر النجاة بالفسق . وفي المواق إن  
ستر الإنسان على نفسه وعلى غيره واجب

(١) سورة الطلاق ٢

(٢) حديث : من ستر على مسلم ستر الله في الدنيا والآخرة . أخرجه مسلم (١/٢٠٧٤) ، الطحاوي من حديث أبي هريرة .

(٣) بدائع الصنائع ١/٩٠ - ١٠٠ ، شرح حرر الأحكام ٢٧٢ ، ٣٧٢/٩

(٤) الشرح الصغير ١/٢١٩ ، حفة المناظر وغنية الذاهر ٢٦ .



٣١ - الحسبة الثانية المشتتة من اشتراط وجود السكر في الحال :

الإنكار على أرباب المذاهب الفسدة والبيع الفسلة .

قال إمام الحرمين في تفصيل ما إلى (أئمة والولاء) : فلما نظره في الدين فيقسم إلى : النظر في أصل الدين ، وإلى النظر في فروعه ، فلما القول في أصل الدين فيقسم إلى حفظ الدين بأقصى السوسع على المؤمنين ودفع شبهات الكافرين ، وإلى دعاء الجاهدين والكافرين إلى التزام الحق المبين .<sup>(١)</sup>

قال الشاطبي : من أظهو بدعته ودعا إليها فحكمه حكم سائر من تظاهر بمحصة صغيرة أو كبيرة أودع إليها ، يؤدب ، أو يزجر ، أو يقتل ، إن امتنع من فعل واجب أو ترك محرم .<sup>(٢)</sup>

ومرى الإمام الغزالي أن اتبع كلها ينبغي أن تحسم أبوابها وتذكر على المتدعين بدعهم وإن اعتقدوا أنها الحق .<sup>(٣)</sup>

ويرى من القيم وجوب إنلاف الكتب المشتتة على البدعة ، وأنها أولى بذلك من إنلاف آية الحمر وآلات اللهو والمعازف ، وذلك الحسبة على أصل الأضواء وإن ادع أنهم من

كانت الصلحة في السر عليه مثل زلة من هذه الزلات تقع بدرة من ذوى الهيئات ثم يلقع عنها وينوب منها فالأولى أن لا يشهدوا<sup>(٤)</sup> لقوله **يحيى** **له** : وباهر آل لو سترته بردائك كان خيرا لك<sup>(٥)</sup>

وحديث : « وأقبلوا ذوى الهيئات عثراتهم »<sup>(٦)</sup> وحديث : ومن ستر على مسلم ستره الله في الدنيا والآخرة<sup>(٧)</sup>

وفال ابن مفلح من الحساسة : عدم الإنكار والتبليغ على الذنب الماضي مبني على سقوط الذنب بالتوبة ، فإن اعتقد الشاهد سقوطه لم يرفعه ولا دفعه

ولما إذا كان مصرا على المحرم لم ينب ، فهذا يجب إنكار فعله الماضي وإنكار إصراره .<sup>(٨)</sup>

(١) قواعد الأحكام في مصالح الأنام ١/ ١٨٦ - ١٩٠

(٢) حديث « يا هزاع لو سترته بردائك كان جمع الله أرحمه عليك في الموطأ ٢/ ٢٨١ ، ط الخليل ومرسل ، ووصله أبو داود ٤١/ ٥٤١ - تحقيق عزت حيد دحلان من حديث هزل ، وفيه مقدار وله طريق آخر عند أبي داود كذلك بقوى به .

(٣) حديث : « أقبلوا ذوى المعتات متزايهم » أخرجه أبو داود ٤١/ ٥٤١ - تحقيق عزت حيد دحلان من حديث هاشم وسجدة المازني في النص ٢/ ٧٤ - ط المكتبة التجارية

(٤) حديث : « من ستر عن مسلم ستره الله في الدنيا والآخرة » سبق تحريقه (٢٩)

(٥) لأباب الفرسية ١٩٨ - ٢١٩ ، ٢٩٢ ، المص لاين قدامة ١٩/ ١٩٨ - ١٩٩ - ٢١٥/ ٢١٦ ، فقه الألبان ١/ ١٠٧

(١) غيث الأمم في التيات العلم ١٣٣ - ١٣٧

(٢) الموافات ١/ ٢٨٥

(٣) الإنجاء ٢/ ٤١٧



الحسبة على كل المنكرات<sup>(١)</sup>

الشرط الثالث أن يكون المنكر ظاهراً  
للمحسب بغير تحجب .

٣٢ - التجسس معناه طلب الإشارات المعروفة<sup>(٢)</sup>  
فالإشارة المعروفة إن حصلت وأورثت المعرفة جاز  
العمل بمقتضاها ، أما طلبها فلا رخصة فيه ،  
والحكمة من وراء ذلك أنها أمرت أن تجري  
أحكام الناس على الظواهر من غير استكشاف  
عن الأمور الباطنة<sup>(٣)</sup> قال عمر رضي الله عنه :  
إن أناس كانوا يؤخذون بالوحي في عهد رسول  
الله - ﷺ - وإن الوحي قد انقطع وإنما نأخذكم  
الآن بما ظهر لنا من أمهاتكم ، فمن أظهر لنا  
خيراً أمناه وقربه وليس إلينا من سريره شيء ،  
الله يحاسب سريره ، ومن أظهر لنا سوءاً لم تأمسه  
ولم نصده وإن كان إن سريره حسنة<sup>(٤)</sup> .

وقال الغزالي في قوله تعالى : ﴿ولا  
تجسسوا﴾ خفوا ما ظهر ، ولا تبصروا عورت  
المسلمين ، أي لا يبحث أحدكم عن عيب أخيه  
حتى يطلع عليه بعد أن متره الله<sup>(٥)</sup> فليس

للمحسب أن يتجسس ولا أن يبحث أو يقتحم  
على أناس دورهم بظن في فيها منكر ، لأن  
ذلك من قبيل التجسس المنهي عنه<sup>(٦)</sup> وفي  
حكمه من ابتعد عن الأنظار<sup>(٧)</sup> واستقر في موضع  
لا يعلم به غالباً غير من حضره ويكنمه ولا  
يحدث به<sup>(٨)</sup> .

والناس ضربان :

أحدهما : مستور لأيمه راف بشي من  
الخاصي ، فإذا وقعت منه حقوة أزيلت فإنه لا  
يجوز كشفها ومتكها ولا التحدث بها ، لأن ذلك  
غيبه ، وفي ذلك قال الله تعالى : ﴿إن الذين  
يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين أموا لهم  
عذاب أليم في الدنيا والآخرة﴾<sup>(٩)</sup> والمراد إشاعة  
الفاحشة على المؤمن المستتر فيما وقع منه أو اتهم  
به وهو يرى منه .

والثاني : من كان مشهوراً بالخاصي معلناً بها  
ولا يبالى بها ارتكب منها ولا يبالى قبل له ، فهذا هو  
انفاجير العلن وليس له عيب ، ومثل هذا فلا بأس  
بالبحث عن أمره تنقاه عليه الحدود<sup>(١٠)</sup> .  
أما تصور الجدران على من علم اجتنابهم

(١) المزاهر من اقتراف الكبائر ٢/ ١٦٩ ، نصب الاحياء  
٢٠٢

(٢) الآداب الشرعية ١/ ٢٩٢

(٣) غداة الألباب ١/ ٢٢٩

(٤) سورة التور ١٩

(٥) غداة الألباب ١/ ٢٢٩ ، ٢٦٧ ، المسار المحرب

٣٠٢ ، ٣٠٣

(١) الطرق الحسبة ص ٧٧

(٢) الإحياء ٢/ ١١٥

(٣) الجامع لأحكام القرآن ١٩/ ٣٣٢

(٤) أثر عمر بن الخطاب : أن أناساً كانوا يؤخذون بحجة  
اليخاري (ص ٥/ ٢٥٩ - ط السلفية)

(٥) الجامع لأحكام القرآن ١٦/ ٣٣٣



لأن المنكر ظاهر وليس عليه أن يكشف عن الباطن<sup>(١)</sup>.

الإنكار بقلبة الظن :

الظن نوعان :

٣٣ - نوع مقعوم بهى الشارع عن اتباعه وأن ينهى عليه مالا يجوز تناؤه عليه ، مثل أن يظن برأسه أنه زنى أو سرق أو قطع الطريق أو قتل نفسه أو أخذ مالا أو ثوب عرفها ، فأراد أن يؤاخذ به بذلك من غير حجة شرعية يستند إليها ظنه ، وأراد أن يشهد عليه بذلك بناء على هذا انظرن فهذا هو الإثم لقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ مَعَصِيَ الظَّنِّ لَبُوءٌ ﴾<sup>(٢)</sup> وحديث : « يا أيها الظن فإن للظن أكلب الحديث »<sup>(٣)</sup>.

ونوع محمود أجمع المسلمون على وجوب اتباعه لأن معظم المصالح مبنية على الظنون المضبوطة بالقضايا الشرعية<sup>(٤)</sup> وإن ترك العمل

(١) الأحكام السلطانية ٢٠٢ ، شرح طوسي على مسلم

٢٦ / ٢ ، نصرة الحكام ١٨٦ / ٢ ، ١٨٧ ، الآداب الشرعية

٣١٨ / ١ ، لجنة علماء رعية المذاهب ٢١

(٢) سورة المجرات / ١٢

(٣) حديث : « يا أيها الظن ، إن الظن أكلب الحديث ».

أخرجه مسلم ( ١٨٨٥ / ٤ ) - ط الحلي من حديث أبي هريرة .

(٤) قواعد الأحكام ١٢ / ٢ ، أحكام الفرق لابن العربي

١٤ / ١ - ١٥ ، المجموع لأحكام القرآن ١٦ / ٢٣٢ ، أحكام

القرآن لمصطفى ٢٨٧ / ٥ - ٢٨٩ ، الآداب الشرعية

٣١٧ / ١

على منكر فقد أنكره الأئمة وهو داخل في التجسس النهي عنه<sup>(١)</sup> وتحقق الإظهار في حالة ما إذا أتى معصية بحيث يراه الناس في ذهابهم وإيابهم ، أو يعلم بها عن طريق الحواس الظاهرة بحيث لا تخفى على من كان خارج الدار ، وما ظهرت دلالة فهو غير مستور بل هو مكشوف .

فإن الماوردي : ليس للمحتسب أن يبحث عما لم يظهر من المحرمات ، فإن غلب على الظن استمرار قوم بها لأملرة وأثار ظهرت فذلك ضربان :

أحدهما : أن يكون ذلك في انتهاك حرمة بقوت استراحتها ، مثل أن يخبره من يتق بصطفه أن رجلا خلا برجل ليقتله ، أو يماراة فيزني بها ، فيجوز له في مثل هذه الحال أن يتجسس ويقدم على الكشف والبحث حذرا من فوات مالا يستدرك ، وكذا لو عرف ذلك غير المحتسب من المطوعة جاز لهم الإقدام على الكشف والإنكار .

والضرب الثاني : ما قصر عن هذه الرتبة فلا يجوز التجسس عليه ولا كشف الأستار عنه ، فإن سمع أصوات الملاهي المنكرة من دار كان له أن ينكر ذلك من خارج الدار وليس له أن يدخلها ،

(١) الآداب الشرعية ٣١٨ / ١ ، ٣١٩



الذي عنه بل هو من صميم عمله الذي ينبغي أن لا يشغله عنه شغل كما سبق في بحث آداب الحسب.<sup>(١)</sup>

الشرط الرابع : أن يكون المذكر معلوما بغير اجتهاد، فكل ما هو على للاجتهاد فلا حسبة فيه<sup>(٢)</sup> وعبر صاحب الفوائد الدراني عن هذا لشرط بشروطه : أن يكون المذكر مجمعا على تحريمه، أو يكون مدرك عدم انتحريم فيه صريحا<sup>(٣)</sup> وبيان ذلك :

أن الأحكام الشرعية على ضربين : أحدهما : ما كان من الواجبات المأخوذة كالصلاة والصيام والزكاة والحج ، أو من المحرمات المشهورة كالزنى ، والفحش ، والسرقة ، وشرب الخمر ، وقطع الطريق ، والغصب ، والربا ، وما أشبه ذلك فكل مسلم يعلم بها ولا يختص الاحتساب بفريق دون فريق .

والثاني : ما كان في دقائق الأفعال والأقوال مما لا يقف على العلم به سوى العلماء ، مثل فروع العبادات والمعاملات والمناكحات وغير ذلك من الأحكام ، وهذا الضرب على نوعين : أحدهما : ما أجمع عليه أهل العلم وهذا

هذا النوع يؤدي إلى تعطيل مصالح كثيرة غالبية خوفا من وقوع عقاصد قليلة نادرة وذلك على خلاف حكمة الإله الذي شرع الشرائع لأجلها<sup>(٤)</sup> ومن هذا القبيل إنكار المنكر في مثل الحالات الآتية :

الأولى : لو رأى إنسانا يسلب ثياب إنسان لوجب عليه الإنكار عليه بناء على أنظر المستفاد من ظاهريه المألوف .

الثانية : لو رأى رجلا يجر امرأة إلى منزله بزعم أنها زوجته وهي تنكر ذلك ، فإنه يجب الإنكار عليه لأن الأصل عدم ما ادعاه .

الثالثة : لو رأى إنسانا يقتل إنسانا يزعم أنه كافر حربي دخل إلى دار الإسلام بغير أمان وهو يكذب في ذلك ، لوجب عليه الإنكار ، لأن الله خلق عباده حضاة ، والدار دالة على إسلام أهلها لقبلة المسلمين عندها

ففي هذه الحالات وأمثالها يحمل بالظنون فإن أصعب من قام بها فقد أدى ما أوجب الله عليه إذا قصد بذلك وجه الله تعالى ، وإن لم يصب كان معذورا ولا إثم عليه في فعله .<sup>(٥)</sup>

وللمحسب أن يطوف في السوق وأن يتفحص أحوال أهله من غير أن يتجره أحد مخيانتهم<sup>(٦)</sup> ولا يكون هذا من قبيل التجسس

(١) معجم الفرية ٢١٩ ، مائة الرواية في طب الحسبة للشيخ أبي.

(٢) الإجماع ١٢ / ٢١٦٦

(٣) الفوائد الدراني ٢ / ٢٩٤

(٤) قواعد الأحكام ٢ / ٦٠١

(٥) قواعد الأحكام ٢ / ٥٨٦ ، الفروع ١ / ٢٥٧ ، الآداب

الشرعية ١ / ٢١٧

(٦) نصاب الاحتساب ١٥٦ ، ١٥٧ ، ٢ / ٢٠٢ ، ٢٠٣



مقلدا<sup>(١)</sup> وقال الإمام النووي : ولا يكره احتساب ولا غيره على غيره ، وكذلك قالوا ليس للمعتني ولا للقاضي أن يعترض على من حاله إذا لم يخالف نصا أو إجماعا توفيرا حليا . وهذا الحكم منقول عليه عند لائحة الأربعة ، فإن الحكم يفيض إذا خالف الكتاب أو السنة أو الإجماع أو القياس<sup>(٢)</sup> ، وتفصيل ذلك يرجع إليه في مصطلح (نوى وقضاء) .

#### أقسام المنكر :

- ٣٤ - المنكر على ثلاثة أقسام :
- أحدها : ما كان من حقوق الله تعالى .
- والثاني : ما كان من حقوق الأديين .
- والثالث : ما كان مشترك بين الحقين .
- وأما الذي عدا في حقوق الله تعالى فعلى أقسام :
- أحدها : ما يتعلق بالعقائد .
- والثاني : ما يتعلق بالعبادات .
- والثالث : ما يتعلق بالمحظورات .
- والرابع : ما يتعلق بالقلع واللاعوات .

لا خلاف في تعلق الحسبة فيه لأهل العلم وبه يكن للعوام مدخل فيه .

والثاني : ما يخلف فيه أهل العلم مما يتعلق بالاجتهاد ، فكل ما هو محل الاجتهاد فلا حسبة فيه .<sup>(١)</sup>

ولكن هذا القول ليس على إطلاقه بل المراد به الخلاف الذي له دليل ، أما ما لا دليل له فلا يعتد به<sup>(٢)</sup> ، ويقرر هذا الإمام بن القيم بأن الإنكار إما أن يتوجه إلى القول والفنوى ، أو العمل .

أما الأول فإذا كان القول بخلاف سنة أو إجماع ، شائعا رجب إنكاره اعتقادا ، وإن لم يكن كذلك فإن بيان ضعفه ومخالفته للدليل إنكار مثله . وأما العمل فإن كان على خلاف سنة أو إجماع وجب إنكاره بحسب درجات الإنكار ، وكيف يقول فقيه لا ينكار في المسائل المختلفة فيها ، والمفتيها من سائر الطوائف قد صرحوا بنقض حكم الحاكم إذا خالف كتابا أو سنة ، وإن كان قد وافق فيه بعض العلماء . وأما إذا لم يكن في المسألة سنة أو إجماع ولا اجتهاد فيها مسأغ لم تذكر على من عمل بها مجتهدا أو

(١) اعلام المؤمنين ٣/ ٣٠٠ ، الآداب الشرعية ١ ، ١٦٩ ، ١٧١ .  
(٢) شرح النووي على مسلم ٢/ ٢٤ ، الشروخ ٤/ ٤٠ ، ٤١ .  
وهذه الشروخ ٥/ ٨٠ ، الفواكه الدواني ٢/ ٣٩١ ،  
حاشية رد المحتار ٥/ ٢٩٢ ، ٤٠٠ ، ٤٠٢ ، ٦٨٨ ، ليس  
التحرير ٢/ ٣٤ ، كتاب الحقي والمعتق ٢/ ٦٥ ، حاشية  
الموسول شرح لب الأصول ١٤٩ - يصاح المسالك إلى  
مراد الإمام مالك ١٤٩ ، ١٥٠ .

(١) شرح النووي على مسلم ٢/ ٢٢ ، كتاب الفقيه والمعتق  
٢/ ٩٨ ، ٩٧ ، إحياء علوم النفس ٩/ ٤١٥ ، الآداب  
الشرعية ١/ ١٨٩ ، ١٨٧ ، تحفة المتفرغ رغبة الذكر ١ ،  
٧ ، الزواهر ٣/ ١٦٩ .

(٢) حاشية رد المحتار ٥/ ٤٠٣ .



فأما المتعلق بالعقائد فإن الحق فيها هو حجة ما عليه أهل الحديث وأهل السنة والجماعة<sup>(١)</sup> ومن أحسن خصائصهم أنهم يتبعون أم الكتاب ويتروكون المشابه، وأم الكتاب نعم ما هو من الأصول الاعتقادية والعملية<sup>(٢)</sup>.

وأما المتعلق بالعبادات فكألفاصد مخالفة هيئته المشروعة ولتعمد تغيير أوصافها السنوية، مثل أن يقصد الجهر في صلاة الإسراء، والإسراء في صلاة الجهر، أو يزيد في الصلاة أو يـ أذان أذكرا غير مستوية، فالمتحجب إنكارها، وتأديب المعتد فيها، إذا لم يقل بما ارتكبه تمام متبوع.

وأما ما تعلق بالحفظورات فهو أن يسمع الناس من مواقف الربيب رمضان النهمة، فقد قال النبي ﷺ: «دع ما يريك إلى ما لا يريبت»<sup>(٣)</sup> فيضخم الإنكار ولا يعجل بالتأديب قبل الإنكار.

وأما ما تعلق بالنعمات المنكرة كالربا والبيع الفاسدة، وما منع الشرع منه مع

تراخي المتعاقدين به إذا كان متفقا على حظره، فعلى والي حجة إنكاره ونسج منه والرجوع عليه. وأما ما اختلف الفقهاء في حظره وإباحته فلا مدخل له في إنكاره إلا أن يكون بما ضعف اختلاف فيه وكان ذريعة إلى عطل متفق عليه، كرها للنقد، فالخلاف فيه ضعيف، وهو ذريعة إلى ربا الساء المتفق على تحريمه.

ومما هو عمدة نظره المنع من التظريف والتبخر في الكايل والموزين والصنجات، وله الأدب عليه والمعاينة فيه. ويجوز له إذا استرب بسوازين أهل السوف ومكاييلهم أنه يجتبرها ويعبره، ولو كان على ما عاينه من طابع معروف بين العامة لا يتعاملون إلا به كان أحوط وأسلم. فإن فعل ذلك وتعامل قوم بغير ما طبع عليه طابع توجه الإنكار عليهم - إن كان مبغوا - من وجهين.

أحدهما: لحاققه في التعديل عن مضبوحة وإنكاره من الحقوق السلطانية.

والثاني: للتبخر والتظريف وإنكاره من الحقوق الشرعية، فإن كان ما تعاملوا به من غير المطبوع طبعاً من بخر ونقص توجه الإنكار عليهم بحق السلطنة وحدهما لأجل المخالفة.

وإن زور قوم على طابعه كان الزور فيه كالجهرج عمن طابع الدواهم والدنانير، فإن قرن التزوير بحش كان الإنكار عليه والتأديب مستحقاً من وجهين.

(١) حاشية من ههين ٧٠/٤

(٢) المواقف ١٧٧/٤ - ١٧٨

(٣) حديث. «دع ما يريك إلى ما لا يريبت» - أخرجه الترمذي (٦١٨/٤) - ط (أحلي) من حديث الحسن بن حل، وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح».



من توفر عمله وحسنت طريقته، ومنع من قصر  
وأساءه.

وأما من يراعى حاله في الأمانة والخيانة فمثل  
الصائغة والخائنة والقصارين والصبانين، لأنهم  
ربما هربوا بأموال الناس، فيراعى أهل الثقة  
والأمانة منهم ويغرمهم. ويعد من ظهرت  
خيانته.

وأما من يراعى عمله في الجودة والسرعة بما  
يتعلق بفساد العمل وزيادته وإن لم يكن به  
مستعد، وأما في عمل مخصوص اعتاد الصانع  
فيه الفساد والتدليس، فإذا استعدده الخصم  
قابل عليه بالإنكار والزجر. فإن تعلق بذلك غرم  
دويعي حال الغرم، فإن افتقر إلى تقدير أو تقويم  
لم يكن للمحتسب أن ينظر فيه لا حضاره إلى  
اجتهاد حكمي، وكان القاضي بالنظر فيه  
مستق، وإن لم يفتقر إلى تقدير ولا تقويم  
واستحق فيه التسل الذي لا اجتهاد فيه ولا  
تنازع، فله المحتسب أن ينظر فيه بإسرام الغرم  
والتأديب على عمله، لأنه أخذ بالتناصف وزجر  
عن التعدي.

وأما الحسبة في الحقوق المشتركة بين حقوق  
الله وحقوق الأديين:  
فكماليع من الإشراف على منازل الناس،  
ولا يلزم من علا بها أن يسر سطحه وإنما يلزم  
أن لا يشرف على غيره.

وإذا كان في أئمة المساجد السابلة والجوامع

أحدهما: في حق السلطنة من جهة التزوير.  
والثاني: من جهة الشرع في العشر وهو اعظف  
التكزين، وإن سلم التزوير من عشر تغرد  
بالإنكار لحق السلطنة خاصة.  
وأما الحسبة في حقوق الأديين المحضة:

فمنها ما يتعلق بالجيران مثل أن يتعدى رجل  
في حد جاره، أو في حريم لداره، أو في وضع  
أجذاع على جداره، فلا اعتراض للمحتسب  
فيه ما لم يستعده الجار، لأنه حتى يخصه يصح منه  
العفو عنه والمطالبة به، فإن خاصه إلى  
المحتسب نظر فيه ما لم يكن بينهما تنازع وتناكر،  
وأخذ المتعدي بإزالة تعديه، وكان تأديبه عليه  
بحسب شواهد الحال.<sup>(١)</sup>

ومنما ما يتعلق بأرباب المهن والصناعات وهم  
ثلاثة أصناف:

منهم من يراعى عمله في التوفيق والتقصير  
ومنهم من يراعى حاله في الأمانة والخيانة.  
ومنهم من يراعى عمله في الجودة والسرعة.  
فأما من يراعى عمله في التوفيق والتقصير  
فكالطبيب والمعلمين، لأن للطبيب إقداما على  
النفوس بفصي التفسير فيه إلى تلف أو سقم،  
والمعلمين من الفطائل التي ينشأ للصفاء عليها  
ما يكون نقلهم عنه بعد الفكر عسير، فيغرمهم

(١) الأحكام السلطانية نفوذ في ٢٥٤، نفس الاحكام



مأصراً، ويجتهد رأيه فيها ضروريا لا يضر، لأنه من الاجتهاد العربي دون الشرعي.

ولو ابيح الحسبة أن يمنع من نفل الموتى من قبورهم إذ دفنوا في ملك أو مباح إلا من أرض مخصصة ويكون للملك أن يأخذ من دفنه فيها بنقله عنها.

ويمنع من خضاء الأعمى واليهام ويؤدب عليه وإن استحق فيه قود أو دية استوفاه لمستحقه ما لم يكن فيه تنازع وتناكر.

ويمنع من التكسب بالكهانة والمهوى ويؤدب عليه «لأخذ والمطى»<sup>(١)</sup>.

الركن الثالث: المحسب عليه:

٣٥ - المحسب عليه هو المأمور بالعرف والمهي عن التكرار<sup>(٢)</sup> وشرطه أن يكون ملابا لمصلحة واجبة الدفع، أو تاركا لمصلحة واجبة

لخلافه من يطيل انصلاة حتى يعجز لضعفاء ويقطع بها ذور الخلفاء أنكر ذلك، وإن كان في النقص من يحجب الخصوم إذا قصده منع النظر بينهم إذ غاكبوا إليه حتى تقف الأحكام ويتخسر الخصوم فللمحسب الإنكار عليه مع ارتفاع الأعداء، ولا يمنع علو رتبته من إنكار ما قصر فيه.

وإن كان في أرباب المواشي من يستعملها فيها لا تطبق السدوم عليه أنكره المحسب عليهم ومنعهم منه.

وللمحسب أن يمنع أرباب السفن من حمل ما لا تبعه ويخاف منه غرقها، وكذلك يمنعهم من السير عنه اشتداد المرح، وإذا حمل فيها الرجال والنساء حجب بينهم محال، وإذا كان في أهل الأسواق من يختص بمعاملة النساء رعى المحسب سيرته وأمانته فإذا تحقق منه اقواء على معاملتهن.

وإن شئ قوم في طريق ماس مع منه، وإن اتسع له الطريق، ويأخذهم بهدم ما ينوون. ولو كان المبني مسجد، لأن مراض الطريق للسلوك لا للأبنية، ويجتهد المحسب، وإذا وضع الناس الأمتعة وآلات الأبنية في مسالك الشوارع والأسواق ارتفاعا ليلفوه حالا بعد حال مكتوا منه إن لم يتضرره المارة ومنعوا معه إن استغروا به. وهكذا القول في إخراج الأجنحة والأسبغة ومجاري المياه بغير مالا يضر ومنع

(١) الأحكام السلطانية للوردى ٣٤٧ - ٣٥٩، القسمة السلطانية ورقة ١١٥ - ١١٨، الأحكام السلطانية لأبي يعلى ٢٩١ - ٣١٨، نظام الفرية ٣٧ - ٣٧، هروث طفران وروث طفران ٢٨/٩ - ٢٩، الفروق للقراي ١٤٠/١ - ١٤٢، وتصيب طفران ١٤٧/١ - ١٥٨، مائة الأرب ٣٠٢/١ - ٣١٥، التنوير على مسلم ٢٣/١ - الزواجر عن اقتراف الكبائر ١٩٩/٢، وانظر باب الزينة في طلب المحبة للشيرازي، ولأين بسم المحسب لحقة تدظر رفقة الحكم ١٦٤ ومبجدها

(٢) انكره الأكبر في الأسرار المشروفة والهي عن فلك المجد الأول ورقة ٥٧



الخصولي<sup>(١)</sup> وقال الغزالي: وشرطه أن يكون بصفة مضير الفعّل المنزع في حقه منكراً، ولا يشترط كونه مكلفاً، ولا يشترط في المأمور والمهي أن يكونا عاصيين<sup>(٢)</sup> . ولهذا أمثلة تقدمت في معنى المنكر والمراد منه<sup>(٣)</sup> .

#### أولاً - الاحتساب على الصبيان :

٣٦ - صرح ابن حجر أفشني بالوجوب، ونقل عن الأئمة أنه يجب إنكار لصغيرة والكبيرة، بل لو لم يكن الفعل بمعصية لخصم الفاعل، كمنع الصغير وانحنون عن شرب الخمر والزنى<sup>(٤)</sup> .

ورجح ابن مفلح والصادقني الوجوب عند ابن الجوزي، ورجح الحمواقي الاستحباب وقال: يستحب الإنكار على الأولاد الذين دون البلوغ سواء أكانوا ذكورا أم إناثا ناديين لهم وتعليماً<sup>(٥)</sup> .

#### ثانياً - الاحتساب على الوالدين :

٣٧ - أجمع الفقهاء على أن للوالد الاحتساب

(١) قواعد الأحكام في مصالح الأناس، ١٧١، طبعوني

١٥٦/٢، ٢٥٧

(٢) المصدرين السابقين وحاشية رد المحتار ٢٩/٤

(٣) انظر ص ١٨

(٤) الرادع ١٢٩/٢

(٥) الآداب الشرعية ٢٠٩/١، حاشية الألب ١٠٦/١، ٢٠٣

عليها، لأن التصوص الواردة في الأمر والنهي مطلقا تشمل الوالدين وغيرهما، ولأن الأمر والنهي ملذذة في المأمور والمنهي، والآب والأم أحق أن يوصل الولد إليها المنفعة<sup>(١)</sup> ولكن لا يتجاوز مرثيتي التصرف والتعريف، وقد اختلف الفقهاء فيها بجواز ذلك بحيث يؤدي إلى سخطها بأن يكسر مثلاً عوداً، أو يرقق خرّاً، أو يحل الخيوط عن ثيابه المسوجة من الحرير، أو يرد ما يجده في بيئها من ثلث الحرم .

وذهب الغزالي إلى أن للولد فعل ذلك لأن هذه الأفعال لا تتعلق بذات الآب، فصحت لأب في هذه الحالة مشقة حبه لياطل وتحرّام<sup>(٢)</sup> .

وذهب آخرون إلى عدم جواز ذلك وهو مذهب الحنفية ونقله القرافي عن مالك وهو أيضاً مذهب أحمد . قال صاحب نصاب الاحتساب: السنة في أمر الولدين بالمعروف أن يأمرهم به مرة فإن قبالها، وإن كررها سكّت عنها، واشتغل بالشداء والاستفاد لغيرها، فإذا تعالى يكفيه ما يهمله من أمرهما<sup>(٣)</sup> وقال في موضع آخر: يجوز للولد أن يغير المحتسب بمعصية والديه إذا علم الولد أن أبويه لا يمتنعان بمعصيته<sup>(٤)</sup> .

(١) نصاب الاحتساب ٨٩، طبعوني ٣٥٦/٢، إحياء علوم

الدين ١١٩/٣، الآداب الشرعية ٥٠/١

(٢) الإحياء ١٠٦/١

(٣) نصاب الاحتساب ٨٩، ١٠

(٤) نصاب الاحتساب ١٥٧



ويخص ابن حجر في حالة الاضطرار مجاوزة  
الرفق إلى الشدة. (١)

ثالث - احتساب التلميع على الشيخ، والزوجة  
على زوجها، والتابع على المتبوع:

٣٨ - عقد النكاح في الأذكاء باباً في وعظ  
الإنسان من هو أجل منه وقال: اعلم أن هذا  
الباب مما تشأكد العناية به، فيجب على الإنسان  
التصحيح، والوعظ، والأمر بالمعروف والنهي عن  
المنكر لكل صغير وكبير، إذا لم يغلب على ظنه  
ترتب مفسدة على وعظه. (٢)

وأحق الإسام الغزالي الزوجة بالنسبة لزوجها  
بالولد بالنسبة لأبيه.

وقال في باب ما يقوله أتباع للتبوع إذا فعل  
ذلك أو بحدود: اعلم أنه يستحب للتابع إذا رأى  
شيخه وغيره ممن يقتدى به شيئاً في ظاهره مخالفاً  
للمعروف أن يسأله عنه نية الاسترشاد، فإن كان  
فعله تأسياً تداركه، وإن فعله عامداً وهو صحيح  
في نفس الأمر بينه له، وأورد جملة آثار في ذلك.  
وللامام الغزالي تفصيل، فبعد أن قرر كآصل  
عام أن المحسن هو الأستاذ المفيد للعلم من  
حيث الدين، ولا حرمة لعالم لا يعمل بعلمه  
ويعلمه بموجب علمه الذي تعلمه منه. (٣) قال

ونقل القرافي عن مالك أن الوالدین يؤمران  
بالمعروف وينهان عن المنكر ويحفظ لهما في ذلك  
جناح الذل من الرحمة. (٤)

وروي عن أحمد مثل ذلك، وفي رواية حنبل  
إذا رأى أباه على أمر يكرهه يكلمه بغير عنف  
ولا إساءة، ولا يغلظ له في الكلام، وليس الأب  
كأجنبي، وفي رواية يعقوب بن يوسف إذا كان  
أبوه يبيعان الخمر لم يأكل من طعامهما، وخرج  
عنها. (٥)

أما الاحتساب بالتعنيف والضرب والإرهاق  
إلى ترك الباطل، فإن الغزالي يتفق مع غيره في  
المنع منه حيث قال: إن الأمر بالمعروف والنهي  
عن المنكر ورد عاماً، وأما النهي عن إيذاء  
الأيمن فقد ورد خاصة في حقها مما يوجب  
استثناءهما من ذلك العموم، إذ لا خلاف في أن  
الجلاد ليس له أن يقتل أباه في الزنى حداً،  
ولا له أن يأشُر إقامة الحد عليه، بل لا يأشُر  
قتل أبيه الكافر، بل لو قطع عنه لم يلزم  
قصاص، ولم يكن له أن يؤذيه في مقابلته، فإذا  
لم يجوز له إيذاؤه بعقوبة هي حق على جنائيه  
سابقة، فلا يجوز له إيذاؤه بعقوبة هي منع عن  
جنائية مستقبلية متوقعة بل أولى. (٦)

(١) الزوهر عن إقتراف تكبير ١٧١/١

(٢) الأذكار ٢٧٠

(٣) الأذكار ٢٦٦، ٢٧٧، نصاب الاحتساب ١٣٧، ١٣٨.

(٤) إحياء ١/٧-٨

(٥) الفروع ٢/٢٨٦

(٦) الأدب الشرعية ١/٥٠٤

(٧) إحياء ١/٢٠٦



بفسوط الخسبة على الشحلم إذا لم يجد إلا معلية  
و حذا ولا قبرة له على الرحلة إلى غيره، وعلم  
أن المحتسب عليه قادر على أن يمد عليه طريق  
الوصول إليه . تكون العالم مطعما له أو مستمعا  
لقوله . قالصبر على الجهل محذور، والسكوت  
على المنكر محذور، ولا يبعد أن يرجح أحدهما  
ويختلف ذلك بتفاضل الشكر وشدة الحاجة إلى  
لعلم لتعلقه بمهمات الدين .<sup>(١)</sup> ونسأط  
الاحتساب وتركه بجهل . فاحتساب حتى  
يسخطي فيها قلبه . ويزن أحد نحدورين  
بالآخر ويرجع نظر الدين لا موجب المعوى  
والطعي .<sup>(٢)</sup>

رابعا - احتساب الرعية على الأئمة والولاة :

٣٩ - اجمع الفقهاء على وجوب طاعة الأئمة  
والولاة في غير معصية . وعلى تحريمها في  
المعصية<sup>(٣)</sup> ويرى العراقي أن احتساب الرعية من  
الرعية على الأئمة والولاة رتبان : التعريف  
والوعظ ، أم ما تجاوز ذلك فيه تحرك الفتنة  
ويجح الشر ، ويكون ما يتولد منه من التحذور  
أكثر .<sup>(٤)</sup> وزاد ابن الحسوزي : وإن لم يحفظ إلا  
على نفسه فهو جائز عند جمهور الفقهاء .<sup>(٥)</sup>

(١) الإجابة ، ١١٢/٢

(٢) الإجابة ، ١١٤/٢ ، ٥١٢

(٣) شرح البرقي على مسلم ، ١٢٠/٢ - ٢٢١

(٤) إحياء علوم الدين ، مطبعة الاستقامة ، ٢٤٣/٢

(٥) الآداب الشرعية ، ١٩٦/١ ، ١٩٧

خامسا - الاحتساب على أهل الذمة :

٤٠ - أصل الذمة عاهدوا المسلمين على أن  
يجري عليهم حكم الله ورسوله ، إذ هم مقيمون  
في الدار التي يجري فيها حكم الله ورسوله  
بإحلاف أهل الذمة فإنهم صالحوا المسلمين على  
أن يكسروا في دارهم ، ولا تجري عليهم أحكام  
الإسلام . وبإحلاف المسلمين فإن إقامتهم في  
بلاد المسلمين من غير استيطان ها ، ولذلك كان  
لأهل الذمة أحكام تخصهم دون هؤلاء .<sup>(١)</sup>

ومن هذه الأحكام أنهم إن قاموا مع  
المسلمين في مصر واحد فإنه يحسب عليهم في  
كل ما يحسب فيه على المسلمين ، وتكون  
لا يتعرض لهم فيه إلا بظهوره في كل ما اعتقدوا  
حله في دينهم مما لا يرى للمسلمين فيه من المكفر  
وشرب الخمر والتخاذة ، ونكاح نوات المحارم ،  
فلا تعرض لهم فيها التزمنا تركه ، وما أظهره من  
ذلك نعين إنكاره عليهم . ويستعون من إظهارها  
بحرم على المسلمين .<sup>(٢)</sup>

(١) أحكام أهل الذمة ، ١٧٥/٢ ، ١٧٦ ، السر الكبير  
١٥٢٩/٤

(٢) شرح الكبير ، ١٥٣٢/٤ ، الرناج شرح أحكام الجراح  
٣١٢/٢ ، ص ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، خفة الظفر

رعية الذمير ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، الشرح الصغير ، ٣١٥/٢

شراج والإكليل لمختصر خليل على هامش مواد المختل

٣١٥/٢ ، الحرس ، ١٢٨/٢ ، ١٢٩ ، المذهب ، ٣٥٢

١٥٥ ، مدار القربة ، ٣٨ - ٤٥ ، الآداب الشرعية ، ١٢٠/٢

٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢٢٣/٢ ، ٢٢٤/٢ ، ٢٢٥/٢ ، ٢٢٦/٢

شرح البرقي على الشرح ، ١٢٢/٢



المصلحة أمر به، وإذا رجعت المصلحة هي عنه. وكان كل من الأمر والنهي في هذه الحال مشروعا وطاعة مطلوبة، وكان تركها - أو وضع أحدهما موضع الآخر عسائنا وأمرًا محرما مطلوبًا تركه، لأن مغبة ذلك الفساد والله لا يجب الفساد. <sup>(١)</sup>

#### مراتب الاحتساب :

ذكر بعض العلماء في مراتب التغيير ما يمكن إيجازًا فيما يلي :

٤٢ - النوع الأول : التنبه والتذكير وذلك فيمن يعلم أنه يزول فساد ما وقع لصدر ذلك على غرة وجهالة، كما يقع من الجاهل بلسان الفساد في البسوع، ومسالك الربا التي يعلم خفاؤها عنه، وكذلك ما يصدر من عدم القيام بأركان الصلاة وشروط العبادات فينبهون بطريق التلطف والرفق والاستتارة.

٤٣ - النوع الثاني : الوعظ والتخويف من الله ويكون ذلك لمن عرف أنه قد اقترف المنكر وهو عالم به من أنواع المعاصي التي لا تخفى على المسلم المكلف فيتماعده المحتسب بالعظة والإخافة من ربه.

٤٤ - النوع الثالث : الزجر والتأنيب والإغلاظ بالقول والضرع باللسان والشدة في التهديد

وإذا انفردوا في مصرهم فلا يمنعون من إظهار ذلك، وكذلك في القرى، ولو كان من بين سكانها مسلمون، لأنها ليست بموضع إعلام الدين من إقامة الجمعة والأعياد وإقامة الحدود وتنفيذ الأحكام. <sup>(٢)</sup> وإذا أظهر واشتبا من الفسق في قراهم مما لم يصالحوا عليه مثل الزنى واتسان الفسواحش متعوا منه، لأن هذا ليس بديانة منهم، ولكنه فسق في الديانة فلاهم يعتقدون حرمة ذلك كما يعتقد المسلمون. <sup>(٣)</sup> وتفصيل ذلك في مصطلح « أهل الفقة ».

#### الركن الرابع : في الاحتساب ومراتبه :

٤١ - القيام بالحسبة - وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر - من أعظم الواجبات وأهم المحصيات ذكره الله في كتابه مرات كثيرة واعتدحه فيه بأساليب عديدة، وكان حفظه مع ذلك من السنة أوفر وذكره فيها أكثر، وذلك لعظم ما يترتب عليه من مصالح، وما يدرأ به من مفسد، وذلك أساس كل ما أمر به الدين، وحكمة كل ما نهى عنه.

والمنعبر في ذلك هو رجحان أحد التوجهين على الآخر إذ لا يخلو كل أمر ونهي من مصلحة يحققها ومفسدة يترتب عليه، فإذا رجحت

(١) السير الكبير ١/ ١٥٣٣، ١٥٣٤، حجة الظاهر وفيه الذاتية ١٦٥، للذهب ٢/ ٩٥٥، لفتي ٩/ ٣٥٣.

(٢) السير الكبير ١/ ١٥٤٦، ١٥٤٧، نصاب الاحتساب ١٢٣، حجة الظاهر ١٦٥، الأناب الشريعة ١/ ٢١٣.

(٣) فقه في الإسلام ٦٥ - ٦٦.



والإنكار، وذلك فيمن لا ينزع فيه عظم، ولا ينحج في شأنه تحذير برقي، بل يظهر عليه مبادئ الإصرار على النكر والاستهزاء بالعظة، ويكون ذلك به لا بعد فحشا في القول ولا إسرافا فيه خالبا من الكذب، ومن أن ينسب إلى من يصحبه ما ليس فيه متقصرا على قدر الحاجة حتى لا يكون من نتيجته إصرار واستكبار.

٤٥ - النوع الرابع : لتغيير باليد بإزالة ذلك المنكر وذلك فيمن كان حاملا للخطيئة أو ماسكا ثوبا مقصوبا، وعينه ناتعة بيده، وربه متظلم من بقاء ذلك بيده، حائب روع المنكر في بقاءه تحت حوزة وتصرفه، فأشال هذا لا بد فيه من الزجر والإغلاط من اليأس إلى إزالة ما يد، أو ما بهضم مقام اليد كسر الأعوان المتشاكس أمر المقير في إزالة المنكر.

٤٦ - النوع الخامس : إيفاع العقوبة بالمكان والضرب. وذلك فيمن تجاخر بالمنكر وتوسل بإظهاره ولم يتدر على دمه إلا بذلك.

٤٧ - النوع السادس : الاستعلاء ورفع الأمر إلى إحقاقه وإلزامه بما له من عموم النظر ونحو الكلفة، ما لم ندع الضرورة لترك النصرة به لما يغشى من قولت التعير، فيجب قيام المحاسب بما تدعو إليه الحجة في الحال<sup>(١)</sup>.

(١) تحفة السالكين وعقبه هذا ذكر ١٠/١٣. وجيء علومه.

٤٨ - وقد ذهب الفقهاء إلى أن للمحاسب أن يتخذ ما يترجمه من أمور الحسبة بما يرى فيه صلاح الرعية، وزجر المفسدين، وله في سبيل ذلك - بوجه خاص - التعزير في كل معصية لا حد فيها ولا كفارة، مما لا يدخل في اختصاص القاضي، ويكون التعزير بالضرب، أو الحبس، أو الإعتلاف، أو النقل أو النفي وتفصيل ذلك في مصطلح التعزير.

خطأ المحاسب وما يترتب عليه من الضمان (ضمان الولاية).

٤٩ - المحاسب مأمور بإزالة المنكر، فنه أن يحاسب على كل من اعتد شينا من المعاصي وأن يعاقبه عليها بما يراه مناسباً. وقد يحدث أثناء ذلك تجور في العقوبة، فينسب عنه تلف في المال أو في البدن فهل يضمن شيئا من ذلك؟ اختلف الفقهاء في حكم التجاوز في إتيان المال على الوجه الأنبي:

ذهب الحنفية وأحمد في إحدى الروايات عنه إلى عدم الضمان مطلقا<sup>(١)</sup> وقال الحنابلة لا ضمان في إتيان خمر وخنزير، وكذا لو كسر صنيا أو مزمرا أو طبريا أو صنيا<sup>(٢)</sup> فلهي عن

٢ - السير ١/٤٦٥ - ٤٦٥، معام للبرية ١٩٥ - ١٩٧، الطرف الفكية ١٠١ وما بعدها.

(١) صواب الاحتياط ١٩٤.

(٢) السير السابق ١٩٤ - ١٩٥، الأدب الشرعي ١/٢٢٠.

غذاء الألباب شرح مطروحة الآداب ١/٢٠٨ - ٢١٦.

الحفي ٢٤٨/٥ - ٢٥٠.



فيها الخمر وزجرا، وقد فعل ذلك في زمن رسول الله ﷺ تأكيدا للزجر، ولم يثبت نسخه، ولكن كانت الحاجة إلى الزجر والتنظام شديدة، فإذا رأى الولائي واجتهاده مثل الحاجة جاز له مثل ذلك، وإذا كان هذا منوطا بشوع اجتهاد دقيق لم يكن ذلك لأحد الرعية. (٢١)

٥٠ - أما الشق الآخر وهو الضمان في تلف النفوس بسبب ما يقوم به المحتسب، فإن لفقهائهم أقوالا في ذلك:

ذهب الحنفية والحنابلة إلى أن من مات من التعزير لم يجب ضمانه، لأنها عقوبة مشروعة للودع والزرجر، فلم يضمن من تلف بها كالحد، ولأنه فعل ما فعل بأمر الشرع، وفعل الأمور لا يتقيد بشرط السلامة، ولأنه استوفى حق الله تعالى بأمره، فصار كأن الله أمانته من غير واسطة فلا يجب الضمان. (٢٢)

أما المالكية فقد قال صاحب البصرة: فإن عزر المحاكم أحد أفعال أوسرى ذلك إلى النفس فعلى العاقلة، وكذلك تجعل العاقلة أثلت فأكثر، وفي عبور المجانس للقاضي عبد الوهاب إذا عزر الإمام إنسانا فإن في

بيع الخمر والميتة والتحزير والأصنام. ولحديث: وبعثت بمحق القينات والمعازف. (٢٣) وقال صاحب المغني: وفي كسر آنية الخمر روايتان.

وذهب المالكية والشافعية وهي الرواية الأخرى عند الحنابلة إلى لضمان إذا تجاوز للمحتسب انفق المحتاج إليه.

قال صاحب تحفة الناظر من المالكية: إذا لم يقع التمكن من إراقة الخمر إلا بكسر آنياتها وغمرين وعائنها، فلا ضمان على من فعل ذلك على الوجه المتقدم في هذا النوع، وإن أمكن زوال عينها مع بقاء الوعاء سليما ولم ينفق الفاعل مضايقة في الزمان ولا في المكان بتغلب فاعله مع انتفاء هذه المواضع ضمن بعمته، إن كان لأمثاله قيمة وهو يتضح في غير الخمر. (٢٤)

وقال الغزالي: وفي إراقة الخمر يتوفى كسر الأولي إن وجد إليه سبيلا وحيث كانت الإراقة متيسرة بلا كسر، فكسرها لزومه الضمان. (٢٥)

وقال أيضا: الأولي له أن يفعل ذلك إذا رأى المصلحة فيه، وله أن يأمر بكسر الظروف التي

(٢١) حقيق، بعث بمحق القينات والمعازف، أخرجه أحمد (٢٥٢/٥)، ط المصنف من حديث أبي أسامة، وأورد المصنف في مجمع الروايات ٦٩/٥ - ط القدسي، مروي أحمد ولفظاني، وفيه علي بن يزيد وهو ضعيف.

(٢٢) تحفة الناظر وغنية الذم ١٢، ١٤، والملي ٢٥٠/٥.

(٢٣) الإحياء ٢/٢٢٢، ٢٢٣.

(٢٤) الإحياء ٩/٢٢٤.

(٢٥) شرح منيع ألفه به ٢/٥، حاشية رد المحتار ٧٨/٤.

٧٩، المغني ٩/١٦٠، الألباء والنظائر لابن نجيم ٢٨٩.

كتاب الخبائث



التعريف لم يضمن الإتمام شيئاً لا دية ولا كفارة.<sup>(١)</sup>

وتفصيل ذلك في مصطلحات: (تعريف، حدود، ضمان).

وذهب المحققون من فقهاءهم إلى أن عدم الضمك مبني على خض السلامة، فثبت فيها صمدية ما سري على نفس أو عضو، وإن ظن عدم السلامة فالنقصان.<sup>(١٢)</sup>

٥١ - وحيث قيل بوجود المضان فني قدره قولان :

الأول: نروم كامل الدية لأنه قتل حصل من جهة الله وعدوان الضرب، فكان الضمان على العادي، كما لو ضرب مريضاً موطأهات به، ولأنه ثلث بعديان وغيره فأنشأ المثلث على سعيته موقرة حجرة نقرها، وهو قول المالكية والحنابلة<sup>(١)</sup>

والشامعي يرى التصحيح في التعزير إذا حصل به هلاك، لأنه مشروط سلامة العاقبة<sup>(٢١)</sup> ولا بعض من التعزير إلا أن يكون اهلاك بنحو توبيح كلام وضع فلا شيء فيه ولا ضمان على من عور غير بادنه، ولا على من عوره محتسماً من أداء حق عليه، وإن أدى إلى قتله<sup>(٢٢)</sup> قال الرملي: لندحاك تعزير نعتق من أداء دين عليه بعد طلب مسنحقه بحبس أو ضرب وإن زاد على التعزير بل وإن أدى إلى موته لأنه بحق ولا ضرك عليه فيه<sup>(٢٣)</sup> ولا يكون التعزير بما يقتل عالياً، فإن ضربه ضرباً يقتل أو بما يقتل غلاماً أو لصده فقله وجب القصاص أو دية

ومقظة في ماله<sup>(٢٤)</sup>

والذي عليه نصف النصفان لأنه تلف يفعل  
مضمون وغير مضمون ، فكان الواجب نصف  
الدية كي لو حرق فيه وحرقه غيره فأت وهذا  
قال أبو حنيفة ، وإشاعي في أحد قوله <sup>(٢١)</sup>  
والقول الآخر . يجب من الدية بقدر ما  
تعدى به <sup>(٢٢)</sup>

علي بن يحيى الضمير :

٥٢ - في غير حالات التعمد والتعدي إذا قلنا  
بضعف الإمام فهل يلزم عقلته أو بيت المال؟

(٦) تقسيم الخيوط إلى  $q$  أو  $q+1$  :  $q-1, q-1, \dots, 1, 1, \dots, 1$

١٩١٤ - ١٩١٥ - ١٩١٦

١٣١) مدنية الطبريز على المنتج ٨٠٨١٤

٤١ | سلسلة العلوم | علم الاجتماع

(٤٤) سراج الصليب: ٢٠٤: ١ ونظر حاشية الهامشي: ٤٦٦

١٩٦١ م. إلى ١٩٥٥ م. - الشريعة العبرية: ١٥٠.

الختم رقم ٥٦١٠

١٤٩٠ هـ / ١٩٧١ م. / ١٩٧١ م. / ١٩٧١ م.

$$q = 4, \gamma = 4, 2, \text{ respectively } \gamma = 4, 2,$$

(٣) شرح فتح القادير: ١/ ٢٩٠، ٢٩١، زبدة السيرة الحكماء

٢٠١٧. سحر الطاهر: «أ.أ.»، الجزء ١، ص ١٤٦.



اختلف العلماء على قولين :

أحدهما : هو في بيت المال لأن خطئه بكثرة فلز  
وجب ضمانه على عاقلته أجبته بهم وهو قول  
الحنفية ورواية عند الحنابلة .

والثانية : على عاقلته لأنها وجبت بخطئه  
فكانت على عاقلته ، كما لو رمى عبدا فقتل  
آدميا . وهو قول المالكية والشافعية والرواية  
الثانية عند الحنابلة .

## حسد

التعريف :

١ - الحسد بفتح السين أكثر من سكونها مصدر  
حسد ، ومعناه في اللغة أن يتمنى الحاسد زوال  
نعمة المحسود .<sup>(١)</sup>

وأما معنى الحسد في الاصطلاح فلا يخرج عن  
المعنى اللغوي .<sup>(٢)</sup>

الألفاظ ذات الصلة :

أ - النسي :

٢ - التمني في اللغة مأخوذ من الناء ، وهو القدر ،  
لأن التمني بقدر حصول الأمر ، والاسم النية ،  
والأمنية .

وأما في الاصطلاح فهو طلب حصول الشيء  
سواء كان ممكنا أو مستعصا ، والعلاقة بينه وبين



(١) انظر الصحاح والقاموس والسلا والاصحح مادة :  
وحسد .

(٢) التصريفات للمرجاني / ١١٧ ط العربي ، تحفة المريد على  
جوهرة التوسيد / ١٩٦ ط الأزهرية .



هـ عين :

ه - المراد بها هنا الإصداية بالعين التي يسعى صاحبها عائلًا ، يقال تعين الرجل المال إذا أصابه بعين . وعنت الرجل أصبه بعيني . فأننا عائن وهو معين ومعينون .<sup>(١)</sup>

واحد والعائن يشتركان في أن كلا منهما تتكبد نفسه وتتوجه تحرم من تريد أذاه ، إلا أن العائن تتكبد نفسه عند مقابلة العين والمعانية ، والحاسد يحصل حسده في الغيبة والحضور ، وأيضا العائن قد يعين ما لا يحسده من حيوان وزرع وإن كان لا ينفك من حسد ماله .<sup>(٢)</sup>

قال ابن القيم : الحسد أصل الإصاية بالعين . وقد يعين الرجل نفسه ، وقد يعين بغير إرادته بل بظلمه وهذا أردأ ما يكون من الشرع الإنساني .<sup>(٣)</sup>

هـ - الغبطة .

٦ - الغبطة تسمى حسدا مجازا ، ومعناها في اللغة حسن الحال ، وهي اسم من غبطته غبطا من باب ضرب إذ ثبتت مثل ما ناله من غير أن يريد زواله عنه فاعجبته منه وعظم عندك .<sup>(٤)</sup>

وأما معناها في الاصطلاح فهو كمنعناها في

الحسد هي أن الحسد نوع منه كما ذكر الزركشي في المثلث .<sup>(٥)</sup>

ب - الحقد .

٣ - الحقد في اللغة الانطواء على العداوة والبغضاء ، وهو مأخوذ من حقد من باب ضرب ، وفي لغة من باب تعب وجمعه أحقاد .

وفي الاصطلاح طلب الانتقام وتحقيقه إن الغضب إذا لم يكتفه لمحز عن الشيء في الحال رجوع إلى الباطن واحتق في نفسه حقد . وسوء الظن في القلب على الخلق لأجل العداوة فهو ثمرة الغضب ، والحقد ثمرته ، لأن الحقد يثمر ثمانية أمور من بينها الحسد ، وبيان ذلك كما جاء في الإحياء أن الحقد يحصل صاحبه على ثني زوال النعمة عن غيره فيقتم بالنعمة التي نصيبه ويسر بالمصيبة التي تنزل به .<sup>(٦)</sup>

جـ - الشبهة :

٤ - الشبهة في اللغة القرح بما ينزل بالغير من المصائب ، والشبهة واحد بسلامان ، لأن الحدود يفرح بمصائب الغير .<sup>(٧)</sup>

(١) نصاب مادة من ، التبرعات للبحراني ١٢/ ٩٢ ط العربي ، والمثلث ٢٠٦/ ١ ط الأزلي

(٢) نصاب مادة رادة ، التبرعات للبحراني ١٢/ ١٢٦ ط العربي ، وإحياء علوم الدين ١٢/ ١٧٧ ط اعني

(٣) نصاب مادة شمس ، وإحياء علوم الدين ١٢/ ١٨٦ ط الحلبي

(٤) نصاب مادة : هجـ

(٥) روح المعاني ٣٠/ ٣٦٤ ط الفكر

(٦) زاد المعاد ١١٨/ ٣ ط الحلبي ، ابن عابدين ٢٣٣ ط بولاق

(٧) نصاب مادة : حـ



اللغة، أي أن يتمنى أن يكون له مثل ما تعبته من غير أن يزول عنه، والحرص على هذا يسمى منافسة، فإن كان في الطاعة فهو محمود، وإن كان في المعصية فهو مذموم، وإن كان في الجائزات فهو مباح.<sup>(١)</sup>

يترفع عليه غيره، فإذا أصاب بعض أمثاله ولاية أو علم لم يلا عناف أن يتكبر عليه، وهو لا يطبق تكبره، ولا تسمح نفسه باختلاف صفته ونعاهه عليه، وليس من غرضه أن يتكبر، بل غرضه أن يدفع كرهه، فإنه قد رضي بما واثقه مثلاً، ولكن لا يرضى بالترفع عليه.

أسباب الحسد :

٧- سبب الحسد أن الطغيان مجبولة على حب الترفع على الجنس، فإذا رأى غيره ما ليس له أحب أن يزول ذلك عنه إليه فيرتفع عليه أو مطلقاً ليساويه.<sup>(٢)</sup>

وذكر الغزالي في الإحياء سبعة أسباب للحسد :

السبب الأول : اعداوة والبغضاء، وهذا أشد أسباب الحسد، فإن من آذاه شخص بسبب من الأسباب وتخالعه في غرض بوجه من الوجوه لبغضه قلبه، وغضب عليه، ورمخ في نفسه بغتة. والحقد يقتضي الشفي والانتقام فإن عجز عن أن يشفي بنفسه أحب أن يشفي منه الزمان.

السبب الثاني : التعزز، وهو أن يتقل عليه أن

السبب الثالث : التكبر، وهو أن يكون في طبعه أن يتكبر عليه ويستصغره ويستخدمه ويتوقع منه الانقياد له راغباً في أغراضه، وعن التكبر والتعزز كان حسد أكثر الكفار لرسول الله ﷺ إذ قالوا: كيف يتقدم علينا غلام يسم وكيف تطأ على رؤوسنا له فقالوا: ﴿ولولا نزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم﴾<sup>(٣)</sup>

السبب الرابع : التعجب، كما أخبر الله تعالى عن الأمم السالفة إذ قالوا: ﴿ما أنتم إلا بشر مثلكم﴾<sup>(٤)</sup> وقالوا: ﴿أنؤمن بشارين مثلكم﴾<sup>(٥)</sup>. ﴿وأنزلناهم بشرًا مثلكم إنكم إذا لحاسرون﴾<sup>(٦)</sup>، ﴿فتعجبوا من أن نضويز برتبة الرسالة والوحي والقرب من الله تعالى بشر مثله، فحسدوهم، وأحسوا زوال النبوة عنهم جزأ أن يفضل عليهم من هو مثله في الخلقة، لا عن قصد تكبر، وطلب رئاسة، وتقدم

(١) خرخر/ ٣١

(٢) سورة يس/ ٦٥

(٣) سورة المؤمن/ ٤٧

(٤) سورة المؤمن/ ٣٤

(٥) فتح الباري ١/ ١٦٧ ط الرصاص، ونظر ما جده في صحيح

مسند بنو حنبل المروي ١/ ٩٧ ط المصرية، والنور ١/ ٤٠٣

ط الأولى. وللشريفات للبحر حاشي ٢٠٧ ط التعري.

(٦) فتح الباري ١/ ١٦٦ ط الرصاص



عداوة، أو سب آخر من سائر الأسباب.

**الحسب الخامس :** الخوف من فوت المقاصد وذلك يختص بمنزاحين على مقصود واحد، فإن كل واحد يحسد صاحبه في كل نعمة تكون عوناً له في الانفراد بمقصوده، ومن هذا الجنس لحسد الضرائر في التزامهم على مقاصد انزوحية، ولحسد الإخوة في التزامهم على ميل المنزلة في قلب الأبوين.

**الحسب السادس :** حب الرئاسة وطلب الجاه لنفسه من غير توصل به إلى مقصود، وذلك كالرجل الذي يريد أن يكون عديم النظير في فن من الفنون إذا غلب عليه حب الثناء واستغزه الفرح بما يمدح به، فإنه لو سمع بنظيره في أقصى العالم لساء ذلك، وأحب موته، أو زوال النعمة عنه.

**السبب السابع :** غيب النفس وشحها بالخير لعباد الله تعالى، فإنك تجد من لا يشتغل برئاسة وتكبر ولا طلب مال، إذا وصف عنده حسن حال عبد من عباد الله تعالى فيما أنعم الله به عليه يشق ذلك عليه، وإذا وصف له اضطراب أمور الناس، وإدبارهم، وفوت مقاصدهم، وتنقص عيشهم فرح به، فهو أبداً يحب الإدبار لعباده، ويخلل بعمدة الله على عبده كأنهم يأخذون ذلك من ملكه وخزائنه.<sup>(١)</sup>

**أقسام الحسد :**

٨ - ذكر النووي في شرح مسلم أن الحسد قسمان :

أحدهما حقيقي : وهو أن يتمنى زوال النعمة عن صاحبها.

والثاني مجازي : وهو أن يتمنى مثل النعمة التي عند غيره من غير زوالها عن صاحبها وهو المسمى بالغبطة.<sup>(٢)</sup>

**مراتب الحسد :**

٩ - مراتب الحسد أربعة :

الأولى : أن يحب الحسد زوال النعمة عن المحسود، وإن كان ذلك لا ينتقل إليه، وهذا غاية الخش.

الثانية : أن يحب زوال النعمة عن المحسود إليه لرغبته في تلك النعمة، مثل رغبته في دار حسنة، أو امرأة جميلة، أو ولاية نافذة، أو سعة نالها غيره وهو يحب أن تكون له ومطلوبه تلك النعمة لا زوالها عنه، ومكروهه فقد النعمة لا تنعم غيره بها.

الثالثة : أن لا يشتبه الحاسد بحسن النعمة لنفسه بل يشتهي مثلها، فإن عجز عن مثلها أحب زوالها كيلا يظهر التفاوت بينها.

الرابعة : الغبطة، وهي أن يشتهي لنفسه مثل

(١) صحيح مسلم شرح النووي ٩٧/٦ ط المصرية

(٢) إحياء علوم النفس ١٨٨/٣ - ٩٩٠ ط المصرية



اللعنة، وإن لم تحصل فلا يجب زواها عنه

عند الناس، وررر دعا عليه أويطش به إلى غير ذلك

وهذا الأخير هو الغصو عنه إن كان في شأن ديني، والشكوب إليه إن كان في شأن ديني، والثالثة فيها مذموم وغير مذموم، والثانية أخف من الثالثة، والأولى مذمومة محضة. ونسبة هذه الرتبة الأخيرة حدا فيه تجوز وترفع، ولكنه مذموم لقوله تعالى: ﴿ولا تنسوا ما فضل الله به عليكم على حرص﴾<sup>(١)</sup> فتمنيه مثل ذلك غير مذموم، وأما عنه حين ذلك فهو مذموم.<sup>(٢)</sup>

الحكم التكليفي:

١٠- الحسد إن كان حقيقياً، أي بمعنى غي زوال لعنة عن الحب فهو حرام بإجماع الأمة، لأنه احتراض على الحق، ومعاداة له، ومحاربة لنفس ما فعله، وإزالة فضل الله عن أهله له، والأصل في تحريمه الكتاب والسنة والفقول.

أما الكتاب: فله تعالى: ﴿ومن شر حاسد إذا حسد﴾<sup>(٣)</sup> فقد أمر الله سبحانه وتعالى بالاستعاذة من شر الحاسد، وتبره كتب، فيه ما هو عيب مكنب وهو إصانة العيوب، وبه ما هو مكتسب كعبه في تعطل الحب عنه وتغيبه

وقد اختلف أهل الأصول في الحاسد الذي ورد الأمر بالاستعاذة من شره. فقل قتادة: المراد شر عبته ونفسه. وقال آخرون: بل أمر النبي ﷺ بهذه الآية أن يدعو إلى من شر اليهود الذين حسدوه، والأولى بالصحة وبأن ذلك كما قلنا الطبري: إن النبي ﷺ أمر بأن يستعذ من شر كل حاسد إذا حسد. وإنما كان ذلك أولى بالصواب، لأن الله عز وجل لم يخص من قوله: ﴿ومن شر حاسد إذا حسد﴾ حاسداً دون حاسد فذلك على عمومته.<sup>(٤)</sup>

والحاسد كما قال القرطبي عدو يهمة الله. قل بعض الحكماء: إذا والحاسد منه من حسنة أوجه: أحدها: أنه أبغض كل نعمة ظهرت على غيره. ثانيها: أنه سخط لقسمه ربه كأنه يقول: لم قسمت هذه النعمة؟

ثالثها: أنه ضاد فعل الله، أي أن فضل الله يؤتيه من يشاء، وهو يحتل بفضل الله ورابعها: أنه خذل أولياء الله، أويوب. خذلاهم وزوال النعمة عنهم.

وحامده: أنه أعان عدوه إيلس<sup>(٥)</sup>

١١- مصدر الضار ٣٠-٣٢٨ م وثابه الأخرى وأحكام القرآن للشيخ ناصر ٥٨٨/٢ ط النجدة

١٢- صحيح مسلم بشرح النووي ٩٧٠٠ ط المصرية، فيص القديم للشيخ ٢٢٨/٣ ط التجارية. الحنف الزيد على حوكم، التوحيد ٢٩٠ م الأزهرية

١٣- سورة النساء ٢٤

١٤- إسناد علوم الدين ٢٥٨/٣ ط الخليلي

١٥- سورة الفلق ١٠



وأما السنة فضوله ﷺ : «إياكم وأحد فإن الحسد يأكل أخسأت كما تأكل النار الحطب أو العشب»<sup>(١)</sup>

وأما تقولون فإن الحسد مذموم، فقد قيل : إن الحسد لا ينال في المجالس إلا ندامة، ولا ينال عبد الملائكة إلا لعة ويغصاء، ولا ينال في الخلوة إلا جزعاً وبغى، ولا ينال في الآخرة إلا حرناً وحرقاً، ولا ينال من الله إلا بعداً ومقتلاً<sup>(٢)</sup>

ويستنى من تحريم الحسد ما إذا كانت النعمة التي تمنى أحاسد زوالها عند كافر أو فاسق يستعين بها على معاصي الله تعالى<sup>(٣)</sup>

وما إذا كان الحسد بخلاف أي بمعنى الغبطة فإنه محمود في استطاعة ومذموم في المعصية، ومباح في الجدوات، ومعه قوله ﷺ : «ولا حسد إلا في اثنين : رجل آتاه الله المال وأفقده فهو أحسد الناس

(١) قصص النعمية بعد ما سوي ١٠٤٥ ط الجارية. تحفة المريد ص ٢٠٠ جوهرة التوحيد ١٦٦ ط الأثرية. معبر الفريسي ٢٠٠ ط المصرية

وحديث «إياكم والحسد» فإن اتفقوا على... أخرجه أبو داود ١٠٨٢٥، ٢٠٩٠ تخريج حديث معصوم من حديث أبي هريرة. وذكره البخاري في تاريخه الكبير ١٦١ ط دائرة المعارف الحسينية والملاحيح

(٢) معبر الفريسي ٢٠٠ ط المصرية. تحفة المريد على جوهرة التوحيد ١٦٦ ط الأثرية

(٣) فتح الباري ١٦٦ ط الزمان

أشبه وأداء الصبر، ورجل آتاه الله مالاً فهو ينفقه آن الليل وأما النهار»<sup>(٤)</sup> أي كآته قال. لا غبطة أعظم أو الفضل من الغبطة في هذين الأمرين<sup>(٥)</sup>

### علاج الحسد :

١١- ذكر لغيري في إحياء ابن الحسد من الأمراض العصبية للشبوب، ولا تدري أمراض القلوب إلا بالعلم والعمل، والعلوم النافع لمرضى الحسد هو أن تعرف حقيقة أن الحسد ضرر على الحاسد في الدنيا والدين، وأنه لا ضرر فيه على المحسود في الدنيا والدين.

أما كونه ضرراً على الحاسد في الدين، فهو أن أحاسد الحسد سخط قضاء الله تعالى، وكره معيته التي نسيها بين عباده، وعقله الذي أقامه في ملكه بحمي حكيمه، فاستكر ذلك واستبشحه وهذه حسابة على حدة التوحيد، وقضى في عين الإيمان، وكفى هم جنة على أتدين.

وأما كونه الحسد ضرراً على الحاسد في الدنيا فهو أنه يتألم بحسده في الدنيا، أو يتعذب به

(١) حديث «لا حسد إلا في اثنين» رجل آتاه... أخرجه البخاري والمصنف ١٠١٢ ط ٥٠ ط النسخة. وسلم ١٠٨٢٥ ط الحديث من حديث عبد الله بن عمر.

(٢) فتح الباري ١٦٦ ط الزمان. صحيح مسلم شرح النووي ١٦٦ ط المصرية



لأعدائه، وذكر في هذا التقام أن للشخص في أعدائه ثلاثة أحوال:

أحدها: أن يحب مساءة هم بطبعه، ويكره حبه لذلك ويميل قلبه إليه بمقله، وسقت نفسه عليه، ويود لو كانت له حيلة في إزالة ذلك الميل منه، وهذا معنونه فقط، لأنه لا يدخل تحت الاختيار أكثر منه.

الثاني: أن يحب ذلك ويظهر المرح بمسأته إما بلسانه أو بجوارحه فهذا هو الحسد المحظور قطع.

الثالث: وهويين الطرفين أن يحسد بالقلب من غير مقت لنفسه على حسنه، ومن غير إنكار منه على قلبه، ولكن يحفظ جوارحه عن طاعة الحسد في مقتضاه، وهذا في محل الخلاف، والظاهر أنه لا يتخلو عن إثم بقدر قوة ذلك الحب وضعفه.<sup>(١)</sup>

علاج المحسود مما خلق به من أذى يسبب الحسد:

١٣ - المقصود بالعلاج هنا العلاج النبوي لتلك العلة وهو أنواع:

أحدها: الإكثار من التوعد، ومن ذلك قراءة الموعودتين، وقراءة الكتاب، وآية الكرسي، والتموضات النبوية، نحو أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق.

ولا يزال في كمد وغم، إذ تقتضاه لا بخلهم الله تعالى عن نعم يقبضها عليهم، فلا يزال يتعذب بكل نعمة يراها، ويتكلم بكل بلية تنصرف عنهم فيبقى مغموما محروما متعذب القلب ضيق الصدر قد نزل به ما يشتهي الأعداء له ويشتهي لأعدائه، فقد كان يريد المحنة لعدوه فتعجرت في الحال بحسنه وغمه نقدا، ومع هذا فلا ترون النعمة عن المحسود بحسنه.

وأما أنه لا ضرر على المحسود في دينه ودنياه فواضح، لأن النعمة لا تزال عنه بالحسد، بل ما قدره الله تعالى من إقبال ونعمة، فلا بد أن يدم إلى أجل معلوم قدره الله سبحانه فلا حيلة في دفعه، بل كل شيء عنده بمقدار، ولكل أجل كتاب، ومهما لم تزل النعمة بالحسد لم يكن على المحسود ضرر في الدنيا ولا يكون عليه إثم في الآخرة، وأما أن المحسود ينتفع به في الدين والدنيا فواضح.<sup>(٢)</sup>

الفصل المفقود عنه من الحسد وعكسه وما فيه خلاف:

١٢ - ذكر الغزالي أن المرء لا يمكنه نفي الحسد عن قلبه بالكيفية، بل يبقى دائما في نزاع مع قلبه، لأنه لا بد أن يبقى فيه شيء من الحسد

(١) إجماع علوم الدين ١٩٦/٣ ط الخليلي.

(٢) إجماع علوم الدين ١٩٣/٣ - ١٩٤ ط الخليلي.



الأنار الفقهية :

١٤ - إذا أدى الحسد إلى التلف أو القتل أو اعترف الحاسد بأنه قتله بالعين ففي وجوب القصاص أو الدية خلاف . فقال القرطبي كما ذكر اختلاف في الفسخ . لو تلف العائن شيئاً ضمنه ، ولو قتل فعليه القصاص أو الدية ، إذا تكبر ذلك منه ، بحيث يصير عادة ، وهو في ذلك كالساحر . وتذكر كتب الشافعية أن العائن إذا أصاب غيره بالعين واعترف بأنه قتله بالعين فلا قصاص ، وإن كانت العين حياء ، لأنه لا ينطفي إلى القتل غالباً ، ولا يعد مهنكاً ، ولا دية فيه ولا كفارة ، لأن الحكم إنما يترتب على منضبط عام دون ما يخص بعض الناس في بعض الأحوال ، فيا لا انضباط له كيف ولم يقع منه فعل أصلاً وإنما غابته حسد وثمن لزوال النعمة .<sup>(١)</sup>



(١) معجم الباري ١/ ٢٠٥ ط دار الباص ، أسنى المطابع ٨٣/ ٤ ط طهنية - روضة الطالبين ٩/ ٣٤٨ المكتب الإسلامي ، ومطبع (عرب)

الشارح : الرقى : ومن أمثلتها رقية جبريل عليه السلام للنبي ﷺ التي رواها مسلم في صحيحه وهي : باسم الله أرقيك من كل شيء يؤذيك من شر كل نفس أو عين حاسد ، الله يشفيك ، باسم الله أرقيك .<sup>(١)</sup> هذا وما يدفع به ضرر الحاسد عن غيره دعاءه لغيره بالبركة وقوله : ما شاء الله لا قوة إلا بالله . كما في قوله ﷺ لعاصم بن ربيعة في الحديث الذي رواه أبو أمامة عن أبيه : وإذا رأى أحدكم من شيء ما يعجبه فليدع له بالبركة .<sup>(٢)</sup> وكما في قوله ﷺ من حديث أنس : من رأى شيئاً فأعجبه فقال : ما شاء الله لا قوة إلا بالله ، لم يضره .<sup>(٣)</sup> وروى هشام بن عروة عن أبيه أنه كان إذا رأى شيئاً يعجبه ، أو دخل حائطاً من حيطانه قال : ما شاء الله لا قوة إلا بالله .<sup>(٤)</sup>

(١) حديث رقية جبريل : باسم الله أرقيك . . . أخرجه مسلم (١/ ١٧١٩ ط الخلفي) من حديث أبي سعيد الخدري .

(٢) حديث : وإذا رأى أحدكم من شيء ما يعجبه فليدع له بالبركة . أخرجه ابن ماجه (٣/ ١١٦٠ ط الخلفي) وصححه ابن حبان (٧/ ٩٣٥ ط دار الكتب العلمية) .

(٣) حديث : من رأى شيئاً فأعجبه فقال : ما شاء الله لا قوة . . . أخرجه الغيثاني في الجمع (٥/ ١٠٩ ط الخلفي) من حديث أنس ، وقال : رواه البخاري من رواية أبي بكر الخليل ، وأبو بكر صيف حذاء .

(٤) زاد المسند ٣/ ١٦٩ ط الخلفي ، وتبين الاختلاف مع حديث الشفي ١٦/ ١٧ ط بوقاي ، وابن عابدين ١٣٢/ ٥ .



حكم الحسم التكليفي :

٢- ذهب الخنيفة والشافعية وهو وجه عند الشافعية في الخد إلى وجوب الحسم ، وإلى أنه من تمام حد السرقة ، لأنه لو لم يحسم العضو انقطع من اليد أو الرجل يؤدي إلى التلف .  
والحد زاجر لا مشف . فعلى هذا لو ترك الإمام الحسم حيث يجب عليه والظاهر أنه أنه إن تعمد .<sup>(١)</sup>

وصرح الشافعية بأنه بمقتضى أن لا يكون الحسم من تمام حد السرقة ، بل يكون واجبا مستغلا ، وعلى التكمية يقوم به الإمام ، أو تقطوعة يده ، أو غيرها .<sup>(٢)</sup>

ويرى الشافعية في الأصح ، والحنابلة ، أنه مندوب ، لأنه حين للمقطوع ، ونظر له ، ودأب يدفع به الملاك بسبب نزف الدم . فعلى هذا لو تركه الإمام ، فلا شيء عليه . لأن عليه القطع ، لا مداواة المحدث . ويستحب للمقطوع حسم نفسه ، فإن لم يفعل لم يأنم ، لأن في الحسم ألما شديدا ، وقد يهلك الضعيف ، والمداواة بمثل هذا لا تجب بمثل .<sup>(٣)</sup>

- ١- روضة الطالبين ١/١٠٩ ، ١٥٠ ، ١٦٧ ، وسبحة الحاج ٧/١٦٧ ، ١/١٠٩ ، والفتح ١/٣٦٠ ، الربيعي (١) ابن عثيمين ١/٦٣ ، وفتح القدير ١/١٥٢ ، ١٥٥ ، وسبحة الجنيل ١/٣٠٥ ، ٣٠٦ ، والزرقاني ١/٩٢ ، وحاشية الصوقي ١/٢٣٢  
(٢) حاشية الصوقي ١/٢٣٢  
(٣) روضة الطالبين ١/١٦٧ ، المكتب الإسلامي

## حسم

التعريف :

١- الحسم في اللغة : يأتي بمعنى انقطع ، ومنه قوله ﴿فِي شَأْنِ السَّارِقِ﴾ ، «انقطعوا» ثم أحسموه<sup>(١)</sup> أي اكروه لينقطع الدم ، وحسم انعرق : قطعه . ثم كرهه لثلاث سبل دعه .

ومأتي الحسم أيضا بمعنى المنع<sup>(٢)</sup>

وهو في الاصطلاح : أن يغمس موضع القطع من يد أو رجل في السرة ومحوها في زيت أو دهن مغلي ، أو الكي بجذبة تحمى لتسد أفواه العروق وينقطع الدم .<sup>(٣)</sup>

- (١) حديث : «الطموء ثم الحسم» أخرجه الدارقطني (٢/١٠٢ ط دار المحاسن) وأبيه في (١/٢٧١ ط دار المعارف النجدة) ، وروى البيهقي وغيره إسناده من حديث أحمد بن عبد الرحمن بن يوسف ، كما في التلخيص الجليل لابن حجر (١/١٠٩) ط شركة الطباعة العلمية  
(٢) لسان العرب النبط ، وجمد الصجاج ، والصابغ المبر ، والمزب القطر ذي عانة وحسم ،  
(٣) ابن عثيمين (٣/٢٠٦ ط دار إحياء التراث العربي) ، وفتح القدير (١/١٥٩ ط دار إحياء التراث العربي) ، وطبرذاني (١/٩٢ ط دار الفكر) ، وسبحة الجنيل (١/٣٠٥ ط دار الفكر) ، وحاشية الصوقي (١/٣٣٢ ط دار الفكر) .



## مؤونة الحسم :

٣ - ذهب الحفنية والشافعية في الاصح إلى أن ثمن زيت الحسم ، وكذا ثمن حطب وأجرة إتيانه يغلي فيه الزيت على السارق ، لأنه المنسب .<sup>(١)</sup> وصرح الحنابلة والشافعية في وجهه بأن الزيت يكون من بيت المال .<sup>(٢)</sup> لأن النبي ﷺ أسره الفاطم ، وذلك يقتضي أن يكون من بيت المال .<sup>(٣)</sup>

## حشرات

### التعريف :

١ - الحشرات : صغار دواب<sup>(١)</sup> الأرض ، وصغار هوامها ،<sup>(٢)</sup> والواحدة حشرة بالتحريك .

وقيل الحشرات : هوام الأرض بما لا سم له .

قال الأصمعي : الحشرات والأحراش

### مواطن البحث :

٤ - قد تكلم الفقهاء على الحسم في الحدود عند انكلام عن السرقة وقطع الطريق .<sup>(١)</sup>



(١) الدواب جمع دابة . والدابة اسم لكل حيوان في الأرض . ويختلف فيه بعضهم فأخرج الطبري عن النوب . ورد بالسباع وهو قوله تعالى : «وقل علق كل دابة من ماء» سورة النور ١٥ قالوا : أي علق الله كل حيوان بماء كذا كان هو غير ميمز . وهو يقع على الذكر والمؤنث .

وأما لم يصير ذوات الفسواتم الأربع قوارجيل والحصيل والبنيل أو ما يركب بالدابة ، عند الإخلاق يعرف طاري . قاله دواب أهم من الحشرات مطلقا . لسان العرب والقاموس المحيط والمصباح المنير ملحة : «جيب» . والكلمات ٣٢٠ / ٣٢٦ ، ودمشقر العلماء ٩٨ / ٦

(٢) الهامة في اللغة ما له سم يقتل كالخية . قاله الأزهري والجمع الهوام مثل دابة ودواب . وقد تطلق الحوام على ما يقتل بالحشرات ، ومنه حديث كعب بن صبرة . وقد قال له عليه الصلاة والسلام : «لقد ذبحك هوام رأسك» ، أخرجه البخاري . الفتح ١٦ / ٤ ط السلفية . رسم ٨٦٠ / ٢ ط الحسمي . واللفظ لسم . وأسرة التمسك على الاستعارة . بفتح الألف . وسبيلها الغفاه بالتمسك نفسه (المصباح المنير) ملحة . أحسم .

٥ - ومهابة المحتاج ط مصطفى البابي الحلبي ، والمعي ١٨ / ٢٦٠ ، ١٦٧ .

وترى اللجنة أن حسم الحيد المنطوعة أو غيره كما يتم بالنار والزيت الحصيل وما في مثلهما ينبغي أن يتم بوسائل حديثة أكثر كالموتيل مثلا .

(١) ابن عديم ١٣ / ٩٠٦ .

(٢) روضة الطالبين ١٠ / ١٦٧ ، ٩ / ٢٢٣ ، والمعي ٨ / ٢٦٠ (٣) ترى اللجنة أنه إذا أجهت له عملية حراخية أو غيرها يقع هذا الخلاف في تكاليف العملية على من يكون .

(٤) تراجع السابقة



الشافعية والحنابلة الغضب، فإنه من الحشرات التي يساح أكلها عندهم، مستدلين بحديث ابن عباس رضي الله عنهما: قال: دخلت أنا وخالد بن الوليد مع رسول الله ﷺ بيت ميمونة، فأتني بغضب مخنوخ، فرفع رسول الله ﷺ يده فقالت: أحرام هو يا رسول الله؟ قال: لا، ولكنه لم يكن بأرض قومي فأجدي أعلاه قال خالد: فاجتزته فأكلته ورسول الله ﷺ ينظر. (١)

وذهب الحنفية إلى حرمة على تفصيل ينظر. (٢)

وقد استثنى الجنبلة أيضا البربر والوبر فقالوا: بإباحة أكلها، وزاد الشافعية عليها أم حيين، والغنغذ، وبت عرمس فيباح أكلها. (٣)

٣- الانجاء الثاني: حل جميع أصناف الحشرات، وهو مذهب المالكية، وهو في الأصل إحدى الروايتين فيه، ثم انعقد المذهب عليها. قال الطرطوشي: انعقد المذهب في إحدى الروايتين وهي رواية العراقيين، أنه يؤكل جميع

والأحشاش وأحده، وهو هوام الأرض، وقيل من الحشرات: الغار واليربوع والغضب وسحوها. (١)

١- أكل الحشرات:

٢- للفقهاء في أكل الحشرات ائتمان:

الانجاء الأول: هو حرمة أكل جميع الحشرات، لاستحبابها ونفور الطباع السليمة منها، وفي الترمذي في صفة النبي ﷺ: (ويحرم عليهم الحشرات) (٢)

وهذا مذهب الحنفية والشافعية والحنابلة.

واستثنوا من ذلك الجراد فإنه مما أجمعت الأمة على حل أكله، لقول النبي ﷺ: وأحللت لنا ميتتان ودمان، فأما الميتان: فالخوت والجراد، وأما الدمان: فالكبد والطحال، (٣) وزاد

(١) القاسموس المحيط ولسان المعجم والصحاح المبرمات: وحشر: وحشية ابن حبان ٢١٩/٢، المغرب ص ١٦٩، حية الحيوان الكبرى ٢٢١/١ ط مطبعة الاستغلة بالقاهرة.

وحشرا عند علماء الحيوان: كل كائن يقطع في حينه ثلاثة أطوار، ويكون بغض، فتدوم، فقراشة، وهي من القصلية هاتلثة أرواح من القوائم ثلاثا، وله زوج قو وأرجل من الأصحة في الشارب، وفي جسم الحشرة ثلاثة أجزاء، رأس وصدر وبطن، فالحشرة عندهم تختلف هياكل أعضاها من اللزوجة وحدهم الغضف والسان العرب المحيط، الوسيط ومائة حشر.

(٢) سورة الأعراف، ١٥٧.

(٣) حديث: أحلت لنا ميتتان ودمان، أخرجه أحمد ٢٥١/١ ط دائرة المعارف العثمانية من حديث عبد الله بن عمر وصوب البيهقي ونفذ.

٤- على ابن عمر، وقال ابن حجر في التلخيص ٣٦/١ ط شركة المحاسن: والرواية الموثوقة في حكم القرع.

(١) حديث ابن عباس: في أكل الغضب.

أخرجه البخاري (الفتح ١٦٢/٩ - ط المسبعة).

(٢) حاشية ابن عابدين ١٩٣/٥ وما بعده، بدائع الصنيع

٣٦/٥، الحاشية بفكر الضاروى الهندية ٣/٣٥٨.

حواشي لشرحات وابن السكيت على تحفة المحتاج

٣٥٢/٩، قيسري ومسنون ٢٦٠/١، كشف القناع

١٩١/١، ١٩٢، والإتلاف ٣٥٨/١٠



الجحش من الغيل إلى النسل والدود، وما بين ذلك إلا الحشر فهو محرم بالإجماع.

وقد ذهب بعض المالكية إلى حرمة الحشرات والهمام، كما بن عرفه والقرافي، ولعلمهم أخذوا بالرواية الأخرى في المذهب.

ثم إن القول بحل جميع الحشرات ليس على إطلاقه، فإنهم قد اختلفوا في بعضها وذلك كالفار فإنهم اختلفوا فيه على قولين:

الأول: أنه يكره إن كان يصل إلى النجاسة بأن تحقق أو ظن وصوله إليها، فإن شك في وصوله إليها لم يكره، وكذلك إن تحقق عدم وصوله إليها من باب أولى. وقد شهر هذا القول الدردير والحارثي والمندوي.

الثاني: أنه يحرم أكل الفار مطلقاً، أي سواء كان يصل للنجاسة أولاً، وشهر هذا القول الدردي، ونقل الخطاب عن ابن رشد استظهار التحريم، وكذا جواز أكل الحية عندهم مقيد بأن يؤمن سمها، إلا أن يكون بالأكل مرض ينفعه ذلك فيجوز له أكلها بسمها. وقال ابن حبيب: يكره أكلها لغير ضرورة. وذكر الأجهوري حرمة أكل بنت عرس.

والملكية قول: يكرهه العقرب على خلاف المشهور في المذهب.<sup>(١)</sup>

(١) حاشية الدردي ١/ ١٦٥، حاشية المندوي على الحارثي ٢٣/ ٢٧، مواهب الجليل ٣/ ٢٣٠، ٢٣١، القوانين الفقهية ١١٥، ١١٦.

ثم إن للدود تفصيلات أخرى وأحكاماً خاصة، وكثير من الفقهاء يفرقون بين الدود المتولد في الطعام وغيره، وقد سبق تفصيل ذلك في مصطلح (الطعمة). ف/ ٥٥.

#### ب - بيع الحشرات :

٤ - اتفق الفقهاء على عدم جواز بيع الحشرات التي لا نفع فيها، إذ يشترط في المبيع أن يكون منتفعاً به، فلا يجوز بيع الضران، والحيات وانبقارب، والخنافس، والنسل ونحوها، إذ لا نفع فيها يقابل ما المال، أما إذا وجد من الحشرات ما فيه منفعة، فإنه يجوز بيعه كدود القز، حيث يخرج منه الحرير الذي هو أوفر الملابس، والنحل حيث ينتج العسل.

وقد نص الحنفية والشافعية والحنابلة على جواز بيع دود العلق، لحاجة الناس إليه للدواوي سحبه الدم، وزاد ابن عابدين من الحنفية دود القرمز.<sup>(١)</sup> قال: وهو أولى من دود القز وببصه فإنه ينتفع به في الخبال، ودود القز في المال.

كما نص الشافعية على حوازيغ البربرع والضب وتحميه مما يؤكل، وقال الحنابلة: بجواز بيع الديدان لصيد السمك.

وقد عدّى الحنفية الحكم إلى هوام البحر

(١) نوح من الدود يكون في عصارته صمغ أحرقاوي يسمى ذلك الصمغ (القرم) اللاموس والمعجم الوسيط (نومر)



أيضا، كالسرطان ونحوه، فلا يجوز بيعها عندهم.

وعمل عدم الجواز عند الشافعية فيما لا يؤكل منها، وأما ما يؤكل منها فإنه يجوز بيعه مطلقا حتى لو لم يمتد أكله كينات عرس.

وقد وضع الحنفية من الحنفية ضابطا نبيح الخشرات، فقال: إن جواز البيع يدور مع حل الانتفاع.<sup>(١)</sup>

### ج - ذكاة الحشرات :

٥ - اتفق القائلون بإباحة أكل الحشرات أو بعضها على أنها لا تحل إذا كانت لها نفس سائلة إلا بالنذكية، فإن ماتت بدون تذكية لم يبرز أكلها، وكانت ميتة كسائر الميتات.

أما ما لا نفس سائلة له، كالجراد والجندب<sup>(٢)</sup> فما حل أكله منها لا تشترط تذكيته عند جمهور القائلين بإباحته، وقال المالكية: لا بد من تذكيته وتحصل عندهم بأي فعل يموت به، من قطف رأس، أو قتل، أو شق، أو الفشه في ماء بارد، وقال سحنون: لا يجوز ذلك إلا في ماء حار، أو يفضع أرجله أو أجنحته، وفي ثلث

(١) حاشية ابن علقمين ١١١/٤، ٢١٥، مواهب الجليل

١١٢/٤، حواشي لجنة المحتاج ٢٣٨/٤، قايومي

وعسيرة ١٥٨/١، مهابة المحتاج ٣٨٣/٣، كشف القناع

١٥٦/٣ وضبعدها، المفتي ٢٨٦/٤

(٢) الجندب نوع من الجراد

الحالة لا يؤكل ما قطع منه، إلا أن يكون الرأس أو النصف فيما فوقه فإنه يؤكل، ولا بد من النية والتسمية عند ذكائها، فلا يكفي مجرد أخذه على الشهور بل لابد أن يقصد إزهاق روحه، وأن يسمي عند ذكائها.

وقد قيد بعض المالكية الفعل بأن يكون ما يحصل الموت، فإن لم يعجل الموت كان بمنزلة لعدم، ولا بد من ذكاة أخرى بنية وتسمية.

واعتمد بعضهم الإطلاق أي سواء عجل الفعل الموت أم لا، وهذا ما نص عليه الخرشي ووافقه عليه تحشيه العدوي، وضعف قيد التعجيل، وهو ما مال إليه الدسوقي.

وقد شرط المالكية في ذكاة الحية الذكاة التي يؤمن بها المسلم لمن يضره ذلك، وذلك بأن تكون في حلقها وفي قدر خاص من ذنبها.<sup>(٣)</sup> كما هو موضح في باب المباح عندهم.

### ٥ - قتل الحشرات :

٦ - قتل الحشرات ليس مأمورا به مطلقا، ولا منهي عنه مطلقا، فقد ندب الشارع إلى قتل بعض الحشرات، كما أنه نهي عن قتل بعضها أيضا.

(١) حاشية ابن علقمين ١٨٦/٥ - ١٩٥، حاشية الدسوقي

١١١/٢، ١١٥، مواهب الجليل ٢٣٨/٣، العدوي على

الخرشي ٢٥/٣، ٢٧، الفواكه الدواني ١/١٤٨، قايومي

وعسيرة ٢٤١/٤، كشف القناع ٢٠٦/٢، ٢٠٥



من أجل ذلك فرق الفقهاء غير الحنفية بين حبات البيوت وغيرها، فحبات غير العمران تقتل مطلقاً من غير إنذار لبساتها على الأمر بقتلها، وأما حبات البيوت فتندرج قبل قتلها ثلاثاً<sup>(١)</sup> لفعله بطلت: «إن البيوتكم عماراً فحرجوا عليهن ثلاثاً، فإن بدا لكم بعد ذلك منهن شيء، فاقتلوه»<sup>(٢)</sup>.

ولم يصرق الحنفية بينهما، قال للطحاري: لا بأس بقتل الكل، لأن النبي ﷺ عاهد الجن أن لا يدخلوا بيوت أمته، ولا يظهرهوا أنفسهم، فهذا خالفوا فقد نقضوا عهدهم فلا حرمة لهم. ومع ذلك فلا أولى عندهم الإمسك عما فيه علامة الجان لا للحرمة، بل لدفع الضرر المتوهم من جهتهم.

وللفقهاء في حكم الإنذار وكيفية تعصيل ينظر في مواضعه من كتب الفقه.

ويستحب كذلك قتل الوزغ ولو لم يحصل منه أذى، لما روى محمد بن أبي رفاع رضي الله عنه أن النبي ﷺ أمر بقتل الوزغ وسببه

(١) فتح القدير ١/ ٢٩٦ ط الأثرية، والفواكه السعوية ١/ ٤٥٤، ٤٥٣ ط الفرائد الحديثة ١٤ وما بعدها، الآداب الشرعية ٣/ ٣٦٥ وما بعدها، فتح الباري ٦/ ٣٤٧ وما بعدها، نيل الأوطار ٨/ ١٢٩.

(٢) حديث: «من بيوتكم عماراً فحرجوا عليهن ثلاثاً» أخرجه مسلم ٤٩: ١٧٥٧ ط الخليلي، والترمذي ٢/ ٧٧ ط الخليلي، والمغلط للترمذي.

ما تدب قتله من الحشرات:

١- من المنسوب قتله من الحشرات الحية، لما روت عائشة رضي الله عنها، عن النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ فَوَاسِقَ يَقْتُلَنَّ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ: الخيعة، والغراب الأبقع، والقارّة، والكلب العقور، والحدياء»<sup>(١)</sup> وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه سمع النبي ﷺ يقول: «مَنْ يَحْتَطِبُ عَلَى الْمَتَرِ يَقُولُ: «اقْتُلُوا الْحَيَّاتِ وَاقْتُلُوا ذَا الطَّيْفَيْنِ»<sup>(٢)</sup> والأثر،<sup>(٣)</sup> فإمها يطعمان البصر، ويستغفطان الجبل، قال عبدالله: فينا أنا أطارد حية لأقتلها، فناداني أبو لبابة: لا تقتلها، فقلت: إن رسول الله ﷺ قد أمر بقتل الحيات، فقال: إنه غير معد ذلك عن ذوات البيوت، وهي العوامر»<sup>(٤)</sup>.

(١) حديث: «مَنْ فَوَاسِقَ يَقْتُلَنَّ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ: أخرجه الطحاوي (الفتح ١/ ٣٥٥ ط السلفية)، ومسلم

(٢) ٨٥٦/ ٢ ط الخليلي، والمغلط لمسلم.

(٣) للطيفين: خنثية طيبة بضم الطاء المهولة ومكون طيبة وهي حوصة القمل، والطفي حوصة القمل، شبه به الخط الذي على ظهر الحية. وقال ابن عبد البر: قال أن ذا الطيفين جنس من الحيات يكون على ظهره خطان، فيضمان (فتح الباري ٦/ ٣٤٨ ط مكتبة الرضا الحديثة).

(٤) الأثر: هو منقطع السند، وقيل: الأثر الحية القصيرة الذنب، قال السوادني هو الأفعى التي تكون قبر شرف أكثر غليلاً (فتح طبري ١٦: ٨٨٦ ط مكتبة الرضا الحديثة).

(٥) حديث: «اقْتُلُوا الْحَيَّاتِ وَاقْتُلُوا الطَّيْفَيْنِ» أخرجه البخاري (الفتح ١/ ٣٤٧ ط السلفية) ومسلم (١٧٥٢/ ١).

١٧٥٢ ط الخليلي، والمغلط للبخاري.



فريسيًا<sup>(١)</sup> وعن أم شريك أن النبي ﷺ أمرها بقتل الأوراع<sup>(٢)</sup>.

ومن المستحب قتل كذلك الفار<sup>(٣)</sup> لحديث عائشة رضي الله عنها قالت: «أمر رسول الله ﷺ بقتل خمس فواسق في الحل والحرم: الخراب، والمخدأ، والمقرب، والفارة، والكلب العقور»<sup>(٤)</sup>.

ومن حيث العموم يستحب قتل كل ما فيه أذى من الحشرات كالغصوب، والبرغوث، والزنبور، والبق.

وذهب المالكية إلى الجواز<sup>(٥)</sup> لقول النبي ﷺ وقد سئل عن حشرات الأرض تؤذي أحدا فقال: «ما يؤذيك فلك يذنيه قبل أن يؤذي»<sup>(٦)</sup>.

(١) حديث سعد بن أبي وقاص: أمر بقتل الفار وسبه فريسيًا أخرجه البخاري (الفتح ٢/ ٣٥١ ط السلفية) ومسلم (٢/ ١٧٨ ط الحنفى) واللفظ لمسلم.

(٢) حديث أم شريك أنه أمرها بقتل الأوراع أخرجه البخاري (الفتح ٢/ ٣٥١ ط السلفية) ومسلم (٤/ ١٧٥٧ ط الحنفى).

(٣) الإقناع ٢/ ٢٣٥، الآداب الشرعية ٢/ ٢٦٢، نيل الأوطار ١١/ ٥.

(٤) حديث عائشة: «أمر رسول الله ﷺ بقتل خمس فواسق». سبق شرحه في ٢.

(٥) الفتاوى الهندية ٢/ ١٥٥، فتح الباري ٦/ ٣٥٨، فتح القدير ١/ ١٩٦ ط الأسيوية، الإقناع ٢/ ٢٣٤، الآداب الشرعية ٢/ ٢٦٢، حاشية حاشية الكسرى ١/ ١٢٦، ١- ١/ ١٢٣ ط المكتبة التجارية الكبرى.

(٦) حديث: «ما يؤذيك فلك يذنيه قبل أن يؤذي» أورده

٧ م - ما يكره قتله من الحشرات :

كره أئمة فروع قتل بعض الحشرات كالضفدع لما روى عبد الرحمن بن عثمان قال: ذكر طبيب عند رسول الله ﷺ دواء، وذكر الضفدع يجعل فيه، فنهى رسول الله ﷺ عن قتل الضفدع<sup>(١)</sup>. وقال صاحب الآداب الشرعية: «ظاهره التحريم».

وكره قتل النمل والنحل، لما روى ابن عباس رضي الله عنهما قال: «نهى رسول الله ﷺ عن قتل أربع من السباع: النملة، والنحلة، والمدهد، والعصيدة»<sup>(٢)</sup>.

واستسى الفقهاء النمل في حالة الأذية، فإنه حيث لا يجوز قتله.

وفصل المالكية، فأجازوا قتل النمل بشرطين: أن تؤذي، وأن لا يقدر على تركها، وكرهوه عند الإذابة مع القدرة على تركها، ومنعوه عند عدم الإذابة، ولا فرق عندهم في ذلك بين أن تكون الإذابة في البدن أو المال.

- صاحب الفتاوى الهندية (٢/ ٤٥٤ ط الحنفى) ولم يصره إلى أحد، ولم يرو كذلك معزوا إلى أحد (١) حديث: «من قتل الضفدع، أضره التسامى» (٢/ ٤٢٠ ط المكتبة التجارية) والحاكم (٤/ ١١) ط دائرة المعارف الشافعية، وصححه ووافقه الذهبي.

(٢) الآداب الشرعية ٣/ ٣٦٩

(٣) حديث: «من قتل أربع من الدواب، أضره أبو داود (٥/ ١٨ - ١٩) - تحقيق عزت حيد دعاس وجوده مستقل ابن مفلح القنسي في الآداب الشرعية (٢/ ٣٧٣ - ط طهار).



وأنيراعيث، وأما ما لا يؤذي طبعه كالديدان،  
فقبل: يجوز قتله، وقيل: يكره، وقيل: يحرم.  
وقد نصوا على كراهة قتل النمل إلا من أذبه  
شديدة، فإنه يجوز قتلهم، وكذا الفمل.<sup>(١)</sup>

ما يجوز للمحرم قتله من الحشرات:

٨ - ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة إلى أن  
الحشرات والمهام لا تدخل في الصيد الوارد  
تحريمه في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا  
لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾.<sup>(٢)</sup>

وبذلك لعدم امتناعها عند الحنفية، حيث  
أنهم شرطوا في الصيد أن يكون ممتعا بجنانه أو  
قوامه، ولكونها غير مأكولة عند الشافعية  
والحنابلة، حيث أنهم شرطوا في الصيد أن  
يكون مأكولا.

وقد صرح الحنفية بأنه لا يحل قتل  
ما لا يؤذي من الحشرات، وإن لم يوجد فيها  
الجزاء، كما أنهم نصوا على أن في قتل الفمل  
والجراد الجزاء، غير أنهم فرضوا بين الفمل  
والكنير، ففي الفمل التصديق به شاء، وهو  
عندهم في الثلاث فما دونها، وفي للكنير نصف  
صاع.

وقد ذهب الحنفية والمالكية إلى جواز قتل  
الحشرات، لكن المالكية شرطوا لجواز قتل  
الحشرات المؤذية أن يقصد الخائن بالقتل دفع  
الإبذاء لا لعب، وإلا منع حتى الفواسق  
الخمس التي يباح قتلها في الحل والحرم.

وقسم الشافعية الحشرات إلى ثلاثة أقسام:  
الأول: ما هو مؤذ منها طبعاً، فيسبب قتله  
كانفواسق الخمس، الحديث عائشة قالت: «أمر  
الرسول ﷺ بقتل خمس فواسق في الحرم:  
الحدأة، والغراب، والغارة، والعقرب، والكلب  
العمور»<sup>(٣)</sup> وألحق بها السرغوث والبق والزنبور،  
وكل مؤذ.

الثاني: ما ينفع ويضر فلا يسن قتله ولا يكره.  
الثالث: ما لا يظهر فيه نفع ولا ضرر  
كالخنافس، والجعلان، والسرطان فيكره قتله.  
ويحرم عندهم قتل النمل السمين، والنحل  
والضفدع، أما غير السمين، وهو الضفدع  
المسمى بالذر، فيجوز قتله بغير الإحراق، وكذا  
بالإحراق إن تعين طريقاً لدفعه.

ودعب الحنابلة إلى استحب قتل كل ما  
كان طبعه الأذى من الحشرات، وإن لم يوجد منه  
أذى قياساً على الفواسق الخمس، فيستحب  
عندهم قتل الحشرات المؤذية كالحية،  
والعقرب، والزنبور، والبق، والبعوض،

(١) تبين الخلف ١/٢، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١



الخنابلة: هي أنقض الروايتين، وإن قتلها فلا جراه عليه في إحدى الروايتين، وهي المذهب (١).

ومذهب المالكية كمذهب الحنفية حيث أنهم لا يجوزون قتل ما لا يؤذي من الحشرات ويخرجون فيها الجواز، وأما المؤذي فإن للمحرم قتله إن قصد دفع الإذية، أما لو قتلته بقصد الذكاة فلا يجوز وعليه الجزاء، واستثنوا من ذلك الفأرة، والحية، والعقرب، فإنها تقتل مطلقاً كبيرة كانت أو صغيرة بدأت بالأذية أم لا، وأخضوا بالفأرة ابن عرس وما يقرض الثياب من الدواب، والعقرب الزبور والترتيل. وهي دابة صغيرة سردها ربما قتلت من لدغته.

قال سديد: الم وإم على ضربين: ضرب يختص بالأجسام، ومنها يعيش فلا يقتله المحرم ولا يبطئه عن الجسد المختص به إلى غيره، فإن قتله أطعمه وكذا إذا طرحه، وصرب لا يختص بالأجسام كالنمل، والذرة، والديدان وشبهه فإن قتله اعتدى، وإن طرحه فلا شيء عليه إذ طرحه كثرة.

ومذهب الشافعية والحنابلة في المحرم كسدهم في غير المحرم، وقد سبق فيما يكره قتله من الحشرات، وقد نقل الخنابلة عن عدم تأثير ذلك في الإحرام والمحرم، وعدم الجزاء في ذلك، لأن الله تعالى إنسا أوجب الجزاء في الصيد، وليس شيء من ذلك بصيد.

وعندهم في القمل روايتان: إحداهما يباح قتلها، والرواية الثانية لا يباح قتلها وهي الصحيحة في المذهب، قال أنزركشي من



(١) حاشية ابن عابدس ٩/ ٩١٢، ٩١٨، ٩١٩، وحاشية السدوسي ٧٤١/٢ شرح سنن زقاني على مختصر خليل ٣/ ٩٦٤، ٩٦٣، وأخرى على مختصر خليل ٢/ ٢٧٠ ط المطبعة المدارة للشرعية العلمية الأولى ومجلة المحتاج ٣/ ٣٩٢، ٣٩٤ ط مصطفى شباني احلي، كنساف مضاف ١٢/ ٤٣٩، الإنصاف ١٣/ ٩٩٤ وما بعدها ط مطبعة السنة المحمدية



أحكام تتعلق بالحشفة :

١ - أحكام تتعلق بإصلاح الحشفة :

٣ - ترتب أحكام كثيرة على إصلاح الحشفة في

القبل أو في الدبر (مع حرمة الوطء في الدبر)

وذكر منها ابن جري : خمسين حكماً ،

والسيوطي : مائة وخمسين حكماً ،<sup>(١)</sup> وقال

صاحب كفاية الطالب : إنه يوجب نحو مئتين

حكماً ، ذكر منها سبعة وهي :<sup>(٢)</sup>

١ - وجوب الغسل .

٢ - إجماع الفقهاء على أنه يجب الغسل بغيبوبة

الحشفة كلها في فرج آدمي حي - على التفصيل

الذي ذكر في باب الغسل - لقوله عليه الصلاة

والسلام : «إذا نقي الختان» ، وتوارت الحشفة

فقد وجب الغسل .<sup>(٣)</sup>

وكذا في الدبر (مع حرمة) لقول علي

رضي الله عنه : «توجبون فيه الحد» ، ولا توجبون

فيه صاعاً من ماء؟»

(١) ذكر الكسري في غاية الشرح أن بعضهم أثبت بنفيب

الحشفة - كالكل - كرمية حكم لا ثبوت . وقال القصار

الريسي : ذكرها ابن القيم في حقة الموت : ١٦٧/٩

(٢) كفاية العباد ١١٨/١ ط مصطفى الباشا الحلبي .

والقوسيني الفقيه ٤٢ ، ومطالع لولي الله ١٦٧/١ ط

المكتب الإسلامي ، وتبيل الأقرب ٧٩/١ ، والأشبه والنظير

للسيوطي ٢٧٠ ، ٢٧١ ط دار الكتب العلمية .

(٣) حديث : «إذا نقي الختان» ، وتوارت الحشفة ، فقد

وجب الغسل - أخرجه ابن حبان (١) ، ٦٠٠ ط (أحلي)

وفيل البحر صبري في الزوائد : إسناد هذا الحديث ضعيف

لضعف حجاج بن أرطاة ، والحديث أخرجه مسلم وغيره

من وجوه أخرى

## حشفة

التعريف :

١ - الحشفة في اللغة : ما فوق الختان من الذكر ،

ويقال لها الكمرة أيضاً . والحشفة أيضاً واحدة

الحشم ، وهو أريد الشمر الذي يحف من غير

ضج ولا إدراك ، فلا يكون له لحم .<sup>(١)</sup>

وفي عرف الفقهاء : هي ما تحت الجيلة

المنطوعة من الذكر في الختان .<sup>(٢)</sup>

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الختان :

٢ - الختان موضع قطع جلد الفنفة ، ومنه

قوله ﷺ : «إذا نقي الختان» ، أو من الختان

الختان فقد وجب الغسل .<sup>(٣)</sup> فموضع القطع

غير داخل في الحشفة .

(١) الصباح للخير ، ومن اللغة ، وأمرت للمعري . ولسان

العرب للعبط مائة : «حشمة» ، وابن عابدين ١٠٨/١ ط

دار إحياء التراث العربي ، والشرح الصغير ٢٨٧/٢ ،

ومطالع أولي الله ١٠٩/١ ط المكتب الإسلامي وكتابة

الطالب الريسي ١١٧/١ ط مصطفى طاهر الحلبي

(٢) خير معينين ١٠٨/١ وتبيل الأقرب ٧٩/١

(٣) حديث : «إذا نقي الختان» ، أو من ... المعرب

الشافعي في الأم ٣٧/١٣ - نشر دار المعرف



ولا غسل بتغيب بعض الحشفة. وتغيب قدر الحشفة من مقطوعها حكم تغيب الحشفة عند الجمهور. وذهب الشافعية في قول: إلى أن تغيب قدر الحشفة من ذكر مقطوع الحشفة لا يوجب الغسل، وإنما يوجبه تغيب جميع الباني إن كان قدر الحشفة فصاعدا. قال النووي: هذا الوجه مشهور، ولكن الأول أصح.

واختلفوا في وجوب الغسل بوطء البهيمة والبيسة: فذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا فرق بين آدمية وبيسة، ولا بين حية وبيسة.

وقال الحنفية: لا يجب الغسل بوطء البهيمة والمبيسة - إلا أن يحصل إزال. لأنه ليس بمقصود، وأيضاً لأنه ليس بمصوم ولا في معنى المصوم.

واختلفوا أيضاً فيما إذا لف على الحشفة خرقة:

فذهب الحنفية في الأصح والمالكية وهو وجه لدى الشافعية إلى أنه يجب الغسل إذا كانت الخرقة خفيفة يحد منها حرارة الفرج وكذلك، ولا فلا يجب، إلا أن يحصل إزال.

وذهب الشافعية في الأصح إلى وجوب الغسل مطلقاً أي سواء أكانت الخرقة خفيفة أم غليظة، وهذا جار في سائر الأحكام كإفاد المصوم، والحج، والعمرة.

ويرى الحنابلة، وهو قول آخر لدى الشافعية عدم وجوب الغسل في هذه الحالة.<sup>(١)</sup> وصرح الحنفية والشافعية والحنابلة بأن تكون الحشفة أصنية، فلا غسل بتغيب حشفة زائدة أو من خشي مشكل لاحتمال الزيادة.<sup>(٢)</sup> وأما المالكية فلا فرق عندهم بين أن يكون ذلك التغيب من ذكر محقق أو خشي مشكل، فيجب عليه الغسل بتغيب حشفته، قياساً على من نيمن الطهارة، وشك في الحدث.<sup>(٣)</sup>

## ٢ - نساء الصوم

٥ - اتفق الفقهاء على أن تغيب الحشفة في أحد السبيلين في صوم رمضان مقصد للصوم إذا كان عامداً، ويلزمه القضاء والكفارة، ولا يشترط الإنزال، لأن الإنزال شبع، وقضاء الشهوة يحقق بدونه، وقد وجب به الأخذ وهو عقوبة محضة، والكفارة التي فيها معنى العبادة أولى. ولا كفارة في غير رمضان، بل فيه قضاء فقط،

(١) ابن عابدين ١/٩-١٠، ١١٦، ١١٧/١، والأخبار ١/١٦٢، ومخافة الطالب ١/١١٧، ١١٨، والقوانين الفقهية ٣٢، ٣٣، وروضة الطالبين ١/٨١، ٨٢، والأشباه والنظائر للبيهقي ١/٢٧١، أمسي الطالب ١/٢٥، ومطالب أولي طيس ١/١٦٤، ١٦٥، والمذني ١/٢٠٤، ٢٠٥ ط الرماض، ونيل المرب ١/٢٧١.

(٢) ابن عابدين ١/١٠٩ ط ذو إحياء التراث العربي، وأمس الطالب ١/٢٥، ومطالب أولي طيس ١/١٦٤، والمذني ١/٢٠٥.

(٣) تنقيح الطالب الرماض ١/١١٧ ط مصطفى الحلبي



وتمتصّل ذلك في مصطلح (صوم).

٣ - فإذ الخج :

٦ - اتفق الفقهاء على أن تغيب الحشفة في

الفرج قبل الوضوء بدوّة مفد للجم.

قال ابن المنذر: وأصح أهل العلم على أن

الخج لا يفسد ببيان شيء في حال الإحرام إلا

الجماع.

والأصل في ذلك ما روي عن ابن عمر

رضي الله تعالى عنهما: أن رجلاً سأل، فقال:

إني واقعت امرأتي ونحن عريان، فة سأل

فأخبرت حشمت، وكذبت قال ابن عباس،

وروي ذلك عن عمر رضي الله عنهما أيضاً. وروى

قال ابن المسيب وعطاء والنخعي، والثوري

وسحاق وأبو ثور.

ثم لا فرق بين عبد المجهور وبين ما قبل الوضوء،

وكذا بعده قبل التحلل الأول، لأنه جماع

صالح، إجماعاً تاماً، ولأن الصحابة لم يفرقوا بين

ما قبل الوضوء وما بعده.

وقال الحنفية: إن جامع قبل الوضوء قسد

حجه وعشه شاء، ومضي في حجه وضفيه،

وإذا جامع بعد الوضوء لم يفسد حجه وعليه

بدنه، وأب بعد التحلل عليه شاء، لأن الإحرام

في حق النساء

واختلفوا في تغيب الحشفة في البهية

والقدم: فذهب الحنفية والمالكية إلى أن الخج

لأن الكفارة إنما وجبت لمنك حرمه شهر

رمضان، فلا يجب بفسد فضله، ولا بإفساد

صوم غيره.

والأصل في ذلك قوله ﷺ للأعرابي حين

قال: وقعت في نهار رمضان متعمداً، واعتق

ولده.<sup>(١١)</sup>

واختلفوا فيما إذا كان إبلاخ الحشفة تسبباً:

فذهب الحنفية والشافعية في المذهب إلى عدم

وجوب القضاء والكفارة، ويرى المالكية

والشافعية في قول: وجوب القضاء دون

الكفارة.

ومصرح الحنابلة بوجوب القضاء والكفارة ولو

كان ناسياً للصوم.<sup>(١٢)</sup>

وكذلك حنبلون في الميتة والبهية، فذهب

جمهور الفقهاء إلى أنه لا فرق بين أدوية

وبهية، ولا بين حية وميتة.<sup>(١٣)</sup>

أما عبد الحنية فلا كفارة بجماع بهية أو ميتة

ولو أنزل، بل لا قضاء ما لم ينزل.<sup>(١٤)</sup>

(١١) حديث: «اعتق رقبة، أخرجه البخاري والفتح ١٩/٢١٤

ط السنية) سر حديث أبي هريرة.

(١٢) ابن عديم ٩٧/٢ وما بعده ١٠٢، والاحتيار ١٣١/١

ط دار المعرفة، رموعات جليل ٤٢٩/٢. وكفاية المطلق

١١٩/١، والمقوسم الفقهية ٣٣/١. والأشبه والنظام

١١٠/١. وهي ٢٧١. وروضة لطائف ٣٦٢/٢. وما بعده.

ومذهب أبي الهيثم ١١٧/١، وكذا في الفتح ١٩/٢٠٠.

وبيل المار ٢٧٩/١

(١٣) المحطات ٤١٢/٢ ط دار الفكر، وروضة الصالحين

٣٧٧/١. وبيل المار ٢٧٩/١

(١٤) ابن عديم ١٠٧/٢



- ٥ - التحليل للزوج الأول :
- ٨ - لا خلاف بين الفقهاء في أن تحليل المطلقة ثلاثاً لا يحصل إلا بشروط : منها إيلاج الحشفة في قبل مرة بلا حائل يمنع الحرارة والملاحة . ثم اختلفوا في اشتراط الإنزال مع الإيلاج : فذهب الجمهور إلى عدم اشتراطه ، لأن الشرط الفوق لا الشئ .
- وسرى المالكية اشتراطه . وأصل في هذا الباب أن النبي ﷺ علّق الحل على فوق العيلة مهيئاً<sup>(١)</sup> ولا يحصل إلا بالسوط . في الفرج ، وأداء غيب الحشفة أو ندرها من منطوعها . لأن أحكام الوطء تتعلق به . ولو أُلجّ الحشفة من غير انتشار لم تحل له ، لأن الحكم يتعلق بدوق العيلة ، ولا يحصل من غير انتشار<sup>(٢)</sup> . وينظر تفصيل ذلك في مصطلح : ( طلاق ) .
- ٦ - تحصيل الزوجين .
- ٩ - تنق الأئمة على أنه يثبت الإحصان بغيبوبة الحشفة في القبل على وجه يوجب الغسل سواء أنزل أم لم ينزل بشروط الحرية والتكليف وغيرها
- (١) حدث . عن تدويني فليته . أخرجه طبريزي (الفتح ٢/٢٦١ ط السلفية) ومسلم (٢/١٠٦ ط الحلبي) من حديث عائشة .
- (٢) ابن عابد بن ١/٢٠٠ ، والاختيار ١/١٦٤ ، ١٦٥ ، وكفاية الطالب الرباني ١/١١٩ ، والقوانين الفقهية ص ٣٣ ، وروضة الطالبين ٣/١٣٨ ، ومطالب أولي النهى ١/١٦٧ ، وكشاف القناع ٢/١٦٣ ، ونيل الدار ١/٢٩٧ ، والمغني ٣/٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ .
- (٣) ابن عابد بن ١/٣٥٠ ، والقوانين الفقهية ٣/٣٣ ، وكفاية الطالب ١/١١٨ ، وروضة الطالبين ٧/٢٦٣ ، ومطالب أولي النهى ١/١٦٧ ، وكشاف القناع ١/٧٦١ ، ونيل الدار ١/٢٩٧ .



من الشروط المذكورة في موضعها. والظاهر أنه لا يحصل تحصيل الزوجين بتغيبها ملقوناً عليها حائل كثيف، وفي الحفيف خلاف<sup>(١)</sup>.  
وينظر تفصيل ذلك في مصطلح (احصان).

٧ - وجوب الحد :

١٠ - لا خلاف بين الفقهاء في أن من شروط وجوب الحد في الزنى تغيب حشفة أصلية أو قدرها من مقلوبها في مرج أصلي ولو لم ينزل. فإن لم يغيب أو غيب بعضها فلا حد. لأن ذلك لا يسمى زنى، إذ السوط لا يتم بدون تغيب جميع الحشفة، لأنه القدر الذي ثبت به أحكام الوطء، ولذا لم يجب العسل ولم يفسد الخج واختلقوا في إيلاجها في الدبر من ذكر أو أنثى مع حرمة : - فذهب الجمهور إلى أنه لا فرق بين القبل والتدبر في وجوب الحد بتغيب الحشفة، ويرى أصحاب حشفة أنه لا بد من إيلاج الحشفة في القبل

وإن لف عليها خرفة كثيفة فذهب الحنفية في الأصح والمالكية، والحنابلة إلى عدم وجوب الحد قياساً على مسألة العسل بل أولى.  
وأما بحائل حميف لا يمنع اللذة فيجب الحد، وفي قول عند المالكية لا يجب، لأن

(١) ابن عابد بن ١/١٢٨، ١٢٩، والاعتبار ١/٨٨، وكفاية الطالب الرماني ١/١١٩، والخروشي ٨/٨١، والقرافي للعلامة ٣٣، وحاشية الجمل ٥/١٣٦ طدار إيعا، الذوات العربي، ومطالع أولي العيني ١/١٦٧، وكشاف القناع ١/٧٦، والمعي ١/١٦١

الحدود تدرأ بالشبهات.

ويرى الشافعية وجوب الحد، ولو كان الحائل غليظاً.

ويشترط الحنفية والحنابلة الانتشار أثناء تغيب الحشفة في وجوب الحد، وهو غير شرط عند المالكية والشافعية<sup>(١)</sup>.

وتفصيل ذلك في مصطلح : (زنى).

ب - ما يرتب على قطع الحشفة :

١ - وجوب الفصاص :

١١ - اتفق الفقهاء على أنه يجب الفصاص بقطع جميع الحشفة عمداً إذ لما حد معلوم كالنقص.

واختلفوا في قطع بعضها: فذهب الجمهور إلى وجوب الفصاص في قطع بعضها أيضاً، ويقدر بالأجزاء كنصف وثلاث، وربع، ويؤخذ من المقتضى منه مثل ذلك، ولا يؤخذ بالمساحة لتلا بفضي إلى أخذ جميع عضو الجاني بعض عضو المجني عليه. لقوله تعالى: ﴿والجورح فصاص﴾<sup>(٢)</sup>.

ولا فصاص في قطع بعضها عند الحنفية، لتعذر المساواة وتجب البدية، لأنه متى تعذر

(١) فتح المديبر ٥/٣١ طدار إيعا التراث علمي، ومن المعاصر ٣/١٢٩، والاحصان ٤/٨٠، وبحاشية الطالب الرماني ١/١١٩، والفتاوى الفقهية ٣/٣٥٨، والنسرح المصير ٢/١١٧، ٤٤٨، ومصلية القس ٥/١٢٨، ١٢٩، والمعني ٢/١٨٧، ونيل القلوب ٢/٢٥٧

(٢) سورة المائدة ٤٥



القصاص، غيب الدية كاملة، لئلا تخلو الجنينة  
عن موجب.<sup>(١)</sup>

٢ - وجوب الدية :

١٢ - أجمع الفقهاء على أن في قطع الحشفة خطأ  
دية كاملة، لأنها أصل في منفعة الإصلاح  
والدفع، والفصبة كالصابع لما كالكف مع  
الأصابع، ولأن فيه إزالة الجمل على وجه  
الكمال، وتصويت جنس المنفعة، ولأن معظم  
منافع الذكر وهو لذة المباشرة تمتنع بها.

وفي قطع بعضها قسطه من الدية عند  
الجهور، ويكون التضييق على الحشفة فقط،  
لأن الدية تكمل بقطعها، فنسبت على  
أبعاصها، وفي قول عند الشافعية: يكون  
التضييق على جملة الذكر، هذا إذا لم يخلل مجرى  
البول، فإن اختل فعله أكثر الأمرين من قطعه  
من الدية وحكومة فساد المجرى

وأما الحنفية فلم يفرقوا في وجوب الدية بين  
قطع الكل وبعضه.<sup>(٢)</sup>

حبش

انظر : كلا ، تحدير

حشفة

انظر : تحدير



(١) الأعيان ٥/ ٣٩١، وابن عابدين ٥/ ٣٥٦، حاشية  
الدسوقي ١/ ٢٧٣، وروضة الطالبين ٩/ ١٨٣، وحاشية  
الجليل ٥/ ٣١١، وكشاف القناع ٥/ ٥٥٧.

(٢) القسطلاني حاشية ٦/ ٢٧، وابن عابدين ٥/ ٣٩٩،  
والأعيان ٥/ ٣٧، والمبدوءة للكفري ٦/ ٣٠٩، ٣١١،  
٣٩٢، ٤٢٣، وحاشية الشروقي ٨/ ٣٧، والنجاش  
والإكليل على هامش مواهب الجليل ٦/ ٢٦١، ٢٦٣،  
والشرح الصمد ١/ ٣٨٧، ٣٨٨، وحاشية الجليل  
٥/ ٣٩، ٧٠، وروضة الطالبين ٩/ ٢٧٧، والصروح  
٦/ ٦٥ ط عالم الكتب، والمغني ٨/ ٣٣، ٣٩.



ويكرر عليه أندوس حتى يصير تينا<sup>(١)</sup> وهو عند  
الغفهاء من لمواسم المعتادة يأتي بعد الحصاد.

ب - الجذاذ والجذاد :

٣ - الجذاذ بضم الجيم وكسرهما، والجذاد بفتح  
الجيم وكسرهما، بمعنى انقطع، ومنه : جذ  
النخل : أي صرعه، أي قطع شمره. وكذلك  
جذ النخل جذاً، وجذاذاً، صرعه، أي قطع  
شمره.

والفرق بينهما وبين الحصاد أن الجذاذ،  
والجذاد خاصان بالنخل ونحوه، والحصاد في  
الزروع<sup>(٢)</sup>، وفي الحديث : انتهى النبي ﷺ عن  
جذاد الليل<sup>(٣)</sup>.

ج - الجزاز :

٤ - الجزاز بفتح الجيم وكسرهما كالخصاد، واقع  
على الحين والأون، قال الفراء : جاءت وقت  
الجزاز، أي : زمن الحصاد.

وأجز النخل، والسر، والغتم : جذ له أن  
يجز. وأجز النبر والشعير : أي حان حصاده.

## حصاد

التعريف :

١ - الحصاد بفتح الحاء وكسرهما مصدر حصد  
الزروع حصاد أي : جزه، وقطعه بالمنجل،  
ومثله الحصد، وحصاد الألسنة الذي في  
الحديث : هو ما قبل في الناس باللسان،  
والحصد : المنجل ورثا ومعنى : والحصاد الزرع  
المحصود، والحصاد أيضا : ألوان الحصاد، ومنه  
قوله تعالى : هم كلوا من ثمره إذا ثمر. وأثوا حته  
يوم حصاده<sup>(١)</sup>.

والغفهاء يستعملون الحصاد لهذا المعنى.  
وأنظفوه أيضا على ما بقي في الأرض بعد حصاد  
الزروع توسعا، كما ذكره المنطري نقلًا عن شرح  
القدوري<sup>(٢)</sup>.

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الدباس :

٢ - الدباس في الحبوب أن توطأ بقوائم الدواب.

(١) سورة الأنعام/ ١٤١

(٢) القسرب للمنطري، ولسان العرب النحيف. والمصباح  
النير. وغسل الصبح ماء. - جذاذ أو جذه وحاشة  
الحمل ٧١/٣

(١) المغرب للمنطري. وغسل الصبح. والمصباح النير  
(٢) القسرب للمنطري. ومنق اللبني. وغسل الصبح.  
والمصباح النير. ولسان العرب ماء. - جذه. وجذ.

(٣) حديث نهي النبي ﷺ عن جذاد الليل. أخرجه البيهقي  
٢٩٠ - ٢٩١ ط دائرة المعارف فقهانية : من حديث الحسن  
البصري مرسلًا. ومن حديث علي بن المهدي مرسلًا  
كذلك



يختلف، ويغرب ويبعد، فلا يجوز أن يكون  
أجلاً، لأنه يؤدي إلى المنازعة<sup>(١)</sup>

ثم اختلف هؤلاء الفقهاء في أثر اشتراط  
التأجيل إلى الحصاد

وتفصيل ذلك في مصطلح : (أجل).

موطن البحث :

٦ - قد فصل الفقهاء الكلام على الحصاد في  
البيع عند الكلام عن خيار الشرط<sup>(٢)</sup> وفي  
المسلم،<sup>(٣)</sup> والإجارة،<sup>(٤)</sup> والمزارعة.<sup>(٥)</sup>

فأجاز أعم من الحصاد والجذاذ، لأن الجوزاذ  
أو الجنداد خاص بالخل وأمثاله، والحصاد في  
الزروع، وأما أحواز: فهي الخلل، والزرع  
والصوف والشعر.

وفرق محمد بن الحسن بينهما، فذكر أن  
الجنداد قبل الإدراك، والجواز بعده.<sup>(٦)</sup>

وكس من الحصاد والدباس والجذاذ والحزاز  
من المواسم المعتادة التي اختلف الفقهاء في جواز  
التأجيل إليها في المعاملات وغيرها.

الحكم الإجمالي :

٥ - اتفق الفقهاء على أن احصاد من الاجال  
المجهولة جهالة متضاربة، واختلفوا في جواز  
التأجيل إليه.

فذهب الحنفية - والشافعية وهو المذهب عند  
الحنابلة، وابن المنذر إلى أنه لا يجوز التأجيل  
إلى الحصاد ونحوه في البيع والسام، وغيرهما  
لفول النبي ﷺ في السلم وإلى أجل معلوم.<sup>(٧)</sup>  
ولما روي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه  
قال: « لا تباعوا إلى الحصاد والديدان »،  
ولا نساؤه، وإلا إلى أجل معلوم، ولأن ذلك

(١) الاختيار ١/١٣، ١٦، ٣٦، والبدائع ٥/١٧٨، ٢١٢،  
٢١٣، والفرائد الفقهية ٣٧٥، ٣٧٨، وحاشية الخمل  
١٣/٧٤، ٧٩، ١١١، ١١٠، وكشاف الفئاع ٣/٢٠٦،  
٣٠٣، ونيل المار ١/٣١٤، ٣٥٦، ٣٦٤، والمغني  
٢٢٢/١

(٢) الاختيار ١/١٣، ٢٦، ط دار الفرقة، والبدائع ٥/١٧٨ ط  
دار المكتبات، ترمي، والفرائد الفقهية ٣٧٨، وحاشية  
الخمل ٣/٨٦، ١١٤، دار إحياء التراث العربي،  
وكشاف الفئاع ٣/٢٠٦، ٢٠٣، ط عالم الكتب، واسمي  
١٢/٥٩، ٥٩١، ونيل المار ١/٣١٤ ط مكتبة الفلاح  
(٣) البدائع ٥/٢١٩، ٢١٤، والاختيار ١/٣٥١، ومقارنات  
الفقهية ٣٧٤، والمغني ١/٣٢٢، ونيل المار  
٢٦٤/١

(٤) الاختيار ٢/٥٦، والمدة الكبرى ٢/٤٥٩، ١١٠،  
وروضة الطالبين ١/١١٨، ونيل المار ١/٤٢٥

(٥) الاختيار ٣/٧٨، ٧٩، والفرائد الجديدة ٥/٢٠٨،  
٢٣٦، ٢٣٧، والبصائر ١/١٨٠، وحاشية الخمل  
٢/١٩٠، والمغني ١/٤٠٣

(٦) العرب للشهرستاني، ونسب اللغة، وختار الصمد،  
والصالح اللذ، وساد العرب مادة « حزر »

(٧) حديث إلى أجل معلوم، أخرجه الحلبي (الفتح  
١/٢٨٨ ط الشافعية) من حديث عبد الله بن عباس



والمساقاة،<sup>(١)</sup> والزكاة<sup>(٢)</sup> وغيرها.

وفي كل خلاف وتفصيل يرجع فيها إلى  
مواظنها.

## حصار

التعريف :

١ - الحصار مصدر حاصر، ومثله المحاصرة، أي  
التضييق على الشخص والإحاطة به، والحصير  
في اللغة المحبس.<sup>(٣)</sup> قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا  
جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا﴾ أي محبساً.<sup>(٤)</sup>



وفي اصطلاح الفقهاء هو التضييق على  
المعدود، والإحاطة به في بلد، أو قلعة، أو  
حصن، أو غيرها، ومنع الخروج والدخول حتى  
يستسلم.<sup>(٥)</sup>

الحكم الشرعي :

٢ - لا خلاف بين الفقهاء في أنه يجوز للإمام أو  
نائبه محاصرة الكفار في بلادهم، والحصون  
والقلاع، وتشديد الأمر عليهم بالفتح من  
الدخول والخروج، والمخ من الماء والطعام حتى

(١) المغني ٥/ ٤٠٢

(٢) القوانين الفقهية ص ٩٩١، وحاشية الجمل ٢/ ٢٤٨،

والجمع ٥/ ٤٦٧، ونيل المأرب ٢/ ٢٤٦، وكشاف

الغني ٢/ ٢٠٨، ومطلب أولي النسي ٦/ ٢٦، ٣٧، ٧٠،

والغني ٢/ ٧٠٢

(٤) لسان العرب، المصباح المتبرع ١٠: ١٠٠،

(٥) سورة الإسراء ٨،

(٣) روضة الطالبين ١٠/ ٦٢٢، ولسنى الطالب ١/ ١٩٠،

وشرح الجمل ٥/ ٢٩٤



يستسموا وإن كان فيهم أساء والصيبي<sup>(١)</sup>.  
لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا انسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَضَلُّوا  
الشُّرَكَاءِ﴾ حيث وجد شوهم وخدوهم  
واحصروهم<sup>(٢)</sup> وقد حاصر الرسول ﷺ أهل  
الخصائف<sup>(٣)</sup> وحاصر المسلمون بعده المقدس في  
خلافة عمر رضي الله عنه، وأرضاه.

وعلى الإجماع إذا حاصره حصن أو مدينة أن  
يأخذ به حدة من حصن غرس<sup>(٤)</sup>.  
أ- أن يستسوا فيعصمون بالإجماع دماهم  
وأموالهم، وأولادهم الصغار.

ب- أن يسلوا مالا على الشوادة فيجوز  
للإمام في قوله منهم، سواء حصدوا حرا حاصرا  
يؤخذ منهم كل عام، أو دعوهم جملة، ولهم أن  
يسأوا حزية إن كانوا، ثم تفضل منهم الحرية  
فيقبل منهم وجوبا.

ج- أن يصحه.

د- أن يرى المصلحة في الانصراف عنهم،  
إما انصرف في الإقامة أو إما للقبض به، وإما  
لمصلحة تنبت بإقامه هناك فيصرف، لما روي  
أن النبي ﷺ حاصر أهل الخصائف فلم يزل منهم  
شيئا، ثم قال: «إنا قائلون إن شاء الله عدا».

حصار القبلة :

٣- ذهب أصحابه إلى أنه لا يجوز للإمام حصار  
العبادة بمنع الطعام، أو الشراب، لأن المقصود

(١) الحديث تقدم ترجمته في سفر الفجر.

(٢) المصدر السابق، والمشي ١٦٩/٨ - ١٨٠.

وحديث خزيم بن قريظة على حكم سعد بن معاذ  
أخرج عنه البخاري (الفتح ١٧/ ١٧٩ ط السبعة) من  
حديث أبي سعيد الخدري.

(٣) المصدر السابق، والمشي ١٧٩/٨، وروضة الطالبين  
١٢٥/١٠، وروس نظام ١٩٤/١.

(٤) شرح الررغان ١٦٣/٤، شرح الخلق ١٩٤/٥، روضة  
الطالبين ١٠٠/٩، والمشي ١٧٩/٨.

(٥) مبررة سورة ٥.

(٦) حديث حصار أهل الخصائف - أخرجه البخاري  
(الفتح ١٢٥/٨ ط السبعة) من حديث عبد الله بن عمر



الضعف بالمسلمين، فلما رأى قوة المسلمين بها قال السعدان امتنع عن ذلك، ودفع الهلاك عن المسلمين واجب بأي طريق ممكن.<sup>(١)</sup>

من قتالهم يدفعهم إلى الطاعة لا إهلاكهم، وهو مقتضى كلام الحنابلة.<sup>(٢)</sup>

وقال المالكية: يجوز قتالهم بما يجوز قتال الكفار به، فيجنع عنهم الجزية والماء، إلا أن يكون معهم صبيان ونساء.<sup>(٣)</sup> والتفصيل في (مغاة).

فك حصار العدو بالمال :

٤ - إذا حاصر العدو المسلمين وطلبوا مالا لذك الحصار عنهم لم يجبههم الإمام، لما فيه من إعطاء الدنية، والحاق المذلة بأهل الإسلام، إلا إذا خاف هلاك المسلمين فيجوز.<sup>(٤)</sup> لأن النبي ﷺ أرسل إلى عيينة بن حصن، والحارث بن عوف وهما قائدان غطفان لما اشتد الهلاك على المسلمين في وقعة الخندق، وطلب منهما أن يرجعا بمن معهما على أن يعطيهما كل سنة ثلث ثمار المدينة، فاستشار النبي ﷺ سعد بن معاذ، وسعد بن معاذة فقالا: يا رسول الله إن كان حيا حامض لما أمرت به، وإن كان رأيا رأيتنه، لا نعطيهم إلا السيف، فقال النبي ﷺ: أنتم وذلك. فقد مال النبي ﷺ إلى الصلح بالمال في الابتداء لما أحس



[١] قصة إرسال النبي ﷺ إلى عيينة بن حصن. والحارث بن عوف امرحمايين إسحاق في سيرته كما في السيرة النبوية لاسن كثير (٢/٣٠٦ - ٢٠٢) نشر دار إحياء التراث العربي.

[٢] الحمل على شرح المصح ١١٨/٥، ردوى الطلاب

١١٥/٢

[٣] شرح الرغزاني ١/٨، وابن عابدين ٣/٣٦١

[٤] فتح القدير ٤/٢٩٦



حصر الغاريء أي منع القراءة.<sup>(١)</sup>

واستعمل الفقهاء (الحصر) بالمعنى اللغوي في كتبهم استعمالاً كثيراً. إلا أنهم علموا استعمال هذه المادة (حصر) ومشتقاتها في باب الحج والعمرة للدلالة على منع المحرم من أركان التمسك، وذلك اتباعاً للقرآن الكريم. وتوافقت على ذلك عباراتهم حتى أصبح (الإحصان) اصطلاحاً فقهاً مشهوراً.

ومسائل الإحصان قد تم استيفائها في مصطلح (إحصان).  
وهذه الكلمة معان أخرى مختلفة بحسب العلم بالبحوث فيه.

أحكام الحصر:

١- في بعض أئمة بعض الأئمة التي وردت في كتب الفقه من أبواب مختلفة، وينظر تفصيلها في مواضعها من الموسوعة وغيرها من كتب الفقه.  
٢- جاء في حاشية ابن عابد، يجوز عند الصالحين أن يستحلف الإمام إذا حصر بيوت أو غلات خلافاً لأي حنيفة.<sup>(٢)</sup> (انظر استخلاف إمامة انصلا، حاقن).

## حصر

التعريف:

١- الحصر مصدر حصره العدو أو المرض، أي حبسه عن السفر. قال أبو إسحاق الحوري: الرواية عند أهل اللغة أن يقال فلان يعتقه الخوف والمرض أحصر، ويقال للمحبوس حصر، وإسما كان كذلك لأن الرجل إذا امتنع من التصرف فقد حصر نفسه، فكان المرض أحسه أي جعله يحبس نفسه، وقولك: حصرته، إنما هو حبسته، لا أنه حبس نفسه، فلا يجوز فيه أحصر. وقيل الحصر للحبس بالمرض، والإحصان للحبس بالعدو. وقال ابن السكيت: يقال أحصره المرض إذا منعه من السفر، أو من حاجة يريدها، وأحصوه العدو إذا ضيق عليه فحصر أي ضيق صدره.

وقال أبو عبيدة: حصر الرجل في الحبس، وأحصر في السفر من مرض أو انقطاع به، وأما الحصر فهو ضيق الصدر، والبخل، والمنع من الشيء عجزاً، أو حياء، والعي في المطلق ومنه

(١) لسان العرب، ومرداد، نقران. والمعجم الوسيط مادة

(حصر)، والمكتبة الكسوي، دمشق ١٩٢٩، كتاب

اصطلاحات الفنون، ج ٢/ ٩٩٤، شعر بكت، دار

الكتاب ١١٨، المعجم الوسيط ١/ ١٧٨، الموسوعة الفقهية

١٩٩٦/٢ - مادة إحصان - وتفسير القرطبي ٣٧١/٢ وما

بعدها.

(٢) ابن عابد ١٠٦/١



بـ - وجاء فيها أيضا . للإمام أن يستخلف  
إذ حصروا عن قراءة القدر المخصوص ، خذبت  
أبي بكر أحمد بن يحيى رضي الله عنه ، فإنه لما أحصى  
بأنبيي مكة حصره . وعن الفراءه فتقدم  
لنبي مكة وأنتم الصلاة ،<sup>(١)</sup> ولم يكن حذرا لما  
فعله وأقره .<sup>(٢)</sup> (انظر استخلاف - إقامة  
صلاة).

جـ - وذكر صاحب موهب الجليل أنه لو ساء  
الإمام أو حصروه لم يكن في صلاة العبد السج  
والخمس وجب . عنى . للمؤمنين أن يكبروا<sup>(٣)</sup>  
(انظر : صلاة العبد).

د - ويسد الشافعية باب على منكري أن  
يستوعب أحاد كل صنف من منحنى الزكاة  
إن كانوا محصورين - أي سهل محدهم - في البلد  
الذي وحت فيه الزكاة ، ووفقهم المال ، وإلا  
فوجب إعطاء ثلاثة من كل صنف لذكوره في ولاية  
بضعة .<sup>(٤)</sup> (انظر : زكاة).

هـ - لا يكلف الشافعي غرما للمسلمين ، وكذا  
غرمة الميت ببيت تحت حصر الدارين فهم

(١) حديث : صلاة أبي بكر بأشهر وأقصر . أخرجه  
البخاري : فتح ١٢ / ١٦٩ ، ١٧٠ . والشافعي من حديث  
عائشة . وليس فيه ذكر الحصر

(٢) ابن عثيمين ١ / ١٠٠

(٣) موهب الجليل ١ / ١٠١

(٤) للبزجي ومعه ٢ / ٢٠٢

بعلامات الولاية فون أحاكم لا يقسم عليهم حتى  
تكلنهم مينة تشهد بحصرهم ، يموت مؤثرهم  
وموتنهم من لميت ، لأن عددهم معلوم  
للتعيرن وأهل البلد فلا قللة في إثباته ، والمدين  
يفصد إحصاءه - غالبا - فأثبات حصر لغرما  
يتمس<sup>(١)</sup>

(انظر : إفلاس ، إرث ، تركة ، حجر ،  
ذير).

و - قال المالكية : إذا أوصى ببناء لمجهول  
غير محصور كنه ببناء كبيرة لم يلزم العميم ،  
وكمرة أو شراه أو مساكين ، فلا يلزم نعمهم  
ولا التسوية بينهم ، وإنما يقسم بينهم بالجهاد  
الوصفي .<sup>(٢)</sup> (انظر أيضا).

ز - لا يكفي في البين الإثبات بل مع المحصر  
كنه وإنه ما بعث إلا مكدا بل لابد من التصريح  
مع الإثبات بغيره ، ادعاء الخصم صريحا ، لأن  
الأبست لا يكفي فيه - بالنزاع - بل لابد من  
التصريح ، لأن فيه ادعاء من التعبد كقول  
للدع . والله ما بعث مكدا وإنما بعث مكدا<sup>(٣)</sup>  
(نظر : أبول).

ح - اختلف المالكية في حلوس أهل العلم  
مع الفاضل ، فقال ابن المولى : لا أحب أن  
ينصي إلا حصرة أهل العلم ومشاورتهم ، وقول

(١) الموسوي ٣ / ٢٠٦

(٢) ترومان في حليل ١ / ١٦٨

(٣) نهاية المحتاج ١ / ١٦٩



أنشوب: <sup>(١)</sup> إلا أن يناف الحصر (أي المضيق) من جلوسهم عليه، وقال معنون: لا ينبغي أن يكون معه في محله من ينعله عن النظر، كانوا أهل فقه أو غيرهم، فإن ذلك يدخل عليه الحصر، وقيل: معروف، وأما الأعتق وأضاح: لكن إذا أرمح من مجلس القضاء شاور <sup>(٢)</sup> (انظر قضاء).

## حضانة

التعريف:

١ - حضانة في اللغة مصدر - حصر، ومنه حصر الحائض إذا حصره إلى بيته تحت حاجبه، وحضنت المرأة صبيها إذا جعلته في حضنها أو رثته، والحاض والحاضنة الموكلة بالوصي بحفظه وبريائه، وحصل العشي بحضنة حضنا: رماه <sup>(١)</sup>.

والحضانة شرعا: هي حفظ من لا يستقل بأموره، وثريته به يصلحه <sup>(٢)</sup>.

ط - قال الشافعي: العنود التي تعبد الكفار الأمن ثلاثة: أماني، وحرية، وهذنة، لأنه إن تعين بحصه وزوال أماني، أو بغير محصور، فإن كان إلى غيره فله ذنة، ولا فالجزية، وهما يختصان بالإمام بخلاف الأماني <sup>(٣)</sup> أي فإنه يجوز نزع الإمام بعطائه إذا كان لحررين محصورين أي معدودين لا لنحو جاسوس وأسير، (انظر: أماني، جزية، حصار، هنة، معاهد).

## الألفاظ ذات الصلة:

أ - الكفالة:

٢ - الكفالة لغة: القسم، وكفلت المال ومالك صنته، وكفنت لرجل والمرجع كفلا وكفالة، وتكفنت به صنته، والكافل العائل، والكافل والتكفيل المصانم. قال ابن الأعرابي: تكفيل



(١) - سنن العرب، وانصباح الترمذاني، راجع.

(٢) - معني المحتاج، ٤٥٢، ٢، وكشاف الفتاوى، ٤٩٥/٥ - ٤٩٦.

واقفي، ٥٦٣/٧، والقوانين الفقهية، ٢٥٤، نشر دار

الكتب العربي، وأبو عيسى، ٢٢، ٢٥٩.

(١) - الفتاوى والإكليل، ١١٧/٦.

(٢) - المجلس على المص، ٢٠٥/٥.



وتختلف من تشتهله الولاية من نوع إلى نوع، فقد تكون للرجل فقط. وقد تكون للرجل والنساء.

والحضانة نوع من أنواع الولايات الثانية بالشرع، ويقدم فيها النساء على الرجال.<sup>(١)</sup>

### ج - الوصاية :

٤ - الوصاية لغة : الأمر، وشرعا : الأمر بالتصرف بعد الموت، كوصية الإنسان إلى من يفضله، أو يصل عليه إماما، أو يزوج بهاته ونحو ذلك، فالوصاية ولاية كغيرها، إلا أنها ثابتة بتفويض الغير، أما الحضانة فهي ثابتة بالشرع، وقد يكون الوصي حاضنا.<sup>(٢)</sup>

### الحكم التكليفي :

٥ - الحضانة واجبة شرعا، لأن المحضون قد يهلك، أو يتصور بترك الحفظ، ويجب حفظه عن الهلاك، فحكمها الوجوب العيني إذا لم يوجد إلا الحاضر، أو وجد ولكن لم يقبل الصبي غيره، والوجوب الكفائي عند تعدد الحاضرين.<sup>(٣)</sup>

وكامل وضمين وضامن بمعنى واحد، وفي التهذيب : وأما الكافل فهو الذي كفل إنسانا يعوله وينفق عليه، وقال ابن بطال : الكفالة بالولد أن يعوله ويقوم بأمره، ومنه قوله تعالى : ﴿ وكفلها زكريا ﴾<sup>(٤)</sup>

وفي المغرب - وتركه بدل على الضم والتضمين

والفقهاء يعرفون بها للكفالة باندين أو بالنفس، ويعرفونها بأب ضم ذمة الكفيل إلى ذمة الأصل في المطالبة مطلقا بنفس، أو بدين، أو عين كمغضوب. كما يستعملون لفظ الكفالة في باب الحضانة، ويريدون بالكفيل من يعول الصغير ويقوم بأمره.<sup>(٥)</sup> وعلى ذلك تلفظ الكفالة مشترك بين ضم الذمة وبين الحضانة.

### ب - الولاية :

٣ - الولاية لغة : التصرة، وشرعا : القدرة على التصرف أو هي : تنفيذ القول على الغير.

وقد يكون مصدرها الشرع كولاية الأب ولجد، وقد يكون مصدرها تفويض لغيره كالوصية ونظارة الوكيل. والولايات متعددة كالولاية في المال، وفي النكاح، وفي الحضانة،

(١) لسان العرب والمصباح وابن جليدين ٢٩٦/٢ - ٣١١ -

٣١٢ والبيداتج ١٥٢/٥، وأنبه ابن نجيم / ١٦٠ -

واللسوي ١٧١ وتلوي ٢٩٩/٣

(٢) لسان العرب والمغرب وتلوي ١٧٧/٣ وشرح منتهى

الإرات ٨٢٧/١ - ٨٣٨ -

(٣) النوع المملوك ١٠٦/٢، والمغني ١١٢/٢

(٤) سورة زكريا ٣٧ -

(٥) لسان العرب والمصباح وهاشم الهندس ١٧٦/٢ -

وابن جليدين ٢٤٩/٢، ومعني المحتاج ٤٥٦/٣، والمغني

١١٢/٢ - ١١٣/٢



وهي حق المحضون بمعنى أنه لو لم يقبل المحضون غير أمه أو لم يوجد غيرها، أو لم يكن للأب ولا للتصغير مال، نعتت الأم بالحصانة وتحجر عليها، ولذلك بقول الحنفية: لو احتلعت الزوجة على أن تترك ولدها عند الزوج صح الخلع وبطل الشرط.

وهذا عند الحنفية والشافعية والحنابلة وبواقفهم المالكية في حضور عدلهم، غير أنهم يخالفون الجمهور في عودة الحق بعد الإسقاط، فعندهم إذا أسقطوا الخاص حقه في إحصانة دون غير بعد وحيوها سقط حقه ولا يعود إليه الحق بعد ذلك لو أراد، ومقابل الشهور يعود إليه حقه ما، على أنها حق المحضون. (١)

صفة المحضون (من ثبت عليه الحضانة)

٦ - تثبت الحضانة على الصغير بالتفريق الفقهاء وكذلك الحكم عند الجمهور - الحنفية والشافعية والحنابلة وفي قول عند المالكية بالنسبة للبالغ المجنون والمعتوه

والمشهور عند المالكية أن الحضانة تنقطع في المذكور بالبلوغ ولو كان مرياً أو مجنوناً. (٢)

مقتضى الحضانة -

٧ - مقتضى الحضانة حفظ المحضون وإعماكه عما يؤذيهم، وتربيته لتعود، وذلك بمعمل ما يصلحه، وتعهده بطعامه وشراؤه، وغسله وغسل ثيابه، ودهنه، وتعهده بومه ويقظته. (٣)

حق الحضانة :

٨ - لكل من الخاصن والمحضون حق في الحضانة، فهي حق خاصن بمعنى أنه لو امتنع عن الحضانة لا يجبر عليها، لأنها غير واجبة عليه، ولو أسقط حقه فيها سقط، وإذا أراد العود وكان أهلاً لها عاد إليه حقه عند الجمهور، لأنه حق يتجدد بتجدد الزمان.

المستحقون للحضانة وترتيبهم :

٩ - الحضانة تكون للنساء والأرجال من المستحقين لها، إلا أن النساء يقدمن على الرجال، لأنهن أسقف وأرقن، وبها أثبت وأهدى إلى تربية الصغار، ثم تصرف إلى الرجال لأنهم على الحماية والصبابة وإقامة مصالح الصغار أقدر. (٤)

وحضانة الطفل تكون للأبوين إذا كان

(١) ابن عابدين ٦٤١/٢، والسرناكه الدواي ٦٠١/٢.

والعواين الفقهية ١٢٤، ومئة المحتج ١١٤/٥، والمضى

٦٦٤/٢، وكتابات الفتاوى ٤٩٩/٥

(٢) البدائع ٤٠١/٢، ومضى المحتج ٤٥٢/٣، وكتابات الفتاوى

٤٩٩/٥، الفرح الصغير ٧٥٥/٢

(٣) ابن عابدين ٩٣٩/٢، والدمسوقي ٥٣٦/١، وبناية

المحتج ٣١٩/٧، ومضى المحتج ٤٥٩/٤، وكتابات

الفتاوى ٤٩٩/٤، ٤٩٨، والمضى ١٣٤/٧

(٤) البدائع ٤١/٩



ثم لأب، ثم خالة الأم، ثم خالة الأب، ثم عيات الأمهات والأبساء، ثم العصباء من الرجال بترتيب الإرث، فيقدم الأب، ثم الجد، ثم الأخ الشقيق، ثم لأب، ثم بنوه كذلك، ثم العم، ثم بنوه. وإذا اجتمعوا قدم الأروع ثم الأيمن، ثم إذا لم يكن عصبه انتقل حق الحضانة للقوي لأرحام المذكور إذا كانوا من العاديين، فيقدم الجد لأب، ثم يقدم الأخ لأب، ثم لابنه، ثم للعم لأب، ثم للخال لأبوين، ثم للخال لأب، فإن تساوا فاصلحهم، ثم أورعهم ثم أكبرهم<sup>(١)</sup>

١٦ - ذهب المالكية إلى أن الأخ بالحضانة بعد الأم أم الأم، ثم جدة الأم، وتقدم من كانت من جهة الأم على من كانت من جهة الأب، ثم حالة المحضون الشقيقة، ثم التي للأم، ثم التي للأب، ثم خالة الأم الشقيقة، ثم التي للأم، ثم التي للأب، ثم عمه الأم، ثم الجدة لأب (وتشمل أم الأب وأم أمه وأم أبيه وتقدم القريى على البعدي) ثم بعد الجدة من جهة الأب تكون الحضانة للأب، ثم أخت المحضون الشقيقة، ثم التي للأم، ثم التي للأب، ثم العمه، ثم عمه الأب على الترتيب المذكور، ثم خالة الأب.

ثم تختلف بعد ذلك في تقديم بنت الأخ أو

النكاح قائماً بينهما، فإن اختلفا فالحضانة للأم المطلقة مانقاً، لا ورد أن امرأة أنت رسول الله بنية فثابت برسول الله - إن ابني هذا كان بطني له وعاء وحجري له حواء، وثديي له سقاء، وإعم أبوه أنه يترعه مني، فقال: أنت أحق به ما لم تنكحي<sup>(٢)</sup>

ولكل أهل مذهب طريقة خاصة في ترتيب مستحقي الحضانة بعد الأم ومن يقدم عند الاستواء في الاستحقاق مع مراعاة أن الحضانة لا تنتقل من المستحق إلى من بعده من المستحقين إلا إذا أسقط المستحق حقه في الحضانة أو سقطت مانع.

وبيان ترتيب المذاهب للمستحقين هو كما يلي:

١٠ - ذهب الحنفية إلى أن أم الأم تلي الأم في الحضانة إذا سقطت حضانة الأم لمانع، ثم أم الأب وإن علت، ثم الأخت لأبوين، ثم الأخت لأب، ثم بنت الأخت لأبوين، ثم الأم، ثم الخالات لأبوين، ثم الأم، ثم لأب، ثم بنت الأخت لأب (وتأخبرها عن الخالات هو الصحيح). ثم بنات الأخ لأبوين، ثم الأم، ثم لأب، ثم العيات لأبوين، ثم الأم،

(١) حديث. أنت أحق به ما لم تنكحي - أخرجه أحمد

(٢) ١٨٩/٢ - ط البجينة، والحاكم ٢٠٧/٢ - ح دائره

الطواف العشائية من حديث عطاء بن عمر ورواهه

الحاكم ووافقه الذهبي

(٢) ابن عابدين ١٢٨/٢ - ١٢٩ - ١٣٠



الأخت، ثم بنت الأخ، ثم العمة من الأب والأم، ثم العمة من الأب، ثم العمة من الأم. وعلى القديم يقدم الأخوات والحالات على أمهات الأب والجسد، أما الأخوات فلاهن اجتمعن معه في الصلب والطن، وأما الحالات فلقول النبي ﷺ: «الحالة بمنزلة الأم»<sup>(١)</sup>.

والأصح إثبات حق الحضانة للإناث غير المحارم كنت الحالة، وبنت العمة، وبنت الخال، وبنت العم لشغقتن بالقرابة وهما ابنتهن إلى القرية بالأنوثة، «مقابل الأصح لا حق لمن في الحضانة».

أما بالنسبة لحضانة الرجال فقد ذكر الشافعية أنها تثبت لكل عزم وارث على ترتيب الإرث عند الاحتجاج، فقدم أب، ثم جد وإن علا، ثم أخ شقيق، ثم أب، وهكذا كترتيب ولاية لنكاح، كما تست الحضانة لغير المحرم إن كان وارثا كابن العم، وهذا على الصحيح لو نور شفقته بالولاية، ومقابل الصحيح لا حضانة له للعقد المحرمة.

فإن فقد الذكر الإرث والمحرمه معا كابن الخال وابن العمة، أو فقد الإرث فقط مع بقاء المحرمية كما حال وأبي الأم، فلا حضانة لهم في

بنت الأخت، أو تقدم الأختا من وهو أنهر الأقوال، ثم الوصي، ثم الأخ، ثم الجسد من جهة الأب، ثم ابن الأخ، ثم العم، ثم ابن العم، ثم المولى الأعلى، وهو المختار، ثم المولى الأسفل وهو المختار.

واختلف في حضانة الجد لأم، فمنع ذلك ابن رشد، واختار الحلبي أن له حق في الحضانة، ومرتبه تكون بعد مرتبة الجد لأب. ويقدم عند التساوي الأكثر صيانة وشفقة، ثم الأكبر سناً عند التساوي في ذلك، ثم الفرقة عند التساوي في كل شيء<sup>(٢)</sup>.

١٢ - وذهب الشافعية إلى أن الأحن بالحضانة بعد الأم المست، ثم أمهات الأم اللاحي بدلين بإثبات وارثات تقدم القربى فالقربى، ثم لصحيح بعد ذلك - على الجديد - تنقل الحضانة إلى أم الأب، وإنا قدمت أمهات الأم على أم الأب لوفور شغقتن ولأقوى ميراثا من أمهات الأب، ثم بعد أم الأب أمهاتها المدليات بإثبات وارثات. ثم أم أبي الأب، ثم أمهاتها المدليات بإثبات وارثات، وتقدم من كل ذلك القربى فالقربى، ثم الأخت الشقيقة ثم التي لأب - على الأصح - ثم التي لأم، ثم أخاله بهذا الترتيب على الأصح، ثم من

(١) حديث: «الحالة بمنزلة الأم» أخرجه البخاري (راجع ١٩٩٧ - ط المسألة) من حديث البراء بن عازب.



ثم الأب، ثم الأم، ثم أبوالأم، ثم الخال،  
وفيل: لا حتى لها، ولا لابن ولد الأم، لعدم  
الأئمة والإرث.<sup>(١)</sup>

١٣- وذهب الحضنة إلى أن الأخت باحضنة  
بعد الأم أمهاتها القريى فالقريى، ثم الأب، ثم  
أمهات الأب القريى فالقريى، ثم أبجد، ثم  
أمهات أبجد القريى فالقريى، ثم الأخت  
أبوين، ثم الأخت لأم، ثم لأب، ثم الخالة  
لأبوين، ثم الخالة لأم، ثم الخالة لأب، ثم  
العمة لأبوين، ثم لأم، ثم لأب، ثم خالة أمه  
كذلك، ثم حالة أبيه، ثم عمة أبيه، ثم بنات  
إخوته وبنات أخوته، ثم بنات أعمامه وبنات  
عماته، ثم بنات أعمام أبيه وبنات عمات أبيه،  
ثم قدم من كل ذلك من كانت لأبوين ثم من  
كانت لأم، ثم من كانت لأب، ثم تكون  
الحضنة لباقي العمة الأقرب فالأقرب، فإن  
كان لمحضون منى فالحضنة عليها للعمة من  
خارجها ولو برفض ونحوه كمصاهرة، وهذا متى  
بلغت الأئمة المحضنة سعد، فلا حضنة عليها  
بعد السبع لابن العم ونحوه إن لم يكن محرماً لها  
برفض أو مصاهرة

هذا ما حروه صاحب كشف القناع، وقال  
عنه ابن قدامة إنه المشهور في المذهب،  
وذكر ابن قدامة بعض الروايات الأخرى عن  
الإمام أحمد، فعه أن أم الأب وأمهاها بمخدمات

الأصح، ومقابل الأصح ضم الحضنة لشفتهم  
بالقربة.

وإذا اجتمع للمحضون مستحقون من  
الذكور والإناث قدمت الأم، ثم أمهات الأم  
المدليات بنات، ثم الأب، وقبل تقدم الخالة  
والأخت من الأم على الأب، ويقدم الأصل  
على الحاشية مطلقاً ذكراً كان أو أنثى، كالأم  
والأخت لأم والأصول، فإن فقد الأصل وهناك  
حواش فالأصح أن يقدم من الحواشي الأقرب  
فالأقرب كالإرث ذكراً كان أو أنثى، وإن امتنوا  
وهم ذكور وأنثى، فالأنثى مقدمة على الذكر،  
وإن امتنوا من كل وجه كأبوين،  
وأختين، وخاليتين، أقرع بينهما قطعاً للتراف.

ومقابل الأصح أن ساء القربة وإن بعدت  
أعق بالحضنة من المذكور وإن كانوا عصباء،  
لأنهم أصح للحضنة.<sup>(٢)</sup>

قال السيوطي: إذا تراجعت قدمت في  
الأصول الأم ما لم تنكح أنثياً، ثم لجد، ثم  
لمدلية بها، لأنها بالإناث البقية، ثم لأب، ثم  
لمدلية به، ثم لجد، ثم المدلية به، ثم الأخت،  
ثم الأخ، ثم الخالات، ثم بنت الأخت، ثم  
بنت الأخ، ثم أمه، ثم العم، ثم ابنته، ثم  
أبيه، وتسلم البرهة إلى نفة، وقدم ولد الأبوين

(١) متى تحتاج ٣/ ٤٥٦-٤٥٧-٤٥٨ رسالة الجعاف



الذكور، لأن الأبوة هنا مع التساوي توجب الرجحان.<sup>(١)</sup>

ما يشترط فيمن يستحق الحضانة :

١٤ - احضانة من الولايات والغرض منها صيانة المحضون ورعايته، وهذا لا يتأتى إلا إذا كان احضن أهلاً لذلك، وهذا يشترط الغفهاء شروطاً خاصة لا تثبت الحضانة إلا لمن يوفرت فيه، وهي أربع ثلاثة: شروط عامة في النساء والرجال، وشروط خاصة بالنساء، وشروط خاصة بالرجال.

أما الشروط لعامة فهي :

١ - الإسلام . وذلك إذا كان المحضون مسلماء، وإذا ولاية لكافر على المسلم، ولشخصية على المحضون من الفتنه في دينه، وهذا شرط عند الشافعية والحاملة وبعض فقهاء المالكية، ومثبه مذهب الحنفية بالنسبة للمحاضن الذكور . أما عند المالكية في المشهور عندهم وعند الحنفية بالنسبة للمحاضن الانثى، فلا يشترط الإسلام إلا أن تكون المرأة مرتدة، لأنها تجس وتضرب . كما يقول الحنفية - فلا تنفرغ المحضانة .

أما غير المسلمة - كتابية كانت أو مجوسية - فهي كالمسلمة في ثبوت حق الحضانة، قال الحنفية : ما لم يعقل المحضون الدين، أو يجنسى

عنى أم الأم، وعلى هذه الرواية يكون الأب أولى بالتقديم، فيكون الأب بعد الأم ثم أمهاته .

كما حكى عن أحمد أن الأنثى من الأم والحالة أحق من الأب . فتكون الأخت من الأبوين 'حق' مه ومن جميع المحضات .

وأما ترتيب الرجال ذوالاهم الأب، ثم الجد، أبو الأب وإن علاه، ثم الأخ من الأبوين، ثم الأخ من الأب، ثم بنوهم وإن نزلوا على ترتيب الميراث، ثم العمومة، ثم بنوهم كذلك، ثم عمومة الأب، ثم بنوهم .

وإن اجتمع شخصان 'أو أكثر من' مثل الحضانة ونسلاوا . كأخوين شقيقين قدم الشئ من مهم بالفرقة . ( )

وإذا لم يكن للمحاضن أحد من ذكر انتقلت الحضانة لذوي الأرحام في أحد الوجهين وهو الأولى، لأن لهم رحماً وقرباً يرتبون بها عند عدم من هو أولى، فيقدم أبواهم، ثم أمهاته، ثم أخ من أم، ثم حال، ثم حاكم يسلمه إلى من يحضه من المسلمين .

وفي أشوجه الآخر لا حق لذوي الأرحام من الرجال ويتفضل الأمر للحاكم .

وفي كل موطن احتج به الأخ وأخت، 'وعم وعمه، أو ابن أخ وابن أخ، أو ابن أخت وبنت أخت قدمت، الأسى على من في درجته . من

(١) كشف الظناع ١٩٧/٥ - ١٩٨ - والمعي ٦٢١/٧ - ١٩٢٢ .



٤ - القدرة على القيام بشأن المحضون، فلا حضانة لمن كان عاجزا عن ذلك للكبر سن، أو مرض يعوق عن ذلك، أو عاهة كالعمى والخرس والصمم، أو كانت الحاضنة تخرج كثيرا للعمل أو غيره وتترك الولد ضائعا، فكل هؤلاء لا حضانة لهم إلا إذا كان لديهم من يعني بالمحضون، ويقوم على شئونه، فحينئذ لا تسقط حضانتهم<sup>(١)</sup>.

٥ - ألا يكون بالحاضن مرض معد، أو مفر بتعمدي ضرره إلى المحضون، كالجذام، والبرص وشبه ذلك من كل ما يتعمد ضرره إلى المحضون<sup>(٢)</sup>.

٦ - الرشد : وهو شرط عند المالكية والشافعية، فلا حضانة لفيه مبدئ لئلا يثلف مال المحضون<sup>(٣)</sup>.

٧ - أمن المكان بالنسبة للمحضون الذي بلغ سنا يجتنب عليه فيه الفساد أو ضياع ماله، فلا حضانة لمن يعيش في مكان مخوف بطريقه

أن يالف الكفر فإنه حينئذ يترع منها ويضم إلى أناس من المسلمين، لكن عند المالكية إن خيف عليه فلا يترع منها، وإنما يضم الحاضنة بخير إن مسلمين ليكونوا رباة عليها<sup>(١)</sup>.

٢ - البلوغ والعقل، فلا تثبت الحضانة لطفل ولا لمجنون، أو معتوه، لأن هؤلاء عاجزون عن إدارة أمورهم وفي حاجة لمن يحضنهم، فلا توكل إليهم حضانة غيرهم، وهذا باتفاق في الجملة حيث أن للمالكية تفصيلا في شرط البلوغ<sup>(٢)</sup>.

٣ - الأمانة في الدين، فلا حضانة لفاسق، لأن الفاسق لا يؤمن، والمراد: الفسق الذي يضيع المحضون به، كالأشهاد بالشرب، والسرفعة، والزنى واللعو المحرم، أما مستور الحال فتثبت له الحضانة. قال ابن عابدين: الحاصل أن الحاضنة إن كانت فاسقة فساقا يلزم منه ضياع الولد عندها سقط حقها، وإلا فهي أحق به إلى أن يعقل الولد نجورا أمه فيترع منها، وقال الرملي: يكفي مستورها أي مستور العذالة، قال الدسوقي: والحاضن عمول على الأمانة حتى ثبتت عندها<sup>(٣)</sup>.

- رسالة المحتاج ٢١٨/٧، ومنه المحتاج ٤٥٥/٢، وكشاف الفتاوى ١٩٨/٥

(١) ابن عابدين ٦٣٤/٢، والدسوقي ٥٢٨/٢، ومنه المحتاج ١٥٦/٣، وأسر الطالب ٤٤٨/٣، وكشاف الفتاوى ١٩٩/٥

(٢) الدسوقي ٥٢٨/٦، ومنه المحتاج ٢٥٩/٣، وكشاف الفتاوى ١٩٩/٥

(٣) جوامع الإكليل ٢٠٩/١، ٥٠٠، ومنه فتاوى ١٥٩/٢ -

٤٥٨

(١) ابن عابدين ٩٣٣/٢ - ٩٣٩، والدسوقي ٥٢٩/٢ وجوامع الإكليل ١٠٩/١، ومنه المحتاج ١٥٥/٣،

وكشاف الفتاوى ١٩٨/٥

(٢) ابن عابدين ٦٣٣/٢، والدسوقي ٥٢٨/٢، ومنه المحتاج ١٥٦/٣ - ١٥٩، وكشاف الفتاوى ١٩٨/٥

(٣) ابن عابدين ٩٣٣/٢ - ٩٣٤، والدسوقي ٥٢٩/٢ =



الفسدون والعبثون. وقد صرح بهذا الشرط  
 (الكفة) (١) كزوجته، أو لمة، أو مستأجرة لذلك، أو  
 متعة (٢)

٨- عدم مفر الحاضن أو الولي مفرقة على  
النفصل المذكور في (مكان الحضانة).  
وأما الشروط الخاصة بأحوال من النساء  
فهي:

أما الشروط الخاصة بالخاضعين من الرجال  
أولاً - ألا تكون إحصائته متزوجة من أجنبي من  
المحضون، لأنها تكون مشغولة بحق الزوج،

وقد قال النبي ﷺ : «أنت أحق به عالم  
تلكي». فلا حضارة من تزوجت بأجنبي من  
المحضورين، ونسقط حضراتهما من حين العقد  
عند الخنبة والمناجعة والختابة، وبالدخول  
عند المالكية، وهو احتيازي لأن قدامة في  
المغني.

وضعت عند أمية بخارها ابن العم، كما يقول الشافعية والحنابلة، أو بخارها القاضي كما يقول الحنفية إذا لم يكن ابن عمها أصغر لها، وإلا وهي:

أُتِفِقَ القَضَايَ عَنْهُ، وَعِنْدَ المَالِكِيَةِ يَفْطَحُ حَتَّى  
الْحَصَانَةَ نَحْمُ النِّحْرَ، وَأَنْ يَعْلَمَ مِنْ لَهُ حَتَّى الْحَصَانَةَ بَعْدَهَا بِدُخُولِ  
زَوْجِهَا بِهَا، وَيَقْطُوعُ حَقَّهَا فِي الْحَصَانَةِ وَيَسْكُتُ -

وأباز الشافعية أن نضم لابن عمها إذا كانت له بنت يستحق منها، فإنها تجعل عنه مع

بعد علمه بذلك بلا عذر - مئة فلا تغط حصانتها حيث

ب - ألا يقبل المحضون غير مستحقة الحضنة -

بتر (٩)

و ان بيم اهم لائىلىق ۱۰۹

(۲) جوامع اسلامی (۱۹۹۱-۱۹۹۰)، و مباحث اخلاقی، ۲: ۲۵۸

١٥٧. راسي سايدي ٢/٦٣٩، والبيداني ١/١٦، ونسفي

المطالع ١٣/١١هـ، ومطى لعداج ٢٥٥/٢٠هـ، وكلاف

النماذج: 2009/05، والمسمى: 2009/05، وأيضاً: 2009/05

5509

١١١ الموسیقی ٥٢٩/١ وسواھر الاشکال ٤٠٩/١

(٢) البدائع ١/٤٣. وأمر عاصدين ٦/٦٣٩، وصفي الحجاج

تاریخ: ۱۳۸۵، ۱۳۸۶



أما لو عرّف - فلا تسقط بدخول الزوج بها في هذه الحالة .

ج - لا تغيب المرضعة أن ترضعه عند بدن أمه الذي انتقلت له الحضانة بسبب تزوج الأم .

د - ألا يكون للولد حاض غير الحاضنة التي دخل الزوج بها ، أو يكون له حاض غيرها ولكنه غير مأثور ، أو عاجز عن القيام بمصالح المحضون .

هـ - ألا تكون الحاضنة التي تزوجت بأجنبي وصبة على المحضون ، وذلك في رواية عند المالكية ، وفي رواية أخرى عندهم لا يشترط ذلك <sup>(١)</sup>

هذا بالنسبة لزوج الحاضنة من نجبي من المحضون ، فإن تزوجت بذي رحم محرم من محضون كالجدة إذا تزوجت بجد الصبي ، أو تزوجت بقریب ولو غير محرم من المحضون كإبن عمه فلا تسقط حضانتها ، وهذا عند الجمهور .

المالكية واختابلة والشافعية - في الأصح ، ومقابل الأصح عندهم يسقط حقها لاستئصالها بالزوج .

واشترط الشافعية بالحضانة أن يكون من نكحته بحسب له حق في الحضانة ، لأن سقته تحمله على

رعايته فيتعاينان على ذلك . كما اشترط الشافعية وصا الزوج ، وفيه الحنفية بقاء

الحضانة بها إذا كان الزوج رجلاً محرماً ، فلو كان

غير محرم كإبن العم سقطت حضانتها <sup>(٢)</sup> .

ثاني - أن تكون الحاضنة ذات رحم محرم من المحضون كأمه وأختها ، فلا حضانة لبنت العم والعممة ، والخال والخالة . وهذا عند الحنفية والمالكية وليس هذا شرطاً عند الشافعية والحنابلة ، وصرح الشافعية بأنه لا تنبت الحضانة لبنت العم على الذكر المشتهر ، وهو قول نقله ابن عابدين من الحنفية <sup>(٣)</sup> .

ثالثاً - ألا تقم الحاضنة بالمحضون في بيت من يفيض المحضون ويكرهه ، كما لو تزوجت الأم وأخذته ثم الأم ، وأقامت بالمحضون مع الأم فيحسد سقط حضانة أم الأم إذا كانت في عيال زوج الأم ، وهذا عند الحنفية . وهم المشهور عند المالكية <sup>(٤)</sup> .

رابعاً - ألا تمتنع الحاضنة عن إرضاع الطفل إذا كانت أهلاً له ، وكان محتاجاً للرضاع وهذا في الصحيح عند الشافعية <sup>(٥)</sup> .

مكان الحضانة وحكم انتقال الحاضن أو الولي -

١٥ - مكان الحضانة هو المنكر الذي يقيم فيه

(١) البدر السعدي ، ١٦٩/١ ، وابن عابدين ٦٣٩/٢ ، والرد المحتار ٥٢٩/٢ ، ومسنى الفتاوى ٤٤٨/٢ ، ومغني المحتاج ١٥٥/٣ ، وكشاف القناع ٤٩٩/٥ ، وأبني ٦١٩/٧ .

(٢) المدهلج ٤١٩/١ ، والأختار ١٥٨/١ ، وابن عابدين ٦٣٩/٢ ، ومنع الحليل ٤٥٦/٢ ، ومغني المحتاج ١٥٢/٢ ، ١٥٤ .

وأبني المطلب ١٥٢/٣ .

(٣) ابن عابدين ٦٣٩/٢ ، ومنع الحليل ١٥٣/٢ .

(٤) مغني المحتاج ١٥٤/٣ ، ١٥٦ .

(٥) حواهر الإكثير ١٠٩/١ ، وسع الخليل ٤٥٦/٢ .



والانطلاق والسكنى في مكان آخر، وبين السفر حاجة كالتجارة والربابة.

وإن كان من رآحدهما (الحاضنة أو الولي) ثالثة والانقطاع سقطت حضانة الأم، وتنقل لمن هو أولى بالحضانة بعدها بشرط أن يكون الطريق أم، والمكان المتقل إليه مأسوبا بالنسبة للصغير، والأب هو الأولي بالحضون سواء أكان هو المقيم أم المتقل، لأن الأب في العادة هو الذي يقوم بأغرب الصغير، وحفظ نسبه، فإذا لم يكن الولد في يد الأب ضاع، لكن قيد الحاضنة أو لولة الأب إن إذا لم يرد مضارة الأم واضراع الولد منها، فإذا أراد ذلك لم يجب إليه، بل يعمل ما فيه مصلحة الولد. وإن سافرت الأم مع الأب بقيت على حضانتها.

هذا قول الجمهور، لكنهم اختلفوا في تحديد مسافة السفر. فحددها المالكية سنة برد فأكثر عنى المعتدل، أو مسافة برينين على قول، والأصح عند النافعة أنه لا فرق بين السفر الطويل والصغير، والصحيح من المذهب عند الحاضنة التحديد بمسافة العصر، وهو قول عند الشافعية، والمصبر عن الإسم أحد أنه إذا كان بين البلدين قرب بحث تراهم الأب كل يوم ويرويه فتكون الأم على حضانتها.

وإن كان السفر لحاجة كتجارة وزبارة كان الولد مع المقيم منها حتى يعود المسافر، وسواء أكان السفر طويلا أم قصيرا، وتحدوا بكون الولد

والد المحضون إذا كانت الحاضنة أمه وهي في زوجية أبه، أو في عقد من طلاق رجعي أو بائن، فذلك أن الزوجية ملزمة بمناخه ووجهه والإقامة معه حيث يقيم. وللعنة يلزمها البقاء في مسكن الزوجية حتى تنقضي العدة سواء مع الولد أو بآله، لقوله تعالى: «ولا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتى معاملة ميه» (١).

وإذا انقضت عدة الأم فمكان الحضانة هو البعد الذي يقيم به والد المحضون أو وليه، وكذلك إذا كانت الحاضنة غير الأم، لأن للأب حق رؤية المحضون، والإشراف على تربيته، وذلك لا يأتى إلا إذا كان الحاضن يقيم في يد الأب، أو الولي.

هذا قدر مشترك بين المذهب، وهو ما صرح به الحنفية وتدل عليه عبارات المذهب الأخرى. (٢)

فما مسألة انتقال الحاضن، أو الولي إلى مكان آخر ففيه اختلاف المذهب، وبيان ذلك كما يلي:

يقرب جمهور الفقهاء - المالكية والشافعية والحنابلة - بين سفر الحاضنة، أو الولي لسفلة

(١) سورة طلاق ١٢

(٢) البدائع ٤١/٤ والمواقها من المخطوط ٢١٥/٤، ٢١٧.

والموسم ٢/٢٧٧، ومعنى المحتاج ٢/٢٥٨، وكشاف

الفتاح ٥/٥٠٠، والمعي ٢/٢١٨، ٢١٩.



كانت متفضية العدة فإنه يجوز لها الخروج بالحضون إلى بلد آخر في الأحوال الآتية :

١ - إذا خرجت إلى بلدة قريبة بحيث يمكن لايه رؤيته والعودة في نهارة على ألا يكون المكان الذي انتقلت إليه أقل حالا من المكان الذي تقيم فيه حتى لا تتأثر أخلاق النسي.

٢ - إذا خرجت إلى مكان بعيد مع تحقق الشروط الآتية :

أ - أن يكون البلد الذي انتقلت إليه وطنها.  
ب - أن يكون الزوج قد عقد نكاحه عليها في هذا البلد.

ج - ألا يكون المكان الذي انتقلت إليه دار حرب إذا كان الزوج مسلما أو ذميا.

فلذا تحضنت هذه الشروط جاز لها المضر بالحضون إلى هذا المكان البعيد، لأن المنع من السفر أصلا هو مخرقاتنقرين بين الأب وبين ولده، وقد رضي به لوجود دليل الرضا وهو الزوج بها في بلدها لأن من تزوج مرة في بلدها فالظاهر أنه يقيم فيه، والمولد من ثمرات النكاح فكان راضيا بحضانه الولد في ذلك البلد، فكان راضيا بالتفريق، وعلى ذلك فليس لها أن تنتقل بولدها إلى بلدها إذا لم يكن عقد النكاح قد وقع فيه، ولا أن تنتقل إلى البلد الذي وقع فيه عقد النكاح إذا لم يكن بلدها، لأنه لم يوجد دليل الرضا من الزوج، فلا بد من تحقق الشرطين

مع التقيم لو كان الطريق أو المكان المنتقل إليه غير آمن في سمر التقله والاتقطع.

وإن اختلف الأب والأم ففان الأب - سري للإفصاح، وقالت الأم سفره للمحاجة، فاقول فوال الأب مع بعته.

وبهذا عند الشافعية والحنابلة وزاد الشافعية أنه إن كان المقيم الأم وكان في مقدام معها مفيدة أو ضياع مصلحة، كعدم تعليم الصبي الضران، أو حرقة حيث لا يقوم مقام الأب غيره في ذلك، فالنتجه كما قال الماركني فممكن الأب من السفر به، لا سيما إن اختاره الولد.

وعند المالكية إن كان سفر أحدهما - الحاضنة أو الولي - لتحارة أو زيارة فلا تسقط حضانه الأم، وتأخذ معها إن سافرت، ويبقى معها إن سافر الأب، وسواء أكانت مصافقة السفر سنة برد أم أقل أم أك : ر على ما قاله الأجهوري وعبد الباقي، وقال إبراهيم اللقاني والحرشي والعدوي : لا تأخذ الولد معها إلا إذا كان السفر قريبا كبريد، فإن بعد فلا تأخذ، وإن كانت حضانتها باقية<sup>(١)</sup>.

أما الحنفية فقد ذهبوا إلى أنه لا يجوز للأم الخاضعة التي في زوجية الأب أو في عدته الخروج إلى بلد آخر، وللزوج منعها من ذلك. أما إن

(١) المدسوقي ١/٢ - ٥٣٦ - ٥٣٦، ومهر المحتاج ١/٢ - ٤٥٨.

٤٥٩ وكشاف القناع ٥٠٠/٥ والمغني ١/٧ - ٦١٩.

والإتصاف ١/٩ - ١٢٧.



على ما ذكر محمد في الأصل، واعتبر أبو يوسف مكان العقد فقط.

أما شرط ألا يكون المكان حريبا إذا كان الزوج مسلما أو ذميا فلما في ذلك من إفسار بالصبي لأنه يتخلق بأخلاق الكفار.

هذا إذا كانت الحاضنة هي الأم فإن كانت غيرها فلا يجوز لها الخروج بالصغير إلى أي مكان إلا بإذن الأب لعدم العقد بينهما

كما يرى الحنفية أنه ليس للأب أو الولي أخذ الصغير من له الحضانة من النساء والانتقال به من بلد أمه بلا رضاها ما بقيت حضانتها قائمة، ولا يسقط حقها في الحضانة بانتقاله، وسواء أكان المكان الذي ينتقل إليه قريبا أم بعيدا. (١)

### أجرة الحضانة :

١٦ - ذهب الشافعية والحنابلة إلى أن الحاضنة لها الحق في طلب أجرة على الحضانة، سواء أكانت الحاضنة أما أم غيرها، لأن الحضانة غير واجبة على الأم، ولو امتنعت من الحضانة لم تجبر عليها في الجملة. ومؤنة الحضانة تكون في مال المحضون فإن لم يكن له مال فعلى من تلزمه نفقته، لأنها من أسباب الكفاية كالنفقة. والأجرة على الحضانة للأم هي أجرة المثل، قال الحنابلة : ولو مع وجود متبرعة بالحضانة، لكن

الشافعية قبلوا ذلك بما إذا لم توجد متبرعة، ولا من نرضى بأقل من أجرة المثل، فإن وجدت متبرعة أو وجدت من نرضى بأقل من أجرة المثل سفلت حضانة الأم وقيل : إن حضانة الأم لا تسقط وتكون أحق بالحضانة إذا طلبت أجرة المثل، وإن تبرعت بها أخيبه أو وضيت بأقل من أجرة المثل، وهذا على ما بحثه أبو زرعة. (٢)

وصرح الحنفية بأنه إذا كانت الحاضنة أما في عصمة أبي المحضون أو معتدة رجعية منه فلا تستحق أجرة على الحضانة لوجوب ذلك عليها ديانة، لأنه يكون في معنى الرشوة، وهو رواية أيضا في المعدة من طلاق بائن.

وإن كانت الحاضنة غير الأم أو كانت أما مطلقة وانقضت عدتها، أو في عدة الطلاق البائن في رواية، فإنها تستحق الأجرة من مال الصغير إن كان له مال، وإلا فمن مال أبيه أو من تلزمه نفقته، وهذا ما لم توجد متبرعة، فإن وجدت متبرعة بالحضانة، فإن كانت غير محرم للمحضون فإن الأم تقدم عليها ولو طلبت أجرا، ويكون لها أجر المثل، وإن كانت المتبرعة محرما للمحضون فإنه يقال للأم : إما أن تعسكه

(١) معني المحتاج ٢/ ٢٣٨ - ٢٣٩ و ٣/ ٢٥٢. وحاشية

الشرطاني ٨/ ٢٥٩. واجعل على شرح المنهج ١/ ٥٢٠.

وحاشية الميرشدي على غاية المحتاج ٧/ ٢١٩، وكشاف

لمفاتيح ٥/ ٩٦ - ٩٨. وتبلي المغرب ١/ ٢٠٧.

(٢) البدائع ١/ ٤٤. وابن عابدين ٢/ ٦٢٢ - ٦٢٣.



وقال آخرون: يجب أجرة المسكن للحاضنة إن كان للصبي مال، والا فعلى من يجب نفقته.

ونقل ابن عابدين عن البحراني لا يجب في الحضانة أجرة المسكن، ورجح ذلك في النهر، لأن وجوب الأجر (أي أجرة الحضانة) لا يستلزم وجوب المسكن واختاره ابن وهبان والفرسوسي.

قال ابن عابدين - بعد نقض هذه الأقوال -: والحاصل أن الأوجه لزوم أجرة المسكن على من لزمه نفقة المحضون، فإن المسكن من النفقة، لكن هذا إذا لم يكن لها مسكن، أما لو كان لها مسكن يمكنها أن تحض فيه الولد ويسكن معها فلا يجب الأجرة لعدم احتياجه إليه. قال ابن عابدين: فينبغي أن يكون هذا توفيقاً بين القولين، ولا يخفى أن هذا هو الأوفق للحنابين فليكن عليه لعمل.<sup>(١)</sup>

وعند المالكية: ما يخص المحضون من أجرة المسكن فهو على الأب باتفاق وإنا الخلاف فيما يخص الحاضنة من أجرة المسكن.

ومذهب الشافعي الذي عليه الفتوى أن أجرة المسكن على الأب للمحضون والحاضنة معاً. وقيل: تؤدى الحاضنة حصتها من الأكرام.

جاءنا وإما أن تدفعه للمتعرفة، لكن هذا مقيد بقيدين:

أ - إيسار الأب سواء كان للصغير مال أم لا.  
ب - إيسار الأب مع وجود مال للصغير صوناً لمال الصغير، لأنها في هذه الحالة تكون في مال الصغير.

وإن كان الأب موسراً ولا مال للصغير فتقدم الأم وإن طُلبت الأجرة نظراً للصغير.<sup>(٢)</sup>  
وذهب المالكية إلى أنه لا أجرة على الحاضنة وهو قول مائث الذي رجح إليه، وبه أخذ ابن الغاسم، وقال مالك أولاً: ينفي على الحاضنة من مال المحضون، قال في المنع: والخلاف إذا كانت الحاضنة غية، أما إذا كانت فقيرة فينفي عليها من مال المحضون نفقته لا للحضانة.<sup>(٣)</sup>

أجرة مسكن الحاضنة:

١٧ - اختلف فقهاء الحنفية في وجوب أجرة المسكن للحاضنة إذا لم تكن في مسكن الأب، فقال بعضهم: على الأب سكنى الحاضنة وهو المختار عند نجم الأئمة، وبمثله قال أبو حنيفة فقد سئل عن من مال مسك الولد وليس لها مسكن مع الولد فقال: على الأب سكنهما جميعاً، واستظهر أخير الرملي اللزوم على من تفرمه نفقته.

(١) ابن عابدين ١٣٧/٢ - ١٣٨.

(٢) جواهر الإكليل ١/٢١٠، ومنع الخليل ١٤٩/٢ - ١٦٠.

(٣) ابن عابدين ١٣٧/٢.



وقيل : تكون الأجرة على قدر الرغوى فقد يكون المحضون متعدد<sup>(١)</sup>

وقيل : للحاضنة السكنى بالاجتهاد، أي على قدر ما يجتهد أحكام<sup>(٢)</sup>

وأما الشافعية والحنابلة فقد اعتبروا السكنى من النفقة، فمن تجب عليه نفقة الحاضنة يجب عليه إسكانها<sup>(٣)</sup>.

سقوط الحضانة ومحوها :

١٨ - تسقط الحضانة بوجود مانع منها أو زوال شرط من شروط استحقاتها، كأن تسرح الحاضنة بأجنبي عن المحضون، وكان بصاب الحاضن يافة كجنون والعتة، أو يلحقه مرض يضر بالمحضون كالخذام وغير ذلك مما سبق بيانه، أو يسبب سفر الولي أو الحاضن حسب ما هو مبين في مكانه.

وقد تسقط الحضانة بسبب إسقاط المسحل لها.

تذلك إذا أسقط الحاضن حقه ثم عاد وطلب أجنبى إلى طئنه، لأنه حق يتحدد بتجدد الزمان كالنفقة.

وإذا تمتعت الحضانة لمتع ثم زال المتع كان

(١) امرئى ١١٨/١، وطلب سولي ٢٣٣/٦، والمحررين

تفهيبة ٢٣٠

(٢) مسي الصحيح ١١٦/٢، وكشاف النسخ ٦٠/٥

عقل المحضون، أو ذاب القاسق، أو شفى لمرضى عاد حتى أخضانة، لأن سبيلها فانه وأنها امتنع، لمنع فإذا زال المانع عاد الحق بالسبب السابق لئلازم طبع للقاء عدة المعروفة (إذا زال المانع عاد المنع) وهذا كله متفق عليه عند جمهور الفقهاء - الحنابلة والشافعية والحنابلة - واختلفوا في بعض التفاصيل.

فقال الحابلة وهو المذهب عند الشافعية : إن حق الحضانة يعود لطلاق المكوحة من أجنبي فور الطلاق، سواء كان دنا أم رجعيًا دون انتظار انتهاء العدة وذلك لزوال المانع.

وعند الحنفية والمزني من الشافعية أن حق الحضانة يعود فور الطلاق إن كان لها الطلاق الرجعي فلا يعود حق الحضانة بعده إلا بعد شفاء المدة<sup>(١)</sup>.

أما المالكية فإنهم يفرقون بين زوال الحضانة لعذر اضطراري وبين زوالها لعذر اختياري

فإذا سقطت الحضانة لعذر اضطراري لا يفتر عنه الحاضن على إتيان بحال المحضون كمرض الحاضن أو سفر الولي بالمحضون سفر نفع، أو سفر الحاضنة لأداء فريضة الحج، ثم زال العذر بشفاء الحاضنة من المرض، أو عودة الولي من السفر، أو عودتها من أداء فريضة الحج، عادت الحضانة للحاضن، لأن المانع

(١) ابن عابدين ١١٠/٢، ومضي الصحيح ١٥٦/٢، ١٥٩/٢

رأيت ١٢٠/٢ وكشاف النسخ ١٢٠/٢، ١٢٩/٢، ١٣٠/٢



ذهب الحنفية إلى أن حضانة النساء على الذكر تظل حتى يستعني عن رعاية النساء له فيأكل وحده، ويشرب وحده، ويلبس وحده، وفقد ذلك سبع سنين - وبه يغنى - لأن الغالب الاستثناء عن الحضانة في هذه السن، وقيل سبع سنين.

وتظل الحضانة على الأنثى قائمة حتى تبلغ بالحيض أو الاحتلام أو المس، وهذا كما في ظاهر الرواية إن كانت الحاضنة الأم أو الجدة، أما غير الأم والجدة فإنهن أحق بالصغيرة حتى تنسهي، وفقد سبع سنين وبه يغنى.

وعن محمد أن الحكم في الأم والجدة كالحكم في غيرها، فنسهي حضانة النساء مطلقاً، أما أو غيرها - على الصغيرة عند بلوغها حد الانشغال الذي فقد سبع سنين، والغصوى على رواية محمد لكثرة الفساد.

إذا انتقضت حضانة النساء فلا يجزئ المحضون ذكرًا كان أو أنثى بل يضم إلى الأب، لأنه أقصور عقله بخلاف من عنده اللعب، ولم ينقل أن الصحابة رضي الله عنهم خيروا وتطلوا ولاية الأب على الصغير والصغيرة إلى البلوغ، فإذا بلغ الغلام مستغنى برأيه مأموماً عليه فجبر حيث يشاء بين المقام مع وليه، أو مع حاضنته، أو الانفرد بنفسه، وكذلك الأنثى إن كانت ثيباً أو كانت نكراً مناعنة في السن وغار رأي، فإنها تجزئ في تخبير الغلام.

كان هو الضرر الاضطرابي وقد زال، وإذا زال المانع عاد للمنع.

وإذا زالت الحضانة للمانع اختياري كأن تزوج الحاضنة بأجنبي من المحضون ثم طلقته، أو أسقطت الحاضنة حقها في الحضانة بإرادتها دون علمه، ثم أرادت العودة للحضانة فلا تعود الحضانة بعد زوال المانع بناءً على أن الحضانة حق للحاضن، وهو المهور في المذهب. وقيل: تعود بناءً على أن الحضانة حق المحضون.

لكنهم قالوا: إذا كانت الحضانة لا تعود للمطلقة إلا أنه من حق من انتقلت له الحضانة رد المحضون لمن انتقلت عنه الحضانة، وإن كان الرد للأم فلا مقال للأب، لأنه نقل لما هو أفضل، وإن كان الرد لأختها مثلاً فلا لب المانع من ذلك، فمعنى أن الحضانة لا تارة رد، أي لا تجزئ من انتقلت لها الحضانة على رد المحضون، وقد الرد باختيارها (١).

انتهاء الحضانة :

٩٩ - من المقرر أن النساء أحق بالحضانة من الرجال في الجملة، وأن الحضانة على الصغير تبدأ منذ الولادة، لكن انتهاء حضانة النساء على أصغار حال انفراق الزوجين يختلف فيه بين المذاهب، ويبان ذلك فيما يلي :

(١) تدويني على شرح الدرر ٢: ٥٣٩، ٥٤٠.



وإن كان الغلام أو الشيب أو البكر انطاعة في السن غير مأثور عليهم لو انفردوا بأنفسهم بقيت ولاية الأب عليهم، كما ينشأ الولاية على البكر إذا كانت حديثة السن، وكذلك الحكم بالنسبة لمنعوتهم تبقى ولاية الأب عليه إلى أن يعقل.<sup>(١)</sup>

ونذهب المالكية إلى أن حضانة النساء على الذكر تسمر إلى بلوغه وتنتهي حضانته بالبلوغ ولو مريضاً أو مجنوناً على المشهور.

أما الحضانة بالنسبة للأشقي فتسمر إلى زواجها ودخول الزوج بها.<sup>(٢)</sup>

وقال ابن شعبان من المالكية: أمدة الحضانة على الذكر حتى يبلغ عاقلاً غير زعم. وعند الشافعية تسمر الحضانة على المحضون حتى لتعمير ذكراً كان المحضون أو أنثى، فإذا بلغ أحد التميز وقد ربيع منين أو ثمان غالباً فإنه يخرج بين أبيه وأمه، فإن اختار أحدهم دفع إليه، وإذا عاد واختار الثاني نقل إليه، وهكذا كلما تغير اختياره، لأنه قد يتغير حال الخاضع، أو يتغير رأي المحضون فيه بعد الاختيار، إلا إن كثرت ذلك منه بحيث يظن أن سببه قلة تغييره، فإنه يجتمع عند الأم ويمنى اختياره.

وإن امتنع المحضون عن الاختيار فالأم أولى، لأنها أشفق، واستصحاها لما كان، وقيل:

(١) ابن عابدين ٦٤١/٢ - ٦٤٢، والبدعي ٤١/٤ - ٤٢.

(٢) السوولي ٥١٦/٢.

بفرع بينهما، وإن اختارهما معا أفرغ بينهما، وإن امتنع المختار من كضائه كضائه الآخر، فإن رجع الممتنع منها أعيد التحجير، وإن امتنعاً وبعدهما مستحقان للحضانة كجد وحده خير بينهما، وإلا أجبر عليها من تزوجه بمقتضى، ونظراً لولاية عنه من بقي عنه إلى البلوغ، فإن بلغ، فإن كان غلاماً وبلغ وشيخاً ولي أمر نفسه لاستغنائه عن يكمله فلا يجبر على الإنصاف عند أحد نسويه، والأولى أن لا يعارقه أبيرهما. قال فلانودي: «عند الأب أولى للمجانسة، نعم إن كان أسرد أو خيف من نفرادة ففي كتاب العدة لأمي الصانع أنه يمنع من معارفة الأبوين.

ولو بلغ عاقلاً غير رشيد فأطلق مطلقون أنه كالصبي، وقال ابن كنج: إن كان لعدم إصلاح ماله فكذلك، وإن كان له فيه فقيس: تدام حصانته إلى ارتفاع الحجر، والمذهب أنه يسكن حيث شاء.

وإن كان أنثى، فإن بلغت رشيدة فالأولى أن تكون عند أحدهما حتى تتزوج إن كانت مفترقين، وبينهم إن كانتا مجتمعين، لأنه أبعد عن التهمة، ولو أن تسكن حيث شاءت وأو بأجرة، هذا إذا لم تكن ربية، فإن كانت هناك ربية فللام إسكانها معها، وكذلك المنوي من العصبية إسكانها مع إذا كان محرماً لها، فإن لم يكن محرماً لها فيسكنها في موضع لائق بها ولا حظها دفعا لعار النسب.



وإن بلغت غير رشيدة ففيها التفصيل الذي قيل في الغلام .

أما المجنون والمعتوه فلا يغير ونقل الحضانة عليه لأنه إلى الإفاقة (١).

والحكم عند الحنابلة في الغلام أنه يكون عند خاضته حتى يبلغ سن السابعة فإن انقضى أبواه بعد ذلك أن يكون عند أحدهما جاز، لأن الحق في حضانتها إليهما، وإن تنازعا خيره الحاكم بينهما فكان مع من اختار منها، قضى بذلك عمر رضي الله عنه ورواه سعيد وعلي، وروى أبو هريرة قال: جاءت امرأة إلى النبي ﷺ فقالت: إن زوجي يريد أن يذهب بابني وقد سفاني من شر أبي غصة وقد غفني. فقال النبي ﷺ: وهذا أبوك وهذه أمك فخذ بيد أميها ثم تأخذ بيد أمه فانطلقت به (٢).

ولأنه إذا مال إلى أحد أبويه دل على أنه أرفق به وأشفق، وقيد بالسبع لأنها أول حال أمر الشرع فيها بمحض طبيته بالصلابة، بخلاف الأم فإنها قدمت في حال الصغر لحاجته ومباشرة

(١) مني المحتاج ٣/٣٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ ومباهج المحتاج ٧/٦٦٠ - ٦٦١ وأمشي الطالب ٣/١٤٩ - ١٥٠

(٢) حديث: «عند أبوك وعند أمك» أخرجه أبو داود

(٣/٧٠٨ - ٧٠٩) تخليق عزت عبيد دغمار، والحاكم

(١/٩٧ - ٩٨ دائرة المعارف العشانية، وصححت الحاكم

ورافقه الذهبي)

خدمته لأنها أعرف بذلك، قال ابن عقيل: التخيير إنما يكون مع السلام من فساد، فإن علم أنه يختار أحدهما ليمكنه من فساد ويكره الآخر لكذب لم يعمل بمقتضى شهرته، لأن ذلك إضاعة له. ويكون الغلام عند من يختار فإن عاد فاختار الآخر نقل إليه، وإن عاد فاختار الأول رد إليه هكذا أبدا، لأن هذا اختيار تشريعي وقد يشتهي أحدهما في وقت دون آخر فأنبع بها بشتيه، فإن لم يختار أحدهما أو اختارهما معا أقصر بينهما، لأنه لا مزية لأحدهما على الآخر، ثم إن اختار غير من قدم طفرعة رد إليه، ولا يجر إذا كان أحد أبويه ليس من أهل الحضانة، لأن من ليس أهلا للحضانة وجوده كعدمه. وإن اختار أباه ثم زال عقله رد إلى الأم لحاجته إلى من يتعهد كالتصغير ونقل اختياره، لأنه لا حكم للكلام

أما الأنثى فإنها إذا بلغت سبع سنين فلا تغير وإن لم تكن عند الأب وجوبا إلى البلوغ، وبعد البلوغ تكون عنده أيضا إلى الزفاف وجوبا، ولو فرغت الأم بحضانتها، لأن الغرض من الحضانة الحفظ، والأب أحفظ لها، وإنها تحفظ منه، فوجب أن تكون تحت نظره ليؤمن عليها من دخول النساء لكونها معرضة للافتات لا يؤمن عليها للانحداع لغرتها.

والمعتوه ولو أنثى يكون عند أمه ولو بعد



البلوغ لحاجته إلى من يخدمه ويقوم بأمره،  
والنساء أعرف بذلك. (١)

### رؤية المحضون .

٢٠ - لكل من أبوي المحضون إذا افرقا حتى  
رؤيته وزيارته، وهذا أمر مقرر عليه بين  
الفقهاء، فكهم يختلفون في بعض التفاصيل.  
وبناءً على ذلك مما يلي .

برئ الشفعية واختلافه أن المحضون إن كان  
أبى فأنها تكون عند حاضنها . أما أمها - لئلا  
ونهاراً، لأن تأديتها وتعليمها يكون داخل البيت  
ولا حاجة لها إلى الإخراج، ولا يمنع أحد  
الأبوين من زيارتها عند الحاجة، لأن المنع من  
ذلك فيه حمل على قطعية الرحم، ولا يطيل  
الزائر المقام، لأن الأم بالبيتة صدرت تحميمه،  
والورع إذا زارت الأم ابتها أن تتحرى أوقات  
خروج أبيها إلى معاشه . وإذا لم يكون روح الأم  
بدخول الأب أخرجهما إليه لبراهما، ويقتد  
أحوالهما، وإذا بخل الأب بدخول الأم إلى منزله  
أخرجها إليها لبراهما، وله منع أبيه من زيارة  
أبها إذا خشي الضرر بحفظه . والزيارة عند  
الشافعية تكون مرة كل يومين وأكثر لا في كل  
يوم . ولا بأس أن يزورها كل يوم إذا كان البيت  
قريباً كما قال الماوردي . وعند الحنابلة تكون

لزيارة على ما جرت به العادة كالיום في  
الأسبوع .

وإن كان المحضون ذكراً، فإن كان عند أبيه  
كان معه ليلاً ونهاراً، ولا يمنعه من زيارة أمه،  
لأن المنع من ذلك إغراء بالعمق وقطع الرحم،  
ولا يكلف الأم الخروج لزيارته، والسود أولى  
منها بالخروج، لأنه ليس عبدة . ولو أرادت الأم  
زيارته فلا يمنعه أب من ذلك، لما في ذلك من  
قضاء الرحم، لكن لا تعطيل المكث، وإن بخل  
الأب بدخول أبي منزله أخرجها إليها، والرددة  
تكون مرة كل يومين فأكثر، فإن كان منزل الأم  
قريباً فلا بأس أن يزورها الأسبوع كل يوم، كما قلناه  
الماوردي من الشافعية أم الحنابلة فكما سبق  
تكون الزيارة كل أسبوع .

وإن كان المحضون الذكر عند أمه كان  
عندها ليلاً، وبعد الأب نهاراً تحميمه وتأديته  
وإن مرض الولد كانت الأم أحق بالتعريض  
في بيت الأب إن كان معه ورضى بذلك، ولا  
ففي بيتها يكون التعريض، وهذا كما يقول  
الشافعية وعند الحنابلة يكون التعريض في بيتها  
ويسوزره الأب إن كان التعريض عند الأم مع  
الاستمرار من الحنفية .

وإن مرض أحد الأبوين وأبواه عند الآخر  
يمنع من عيادته، سواء تكاد ذكر أم أم  
وإن مرضت الأم نزل الأب أن يمكن الأنثى  
من تعريضها إن أحسنت ذلك، بخلاف الذكر

(١) كشف مفتاح ٥٠١/٥ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - وقفاً ٦١٤/٢ .



لا يلزمه أن يمكته من ذلك وإن أحسن  
التمريض، وذلك كما يقول الشافعية<sup>(١)</sup>، ويقول  
الخنفية: إن الولد متى كان عند أحد الأبوين فلا  
يمنع الآخر من رؤيته إليه وتعهده إن أراد ذلك.  
ولا يبرأ أحدهما على إرساله إلى مكان  
الآخر، بل يخرج به كل يوم إلى مكان يمكن  
للآخر أن يراه فيه<sup>(٢)</sup>.

## حطيطة

انظر: (وضيعة).

وعند المالكية إن كان المحضون عند الأم فلا  
تنبه من الذهاب إلى أبيه بتعهده ويعلمه، ثم  
يأوي إلى أمه ببيت عندها. وإن كان عند الأب  
فلها الحق في رؤيته كل يوم في بيتها لتفقد حاله.  
ونو كانت متزوجة من أجنبي من المحضون فلا  
يمنعها زوجها من دخول ولدها في بيتها،  
ويقضى لها بذلك إن منعها<sup>(٣)</sup>.

## حطيم

انظر: (ججر).



(١) معنى المحتاج ١٥٧/٣ - ١٥٨ والمذهب ١٧٢/٢، وأسرار

المطلب ٤٤٧/٣، وكشاف الفتاوى ٥٠١/٥ - ٥٠٢ - ٥١٣

وكشي ٦٦٧/٢ - ٦٦٨

(٢) زين عاشقين ٢/٢١٣

(٣) التدميري ٢/٢١٢، ٥٢٧، والمواقيع جواهر المطلب

٢١٥/٤



الأحكام، والثاني فاصل نه عن المخير، والثالث فاصل له عن المباح الذي يستلزم فعله ترك واجب، فإنه بذم عليه لكن لا من جهة فعله بل لما ألزمه من ترك الواجب، والحظر فهو خطاب الشارع بما فعله سبب للذم شرعا بوجه ما من حيث هو فعله، ومن أسأله أنه محرم، ومعصية، وذنب،<sup>(١)</sup>

## حظر

التعريف :

١ - من معاني الحظري السلف : الخيس، والحجر، والحيازة، والمخ، وهو خلاف الإباحة، والمحذور هو المنوع<sup>(٢)</sup>.

الألفاظ ذات الصلة :  
أ - التحريم :

٢ - التحريم هو خطاب الله تعالى المتعلق بمنع المكلف من فعل الشيء، بحيث يستحق الثواب على تركه وانعقاب على فعله.

وهذا يتفق مع من سوى بين المحظر والتحريم فيكونان مترادفين.

وأما المعنى الاصطلاحي فلا يخرج عن المعنى اللغوي إلا أن يقال : المحذور هو المنوع شرعا، وهو أعم من أن يكون حراما أو مكروها، ونصره بعضهم على المحرم فقط. قال الجرجاني : المحذور ما يثاب بتركه ويعاقب على فعله.

ب - كراهية :

ومثل هذا ما نقله الفيضاني : فقد عرفه بأنه ما يدم شرعا فاعله<sup>(٣)</sup>.

٣ - الكراهية هي خطاب الله تعالى المتعلق بمنع المكلف عن الفعل بحيث يستحق الثواب على الترك ولا يستحق العقوبة على الفعل، وإن كان قد يلام عليه. وهي بهذا المعنى أخص من الحظر، لأن الحظر يتناول الكراهية، والتحريم عام عند بعض العلماء أو يتناول التحريم فقط.

وأما المحذور عند الأصوليين فقد عرف الأمدى بأنه ما ينتهض فعله سببا للذم شرعا بوجه ما من حيث هو فعل له، فنقيد الأول فاصل له عن الواجب والمندوب وصائر

(١) انظر الصحاح والقاموس واللسان والمصباح مادة (حظر)، والكليلة ٣٦٨/٢ ط دمشق

(٢) الترمذيات للجزولي ١٢٠ ط العربي، شرح البدعي

(٣) ١٩، ٢٧، ١ ط صبيح

(١١) الأحكام في أصول الأحكام للأستاذ ١٨٨/١ ط صبيح.



عند بعضهم فيكون بهذا التقديم قسميا للحظر.<sup>(١)</sup>

في كتبهم قسميا خاصا ذكر وفيه أحكاما تناولت الكثير من مسائل الفقه، فإن منها ما يتعلق بالنظر والنس، وقد ذكر وفيه حكم نظر الرجل إلى الرجل، والمرأة إلى المرأة، والمرأة إلى المرأة، والمرأة إلى الرجل، وما يتصل بذلك من أحكام النس، ومنها ما يتعلق بالنس وما يكره منه وما لا يكره، ومنها ما يتعلق بالصنع والذهب والفضة كالأكلة والشرب في الأنية المصنوعة منها وما يتعلق به، ومنها ما يتعلق بالأكل ومراقبه وما يتصل بذلك، ومنها ما يتعلق بالمساجد والقباب، ومنها ما يتعلق بشرب الخمر والسكر وما يتصل به، ومنها ما يتعلق بالأحكام التي تعود على أهل الذمة كدخول المسجد الحرام أو مسائر مساجد، ودخول المسلمين إلى بيوتهم وكناصهم، ومنها ما يتعلق بالكسب وبيان أنواعه، وأسبابه، وبيان الأفضل منها، ومنها ما يتعلق بزيارة القبور وقراءة القرآن في المقابر، ومنها ما يتعلق بالغناء والمهر وسائر المعاصي والأمور بالمعروف، ومنها ما يتعلق بالتدبير والمعاملات وفيه المزل وسقاط الولاء، ومنها ما يتعلق بالختان والخصاء، وقلم الأضفار، وقص الشارب، وحلق الرأس، وحلق المرأة شعرها، ووصلها شعر غيرها، وما يتصل به، ومنها ما يتعلق بالزينة واتخاذ الخادم للخدمة، ومنها ما يتعلق بما يسمع من جراحات بني آدم والحيوانات، وقتل الحيوانات، وما لا يسمع من

الأثار الأصولية والفقهية :

أ- الأثار الأصولية :

٤ - سبق أن نلاحظ والمحذور عند الأصوليين معانها واحد، ومن أساء المحذور عنهم محرم ومعصية وذنب، وقد ذكر فيه الأمدي ثلاث مسائل :

الأولى : في جواز أن يكون المحرم أحد أمرين لا يبيعه والخلاف فيها مع المعتزلة .

والثانية : في استحالة الجمع بين المحظر والوجوب في فعل واحد من جهة واحدة .

والثالثة : في أن المحرم بوصفه مضاد لوجوب أصله والخلاف فيها بين الشافعية واختية.<sup>(٢)</sup> وتصيل ذلك في الملحق الأصولي .

ب- الأثار الفقهية ومواظن البحث :

٥ - يعتبر مصطلح حظر من الناحية الفقهية مقبلا ما استخرج من مصطلحات أصلية كمصطلح : نظر، ولبس، وغيرها .

والناظر في كتب الفقه يجد أن الحنفية أفردوا

(١) الأحكام للأمدي ٦٣/١ د صبح . ونظر بدائع الصنائع ١١٩/٥، والنبأ ١٩٠/١٩

(٢) الأحكام للأمدي ٦٨/١ - ٦٩ د صبح . ومسلم الثبوت ١٠١/١ - ١٠٢ د بولاق .



البدائع بلبقونه بكتاب الاستحسان، وبعضهم كصاحب الكنز وصاحب الهداية وصاحب الاحتيار وصاحب المشاوي الهندية بلبقونه بكتاب الكراهية. وسبب هذا الخلاف كما جاء في حاشية ابن عديين هو أن المسئل التي تذكر فيه من أجناس مختلفة فلقب بذلك، لما يوجد في عامة مسائله من الكراهية والحظر والإباحة والاستحسان كما في النهاية، ولقب بعضهم بكتاب الزهد والورع. لأن فيه كثيرا من المسائل أطلقها الشرع، والزهد والورع تركها.<sup>(١)</sup>

ولما عير الحنفية من الفقهاء فإنهم ذكروا تلك المسائل في مواضع متفرقة ولم يفرجوا لها قسما مستغلا، ومن ذلك على سبيل المثال النظر الذي هو بمعنى الرؤيا، فإنهم ذكروا أحكامه في عدد من المواضع. فالألفية ذكروا تلك الأحكام في نوافض الموضوع. وفي شرائط الصلاة عند الكلام على سر المعصية، وفي الشك، وفي تحمل الشهادة.

ذلك، ومنها ما يتعلق بسمية الأولاد وكلامهم والعقوبة. ومنها ما يتعلق بالغيبة والحسد والتميمة والمدح، ومنها ما يتعلق بدخول الخيام للنساء والرجاء وما يتعلق به، ومنها ما يتعلق بالبيع والاشتياق على موم الغير، ومنها ما يتعلق بالرجل الذي يخرج إلى السفر فيسعه أبواه أو أحدهما أو الدائن، وفي سفر المرأة ومنع زوجها لها، ومنها ما يتعلق بالقرض والدين. ومنها ما يتعلق بملازمة النكاح والشواضع لهم، وتقييل أيديهم أو يد غيره، وتقييل الرجل وجه غيره وما يتعلق بذلك، ومنها ما يتعلق بالانتفاع بالأشياء المشتركة، ومسائل أخرى متفرقة. وتعمل بخبر الواحد، وبغالب الرأي، وبالرجل الذي رأى رجلا يقتل أباه وما يتعلق به، وبالصلاة، وبالنسيح، وقراءة القرآن والتذكر والدعاء، ورفع الصوت عند قراءة القرآن، وآداب المسجد، والقبلة والمصحف، وما كتب فيه شيء من القرآن نحر الدرهم، ولقسطاس أو كتب فيه مع الله تعالى، وبالمسابقة والسلام ونسب العاطس.

هذا والحنفية لم ينطقوا على اسم معين بلبقونه على ذلك القسم الذي ذكروا فيه تلك الأحكام فبعضهم كصاحب الدر المختار ومختصر القدوري والفتاوى البرازية وغيرهم بلبقونه بكتاب الحظر والإباحة.

وبعضهم كصاحب بسوط وصاحب

(١) ابن عديين ٢١٣/٥ ط بلاق، والفتاوى البرازية بامتنع الفتاوى الهندية ٥٣/٦ ط بلاق، والموهبة النيرة ٣٥٩/٣ ط معارف، وسدس المستائع ١١٨/٥ ط إحيائية، والمبوط ١١٥-١١٦ ط السماعة، تبيين الحقائق ١٠/١ ط بلاق، وتكملة طبع دار الفقه ١٠٥/٨ ط الأولى الهندية، والنهاية ١٧٩/٩ ط القفر، وفتح القدير ٧٩/٨ ط الأميرية، والاحتيار ١٥٣/٢ ط مصرقة، والفتاوى الهندية ٣٠٨/٥ ط بلاق



والشافعية ذكروا تلك الأحكام في النكاح  
وفي الشهادات.

وذكرها الحنابلة في النكاح. <sup>(١)</sup>

والتفصيل بحله المصطلحات الخاصة بذلك  
المسائل.

## حفظ

التعريف :

١ - الحفظ لغة : من حفظ الشيء حفظاً إذا

منعه من الضياع والتلف .

ودلني بمعنى الشاهد وقلة الغفلة . يقال

حفظ القرآن إذا وعاه عن ظهر قلب. <sup>(١)</sup>

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى

اللغوي .

الأحكام المتعلقة بالحفظ :

٢ - يختلف الحكم التكليفي بالنسبة للحفظ تبعاً

لاختلاف ما يضاف إليه على النحو التالي :

حفظ ما يقرأ في الصلاة :

٣ - اتفق الفقهاء الذين يرون أن قراءة فاتحة في

الصلاة ركن من أركان الصلاة على وجوب

قراءة الفاتحة على كل مكلف يستطيع ذلك،

فإن لم يستطع قراءتها فيلزمه كسب القدرة إما

بالتعلم أو التوسل إلى مصحف يقرأها منه ،



(١) جواهر الإكليل (١/ ٢٠٠، ٢٠١، ٢٧٥، ٢٧٣، ٢/ ٢٣٩ ط

دار المعرفة، وحاشية قشيري ٣/ ٢٠٨، ٢/ ٣٢٧ ط

الخلي، والمفتي ٦/ ٥٨٢ - ٥٦١ ط طرياف

(١) لسان العرب والمصباح الميراث، حفظه



الحنفية إلى وجوب حفظ الفاتحة وسورة أخرى على كل واحد من المكلفين، لأن قراءة الفاتحة في الصلاة عند الحنفية من واجباتها وليست من أركانها، وكذلك السورة وإن كانت أقصر سورة القرآن أو ما يقوم مقامها من ثلاث آيات فصار.<sup>(١)</sup>

حكم تقديم الأحفظ للقرآن لإمامة الصلاة:

٤ - اختلف الفقهاء فيمن يقدم لإمامة الصلاة: الأحفظ أم الأقل؟

فذهب جمهور الفقهاء وهم الحنفية والمالكية والشافعية في الأصح عندهم إلى أن الأقلية في العلم بالأحكام الشرعية أولى بالإمامة في الصلاة من الأنسأ وإن كان حافظاً لجميع القرآن، وذلك إذا كان الأقلية يحفظ ما تجوز به الصلاة من القرآن، لأن الحاجة إلى الفقه أهم لتكون الواجب من القرآن في الصلاة محصوراً والحدوث فيها لا تنحصر فيقتصر إلى العلم ليتمكن به من تدارك ما عسى أن يعرض فيها من العوارض المختلفة.

ولأن النبي ﷺ قدم أبا بكر رضي الله عنه في إمامة الصلاة على غيره من الصحابة رضي الله عنهم،<sup>(٢)</sup> ومنهم من كان أحفظ منه للقرآن

سواء قدر عليه بالشراء أو الاستحجار أو الاستشارة، فإن كان بالليل أو كان في ظلمة فعليه تحصيل الإضاءة، فلو امتنع عن ذلك مع الإمكان فعليه إعادة كل صلاة صلاحها إلى أن يقدر على قراءتها من حفظه، أو من مصحف، أو عن طريق التلقين.

ويرى الشافعية والحنابلة أنه تتعين قراءة الفاتحة في كل ركعة من الصلاة إلا ركعة مسبوق، فإن جهل المصلي الفاتحة وضاق الوقت عن تعلمها فسيح آيات، فإن عجز أتم بذكر، فإن لم يحسن شيئاً وقف قدر الفاتحة.<sup>(٣)</sup>

وذهب المالكية في المختار عندهم إلى أن القراءة تسقط عن عجز عنها، واحتار ابن مسعود أن يبذل الذكر بذلك.<sup>(٤)</sup>

وذهب الحنفية وهو رواية عن أحمد إلى أنه غزى قراءة آية طويلة أو ثلاث آيات فصار من القرآن في الصلاة من أي موضع كان، وإن انضاحت لا تتعين، وأنه يفرض عبثاً على كل واحد من المكلفين بعينه حفظ آية من القرآن الكريم لتكون صلاته صحيحة، كما ذهب

(١) السوانح الفقهية ص ٦٤. المجموع للإمام شوقي ١/ ٣٣٠، ١/ ٩٥. مفتي المحتاج ١/ ١٥٩. بداية المجتهد ١/ ١٦٠. الفروع ١/ ١٦٨. الإقتضاء ١/ ٥٤. التشرح للمصنف ١/ ٣٠٩. مجلة المحتاج ١/ ٤٣. وروضة الطالبين ١/ ٦٤٤.

(٢) الشوقي ١/ ٣٣٧.

(١) البیان ١/ ١٦٠. حاشية ابن عابدین ١/ ٣٦٠. المعنى لابن قدامة ١/ ٢٧٦.

(٢) حديث. تقديم النبي ﷺ لأبي بكر. أخرجه البحاري والمصنف ١/ ١٧٢ ط السلفية من حديث عائشة.



وذهب الحنابلة كذلك إلى أن الوقف على  
القراء أو أهل القرآن الآن أو الوصية لهم بصرف  
تحفظ القرآن كله.

أما في الصدر الأول فكان الوقف على القراء  
أو أهل القرآن أو الوصية لهم بصرف للمفقهين لأن  
الأئمة في ذلك الزمان كان قضاها لتلقيهم القرآن  
بمعانيه وأحكامه. <sup>(١)</sup>

حكم جعل تحفيظ القرآن الكريم صداقاً:  
٦ - اختلف الفقهاء في جواز جعل تحفيظ القرآن  
الكريم صداقاً للمرأة:

فتعيب الحنفية والمالكية في المشهور عندهم  
وأحمد في رواية عنه إلى عدم جواز جعل تحفيظ  
القرآن الكريم صداقاً للمرأة، لأن القروج لا  
تستباح إلا بالأموال لقوله تعالى: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ  
مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مَحْضِينَ غَيْرِ  
مُصَافِحِينَ وَلَا تَتَّخِذُوا أَحَدًا مِنْكُمْ﴾ <sup>(٢)</sup> ولأن تحفيظ  
القرآن الكريم لا يجوز أن يقع إلا قرية لفاعله.

وذهب الشافعية وهو خلاف المشهور عند  
بعض المالكية وأحمد في رواية عنه إلى جواز  
جعل تحفيظ القرآن الكريم صداقاً للمرأة لأن  
رسول الله ﷺ زوج رجلاً امرأة بما معه من القرآن

(١) مكي المحتاج ١/ ٦٠٦، تحفة المحتاج ٥٤/ ٧، القروج

١١٧/ ٤، الإيضاح ٩٤/ ٧

(٢) سورة النساء: ٢٤

الكريم لكونه أحقهم جميعاً. <sup>(٣)</sup>  
وذهب الحنابلة والشافعية في مقابل الأصح  
عندهم إلى أن الأئمة والأحفاد أولى بالإمامة في  
الصلابة من الأئمة لقوله ﷺ: «يؤم القوم  
أئمتهم لكتاب الله، فإن كانوا في القراءة سواء  
فأعلمهم بالسنة، فإن كانوا في السنة سواء  
فأقدمهم هجرة، فإن كانوا في الهجرة سواء  
فأقدمهم ملباء». <sup>(٤)</sup>

وقوله ﷺ: «إذا كانوا ثلاثة فليؤمهم  
أحدهم وأحفظهم بالإمامة أئمتهم». <sup>(٥)</sup>  
وقوله ﷺ: «ليؤمكم أكثركم قرآنًا». <sup>(٦)</sup>

الوقف والوصية على حفاظ القرآن:  
٥ - يرى الشافعية أن الوقف على القراء، أو  
أهل القرآن أو الوصية لهم بصرف لحفاظ كل  
القرآن عن ظهر الغيب، ولا يدخل فيهم القراء  
الذين يقرءون القرآن من المصحف.

(١) البدائع ١/ ١٥٧، الطحطاوي على منتهى المفاتيح ١١٣.

الاحتياط ١/ ٥٧، الفوائد الفقهية ص ٧٣، مكي المحتاج

٢٤٢/ ١، المذهب ١/ ١٠٥، المحي لابن قدامة ٢/ ١٨٩.

المصروع للإمام النووي ٢/ ٢٧٩.

(٢) حديث: «يؤم القوم أئمتهم، أسرحه مسلم ١/ ١٦٥ ط

المحلي» من حديث أبي مسعود البدرى

(٣) حديث: «إذا كانوا ثلاثة فليؤمهم أحدهم، أسرحه

مسلم ١/ ١٦١ ط المحلي» من حديث أبي عبد

الحدي

(٤) حديث: «ليؤمكم أكثركم قرآنًا، أسرحه البخاري

(الفتح ٢/ ٢٢٨ ط السفة) من حديث عمرو بن سلمة.



وعلمها قراءة أخرى غير مقتضى وطرقه  
تصحيحها لقراءة المتفق عليها عملاً بالشرط.

٧ - اختلف القائلون بجواز جعل تعاليم القرآن  
صدراً فيها لو أُصدق رويته الكتابية لتعليم سورة  
من القرآن.

فذهب إلى إتيان الفعلة إلى جواز ذلك إذا كان  
يشوق إسلامها لقوله تعالى: ﴿وإن أحد من  
الشركين استجارك فأجره حتى يسمع  
كلام الله﴾<sup>(١)</sup>

أما إذا لم يشوق إسلامها فلا يجوز ذلك  
وذهب الحنابلة إلى عدم جواز ذلك  
لقوله ﷺ: «لا تساموا بالقرآن إلى أرض  
العدو»<sup>(٢)</sup>، وذلك بخلاف أن ذلك لا يوجب  
أولى أن يسمع منه ولها مبرر المثل<sup>(٣)</sup>.

حكم حفظ القرآن الكريم :

٨ - ذهب الفقهاء إلى أن حفظ ما عدا الفاتحة  
وسورة معها من القرآن الكريم فرض من فروض  
الكفاية، يجب على المستمعين كافة أن يوجد

(١) سورة لؤي: ٦

(٢) حديث: «لا تساموا بالقرآن إلى أرض العدو» أخرجه  
بخاري، الصفحة ٨/١٣٣ ط السلفية، ومسلم ١/٣١٩،  
١٩٩١ ط الحلبي من حديث عبد الله بن عمر، واللفظ  
للمعنى

(٣) القرآن نزل للهدى من ٢٠٦، ففي المحتاج ٢/٢٢٨، تحفة  
لحاج ٢/٤٠٠، المعنى لا ينفع فداية ٢/٢٩٦

بقوله ﷺ: «أما لئلا نأكلها بما معك من القرآن»<sup>(١)</sup>  
ثم إن السامعين إلى حوار ذلك انفقوا على  
أنه لا بد من تعيين ما يحفظها إياه من السور  
والآيات، لأن السور والآيات تختلف، كما اتفقوا  
على وجوب حفظها للقدر المتفق عليه من  
السور والآيات، ولكنهم اختلفوا هل يشترط  
تعيين القراءة التي يعلمها وفقاً أم لا؟

فذهب جمهور الشافعية وهو أحد الوجهين  
عند الحنابلة إلى عدم اشتراط ذلك لأن كل  
قراءة تصوب من باب القراءة الأخرى، ولأن  
النبي ﷺ لم يعين للمراة قراءة معينة وقد كانوا  
يختلفون في القراءة أشد من اختلاف القراء  
اليوم. فيعلمها ما شاء من القراءات المتواترة

ويرى بعضهم أنه يجب تعيين قراءة بعينها  
لأن الأغراض تختلف، والقراءات كذلك  
تختلف، فمنها صعب ومنها سهل، ونقل عن  
البصريين من الشافعية أنه يعلمها ما غلب على  
قراءة أهل البلد، وإن لم يكن فيها أغلب علمها  
ما شاء من القراءات، وهذا إذا لم يتفقوا على  
قراءة معينة، أما إذا اتفقوا على قراءة معينة  
فيجب عليه أن يحفظها هذه القراءة، فإن خالف

(١) حديث: «أما لئلا نأكلها بما معك من القرآن» أخرجه  
بخاري، الصفحة ١٩/١٧٥ ط السلفية، ومسلم ١/٣١٩-٣١٠  
ط الحلبي من حديث جابر بن سعد



لا تمتنع الناس من قبول الودائع ، وذلك مضر  
 حاجة الناس إليها ، فإنه يتعذر على جميعهم  
 حفظ أموالهم بأنفسهم ، فأما إذا تلقت الوديعة  
 بتفريط أو تعد من المودع لعمله الضمان .<sup>(١)</sup>  
 وتفصيل ذلك في مصطلحي : (وديعة  
 وضمان) .

بينهم عدد كاف يسقط بهم الغرض فإذا لم يوجد  
 بينهم هذا العدد أثم الجميع .<sup>(٢)</sup>  
 وتفصيل ذلك في مصطلحات : (صلاة ،  
 وقراءة ، وقرآن) .

#### حفظ الوديعة :

٩ - ذهب الفقهاء إلى أن الوديعة - وهي عقد  
 استئابة حفظ المال - نوجب على المودع أن يحفظ  
 المال في حرز مثله ، وأن لا يخالف في كيفية  
 الحفظ عن أمر صاحب المال ، وأن لا يضع المال  
 في يد ثالثة بدون إذن صاحبه إلا للضرورة .

وأن لا يتقله من مكان الحفظ من غير إذن  
 صاحبه إلا للضرورة كذلك .

وأن الوديعة أمانة ، فإذا تلفت بخبر تفريط أو  
 تعد من المودع فليس عليه ضمان ، لقوله ﷺ :  
 « ليس على المستودع ضمان » .<sup>(٣)</sup>

ولأن المستودع إما يحفظها لصاحبها متبرعا  
 من غير نفع يرجع عليه ، فلو لزمه الضمان



(١) - حاشية ابن عابدين ٣٦١/١ ، الأم للإمام شافعي

١٠٣/١ ، تنوع للإمام ابن مفلح ٣٧/١ ، كشف القناع

٣٤/٣ ، معي المفتاح ٣٨/١ ، ٢١٤/٢

(٢) - حديث ، ليس على مستودع ضمان ، أخرجه الأرقطبي

(١/٢) ط دار المحاسن من حيث عيادته بن عمرو ،

وقال ابن حزم في التلخيص ٩٧/٣ ط شركة الطباعة

القاهرة : ٢ في إسناده ضعيفان .

(٣) - حاشية ابن عابدين ٤٩٣/٤ ، القوانين العلمية ص ٣٧٩ ،

معي المفتاح ٧٩/٣ ، المعنى لأبن قدامة ٣٨٣/٦



الألفاظ ذات الصلة :

السيط :

٢ - السيط : يطلق في اللغة على ولد الولد قال العسكري : وأكثر ما يستعمل السيط في ولد أئمتنا.

وفي الاصطلاح يطلق عند الشافعية على ولد أئمتنا، ومنه قبل للحسن وأخيه رضي الله عنهما سيشارسون الله ﷺ، وأما ولد الابن فيطلق عليه عندهم لفظ الحفيد. وعند الخبابة يطلق كل من الحفيد والسيط على ولد الابن وولد أئمتنا.<sup>(١)</sup>

النافلة :

٣ - النافلة في اللغة الزيادة، قال الله تعالى : ﴿ووهبنا له إسحاق ويعقوب نافلة﴾<sup>(٢)</sup> أي زيادة لأنه دعا في إسحاق، وزيد يعقوب من غير دعاء فكان ذلك نافلة، أي زيادة على ما سأل، إذ قال : ﴿رب هب لي من الصالحين﴾<sup>(٣)</sup> ويقال : لولد الولد نافلة، لأنه زيادة على الولد. وهو في الاصطلاح كذلك ولد الولد ذكرًا كان أو أنثى.

(١) التلويح ٢٤٢/٣، الإحصاف ٨٣/٧، ومطلب أولي للبر ٣٩٦/٩ والقميوس، والقرون في هاتين العسكري عن ٢٧٧.

(٢) سورة الأنبياء ٦٦.

(٣) سورة النحل ٩٠ - ٩١.

(٤) القرطبي ٣٠٠/١٠.

## حفيد

التعريف :

١ - أصل الحفيد في اللغة : الخدم، والعمل، والخفدة : الأعوان والخدم، وواحدهم «خافد» قال ابن عرفة : الخفدة عند العرب : الأعداء، فكل من عمل عملاً أطاع فيه أمراً وسدع إليه فهو خافد. ومن هذا المعنى الدعاء الماثور : واليكت تسمى وتحفدا<sup>(١)</sup> أي إلى طاعتك نسرع.

قال عكرمة : الخفدة من خدمت من ولدك، وولد ولدك.

وقال الأزهر في قوله تعالى : ﴿وجعل لكم من زواجكم بنين وخفدة﴾<sup>(٢)</sup> أن الخفدة أولاد الأولاد، قال القرطبي : هو طاهر القرآن بل نصه.<sup>(٣)</sup>

وفي الاصطلاح الحفيد هو ولد الولد.<sup>(٤)</sup>

(١) حديث : «واليك تسمى وتحفد» العربية الطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٥٠/١١ مطبعة الأديان الجديدة من حديث عمر بن الخطاب، موقوفاً عليه وإن كانه صحيحاً.

(٢) سورة النحل ٦٢.

(٣) لسان العرب، القرطبي ١١٠/١١.

(٤) مطلب توثي الفهر ٣٩٦/٩.



وذهب الشافعية إلى أن الحفيدة لا بدخنون

في الوقف على الأولاد في الأصح عندهم<sup>(١)</sup>.  
والنفصيل في مصطلح (وقف).

الحكم الإجمالي :

٤ - الحفيد الذي هو ابن الابن من العصبان  
بانق في الفقهاء ، وينزل منزلة الابن للصلب عند  
مقدمه ، ويعصب أخواته وبنات أعمامه اللاتي في  
درجته ، كما أنه يعصب من فوقه من عماته إلى أنه  
يكن هن من فرض الست شيء (و: ابن  
الابن).

أما اس الست فهو حفيد عند الخبابة ، وهو  
في الميراث من ذوي الأرحام ، وفي أحكام  
خاصة (و: إرث وصية ، وقف ، أرحام).

والحفيدة : بنت الابن ، تنزل منزلة البنت  
عند عدم البنت ، وترث السدس مع بنت  
الصلب تكية لثلاثين ، وتحجب بابن الصب ،  
وبالبنتين فأكثر ، وبصبيها أخوها ، وابن أخيه ،  
وابن عمها الذي هو في درجتها أو أنزل منها .  
(و: بنت الابن)



دخول الحفيدة في الوقف على الأولاد

٥ - اختلف الفقهاء في ذلك ، فذهب المالكية  
وهو طاهر الرواية المفتى به عند الحنفية إلى أنه  
يدخل أولاد البنين دون أولاد بنات في الوقف  
على الأولاد<sup>(٢)</sup>.

(١) المحلى ٦٠٨/٥ - ٦٠٩ ، مطالب أولي النهى ٣٩٥/٤ .  
حاشية ابن علقمة ١٣١/٣ ط ١ ، إله التراث العربي



# تراجم الفقهاء

الواردة أسماؤهم في الجزء السابع عشر







ابن أبي موسى : هو محمد بن أحمد :  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

ابن الإخوة (٦٤٨ - ٧٢٩ هـ)

هو محمد بن محمد بن أحمد بن أبي زيد  
ابن الإخوة، ضياء الدين، القرشي ،  
الشافعي . محدث . سمع من الرشيد العطار  
وأبي مضر .  
من تصانيفه : معالم القرية في أحكام  
الحسبة .

[الدرر الكامنة ٤/١٦٨ والأعلام ٧/٢٦٣  
ومعجم المؤلفين ١١/١٨١]  
ابن بحنة (٩ - ٥٦ هـ) .

هو عبد الله بن مالك بن النقشب بن  
جندب، أبو محمد . صحابي . معروف بلقب  
بحنة . روى عن النبي ﷺ . وعنه الأعرج ،  
وحفص بن غاصم ، وابنه علي بن عبد الله ،  
وعطاء بن يسار ، ومحمد بن عبد الرحمن بن  
ثوبان وغيرهم .

[أسد الغابة ٣/٢٧١ . والاستيعاب  
٣/٩٨٢ ، ونهذب التهذيب ٥/٣٨١] .

ابن نيمية (توفي القرنين) : هو أحمد بن  
عبد الحليم :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٦

ابن تيمية : هو عبد السلام بن عبد الله :  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٦

٤  
١

الأمدي : هو علي بن أبي علي :  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥  
إبراهيم العقباني (٩ - ٨٨٠ هـ) .

هو إبراهيم بن قاسم بن سعيد بن محمد ،  
أبرسالم ، العقباني التلمساني المالكي . فقيه ،  
قاضي ، مفتي ، حافظ . قال الشيخ أحمد  
زروق : كان أوسالم هذا فقيها نولي قضاء  
تلمسان وكان شكورا . ونقل عنه المازري في  
فوائده ، وعن أخذه عنه العلامة أحمد  
الوشرسي ، وأثنى عليه ونقل عنه في كتبه ،  
وذكر عنه في تعليقه علي ابن الحاجب أنه كان  
هو وأبوه الإمام قاسم بشدد التكبر علي ابن  
العربي في قوله بجواز إرسال الريح في  
المسجد .

[نيل الأنياب ٥٧ . والبستان ٥٧ ،  
ومعجم المؤلفين ١/٧٦] .

إبراهيم اللقاني : هو إبراهيم بن حسن :  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣١١

ابن أبي ليلى : هو محمد بن عبد الرحمن :  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥



ابن جرير الطبري : هو محمد بن جرير :  
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢١

ابن حجر المكي : هو أحمد بن حجر  
المبشهي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧

ابن جزى : هو محمد بن أحمد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧

ابن خزيمة : هو محمد بن إسحاق :

تقدمت ترجمته في ج ٨ ص ٢٧٦

ابن جماعة : هو إبراهيم بن عبد الرحيم :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٠

ابن رشد : هو محمد بن أحمد (الجد) :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٨

ابن جماعة : هو عبدالعزيز بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٠

ابن رشد : هو محمد بن أحمد (الحفيد) :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٨

ابن الجوزي : هو عبدالرحمن بن علي :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٨

ابن سيرين : هو محمد بن سيرين :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩

ابن الحاجب : هو عثمان بن عمر :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧

ابن شاش : هو عبدالله بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩

ابن حامد : هو الحسن بن حامد :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٨

ابن شعبان : هو محمد بن القاسم :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩

ابن حبيب : هو عبدالملك بن حبيب :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٩٩

ابن عابدين : محمد أمين بن عمر :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠

ابن حجر العسقلاني : هو أحمد بن علي :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٩

ابن عاشر (٩٩٠ - ١٠٤٠ هـ)

هو عبدالواسع بن أحمد بن علي بن



عاشر بن محمد: أبو محمد، الأنصاري،  
الأندلسي، الفاسي، المالكي - فقيه عالم  
شارك في القراءات والنحو والتفسير  
والأصول وعلم الكلام وغيرها. أخذ عن  
أبي العباس أحمد بن الكفيف، وإلى عبد الله  
محمد الشريف المري وغيرها.

ابن العربي: هو محمد بن عبد الله:  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

ابن عرفة: هو محمد بن محمد بن عرفة:  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

ابن عقيل: هو علي بن عقيل:  
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠١

ابن عمر: هو عبد الله بن عمر:  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

من تصانيفه والمرشد المعين على  
الضروري من علوم الدين، منظومة في فقه  
المالكية، وشرح مختصر خليل، في فروع  
الفقه المالكي، والكتاب في القراءات،  
وفتح المنان شرح سورة الطمان.

[إخلاصة الأثر ٩٦/٣، والأعلام  
٣٢٣/٤، ومعجم المؤلفين ٢٠٥/٦].

ابن القاسم: هو عبد الرحمن بن القاسم  
المالكي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٢

ابن عباس: هو عبد الله بن عباس:  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠

ابن قدامة: هو عبد الله بن أحمد:  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣

ابن عبد البر: هو يوسف بن عبد الله:  
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٠

ابن قيم الجوزية: هو محمد بن أبي بكر:  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣

ابن عبد الحكيم: هو محمد بن عبد الله:  
تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٢

ابن الماجشون: هو عبد الملك بن  
عبد العزيز:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٢

ابن عبد السلام: هو محمد بن عبد السلام:  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١



ابن مسعود : هو عبدالله بن مسعود :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

ابن مفلح : هو محمد بن مفلح :

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٢١

ابن المنذر : هو محمد بن ابراهيم :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤

ابن نجيم : هو زين الدين بن ابراهيم :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤

ابن نجيم : هو عمر بن ابراهيم :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤

بن هارون ( ٩٥١ هـ )

هو علي بن موسى بن هرون ، أبو

حسن ، المصنف ، المالكي . المعروف باسم

هارون الفقيه ، المنى الفرضي . لازم ابن

عازي نحو من سبع وعشرين سنة فأخذ عنه

مائة مع به وأجازة وحتم عليه البخاري نحو

عشر ختمات ، والموطأ ، وغير ذلك من الكتب

المعتبرة في فنون شتى . وأخذ أيضا عن أبي

المعاس الوشاء البصري ، والقاضي الكناسي

وغيرهم . وعنه عبد الواحد البغدادي

وعبد الوهاب الزقاق وسعيد المقرئ وغيرهم .

[ شجرة البود الركبة ٢٧٨ ]

ابن هلال ( ٧٩٥ - ٨٠٩ هـ ) .

هو أحمد بن عمر بن هلال ، أبو العباس ،

قاضي القضاة الشافعي (نسبة إلى ربيعة بن

غزلان) فقيه ، قاضي . مشارك في علوم شتى .

نقشه بفخر الدين ابن المحطة وأجازة بسنده

من طريق ابن أخا جب إلى الإمام مالك

وأخذ أيضا عن سراج الدين بن عمر

المراكشي وزين الدين عبد الله بن رستم

الاسكندردي وغيرهم ، وعنه جماعة منهم أبو

أيمن محمد بن رهان الدين بن فرحون وأخوه

حسن .

من تصانيفه : « شرح ابن الخصائب

الشرعي » ، « شرحان على مختصره لأبلي » ،

« تفسير إله الكرسي » . و« شرح كافي ابن

حليج » .

[ شجرة النور الزكية ٢٢٣ ] .

ابن إمام : هو محمد بن عبد الواحد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥

ابن وهبان : هو عبد الوهاب بن أحمد .

تقدمت ترجمته في ج ١٢ ص ٣٢٨

أبو أمامة : هو صدي بن عجلان :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٥



أبو البقاء الكفوي: هو أيوب بن السيد  
شريف:

أبو ثور هو إبراهيم بن خالد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

تقدمت ترجمته في ١ ص ٣٣٥

أبو جعفر الهندواني: هو محمد بن عبدالله:

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٢٢

أبو بكر الأجري (٢ - ٣٦٠ هـ)

هو محمد بن الحسين بن عبدالله، أبو بكر

الأجري. نسبته إلى أجرة (من قرى بغداد)

فقيه شافعي محدث. سمع أبا مسلم الكجي

وأبا شعيب الحراني وعلف بن عمرو

اليمكيري، وأحمد بن يحيى الخلواني

وغيرهم. روى عنه أبو الحسن الجماعي،

وعبد الرحمن بن عمر بن التحاسي،

وأبو الحسن بن بشران وغيرهم. قال

المخطيب: كان ديناً ثقة.

أبو حفص البرمكي: هو عمرو بن أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٢٢

أبو حفص المكري: هو عمر بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

أبو حنيفة: هو النعمان بن ثابت:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

من تصانيفه: «أخلاق العلماء»،

و«أخلاق حملة القرآن»، و«أخبار عمر بن

عبد العزيز»، و«كتاب الشريعة»، و«كتاب

الأربعين حديثاً»، و«تحرير النرد والشرائح

والملاهي».

أبو الخطاب: هو محفوظ بن أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

أبو داود: هو سليمان بن الأشعث:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

[تذكرة الحفاظ ٣/ ٩٣٩، والنجوم

الزاهرة ٤/ ٩٠، والأعلام ٦/ ٣٢٨، ومعجم

المؤلفين ٩/ ٢٤٣].

أبو نر: هو جندب بن جنادة:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٣

أبو بكر الصديق:

أبو سعيد الأصطخري: هو الحسن بن أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦



أبو سعيد الخلدري : هو سعد بن هانئ .

أبو موسى الأشعري .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٨

أبو الطفيل (٣ - ١٠٠ هـ)

أبو يوسف : هو يعقوب بن إبراهيم :

هو عمرو بن وقته بن عبد الله بن عمرو ،  
أبو الطفيل ، الديلمي ، الكوفي ، القسري ،  
صحابي مشهور بكتبه : روى عن  
الهيثلة وعن أبي بكر وعمر وعلي ومعاذ بن  
جبل وحذيفة وابن مسعود وابن عباس  
وغيرهم . وعنه الزهري وفائدة وعبد العزيز بن  
ربيع وغيرهم . وشهد مع علي (رضي الله  
عنه) مشاهير أهلها . قال ابن عدي روى  
عن أبي بصير قريبا من عشرين حديثا . وقال  
مسلم : مات أبو الطفيل سنة ثمان ، وهو آخر  
من مات من أول من مات رسول الله ﷺ . وقال  
صالح بن أحمد عن أبيه أبو الطفيل مكى  
لقه

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

أبي بن كعب :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٩

الأقرم : هو أحمد بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

الأجهوري : هو علي بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

أحمد بن حنبل :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

[الإصابة ٤/ ١١٣ ، وأسد العتبة

الأذوي : هو أحمد بن محمد :

٥/ ١٧٩ ، والاعتقاد ٤/ ١٦٩٦ ، وتهذيب

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٠

تهذيب ٥/ ٨٣ ، والإسلام ٤/ ٢٦] .

أسامة بن شريك :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٢

أبو قلابه : هو عبد الله بن زيد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٨

إسحاق بن راهويه .

أبو الليث السمرقاني : هو نصر بن محمد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٠

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٨



أشهب : هو أشهب بن عبدالعزيز .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٠

## ب

الأعرج : هو الحسن بن محمد النيسابوري :

و النيسابوري

أم المنذر (٩ - ٩)

الباجي : هو سليمان بن خلف :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٢

البخاري : هو محمد بن إسماعيل :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٣

البرزلي : هو أبو القاسم بن أحمد بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٣

بريدة :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٦

بُشَيْرَةُ بنت صفوان (عاشت إلى ولاية

معاوية)

هي بُشَيْرَةُ بنت صفوان بن نوفل بن أسد

القرشبية الأسديّة. وهي ابنة أخي ورقة بن

نوفل صحابية وولدت عن النبي ﷺ . وعندها

أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط وعبدالله بن

عمرو بن العاص ومروان بن الحكم

هي سلمى بنت قيس بن عمرو بن

عبيد بن مالك بن عدي ، أم المنذر ،

البخارية الأنصارية وهي بكبتها أشهر ،

وهي أخت سليط بن قيس ، وهي إحدى

حالات النبي ﷺ من جهة أبيه ، كانت من

صلى القبلتين ، وبلغت بركة الرضوان .

روى عنها أم سليط بن أيوب بن الحكم .

[الإصابة ٣٢٥/٤ ، والاستيعاب

١٨٦١/٤ ، وأسد الغابة ١/١٤٩] .

إمام الحرمين : هو عبد الملك بن عباد :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥٠

أنس بن مالك

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٢

الأوزاعي : هو عبد الرحمن بن عمرو :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١



وعسرة من الزبير وسعيد بن المسيب وغيرهم قال ابن حبان: كانت من المهاجرات، وقال مصعب: كانت من الأنبيات وقال الشافعي: لها سابقة وهجرة قديمة.

[الإصابة ٢٤٥/٤، والاستيعاب ١٧٩٦/٤، وأسد الغابة ٤٠/٦، وتهذيب التهذيب ٤٠٤/١٢]

حابر بن عبد الله:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

هيز بن حكيم

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥٢

الخرجاني: هو علي بن محمد الخرجاني:

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٢٦

البهوني: هو منصور بن يونس:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤

الخصاص: هو أحمد بن علي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

البيضاوي: هو عبد الله بن عمر:

تقدمت ترجمته في ج ١٠ ص ٣١٩

البيهقي: هو أحمد بن الحسين:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٧

# ح

# ث

الحافظ العلاني: هو خليل بن ميكندمي:

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٢٩٤

الحاكم: هو محمد بن عثمان:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٨

الثوري: هو سفيان بن سعيد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥



الحجراوي : هو موسى بن أحمد -  
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٨

الحسن البصري :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٦

الحسن بن زياد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧

الحسن بن عني :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٩

الحصكفي : هو محمد بن علي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢١٧

الخطاب : هو محمد بن محمد بن عبد الرحمن :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧

الحكم : هو الحكم بن عمرو :

تقدمت ترجمته في ج ٥ ص ٢٤٠

حكيم بن حزام :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥٤

حماد بن أبي سليمان :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٨

حماد بن أسامة (١٢١ - ٢٠١ هـ)

هو حماد بن أسامة بن زيد، أبو أسامة،  
الفرسبي الكوفي من حفاظ الحديث، كان  
ثقة، عالماً بأخبار الكوفة نسا. روى عن  
هشام بن عمرو وسعد بن سعيد الأنصاري  
ومحمد بن عمرو بن علقمة وهشام بن حسان  
وحماد بن زيد والثوري وغيرهم. عنه  
الشيعة. وأحمد بن حنبل، ويحيى  
وسحاق بن راهوية وإبراهيم الجوهري  
والحسن بن علي والحسين بن علي.  
حنبل بن إسحاق عن أحمد : أبو أسامة ثقة  
كان أعلم الناس بأخبار الناس وأخبار أهل  
الكوفة، وقال العجلي : كان ثقة وكان يعد من  
حكاية أصحاب الحديث، وذكره بن حبان  
في الثقات.

[تهذيب التهذيب ٢/٣، وتذكرة الحفاظ  
٢٩٥/١، وميزان الاعتدال ١/٥٨٨،  
والأعلام ٢/٣٠١].

حماد بن سلمة :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٠





الدموقي : هو محمد بن أحمد الدموقي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥١

خ

ر

خالد بن الوليد :

تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٤٧

الرافعي : هو عبدالكريم بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥١

الخرشي : هو محمد بن عبدالله :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٨

ربيعة الرافي . هو ربيعة بن أبي

عبدالرحمن .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥١

الخطاب : هو حمد بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٩

الرملي : هو خير الدين :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٩

الخطيب الشربيني :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥١

د

ز

الزبير بن العوام :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١١

الدردير : هو أحمد بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥١



الزرقاني : هو عبد الباقي بن يوسف :

زاهر : هو زاهر بن الهذيل :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٢

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

الزركشي . هو محمد بن بهادر :

الزهري : هو محمد بن مسلم :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٢

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

زروقي ( ٨٤٦ - ٨٩٩ هـ )

زيد بن أرقم :

هو أحمد بن أحمد بن محمد بن عيسى ،

تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٢٤٨

أبو العباس ، النجدي القاسي ، المالكي ،

زيد بن أسلم :

اشتهر بزروقي . فقيه ، محدث ، صوفي . أخذ

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٢

عن علي السطي وعبد الله الفخار والزهري

وغيرهم . وعنه الخطاب الكبير والخروبي

زيد بن ثابت :

الصغير وظاهر بن ريان القسطنطي وغيرهم .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

من تصانيفه : « شرح مختصر خليل » ،

الزيلعي : هو عثمان بن علي :

وشرح رسالة أبي زيد القيرواني ، « وه البديع

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

التي بعثها فقراء الصوفية » ، « تأسيس

انقواعد » ، « لأصول » ، « تحصيل الفوائد » ، «

أنوصول » ، « شرح الأسماء الحسنى » ،

« شرح الحقائق » ، « الدقائق » .

وفي نيل الأيتهاج له تسعة وعشرون شرحا

على الحكم العنائية ، وشرحان على حرب

البحر المشاذلي

[نيل الأيتهاج ص ٨٥ ، وشجرة النور

الزكية ص ٢٦٧ ، والنور اللامع ١/٢٢٢ ،

والأعلام ١/٨٧ ، ومعجم المؤلفين

١/١٥٥ ] .

السبكي : هو عبد الوهاب بن علي بن

عبد الكافي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

س



السبكي : هو علي بن عبد الكافي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

ولد في سفارين (من قرى نابلس) ورغل إلى دمشق فأخذ بها عن عبد الغني بن إسماعيل النابلس ومحمد بن عبد الرحمن الخزري وعبد الرحمن بن يحيى الدين وعبد القادر بن محمد التغلبي وغيرهم ، وعاد إلى نابلس فدرس وأفتى وتوفى فيها .

السدي : هو إسماعيل بن عبد الرحمن :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٣

من نصائقه : «اللمعة في فضائل الجمعة» ، «التحقيق في بطلان التافيق» ، «الدرر المصنوعات في الأحاديث الموضوعات» ، «تجويد الوفا في سيرة المصطفى» ، «البحر الزاخرة في علوم الآخرة» ، «كشف اللثام في شرح عمدة الأحكام» .

الرخسي : هو محمد بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٣

سعد بن أبي وقاص : سعد بن مالك :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

[سلك الدرر ٣٩/٤ ، عجائب الآثار ٤٠٩/١ ، والأعلام ٢٤٠/٦ ، ومعجم المؤلفين ٢٦٢/٨] .

سعد بن عباد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣١١

سعيد بن جبير :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

سليمان الفارسي :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥٨

سعيد بن المسيب :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

سليمان بن موسى (؟ - ١١٩هـ)

هو سليمان بن موسى الأموي بالولاء ، أبو الربيع ، الدمشقي المعروف بالاشدق . تحدث فقيه ، من قدماء الفقهاء . قال ابن عدي : سليمان بن موسى فقيه راو حدث عنه الثقات وهو أحد علمي أهل الشام . روى عن

السفاري (١١١٤ - ١١٨٨هـ)

هو محمد بن أحمد بن سالم بن سليمان ، أبو العون ، السفاريني ، الفايصلي ، الحلي ، المعروف بالسفاري حدث فقيه ، أصولي ، مؤرخ ، مشارك في بعض العلوم ،



وتفسير سورة يوسف، والقنارى  
الضبيانية.

[نزهة الخاطر ٩٧/١، مقدمة كتاب  
نصاب الاحكام ص (١٧-٢٨) تحقيق  
ميرير سعيد].

أبي أحمد الباهلي وعطاء والزهرى ونافع  
ومكحول وغيرهم. وعنه ابن جريج  
وسعيد بن عبد العزيز وزيد بن رافد  
والأوزاعي وغيرهم. قال ابن معين  
وابن سعد: ثقة. قال الدارقطني في العلل  
من الثقات يُنسب عليه عطاء والزهرى.  
[تهذيب التهذيب ٤/٢٢٦، وتهذيب ابن  
عساكر ٦/٢٨٤، والأعلام ٣/١٩٩].

## ش

سليمان بن يسار:

تقدمت ترجمته في ج ١٤ ص ٢٨٨

الشاطبي: هو إبراهيم بن موسى  
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٣

الشاطبي: هو القاسم بن مرة:  
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٣

الشافعي: هو محمد بن إدريس.  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥

الشَّوَابِلِيُّ: هو علي بن علي:  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥

الشعبي: هو عامر بن شراحيل:  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

السنامي (ولد في حدود منتصف القرن  
السايع، وتوفي خلال الربع الأول من القرن  
الثامن)

هو عمر بن محمد بن عوض، ضيق  
الدين، السنامي الحنفي، ولد وعاش بأرض  
الحند. كانت له قدم راسحة في التقوى  
والديانة والاحسان في الأمور الشرعية،  
وكان شديد التكبر على أهل البذخ والاهواء  
لا يهاب فيه أحدا ولا يخاف في الله لومة  
لائم. أخذ العلم عن كمال الدين السنامي.  
وقد آل القاضي ضيق الدين الحنفي: إن  
السنامي أيد البيضاء في تفسير القرآن  
الكريم وكشف حقائقه.

من تصانيفه: «نصاب الاحسان».



الشيخان :

صاحب الحاوي : هو علي بن محمد  
الماوردي.

نقدم بيان المراد بهذا اللفظ في ج ١ ص ٣٥٧

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

صاحب رد المحتار : هو محمد أمين بن  
عمر :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢١

## ص

صاحب الفتاوى الهندية :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

صاحب الاداب الشرعية : هو محمد بن  
مفلح :

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٢١

صاحب الفواكه الدواني : هو عبدالله بن  
عبد الرحمن :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

الصاحبان :

نقدم بيان المراد بهذا اللفظ في ج ١ ص ٣٥٧

صاحب كفاية الطالب : هو علي الحوفي :

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٣٩

صاحب الاختيار : هو عبدالله الموصلي :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢٣

صاحب كنز الدقائق : هو عبدالله بن أحمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٣

صاحب البدائع : هو أبو بكر بن محمود :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

صاحب النيسوط : هو محمد بن أحمد  
الرخسي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

صاحب التبصرة : هو إبراهيم بن علي بن  
فرحون :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٢

صاحب معالم القرية : هو محمد بن محمد بن  
أحمد : را ابن الإخوةصاحب حكمة الناظر : هو محمد بن أحمد :  
را محمد العقباني .صاحب معين الحکام هو علي بن خليل : را  
علي الطرابلسي



صاحب المفتي : هو عبدالله بن قدامة :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣

وزر بن حيسر، وعبدالله بن مسلمة، وحذيفة

ابن أبي حذيفة وغيرهم.

[الإصابة ١٨٩/٢، وأسد الغابة

١٠٩/٢، والاستيعاب ٧٢٤/٢، وتهذيب

التهذيب ٤٢٨/١].

## ض

صاحب نصاب الاختصاص : هو عمر بن

محمد السامي : ر: السامي.

صاحب الشهرة : هو عمر بن إبراهيم بن

نجيم :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥

صاحب الهداية : هو عني بن أبي بكر

المرعيني :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

صدر الشهيد : هو عمر بن عبد العزيز :

تقدمت ترجمته في ج ١٢ ص ٣٣٧

## ط

صفوان بن عسال (؟ - ؟)

هو صفوان بن عسال المرادي الجعفي (م).

بني السويص بن زاهر بن عامر صحابي .

روى عن النبي ﷺ . عزامع النبي ﷺ التي

عشرة غزوة . وروى عنه عبدالله بن مسعود .

طاوس

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٨



الطبراني : هو سليمان بن أحمد :

الطرطوشي : هو محمد بن الوليد :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٥

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٨

الطبري الكوفي : هو محمد الطبري :

طلق بن علي (٩ - ٩٠)

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

الطحاوي : هو أحمد بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ٩ ص ٣٥٨

الطُّرُوسِي (٧٢١ - ٧٥٨ هـ)

هو طلق بن علي بن طلق بن عمرو ، ويقال علي بن المنذر بن قيس ، أبو علي السحيمي اليهامي صحابي . كان من الوفد الذين قدموا على رسول الله ﷺ من اليمامة فأسلموا . وعمل معه في بناء المسجد . روى عن النبي ﷺ . وعنه عبد الله بن بدر وعبد الرحمن بن علي بن شيبان وابنته خالدة وغيرهم .

[الإصابة ٢/٢٣٢ ، وأسد الغابة

٢/٤٧٤ ، ونهذيب التهذيب ٥/٣٣] .

هو إبراهيم بن علي بن أحمد بن عبد الواحد بن عبد المنعم ، نجم الدين أبو إسحاق الطُّرُوسِي ، الحنفي . فاض مصنف . ولي القضاء بدمشق وأفتى ودرس فيها .

من تصانيفه : «رفع الكلفة عن الإخوان في ذكر ما قدم فيه الثَّيَّاس على الاستحسان» ، «أنفع الوسائل» يعرف بالفقهاء الطُّرُوسِيَّة ، و«خبرة الناظر في الأشب والنظائر» ، و«الفوائد المنظومة» في فقه الحنيفة ، و«الإسلام في مصطلح اليهود وأحكامهم» ، و«محظرات الإحرام» .

[النجوم الزاهرة ١٠/٣٢٦ ، والفوائد

الهيبة ص ١٠ ، والدرر الكاشفة ١/٤٣ ،

والأعلام ١/٤٦ ، ومعجم المؤلفين

[١/٦٩] .

عائشة :

تقدمت ترجمتها في ج ١ ص ٣٥٩

ع



العباس بن عبد المطلب :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٩

وعبد بن إبراهيم التيمي وأبوسلمة بن عبد الرحمن وغيرهم .

[الإصابة ٤٠٢/٢ ، والانبعاث

٨٣٩/٢ ، وأسد الغابة ٣/٣٦٨ ، وتهذيب

التهذيب ٦/٢٢٦] .

عبد الجبار بن وائل (؟ - ١١٢هـ)

هو عبد الجبار بن وائل بن حُجر ،

أبو محمد ، الحضرمي الكوفي . تابعي ، روى

عن أبيه وأخيه علقمة وعن أمه أم يحيى

وغيرهم . وعنه أنه سعيد وأخوه بن

عبد الله التخمي ، وأبو إسحاق السبيعي

وطريق بن خليفة وغيرهم . وقال إسحاق بن

منصور عن ابن معين : ثقة ، وذكره ابن حبان

في الثقات . وقال الترمذي : سمعت محمد

يقول : عبد الجبار لم يسمع من أبيه

ولا أدركه . وقال ابن سعد : كان ثقة إن

شاء الله تعالى وكان قليل الحديث .

[تهذيب التهذيب ٦/١٠٥] .

عبد الرحمن بن عثمان (؟ - ؟)

هو عبد الرحمن بن عثمان بن عبد الله بن

عثمان بن عمرو القرظي التيمي صحابي ،

أسلم يوم الحديبية ، وأول مشاهدته عمرة

الفضاء وشهد اليرموك مع أبي عبيدة بن

الجراح . وكان يقال له : شارب الذهب ،

روى عن النبي ﷺ وعن عمه طلحة بن

عبيدة وعثمان بن عفان . وعنه ابنه عثمان

ومعاذ والسائب بن يزيد ، وابن المسيب

عثمان بن عفان :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

هو عثمان بن مسلم ويقال اسم جده

جرموز . أبو عمرو البني البصري ، روى عن

أنس والشعبي ، وعبد الحميد بن سلمة

ونعيم بن أبي هند . وعنه شعبة ، والثوري

وحمام بن سلمة ، وعيسى بن يونس ويزيد بن

زريع وغيرهم . قال الجوزجاني عن أحمد :

صدوق ثقة . وقال الدوري عن ابن معين :

ثقة ، وقال ابن سعد : كان ثقة له أحاديث

وكان صاحب رأي وفقه ، وذكره ابن حبان في

الثقات .

[تهذيب التهذيب ٧/١٥٣ - ١٥٤] .



العدوي

(منعق) ترجمته الفقهاء

عمر بن عبد العزيز

العدوي : هو علي بن أحمد المالكي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٥

العرس بن عميرة الكندي (٩ - ٩)

هو انعم بن عميرة الكندي، صحابي

روى عن النبي ﷺ وعن أخيه علي بن

عميرة. وعنه أخوه علي بن عميرة، وابن

أخيه علي بن علي وزهد بن الخليل

الغفاري

(الإصابة ٢/ ٤٦٧، والاستيعاب

٣/ ١٠٦٢، وأسد الغابة ٣/ ٥١٨، وتهذيب

التهذيب ٧/ ١٧٥).

عروة بن الزبير.

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٧

عطاء بن نسل.

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦١

عكرمة.

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦١

علي بن أبي طالب :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦١

علي بن أحمد (٦٢٨ - ٧٠٢هـ)

هو علي بن أحمد بن عبد الواحد بن

عمر بن عبد العزيز :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢

عبد النعم بن محمد لعمدة، أبو الحسن،

الطبرستسي الحنفي قاضي القضاة بدمشق.

أخذ عن أبي العلاء عمود القرمسي وبهاء

الدين أبي حاتم ثوب عن المحسن الحلي.

ودرس في عدة مدارس أذهب القسرية.

وكان يحفظ القرآن في أقل مدة.

من تصانيفه : شرح مواج الأرواح، في

القصر، وفتحناج شرح المنهاج، في النحو.

[السنن البهية ص ١١٧، والجواهر

الخفية ص ٣٤٩].

علي الطرابلسي (٩ - ٨٤٤هـ)

هو علي بن خليل علا، الدين أبو الحسن،

الطرابلسي الحنفي. نفسه، روي أنفضاه

بالقدس.

من تصانيفه : معين الأحكام فيما يتردد

بين الخصمين من الأحكام، في الفصاء

على مذهب الحنفية.

[كشف الطنور ١٧٤٥، والأعلام

٥/ ٩٧، ومعجم المؤلفين ٧/ ١٨٨]

عمر بن الخطاب :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢



عمرو بن دينار.

تقدمت ترجمته في ج ٧ ص ٣٤٠

# ق

عمرو بن شعيب:

تقدمت ترجمته في ج ٩ ص ٣٣٢

عميرة البرلسي : هو أحمد عميرة.

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢

القاضي قيويملي : هو محمد بن الحسين.

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٤

القاضي عياض : هو عياض بن موسى

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٤

# غ

غناء بن دعلامة:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥

الغزالي : هو محمد بن محمد.

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٣

الغردوزي : هو محمد بن أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥

القرافي : هو أحمد بن إدريس

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥

# ف

الفاشي : هو محمد بن أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٣

الفرطلي : هو محمد بن أحمد

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٩

الفتاوى : هو محمد بن أحمد الحسين.

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥

فضالة بن عبيد:

تقدمت ترجمته في ج ١٢ ص ٣٤٢



القليوبي : هو أحمد بن أحمد .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

## ك

قوام الدين الكاكي (١ - ٧٤٩ هـ)

هو محمد بن محمد بن أحمد السنحاري  
الحجندي المعروف بقوام الدين الكاكي .  
حنفي فقيه ، أصولي أخذ عن علاء الدين  
عبد العزيز البخاري وقرأ عليه الهداية ، وعن  
حسام الدين حسن السبغاني وقدم القاهرة ،  
فاقام بجامع ماردين بغنى ويدرس إلى أن  
مات .

الكاكائي : هو أبو بكر بن محمود :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

الكرخي : هو عبيد الله بن الحسن :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

## ل

من تصانيفه : «معراج الشراة» شرح  
الهداية ، و«جامع الأسرار» في شرح  
المناورة ، و«عيون المذاهب الكاملي» مختصر  
جمع فيه أقوال الأئمة الأربعة . و«بينان  
الوصول» في شرح الأصول للبيزدي .

اللخمي : هو علي بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٧

الليث بن سعد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٨

[المؤلفات النبية ١٨٦ ، وهدية العارفين  
١٥٥/٢ ، والأعلام ٢٦٥/٧ ، ومعجم  
المؤلفين ١٨٢/١١] .

## م

القهناني : هو محمد بن حسام الدين :

تقدمت ترجمته في ج ٩ ص ٣٩٧

الماوردي : هو علي بن محمد .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩





مالك : هو مالك بن أنس :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

مسروق

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٦٧

بجاهد بن جبر :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

مطرف بن عبد الرحمن :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢٢

المنحِب الطُّفيري :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

معاذ بن جبل :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

محمد بن الحسن الشيباني :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٠

مكحول :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٢

محمد بن العقباني (؟ - ٨٧١هـ)

هو محمد بن أحمد بن قاسم بن سعيد ،  
أبو عبد الله ، العقباني التلمساني . فقيه من  
أهل تلمسان ، وفي فيه نقضا ، الجباة .

من تصانيفه : «تحفة الناظر وغنية الذاكر»  
في حفظ الشعائر وتعمير المآكره .

(الأعلام ٢٣١/٦ ، ومعجم المؤلفين

٣٠٩/٨ . ولاية الحبس في الإسلام تحقيق

د . عبدالله محمد عبد الله محفوظ ص ٥٨٥ .]

## ن

نجم الأئمة (؟ - ٦٤٥هـ)

هو البارعي الملقب بحم الأئمة (البارع  
يخرج الماء ويكسر الرء لقب لمن يرخ في نوع  
من العلم) كان إماما فاضلا فقيها واعظا  
نوفيا بحرجانية خوارزم .

[اجواهر المضية ص ٢٨٥] .

المرغيناني : هو علي بن أبي بكر :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

المزني : هو إسماعيل بن يحيى المزني :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١



النخعي : هو إبراهيم النخعي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٥

هـ

النائي : هو أحمد بن علي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

هشام بن عمرو :

تقدمت ترجمته في ج ٧ ص ٢١٢

النوي : هو يحيى بن شرف :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٣

و

النيسابوري (؟ - ؟) في كشف الظنون توفي

٧٢٨ وأما في الأعلام بعد ٨٥٠ هـ)

هو الحسن بن محمد بن الحسين، نظم

الدين، القمي النيسابوري، المعروف

بالأعرج وذكر الشيخ إبراهيم عطوة في مقدمته

لخرائب القرآن: أنه من أعلام القرن الثامن

المجري مات سنة ثمان وعشرين وسبع مائة

وكان من أعلم أهل زمانه، مفسر، فقيه، له

اشتغال بالحكمة والرياضيات.

الويزي (؟ - ؟)

هو عبد الحائق بن عبد الحميد بن عبد الله،

أبو الفضل، الويزي الخوارزمي الضرير،

نحوي، حنفي، أصولي، أدبي. قال

أبو بكر بن الشعار في عقود الجمان، كان من

رؤساء أصحاب أبي حنيفة وأتباعهم، وإليه

المعنى والتفسير بخوارزم وحافظا للفقه

والأشعار وأستاذنا يشكر إليه في الضنون الأدبية.

[الجواهر المضية ١/ ٢٩٨].

من تصانيفه: «خرائب القرآن» و«غرائب

الفرقان» في ثلاث مجلدات، يعرف بتفسير

النيسابوري، و«أوقاف القرآن»، و«لب

التأويل»، و«شرح الشافية» في النصرف،

يعرف بشرح النظام

[كشف الظنون ٢/ ١١٩٦، والأعلام

٢/ ٢٣٤، ومقدمة غرائب القرآن ص ٣].



# ي

يحيى بن سعيد الأنصاري :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٤

يعقوب بن يوسف (٢٠٨ - ٢٨٧ هـ)

هو يعقوب بن يوسف بن أيوب أنوبكر،

وذكر الدارقطني فقال : ثقة فاضل .

[طبقات الخليفة ١/ ٤١٧] .









# فهرس تفصیلی







الصفحة	العنوان	الفقرات
١١ - ٥	حجاب	١ - ١٢
٥	التعريف	١
٥	الألفاظ ذات الصلة : الحراز ، النقاب	٢ - ٣
٦	الحكم الإجمالي	
٦	للفظ الحجاب إطلاقات	٤
٦	أولاً : استعمله في الحسابات	
٦	١ - الحجاب بالسبب للمعورة	٥
٨	٢ - الاحتجاب أثناء قضاء الحاجة	٦
٨	٣ - الحجاب الذي يمنع الاقتداء بالإمام في صلاة	٧
٨	٤ - الطلاق من وراء حجاب	٨
٩	٥ - احتجاب القاضي	٩
٩	٦ - الشهادة بالسماع من وراء حجاب	١٠
١٠	ثانياً : استعمال الحجاب في المعاني	١١
١٠	الحجب في الآثار	١٢
١١ - ١٣	حجراز	١ - ٢
١١	التعريف	١
١٣	الأحكام المتعلقة بالحجراز	٢
١٤ - ١٨	حجامة	١ - ٩
١٤	التعريف	١
١٤	الألفاظ ذات الصلة : القصد	٢
١٤	الحكم التكليفي	٣
١٥	الأحكام المتعلقة بالحجامة	٤
١٥	تأثير الحجامة على الطهارة	٥
١٥	تأثير الحجامة على الصوم	٦
١٦	تأثير الحجامة على الإحرام	٧



الصفحة	العنوان	الفقرات
١٨	استهان المجاعة وأخذ الأجر عليها	٨
١٨	ضمان المجاعة	٩
١٩ - ٢٢	حجب	٨ - ١
١٩	التعريف	١
١٩	الألفاظ ذات الصلة : المنع	٢
١٩ - ٢٢	الحجب في الميراث	٨ - ٣
٢٣ - ٨٤	حج	١٣٤ - ١
٢٣	التعريف	١
٢٣	تعريف الحج اصطلاحاً	٢
٢٣	الألفاظ ذات الصلة : العمرة	٣
٢٣	الحكم التكليفي للحج	٤
٢٤	وجوب الحج على الفور أو التراخي	٥
٢٥	فضل الحج	٦
٢٦	حكمه ومشروعية الحج	٧
٢٧	شروط فوضبة الحج	٨
٢٧	الشرط الأول : الإسلام	٩
٢٧	الشرط الثاني : العقل	١٠
٢٧	الشرط الثالث : البلوغ	١١
٢٨	الشرط الرابع : الحرية	١٢
٢٨	الشرط الخامس : الاستطاعة	١٣
٢٨	القسم الأول : شروط عامة للرجال والنساء	
٢٨	الخصلة الأولى	١٤
٣٠	شروط الزاد وأثة الركوب	١٦
٣١	إختصال الحاجة الأصلية	١٧
٣٣	الخصلة الثانية للاستطاعة : صحة البدن	١٩



الصفحة	العنوان	الفقرات
٣٤	الخصلة الثالثة : أمن الطريق	٢١
٣٥	الخصلة الرابعة : يمكن السير	٢٢
٣٥	الفصل الثالث : الشروط الخاصة بالنساء	٢٤
٣٥	أولاً : الزوج أو المحرم لأمين	٢٥
٣٦	نوع الاشتراط للمحرم	٢٦
٣٦	الحرم المشروط للسير	٢٧
٣٧	فروع تتعلق بالهالة	٢٨
٣٨	ثانياً : عدم العدة	٢٩
٣٨	فروع	٣١
٣٩	شروط صحة الحج	
٣٩	الشرط الأول : الإسلام	٣٢
٤٠	الشرط الثاني : العقل	٣٣
٤٠	الشرط الثالث : الميقات الزماني	٣٤
٤٠	الشرط الرابع : الميقات المكاني	٣٥
٤١	شروط إجزاء الحج عن الفرض	٣٦
٤٢	كيفية الحج	٣٧
٤٣	مشروعية كيفية الحج	٣٨
٤٣	هدي التمتع والمفراق	٣٨ م
٤٤	المفاضلة بين كيفية أداء الحج	٣٩
٤٥	أعمال الحج حتى قدوم مكة	٤٠
٤٦	أعمال الحج بعد قدوم مكة	٤١
٤٦	يوم التروية	٤٢
٤٦	يوم عرفة	٤٣
٤٧	يوم النحر	٤٤
٤٧	أول ونائي أيام التشريق	٤٥
٤٨	ثالث أيام التشريق	٤٦



الصفحة	الموضوع	المنقرات
٤٨	طواف الوداع	٤٦
٤٩	أركان الحج	٤٧
٤٩	الركن الأول : الإحرام	٤٨
٤٩	الركن الثاني : الوقوف بعرفة	٤٩
٤٩	وقت الوقوف بعرفة	٥٠
٥٠	الزمن الذي يستغرقه الوقوف	٥١
٥٠	الثالث : طواف الزيارة	٥٢
٥١	شروط طواف الزيارة	٥٤
٥٣	الرابع : السعي بين الصفا والمروة	
٥٣	حكم السعي	٥٦
٥٣	واجبات الحج	٥٧
٥٤	أولا : واجبات الحج الأصلية	
٥٤	المبيت بمزدلفة	٥٨
٥٤	ثانيا : رمي الجمار	٥٩
٥٥	التفريع الأول	٦٣
٥٥	الرمي ثالث أيام التشريق	٦٤
٥٦	التفريع الثاني	٦٥
٥٦	النيابة في الرمي	٦٦
٥٧	الحلق والتقصير	٦٧
٥٧	خلاصة : طواف الوداع	٧٠
٥٨	شروط وجوبه	٧١
٥٨	شروط صحته	٧٤
٥٩	واجبات الحج التابعة لغيرها	٧٥
٥٩	أولا : واجبات الإحرام	٧٦
٥٩	ثانيا : واجبات الوقوف بعرفة	٧٧
٥٩	ثالثا : واجبات الطواف	٧٨



الصفحة	العنوان	الفقرات
٦٠	رابعاً : واجبات السعي	٧٩
٦٠	خامساً : واجب الوقوف بالزدلفة	٨٠
٦٠	سادساً : واجبات الرمي	٨١
٦٠	سابعاً : واجبات ذبح الهدي	٨٢
٦٠	ثامناً : واجبات الحلق والتقصير	٨٣
٦٠	تاسعاً : ترتيب أعمال يوم النحر	٨٤
٦٢	التحلل من إحرام الحج	٨٦
٦٢	منى الحج	٨٧
٦٢	أولاً : طواف القدوم	٨٨
٦٣	منى يسقط طواف القدوم	٨٩
٦٥	وقت طواف القدوم	٩٠
٦٥	كيفية طواف القدوم	٩١
٦٥	ثانياً : خطب الإمام	٩٢
٦٦	ثالثاً : المنى بعن ليلة يوم عرفة	٩٧
٦٧	رابعاً : السير من منى إلى عرفة	٩٨
٦٧	خامساً : لمبيت بالزدلفة ليلة النحر	٩٩
٦٧	مستحبات الحج	١٠٠
٦٧	أولاً : المعج	١٠١
٦٨	ثانياً : الحج	١٠٢
٦٨	ثالثاً : الفحل لدخول مكة للأغاني	١٠٣
٦٨	رابعاً : الفحل للوقوف بالزدلفة بعد نصف الليل	١٠٤
٦٨	خامساً : التعجيل بطواف الإفاضة	١٠٥
٦٨	سادساً : الاكثار من الدعاء والتلبية و الأذكار	١٠٦
٦٩	سابعاً : التعصيب	١٠٧
٦٩	ممنوعات الحج	١٠٨
٧٠	مباحات الحج	١٠٩



الصفحة	الموضوع	الفقرات
٧٠	أحكام خاصة بالحج	١١٠
٧٠	حج المرأة والأختص والنف	١١١
٧١	حج القسبي	١١٢
٧١	حج المعص عليه والناثم والمريض	١١٣
٧٢	الحج عن الغير	
٧٢	مشروعية الحج عن الغير	١١٤
٧٣	شروط الحج المبرور عن الغير	
٧٣	أولاً . شروط وجوب الإحرام	١١٥
٧٤	ثانياً . شروط الثابت عن غيره في الحج	١١٦
٧٥	ثالثاً . شروط صحة الحج الواجب عن الغير	١١٧
٧٧	حج النفس عن الغير	
٧٧	مشرعيته	١١٨
٧٧	شروطه	١١٩
٧٨	الاستحجار على الحج	
٧٨	مشروعيته	١٢٠
٧٨	الإحلال بأركان الحج	١٢١
٧٨	ترك واحد من الحج مباح فلهذا (الإحصار)	١٢٢
٧٨	فإن ترك واحد من الحج لا يرفع فلهذا	
٧٨	أولاً : ترك الوضوء بعرفة (القوات)	١٢٣
٧٨	ثانياً . ترك طواف الزيارة	١٢٤
٧٩	ثالثاً . ترك التسمي	١٢٥
٧٩	الإحلال بإحرام الحج	١٢٦
٧٩	أولاً . ترك الوقوف بالمروة	١٢٧
٨٠	ثانياً . ترك المبيت بمنى في أيام التشريق	١٢٨
٨٠	ثالثاً . ترك الزومي	١٢٩
٨١	ترك سنن الحج	١٣٠



الصفحة	العنوان	الفقرات
٨١	أداب الحج	
٨١	أداب لاستعداد للحج	١٣١
٨٢	أداب السفر للحج	١٣٢
٨٣	أداب أداء مناسك الحج	١٣٣
٨٣	أداب العودة من الحج	١٣٤
٨٤	حججة	
	انظر : زيات	
٨٤ - ١٠١	حجر	١ ٢٢
٨٤	التعرف	١
٨٥	مشروعية الحجر	٢
٨٦	حكمه تشريع الحجر	٣
٨٧	أسباب الحجر	٤
٨٧	تقسيم الحجر بحسب المصلحة	٥
٨٧	أولاً : الحجر على الصغير	٦
٨٨	أثر الحجر على تصرفات الصغير	٧
٩٠	حتى يدوم المال إلى الصغير	٨
٩٢	الحجر على المحنون	٩
٩٤	الحجر على المنوي	١٠
٩٤	الحجر على السفيه	
٩٤	أ - انسفه	١١
٩٦	ب - حكم الحجر على السفيه	١٢
٩٦	الحجر على السفيه بحكم الحاكم	١٣
٩٧	تصرفات السفيه	١٤
٩٧	الحجر على ذي الفقة	١٥
٩٨	الحجر على المدين المقتس	١٦
٩٨	الحجر على الفاسق	١٧



الصفحة	الموضوع	الفقرات
٩٨	الحجر على تبرعات الزوجة	١٨
١٠٠	الحجر على المريض مريض الموت	٢٠
١٠١	الحجر على الراعي	٢١
١٠١	الحجر لمنصلحة العامة	٢٢
١٠١	الحجر على المرتد	٢٣
١٠٢ - ١٠٤	جبر	١ - ٤
١٠٢	التعريف	١
١٠٢	الحكم التكليفي	٢
١٠٣	استقبال الحجر في الصلاة	٣
١٠٣	الطواف من داخل الحجر	٤
١٠٤ - ١٠٨	الحجر الأسود	١ - ٦
١٠٤	التعريف	١
١٠٤	الحكم التكليفي	٢
١٠٦	البداء في الطواف من الحجر الأسود	٣
١٠٧	استلام الحجر وتقبيله في الزحام	٤
١٠٧	السجود على الحجر الأسود	٥
١٠٧	الدعاء عند استلام الحجر	٦
١٠٨	حذاء	
	انظر: إثبات	
١٠٨ - ١٢٨	حدث	١ - ٢٩
١٠٨	التعريف	١
١٠٩	الألفاظ ذات الصلة: الطهارة، الحيث، التجسس	٣ - ٦
١١٠	أقسام الحدث	٥
١١٠	أسباب الحدث	
١١٠	أولاً: خروج شيء من أحد البيئين	٦
١١١	أسباب الحدث لثقت عليها	٧



الصفحة	المعنى	الفقرات
١١٢	الأسباب المختلف فيها	
١١٢	أ- ما يخرج من السنين نادرا	٨
١١٣	ب- ما يخرج من غير السنين	١٠
١١٤	ثانيا : نكث أحكمي	١١
١١٦	المباشرة العاجلة دون الجراح	١٢
١١٧	استقاء سننني الرجل والنواة	١٣
١١٨	مس فرج الأدمي	١٤
١٢٠	المهضة في الصلاة	١٥
١٢١	نكث لحم الحرور	١٧
١٢١	عسل الميت	١٨
١٢٢	الردة	١٩
١٢٢	الشك في الحدث	٢٠
١٢٤	حكم الحدث	٢١
١٢٤	أولا : ما لا يجوز به الحدث الأصغر	
١٢٤	أ- الصلاة	٢٢
١٢٦	استخفاف الإدم في حالة الحدث	٢٤
١٢٦	ب- الطواف	٢٥
١٢٧	ج- مس المصحف	٢٦
١٢٨	ثانيا : ما يرفع به الحدث	٢٩
١٢٩	حد آخرية	
	انظر : حرابة	
١٢٩	حد الردة	
	انظر : ردة	
١٢٩	حد الزنى	
	انظر : دمي	



الصفحة	العنوان	الفقرات
١٢٩	حد السكر	
	انظر : سكر	
١٢٩	حد القذف	
	انظر : قذف	
١٢٩ - ١٥٢	حدود	١ - ٥٢
١٢٩	التعريف	١
١٣٠	الألفاظ ذات الصلة :	٢ - ٥
	أ - القصاص .	
	ب - التعزير .	
	ج - العقوبة .	
	د - الجناية	
١٣١	الحكم التكليفي	٦
١٣١	أنواع الحدود	٧
١٣٢	أوجه الخلاف بين أخذ والقصاص	٨
١٣٢	أوجه الخلاف بين التعزير والحدود	٩
١٣٢	تداخل الحدود	١٠
١٣٣	عدم حوز الشفاعة في الحدود	١١
١٣٣	أثر السوية على الحدود	١٢
١٣٤	سقوط الحدود بالشبهة	١٣
١٣٤	سقوط الحدود بالرجوع عن الإقرار	١٤
١٣٥	سقوط الحدود بموت الشهود	١٥
١٣٥	سقوط الحدود بالكذب وغيره	١٦
١٣٥	عدم إرث الحدود	١٧
١٣٦	الطلب بسبب الحد	١٨
١٣٦	الحدود كفارات للذنوب	١٩
١٣٦	الإثبات في الحدود	٢٠



الصفحة	العنوان	الفقرات
١٣٦	أولاً : النية وشروطها في الحدود	
١٣٦	١ - ما يعم الحدود كلها	٣١
١٣٧	٢ - ما يختص به بعض الحدود	
١٣٧	أ - عدد الأربعة	٣٢
١٣٧	ب - اتحاد المجلس	٣٣
١٣٧	ج - عدم التقدم	٣٤
١٣٨	ثانياً : الإقرار	٣٥
١٣٨	أ - تكرار الإقرار	٣٦
١٣٩	ب - اشتراط عدد المجالس	٣٧
١٣٩	أثر علم الإمام أو نائبه في الحدود	٣٨
١٣٩	مدى ثبوت الحدود بالفرائض	٣٩
١٤٠	أنواع الحدود	
١٤٠	أ - الرجم	٣٠
١٤٠	ب - الجلد	٣١
١٤٠	ج - التعريب	٣٢
١٤١	د - القطع	٣٣
١٤٢	هـ - القتل والصلب	٣٤
١٤٢	شروط وجوب الحد	٣٥
١٤٤	ما يراعى في الحدود كلها	
١٤٤	الإمامة	٣٦
١٤٥	أهلية الشهادة عند الإمامة	٣٧
١٤٥	شروط تخص بعض الحدود	
١٤٥	البداية من الشهود في حد الرجم	٣٨
١٤٦	عدم خوف الهلاك من إقامة الجلد	٣٩
١٤٦	الدعوى في الحدود والشهادة بها	٤٠
١٤٦	التأخير في إقامة الحدود	



الصفحة	العنوان	الفقرات
١٤٦	١ - إقامة الحد على المريض ومن شابهه	٤
١٤٧	٢ - إقامة الحد على الخليلي	٤٢
١٤٨	٣ - إقامة الحد على السكران	١٣
١٤٨	إقامة الحدود في المساجد	١٤
١٤٩	ما يراعى عند استيفاء كل نوع من أنواع الحدود	
١٤٩	أ - حد الرجم	٤٥
١٥٠	ب - الجلد	٤٦
١٥١	ج - القطع	٤٩
١٥١	د - التعزيب	٥٠
١٥١	إقامة الحدود في ملاص الناس	٥١
١٥٢	آثار الحد	٥٢
١٥٢	حديث النفس	
	آخر : نية	
١٥٣ - ١٦٤	حرابة	١ - ٢٤
١٥٣	لتعريف	١
١٥٣	الانفاذ ذات العتبة :	٢ - ٥
	أ - النفي	
	ب - السرقة	
	ج - النهب والاختلاس	
	د - انصب	
١٥٤	الحكم التكليفي	٦
١٥٤	الأصل في جزاء الحرابة	٧
١٥٥	من يعتبر محاربة ؟	٨
١٥٥	أ - الالتزام	٩
١٥٦	ب - التكليف	١٠
١٥٦	ج - الذكورة	١١



الصفحة	العنوان	الفقرات
١٥٦	د - الصلاح	١٢
١٥٧	هـ - العهد عن العمدان	١٣
١٥٨	و - المجاهرة	١٤
١٥٨	حكم الردء	١٥
١٥٨	عقوبة النصارى	١٦
١٦١	كيفية تعبد العقوبة	
١٦١	أ - التقي	١٨
١٦١	ب - القل	١٩
١٦٢	ج - القلع من حلاله	٢٠
١٦٢	د - الصاب	٢١
١٦٢	ضمان الفان والحراشات، هـ - إقامة الحد	٢٢
١٦٣	ما تثبت به الخرابه	٢٣
١٦٤	سقوط عقوبة الحرامه	٢٤
١٦٧ - ١٦٥	حراسة	١ - ٥
١٦٥	التعرف	١
١٦٥	الاعطاء ذات الصلة	٢ - ٣
	أ - اثر باط	
	ب - الحسى	
١٦٦	حكم التكيليني	٤
١٦٧	حكم استخدام الكتب وما ندبه للحرمه	٥
١٦٧	حرام	
	انظر : تحريم	
١٦٧	حرب	
	انظر جهاد	
١٦٧	حرمي	
	انظر : أهل الحرب ، دار الحرب	



الصفحة	العنوان	الفقرات
١٦٨ - ١٧٠	حرج	١ - ٨
١٦٨	التعريف	١
١٦٨	ورود لفظ الحرج في الكتاب والسنة	٢
١٦٩	الألفاظ ذات الصلة	٣ - ٧
	أ - الرخصة .	
	ب - المزينة .	
	ج - المشقة .	
	د - الضرورة .	
	هـ - الحاجة .	
١٧٠	الحكم الإجمالي	
١٧١ - ١٧٢	حُرْ	١ - ٦
١٧١	التعريف	١
١٧١	الألفاظ ذات الصلة :	٢ - ٤
	أ - البعض	
	ب - العبد .	
	ج - الأمة	
١٧٢	الحر لا يدخل تحت اليد	٦
١٧٢ - ١٧٤	حرز	١ - ٥
١٧٢	التعريف	١
١٧٣	الحكم الإجمالي	٢
١٧٤	أنواع الحرز	
١٧٤	١ - الحرز بالمكان	٣
١٧٤	٢ - الحرز بالحفاظ	٤
١٧٤	مواطن البحث	٥



الصفحة	الموضوع	الفقرات
١٧٥ - ١٨٤	حرفة	١ - ١٩
١٧٥	التعريف	١
١٧٥	الألفاظ ذات الصلة : صنعة - كسب - عمل - مهنة	٢
١٧٥	الحكم التكليفي للقيام بالحرف	٣
١٧٥	ما يتعلق بالحرفة من أحكام	
١٧٥	أولاً : الصلاة بلب الحرفة	٤
١٧٦	ثانياً : وقت الصلاة للمحترف	٥
١٧٦	ثالثاً : صيام أصحاب الحرف	٦
١٧٨	رابعاً : ما يتعلق بالزكاة	٧
١٧٨	خامساً : الحج بالنسبة لأصحاب الحرف	٨
١٧٩	سادساً : القيام بالحرف في المساجد	٩
١٨٠	سابعاً : اعتبار الحرفة في النكاح	١١
١٨١	كون الانتفاع بالحرفة مهراً	١٢
١٨٢	ثامناً : شهادة أهل الحرف	١٣
١٨٣	تاسعاً : بيع آلة الحرفة على المفلس وإيجاره على الاحتراف	١٤
١٨٤	عاشراً : تضمين أصحاب الحرف	١٥
١٨٤	حاشيتي عشر : التمسير على أهل الحرف	١٦
١٨٤	حرق	
	انظر : إحقاق	
١٨٤ - ٢٠٥	حرم	١ - ٣٠
١٨٤	التعريف	١
١٨٥	أولاً : حرم مكة	
١٨٥	ب - دليل تحريمه	٢
١٨٥	ج - تحديد حرم مكة	٣
١٨٦	دخول الحرم المكي	



الصفحة	المسألة	الفقرات
١٨٦	أ- الدخول بقصد الحج أو العمرة	١
١٨٦	ب- الدخول لأغراض أخرى	٥
١٨٨	دخول الكافر للحرم	٧
١٨٩	مرض الكافر في الحرم وموته	٨
١٨٩	القتال في الحرم	٩
١٩١	جد - قطع نبات الحرم	١٠
١٩٢	رعي حشيش الحرم والاحتشاش فيه	١١
١٩٣	ضمان قطع النبات في الحرم	١٢
١٩٣	صيد الحرم	١٣
١٩٥	ما يجوز قتله في الحرم	١٥
١٩٥	نقل ثمرات الحرم	١٦
١٩٦	بيع رباغ الحرم وكرؤها	١٧
١٩٧	ما يختص به الحرم من أحكام أخرى	
١٩٧	أ- نذر المشي إلى الحرم والصلاة فيه	١٨
١٩٨	ب- لمقطة الحرم	١٩
١٩٩	العسل لدخول الحرم	٢٠
١٩٩	المواخظة باللهم	٢١
٢٠٠	المجاورة بسكة والحرم	٢٢
٢٠٠	تضاعف الصلاة والحسنات في الحرم	٢٣
٢٠١	مضاعفة السيئات بالحرم	٢٤
٢٠٢	لا تمتنع ولا قران على أهل مكة	٢٥
٢٠٢	ذبح الغدي والفندي في الحرم	٢٦
٢٠٣	تغليظ الدية في الحرم	٢٧
٢٠٣	ثاني : حرم المدينة	٢٨
٢٠٤	حدود الحرم المدني	٢٩
٢٠٤	ما يختلف فيه الحرم المدني عن الحرم المكي	٣٠



الصفحة	الموضوع	الفقرات
٢٠٥ - ٢١٢	حرير	١ - ١٩
٢٠٥	التعريف	١
٢٠٥	الألفاظ ذات الصلة : الأبرسيم ، الامترقى ، الخزه	
	الدجاج ، السندس ، الغز ، الدمقس	٢ - ٨
٢٠٦	ما يتعلق بالحرير من أحكام	
٢٠٦	نسب الحرير المصمت واستعماله	٩
٢٠٨	إلباس الحرير لصغار الذكور	١٠
٢٠٨	أعلام الحرير في الثوب الحرير	١١
٢٠٩	لبس الثياب المنسوجة من الحرير وغيره	١٢
٢١٠	استعمال الحرير في غير اللباس	١٣
٢١١	كسوة الكعبة بالحرير	١٤
٢١١	تبطين الثياب بالحرير	١٥
٢١١	استعمال الحرير رباطا للصفوف	١٦
٢١١	عصب الجراحة بالحرير	١٧
٢١١	استعمالات أخرى	١٨
٢١٢	مواطن البحث	١٩
٢١٢ - ٢٢٢	حرير	١ - ١٧
٢١٢	التعريف	١
٢١٢	الألفاظ ذات الصلة : الحمى	٢
٢١٣	الحكم لتكليف	٣
٢١٤	مقدار الحرير	٥
٢١٤	أ - حرير البشر	٦
٢١٦	ب - حرير العين	٧
٢١٦	ج - حرير الفتاة	٨
٢١٧	د - حرير النهر	٩
٢١٨	هـ - حرير الشجر	١٠



الصفحة	العنوان	الفقرات
٢١٨	و- حریم الدار	١١
٢١٩	ز- حریم القربة	١٢
٢١٩	ح- حریم أرض الزراعة	١٣
٢١٩	البناء في حریم النهر والندار والانتفاع به	١٤
٢٢٠	استعمالات أخرى لكلمة حریم	
٢٢٠	أ- حریم المصلي	١٥
٢٢٠	ب- حریم النجاسة	١٦
٢٢١	حریم الحرام، والرأجب، والمكروه	١٧
٢٢٢- ٢٢١	حب	٢- ١
٢٢١	التعريف	١
٢٢٢	الأحكام المتعلقة بالحسب	٢
٢٢٣- ٢١٨	حسبة	٥٢- ١
٢٢٣	التعريف	١
٢٢٣	الألفاظ ذات الصلة :	
٢٢٣	أولاً : القضاء	٢
٢٢٤	ثانياً : المظالم	٣
٢٢٥	ثالثاً : الإفتاء	٤
٢٢٥	رابعاً : الشهادة	٥
٢٢٦	مشروعية الحسبة	٦
٢٢٨	الحكم التكليفي	٧
٢٣١	حكم مشروعية الحسبة	٨
٢٣٣	أنواع الحسبة	٩
٢٣٤	أركان الحسبة	١٠
٢٣٤	شروط المحتسب	
٢٣٥	أولاً : الإسلام	١١
٢٣٥	الشرط الثاني : التكليف ( البلوغ والعقل )	١٢



الصفحة	المعنوان	الفقرات
٢٣٥	الشرط الثالث : المعدم	١٣
٢٣٦	الشرط الرابع : العدالة	١٤
٢٣٩	الشرط الخامس : القدرة	١٥
٢٤٠	الشرط السادس : الإذن من الإمام	١٦
٢٤٢	الشرط السابع : الذكورة	١٧
٢٤٢	ارتقاء المحتسب	١٨
٢٤٤	آداب المحتسب	١٩
٢٤٥	عزل المحتسب	٢٠
٢٤٥	الركن الثاني : المحتسب فيه (ما يجري فيه الحسبة)	٢١
٢٤٥	معنى المعروف والمراد منه	٢٢
٢٤٦	أقسام المعروف	٢٣
٢٤٧	القسم الأول : المتعلق بحقوق الله تعالى	٢٤
٢٤٩	القسم الثاني : ما يتعلق بحقوق الأديين	٢٥
٢٥٠	القسم الثالث : ما كان مشتركاً بين حقوق الله تعالى وحقوق الأديين	٢٦
٢٥١	معنى المنكر والراد منه	٢٧
٢٥١	شرائط المنكر	
٢٥١	الشرط الأول	٢٨
٢٥٢	الشرط الثاني	٢٩
٢٥٥	الشرط الثالث	٣٢
٢٥٦	الإتكاف بقلية الظن	٣٣
٢٥٨	أقسام المنكر	٣٤
٢٦١	الركن الثالث : المحتسب عليه	٣٥
٢٦٢	أولاً : الاحتساب على الصبيان	٣٦
٢٦٢	ثانياً : الاحتساب على الوالدين	٣٧



الصفحة	المحتوى	الفقرات
٢٦٣	ثالثاً : احتساب التلميذ على الشيخ والزوجة على زوجها والتبع على المتبوع	٢٨
٢٦٤	رابعاً : احتساب الرعية على الأئمة والولاء	٣٩
٢٦٤	خامساً : الاحتساب على أهل الذمة	٤٠
٢٦٥	الركن الرابع : في الاحتساب ومراتبه	٤١
٢٦٥	مراتب الاحتساب	٤٢ - ٤٧
٢٦٦	خطأ المحتسب وما يترتب عليه من الضمان وضمان الولاء	٤٩
٢٦٨	مقدار الضمان وعلى من يجب	٥١
٢٦٨	على من يجب الضمان	٥٢
٢٦٩ - ٢٧٦	حمد	١ - ١٣
٢٦٩	التعريف	١
٢٦٩	الألفاظ ذات الصلة : التمني ، الحقد ، الشبهة ، عين ، الغبطة	٢ - ٩
٢٧١	أقسام الحمد	٧
٢٧٢	أقسام الحمد	٨
٢٧٢	مراتب الحمد	٩
٢٧٣	حكم التكليف	١٠
٢٧٤	علاج الحمد	١١
٢٧٥	القدر المحض عنه من الحمد وعكسه وما فيه من خلاف	١٢
٢٧٥	علاج المحذور مما لحق به من أذى بسبب الحمد	١٣
٢٧٦	الأثار الفقهية	١٤
٢٧٧ - ٢٧٨	حسم	١ - ٤
٢٧٧	التعريف	١
٢٧٧	حكم الحسم التكليفي	٢



الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٧٨	مؤونة الجسم	٣
٢٧٨	مواطن البحث	٤
٢٧٨ - ٢٨٥	حشرات	٨ - ١
٢٧٨	التعريف	١
٢٧٩	أ - أكل الحشرات	٢
٢٨٠	ب - بيع الحشرات	٤
٢٨١	ج - ذكاة الحشرات	٥
٢٨١	د - قتل الحشرات	٦
٢٨٢	ما ندب قتل من الحشرات	٧
٢٨٣	ما يكره قتل من الحشرات	٧ م
٢٨٤	ما يجوز للمحرم قتله من الحشرات	٨
٢٨٦ - ٢٩١	حشفة	١٢ - ١
٢٨٦	التعريف	١
٢٨٦	الألفاظ ذات الصلة : الختان	٢
٢٨٦	أحكام تتعلق بالحشفة	٣
٢٨٦	١ - وجوب الغسل	٤
٢٨٧	٢ - نساد الصوم	٥
٢٨٨	٣ - نساد الحج	٦
٢٨٩	٤ - وجوب كمال الصداق	٧
٢٨٩	٥ - التحليل للزوج الأول	٨
٢٨٩	٦ - تخصيص الزوجين	٩
٢٩٠	٧ - وجوب الحد	١٠
٢٩٠	ب - ما يترتب على قطع الحشفة	
٢٩٠	١ - وجوب الفصاض	١١
٢٩١	٢ - وجوب الدية	١٢
٢٩١		



المصنف	الموضوع	الصفحات
	حشيش	
	انظر : كلاً : تحشير	
٢٩١	حشيشة	
	انظر : محذر	
٢٩٢ - ٢٩٤	حصار	٦ - ١
٢٩٢	التعريف	١
٢٩٢	الانقطاع ذات العسلة :	٤ - ٢
	أ - الكمان	
	ب - الجذاذ والجدة	
	ج - الجوز	
٢٩٣	الحكم لإيجائي	٥
٢٩٣	مواطن البحث	٦
٢٩٤ - ٢٩٦	حصار	٤ - ١
٢٩٤	التعريف	١
٢٩٤	الحكم الشرعي	٢
٢٩٥	حصار نبغة	٣
٢٩٦	فك حصار العدو بالمال	٤
٢٩٧ - ٢٩٩	حصار	٢ - ١
٢٩٧	التعريف	١
٢٩٧	أحكام الحصار	٣
٢٩٩ - ٣١٨	حضانة	٢٠ - ١
٢٩٩	التعريف	١
٢٩٩	الانقطاع ذات العسلة :	٤ - ٢
	أ - الكمان	
	ب - لولاية	
	ج - الوصاية	



الصفحة	الموضوع	الفقرات
٣٠٠	أحكام التكليف	٥
٣٠١	صفة المحضون (من ثبت عليه الحضانة)	٦
٣٠١	مقتضى الحضانة	٧
٣٠١	حق الحضانة	٨
٣٠١	المستحقون للحضانة ورتبهم	٩
٣٠٥	ما يشترط فيمن يستحق الحضانة	١٤
٣٠٨	مكان الحضانة وحكم انتقالها لمن أو الوي	١٥
٣١١	أجرة الحضانة	١٦
٣١٢	أجرة مسكن الحضنة	١٧
٣١٣	حقوق الحضانة وعودها	١٨
٣١٤	انتهاء الحضانة	١٩
٣١٧	رؤية المحضون	٢٠
٣١٨	حطية	
	انظر : وضعية	
٣١٨	حطيم	
	انظر : حجر	
٣١٩ - ٣٢٢	حضر	٥ - ١
٣١٩	التعريف	١
٣١٩	الآلفاظ ذات الصلة :	٣ - ٢
	أ - التحريم	
	ب - كراهية	
٣٢٠	الأثار الأصولية والفقهية	
٣٢٠	أ - الأثار الأصولية	٤
٣٢٠	ب - الأثار الفقهية ومواطن البحث	٥
٣٢٦ - ٣٢٢	حفظ	٩ - ١
٣٢٢	التعريف	١



الصفحة	الموضوع	الفقرات
٣٢٢	الاحكام المتعلقة بالحفظ	٢
٣٢٣	حفظ ما يقرأ في الصلاة	٣
٣٢٣	حكم تقديم الاحفظ للقرآن لإمامة الصلاة	٤
٣٢٤	الوقف والوصية على حفاظ القرآن	٥
٣٢٤	حكم جعل لحفيظ القرآن الكريم صداقا	٦
٣٢٥	حكم حفظ القرآن الكريم	٨
٣٢٦	حفظ الوديعة	٩
٣٢٧-٣٢٨	حفيد	١-٥
٣٢٧	التعريف	١
٣٢٧	الألفاظ ذات الصلة : السبط	٢
٣٢٧	النافذة	٣
٣٢٨	الحكم الإجمالي	٤
٣٢٨	دخول الحفيدة في الوقف على الأولاد	٥

